

# المعالي على جامع لبحار

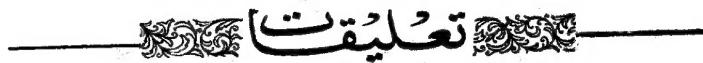
٢٥ ذوالحجّة ١٤٢٨



الفقيه المحدث الشيخ أبو مسعود رشيد الكنكوهي<sup>١٣٢٣ هـ</sup>



المحدث الأديب الشيخ أبي زكريا محمدي الصبيح<sup>١٣٣٤ هـ</sup>



المحدث الشيخ محمد نوري الكاندلوي

المكتبة الصدرية، باب العمرة - مكة المكرمة

## الناشر

المكتبة الإمدادية

باب العمرة رقم : ١٦٢ شارع المسجد الحرام

مكة المكرمة . المملكة العربية السعودية

التلفون : ٣٥٨١٠٥

سنة الطبع ..... ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

---

المطبعة

القادر برفتنك ميتر

وشنداس رود رام سوامی

کراتشی - پاکستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة الشكر

الحمد لله على ما وفقنا لتقديم كنز ثمين من جواهر ودرر في خدمة الحديث النبوى - على صاحبه صلوات الله وسلامه - بطبع كتاب "لامع الدرارى" على "صحيح البخارى" من أمانى حضرة الفقيه المحدث الكنكوهى، بتعليقات وزيادات في ثوب جديد رائق، جيد الورق، جميل الطبع، بتنسيق يروق الأبصار، وتصنيف يجذب الأنظار، في ظروف ضيقة من غلاء الورق وفقدانه، وعزة المصنفين في هذه البلاد.

ونخص بالشكر الجزيل الأخوين الكريمين السعدين: الأستاذ محمد شاهد، والأستاذ محمد حبيب الله المختار حيث قاما بغاية الإخلاص والنشاط لتصحيح الأصول ومراجعة المصادر والتصحيح المطبعي ببذل مجهود كبير، ولولا عنايتهما لم نتمكن عن إخراج هذا الكنز الثمين بهذا المنظر الجميل الرائع الأنيق، كما نشكر الأخ الكريم الأستاذ سيد شاهد حسن صاحب مطبعة "القادر برنتنك سينتر" حيث تلقى كل تغيير وتهديل بصدر رحيب.

نسأل الله سبحانه أن يكافئ هذا الجميل بالأجر الجزيل والثناء الجليل، والله سبحانه ولى كل نعمة وتوفيق.

الناشر



أَمْعُ الدَّائِرَةِ  
عَلَى  
جَامِعِ النُّجُودِ

الجزء الأول

المكتبة الإسلامية - باب مكة المكرمة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## قديم الكتاب

بقلم المحدث الكبير العلامة الشيخ محمد يوسف البنورى

الحمد لله الذى جعل قلوب العلماء الربانيين منابع صافية ، تنبع منها علوم عالية ، وحكم يمانية ، ومعارف سامية ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، شهادة من شرح صدره للإسلام فهو على نور من رب العالمين ، وأشهد أن سيدنا محمداً أقام حجة الله على خلقته بقرآن مبين ، ثم بينه بحديثه المتين ، فأصبح كحصن حصين ، فصلوات الله وسلامه عليه دائماً كل حين ، وعلى آله وصحبه الوارثين علومه وأنفاسه والناشرين ، وعلى سائر الفقهاء والمحدثين من الأولين والآخرين .

أما بعد ؛ فكتاب "الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" لأمر المؤمنين فى الحديث وطيبه فى علاه ، الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه بن بلزبه البخارى مولا هم الجعفى رحمه الله ، كما أصبح أصح كتاب بعد كتاب الله ، أصبح تلو كتاب الله فى المزايا التى قالها صلى الله عليه وسلم فى كتاب الله الحكيم : « لا يخلق بكثرة الرد ، ولا يعمل قاريه ، ولا يشيع منه العلماء ، ولا تنقصى عجائبه » فأضحى كالشمس فى كبد السماء ، بلغ إلى أقصى القبول والمجد والثناء ،

فانتهض أعيان الأمة وأعلام العلم في كل عصر من أقدم العصور إلى اليوم لشرحه والتعليق عليه ، وتلخيصه واختصاره ، أو ترتيبه وتأليف أطرافه ، أو شرح تراجمه ، أو ترجمة رجاله ، أو بيان غريبه ، أو وصل مرسله وتعليقاته ، أو تعيين مبهمه ، وإبراز فوائده ولطائفه حديثاً وفقهاً ، وعربيةً وبلاغةً ، ووضعاً وترتيباً ، وتوزيعاً وتبويماً ، حتى في تعديد حروفه وكلماته وما إلى ذلك .

وحمدى القول : أنه لم تعتن الأمة المحمدية بعد الاعتناء بكتاب الله العزيز الحكيم مثل الاعتناء " بصحيح البخارى " ، فبلغوا غاية الجهد في إبراز علومه وخفائمه من معادنه ، واستخراج معارفه وأسراره من خزائنه .

وسمعت شيخنا إمام العصر الإمام محمد أنور شاه الكشميرى رحمه الله يقول : إنى طالعت بعد مطالعة الشروح ثلاث عشرة مرة ، كل مرة لاستخراج ما فيه من الحقائق واللطائف ، وأظن كل مرة أنى استنفدت لطائفه ، واستنزفت حقائقه ، حتى عدت إلى مطالعته رابعة عشرة مرة فكان يظهر فى هذه المرة من اللطائف والعلوم ما لم يظهر من قبل ، فكركته ، وقلت : سبحان الله ، إنه بحر لا ينزف ، ومعين لا ينضب .

وبالجملة : أصبح " صحيح البخارى " لا يبارى ولا يجارى ، نال منزلةً فى العالم من القبول ما لا يشق غباره ، ولا يساجل عياره ، وربما يكون ذلك القبول العظيم والتلقى لكتابته من كل حقير وعظيم ، مما خصه الله سبحانه بالوصول إلى غاية مجيدة فى معرفة العلل واجتهاده فى الانتقاء ، وطول سهره لإيداع اللطائف الخفية ، والتزامه فى الصحة ما لم يلتزمه المحدثون من دقائق الصحة ، وغوامض العلل ، ومكابدته فى مناهج التقصى والبحث ، وبلغ سعيه فى جمع مسائل الدين ، واستنباط أدلة مبتكرة فى الموضوع ، وطرق الأبحاث النادرة من زوايا الحديث ، واستثارة دقائق الفكر من المسائل الفقهية ، والتروى

## بيان مزية "صحيح البخارى" على كتب الحديث (ج)

فى الاختيار والبحث ، والتحرى فى الكشف والتنقيب ، وجمع قضايا الصحابة وأقوال التابعين ، واختيار أوفى الآيات القرآنية وأجمعها فى كل موضوع من المواضيع ، واستيفاء كل ما له صلة بالدين من أبواب بعيدة كأداب وعشرة ، وطب وخلق ، وزهد ورفاق ، وفتن ، وأذكار ودعوات ، وما إلى ذلك من حقائق دينية يصطفئها من كل باب ، وقديماً قلت :

إن الإمام البخارى رحمه الله أراد أن يكون كتابه كتاب دين قبل أن يكون كتابه كتاب حديث ، فأصبح كتاب فقه ، وكتاب حديث ، وكتاب أدب ، وكتاب زهد ، وكتاب تفسير ، وكتاب شرح التنزيل ، وكتاب ذكر ودعوات ، ثم فوق كل ذلك إخلاصه العظيم ، وتوجهه إلى الله باستخارة وغسل وصلاة عند كل حديث ، ثم كتابة ذلك فى مسجد النبى الكريم عليه صلوات الله وسلامه ، ثم سرّ الله الخفى بهذه المزية الكبرى ، فهب عليه قبول من قبول الله ، ونسم من نفحات إلهية :

رتب تقصر الأمانى حسرى      دونها ما ورائهن وراء

سبحان الله يعطى ما يشاء من يشاء ، والله يختص برحمته من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .

لست أنكر ما لكل تأليف من المزايا والخصائص فى الصحاح وبقية الأمهات الست من خصائص بارعة خص الله سبحانه كل كتاب بها ، وخطب ذلك يطول ، بيد أنى أقول : إن كتاب الإمام البخارى "الجامع الصحيح" أصبح فيه سباق غايات ، وصاحب آيات ، لا يلحقه فيه غيره كائناً من كان من أصحاب الأمهات ، وتجد قدراً صالحاً من تلك الدقائق فى كتاب أبى بكر الحازمى فى "شروط الأئمة الخمسة" ، وقد أشرت إلى غيره من ملامح

محياه الجميل ، وما فيه من محاسن جماله البارع المعجب ، وأتمثل بقول القائل :

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظراً

وبقول حامل لوائهم :

ورحنا يكاد الطرف يقصر دونه متى ما ترقى العين فيه تسهل

### شروح "صحيح البخارى" وخصائصها

#### بالإشارة والإجمال

ولما كانت المزايا فى كتاب البخارى كما أشرت إليه جذبت عناية أعيان الأمة وأفذاذها إلى شرح الكتاب ، والقدماء من المحدثين اقتصرت أنظارهم على شرح الغريب وبيان الأحكام ، ولكن تسابقت أفكار المتأخرين فى تحقيق كل ما له صلة بالكتاب ، فالحافظ الشهاب العسقلانى ، والحافظ البدر العينى ، أصبحا ممتازين فى جمع غرر النقول من أقلام جهابذة هذه الأمة وأوثق المصادر ، وقد سبق البدر الشهاب فى هذه المزية ، خصوصاً فى أول نصف الشرح كما سبق الشهاب البدر فى تخصيص شرحه على طراز واحد ، ولا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها فى الموضوع من مظان بعيدة عن متناول الأفهام ، ولا ريب أن قضاء الدين الذى كان على رقاب الأمة قد يستوفى بالكتابين معاً لا بأحدهما ، فكأن الدين لم يكن بأن يقوم به أحدهما دون الآخر ، فها ورث كل من شيخه شيخ الإسلام العراقى بث فى شرحه من تلك الأذواق والأفكار حسب ذوقه الخاص ، وكل من جاء بعدهما من الشيخ زكريا الأنصارى أو صاحب "إرشاد السارى" ومن بعدهما إلى اليوم متطفلون على مائدتها الكريمة الجفلى ، وقد سبق البدر والشهاب الكرمانى فى حل المشكلات ، وإن كان قصر فى أبحاث الحديث .

فهؤلاء الشارحون حمادهم غرر النقول واقتطاف أزاهير رجال سبقوهم ، وتنبيهه على أبحاث طرقوها ، واختيار أمور حققوها ، قل فيهم من تفرد بجل مشكل لم ينحل ، وطرق بحث لم يقل ، اللهم إلا أن يكون مثل العارف ابن أبي جمرة صاحب ” بهجة النفوس “ من كانت مواهبه موهبة إلهية ، يأتى بجل مشكلات ، وتنبيهه على أبحاث طريفة ، وإبداع نكات ، أو إبداع سمات من الوجوه الغير المسطورة ، شأن كل من شرح الله صدره للحقائق الإلهية .

### بيان ما لأهل الهند من الخصائص

وقع في حديث على عند ” البخارى “ وغيره في عدة مواضع من حديث طويل وفيه : « أو فهم أعطيه رجل مسلم » ، فأشار رضى الله عنه وكرم وجهه أن هناك فهماً يتفضل الله به على بعض عباده ، فيستنير به وجوه مظلمة ، وتنكشف به مخدرات . فهناك رجال تزكت قلوبهم بالمجاهدات والخلوات ، وتصفى نفوسهم بالتجليات الغيبية ، فأفكارهم أنوار تتجلى بها المشاكل والمعضلات ، بما لا تنحل بتصفح الأوراق والبحث عنها في الكتب والمصادر ، ولا شك أن أمثال هذه الحقائق هى مواهب إلهية ليست كسبية ، فإن كانت هناك علوم كسبية يمتاز فيها من كابد وجاهد للسير الحثيث في ميادينها الفسيحة ، فهناك علوم وهبية يقوم بها من خصه الله بنور في قلبه ، وتجليات في فكره .

وأصبح للهند نصيب من هذا الصنف ، وحظ غير ضئيل من هذا القسم في العهد الأخير ، وربما يبتدئ هذا الرعيل بالشيخ أحمد السرهندى ربانى هذه الأمة في عهده ، ويتلوه أنجاله خصوصاً ابنه الأكبر الأغر ، ثم الشيخ الشاه ولى الله الدهلوى صاحب ” إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء “ وصاحب ” حجة الله البالغة “ وغيرهما ، وابنه الأكبر حجة هذه الأمة الشاه عبد العزيز ، بل هو الذى جمع مع علوم العرفاء أرباب القلوب علوم المحدثين وأرباب الظواهر ،

واستبحار مدهش في علوم الرواية ، ودقة مدهشة في فنون الدراية ، علوم ناضجة ، وأفكار ثاقبة ، وأنوار من الغيب لامعة ساطعة ، وعلى بصيرة أقول : إن الله سبحانه وتعالى خلق شخصاً من شخصين :

أحدهما : جمع بين أشنات علوم الظاهر روايتها ودرايتها ، منقولها ومعقولها ، وهو : الحافظ ابن تيمية الحراني وذلك البحر المغدق الذخار .

والآخر : جمع بين الحقائق الإلهية ، وعلوم العارفين الربانية ، مع حظ وافر من علوم الظاهر ، وعلوم غربية من العلوم الدقيقة ، وهو : الشيخ الأكبر الأندلسي محي الدين ابن العربي ، جمع من هذين الشخصين العظيمين شخصية كبيرة بارزة وهو : الشيخ الحجة عبد العزيز الدهلوى ، نعم من كان قادراً على خلق الماء والنار ، هو تدبر على الجمع بين النار والماء ، وهو تدبر من تكوين شخص من شخصين متضادين ، والجمع بين الضدين محال للخلق مقدور للخالق العظيم والخالق العليم ، وهذا الجمع بين الظاهر والباطن بحيث لا يطغى أحد على الآخر ، ويجعل بين البحرين حاجزاً ، لكل مقال مقام ، ولكل مقام كلام ، يعطيه حقه من التحقيق والتوجيه ، لا يقوم بمثله إلا أفراد من الأمة الأفذاذ ، فكان الحجة الدهلوى نظير أولئك الأفذاذ الجهابذة .

وورث علوم الشيخ عبد العزيز الدهلوى عالمان جليلان : الإمام الحجة محمد قاسم النانوتوى ، والمحدث الفقيه الحجة الشيخ رشيد أحمد الكنكوهى ، بيد أنه غلب على النانوتوى علوم المتكلمين وعلوم الحقائق ، وغلب على الشيخ الكنكوهى علوم الفقهاء وعلوم السنة ، مع حظ وافر من الجانبين فى الإمامين ، ولكن أصبحت جهة الحقائق مغلوطة فى واحد ، كما أن جهة علوم الفقهاء مغلوطة فى الآخر ، شبه ضئيل لانقسام علوم النبوة وكمالاتها فى الخلفاء الراشدين .

## بيان مكانة الشيخ الكنكوهي وطريقته في التدريس (ز)

وبالجملة ذلك الفهم الثاقب موهبة إلهية ينحصر بها من يشاء من عباده ، تنجلي به جهات من العلم ما لم تنجل بغير نقول القدماء وجهابذة الأمة وأعيان العلم ، لا تجد هناك طولاً وعرضاً ، ولكن تجد عمقاً ، وربما يصدر من ذلك الفهم كلمة لطيفة لا توجد في مطاوى الأوراق ومطوى المكاتب ، تنبثق من هذا النور علوم فياضة غزيرة ما لم تنبثق من كتب وأسفار ، فكان المحدث فقيه هذه العصور الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي الأنصاري رحمه الله جمع مع العلوم الرائجة علوم أرباب القلوب ، ووهب نوراً في القلب يلمع به ما أظلم على الناس ، فكان يأتي بتوجيهات في مشكلات الفقه ومعضلات الحديث ما خلت عنها الأسفار الضخمة والمجلدات الكبيرة ، وكان موقفاً طيلة حياته المباركة لدرس الأمهات الست طول النهار غير فترة قليلة في اليمين ، وبقي نصف قرن يدرس الحديث وكتب السنة لا يلحقه ملل ولا ضجر ، ولا سامة ولا تعب ، مع اشتغاله بتربية النفوس وتصفية القلوب بالأذكار والتوجه ، فكان نفسه الزكية تنجلي كل حين ، وهذا ما عدا إفتاء في النوازل والمسائل ، حيث كان مرجعاً في معضلات النوازل كما كان مرجعاً للإرشاد وتربية النفوس وتدريس الصحاح الستة من الأمهات .

وكان يفيض في الأبحاث من غير إملاء رسمي ، فكان التلاميذ وأصحابه المستمعون المستفيدون يضبطون ما يلقي عليهم الشيخ ، وكان أبعدهم شأواً في الضبط ، وأقدرهم على التعبير ، وأملكهم للتعريب ، الأستاذ الكبير الشيخ أبو زكريا محمد يحيى بن إسماعيل الصديقي ، وكان موقفاً ممتازاً في إملاء ما يستفيده وكتابة ما يسمعه ، فجمع ما كان يلقيه الشيخ رحمه الله على الطلبة في تدريس "صحيح البخاري" وسماه : "لامع الدراري على جامع البخاري".

### ميزة "لامع الدرارى على جامع البخارى"

غير خفاف على من عنى بالتحقيق والبحث أن جمع النقول المتكاثرة من المظان البعيدة الوافرة ، ونقل كلمات الجهابذة من أعلام الفن له منزلة خاصة لا يستهان بها ، وأنها أول مرحلة من التحقيق للباحث المحقق الخبير ، وربما يعرف بمثلها مزية المؤلف ، ويقدر جهده تقديرأ ، فالمجلدات الضخمة الكثيرة من كل شارح له فضل كبير يشكره كل من استفاد منها ، بيد أن محط النظر عند أرباب التحقيق البارعين إبداء نكتة لم يذكرها هؤلاء الكبار ، وحل مشكل لا يقوم بحله إلا مثل من قتل العلوم قتلاً بالبحث ، ونخل وغربل أقوال المحققين ، ثم أعطى المقام حقه من البحث والنظر بنور ثاقب من قلبه ؛ فلا ريب أن العبقرية النادرة تظهر في حل المشكلات وإبداء نكات قصرت عنها أنظار أهل البحث والتدقيق ، دون تكثير الأجزاء وتغزير المواد العلمية .

فهناك أمران : أمر أنتجته ثواقب الأفكار ولوا مع العقول ، وأمر أبدته لوامع القلوب وأنوار التجليات الإلهية ، فالأحق بالتقدير الأمر الثانى وإن كان لا يستهان بالأول ، والجمع بين الأمرين كبريت أحمر ؛ فالشيخ الكنكوهى فقيه هذه العصور ومحدث عصره كان ممن عنى بالأمر الثانى ، وهذه هى الميزة التى تتمجلى فى أماليه وما يلقيه ، وربما يحس المستأنس بهذه المطولات تقصيراً فى التأليف ، ولكن الخبير بمغزى الحقائق يقدره ويعظمه فى حنايا الضلوع وحببات القلوب ، وعناية الشيخ الكنكوهى قلبها تكون بالأمور الواضحة أو المفروغ عنها فى كتب القوم ، إلا أن يكون إماماً بالموضوع فى إيجاز واختصار وإنما العناية البالغة : بذكر ما لم يذكره الشارحون ، لكن أين من يقدر هذه الجواهر ؟ والعامة يحتاجون إلى الأمور العامة والأقوال السائرة ومن أجل هذا كانت هناك حاجة لأن يملأ الفراغ وأن يسد هذا الخلاء ، ويجبر هذا الوهن بتعليقات فياضة تتلأأ فيها هذه الجواهر ، ويذكر بجنبها كل ما دار فى

الموضوع من بيان المذاهب ، وآراء الشارحين ، وأفكار الجهابذة ، وتحقيقات الأعلام ، وبحوث الأعيان ؛ فقام لسد هذا العوز نجل الشيخ المحدث أبى زكريا المحدث الشيخ محمد زكريا ، فزاده جمالاً بتعليقات واسعة تلخص فيها كل ما يحتاج إليه فى البحث بأسلوب جذاب يأخذ بمجامع القلوب من أبحاث رائقه ، وأقوال ساطعة من غير أن يشينه حشو أو أن يكدر صفوه تعقيد ومعاظلة ، تعليقات فياضة جاءت بلباب الأقوال وصفو البيان ، تنم عن علم غزير فياض بأسلوب بديع تنجذب إليه النفوس ، وتلخص بها الموضوع من كل الجهات وتغنى محاويج البحث والفكر ، ويبسط لهم مائدة "كريمة" يجدون فيها كل ما يفتقر إليه فى المقصود من شرح ما أجمله وتعين ما أبهمه ، واستيفاء الموضوع بأطراف الكلام .

وبلغت هذه التعليقات إلى أربعة أخماس الأصل ، وهذه الأخماس كلها لالخمس فقط أصبحت غنيمةً باردةً لفقراء العلم ومساكين البحث والتحقيق ، تنادى كل عالم وكل فاضل بأن يملأ منها وطابه وجرابه ، من غير أن يكون هناك منع أو قهر ، أو زجر أو نهر ، فجزاه الله خير ما يجزى عباده المحسنين حيث شفى غلة كل باحث بماء نير وزلال عذب سائع غزير .

وليكن أمام الباحث أن المحدث الكنكوهى خص لبيان المذاهب الفقهية وأدلتها دراسة "جامع الترمذى" ، فقلما يتعرض للبحث عنها فى إملاء "صحيح البخارى" ، وأماله على "جامع الترمذى" من جمع الشيخ أبى زكريا يحيى أسماها : "الكوكب الدرى" ، وعليها تعليقات للشيخ زكريا بن يحيى زادها نفعاً بها للباحثين ، يحوى كل جبال وكمال ، فلا يظن نقص فى "اللامع" وإنما "اللامع" مختص بحل مشكلات "البخارى" وما يتعلق بأحاديثه فى غير الخلافات الفقهية وجاء البحث عنها نادراً ، نعم استدرك هذا صاحب التعليقات إكمالاً لفوائدها ، شفاءً لغليل الرواد الذين اقتصرت أنظارهم على

”اللامع“ ، فلإذن ”اللامع“ بتعليقاته اللامعة وأبحاثه الساطعة أصبح شرحاً وافياً بالمقصود من كل جهة في الباب .

وأيضاً ربما يكون حل مشكلاً وتعرض إلى البحث في كتاب آخر ”كسنى أبى داؤد“ ”وسنى النسائي“ ويكون الحديث مشتركاً في الكل ، فلا يتعرض في ”البخارى“ للفراغ من ذلك في كتاب آخر ، فيظن المقصر تقصيراً والخبير بالحقيقة يحط عليه نظره بصيراً ، وقد استكمل هذا النقص صاحب التعليقات .

ومن الملائم أن أقدم أمثلةً من أبحاث ”اللامع“ درراً عن ذلك البحر العذب الفرات ، لكي تنجلي أمام الباحث أن هذه الشروح الفياضة البديعة مع اتساعها وكثرة فوائدها لا تستغنى عن أمثال هذه المختصرات البديعة ، وعلى قصرها واختصار كلماتها وإيجاز أبحاثها كله صفو ولباب ، لا يستغنى عنها الباحثون أولو الألباب ، وبالله التوفيق .

١ - أجاب الشيخ عن إشكال إيراد حديث الأعمال في بدء الوحي فقال : إن الرسالة والنبوة وإن لم تكن فضيلةً مكتسبةً وإنما هي منة من الله وفضل ؛ إلا أن بعض الأعمال كثيراً ما يترتب عليها بعض الفواضل ، ويدلك عليه قوله تعالى : « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أسلمت على ما أسلفت من خير » على أحد التوجيهات فيه ، وإذا كان كذلك كان الحديث بياناً لبدء الوحي .

إن السبب في بدء الوحي إليه ما جبل عليه النبي ﷺ من إخلاص النية وخلوص النصيحة لله رب العالمين ولسائر خلقته ، وهذا التوجيه مبنى على أن لفظة : كيف كما يسئل بها عن كيفية الشيء وصفته ، فكذلك هي مسؤلة بها سبب وجود الأمر وحدثه ، يقال : كيف جئت ؟ والمقصود ليس هو

## ذكر بعض النظائر من أبحاث "اللامع" (ك)

استفسار كيفية مجيئه بل سبب إتيانه ، وعلى هذا فينبغي التعميم في لفظ :  
الكيف ، الوارد في الترجمة بحيث يشمل جملة هذه المعاني على جهة العموم في  
المجاز ، إلى آخر ما قال ، فذقه ومن لم يذق لم يدرك ، فاقراً ما ذكره  
الشارحون ، ثم اقرأه ثانياً ، فأصبح هذا التحقيق دليلاً على إثبات النبوة ،  
وعلى اصطلاح أهل المعقول "دليلاً إنيائياً" على إثبات النبوة من جهة المعلول  
على العلة .

ولاريب أن الغرائز والمسكات الفطرية لها دخل عظيم في ترتيب الآثار ،  
ولها شأن عظيم في ترتيب الكمالات وإن كان الله سبحانه هو خالقها وبارؤها  
وفاطرها ، والله ذو الفضل العظيم .

٢ - ذكر في قوله : « كيف يأتيك الوحي » بأن فيه ثلاثة أوجه : بيان  
كيفية الوحي لنفسه ، أو الموحى وهو الملك ، أو الموحى إليه وهو الرسول ﷺ  
فجوابه بقوله : « مثل صلصلة الجرس » بيان لكيفية نفسه الشريفة حين ينزل  
عليه الوحي لا لصوت جبريل عليه السلام كما قيل ، وذلك لأن صوت جبريل  
مركب من الألفاظ والحروف ، فكيف يمكن له التلفظ بما لم يفهم ؟ ...  
فقوله : « أحياناً يتمثل » لإفادة زائدة على أصل الجواب لبيان أن الوحي غير  
مقتصر على ما ذكر ، بل له وجوه أخرى أيضاً ، وكونه بياناً لكيفية الوحي  
ظاهر ، إلخ راجعه وراجع عليه التعليقات ، ثم ارجع بصرك إلى ما ذكره  
الشارحون .

٣ - (باب الفتيا وهو واقف على ظهر الدابة) ... افتقر إلى وضع هذا  
الباب لما علم من ترك الوقوف على الدابة في قضاء حوائج نفسه ، كما ورد في  
الروايات قال النبي ﷺ : « إياي أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر » وأيضاً ففيه  
نوع إعانت للدابة ، فدفعه بأن ذلك جائز لضرورة إشاعة العلم ، إذ لولا وقوفه

على الدابة لما سمع الخطبة غير الأقربين انتهى قايسه بما ذكره حتى يتضح لك الاختصاص .

٤ - قال : قوله : وتوضأ عمر إلخ ودلالته على الترجمة ، لأن عمر لما لم يسأل أنها هل مسته بإلقاء اليد فيه كما هو العادة في أن الناس يلقون أصابعهم في الماء على النار ، يرون بذلك مقدار حرارته ؛ فلما لم يستفسره عمر علم أن الحكم لا يتفاوت دون ذلك ، ولا فصل عنده بين إلقاء اليد لإقامة قرية ، وبين إلقائه حاجة أخرى . . . . . وكذلك الكلام في وضوئه من بيت النصرانية ؛ فإنه لم يسأل هل مسته أم لا ؟ وهل ألقته يدها فيه أم لا ؟ فعمل أنه لا تفاوت فيهما انتهى . راجع كلام الشارحين وتأولاتهم واضطراب كلماتهم ثم راجع كلامه فيشفي قلبك إن شاء الله تعالى .

٥ - قال : ( باب من بدأ بالحلاب أو الطيب قبل الغسل ) قال : يعنى بذلك أن الطيب غير مضطر إليه وإن ثبت استعماله ﷺ إياه قبل الغسل ، وذلك لانتشار أثره إلى أطراف الجسم ، وحاصل الترجمة : أن هذا باب يذكر فيه جواز الابتداء بالحلاب من غير أن يستقدمه طيب ، وجواز الابتداء بالطيب وعدم الابتداء ، فلما ذكر في الرواية ابتداءه بالحلاب علم جواز ترك الطيب ، وأن الابتداء بالطيب ليس واجباً وإن كان جائزاً نظراً إلى ما ورد في غير هذه الرواية ، فافهم فإنه عزيز ، انتهى .

تنبيه : الترجمة هذه من معضلات التراجم ، وأصبح البحث معتركا بين الشارحين ، لا يمكن أن يثلج بما قالوه صدر الباحث النظار ، ويمكن أن يطمئن الخاطر بما أفاده المحدث الكنكوهي وأجاد ؛ ولشيخنا إمام العصر المحدث الكشميري توجيه بديع في أماليه على " صحيح البخاري " وحكاه صاحب التعليقات وقال : وهذا توجيه حسن جداً ، إلا أنه يشكل لفظ : بدأ في الترجمة والحديث ، فإنه لا خصيصة له بالبداية انتهى .

قال البنوري : لما أراد البخارى أن يستنبط منه البداءة بالطيب قبل الغسل لجامع الاشتراك ، كان الملائم لفظ : البداءة ، ولا سيما بعد ورود لفظ : « دعا بشئ نحو الحلاب » في بدء الغسل ، فإذن لا إشكال . والله أعلم .

٦ - قال : وقوله : فلما كان عثمان وكثر الناس إلخ ، قال : والناس وإن كانوا كثيرين في زمن الشيخين أيضاً ، إلا أن بركة قرب صحبة النبي ﷺ لم يتركهم في أيام أبي بكر ولا الصولة العمرية في زمنه أن يتخلفوا عن حضور الجمعة من أنفسهم ، فلم يحتج إلى الأذان الثالث ، وكان عثمان رضى الله عنه حبيباً فاجتراً الناس في أيامه على ما لم يجرؤوا عليه في أيام عمر ، وسهل ما لم يكن سهلاً في وقته ، ونشأ وهن ما في أمور الدين ، فزاد أذاناً ثالثاً ؛ ثم إن التأذين الأول في وقته ﷺ والشيخين لما كان لإعلام الحاضرين ومن غاب منهم أيضاً ، كان الاحتياج في رفع الصوت فيه ما لم يبق بعد زيادة الأذان الأول قبله ، ويكفى في زماننا من رفع الصوت في الأذان الثاني بقدر ما يكفى لإعلام الحاضرين ، إذ لا حاجة إلى إعلام الغائبين ، لأنهم قد أعلموا من قبل ، ولا يفتقر أيضاً إلى ارتقاء المؤذن على موضع مرتفع ، فافهم فإنه مفيد .

وقد ظن بعض العلماء أن السنة في الأذان الثاني اليوم على ما كان فيهم في وقته صلى الله عليه وسلم ، وأنت تعلم أن العلة قد ارتفعت بقيام الأذان الأول مقامه في إفادة هذا المعنى انتهى ، انظر كيف لخص الكلام في التحقيق التاريخي والفقهي بكلام وجيز مع ذكر أشياء لم يذكرها في الموضوع .

٧ - ذكر في صلاة الخوف الصلاة طالباً أو مطلوباً ، بأن الصلاة طالباً راكباً غير صحيحة ومطلوباً تصح ، فقال فيه الشيخ : ثم إن الاحتجاج بما وقع للسائرين إلى بنى قريظة غير تام لتوقفه على ثبوت أنهم صلوا راكبين ، ولم يثبت ؛ وإنما ثبت أنهم صلوا في الطريق ، والظاهر صلاتهم نازلاً إذ لو كانوا قد صلوا ركبناً يؤمون لما اطلع على ذلك أصحابهم الذين أنكروا عليهم

وقالوا : لم يرد منا ذلك ، ولو ثبت منهم أنهم صلوا ركباناً لكان ذلك على احتمال أنهم أمروا بإعادة الصلاة بعدها ، ولو سلم أنهم لم يؤمروا بذلك لكان سقوط فرض الوقت عنهم بذلك الإيحاء لخطأهم في فهم بعض ما ورد النص فكانوا خاطئين في الاجتهاد ، فوقعت صلاتهم حسب ما أدى إليه رأيهم انتهى .

راجع ذلك المعترك الضنك من " العمدة " و " الفتح " وتعليقات " اللامع " ، ثم اقرأ بضوئهم هذه الحروف القليلة ، تجد فيه نور العلم الوهاج كيف ازوى إلى كلمات وجيزة ملؤها علم غزير .

٨ - عن عائشة : إن ناساً طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم قعدوا إلى الذكر حتى إذا طلعت الشمس قاموا يصلون ، فقالت عائشة : قعدوا حتى إذا كانت الساعة التي يكره فيها الصلاة قاموا يصلون !! قال الشيخ : ولعل هؤلاء القوم ظنوا خروج هذا الوقت من حد الكراهة بارتفاع الشمس ، وظنت عائشة بقاء الكراهة ، وكرهت تحريم الصلاة فيه انتهى ، راجع كلام الشارحين ثم اقرأ هذه الكلمات ، فيقول صاحب التعليقات : ما أفاده الشيخ قدس سره لطيف جدير بشأن المصلين وبشأن أم المؤمنين ، وأجود مما قالته الشراح .

٩ - قال : قوله : « تأتى الإبل على صاحبها » قال : إن أريد بها الجنس فصدقها على قدر النصاب ظاهر ، وإن أريد غير ذلك فالزكاة في أهل التجارة واجبة ولو كان بغير واحد ، مع أن الصدقة النافلة قد تصير واجبة ، كما اضطرب الفقير وألقاه الفقر في مخمصة ، فلا يشترط له النصاب ولا نية التجارة ؛ فلا يبعد أن يراد بالحق ما هو أعم من الزكاة المفروضة وغيرها بما هو واجب ، فلا يفتقر إلى ارتكاب تكلف ، ويؤيد هذا المعنى قوله : « ومن حقها » فإنه ليس بواجب إلا إذا حمل على ما قلنا ، ويمكن أن يراد بالحق فيما تقدم من

قوله : « لم يعط فيها حقها » أعم من الواجب والنفل ، فكان المعنى : أنه لم يؤد من حقوقها شيئاً لا فريضة ولا نافلة ، وإن كان التعذيب خاصاً على منعه الحقوق الواجبة ؛ وعلى هذا فتفسير بعض الحقوق بقوله : « ومن حقها » لا يوجب شيئاً من التكلف ، لأنه فسر بعض أفرادها التى هى نافلة ، وكان المراد فى النفي نفي سائر أنواعه انتهى ، هذه أجوبة عدة قايسها بما أفاده الشارحون ينجلي لك الفرق المبين إن شاء الله تعالى .

١٠ - قال : قوله « فعلمنا بعد » ( باب فضل صدقة الصحيح الصحيح ) قال : فيه اختصار إلى آخر ما قال . اقرأ كلام الشارحين ثم اقرأ كلام الشيخ تجده لطيفاً بديعاً ينحل به الإشكال فى حديث " الصحيح " ، وإن كان يبقى فى رواية البخارى فى غير " الصحيح " والعبرة فى الترجيح لرواية " الصحيح " وقد احتمل التأول الصحيح بالحذف والتقدير ، وإذن فلا عبرة لرواية غير محتملة خارج " الصحيح " والحكم بالوهم أيسر فيها .

فهذه عشرة نظائر وأمثلة مما ذكرت : أن الشيخ الكنكوهي قد خصه الله بنور فى قلبه ، فربما يأتى بحل مشكل خلت عنه هذه الأسفار الضخمة ، اقتنعت بهذه العشرة كقطرات من البحر الزاخر أو الغيث الهامر ، دليلاً واضحاً على المقصود ، لا أقول : إن هذه المختصرات من الكلمات الطيبات تغنى عن أسفار القوم وشروح أعلام الأمة ، بل أقول : إن شروح هؤلاء الأعلام مع ضخامتها وبراعتها لا تستغنى عن أمثال هذه المختصرات من كلمات وجيزة من المحدث الكنكوهي .

ثم إنه ما من ريب فى أن تقديرها بمقياس صحيح أيضاً يحتاج إلى الاطلاع بكلام الشارحين ، والوقوف على تلك المشكلات والمعضلات ، وجزى الله تعالى الشيخ زكريا بن يحيى بأن قام فى تعليقاته باستيفاء كل ما له صلة بالمقام ، من توضيح وبيان ، بنقل لباب كلمات القوم وصفوة أقوال الأعيان ، بأسلوب

بديع ملخص بحيث أغنى عن مراجعة الشروح وتصفح الأوراق ، والتفحص في هذه المجلدات الضخمة الكبيرة ، فجمع كل حسن وجمال يترقق فيها نبوغه ، وقدرته الفائقة على التلخيص والتخليص ، فجزاه الله خيراً بما قاسى عناء تأليف هذه التعليقات ، وكأنها كتاب مستقل زاد على الأصل أربعة أخماس الكتاب فأكثر ، وإنما يعلم شذائد أمثال هذه التأليفات من عنى بها وقاساها ، وعسى أن تكفى هذه الإشارة إلى التعليقات .

وحان لى أن أنبه على مقدمة هذا الكتاب أى " لأمع الدرارى " وما فيها من أبحاث رائعة ، ونفائس لأمعة ، والله ولى التوفيق .

### مقدمة " لأمع الدرارى على جامع البخارى "

أصبحت مقدمات الكتب مرأى تنعكس فيها أبحاث الكتاب ، تحوى فوائد ينجلي بها كل ما له صلة بالكتاب ، وأحياناً كل ما له صلة بالفن من مبادئ سامية ، وغايات فى غاية النفع ، وربما يكون فيها الإمام ابن خلدون المغربى بلغ منصب الإمامة فى المتأخرين فى مقدمته " لتاريخه الكبير " كتاب " العبر وديوان المبتدأ والخبر من أيام العرب والعجم والبربر " ملح ، حتى أصبحت مقدمته أشهر من " تاريخه " ، وعسى أن يكون أنفع من كتابه ، يتجلى فيها نبوغه الخارق وبراعته الخارقة من إبداء حقائق فى تاريخ العلوم ، وإبداء نكات علم النفس وأسرار نواميس الطبيعة ، وغوامض عوائد الأقسام ، وعلوم غريبة قلما يعرفها أحد فى العصور المتأخرة ، فأصبح لا يدرك شأوه ولا يشق غباره .

ولا شك أن ابن خلدون المغربى شخصية فذة ، بلغ من الذكاء ذروتها العلياء ، وكما أصبح الإمام أبوبكر الجصاص الرازى الحنفى المتوفى ٨٣٧٠ لا يجارى فى القدماء فى تأليف كتابه فى الأصول ، الذى سماه : " الفصول فى

الأصول " مقدمة لكتابه " أحكام القرآن " والكتاب مخطوط محفوظ عندى استنسخناه من القاهرة من المكتبة المصرية الحكومية قبل أربعين سنة تقريباً ، وتتلوهما من المتأخرين الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلانى ، حيث ألف مقدمة " لشرحه " فتح الهارى " سماه : " هدى السارى " فى مجلد ضخم ، جمع فيها كل ما له صلة " بصحيح البخارى " وبالمؤلف الإمام ، وجاء فيها بنفائس ، وإن كان هناك بعض مؤاخذات وملاحظات من أنه جاء فيها بأشياء كان مفروغاً عنها فى الشرح فجاءت مكررةً وزيد بها الحجم ، ولكن مهما كانت مكررةً ولكنها محررة فى غاية النفاسة نتيجة بحث دقيق لا يستهان به ، يشكر عليها المؤلف الإمام حافظ الدنيا ، فرحمه الله ورضى عنه ، وعلى كل حال هذه المقدمات الثلاث ، أو الكتب الثلاثة ، المقدمات بدیعة فى بابها ، رائعة فى أبحاثها الممتعة المضمونة على غير أهلها .

وكذلك مقدمات الفاضل اللكنوى الشيخ عبد الحسى بن الشيخ عبد الحليم اللكنوى صغيرها وكبيرها ، فيها فوائد نافعة رائعة ، وربما يكون الشيخ أول سابق فى علماء الهند فى هذه المقدمات لم يلحقه غيره ، اللهم إلا أن يكون الفاضل المحدث السنبل معاصره المحقق فى مقدمة شرحه على " مسند الإمام أبى حنيفة " بترتيب الشيخ المحدث الكبير عابد السندى المدنى ، فقد عاصره وقارنه بعدة مقدمات بدیعة ممتعة ، جزاهم الله خيراً فى إحسانهم على أهل العلم ، وكافى جهودهم المشكورة ، فكان الشيخ المحدث زكريا بن يحيى الكاندلوى أراد أن يقارن هؤلاء الأفاضل الكبار فى مقدماتهم ، فوفق لأن يؤلف مقدمة كبيرة بدیعة على " الصحيح الجامع " وشرحه " اللامع " ، يأتى فيها بنفائس فى فصول أربعة :

الأول : فى ترجمة إمام الدنيا أمير المؤمنين فى الحديث ، الإمام البخارى الجعفى ، وفيها عشر فوائد ، كل فائدة فيها أمور من ترجمته بغاية التوسع ،

لا تجدها في كتاب أو كتابين أو ثلاثة ، بل فيها جواهر ودرر استخرجها من بحار زاخرة وافرة بكل حسن وجمال ، ولها روعة معجبة من بيان ولادته ووفاته وأنبائه التاريخية المبعثرة في مظانها وغير مظانها ، وبيان شيوخه ، وبيان حافظته الخارقة ، واستحضاره المدهش المحير ، وبيان ابتلاء الإمام عدة مرات والدفاع عنه ، وتحقيق مسألة الكلام ، وتنقيح مذهبه ومن وافقه من أهل الحق ، وبيان مذاهب أرباب الصحاح الفقهية ، وانتسابهم إلى أئمة المذاهب المتبوعة ، وقد وقع تقصير هناك في كلام صديقنا الفاضل النعماني في " ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع ابن ماجه " في نقل كلام إمام العصر شيخنا الكشميري رحمه الله ، ولا مؤاخذه عليه حيث نقل كلامه من مقدمة " فيض الباري " ، وهناك وقع التقصير ، وكم وقع هناك تقصير في التعبير أو تقصير بالتغيير فأورث شبهات ومؤاخذات ، فتعقب عليه الشيخ في تعليقات مقدمته .

قال البنوري : ولا أرى بأساً هنا بهذه المناسبة بنقل كلام إمام العصر كاملاً حتى ينحل تلك الشبهة التي حدثت ، قال إمام العصر رحمه الله ما ملخصه : إن الإمام البخاري رحمه الله لاشك أنه مجتهد يساير اجتهاده ، وافق مذهباً من المذاهب أو خالفه ، فإن وافق الشافعي في مسائل مشهورة فقد وافق أبا حنيفة في أكثر منها ، فجعله شافعيّاً أو حنفيّاً غير صحيح ، وقد ذكره التاج السبكي في "طبقاته الكبرى" في عداد الشافعية ، مستدلاً بأنه أخذ الفقه عن الحميدي ، وكان الحميدي تفقه على الشافعي ، فرد إمام العصر دليله وعارضه بقوله : بأن هذا لا يكفي ، ولغيره أن يقول : إنه حنفي ، حيث أخذ عن الشيخ إسحاق بن راهويه ، وللبخاري اختصاص به فقهاً وعقيدةً حتى أصبح شيخه هذا مقوماً لحقيقته ، وبقية مشايخه مفيدون لا مقومون ، قال : وهذا اصطلاحى في تقسيم الشيوخ ، فمنهم : مقومون ، ومنهم مفيدون .

قال : وشيخه هذا بهذا الاختصاص قد تفقه على عبدالله بن المبارك ،

## مقدمة " اللامع " ومكانتها (ق)

وابن المبارك تفقه وتخرج على أبي حنيفة رحمه الله ، فأذن لغيره أن يدعى أنه حنفي بهذا الدليل لو كان المدار على الأخذ والتلقي ، قال رحمه الله : ولكن كل ذلك بمعزل عن الواقع ، إنه مجتهد لا حنفي ولا شافعي ، انتهى مخلصاً وعلى هذا لا يرد ما أورد ، وهو كلام منقح محقق ، وكلام خبير بالحقائق .

ولاريب أنه تخرج على شيخه ابن راهويه وبه قام وقعد ، ومن أجله أبرق وأرعد ، والخطب طويل ليس هذا محل استيفاء البحث ؛ هذا ؛ ونعود إلى ما سبق .

وتعرض الشيخ في تلك الفوائد العشر إلى شيوخ البخاري من الحنفية ، وأن أكثر ثلاثياته من شيوخه الحنفية ، وإلى بيان تأليف الإمام غير " الصحيح " وما إلى ذلك من الأبحاث الممتعة .

والفصل الثاني في ما يتعلق " بالصحيح الجامع " ، وفيه ثلاث عشرة فائدة :

الأولى : في تسمية الكتاب ، وسبب تأليفه .

والثانية : في مناقب كتابه ومفاخره التي أصبح فيها وحيداً ، وفيها من كلمات الشيخ عبدالحق الدهلوي في " أشعة اللمعات " ومن كلام الحجة الدهلوي الشاه عبدالعزيز بن الشاه ولي الله في " بستان المحدثين " كلاهما بالفارسية ، فترجمها إلى العربية .

والثالثة : في كشف مغزاه وتنقيح موضوعه .

والرابعة : في بيان شروط الصحة التي التزمها الإمام ، وجاء بصفوة ما حققه الحازمي ، ولباب كلمات أهل المصطلح .

والخامسة : في خصائص " كتاب الصحيح " ، وذكر فيها خمسة عشر أمراً بتوسع معتبط .

والسادسة : أفردتها من خصائصه لأهميتها في نظر صاحب المقدمة ،  
كعناية الإمام بالاغتسال والاستخارة لكل حديث ، وما وفق لتأليف أشياء  
من الكتاب في الحرمين الشريفين ، ثم في روضة من رياض الجنة .  
والسابعة : في تعديد رواياته وتحقيق ما هو الصواب ، وبيان منشأ  
الاختلاف .

والثامنة : في بيان طبقة كتابه من بين كتب الحديث ، وترجيحه على  
كتاب مسلم وتحقيقه ، واستطرد فيها برسالة للحمزة الدهلوى الشاه عبدالعزيز  
سماها : ” ما يجب حفظه للناظر “ فأدرجها بتمامها ، وما ذكره في ” العجالة  
النافعة “ بالفارسية ، وما أفاده الشاه ولى الله في ” حجة الله البالغة “ ، وفي  
رسائله ” الإرشاد إلى مهات الإسناد “ وغيرها من كتب المصطلح الكبيرة  
ببسط شاف .

والتاسعة : في بيان نوع تأليفه من بيان أنواع مؤلفات أسفار الحديث ،  
واستوفى فيها تسعة وعشرين نوعاً من كتب الحديث ، واستقصاها من سائر  
المظان ، واستطرد كل ما ألف في نوع من تلك الأنواع ، كالجامع ، والسنن  
والمسند ، والمعجم ، والمستدرک ، والمستخرج ، والعلل ، والأطراف ،  
والعريجات ، والأجزاء ، والرسائل ، والأفراد ، والغرائب ، والأربعينات  
وغیرها .

والعاشرة : في بيان نسخ ” الصحيح “ المختلفة ، وبيان الرواة عن  
الإمام كتابه ” الصحيح “ بتوسع من غرر النقول في الموضوع ، وجاء فيها  
ذكر الأثبات من علماء الهند وغيرهم ما فيها من أسانيد الإمام ، وذكر فيها  
أسانيده من مشايخه الذين تلقى عنهم ، وذكر أسانيد مشايخ الحديث في الهند  
إلى الإمام البخارى مما ذكره الشيخ فاروق أحمد بن العارف بالله الشيخ صديق  
أحمد الانبىهتوى من أكابر خلفاء العارف المحدث الكنكوهى في خريطة بديعة .

## بيان ما اشتمل عليه مقدمة "اللامع" (ش)

الحادية عشرة: في بيان ما انتقد على الإمام من مائة وعشرة انتقادات في مروياته ، أجاب عنها الحافظ في مقدمة "الفتح" ، وذكر أسماء من ألف في الموضوع ، وذكر خمسين نقداً والجواب عنها من كلام شيخه المحدث الفقيه الشيخ خليل أحمد صاحب "بذل المجهود" مع القيام بشرح كلامه وتوضيحه .

الثانية عشرة : في بيان ما انتقد عليه من رواة أحاديثه بالإجمال ، ومن ألف في الموضوع منقولاً عن مقدمة الحافظ ثم ذيله صاحب المقدمة بما قيل في الائمة المتبوعين وخصوصاً فقيه الأمة أبي حنيفة .

الثالثة عشرة : في بيان مناسبات في الأبواب وترتيب أبواب الكتاب ، ملخصاً من كلام الحافظ في المقدمة ما لخصه من كلامه شيخه البلقيني ، وهناك تعليقات من الشيخ ابن يحيى صاحب المقدمة كتعقبات أو استدراقات أو توجيهات كلها في غاية الحسن والروعة والبهاء .

والفصل الثالث : في بيان تراجم "الصحيح" وتحقيق مزاياها ، وبيان ما وهبه الله سبحانه من العلوم والفوائد والأسرار في هذا الصدد، وهذا الفصل من أوسع الفصول كما هو من أعناها وأغناها ، ومن أشنى البحوث وأقناها ، وفيه أربع فوائد :

الأولى : في بيان من ألف في التراجم من القدماء والمتأخرين مع تنبيهات جيدة من المؤلف .

الثانية : في بيان أصول التراجم التي ذكرها الشارحون من أقدم العصور إلى عهد عصر المشايخ في الهند .

الثالثة : فى تفصيلات تلك الأصول وما تبين للمؤلف من كلام الشارحين المبعثر فى الكتب فى غير مظانها ، وما وقف عليه من كلام مشايخه أو مشايخ مشايخه فى الرسائل أو الدروس ، أو من الله سبحانه على المؤلف ، فشرح صدره لإبداعها ، وتارة يأتى بتحقيقات وافية فى ضمنها استطراداً كالبحث عن ذكر الحديث بصيغة الجزم أو التمريض ، ونقل أكثر ما قيل فيه ، وعلى كل حال هذا الفصل الثالث الحاوى على شرح تراجم الأبواب فى غاية من الأهمية ، ولو لم يكن فى هذه المقدمة غير هذا لكفاها مزية ، وهو جزء مفرز برأسه ، وقد طبع فعلاً والحمد لله مستقلاً بتقديم صديقنا الداعية الشيخ أبى الحسن على حفظه الله ورعاه .

وأقول أخيراً : إن دين شرح البخارى على رقاب الأمة كما قاله ابن خلدون ، وادعى السخاوى قضاءه بتأليف " فتح البارى " وكان شيخنا رحمه الله يقول : إنه قال شيخنا محمود حسن الديوبندى شيخ الهند : إن دين التراجم لا يزال باقياً على رقاب الأمة لم يقضه أحد إلى اليوم ، وكنت قديماً أقول : إن كتاب " شرح الأبواب والتراجم " لشيخ الهند لو تم لقضى هذا الدين ، ولكنه بالأسف لم يتم ، وأقول الآن : إن هذه السعادة الأزلية كانت مقضية بأن يقوم الشيخ زكريا ويقضى هذا الدين ، فأرجو أن يكون هذا الدين قد قضى بخدمته لشرح الأبواب والتراجم إن شاء الله تعالى .

والرابعة : فى تحقيق ما نسب إلى الإمام البخارى من الوهم أو عدم تبييض الكتاب قبل إنجاز المنية ، وما إلى ذلك ، حقق أن كل ذلك بمعزل عن التحقيق وأجاد .

الفصل الرابع : فى بيان شروح " الجامع الصحيح " وتعليقاته ، وبيان ما لكل من الشروح مزايا وخصائص ، وبيان تراجم هؤلاء ، بحيث جاءت

## أسماء مقدمة "اللامع" (ث)

فيها فوائد متفرقة بديعة ، وتفصيل البحث في الشروح الأربعة من "العمدة" و"الفتح" و"الإرشاد" و"الكواكب" ، واستوفى الشروح والتعليقات استيفاءً بالغاً حتى ذكر كل ما ألف في الهند من الشروح باللغة العربية ، أو الفارسية ، حتى بلغ إلى مائة شرح وعشرة ، وذكر من ضبط من أملى الشيخ الكنكوهي من أصحابه بكل تفصيل ، وفي ختام المقدمة ذكر ترجمة الشيخ المحدث الفقيه الكنكوهي صاحب هذه الأمالي : "لامع الدراري على جامع البخاري" وترجمة سيادة الوالد الشيخ المحدث الأديب الشيخ محمد يحيى الصديقي ، ولتسم هذه المقدمة : "الكوكب الواري على لامع الدراري" ، وإن شئت فقل : "النجم الساري على لامع الدراري" ، وإن شئت فقل : "ساطع البراري من مقدمة لامع الدراري" .

قال البنوري عفا الله عنه : كنت أردت أن أبسط القول في المقدمة ووصفها أكثر من هذا ، بيد أنه عاقبتني عوائق عن السير في نواحيها ، أو السعي في ضواحيها ، فاقنعت في غاية الارتجال والاستعجال على هذا القدر اليسير ، وأرجو أن يكون فيه مقنع للبصير ، ولاريب أن المقدمة تستحق الوصف بأكثر من هذا ، وجهد المقل دموعه ، ومن أفرغ الجهد فقد أعذر ، كل ذلك بأمر الشيخ محمد زكريا ، صفوة هذا العصر ، وغرة هذا الدهر ، قت ممتلاً رجاء دعواته الصالحة ، بارك الله في حياته الممتعة المباركة ، ونفع بها الأمة علمائها وصلحائها في صبحها ومساءها ، ومتمثلاً أنشد :

شنف بذكر ذوى المحبة مسمعا	فبذكرهم تنزل الرحمات
فبجهم وبمدحهم وبجهاهم	وافى السرور وطابت الأوقات

والله سهجانه ولى كل توفيق ونعمة وله الحمد فى الأولى والآخرة،  
والصلاة والسلام على صفوة البرايا خاتم الأنبياء محمد سيد الأولين  
والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين .

كتبه

محمد يوسف البنورى عفا الله عنه  
يوم الأربعاء ١٥ رمضان المبارك ١٣٩٤ هـ  
بمنزله بالمدرسة العربية الإسلامية  
فى كراتشى رقم - ٥  
باكستان



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## التقديم

بقلم فضيلة الشيخ أبى الحسن على الحسنى الندوى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين ، محمد وآله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .  
أما بعد؛ فإنه يسعد كاتب هذه السطور أن يقدم لمقدمة "لامع الدرارى على جامع البخارى" ، لبقية السلف وحجة الخلف الشيخ العلامة محمد زكريا بن محمد يحيى الكاندهلوى السهارنفورى ، بعد ما أكرمه الله بتقديم لمقدمة "أوجز المسالك إلى شرح مؤطا الإمام مالك" وكلتا المقدمتين العظيمتين كانتا فى غنى عن تقديم وتعريف ، ولكن مؤلفها العظيم أراد أن يكرم كاتب هذه السطور بهذا التقديم ، ويشركه فى هذه الكرامة ، وأراد أن يضم إليها سعادة جديدة ، فكانت له الحسنى وزيادة .

وإن كاتب هذه السطور يقف حائراً مبهوراً أمام هذه الكرامة التى هى فوق همهته ، وأكثر من قدره وقيمته ، فكأنه كسى ثوباً سابغاً فضفاضاً قد فصل على من هو أطول منه قامته ، وأكثر منه جسامة ، وقد كان فى علماء هذا الشأن والمشتغلين بصناعة علم الحديث من كان أجدر بهذه الكرامة ، وأقدر على هذا التقديم من كاتب هذه السطور ، ولكنه فضل من المؤلف وشرف للكاتب .

لقد أصبحت هذه المقدمة كتاباً مستقلاً مفيداً يستحق أن ينشر بمفرده، فقد أصبحت مقدمة ضافية في علوم الحديث ، وأنواع المؤلفات فيها ومراتبها وطبقاتها وخصائصها ، ودائرة معارف فيما يتصل بالإمام البخارى وسيرته وأخباره ، ودقائق حياته وجلائلها ، وخفيات أموره وظواهرها ، وما خصه الله به من مواهب وخصائص ، ومنهجه في التأليف ، وما التزمه من التزامات وشروط في وضع هذا الكتاب ، وبما تلقته هذه الأمة من اعتناء وقبول ، وإقبال وتقديم ، وتوثيق وتصحيح ، وثقة واعتماد ، وتناقل وتوارث، وشرح وإبراز لكل ناحية من نواحي هذا الكتاب، تخطر على قلب بشر أو ينتقل إليها الذهن الإنسانى ، وهى غاية ما يصل إليه الذكاء ، ويبلغ إليه الخيال في التحقيق والتدقيق ، والتجزئة والتحليل ، والشرح والتفصيل ، وغاية ما عرف من الاعتناء بكتاب لمؤلف من مؤلفى العالم ، ولإنسان في تاريخ التأليف والتصنيف ، وفي تاريخ العلم والحضارة عبر القرون والأجيال وعبر الحدود والثغور ، فلو زعم زاعم أو ادعى مدع أنه لم يعتن بكتاب بشرى في أى ملة وديانة ، وفي أى لغة وأدب ، وفي أى موضوع ومقصد ، وفي أى عصر من العصور ، مثل ما اعتنى ”بالجامع الصحيح“ للإمام البخارى، لما كان مجازفة من القول ، ولا مبالغة في الدعوى ، ولا إسرافاً في الحكم ، ولكان لهذا القول وجاهة علمية ودلائل تاريخية ، قائمة على استعراض طويل دقيق ، محايد أمين للمكتبة العلمية العالمية ، ونتاج العقول والأقلام ، ومحصول القرائح والهمم ، من فجر التاريخ إلى يوم الناس هذا .

ولنظرة عجلى فيما تضمنت هذه المقدمة من معلومات وتفاصيل ، عن مدى اعتناء الأمة الإسلامية بهذا الكتاب الذى اعتبرته أصح كتاب بعد كتاب الله ، وأوثق مصدر للحديث النبوى ، وكيف تناولته بالبحث والتنقيب ، وكيف عصرت عقولها ، وصبت آخر قطرة من قطراتها ، واستفرغت جهدها

واستنفدت قوتها وطاقاتها ، وأفنت أعمارها وأوقاتها في الكشف عن خباياه وحل غوامضه ، واستقصاء شروط المؤلف فيه ، ومعرفة رجاله ورواته ، واستعراض ما قيل عنه وما اعترض عليه وذب به عنه ، والمحكمة في كل ذلك ، ومقارنته بمجاميع السنة الأخرى ، وتفضيله على قرينه "الجامع الصحيح" ، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري ، وفيما وقع بينهما من اختلاف في بعض الأصول والشروط ، ثم كيف خدم الكتاب من نواح مختلفة ، لا يقع على أكثر منها ذهن البشرى عادة ، ولا يتجاوزها غالباً ، تكفى لتصديق ما قلناه وتفصيل ما أجملناه ، من العناية الفائقة الخارقة للعادة بهذا الكتاب .

ويكفى القارئ أن يطلع على جهود العلماء وكبار الأذكياء في التطبيق بين تراجم الأبواب والأحاديث ، وقد ذكر مؤلف هذه المقدمة سبعين أصلاً لفهم أسرار المؤلف وأغراضه في وضع هذه التراجم ، والوصول إلى مراده وغاياته والتطبيق بينهما ، وقد استقصى هذه الأصول من الكتب المؤلفة في هذا الموضوع قديماً وحديثاً ومن شروح البخارى ، وضم إليها أصولاً جديدة ، ألهمه الله إياها بطول ممارسته لهذا الفن ، ومباشرته لتدريس هذا الكتاب ، وبفرط ذكائه وصدق طلبه ومثابرته على التأمل والمطالعة ، وإجالة الفكر وإعمال القريحة ، ففتح الله عليه بالشيء الكثير ، والعلم الغزير ، وبمالم يسبق إليه ، مصداقاً لقوله تعالى : «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا» ، وقوله تعالى : «كلانمدهؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً» .

ويكفيه كذلك أن يحيل نظره في وجود المناسبة والارتباط اللطيف الدقيق بين أول كل كتاب وخاتمته من الكتب التي يشتمل عليها هذا الكتاب العظيم "الجامع الصحيح" للبخارى ، ولطائف ذوقية في التزامات المؤلف مثل التذكير بالموت والآخرة في آخر كل كتاب ، فقد نقل المؤلف في هذه المقدمة كل ما وصل إليه اجتهاد أكبر شارح "للجامع الصحيح" ، وهو

العلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في كتابه العظيم الخالد "فتح الباري" وما أضاف إليه مؤلف هذه المقدمة من نكت بديعة وإشارات لطيفة في ربط آخر الكتاب بأوله ، حتى يصبح الكتاب وحدة متناسقة متكاملة ، وعقداً منظماً ، كل لؤلؤ تلتئم مع أختها ، وتنسجم مع شقيقتها ، وتخدم غاية واحدة ، هي غاية الجمال والكمال ، وغاص فيها المؤلف إلى أعماق بعيدة ، لا يصل إليها كل مشغول بهذا العلم الشريف ، ولا يلزم أن يوافقه في ذلك كل باحث ، ويتذوقه كل قارئ ؛ فقد يغلب ذكاؤه المفرط وهيامه بهذا الكتاب ومعانيه ، وإيانه الزائد بدقة فهم مؤلفه ، وبعد غوره ومراميه ، فيأتي بما لايسهل فهمه وإساغته ، ولكن لا ينتقص من قيمته ، ولا ينكر جهده المؤلف وحرصه على استخراج الدرر واقتناص النجوم ، وإعجابه الشديد بعبقرية الإمام البخاري ، ولطف حسه ، ورقة شعوره وامتحانه للعقول .

ولا نعرف كتاباً من كتب البشر - في المكتبة الدينية العالمية - تناوله العلماء والمؤلفون بالشرح والتحشية والتعليق مثل ما تناولوا هذا الكتاب، وقد كان الشرح والتعليق هو المجال العلمي الذي تظهر فيه عناية العلماء والمؤلفين في العصور القديمة ، ومقياس اهتمامهم بأثر علمي ، فكان أكثر الكتب شروحاً وتعليقات هو أعظم المؤلفات تقديراً ، وأعلاه منزلة وأكثرها شهرة ، وكان أقل الكتب شروحاً وتعليقاً ، أخفها ذكراً ، وأقعدا شهرة وصيتاً ، فيبقى مطموراً مغموراً ، لا يسترعى انتباهاً ، ولا يثير اهتماماً ، فإذا أخذ هذا المقياس - وهو المقياس الوحيد لنجاح كتاب في عهدنا العلمي الماضي، والدليل القاطع على احتلاله للصدارة في المجلس العلمي - حكمنا بأن "الجامع الصحيح" للبخاري قد فاز بالقدح المعلى في هذا الميدان ، واحتل الصدارة في مكتبتنا الإسلامية التي انبثقت عن القرآن ودعوة الإسلام ، وامتدت على مشارق الأرض ومغاربها في المساحة الأرضية المكانية ، وعلى القرن الأول إلى القرن

الثالث عشر — على الأقل — في مساحتها التاريخية الزمانية ، فقد بلغ عدد شروحه والتعليقات عليه إلى مائة و واحد و ثلاثين كتاباً على حسب استقراء مؤلف هذه المقدمة وعلمه وإطلاعه ، وقد يكون العدد أكثر من هذا ، فقد كان استقصاء المؤلف مؤسساً على "كشف الظنون" للجلبي ، و"مفتاح السعادة" لطاش كبرى زاده ، و"إتحاف النبلاء" ، و "الديباج المذهب" ، و"زئيل الابتهاج" ، ومقدمات الشروح المشهورة التي كانت في متناول يده ، و"الثقافة الإسلامية في الهند" ، وبعض دراساته وتتبعاته الفردية ، ولاشك أن العالم الإسلامي أوسع مما تخيله الجغرافيون ، والتاريخ الإسلامي العلمي أغنى مما دونه المؤرخون ، وفي الزوايا خبايا لم تقع عليها عين ، ولم تطلع عليها الشمس .

وإن كتاب "فتح الباري" للعلامة ابن حجر العسقلاني الذي يقع في ثلاثة عشر مجلداً ضخماً ، ومقدمة مبسوطة تكاد تكون مكتبة مستقلة في علوم الحديث ، كتاب لا يوجد له نظير في مكتبات الديانات والملل ، وإن لهذه الأمة الإسلامية أن تفتخر بهذا الأثر العلمي الخالد ، وتقدمه إلى علماء الديانات والفلسفات ، ورواد الحضارات والثقافات ، كبرهان ساطع على جهاد هذه الأمة العلمي ، ونبوغها الفكري ، ولوعها بآثار نبيها ، والغوص فيها إلى أعماق ليست بعدها أعماق ، والوصول فيها إلى آفاق ليست وراءها آفاق ، هذا مع عدم الخط من قيمة الشروح الأخرى — وفي مقدمتها "عمدة القاري" للعلامة بدر الدين العيني التي هي مكتبة حافلة في النحو والعربية وعلوم البلاغة والأحكام المستخرجة والفوائد المستنبطة من الأحاديث — ومع الاعتراف بإخلاص مؤلفيها ونصحهم لله ولرسوله وللمؤمنين ، وإفراغ وسعهم في خدمة الحديث ونشره ، والتعمق فيه إلى غاية لا يتصور فوقها ، جزاهم الله عن الإسلام والمسلمين أفضل الجزاء .

ثم يلي هذا المقياس ، شدة العكوف على دراسة الكتاب ، والتهافت على روايته ونقله ، والتنافس في حمله ونشره وضمه إلى الصدور ، والعرض عليه بالنواجز ، وتوارث الأجيال في تلقيه جيلاً بعد جيل ، وكابراً عن كابر ، وتلميذاً عن أستاذ ، وطبقة عن طبقة ، حتى لا تعرف فترة من الزمان ، نسج فيها عليه العنكبوت ، وساد عليه الظلام ، وانقطعت روايته ، وتوقفت دراسته ، وعث به العابثون ، وتصرف فيه الخائنون المحرفون ؛ وقد تفرد ”الجامع الصحيح“ بهذه الميزة بعد كتاب الله ، فقد أخذ هذا الكتاب عن مؤلفه تسعون ألفاً من الرواة والحفاظ ، وتسلسل نقله وروايته ، حتى انتهى هذا الكتاب إلى مؤلفه ، وبلغ حد التواتر في شهرته وصحة نقله ونسبته إلى المؤلف ، لا ينكر ذلك ولا يتشكك فيه إلا من تشكك في المتواترات والحقائق العلمية التي تثبت بالضرورة ، ولا يزال هذا الكتاب موضع الاهتمام والعناية ، وموضوع التأمل والدراسة في الحلقات العلمية في العالم الإسلامي .

وقد كان نصيب الهند — للأسباب التي بسطنا بعضها في مقدمتنا لمقدمة ”أوجز المسالك“ — أوفر في التمسك بهذا الكتاب والعكوف عليه درساً وتدریساً من كل بلد إسلامي في العصر الأخير ، فإنه لا يزال في قمة الكتب الحديثية التي تدرس في المدارس الدينية ، يقرأ من أوله إلى آخره في آخر سني الدراسة ، وقد أصبح شعاراً لنُبوغ الأستاذ ورسوخه في علوم الحديث والأثر ، واقتداره على صناعة التدريس والتفهم ، يتجلى فيه امتياز معلم عن معلم ، وتفوق أستاذ على أستاذ ، وأصبح شرطاً لكمال الطالب واجتهاده وفوزه ونجاحه ، فلا يعتبر عالماً إلا إذا قرأ هذا الكتاب بدقة وإمعان وجهد وإتقان ، ولا تزال ختمات البخاري لتفريج الكرب وإزالة ما نزل بالمسلمين عادة منتشرة وتقليداً متبعاً في أنحاء العالم الإسلامي .

وهذا كله دليل اعتناء الأمة بهذا الكتاب ، وما حازه من قبول عند الله

وعند الناس .

ثم خص هذا الكتاب بالإطباق على أنه قد بلغ أقصى درجات الصحة والوثاقة والتحرى في نقل الصحيح الثابت ، والاحتياط الذى يبلغ إليه اجتهاد المجتهدين وأمانة النقلة والرواة ، وأن المؤلف قد أفرغ فيه جهده ، ونجح فيه نجاحاً لم يكتب لمحدث آخر ، وراعى فيه أدق الشروط التى عرفت فى هذا الفن ، والتزم فيه التزامات لم تعرف عن أى مؤلف فى هذا الموضوع ؛ ثم ساعدته فى ذلك الملكة الراحلة التى لا يبرزها إلا واضعو الفنون والصيارفة الخذاق وأهل السليقة الذين لا يعرفهم التاريخ إلا فى فترات طويلة وعلى مر القرون والأعصار ، وهم فى كل لغة وأدب، وكل موضوع ومقصد؛ ويجعلهم الله ميزاناً فى هذه الفنون وحجة فى هذه المقاصد ، فيبرزهم من ثقب النظر وصحة الحدس وسرعة الخاطر ، ودقة الشعور وسلامة الفكر ، والذوق السليم الذى لا يخطئ ما لا يبرزهم أقرانهم ونظراءهم — على جلالة قدرهم وغزارة علمهم — فيأتون فى هذه الفنون والمقاصد من الحكم الصحيح السريع ، والوصول إلى الحقيقة والاهتداء إلى الصميم بما يشبه الإلهام ، وبما يخيل إلى كثير من الناس بأنه فوق الطاقة البشرية ، وما هو بإلهام دائماً وما هو فوق الطاقة البشرية ، لكنه الملكة الراحلة ، والموهبة الربانية ، والتوفيق الإلهى ، وطول الممارسة ، وشدة الإخلاص .

ونظائر ذلك كثيرة فى الأدب والشعر ، واللغة والنحو ، وعلم العروض والطب ، وأولئك الأئمة لا يخضعون للقواعد التى وضعها من كان فى طبقاتهم أو دونهم ، ودونتها كتب هذا الفن ، وجاء فيها الغث والسمين ، واختلط فيها الحابل بالنابل، فقد يتحررون عن هذه القواعد وعن هذه الآراء والمقاييس، ويحكمون بسليقتهم وبصيرتهم وذوقهم وتجربتهم .

ومن الظلم والجهل بالحقيقة ، والتسرع فى الحكم ، والتقليد الأعمى ، أن يخضعوا لهذه القواعد المرسومة المحدودة التى جاءت فى كتب من تأخر زمانه عن زمانهم ، وانحط مكانه عن مكانهم ، فيؤخذ "تهذيب الكمال" للمزى مثلاً أو مختصراته للحافظ ابن حجر ، أو "ميزان الاعتدال" للذهبي - على فضل هذه الكتب وفضل مؤلفيها على المشتغلين بهذا العلم - فيحكم على "الجامع الصحيح" للبخارى أو "الجامع الصحيح" لمسلم أو "الموطأ" للإمام مالك ؛ فيعاد الأمر جذعا ، ويستأنف النظر فى هذه الكتب التى تلقنتها الأمة بالقبول ، وبلغ أصحابها إلى أقصى درجات فى التحقيق والدقة والتحرى ، وتشرح تشريح الأجسام ، وتسلط عليها المقاييس المحدودة التى تقبل النقاش ويتسع فيها مجال الكلام ؛ فهذا النوع من القسوة العلمية والجفاف الفكرى والعمل التقليدى سيحدث فوضى تتزلزل بها أركان الدين ، وتتضعضع بها العقيدة واليقين ، ويتورط المسلمون فى اضطراب قد أغناهم الله عنه وكفاهم شره .

ولذلك كان حذاق الحديث وعلماء أساء الرجال يعتمدون فى ذلك على البخارى ومسلم أكثر مما كانوا يعتمدون على كتب أساء الرجال التى دونت فى العصور المتأخرة ، ويعجبني فى ذلك ما نقله صاحب المقدمة عن الشيخ أبى الحسن المقدسى كان يقول فى الرجل الذى يخرج عنه فى الصحيح : "هذا جاز القنطرة" يعنى بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ؛ وقال الشيخ أبو الفتح القشيري : هكذا نعتقد وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا لحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد فى غلبة الظن على المعنى الذى قد مناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيها "بالصحيحين" ومن لوازم ذلك تعديل رواياتهما ، ويؤيده ما قال الحافظ ابن حجر - كما نقل عنه صاحب المقدمة - : وقبل الخوض فيه ينبغى لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راوكان مقتضى عدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور

الأمة على تسمية الكتابين "بالصحيحين" وهذا معنى لم يحصل بغير من خرج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيها .

وكذلك ليس من الصواب ولا من الفقه ولا من مصلحة الإسلام والمسلمين أن تثار قضية أصحية هذين الكتابين الجليلين من جديد وتبحث ، كأن الأمر أنف والموضوع بكر لم يطرق من قبل ، ولم يقتل بحثاً وتفكيراً ، فهو يحدث كذلك فوضى فكرية ، ويضيع على الأمة كثيراً من جهودها وطاقاتها وأوقاتها ، وهو جهاد في غير جهاد أغنى الله خالف هذه الأمة عن القيام بأعبائه بما تولاه سلف هذه الأمة ، وفتح باب خطر على مصراعيه تدخل منه آفات كثيرة ، وتشويشات عظيمة ؛ وليس سر أصحية هذين الكتابين وفضلهما على سائر الكتب في علو طبقة رجالهما وعدالتهم وفي الشروط الدقيقة التي التزمها المؤلفان فحسب ؛ بل في اشتهاؤ هذه الأحاديث التي حوّاها هذان المجموعان ، وشدة اعتناء علماء هذا الشأن بها ، وكثرة تلقى الأمة لها ، وقد أحسن شيخ الإسلام الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي كل الإحسان إذ قال مبيناً لهذه النكتة في كتابه الفريد "حجة الله البالغة" : أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع الصحيح بالقطع ، وأنها متواتران إلى مصنفيهما ، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين ، وإن شئت الحق الصراح فقسهما "بكتاب ابن أبي شيبه" و "كتاب الطحاوي" و "مسند الخوارزمي" وغيرهما نجد بينهما بعد المشرقين ، وقد استدرك الحاكم عليهما أحاديث هي على شرطهما ولم يذكرها ، وقد تتبع ما استدركه فقد أصاب من وجه ولم يصب من وجه ، وذلك لأنه وجد أحاديث مروية عن رجال الشيخين بشرطهما في الصحة والاتصال ، فاتجه استدراكه عليهما من هذا الوجه ، ولكن الشيخين لا يذكران إلا حديثاً قد تناظر فيه

مشايخها ، وأجمعوا على القول به والتصحيح له ، كما أشار مسلم حيث قال : لم أذكر ههنا إلا ما أجمعوا عليه . وجل ما تفرد به المستدرک کلموکی عليه ، الخفی مكانه فی زمن مشايخها ، وإن اشتهر أمره من بعد “ (١) .

وليس اتفاق الأمة وعلمائها على أصحیة ” البخاری “ وفضله على سائر الكتب مجرد اتفاق ومصادقة ، ولا عن طواطؤ ومؤامرة ، وقد أعاذ الله هذه الأمة التي اختارها لحمل دينه وتبليغ رسالته من أن تكون فريسة غفلة وغباوة ، وأن تجتمع على الضلال ، بل كان ذلك إلهاماً من الله ومكافأة على ما قام به مؤلف هذا الكتاب من جهاد في سبيل حفظه الأحاديث النبوية ، ثم تحقيقها وتنقيحها ومعرفة رجالها ورواتها وكشف أستار الكذابين والوضاعين وتمييز الضعفاء والخروحين ، ثم في نقلها ونشرها في الآفاق وجمعها في مجموعة مهيبة منقحة ، بحسب الطاقة البشرية والعلم الإنساني ، وقد هجر في سبيل ذلك راحته وحفظ بدنه ومطالب نفسه ، ونسى لذته وغادر وطنه ، واكتفى من الدنيا ببليغة عيش وسداد رفق ، ولقى في سبيله أذى كثيراً وتحمل في سبيله نكراناً وجفاءً ، ومحنةً وبلاءً ، فقد وهب لتحديث حياته وما أكرمه الله به من قوى وطاقات وحافضة لاقطة واعية ، وذهن وقاد وعقل نقاد ونفس كبيرة وهمة عالية ؛ فكافأه الله على كل ذلك بأن قيض له أفواجاً من العلماء والأذكياء يخدمون كتابه بصنوف من الخدمة وأنواع من الجهد لم تخطر ببال أي جماعة قباهم ولم تبحر لكتاب بعد كتاب الله ، وأشعل في قلوبهم حب هذا الكتاب والسهر على خدمته ، حتى لم يشعروا بالذة إلا في شرحه ونشره ، ولم يجدوا راحة إلا في تحقيقه وتنقيحه ، حتى كونوا هذه المكتبة الواسعة الزاخرة التي لم توجد لكتاب ؛ وفي هذه المقدمة العظيمة أضواء على هذه المكتبة ، وتعريف بأهم كتبها ومحتوياتها ، ولم يكن ذلك كله إلا مظهراً من مظاهر سنة الله في خلقه وهي :

”إن الجزء من جنس العمل“، فهى سنة قدّمة فى الأمم والجماعات البشرية وأفراد الناس ، فلما حفظ البخارى سنة رسول الله ﷺ وجاهد فى سبيلها حق الجهاد ووقف كل حياته وكل ما كان مملكه ويمتاز به له ، كفل الله بحفظ كتابه وانتشاره وبقائه وازدهاره واعتناء الأمة به اعتناءً لا مزيد عليه ، وفى هذه المقدمة قصة هذا الاعتناء وعرض لجوانبه الكثيرة ومناحيها المختلفة .

ومن سلسلة هذا الاعتناء التاريخى الطويل الذى حكى المؤلف قصته فى تفصيل وجود هذا الكتاب العظيم الذى أسماه جامعه وناشره ”لامع الدرارى على جامع البخارى“ وهو مجموع أمال وتحقيقات للإمام الربانى شيخ المحدثين فى عصره الشيخ رشيد أحمد الكنكوهى فى أثناء تدريس ”الجامع الصحيح“ للإمام البخارى ، قيدها تلميذه النقيب الوفى الشيخ محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوى ، وهو عصارة دراسات الشيخ وأبواب تأملاته ، وعكوفه الطويل على علم الحديث دراسة وتدرّساً ، وقد جاء دور الشيخ محمد زكريا بن محمد يحيى ، فنقحها وهذبها وتناولها بالشرح والإيضاح ، والكشف والإبانة ، وضم إليها ما فتح الله به عليه من نكت بديعة وإشارات لطيفة وتحقيقات نادرة وتطبيقات فائقة ، لا يعرف قيمتها إلا من باشر تدريس هذا الفن سنين طوالاً ، وعرضت له معضلات ومشكلات أثناء الدرس فى مدة طويلة، فلم يجد حلها فى بطون الأسفار والكتب المتداولة والشروح المشهورة السائرة ، وقد جربت ذلك أثناء تدريس ”الجامع الصحيح“ ، على قلة بضاعتي وقصر باعى وقلة اطلاعى فى هذا العلم الذى لا يعرف فى علوم الإسلام علم اتسع اتساعه ودق دقته .

وهذه المقدمة اجتمعت فيها فوائد وعلوم قد تفرقت وتناثرت فى كتب هذا الموضوع ، فجمعها مؤلفها الذى أصبح له الحديث شعاراً ودثاراً وذوقاً وحالاً فى هذه المقدمة ، ويجد فيها المعلم والتلميذ غاية ما أورد به على البخارى واستشكل من هذا الكتاب ، ثم جوابه الشافى ، وشرحاً وافياً لرموز البخارى

ومصطلحاته ومقاصده وأسراره في التراجم ولطائفه في التأليف ، هذا عدا معلومات قيمة عن الأئمة الأربعة ومذاهبهم ، وبحوث مفيدة في أصول الحديث وأسماء الرجال ، فجاءت شاملة كاملة وموسوعة واسعة ، يجد فيها الطالب ما يفتق قريحته ويشحذ ذهنه ويرفع همته ، ويجد فيها المعلم الحاذق والأستاذ الكامل ما ينير سبيله ويسهل مهمته ويوفر عليه وقته وجهوده ، فللمؤلف شكر المشتغلين بهذا الفن وثناؤهم واعترا فهم بالجميل ، وله من الله الأجر الجزيل والذكر الباقي والدعاء الدائم .

أبو الحسن على الحسنى الندوى

مدير ندوة العلماء لكناؤ - الهند

١٩ - ٢ - ١٣٩٠ هـ



## ترجمة المؤلف (١)

هو حافظ القرآن وشيخ الحديث العلامة محمد زكريا بن العلامة محمد يحيى بن الشيخ الصالح محمد إسماعيل الكاندهلوى . ولد لعشر خلون من رمضان سنة خمس عشرة وثلاث مائة وألف ( ١٣١٥هـ ) ، ( الموافق ١٢ فبراير ١٨٩٨م ) ليلة الخميس في الساعة الحادية عشرة ، ونشأ في تصون تام ، وأخذه والده بمعالى الأمور وهضم النفس ، والانقطاع إلى العلم ، والعكوف على المطالعة ، والتحرز من قراء السوء ، وعلو الهمة في طلب العلم والاقتصاد في المأكل والملبس ، وغير ذلك من فضائل الأخلاق ودقائق التربية التي يأخذ بها المربون الكبار صغارهم الذين يكون لهم شأن في المستقبل ، فنشأ على الانهماك في العلم ، والاستغراق في المطالعة وإجهاد النفس وسهر الليالي والانجذاب عن الناس ، حريصاً على العلم مستخفاً بالمال عاكفاً على المطالعة والتصنيف ، زاهداً في المظاهر والذات .

دراسته : بدأ حروف الهجاء على الدكتور عبد الرحمن المظفرنكرى من أصحاب الشيخ الجليل مولانا رشيد أحمد الكنكوهى ، وحفظ القرآن على والده ، وكان يأمر أن يقرأ درسه مائة مرة ؛ وقرأ بعض الكتب الأردية مثل ” بهشتى زيور “ ، ثم كتب الفارسية على عمه مولانا محمد إلياس ، وكتب الصرف على والده ؛ ومكث في ” كنكوه “ إلى سنة ثمان وعشرين هجرية ، ثم جاء إلى ” سهارنفور “ وقرأ ” هداية النحو “ ، و ” الكافية “ ، و ” الأربعين “ للشيخ ولي الله

---

(١) ويراها القارى مبسوطه في تقديم ” أوجز المسالك “ بقلم الأستاذ السيد أبى الحسين على الحسنى الندوى .

الدهلوى ، و "شرح الكافية" للجامى ، وترجمة عم والجزء التاسع والعشرين من القرآن الكريم ، والمنطق إلى "شرح التهذيب" ، وذلك كله بين رجب سنة ثمان وعشرين وشعبان سنة تسع وعشرين ، وقرأ فى السنة التى بعدها "القطبى" و "المير" ، و "ألفية ابن مالك" و "المقامات" و "الحساب" . وفى السنة التى تلتها شعبان سنة ٣٠ و ٣١ قرأ "مختصر المعانى" و "نور الأنوار" و "سلم العلوم" و "الميلدى" و "ديوان المتنبي" و "السيح المعلقات" و "القدورى" و "سكنز الدقائق" معاً . وفى السنة الدراسية التى تلتها - سنة ٣٢ - قرأ "مشكاة المصابيح" و "هداية الفقه" - الأولين - و "شرح معانى الآثار" للطحاوى على والده ؛ و "ديوان المتنبي" و "الحماسة" و "شرح نخبه الفكر" ، وفى سنة ٣٣ قرأ "شرح السلم" للملا حسن وشرحه "لحمد الله" و "الحواشى الثلاث" للشيخ محمد زاهد المروى المعروفة "بالزواهد الثلاثة" ، و "الشمس البازغة" و "أقليدس" ، و "مؤطأ الإمام مالك" و "مؤطأ الإمام محمد" و "شرح معانى الآثار" للطحاوى مرة ثانية على مولانا خليل أحمد ، وفى سنة ٣٤ هـ قرأ "سنن الترمذى" و "صحيح البخارى" و "سنن أبى داود" و "النسائى" على والده ، ومن سنة ٣٥ هـ اشتغل بكل من "الجامع الصحيح" للبخارى و "صحيح مسلم" و "السنن للترمذى" و "سنن أبى داود" عند شيخه مولانا خليل أحمد رحمه الله .

تدريسه : عين مدرساً فى مدرسة "مظاهر العلوم" بسمارنפור فى المحرم سنة ٣٥ هـ وفى سنة ٤١ هـ فوض إليه تدريس ثلاثة أجزاء من "صحيح البخارى" بأمر من الشيخ مولانا خليل أحمد وإلحاحه ، وظل يدرس "مشكاة المصابيح" إلى سنة ٤٤ هـ وسافر إلى الحجاز وأقام هناك عاماً ، وعلى رجوعه من الحجاز بدأ يدرس سنن أبى داود ويضيف إليه دروساً أخرى فى الحديث والنصف الأول من "صحيح البخارى" ، وبعد ما توفى مولانا عبد اللطيف مدير المدرسة إلى رحمة الله تعالى وكان متكفلاً بتدريس "صحيح البخارى" تولى تدريسه الذى هو مستمر

فيه أطال الله حياته ونفع بهلومه .

وقد حج ثلاث حججات في معية شيخه الجليل ، وكانت رحلته الأولى إلى الحجاز في شعبان سنة ١٣٨ هـ ورجع في المحرم سنة ١٣٩ هـ ، والثانية كانت في شوال ١٤٤ هـ ، وتوجه بعد الحج إلى مدينة الرسول ، ومكث هناك إلى آخر ذي القعدة الحرام وحج الثالثة، وفي شهر الله المحرم سنة ١٤٦ هـ رجع إلى سهارنفور حيث هو مقيم بها .

**تأليفه :** كان البدء في تأليف ”بذل المجهود شرح سنن أبي داود“ من غرة ربيع الأول ، وكان الفراغ منه في شعبان سنة ١٤٥ هـ وكان لشيخه الجليل التوجيه والإشراف ، وله الجمع والتحرير ، ثم أخذ في شرح ”المؤطا للإمام مالك“ شرحاً وافياً ، فجاء الكتاب في ست مجلدات كبار ، وأعجب العلماء وأهل الصناعة بحسن تأليفه وتحري الصحة والدقة في نقل المذاهب ورعاية الصدر في ذكر الدلائل والحجج لها ، والكتاب مآثرة علمية كبيرة ، ووفقه الله سبحانه وتعالى لتأليف عدة كتب نافعة للمسلمين حازت قبولاً عظيماً ، ونقلت إلى عدة لغات كالإنجليزية واليابانية غير لغات الهند ، وانتشرت انتشاراً واسعاً ونفع الله بها خلأق لا يحصون ، منها : كتاب ”خصائل نبوى“ ترجمة وشرح ”الشائل“ للترمذى ، و ”كتاب الفضائل“ .

**البيعة والاجازة :** أجازه الشيخ الجليل مولانا خليل أحمد حين رجوع الشيخ المترجم من ”المدينة المنورة“ في الطرق الأربعة المعروفة، وكان أن حسر العمامة عن رأسه ، وأمر مولانا السيد أحمد المهاجر المدني بأن يلوشها على رأس الشيخ زكريا ، وحرص الشيخ على إخفاء هذه الإجازة ، ولكن الشيخ الكبير مولانا عبد القادر الرائفورى أذاع هذا في الناس وحث الطالبين على بيعته ، وظل الشيخ ممتنعاً عن الإجابة ، حتى أمره عمه الجليل مولانا محمد إلياس في مناسبة بأخذ البيعة ، فبايعته نسوة من أسرته ، ثم تتابع ذلك .

منن الله تعالى عليه : من منن الله تعالى عليه انهماكه في خدمة الحديث الشريف ، والعكوف عليه دراسة وتدريساً وتصنيفاً وتأليفاً ، واختلط حبه والاشتغال به بلحمه ودمه ، حتى صار ذلك علماً عليه ولقباً أشهر من اسمه ، ومن مننه تعالى : حب شيخه له وإيثاره إياه واختصاصه به ، وقد حاز ثقته ورضاه ودعواته الصالحة بحسن صحابته ووفائه وتفانيه في مرضاته ، وكذلك لم يزل محبباً أثيراً عند جميع الشيوخ كعمه الجليل مولانا محمد إلياس ومولانا عبد القادر الرائفوري ومولانا حسين أحمد المدني وغيرهم من الشيوخ العظام والمعاصرين الكبار ، ومنها : أن الله سبحانه وتعالى أغناه عن الوظائف والمرتبات والاشتغال بالتكسب ، ورزقه الاعتماد عليه والتوكل وعلو الهمة ، فلم يزل يدرس الحديث الشريف في المدرسة محتسباً متطوعاً ، لا يأخذ عليه أجراً ولا يتقاضى عليه راتباً ، ومنها : شدة اتباعه لسلفه الصالح وحبه وانتصاره لهم وتمسكه بأهدابهم ، وكرهته لمحدثات الأمور والمذاهب والفن ، والاشتغال بخاصة النفس وخدمة العلم والدين . ومنها : علو الهمة في العبادة وإحياء ليالي رمضان وتلاوة القرآن والمواساة والضيافة والإعانة على نوائب الحق ، وحمل الأثقال وأداء الحقوق — بارك الله في أيامه ونفعنا بأنفاسه .



## المقدمة

نحمدك يا من أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة ، وهياً لنا من أمرنا رشداً ،  
وأفاض علينا من أمره روحاً يحى به قلوب السعداء ، وينقأ للأشقياء شهاباً  
رصداً ، ونصلى ونسلم على أحب خلقك إليك ، الذى أتى بملة حنيفية بيضاء ،  
ليلها ونهارها سواء ، وعلوم قطعية ومعارف باهرة ، أهل الباطل لدينها حيارى ،  
لا يرتد إليهم طرفهم وأفقدتهم هوا ، وعلى آله وصحبه الذين أردت بهم  
خيراً فشرقتهم بالعلم الدنى ، وفقهتهم فى الدين ، وجعلتهم هداة ينالون الدين  
عن الثريا العليا ، وينشرونه فى الأرضين .  
أما بعد ؛ فمن أعظم ما من الله على هذه الأمة المرحومة أن غرس لها فى  
كل زمان غروساً أحياهم بساتين العلوم والمعارف ، وأنشأ من كل خلف  
عدولاً جدد بهم الدين القويم ، ونفى بهم عنه تحريف الغلاة وانتحال المبتهدين  
ذوى الملامى والمعارف ، بأنفاسهم الشذية تحبى النفوس والأرواح ، وبهممهم  
القدسية تتجلى القلوب وتزكى الأشباح ، وكان منهم حضرة قطب الأقطاب  
فى زمانه ، رئيس ذوى الفضل والألباب فى أوانه ، إمام الأئمة بمقتدى الأجلة ،  
مقدام الحكماء مفخرة النجباء ، من ملأ أطباق الأرض شرقاً وغرباً بالمعارف  
والإيقان ، ونشر أرجاء الغبراء بفوائح السنة والإحسان ، أبو حنيفة الزمان حنيد  
الدوران أمير المؤمنين فى الحديث والعلوم الثقيلة ، حجة الله على العالمين فى  
العقائد والفنون العقلية ، شمس العلماء الربانيين ، العارف بالله مولانا أبو مسعود

رشيد أحمد الأيوبي الأنصارى نسباً الكنكوهي السهارةفوري موطناً ، السني الحنفي مسلماً ، الجشتي النقشي القادري السهروردي مشرباً ، — قدس الله سره العزيز — .

فلأنه — رضى الله عنه — ترعرع مجدداً في العلوم الدينية من عنفوان شبابه؛ وارتحل لطلبها إلى البلدان القصية في إبان زمانه : حضر حلق الأساتذة المشهورين ، وأفاضل مشايخ الزمان ، فتمتقه وسمع وخاض بحار العلوم وأسفار الفنون لدى الكمل من أئمة الدوران ، ولم يزل هذا دأبه حتى مهر في مائر الفنون والعلوم ، سيما العلوم النقلية من السنن والفقه والأحاديث النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأكمل التحية ، فلم يزل مرتقياً قلل التعلم وشوايخها ، حتى أشير بالبنان بأنه هو الكامل في زمانه والسابق في الميدان ، وضربت إليه أكباد الإبل من كل فج عميق ، وهرعت إليه طلبة الهند والخراسان وسكان كل بلد سحيق ؛ فاغترفوا من بحار علومه والحديث ، وصادروا بالارتواء ، فن مستكثر ومستقل ، ومنهوم لا ينقطع عطشه ولا يزول عنه الظمأ .

وكيف لا ! فإن ما من الله سبحانه على حضرته من كمال القوة الاجتهادية ، وفقه الأحكام الشرعية ، وحفظ الأحاديث النبوية ، وملكة الاستنباط القوية ، وإجادة التطبيق بين الأحاديث المختلفة ، وإظهار محاسن الارتباط بين الأبواب وتراجمها ، والمضامين المتنافرة الظاهرة ، مع كمال اتباع النبي عليه الصلاة والسلام، والسلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بالإحسان واليقين ، والعدالة التامة والتقديس والتبحر في المعقول والمنقول ، والبراعة في الفروع والأصول ، والارتقاء على قلل المعارف الإلهية ، والحضور الدائم مع الاستقامة الشرعية لم توجد بمثابته في أحد من زمانه لا منفردة ولا مجتمعة .

وليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد  
و « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم » .

وكان حضرة الإمام - قدس الله سره العزيز - يبدأ تدريس الأحاديث - أعني الصحاح الستة - في شوال ويختمها في أواخر شعبان، وينتهي في هذه المدة عن تدريس الأمهات الست الحديثية جملتها بنفسه النفيسة بدون أن يشاركه غيره في التدريس ، وكان يستوعب النهار في التدريس ، فيدرس من بعد صلاة الإشراف إلى قريب من نصف النهار ، ثم من بعد الظهر إلى العصر ، وكان ذلك دأبه دائماً وأبداً ، وكان يأتي في ذلك بتحقيقات أنيقة ومعان عجيبية يطمئن بها خاطر المتفطن الذكي ، وتزول بها شكوك المحقق الأملئ ، ولذلك طار صيته في أقطار الهند وحواليها ، وقصد أعتابه عطشى العلوم النبوية من البلاد جُلها ، وصار بابيه مرجعاً للطلاب من كل فج عميق ، وارتوى من فرائد تحقيقاته الكاملة كل طائب من مكان قريب وسحيق ، ولم يزل يفيض على العالمين على هذا المنوال إلى سنة ألف وثلاثمائة وتسع من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة والتحية .

ولما ابتلى في هذه السنة بالأمراض الشديدة التي تسلسلت أشهراً عديدة ، وأورثت ضعفاً باهضاً في الأعضاء الرئيسية ؛ وعقب مصائب خطيرة من وفاة سبطه الحافظ محمد إسحاق ، ثم وفاة ابنه المحبوب مولانا الحافظ محمد محمود المتوفى سبعمائة من أولى الجهادين سنة عشر ، ثم وفاة زوجته المحترمة في السابع من أولى الجهادين سنة إحدى عشرة - رحمهم الله رحمة واسعة - تأثر الشيخ - قدس سره - جداً .

ومع ذلك كثر رجوع الخلق إلى حضرته ، فكثرت الإفتاءات وهنجم عليه الضيوف وأهل السلوك من كل مكان وسائر الجهات ، فلم يقدر على التدريس المذكور ثلاث سنوات كاملة ، ولم تزل طلبة العلوم النبوية تصر على التدريس وتذكر ما وصى به النبي ﷺ لطلاب العلوم ونشر الحديث والدين ، لا سيما جدى المرحوم الذي كان من خواص أحيائه المتعاصرين - نور

الله مرقدہ - وسیدی و مرشدی حضرة مولانا خليل أحمد السهارنفورى صاحب شرح "سنن أبى داؤد" المسمى "ببذل المجهود" - قدس الله سره العزيز - فإنهما كانا يسعيان بالغاية فى تدريس الأمهات الست (١) فى سنة كاملة للسيد الوالد المرحوم ، حافظ القرآن والحديث والفقه والأدب مولانا محمد يحيى - قدس سره - كما فصلناه فى مقدمة "الكوكب الدرى على جامع الترمذى" .

فلم يجد بدأ من قبول مسئولاتهم ، فأوفى بالوعد فى أوائل ذى القعدة سنة ألف وثلاثمائة وإحدى عشرة ، وشرع درس الترمذى فى غرة الشهر المذكور ، لكن لشدة التقاهة وكثرة الأحزان لم يقدر على تطويل الدراسة وتوالى الأوقات مثل السابق، فحتم "الترمذى" يوم الخميس فى الثامن عشر من ذى الحجة ١٣١٢ هـ - ألف وثلاثمائة واثنى عشر - ، أعنى فى ما ينوف عن سنة كاملة بشهر ونصف - ثم بدأ بتدريس "أبى داؤد" يوم الإثنين فى الثانى والعشرين من الشهر المذكور ، - أعنى بعد أربعة أيام بعد ختم "الترمذى" - .

وحيث كان ابتلى ببداء نزول الماء فى العين فخاف أن لا يتبلى بزوال البصارة بالكلية قبل تنمىم الدورة ، فاجتهد فى التدريس فوق العادة ، ولم يزل يصرف أوقاته فيه صباحاً ومساءً حتى ختم "سنن أبى داؤد" يوم الخميس فى السابع من ربيع الأول ١٣١٣ هـ ، أعنى فى أقل من ثلاثة أشهر ، مع أنه لم يترك شيئاً من غوامض "سنن أبى داؤد" إلا وكشفه ، وأتى فيه بتحقيق عجيب يتحير فيه أولوا الألباب الأذكياء ، وقد ذكر جلسة منها سيدى ومولائى خليل أحمد السهارنفورى فى كتابه "بذل المجهود" فى عامة المواضع الغامضة المحتاجة إلى الكشف والإيضاح ، ثم بدأ الشيخ - قدس سره - النصف الأول من صحيح البخارى بعد يومين يوم السبت فى التاسع من الشهر المذكور ، وبعد ختمه فى غرة جمادى الأولى بدأ النصف الثانى من "صحيح البخارى" يوم

(١) وتسمى فى المدارس الهندية "بدورة الحديث" .

الإثنين ، وفي السابع عشر من جادى الآخرة ختم ذلك الجزء .  
ثم اشغلت بتميم بقية كتب الدورة من " الجامع الصحيح " للإمام مسلم ،  
و " السنن " للنسائي و السنن " لابن ماجة " ، حتى فرغ منها في أواخر شعبان  
تلك السنة ، وأعطى إجازات الدورة للطلاب في الثالث والعشرين من شعبان  
سنة ١٣١٣ هـ - ألف وثلاثمائة وثلاث عشرة - ، وكانت الإجازات مطبوعة  
عند الشيخ - قدس سره - على ورقة صغيرة صفراء غير ثمينة عند أهل الدنيا  
غالية الثمن ذات اللآلى عند أهل الدين ، ترك فيها من الطباعة موضع الاسم  
والتاريخ ، فاذا أعطاها الشيخ - قدس سره - أحداً يكتب فيها بيده الشريفة  
إسم الطالب والتاريخ ، وهذه صورته :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد بن عبد الله  
الأنبياء والمرسلين ، وآله وأصحابه وأتباعه أجمعين إلى يوم الدين .  
أما بعد ؛ فيقول المفتقر إلى رحمة ربه الصمد الفقير الأحقر المدعو برشيد  
أحمد الأنصارى نسباً ، والجنجوهي (١) موطناً ، تجاوز الله عن زلله ومعاييه ؛  
ورضى الله عن مشايخه : إن المولوى قد قرأ على واستمع عندي  
الأمهات الست المشهورة عند المحدثين المحتوية للصحاح والحسان من أحاديث  
الرسول السيد الأمين ، " الصحيحين " للشيخين ، و " الجامع المسند " للترمذى ،  
و " السنن " لأبى داود السجستاني ، و " السنن " للنسائي ، و " السنن " لابن ماجة  
القزويني - رضى الله عنهم أجمعين وأفاض علينا من بركاتهم وجمعنا معهم يوم  
الدين - وأنا أجزيه أن يرويه عنى بشرط الضبط والإتقان فى الألفاظ والمعاني ،  
والتيقظ والتثبت فى المقاصد والمباني ، بشرط استقامة العقائد والأعمال على  
طريقة الصحابة والتابعين ، وحسن التأدب بحضرة العلماء المحدثين والمجتهدين .

(١) معرب كنتكوه .

وأوصيه بتقوى الله تعالى والاعتصام بسنة سيد المرسلين ، والاجتناب عن البدع المخترعة في الدين ، والتباعد عن صحبة المبتدعين ، وبالاشتغال بإشاعة العلوم السنية الدينية ، والاحتراز عن التدنس برذائل الفلسفة وحطام الدنيا الدنية ، وأسأل الله لي وله أن يوفقنا لما يحب ويرضى ، وأن يجعل آخرتنا خيراً من الأولى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد نبيه الكريم وآله وأصحابه وأتباعه ناصري طريقه القويم ، فقط .

حررته ..... من الشهر ..... المنتظم في سنة ألف وثلاثمائة ..... من الهجرة على صاحبها ألوف الصلوات والتسليمات والتحية .

وكأن قدس سره - يحتم عليها بخاتم، وهذه صورته : 

رشيد
احمد
١٣٠١

 وإكتب التاريخ على إجازة والذى المرحوم السابع والعشرين من الشهر الشعبان (١) المنتظم في سنة ألف وثلاثمائة وثلاث عشرة .

وكما ذكرنا سابقاً من بداية نزول الماء في هذه الأيام تعجل حضرته في تميم الكتب، فلم يأت بالأبحاث في هذه الكتب كما كان يأتى بها في "الترمذى"، فاستغنى بها ، وإنما أتى في "سنن أبى داود" بما تفرد به أبو داود ، وفي "صحيح البخارى" بما تفرد به البخارى من التراجم والأبحاث المخصوصة ، وكان الطلبة أيضاً مستعجلين، فلم يجتهدوا في استيضاح الأبحاث مثل "الترمذى" ولا كتابتها ، وكان سيدى الوالد - نور الله مرقده - يقول : كان ههنا بتتيم الدورة وإكمالها عند حضرة الشيخ - قدس الله سره العزيز . أكثر وأكبر من التقرير واستيضاح الأبحاث، فن أجل ذلك ترى الإيضاحات في "أبى داود" أقل من "الترمذى"، وفي "البخارى" أقل من "أبى داود"، وإن كان المائى فيه أيضاً جواهر ثمينة ولآلى فريدة خلت عنها الأسفار ، ومعدومة عند أساتذة الحديث

الأبرار .

وكان الأحباب والأكابر يلحفون لطباعة ما نقل والذى المرحوم - نور الله مرقده - من إفادات شيخه - قدس سره - على "البخارى" ، مثل "الكوكب الدرى على جامع الترمذى" منذ مدة طويلة ؛ فلم أقدر على إسعاف مرامهم لانهما كى فى تأليف "أوجز المسالك إلى مؤطأ الإمام مالك" ، ولما من الله تبارك وتعالى على بقرب إتمامه اشتد إصرارهم جداً ، وكنت أعتذر إليهم دائماً بعدم الفراغ عن تسويد "الأوجز" ؛ على أن الضعف الجسمى للأمراض التى أحاطت بصحتى وهجوم الأشغال التى تتزايد من كل جهة من كثرة الواردين والمكاتيب المتزايدة فى كل يوم كانت تعوقنى عن الاشتغال بذلك ؛ فإن ما أفاد به فى درس "البخارى" دقيق ومحتاج إلى النظر مثل "الترمذى" ، ويحتاج إلى حواش وتعليقات فى مواضع كثيرة محتاجة إلى الإيضاح ، فإن دأب الشيخ - قدس سره - كما عرفت سابقاً فى درس "الترمذى" أن يذكر مباحث جلية فى جمل عديدة .

لكنهم كانوا لا يسامحوننى ولا يقبلون أعذارى ، حتى إن كثيراً منهم لاسيا حضرة شيخ الإسلام شيخ العرب والعجم مولانا الحاج السيد حسين أحمد المدنى - نور الله مرقده - كثيراً ما أمرنى بالجد بإرجاء تأليف "الأوجز" إلى نشر إفادات "البخارى" ، وربما قال - قدس سره - إذا طبعته بعد موتى فماذا ينفعنى؟ لو طبعته فى حياتى لانتفعت به ، ولم أكن أمثل أمره الشريف فى ترك تأليف "الأوجز" خوفاً منى أن يتعجل موتى لطول أمراضى ، فيضيع جميع ما عملته فى تكميل ذلك الكتاب . وكنت على رجاء قوى من طول حياة الشيخ المدنى - قدس سره - لما أعطاه الله تبارك وتعالى من الصحة التامة والقوة الكاملة ، فما أصدق ما قال فى النظم الهندى شيخه شيخ الهند حضرة مولانا الحاج محمود حسن - نور الله مرقده - فى مرثية شيخه الإمام الربانى الكنكوهى صاحب هذه

## الإفادات :

نہ سمجھے تھے کہ اس جان جہاں سے ہوں جدا ہوں گے

یہ ستے کو چلے آئے تھے اک دن جان سے جانی

فيا للأسف كل الأسف على عدم امتثال أمره الشريف ، وماذا يغني اليوم  
الأسف غير قلق القلب الجريح ، وكان الشيخ المدني - قدس سره - كلما أصر  
على في تعجيل طبع إفادات "صحيح البخاري" كنت أطلب من الله عز وجل أن  
يوفقني لنتيم "الأوجز" سريعاً ، فلما من الله تبارك وتعالى على بتتميمه في  
آخر ذي الحجة سنة خمس وسبعين بعد ألف وثلاثمائة من الهجرة النبوية على  
صاحبها أفضل الصلوات والتحية ابتدأت في امتثال أمره الشريف يوم  
الأربعاء سابع شهر الله المحرم الحرام سنة ست وسبعين في حياته - قدس  
سره - فإنه - نور الله مرقده - توفي يوم الخميس في الثاني عشر من أولي  
الجمادين سنة سبع وسبعين ؛ لكن كثرة المشاغل لم تمكنني في حياته من النظر  
فيه غير عدة أوراق ؛ طبعت منها أربعة أوراق في حياته .

ولما قدمتها إليه استنار وجهه سروراً وبهجة أثابه الله تبارك وتعالى ثواب  
نشر هذه الإفادات ، فإنه رحمه الله كان أصل المقترح لطبعة والمجد في مجلته ،  
وسميتها بـ "لامع الدراري على جامع البخاري" ، وقدمت على أصل الإفادات  
مقدمة تحتوي على إفادات عديدة لاغنى عنها لطلبة البخاري خاصة ؛ فإن ما  
يتعلق بمقدمة علم الحديث أجملت فيها الكلام في أول "أوجز المسالك على المؤطأ  
للإمام مالك" فلا حاجة إلى ذكرها مرة أخرى ، فلم تبق الحاجة إلا لما يتعلق  
بكتاب "الجامع" ومؤلفه الإمام البخاري .

وفصلتها على عدة فصول : الأول منها في ترجمة المصنف وفيه فوائد :

الأولى : في اسم المصنف ونسبه .

فهو الإمام المقدام أمير المؤمنين فى الحديث ، شيخ الإسلام مرجع الأنام ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة - بفتح موحد (١) وسكون راء وكسر دال وسكون زاي، معجمة وفتح موحد - كلمة فارسية معناها فى بخارى: الزراع ، وكان بردزبة مجوسياً مات على الديانة المجوسية ، وابنه المغيرة أسلم على يدى اليمان الجعفى والى بخارى ، ولذا يقال للإمام البخارى "الجعفى" ولأى ، لأنه مولى اليمان الجعفى ، كذا فى مقدمة البخارى لشيخ مشايخنا مولانا أحمد على السهارنفورى ، وهكذا ضبط بردزبة النووى فى "شرح البخارى" ، وزاد فى آخره - ثم باء موحد ثم هاء - هكذا قيده الأمير أبو نصر بن ماكولا ، وقال : هو بالبخارية ، ومعناه بالعربية: الزراع ، وهكذا ضبط بردزبة الحافظ ابن حجر فى "مقدمة الفتح" ، وقال : هذا هو المشهور فى ضبطه وبه جزم ابن ماكولا ، وقد جاء فى ضبطه غير ذلك . وفى "التهذيب" : المغيرة بن بردزبة ، وقيل : ابن بزرويه ، وقيل : ابن الأحنف .

قلت : هكذا بلفظ ابن الأحنف يأتى فى ذكر مؤلفاته عن أول "الأدب المفرد" ، قال الحافظ: أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفى والى بخارى فنسب إليه نسبة ولاء ، عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يده شخص كان ولاؤه له ، وإنما قيل له الجعفى لذلك ، وقال السيوطى فى "التدريب" : النوع الرابع والستون معرفة الموالى ، فمنهم من يقال : مولى فلان ويراد به مولى عتاقة وهو الغالب ؛ ومنهم من يراد مولى الإسلام كالإمام البخارى مولى الجعفيين ولاء إسلام ، لأن جده المغيرة كان مجوسياً أسلم على يد اليمان بن أحنس الجعفى .

(١) هكذا ضبطه المجد فى "القاموس" وقال فارسيه "معناها الزراع .

وقال النووى فى "شرح البخارى" : أسلم المغيرة على يد يمان البخارى الجعفى ، ويمان هذا هو أبو جد عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المسندى شيخ البخارى ، ويقال للبخارى : "جعفى" ؛ لأنه مولى يمان الجعفى ولواء لإسلام ، وقال الحافظ فى "التهذيب" : عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر ابن يمان بن أخنس بن خنيس الجعفى أبو جعفر البخارى الحافظ المعروف بالمسندى ؛ سمي بذلك لأنه كان يطلب المسندات ويرغب عن المرسلات ؛ وقال الحاكم : سمي المسندى لأنه أول من جمع مسند الصحابة بما وراء النهر ، وهو إمام الحديث فى عصره هناك بلا مدافعة ، مات ببخارى فى ٢٢٩ هـ .

وعلى ما ضبطه الحافظ من نسبه يكون يمان جد جده وهكذا ذكر نسبه الذهبى فى "تذكرة الحفاظ" ، وقال السمعانى : الجعفى - بضم الجيم وسكون العين المهملة - نسبة إلى القبيلة ، وهى جعفى بن سعد العشيرة وهو من "مدح" (١) ، وكان وفد على النبى ﷺ فى وفد جعفة فى الأيام التى توفى فيها النبى ﷺ ونسب إليها جماعة المعروف منهم المسندى - بفتح النون - ، وسمى به لأنه كان يطلب المسانيد فى صغره . انتهى مختصراً .

وأما ولد المغيرة إبراهيم جد الإمام الهام ، قال الحافظ فى مقدمة "الفتح" : لم أقف على ترجمته بشيئ ، وتبعه القسطلانى ، فحكى قوله ، وسكت عليه شارح مقدمته صاحب "نيل الأمانى" ، ولم أجد أيضاً ترجمته بعد فيما عندى من كتب الرجال . وأما ولد إبراهيم إسماعيل والد الإمام الهام ، فقد قال القسطلانى فى المقدمة : قال الذهبى فى "تاريخ الإسلام" : كان أبو البخارى من العلماء الورعين وحدث عن أبى معاوية وجماعة ، وروى عنه أحمد بن جعفر وغيره . وقال الحافظ فى مقدمة "الفتح" : أما والد محمد فقد ذكرت له ترجمة فى "كتاب الثقات" لابن حبان فقال فى الطبقة الرابعة : إسماعيل بن إبراهيم والد

(١) كذا فى الأصل والظاهر مذحج .

البخارى يروى عن حماد بن زيد ومالك ، وروى عنه العراقيون ، وذكره ولده في "التاريخ الكبير" ؛ فقال : إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة سمع من مالك وحماد ، وصحب ابن المبارك ؛ وسيأتي بعد قليل قول إسماعيل عند موته : إنه لا يعلم في ماله حراما ولا شبهة .

قلت : ونص البخارى في "تاريخه الكبير" إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفى أبو الحسن ، رأى حماد بن زيد ، صافح ابن المبارك بكلمات يديه وسمع مالكا ، وهكذا حكى كلامه عن "التاريخ الكبير" الحافظ في "تهذيبه" ، فلعل ما فى سياق المقدمة و"تهذيب" من الاختلاف مبنى على اختلاف النسخ ، وزاد فى "تهذيبه" : وقال فى "باب المصافحة" من "كتاب الاستيذان" : وصافح حماد بن زيد ابن المبارك بكلمات يديه ، ووصله فى ترجمة عبد الله بن سلمة المرادى من "تاريخه" ، فقال : حدثنى أصحابنا يحيى وغيره عن أبى قال : رأيت حماد بن زيد وجاءه ابن المبارك بمكة فصافحه بكلمات يديه ، وذكره ابن حبان فى الطبقة الرابعة من الثقات . وقال الحافظ : ذكر ولده عنه ما يدل على أنه كان من الصالحين . وابن المبارك هذا الذى صحبه والد البخارى من تلامذة الإمام الأعظم أبى حنيفة ، والعجب عن الحافظ أنه لم يذكره فى تلامذته فى "تهذيبه" ، وقد ذكره فيهم صاحب "تهذيب الكمال" .

الثانية : فى مولد الإمام ووفاته وسنه . قال شيخ مشايخنا فى مقدمة "البخارى" : اتفقوا على أنه ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال ١٩٤هـ ، وأنه توفى ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة عيد الفطر ، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر ٢٥٦هـ ، وله اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوما ، ودفن "بجرتك" قرية على فرسخين من سمرقند ، ولم يعقب ولدا ذكرأ ، وبذلك جزم النووى فى "شرح البخارى" إذ قال : اتفق العلماء على أنه ولد بعد صلاة الجمعة بثلاث عشرة ليلة خلت من شوال ، وتوفى ليلة السبت عند صلاة

العشاء ليلة الفطر ، ودفن بعد صلاة الظهر ، انتهى مختصراً .

وبذلك جزم الحافظ في "مقدمة الفتح" أنه ولد يوم الجمعة بعد الصلاة ثلاث عشرة ليلة خلت من شوال ببخارى . قال المستنير : أخرج لى ذلك محمد بن إسماعيل بخط أبيه ؛ وجاء ذلك عنه من طرق ، وحكى الحافظ عن الخطيب بسنده إلى عبد الواحد بن آدم يقول : رأيت النبي ﷺ في النوم ومعه جماعة من أصحابه وهو واقف في موضع ، فسلمت عليه فرد على السلام ، فقلت : ما وقوفك ههنا يا رسول الله ؟ قال : أنتظر محمد بن إسماعيل ، قال : فلما كان بعد أيام بلغني موته ، فنظرت فإذا هو قدمات في الساعة التي رأيت فيها النبي ﷺ .

وقال مهيب : كان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر ، وكذلك قال الحسن بن الحسن في تاريخ وفاته ، وفيها أرخه جماعة عدهم الحافظ ، وقال : قال الحسن : وكانت مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً . وقال القسطلاني : كان مولده يوم الجمعة بعد الصلاة ثلاث عشرة ليلة خلت من شوال ، وقال ابن كثير : ليلة الجمعة الثالث عشر من شوال ببخارى ، وقال صاحب "نيل الأمانى شارح مقدمة القسطلاني" : قال أبو يعلى الخليلي في "كتاب الإرشاد" : لاثنتي عشرة ليلة خلت من الشهر المذكور .

فحاصل ذلك أنه قيل : ولد ليلاً ، وقيل : نهراً ، ثم قيل : كان ذلك لاثنتي عشرة ، وقيل : ثلاث عشرة ، ثم جمع بين ذلك بما يخالف الجمهور ، فإنهم أجمعوا على أنه ولد بعد صلاة الجمعة ثلاث عشرة ، فما يخالف ذلك من الأقوال شاذ ؛ لأن الجمع من العلماء حكوا الإجماع على ذلك .

قال الكرمانى : دخل الإمام البخارى بغداد مرات ، وانقاد أهلها له في الحديث بلا منازعة ، ولهم معه حكاية مشهورة في امتحانهم له بقلب الأسانيد والمتون فصصح كلها في الساعة ، كما سيأتى مفصلاً في الفائدة الخامسة ، وحين

وقعت الفتنة واشتدت المحنة في مسألة خلق القرآن رجع من بغداد إلى بخارى فتلقاه أهلها في تجمل عظيم ومقدم كريم، وبقي مدة يحدّثهم في مسجده، فأرسل إليه أمير البلد خالد بن محمد الذهلي (١) يتلطف معه، ويسأله أن يأتيه "بالصحيح" ويحدّثهم به في قصره؛ فامتنع البخارى من ذلك وقال: لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس، فحصلت وحشة بينهما فأمره الأمير بالخروج من البلد؛ ويقال: إن البخارى دعا عليه فلم يأت شهر حتى ورد أمر دار الخلافة بأن ينادى على خالد في البلد، فنودى عليه على أتان وحبس إلى أن مات.

ولما خرج الإمام من بخارى كتب إليه أهل سمرقند يخطبونه إلى بلدهم فسار إليهم، فلما كان بقرية "خرتنك" - بفتح المعجمة وإسكان الراء وفتح الفوقانية وسكون النون - وهى على فرسخين من سمرقند، بلغه أنه قد وقع بينهم بسببه فتنة، فقوم يريدون دخوله وقوم يكرهونه، فأقام بها حتى ينجلي الأمر، فضجر ليلة ودعا وقد فرغ من صلاة الليل: اللهم قد ضاقت على الأرض بما رحبت فاقبضنى إليك. فمات في ذلك الشهر.

فإن قلت: كيف استجاز الدعاء بالموت وقد خرّج هو في "صحيحه": «لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به» قلت: نصوا بأن المراد بالضر هو الدنيوى، وأما إذا نزل به ضر دينى فإنه يجوز تمنيه خوفا من تطرق الخلل فى الدين، وبذلك ضبط "نبيل الأمانى" "خرتنك"، وقال: كان قرية من قرى سمرقند، وما ذكره ابن يونس فى "تاريخ الغرباء" من أنه قدم مصر وتوفى بها غلط، والصواب ما ذكرناه، كما فى "ابن خلكان"، وكان خالد بن أحمد ابن خالد الذهلي أمير خراسان قد أخرجه من بخارى إلى خرتنك المذكور، وهكذا ضبطه الحموى فى "المعجم"، وقال: قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ بها قبر الإمام البخارى، وينسب إليها أبو منصور غالب بن جبرائيل.

(١) كذا فى الأصل والمعروف خالد بن أحمد.

الخرتنكى ، وهو الذى نزل عليه البخارى ومات فى داره ، حكى عن البخارى  
حكايات .

وسياتى فى الفائدة الثامنة ما قيل فى جملة أسباب إخراجهم من بخارى :  
إفتاؤه بالحرمة بالرضاعة من الشاة ، وأيضاً مخالفته لأبى حفص الصغير ، وقال  
القسطلانى : لما رجع إلى بخارى نصبت له القباب على فرسخ من البلد ،  
واستقبله عامة أهلها حتى لم يبق مذكور ، ونثر عليه الدراهم والدنانير ، وبقى  
مدة يحدهم ، فأرسل إليه أمير البلد خالد بن محمد الذهلى نائب الخلافة العباسية  
يسأله أن يأتيه "بالصحيح" ، فذكر القصة إلى أن قال : فإن كانت له حاجة إلى  
شئ منه فليحضر إلى مسجدى ، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعنى من  
المجالس ليكون لى عذر عند الله يوم القيامة أنى لا أكرم العلم ، فأمره الأمير  
بالخروج عن البلد ، فدعا عليه فذكر ما تقدم ، وحبس الأمير إلى أن مات  
ولم يبق أحد ممن ساعده إلا ابتلى ببلاء شديد .

ولما خرج البخارى من بخارى كتب إليه أهل سمرقند يخطبونه ، فسار  
إليهم ، فلما كان "بخرتنك" وهو على فرسخين من "سمرقند" بلغه وقوع فتنة  
بينهم بسببه ، وكان له أقرباء بها ، فنزل عندهم حتى ينجلي الأمر ، فأقام أياماً  
فمرض ، حتى وجه إليه رسول أهل سمرقند يلتمسون خروجه إليهم ، فأجاب  
وتهيأ للركوب ولبس خفيه وتعمم ، فلما مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها إلى  
الدابة ليركبها قال : أرسلونى ، فقد ضعفت ، فأرسلوه ، فدعا بدعوات ثم  
اضطجع فقضى ، فسأل عرق كثير لا يوصف ، وما سكن منه العرق حتى  
أدرج فى أكفانه ، انتهى مختصراً .

وفى "المقدمة" جمع البعض تاريخ ولادته ومدة حياته ووفاته فى بيت فقال :  
ميلاده صدق (١٩٤) ومدة عمره فيها حميد (٦٢) وانقضى فى نور (٢٥٦)  
قلت : والمختصر صدق حميد نور ، أى صدق حميد فى قوله : إنه نور .

الفائدة الثالثة في أحواله التاريخية : توفي والد الإمام يعنى إسماعيل والبخارى صغير ، وقال القسطلانى : قال أحمد بن حفص : دخلت على أبى الحسن إسماعيل بن إبراهيم عند موته فقال : لا أعلم فى جميع مالى درهما من شبهة ، فقال أحمد : فتصاغرت إلى نفسى عند ذلك ، وقال الحافظ فى "المقدمة" : فأت إسماعيل ومحمد صغير فنشأ فى حجر أمه ثم حج مع أمه وأخيه أحمد (١) وكان أسن منه ، فأقام هو بمكة مجاوراً يطلب العلم ، ورجع أخوه أحمد إلى بخارى فأت بها ، وروى غنيجار فى "تاريخ بخارى" واللالكاى فى "شرح السنة" فى "باب كرامات الأولياء" منه : إن البخارى ذهبت عيناه فى صغره ، فرأت والدته الخليل إبراهيم عليه السلام فى المنام ، فقال لها : يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك ، قال : فأصبح وقد رد الله عليه بصره .

وقال الفربرى : سمعت محمد بن أبى حاتم وراق البخارى ، يقول : سمعت البخارى يقول : ألهمت حفظ الحديث وأنا فى الكتاب ، قلت : وكم أتى عليك إذ ذاك ؟ فقال : عشر سنين أو أقل ، ثم خرجت من الكتاب ، فجعلت اختلف إلى الداخلى وغيره ، فقال يوماً : فيم كان يقرأ للناس سفيان عن أبى الزبير عن إبراهيم ، فقلت : إن أبى الزبير لم يرو عن إبراهيم ، فأنتهرنى ، فقلت له : ارجع إلى الأصل إن كان عندك ، فدخل فنظر فيه ثم رجع ، فقال : كيف هو يا غلام ؟ فقلت : هو الزبير وهو ابن عدى عن إبراهيم ، فأخذ القلم وأصلح كتابه ، وقال : صدقت ، فقال للبخارى إنسان : ابن كم كنت حين رددت عليه ؟ فقال : ابن إحدى عشرة سنة ، قال : فلما طعنت فى ست عشرة سنة

(١) هذا هو المعروف فى الشروح كلها ، فها فى الكرماني حج به

أبوه فرجع أبوه وهو أقام بمكة فى طلب العلم ، تحريف من الناسخ أو زلة قلم من المؤلف ، وكذا ما فى "تذكرة الحفاظ" حج مع أمه وأخته تحريف من الناسخ .

حفظت كتب ابن المبارك و وكيع ، وعرفت كلام هؤلاء يعنى أصحاب الرأى ، قال : ثم خرجت مع أمى وأخى إلى الحج .

قال الحافظ : فكان أول رحلته على هذا سنة عشر ومأتين ؛ ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركته أقرانه من طبقة عالية ، وقد أدرك عبد الرزاق ، وأراد أن يرحل إليه ، وكان يمكنه ذلك ، فقبل له : إنه مات ، فتأخر عن التوجه إلى اليمن ، ثم تبين أن عبد الرزاق كان حياً ، فصار يروى عنه بواسطة ؛ قال البخارى : فلما طعنت فى ثمانى عشرة صنف كتاب "قضايا الصحابة والتابعين" ، ثم صنف "التاريخ الكبير" إذ ذاك فى المدينة المنورة عند قبر النبي ﷺ ، وكنت أكتبه فى الليالى المقمرة ؛ قال : وقل اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة إلا أنى كرهت أن يطول الكتاب ، وقال سهل بن السرى : قال البخارى : دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقت بالحجاز ستة أعوام ، ولا أحصى كم دخلت الكوفة وبغداد مع المحدثين .

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير : إنه دخل بغداد ثمانى مرات ، وفى كل مرة يجتمع بالإمام أحمد بن حنبل ، فيحثه على الإقامة ببغداد ، ويلومه على الإقامة بخراسان ، كذا فى "مقدمة القسطلانى" ، ويشكل عليه ما فى "كتاب النكاح" من "الفتح" فى "باب ما يحل من النساء" ما قال الحافظ : ليس للمصنف فى هذا الكتاب عن أحمد رواية إلا فى هذا الموضع ، وآخر فى "المغازى" ، وكأنه لم يكثر عنه لأنه فى رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم ، وفى رحلته الأخيرة كان أحمد قطع التحديث ، فكان لا يحدث إلا نادراً ، فن ثم أكثر البخارى عن على بن المدينى دون أحمد ، فإن ظاهره أن له رحلتين إلى بغداد ، وللتأويل فى كلام "الفتح" مساغ ؛ كيف وقد حكى الحافظ عنه فى "المقدمة" ما تقدم قريباً أنه قال : لا أحصى كم دخلت بغداد .

وقال حاشد - بالحاء المهملة والشين المعجمة- ابن إسماعيل : كان البخارى يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام ، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام ، فلمناه بعد ستة عشر يوماً ، فقال : قد أكثرتم على ، فأعرضوا على ما كتبتم ، فأخرجناه ، فزاد على خمسة عشر ألف حديث ، وقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه ، وقال أبو بكر بن أبي عياش الأعمى : كتبنا عن البخارى وهو أمرد ما فى وجهه شعرة على باب محمد بن يوسف الفريابى ، قال الحافظ: "كان موت الفريابى سنة اثنى عشرة ومائتين فكانت سن البخارى إذ ذاك نحواً من ثمانية عشر عاماً أودونها .

وقال محمد بن الأزهري السجستاني : كنت فى مجلس سليمان بن حرب والبخارى معنا يسمع ولا يكتب ، فقليل لبعضهم : ماله لا يكتب ؟ فقال : يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه ، وقال الذهبى فى "التذكرة" : أول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين ، ورحل سنة عشر ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده ، وكان يقول: لما طعنت فى ثمان عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاولهم فى أيام عبيد الله بن موسى، وحينئذ صنف "التاريخ" عند قبر النبي ﷺ فى الليالى المقمرة، قال الحافظ : وقال البخارى : أقمت بالمدينة بعد أن حججت سنةً حرداً - أى قصداً - أكتب الحديث ، وقال : أقمت بالبصرة خمس سنين معى كتبى أصنف وأحج وأرجع من مكة إلى البصرة ، قال : وما تركت بالبصرة حديثاً إلا كتبته ، وقال البوشنجى : سمعت بنداراً سنة ثمان وعشرين يقول : ما قدم علينا مثل البخارى، قال بندار : وأنا أفخر به منذ سنين ، وقال البخارى : دخلت على الحميدى وأنا ابن ثمان عشرة سنة ، يعنى أول سنة حج ، فإذا بينه وبين آخر اختلاف فى حديث ، فلما بصرنى قال : جاء من يفصل بيننا ، فعرضنا على الخصومة ، فقضيت للحميدى وكان

الحق معه ، وسيأتي في الفائدة السابعة قدومه بنيسابور سنة خمس ومأتين ، وإقامته بها مدة ، وقال القسطلاني : أما رحلته لطلب الحديث ، فقال الحافظ : أول رحلته بمكة سنة عشر ومأتين ، قال : ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدرك أقرانه من طبقة عالية ، ثم ارتحل بعد أن رجع من مكة إلى سائر مشايخ الحديث في البلدان التي أمكنته الرحلة إليها .

وقال الذهبي وغيره : كان أول سماعه سنة خمس ومأتين ، ورحل سنة عشر ومأتين بعد أن سمع الكثير ببلده من سادة وقته محمد بن سلام البيكندی وغيره ، وسمع " ببلخ " من مكى بن إبراهيم وغيره ، و " بمرو " من علي بن شقيق وغيره ، و " بنيسابور " من يحيى بن يحيى وغيره ، و " بالرى " من إبراهيم بن موسى وغيره ، و " ببغداد " من محمد بن عيسى بن الطباع وغيره ، وقال : دخلت على معلى بن منصور " ببغداد " سنة عشر ومأتين ، وسمع " بالبصرة " من أبي عاصم النبيل وغيره ، و " بالكوفة " من عبيد الله بن موسى وغيره ، و " بمكة " من أبي عبد الرحمن المقرئ وغيره ، و " بالمدينة " من عبد العزيز الأويسى وغيره ، و " بواسط " من عمرو بن محمد وغيره ، و " بمصر " من سعيد بن أبي مريم وغيره ، و " بدمشق " من أبي مسهر وغيره ، و " بقيسارية " من محمد بن يوسف الفريابي وغيره ، و " بعسقلان " من آدم بن أبي إياس وغيره ، و " بجمص " من أبي المغيرة وغيره ، انتهى مختصراً ، وذكر القسطلاني أسماء جمع من مشايخه في هذه الديار ، اقتضت منها على اسم واحد وأشارت إلى غيره بلفظ وغيره .

وسيأتي في بيان الجامع قول البخارى : صنف كتابي " الجامع " في المسجد الحرام ، قال الحافظ : والجمع بينه وبين ما روى عنه أنه كان يصنفه في البلاد أنه ابتداء تصنيفه في المسجد الحرام ، ثم كان يخرج الأحاديث في بلده وغيرها ، ويدل عليه قوله أنه أقام فيه - أى في تأليفه - ست عشرة

سنة ، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها ، قلت : وسيأتى البسط فى ذلك فى الفائدة السادسة .

الرابعة فى مشايخه : تقدمت الإشارة إلى بعضها قريباً فى كلام القسطلانى . وقال الحافظ فى "المقدمة" : تقدم التنبيه على كثرتهم ، وعن محمد ابن أبى حاتم عنه قال : كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث ؛ وقال أيضاً : لم أكتب إلا عمّن قال : "الإيمان قول وعمل" قال الحافظ : وينحسرون فى خمس طبقات : الأولى : من حدثه عن التابعين - يعنى أتباع التابعين - الثانية : من كان فى عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين ، الثالثة : وهى الوسطى من مشايخه ، وهم من لم يلق التابعين بل أخذ من كبار تبع الأتباع ، الرابعة : رفقاءه فى الطلب ومن سمع قبله قليلا ، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه أو ما لم يجده عند غيرهم . الخامسة : قوم فى عداد طلبته فى السن والإسناد ، سمع منهم للفائدة وروى عنهم أشياء يسيرة ، وعمل فى الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبى شبة عن وكيع ، قال : لا يكون الرجل عالماً حتى يحدث عن من هو فوقه ، وعن من هو مثله ، وعن هو دونه ، وعن البخارى أنه قال : لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عن من هو فوقه وعن من هو مثله وعن من هو دونه ، انتهى مختصراً .

وذكر الحافظ أسماء هذه الطبقات الخمس ، وما حكى الحافظ من مقولة الإمام البخارى قصة مشهورة عنه ذكرت فى مقدمة "الأوجز" مبسوطه ، وفيها قول الإمام البخارى لمن استدعاه للتحديث : يا بنى لا تدخل فى أمر إلا بعد معرفة حدوده والوقوف على مقاديره ، فقلت : عرفنى رحمك الله حدود ما قصدتك له ومقادير ما سألتك عنه ؟ فقال لى : أعلم أن الرجل لا يصير محدثاً كاملاً فى حديثه إلا بعد أن يكتب أربعاً مع أربع ، كأربع مع أربع ، مثل أربع فى أربع ، عند أربع فى أربع ، على أربع عن أربع لأربع ، وكل هذه

الرباعيات لاتتم إلا بأربع مع أربع ، فاذا تمت له كلها هان عليه أربع وابتلى بأربع ، فاذا صبر على ذلك أكرمه الله تعالى في الدنيا بأربع ، وأثابه في الآخرة بأربع ؛ ثم فسر الإمام البخارى هذه الرباعيات كلها كما بسطت في مقدمة "الأوجز" ، وفسر قوله: عن أربع بقوله: عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه ، وعن كتاب أبيه يتيقن أنه بخط أبيه دون غيره ، وقال في آخر تفسير الرباعيات: فقد أبلغتك يا بنى مجملًا لجميع ما سمعت من مشايخي متفرقا في هذا الباب ؛ قال: وإن لم تطق حمل هذه المشاق كلها فعليك بالفقه ويمكنك تعلمه وأنت في بيتك قار ، لا تحتاج إلى بعد الأسفار، وطى الديار؛ وركوب البحار، وهو مع ذا ثمرة الحديث، وليس ثواب الفقيه دون ثواب المحدث في الآخرة ، ولا عزه بأقل من عز المحدث ، انتهى مختصراً .

الخامسة في سعة حفظه : قال القسطلانى : قيل : إنه كان يحفظ وهو صبي سبعين ألف حديث سرّداً ، وروى أنه كان ينظر في الكتاب مرة واحدة فيحفظ ما فيه من نظرة واحدة ، وقال محمد بن أبى حاتم وراقه : سمعت حاشد ابن إسماعيل وآخر يقولان : كان البخارى يختلف معنا إلى السماع وهو غلام ، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له، فقال: إنكما أكثرتما على، فأعرضا على ما كتبنا ، فأخرجنا إليه ما كان عندنا ، فزاد ذلك على خمسة عشر ألف حديث ، فقرأها كلها عن ظهر قلبه حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه ، ثم قال : أترون أنى اختلف هدرأ وأضيع أبيي ؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد ، قالوا : فكان أهل المعرفة يغدون خلفه في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه ويجلسوه في بعض الطريق ، فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه ، وكان شاباً ، وقال محمد بن أبى حاتم : سمعت سليمان بن مجاهد يقول : كنت عند محمد ابن سلام الليكندى ، فقال لى : لو جئت قبل لرأيت صبيّاً يحفظ سبعين ألف حديث ، قال : فخرجت في طلبه ، فلقيته ، فقلت : أنت الذى تقول :

أنا أحفظ سبعين ألف حديث ؟ قال : نعم و أكثر ؛ ولا أجيبك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا من عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروى حديثاً من حديث الصحابة والتابعين - يعني من الموقوفات - إلا ولى فى ذلك أصل أحفظه حفظاً عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

وقال وراقه : عمل كتاباً فى الهبة فيه نحو خمس مائة حديث ، وقال : ليس فى كتاب وكيع فى الهبة إلا حديثان مسندان أو ثلاثة ، وفى كتاب ابن المبارك خمسة أو نحوها ؛ وقال أيضاً : قدم رجاء الحافظ فقال لأبى عبد الله : ما أعددت لقدمى حين بلغك ؟ وفى أى شئ نظرت ؟ قال : ما أحدثت نظراً ولا استعددت لذلك ، فإن أحببت أن تسأل شيئاً فافعل ، فجعل ينظره فى أشياء ، فبقى رجاء لا يبرى ، ثم قال البخارى : هل لك فى زيادة ؟ فقال استحياء منه وخجلاً : نعم . ثم قال : سل إن شئت ، فأخذ فى أسامى أيوب ، فعد نحواً من ثلاثة عشر وأبو عبد الله ساكت ، فظن رجاء أنه قد صنع شيئاً ، فقال : يا أبا عبد الله فاتك خير كثير ؛ فزيف أبو عبد الله فى أولئك سبعة وأغرب عليه أكثر من ستين رجلاً ، ثم قال لرجاء : كم رويت فى العمامة السوداء ؟ قال : هات كم رويت أنت ؟ قال : يروى من أربعين حديثاً ، فحجل رجاء ويلس ريقه .

وقال ابن عدى بسنده عن البخارى يقول : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومأتى ألف حديث غير صحيح ، وأخرجت هذا الكتاب - يعنى "الجامع الصحيح" - من نحو ست مائة ألف حديث ، قال : دخلت "بلخ" فسألونى أن أملئ عليهم لكل من كتبت عنه ، فأملت ألف حديث عن ألف شيخ ، وقال : تذكرت يوماً فى أصحاب أنس ، فحضرنى فى ساعة ثلاث مائة نفس ، وقال وراقه : سمعت البخارى يقول : كنت فى مجلس القريانى ، فسمعت يقول : حدثنا سفيان عن أبى عروبة عن أبى الخطاب عن أنس أن النبى ﷺ كان يطوف

على نسائه في غسل واحد“، فلم يعرف أحد في المجلس أبا عروبة ولا أبا الخطاب، فقلت : أما أبو عروبة فعمره ، وأبو الخطاب قتادة ، وكان الثوري فعولا لهذا يكنى المشهورين ، وقال محمد بن أبي حاتم بسنده عن أبي الأزهر يقول : كان بسمرقند أربع مائة ممن يطلبون الحديث ، فاجتمعوا سبعة أيام وأحبوا مغالطة البخارى ، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق ، وإسناد العراق في إسناد الشام ، وإسناد الحرم في إسناد اليمن ، فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة لا في الإسناد ولا في المتن .

وقال أحمد بن عدى الحافظ : سمعت عدة من المشايخ يحكون أن البخارى قدم بغداد ، فاجتمع أصحاب الحديث وعمدوا إلى مائة حديث فقبلوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى كل واحد عشرة أحاديث، ليلقوها على البخارى في المجلس امتحاناً، فاجتمع الناس من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ، ومن البغداديين ، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب أحدهم ، فقام وسأله عن حديث من تلك العشرة ، فقال : لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال : لا أعرفه ، حتى فرغ العشرة ، فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : الرجل فهم ، ومن كان لا يدري قضى عليه بالعجز ، ثم انتدب الآخر ، ففعل كفعل الأول؛ والبخارى يقول : ” لا أعرفه “ إلى أن فرغ العشرة ، وهو لا يزيدهم على ” لا أعرفه “، فلما علم أنهم فرغوا التفت إلى الأول ، فقال : أما حديثك الأول فقلت كذا وصوابه كذا ، وحديثك الثانى كذا وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده؛ وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك ، فأقر الناس له بالحفظ ، وأذعنوا له بالفضل .

قال الحافظ : ههنا يخضع للبخارى ، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه الخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه

من مرة واحدة، وقال يوسف بن موسى المروزي: كنت بجامع البصرة فسمعت منادياً ينادى: يا أهل العلم لقد قدم البخارى، فقاموا في طلبه وكنت فيهم، فرأيت رجلاً شاباً ليس في لحيته بياض يصلى خلف الأسطوانة، فلما فرغ أحدقوا به، وسألوه أن يعقد لهم مجلس الإملاء، فأجابهم إلى ذلك، فقام المنادى ثانياً، ينادى في جامع البصرة، فقال: يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل البخارى، فسألناه بأن يعقد مجلس الإملاء فأجاب بأن يجلس غداً في موضع كذا، فلما كان من الغد حضر المحدثون والحفاظ والفقهاء والنظار، حتى اجتمع قريب من كذا وكذا ألف نفس، فجلس البخارى للإملاء، فقال قبل أن يأخذ في الإملاء: يا أهل البصرة أنا شاب، وقد سألتُموني أن أحدثكم، فسأحدثكم أحاديث عن أهل بلدكم تستفيدونها - يعنى ليست عندكم - فتعجب الناس من قوله، فأخذ في الإملاء فقال: حدثنا عبد الله بن عثمان العتكي ببلدكم قال نا أبي عن شعبة عن منصور وغيره عن سالم بن أبي الجعد عن أنس أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله! الرجل يحب القوم» - إلى آخر الحديث - ثم قال: هذا ليس عندكم عن منصور، إنما هو عندكم عن غير منصور، فأملى مجلساً على هذا النسق، يقول في كل حديث: روى فلان هذا الحديث، وليس عندكم كذا، فأما رواية فلان - يعنى التى يسوقها - فليست عندكم.

وقال الحافظ أحمد بن حمدون: رأيت البخارى في جنازة، ومحمد بن يحيى الذهلى يسأله عن الأسماء والعلل، والبخارى يمر فيه كالسهم كأنه يقرأ: «قل هو الله أحد»، انتهى مختصراً بزيادة من "مقدمة الفتح"، وزاد أيضاً: قال وراقه: سمعته يقول: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث، إذا هو نحو مائى ألف حديث، فقلت له مرة: هل من دواء للحفظ؟ فقال: لا أعلم، ثم أقبل على فقال: لا أعلم شيئاً أنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر.

قلت : النهمة بلوغ المهمة في الشيء ، وقد نهم بكذا نهمة فهو منهوم أى مولع به ، وفي الحديث : « منهومان لا يشبعان » - إلى آخر الحديث - كذا في "مختار الصحاح" .

قال : وقال أيضاً : ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم ، وحتى نظرت في كتب أهل الرأي ، وقال : لا أعلم شيئاً يحتاج إلا وهو في الكتاب والسنة ، فقل له : ويمكن معرفة ذلك ؟ قال : نعم ، وقال البخارى : كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول : بين لنا غلط شعبة ، وقال : قال لى محمد بن سلام البيهقي : انظر في كتي ، فما وجدت فيها من خطأ فاضرب عليه ، فقال له بعض أصحابه : من هذا الفتى ؟ فقال : هذا الذى ليس مثله ، وكان يقول : كلما دخل على البخارى تحيرت ، ولا أزال خائفاً منه ، - يعنى يخشى أن يخطئ بحضرته - .

وقال أبو بكر المدينى : كنا يوماً عند إسحاق بن راهويه والبخارى حاضر ، فرأى إسحاق بحديث ، ودون صحابيه عطاء الكنجاراني (١) ، فقال له إسحاق : يا أبا عبد الله أيش هذا كنجاران ؟ قال : قرية باليمن ، كان معاوية بعث هذا الصحابى إلى اليمن فسمع منه عطاء هذا حديثين ؛ فقال له إسحاق : يا أبا عبد الله كأنك شهدت القوم ؟ وقال فتح النيسابورى : أتيت على بن المدينى ، فرأيت البخارى جالسا عن يمينه ، وكان إذا حدث التفت إليه مهابة له ؛ وقال أبو عمرو الخفاف : لم أر مثله - يعنى البخارى - وهو أعلم بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرهما بعشرين درجة ، ومن قال فيه شيئاً فعليه منى ألف لعنة ، وقال أيضاً : لو دخل من الباب وأنا أحدث لملت منه رعباً ، وبسط الحافظ في "القبص" من سعة حفظه ما لا يسعه هذا المختصر .

السادسة في سيرته ومناقبه : قال شيخ مشايخنا في "مقدمة البخارى" :

(١) كذا في الأصل .

كان الإمام البخارى نحيف الجسم ، ليس بالطويل ولا بالقصير ، كان زاهداً في الدنيا، ورث من أبيه مالاً كثيراً فكان يتصدق به، وكان قليل الأكل جداً ، مفرداً في الجود ؛ يقال : كان يقنع كل يوم بلوزتين أو ثلاث . وقال الكرماني : كان رحمه الله في سعة من الدنيا ، وقد ورث من أبيه مالاً كثيراً، وكان يتصدق به ، وربما كان يأتي عليه نهار ولا يأكل فيه ، وإنما كان يأكل أحياناً لوزتين أو ثلاث ، وقال الحافظ : حكى وراقه أنه ورث من أبيه مالاً جليلاً ، وكان يعطيه مضاربة، فقطع له غريم خمسة وعشرين ألفاً ، فقيل له : استعن بكتاب الوالى ، فقال : إن أخذت منهم كتاباً طمعوا ، ولن أبيع ديني يدياى ، ثم صالح غريمه على أن يعطيه كل شهر عشرة دراهم ، وذهب ذلك المال كله ، وحمل إليه بضاعة أنفذها إليه أبو حفص ، فاجتمع بعض التجار إليه بالعشية ، وطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم ؛ فقال : انصرفوا الليلة ، فجاء من الغد تجار آخرون فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف درهم ، فردهم وقال: إني نويت البارحة أن أدفعها إلى الأولين، فدفعها إليهم وقال: لا أحب أن أنقض نيتي .

وقال وراقه: سمعته يقول : خرجت إلى آدم بن أبى إياس ، فتأخرت نفقتى حتى جعلت أتناول الحشيش ، فلما كان في اليوم الثالث أتاني رجل لا أعرفه، فأعطاني صرة فيها دنانير ؛ وكان البخارى في منزله فجاءته جاريته، وأرادت دخول المنزل ، فعبثت على محبرة بين يديه ، فقال لها : كيف تمشين ؟ قالت : إذا لم يكن طريق كيف أمشى ؟ فبسط يديه وقال : اذهبي فقد أعتقتك ، قيل له : يا أبا عبد الله أغضبتك ؟ فقال : أَرْضِيتِ نَفْسِي بما فعلت .

وقال وراقه: كان يركب إلى الرمي كثيراً ، فما أعلم أنى رأيتَه في طول

ما صحبته أخطأ سهمه الهدف إلا مرتين، بل كان يصيب في كل ذلك ولا يسبق، قال : وركبنا يوماً إلى الرمي ونحن ”بفربر“ ، فأصاب سهم أبي عبد الله وتد القنطرة التي على النهر ، فانشق الوتد ، فلما رأى ذلك نزل عن دابته ، فأخرج السهم من الوتد وترك الرمي ، وقال : ارجعوا ، فرجعنا ، فقال لي : يا أبا جعفر إن لي إليك حاجة ، وهو يتنفس الصعداء : فقلت : نعم ، قال : تذهب إلى صاحب القنطرة فتقول له : إنا أخللنا بالوتد فتحب أن تأذن لنا في إقامة بدله أو تأخذ ثمنه وتجعلنا في حل مما كان منا ، وكان صاحب القنطرة حميد بن الأخضر ، فقال لي : أبلغ أبا عبد الله السلام ، وقل له : أنت في حل مما كان منك ، فإن جميع ملكي لك الفداء؛ فأبلغته الرسالة، فتهلل وجهه وأظهر سروراً كثيراً ، وقرأ ذلك اليوم للغرباء خمسمائة حديث ، وتصدق بثلاثمائة درهم .

وقال : سمعته يقول : ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة حرام ، وكان يقول : إني لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً ، وقال وراقه : دعى محمد بن إسماعيل إلى بستان ، فلما صلى بهم الظهر قام يتطوع ، فلما فرغ من صلاته رفع ذيل قبضه ، وقال لبعض من معه : انظر هل ترى تحت قبضي شيئاً ؟ فإذا زنبور قد لسعه في ستة عشر أو سبعة عشر موضعاً ، وقد تورم من ذلك جسده ، فقال لبعض القوم : كيف لم تخرج من الصلاة أول ما لسعك ؟ قال : كنت في سورة أحبيت أن أتمها؛ كذا في ”القسطلاني“ ، وفي ”المقدمة“ : لسعه الزنبور سبع عشرة مرة بدون شك .

ومرض البخاري مرة فعرضوا ماءه على الأطباء ، فقالوا : إن هذا الماء يشبه ماء بعض أساقفة النصارى ، فإنهم لا يأتمون ، فصدقهم البخاري وقال : لم أتم منذ أربعين سنة ، وكان البخاري إذا كان أول ليلة من رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلون بهم ، ويقرأ في كل ركعة عشرين آية ، وكذلك إلى أن يختم القرآن، وكان يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن ، فيختم عند

السحر في كل ثلاث ليال ، وكان يختم بالنهار في كل يوم ختمة ، وكان ختمه عند الإفطار كل ليلة .

وقال وراقه : إذا كنت معه في سفر فيجمعنا بيت واحد إلا في القيظ ، فكنت أراه يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة ، في كل ذلك يأخذ القداحة فيورى ناراً بيده ويسرج ، ويخرج أحاديث فيعلم عليها ، ثم يضع رأسه ، فقلت له : إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقظي ؟ قال أنت شاب فلا أحب أن أفسد عليك نومك . وقال وراق البخاري : رأيت في المنام خلف النبي ﷺ والنبي ﷺ يمشي ، فكلما رفع النبي ﷺ قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع ؛ وقال نجم بن فضيل : رأيت النبي ﷺ يخرج من قبره والبخاري يمشي خلفه ؛ فذكر نحوه ، وقال الفربري : رأيت النبي ﷺ في المنام ، فقال لي : أين تريد ؟ فقلت : أريد محمد بن إسماعيل ، فقال : أقرئه مني السلام .

وقال الحافظ : قال وراقه : سمعت غالب بن جبرئيل وهو الذي نزل عليه البخاري "بخرتنك" يقول : إنه أقام أياماً فرفض حتى وجه إليه رسول من أهل سمرقند يلتمسون منه الخروج إليهم ، فأجاب وتبها للركوب ، ولبس خفيه وتعمم ، فلما مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها إلى الدابة ليركبها وأنا آخذ بعضده ، قال : أرسلوني فقد ضعفت ، فأرسلناه ، فدعا بدعوات ثم اضطجع ، فقضى ، ثم سال منه عرق كثير ، فلما أدرجناه في أكفانه وصلينا عليه ووضعناه في حفرة فاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك ، ودامت أياماً ، وجعل الناس يختلفون إلى القبر أياماً ، يأخذون من ترابه إلى أن جعلنا عليه خشباً مشبكاً ، وقال الكرمانى : لما دفن - رحمه الله - فاح من تراب قبره رائحة غالية أطيب من المسك ، وظهر سوار يفيض في السماء مستطيلة حذاء القبر ، وكانوا يرفعون التراب منه للبركة حتى ظهرت الحفرة للناس ، ولم يكن

يقدر على حفظ القبر بالحراس ، فنصب على القبر خشب مشبكات ؛ فكانوا يأخذون ما حواليه من التراب والحصى ، ودام ريح الطيب أياما كثيرة حتى تواتر عند جميع أهل تلك البلاد .

وتقدم في الفائدة الثانية ما قال الخطيب بسنده إلى عبد الواحد بن آدم يقول : رأيت النبي ﷺ في النوم ، ومعه جماعة من أصحابه وهو واقف في موضع ، فسلمت عليه ، فرد علي السلام ، فقلت : وما وقوفك ههنا يا رسول الله ؟ قال : أنتظر محمد بن إسماعيل - إلى آخر ما تقدم - وقال القسطلاني : لما ظهر أمره بعد وفاته ، خرج بعض مخالفه إلى قبره ، وأظهروا التوبة والندامة ، وقال أبو علي الحافظ : أخبرنا أبو الفتح نصر بن الحسن السمرقندي ، قدم علينا "بلنسية" عام أربعة وستين وأربعمائة ، قال : فحط المطر عندنا بسمرقند في بعض الأعوام ، فاستسقى الناس مراراً فلم يسقوا ، فأتى رجل صالح معروف بالصلاح إلى قاضي سمرقند ، وقال له : إني رأيت رأياً أعرضه عليك ، قال : وما هو ؟ قال : أرى أن تخرج وتخرج الناس معك إلى قبر الإمام البخاري ، فتستسقى عنده فعسى الله أن يسقينا ، فقال القاضي : نعم ما رأيت ! فخرج القاضي ومعه الناس واستسقى بهم ، وبكى الناس عند القبر وتشفعوا بصاحبه ، فأرسل الله تعالى السماء بماء عظيم غزير ، أدام الناس من أجله "بجرتك" سبعة أيام ونحوها ، لا يستطيع أحد الوصول إلى سمرقند من كثرة المطر وغزارته .

وقد اقتفيت في ذلك الإمام النووي ؛ إذ قال في "تهذيبه" بعد ذكر شيء من مناقبه : هذه أحرف من عيون مناقبه وصفاته ودرر شمائله وحالاته ، أشرت إليها إشارات لكونها من المعروفات الواضحات ، ومناقبه لا تستقصى لخروجها من أن تخصي ، وهي منقسمة إلى حفظ ودراية واجتهاد في التحصيل ، ورواية ونسك وإفادة ، وورع وزهادة ، وتحقيق وإيقان ، وتمسك وعرفان ، وأحوال

وكرامات ، وغيرها من أنواع المكرمات ، ويوضح ذلك ما أشرت إليه من أقوال أعلام المسلمين أولى الفضل والورع والدين ، والحفاظ والنقاد المتقنين الذين لا يجازفون في العبارات ، رضى الله عنه وأرضاه وجمع بيني وبينه وجميع أحبائنا في دار كرامته مع من اصطفاه ، وجزاه عنى وعن سائر المسلمين أكمل الجزاء ، وحباه من فضله أبلغ الحباء .

السابعة فيما امتحن فيه وابتلى به : وتقدم في الخامسة امتحان أهل سمرقند وأهل بغداد بمحضر من الناس بمخالطة الأحاديث والأسانيد ، وقال الحافظ : قال الحاكم أبو عبد الله في " تاريخه " : قدم البخارى " نيسابور " سنة خمسين ومأتين ، فأقام بها مدة يحدث على الدوام ، وقال بسنده إلى محمد ابن يحيى الذهلى يقول : اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه ، قال : فذهب الناس إليه فأقبلوا على السماع منه ، حتى ظهر الخلل في مجلس محمد ابن يحيى ، فتكلم فيه بعد ذلك .

وقال مسلم بن الحجاج : لما قدم البخارى " نيسابور " ما رأيته والياً ولا عالماً فعل به أهل " نيسابور " ما فعلوا به ، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث ، وقال محمد بن يحيى الذهلى في مجلسه : من أراد أن يستقبل البخارى غداً فليستقبله فإنى أستقبله ، فاستقبله الذهلى وعامة علماء نيسابور ؛ فنزل البلد ، فنزل دار البخاريين ، فقال الذهلى : لا تسألوه عن شئ من الكلام ؛ فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه ، وشمت بنا كل ناصبى ورافضى وجهى ومرجئى " بخراسان " ، قال : فازدحم الناس على البخارى حتى امتلأت الدار والسطوح ، فلما كان اليوم الثانى أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن " اللفظ بالقرآن " ، فقال : أفعالنا مخلوقة و ألفاظنا من أفعالنا ، قال : فوقع بين الناس اختلاف ، فقال بعضهم : قال : لفظى بالقرآن مخلوق ، وقال بعضهم : لم يقل ، فوقع بينهم في ذلك اختلاف حتى قام بعضهم

إلى بعض ، قال : فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم .

وقال أبو أحمد بن عدى : ذكر لى جماعة من المشايخ أن البخارى لما ورد "نيسابور" ، واجتمع الناس عنده حسده بعض شيوخ الوقت ، فقال لأصحاب الحديث : إن البخارى يقول : لفظى بالقرآن مخلوق ، فلما حضر المجلس قام إليه رجل ، فقال : يا أبا عبد الله ما تقول فى اللفظ بالقرآن ؟ مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبه ثلاثاً ، فألح عليه ، فقال البخارى : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ؛ فشغب الرجل ، وقال : قد قال : لفظى بالقرآن مخلوق ، وقال البخارى : حركاتهم وأصواتهم وكتابتهم مخلوقة ، فأما القرآن المثبت فى المصاحف الموعى فى القلوب فهو كلام الله غير مخلوق ، قال الله تعالى : «بل هو آيات بينات فى صدور الذين أوتوا العلم» ، قال : وقال اسحاق بن راهويه : أما الأدعية فمن يشك أنها مخلوقة ؟ وقال أبو حامد الشرقى : سمعت محمد بن يحيى الذهلى يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن زعم لفظى بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ، ولا يجالس ولا يكلم ؛ ومن ذهب بعد هذا إلى البخارى فاتهموه ، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه .

قال الحاكم : لما وقع بين البخارى وبين الذهلى فى "مسألة اللفظ" انقطع الناس عن البخارى لإمامهم بن الحجاج وأحمد بن سلمة ؛ وروى الحاكم عن أحمد بن سلمة النيسابورى يقول : دخلت على البخارى فقلت له : يا أبا عبد الله إن هذا رجل مقبول "بخراسان" خصوصاً فى هذه المدينة ؛ وقد لج فى هذا الأمر حتى لا يقدر أحد منا أن يكلمه فيه ، فما ترى ؟ قال : فقبض على لحيته ثم قال : « أفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد » أللهم إنك تعلم أنى لم أرد المقام "نيسابور" أشراً ولا بطراً ولا طلباً للرئاسة ، وإنما أبت على نفسى الرجوع إلى الوطن لغلبة المخالفين ، وقد قصدنى هذا الرجل حسداً لما

أتانى الله لاغير ، ثم قال لى يا أحمد إنى خارج غداً لتخلصوا من حديثه لأجل .  
وقال الحاكم أيضا عن الحافظ أبى عبد الله الأخرم قال : لما قام مسلم بن  
الحجاج وأحمد بن سلمة من مجلس الذهلى بسبب البخارى ، قال الذهلى :  
لايساكننى هذا الرجل فى البلد ، فخشى البخارى وسافر ، وقال أبو عمرو أحمد  
ابن نصر النيسابورى : أتيت البخارى ، فقلت له : يا أبا عبد الله ههنا من  
يحكى عنك أنك تقول : لفظى بالقرآن مخلوق ؟ فقال : يا أبا عمرو احفظ عنى ،  
من زعم من أهل ”نيسابور“ وسمى غيره من البلدان بلاداً كثيرة أننى قلت :  
لفظى بالقرآن مخلوق فهو كذاب ، فإننى لم أقله إلا أنى قلت : أفعال العباد  
مخلوقة ، انتهى مختصراً .

وتقدم فى الفائدة الثانية فى ذكر موته ابتلاؤه من خالد بن أحمد الذهلى  
والى ”خراسان“ حتى أخرجه عن ”بخارى“ إلى ”خرتتك“ حتى توفى فيها ،  
وسياتى فى الفائدة الثامنة أن الذهلى كتب إلى أمير بخارى وإلى مشايخهم بأمره  
فأخرجوه عن بخارى .

وبسط الشيخ عبد الرشيد النعمانى فى هامش ”الدراسات“ متعقباً عليه ،  
أن أباحفص الكبير كان من أصدقاء والد الإمام البخارى ، فتوفى إسماعيل  
والبخارى صغير ، فكان الإمام أبو حفص يتعاهد البخارى بالبر والصلة ، وهو  
من أوائل شيوخ البخارى فى مبدأ أمره قبل رحلته إلى الحج ، فقد روى  
الخطيب فى ”تاريخ بغداد“ بسنده إلى البخارى يقول : كنت عند أبى حفص  
أحمد أسمع كتاب ”الجامع“ جامع سفيان فى كتاب والدى ، فرأى أبو حفص على  
حرف ولم يكن عندى ما ذكر فراجعته إلى آخر القصه قال : فهذه الأمور كلها  
تدل على حسن عشيرة الإمام أبى حفص الكبير مع تلميذه الإمام البخارى ،  
لكن التلميذ تأثر فى رحلته إلى الحج من بعض شيوخه من أصحاب الظواهر  
المتعصبين على أبى حنيفة ، كالحميدى ونعيم بن حماد الخزاعى وإسماعيل بن

عرعرة وغيرهم، فدون في توارينه وبعض مصنفاته ما سمع من هؤلاء المجازفين، فلما رجع إلى "بخارى" من تلك الرحلة جعل يفتي، فنهاه أبو حفص شيخه، وقال: لست بأهل لذلك، لكن الإمام البخارى لم ينته عن ذلك، حتى أفتى بحرمة الرضاع بلبن الشاة، فاجتمع عليه الناس، وأخرجوه من "بخارى"، و هذا الخرجة هى المشهورة فى كتب القوم، وهناك خرجة أخرى وهى التى فى مسألة خلق الإيمان.

قال صاحب "الفصول العمادية": لما وقعت هذه المسألة "بفرغانة" فأتى بمحضر منها إلى أئمة بخارى، فكتب فيه الشيخ الإمام أبوبكر بن حامد والشيخ الإمام أبو حفص الزاهد والشيخ أبوبكر الإسماعيلى: إن الإيمان غير مخلوق، ومن قال بخلقه فهو كافر، وقد خرج كثير من الناس "ببخارى" منهم محمد بن إسماعيل صاحب "الصحيح" بسبب قولهم: الإيمان مخلوق.

وهاتان الخرجتان وقعتا فى زمن الإمام أبى حفص الكبير، وهو قد توفى ٢١٧هـ، وكان البخارى إذ ذاك ابن ثلاث وعشرين. وقال صاحب "الجواهر المضيئة": أبوبكر بن حامد الإمام الزاهد من أقران أبى حفص الكبير، ومن قام معه فى إخراج البخارى من "بخارى"، وقال أيضاً: أبوبكر بن إسماعيل المعروف بالإسماعيلى من أقران أبى حفص الكبير، والقائم معه فى إخراج البخارى من "بخارى" الخرجة المشهورة.

وأما الخرجة الثالثة فقد وقعت فى مسألة اللفظ حين أخرجه شيخه الذهلى عن "نيسابور"، وكتب قصته إلى شيوخ "بخارى"، ذكرها الذهلى فى كتابه "سير أعلام النبلاء"، وذكر فيها القصة مفصلاً، وفيها: فكتب الذهلى إلى خالد أمير "بخارى" وإلى شيوخته بأمره، فهم خالد حتى أخرجه محمد بن أحمد بن حفص إلى بعض رباط "بخارى"، قال الذهلى: وكان محمد بن أحمد الذى رافق البخارى فى الطلب مدة صاحب تأليفات، وكان أبوه من كبار

تلامذة الإمام محمد ، وتوفي محمد هذا في رمضان ٢٦٤ هـ ، كما في "الفوائد البهية" ، وأما الخرجة الأخيرة التي توفي فيها الإمام البخارى فقد وقعت لكائنة جرت بينه وبين أمير "بخارى" ، انتهى ملخصاً عن هامش "الدراسات" .

ويعلم من ذلك أن الوجوه المختلفة في سبب الإخراج كانت في الأزمنة المختلفة ؛ وقال الحافظ : قال الحاكم بسنده إلى أبي بكر بن عمرو يقول : كان سبب مفارقة البخارى البلد أن خالد بن أحمد خليفة ابن طاهر سأله أن يحضر منزلة فيقرأ "التاريخ" و "الجامع" على أولاده ، فامتنع من ذلك ، وقال : لا يسعنى أن أخص السماع قوماً دون قوم آخرين ، فاستعان خالد بحريث بن أبي الوراق وغيره من أهل "بخارى" حتى تكلموا في مذهبه فنقاه عن البلد ، فقال : اللهم أرهم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم ، قال : فأما خالد فلم يأت عليه إلا أقل من شهر حتى ورد أمر الظاهرية بأن ينادى عليه ، فنودى عليه وهو على أتان ، ثم صار عاقبة أمره إلى الذل والحبس ، وأما حريث فإنه ابتلى في أهله فرأى فيها ما يجل عن الوصف ، وأما فلان فإنه ابتلى في أولاده فأراه الله فيهم البلايا .

وقال النووى : روينا عن بكر بن منير قال : بعث إليه الأمير خالد بن أحمد الذهلي والى "بخارى" أن أحمل إلى كتاب "الجامع" و "التاريخ" وغيرهما لأسمع منك ، فقال البخارى لرسوله : أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس ، فإن كان لك إلى شيء منه حاجة فاحضرنى في مسجدى أو فى دارى ، وفى رواية عن غير ابن منير قال : وراسله أن يعقد مجلساً لأولاده لا يحضره غيرهم فامتنع منه ، وقال : لا يسعنى أن أخص السماع قوماً دون قوم .

قلت : وهكذا روى الروایتين غير واحد من العلماء ولا تعارض بينهما ، فإن الظاهر أن الأمير راسله أولاً بالأول ، ولما امتنع عنه البخارى تنزل الأمير

ثانياً إلى الثاني ، فامتنع البخارى عنه أيضاً ، ثم رأيت أن شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز - نور الله مرقده - هكذا ذكر الأمر في ”بستان المحدثين“ فقله الحمد والمنة؛ ثم رأيت أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بذلك جزم في ”التهذيب“، إذ حكى عن أبى بكر ابن أبى عمرو الحافظ يقول: كان سبب مفارقة محمد بن إسماعيل البلد يعنى ”بخارى“ أن الأمير سأله أن يحضر منزله فيقرأ ”الجامع“ و”التاريخ“ على أولاده فامتنع، فسأله أن يعقد لأولاده مجلساً لا يحضره غيرهم فامتنع أيضاً؛ فاستعان عليه بحريث بن أبى الورقاء وغيره، حتى تكلموا في مذهبه ونفاه من البلد، وفي ”البستان“: إن الإمام البخارى لما أخرج من ”بخارى“ وصل إلى ”نيسابور“ ولم يقدر على الإقامة فيها لسخط أميرها، فخرج إلى ”خرتكنك“، والمعروف في الكتب أنه لما أخرج من ”بخارى“ خرج إلى ”خرتكنك“ والله أعلم.

الثامنة في رد ما نقموا عليه: وهذا مما ينبغي أن لا يذكر أصلاً، لأن شأنه - رحمه الله - أرفع من النقد عليه، وقلما يرتقى الرجل على جبال المعالي إلا ويكثر حساده وناقده، ولا بد أن يكون لمثل هذا الرجل محب مفرط، ومبغض مفرط، ولم أذكر من ذلك إلا أنموذجاً تنميلاً لأحواله.

فنها: ما أوردوا بمواضع كثيرة من كتابه كما في (باب من بدأ بالحلاب) في (كتاب الغسل)، قال الإسماعيلي في ”مستخرجه“: رحم الله أبا عبد الله - يعنى البخارى - من ذا الذى يسلم من الغلط، سبق إلى قلبه أن ”الحلاب“ طيب إلى آخر ما قاله، كما في ”الفتح“. وقال العيني: قال ابن الجوزى: غلط جماعة في تفسير ”الحلاب“، منهم البخارى، فإنه ظن أن ”الحلاب“ شئ من الطيب، ونظائر ذلك كثيرة في كتابه، وقد أجاب عنها الشراح والمشايخ في مواضعها لا يسعها هذا المختصر، والغرض منه التمثيل بذلك، والأجوبة عن أمثال هذه الإيرادات موجودة في مواضعها، ويقترب من ذلك ما أوردوا على الإمام المهام أمير المؤمنين في الحديث في تحريجه في ”الصحيح“ من

الأحاديث التي تكلم عليها النقاد ، أو روى عن الراوة الضعفاء ، وسيأتي بيانها في الباب الثاني في الفائدتين المستقلتين بشئ من التفصيل والتوضيح في ذلك .

ومنها : إن الإمام البخارى لم يخرج في "صحيحه" عن الإمام الأعظم شيئاً ؛ وفي "ما تمس إليه الحاجة" : إن صنيع البخارى مع الإمام الأعظم يشبه صنيعه مع الإمام جعفر الصادق ؛ قال الذهبي في "التذكرة" في ترجمة الإمام جعفر : لم يحتج به البخارى ، واحتج به سائر الأمة ، وتوهم أن ذلك كان تعنتاً وعناداً من الإمام البخارى ، وحاشاه - رحمه الله - عن ذلك ؛ فإن هؤلاء الأكابر رضى الله عنهم أجمعين كانوا بمعزل عن ذلك ، وأجاد العلامة الكوثري في هامش "شروط الأئمة" للحازمي الكلام على ذلك إذ قال : وما يلتفت إليه النظر أن الشيخين لم يخرجوا في "الصحيحين" شيئاً من حديث الإمام أبي حنيفة ، مع أنها أدركا صغار أصحابه وأخذوا عنهم ، ولم يخرجوا أيضاً من حديث الإمام الشافعي مع أنها لقيا بعض أصحابه ، ولا أخرج البخارى من حديث أحمد إلا حديثين ، أحدهما تعليقا ، والآخر نازلاً بواسطة ، مع أنه أدركه ولازمه ، ولا أخرج مسلم في "صحيحه" عن البخارى شيئاً مع أنه لازمه ونسج على منواله ؛ ولا أخرج أحمد في "مسنده" عن مالك بطريق الشافعي إلا خمسة أحاديث ، مع أنه جالس الشافعي وسمع منه "موطأ مالك" ، وعد من الرواة القديم .

والظاهر من دينهم وأمانتهم أن ذلك من جهة أنهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء في مأمن من الضياع ، لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقاً وغرباً ، وجل عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضعف أحاديثهم لولا عنايتهم لها ، لأنه لا يستغنى من بعدهم عن دواوينهم في أحاديث هؤلاء دون هؤلاء ، ومن ظن أن ذلك لتحاميمهم عن أحاديثهم أو لبعض ما في

كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الأئمة ، كقول الثوري في أبي حنيفة، وقول ابن معين في الشافعي، وقول الكرابيسي في أحمد ، وقول الذهلي في البخاري ، ونحو هذا فقد ركب شططاً .

ومنها : ما هو المعروف أن الإمام مسلماً أورد على الإمام البخاري في "مقدمة صحيح مسلم" بقوله : وقد تكلم بعض منتحلي الحديث من عصرنا، إلى آخر ما أطنب في الشناعة على قائله ، وأجاب عنه شراح مسلم من النووي وغيره وأئمة أصول الحديث من الحافظ ابن حجر وغيره ، قال الحافظ في ترجيح البخاري : أما رجحانه من حيث الاتصال فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة، وألزم البخاري بأنه يحتاج أن لا يقبل العنونة أصلاً وما ألزمه به ليس بلازم ، لأن الراوي إذا ثبت له اللقاء مرة لا يجرى في رواياته احتمال أن لا يكون سمع منه ، إلى آخر ما بسطه ، والمسألة خلافية شهيرة ؛ وهذا القدر يكفي للتمثيل، والبسط في كتب الحديث من "التدريب" و "فتح المغيث" وغيرهما .

ومنها : ما قال بعض من رجح مسلماً على البخاري : إن الإمام مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة أكثر مشايخه ، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق بخلاف البخاري، فربما كتب الحديث من حفظه، ولم يميز ألفاظ رواية ، ولهذا ربما يعرض له الشك ، وقد صبح عنه أنه قال : رب حديث سمعته "بالبصرة" فكتبته "بالشام" ، كذا في "التدريب" ، وأنت خير بأن من رأى ماتقدم في بيان سعة حفظه وامتحان أهل بغداد وغيرها لا يصغى إلى هذا الإيراد .

ومنها : ما ذكره صاحب "الفوائد البهية" في ترجمة أحمد بن حفص الكبير قال : قدم محمد بن إسماعيل البخاري صاحب "الصحيح" "بيخاري" في زمان أبي حفص الكبير ، وجعل يفتي ، فنهاه أبو حفص وقال : لست

له بأهل ، فلم ينته ، حتى مثل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة فأفقى بالحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه من "بخارى" ، وتعقب عليه المؤلف إذ قال : هي حكاية مشهورة في كتب أصحابنا ، ذكرها أيضاً صاحب "العناية" وغيره من شراح "الهداية" ، لكنى أستبعد وقوعها بالنسبة إلى جلالة قدر البخارى ودقة فهمه وسعة نظره وغور فكره ، مما لا يخفى على من انتفع "بصحيحه" ، وعلى تقدير صحتها فالبشر يخطئ .

قلت : وذكر القصة صاحب "الجواهر المضيئة" في ترجمة أبي حفص الكبير ، وفي "ما تمس إليه الحاجة" : القصة مشهورة ذكرها القاضى حسين ابن محمد بن الحسن الديار بكرى المالكى في تاريخه المعروف "بالخميس" ، وأشار إليه العلامة ابن حجر المكي الشافعى في "الخيرات الحسان" .

قلت : ومع حكايتها عن غير الحنفية فاستبعادها ظاهر . ومنها : ما في "فيض البارى" من أن الإمام البخارى شدد الكلام على مسائل أبى حنيفة في رسائله ، ولم يكن ذلك يليق برفعة شأنه ، وقد سمعت من بعض الفضلاء قصة في سبب نكارتة من الحنفية ، وهى : أن ملك "بخارى" أمر المصنف أن يعلم أبناءه في بيته ، فأجاب المصنف - رحمه الله - من شاء فليأتنا ، ولا حاجة لنا إلى الذهاب إلى بيت أحد ، فغضب عليه الملك وأجله ، فخرج البخارى إلى "خرتنك" ، وقيل : إن الذى ساعد الملك على إخراجه أبو حفص الصغير تلميذ الإمام محمد ، وهذا هو سبب نكارة البخارى من الحنفية ، ولى فيه تردد لما ذكر الحافظ في "مقدمة الفتح" : إن أبا حفص الصغير كان رفيقاً للبخارى في أسفاره ، حتى إنهما كانا يتهادان أحدهما إلى الآخر ، فما دام لا يتحقق للتغاضب بينهما سبب لا أثق بتلك الحكاية ، انتهى مختصراً .

وذكر صاحب "الفوائد البهية" في ترجمة أحمد بن حفص أبى حفص الكبير

توصيفه بالكبير بالنسبة إلى ابنه ، فإنه يكنى بأبي حفص الصغير ، كما قال القارى . وقد ترجم أبو عبد الله الذهبي في كتابه " سير أعلام النبلاء " أبا حفص الصغير ، فقال : محمد بن أحمد بن حفص بن الزبرقان مولى بنى عجل عالم ماوراء النهر ، تفقه بوالده العلامة أبي حفص ، ثم ذكر قصة مخالفة الذهلي للإمام البخارى في مسألة خلق القرآن ، وقال في آخرها : فقال الذهلي : من أتى مجلسه فلا يأتني ، فخرج محمد بن إسماعيل إلى "بخارى" ، وكتب الذهلي إلى خالد أمير بخارى وإلى شيوخها بأمره ، فهم خالد حتى أخرجه محمد بن أحمد بن حفص إلى بعض رباطات "بخارى" ، انتهى مختصراً .

ومنها : ما أورده ابن أبي حاتم في كتاب ألفه في الرد على البخارى ، سماه "كتاب خطأ البخارى" ، حكاه الشيخ عبد الرشيد النعماني في رسالته على "ابن ماجه" ، وحكى عن الحافظ زين الدين العراقي أن ابن أبي حاتم جمع فيه أوهام الإمام البخارى في "التاريخ" ، وقال السخاوى : لا بن أبي حاتم جزء كبير عندي انتقد فيه على البخارى ؛ وفي "تهذيب الحافظ" قال : صالح جزء قال : قال لي أبو زرعة : يا أبا علي نظرت في كتاب محمد بن إسماعيل هذا أسماء الرجال - يعنى التاريخ - فإذا فيه خطأ كثير ، فقلت له : بلية ، إنه رجل كل من يقدم عليه من العراق من أهل بخارى نظر في كتبهم ، فإذا رأى اسماً لا يعرفه وليس عنده كتبه وهم لا يضبطون ولا ينقطون فيضعه في كتابه خطأ ، وإلا فما رأيت خراسانياً أفهم منه .

ومنها : ما قيل : إن الإمام البخارى سرق "كتاب العلل" لشيخه على بن المدينى ، وعزا ما فيه إلى نفسه كما حكاه الشيخ عبد الرشيد عن "كتاب الصلة" لمسلمة بن القاسم الأندلسى المتوفى ٣٥٣هـ ، وتعقب عليه الحافظ في "التهذيب" ، إذ قال : قال مسلمة : وألف على بن المدينى "كتاب العلل" وكان ضمنيّاً به ، فغاب يوماً في بعض ضياعه : فجاء البخارى إلى بعض بنيه ، وراغبه

بالمال على أن يرى الكتاب يوماً واحداً ، فأعطاه له ، فدفع إلى النساخ فكتبوه له ورده إليه ، فلما حضر على تكلم بشئ ، فأجابه البخارى بنص كلامه مراراً ، فقهم القضية واغتم لذلك ، فلم يزل مغموماً حتى مات بعد سير ، واستغنى البخارى عنه بذلك الكتاب ، وخرج إلى خراسان ووضع كتابه "الصحيح" ؛ فعظم شأنه وعلا ذكره ، قال الحافظ : إنما أوردت كلام مسلمة هذا لأبين فساده ، فإن القصة غنية عن الرد لظهور فسادها ، وحسبك أنها بلا إسناد وأن البخارى لما مات كان مقبياً ببلاده ، وأن "العلل" لابن المدينى قد سمعها منه غير واحد غير البخارى ، فلو كان ضميناً بها لم يخرجها ؛ إلى غير ذلك من وجوه البطلان لهذه الأخلوقة .

ومنها : ما حكى أيضاً عن "تذكرة الحفاظ" للذهبي أنه يقع لمحمد بن إسماعيل البخارى الغلط في أهل الشام ؛ وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها ، فربما ذكر الرجل بكنيته ، ويذكر في موضع آخر باسمه يظنها اثنين ، وأما مسلم فقلما يوجد له ذلك في العلل ؛ لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع والمراسيل . وأنت خير بأن ما تقدم من الأخبار الشهيرة في شدة حفظه ، لا سيما ما تقدم من أخبار امتحان أهل "بغداد" وأهل "سمرقند" ينافي ذلك ، ولا تأثير في ذلك لذكر المسندات دون الموقوفات .

ومنها : إنه - رحمه الله - عده بعضهم في المدلسين : قال الحافظ ابن حجر في الطبقة الأولى من كتابه "طبقات المدلسين" : محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة الجعفي الإمام ، وصفه بذلك أبو عبد الله بن مندة في كلام له ، فقال فيه : أخرج البخارى : قال فلان وقال لنا فلان وهو تدليس ، ولم يوافق ابن مندة على ذلك ، والذي يظهر أنه يقول فيما لم يسمع : قال ، وفيما سمع لكن لا يكون على شرطه أو موقوفاً : قال لى ، أو قال لنا ، وقد عرفت ذلك بالاستقراء من صنيعه ؛ وقال الحافظ في "الفتح" : وقيل : إنه

لا يقول ذلك إلا فيما حمله مذاكرة ، وهو محتمل لكنه ليس يطرد ، لأنني وجدت كثيراً مما قال فيه : قال لنا في "الصحيح" ، قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة حدثنا .

ومنها : إن بعضهم عدوه في "أصحاب اللفظية" ، قال الحافظ : قد أطنب الإمام البخاري في كتاب "خلق أفعال العباد" في تقرير هذه المسألة ، واستظهر بالآيات والأحاديث والآثار الواردة عن السلف في ذلك ، وغرضه الرد على من لم يفرق بين التلاوة والمتلو ، وهذه المسألة هي المشهورة "بمسألة اللفظ" ، ويقال لأصحابها : "اللفظية" ، واشتد انكار الإمام أحمد ومن تبعه على من قال : "لفظي بالقرآن مخلوق" ، ويقال : إن أول من قاله الحسين ابن علي الكرابيسي ، أحد أصحاب الشافعي الناقلين لكتابه القديم ، فلما بلغ ذلك الإمام أحمد بدعه وهجره ، ثم قال بذلك داود بن علي الأصمباني رأس "الظاهرية" ، وهو يومئذ "بنيسابور" ، فأنكر عليه إسحاق وبلغ ذلك أحمد ، فلما قدم "بغداد" لم يأذن له في الدخول ، وجمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلق على "اللفظية" أنهم "جهمية" ، فبلغوا عدداً كثيراً من الأئمة ، وأفرد لذلك باباً في كتابه "الرد على الجهمية" .

والذي يتحصل من كلام المحققين منهم أنهم أرادوا حسم المادة صوتاً للقرآن أن يوصف بكونه مخلوقاً ، وإذا حقق الأمر عليهم لم يفصح أحد منهم بأن حركة لسانه إذا قرأ قديمة ، وقال البيهقي في "كتاب الأسماء والصفات" : مذهب السلف والخلف من أهل الحديث والسنة أن القرآن كلام الله ، وهو صفة من صفات ذاته ؛ وأما التلاوة فهم على طريقتين : منهم من فرق بين التلاوة والمتلو ، ومنهم من أحب ترك القول فيه ، وأما ما نقل عن أحمد بن حنبل أنه سوى بينهما ، فإنما أراد حسم المادة لئلا يتدرج أحد إلى القول بخلق القرآن ، ثم أسند من طريقتين إلى أحمد أنه أنكر على من نقل عنه أنه قال :

لفظي بالقرآن غير مخلوق ، وأنكر على من قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، وقال : القرآن كيف تصرف غير مخلوق ، فأخذ بظاهر هذا الثاني من لم يفهم مراده ، وهو مبين في الأول .

وكذا نقل عن محمد بن أسلم الطوسي أنه قال : الصوت من المصوت كلام الله ، وهي عبارة ردية لم يرد ظاهرها وإنما أراد نفي كون المتلو مخلوقاً ، وقد وقع نحو ذلك لإمام الأئمة محمد بن خزيمة ثم رجع ، وله في ذلك مع تلامذته قصة مشهورة ، وقال غيره : ظن بعضهم أن البخارى خالف في ذلك الإمام أحمد ، وليس كذلك ، بل من تدبر كلامه لم يجد فيه خلافاً معنوياً ، لكن العالم من شأنه إذا ابتلى في رد بدعة أكثر في كلامه ردها دون ما يقابلها ؛ فلما ابتلى أحمد بمن يقول : القرآن مخلوق ، كان أكثر كلامه في الرد عليهم ، حتى بالغ فأنكر على من يقف ولا يقول مخلوق ولا غير مخلوق ، وعلى من قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، لئلا يتدرع بذلك من يقول : القرآن باللفظي مخلوق ؛ مع أن الفرق بينهما لا يخفى عليه لكنه قد يخفى على البعض .

وأما البخارى فابتلى بمن يقول : أصوات العباد غير مخلوقة ، حتى بالغ بعضهم فقال : المداد والورق بعد الكتابه ، فكان أكثر كلامه في الرد عليهم ، وبالغ في الاستدلال بأن أفعال العباد مخلوقة ، وأطنب في ذلك حتى نسب إلى أنه من "اللفظية" ، مع أن قول من قال : إن الذي يسمع من القارئ هو الصوت القديم ، لا يعرف عن السلف ولا قاله أحمد ولا أئمة أصحابه ؛ وإنما سبب نسبة ذلك لأحمد قوله : من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو : "جهمي" ، فظنوا أنه سوى بين اللفظ والصوت ، ولم ينقل عن أحمد قط في الصوت ما نقل عنه في اللفظ ؛ بل صرح في مواضع بأن الصوت المسموع من القارئ هو صوت القارئ ، ويؤيده حديث « زينوا القرآن بأصواتكم » والفرق بينهما

أن اللفظ يضاف إلى المتكلم ابتداءً، فيقال عن روى الحديث بلفظه : هذا لفظه ، ولمن رواه بغير لفظه : هذا معناه ، ولفظه هكذا ، ولا يقال في شيء من ذلك : هذا صوته ، فالقرآن كلام الله لفظه ومعناه ليس هو كلام غيره . ولم ينقل عن أحمد قط أن فعل العبد قديم ولا صوته؛ وإنما أنكر إطلاق اللفظ، وصرح البخاري بأن أصوات العباد مخلوقة ، وأن أحمد لا يخالف ذلك، فقال في كتاب ”خلق أفعال العباد“ : ما يدعونه عن أحمد ليس الكثير منه بالبين ، ولكنهم لم يفهموا مراده ومذهبه ، والمعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله تعالى غير مخلوق وما سواه مخلوق ، لكنهم كرهوا التنقيب عن الأشياء الغامضة ، وتجنبوا الخوض فيها والتنازع إلا ما بينه الرسول عليه الصلاة والسلام ، إلى آخر ما بسطه الحافظ .

ثم قال في موضع آخر : لعل غرض البخاري في تكثير هذا النوع في الباب — أى باب الرد على الجهمية — وغيره جواز ما نقل عنه أنه قال : لفظي بالقرآن مخلوق إن صح عنه؛ وقد صح عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق، فقال : كل من نقل عني أني قلت : لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب علي، وإنما قلت : أفعال العباد مخلوقة .

قلت : وقد بسطت في ذلك لأن عامة أهل العلم لم يميزوا بين كلامي الإمامين الهامين أحمد والبخاري رضي الله عنهما ، وزعموا أن منوالهما واحد، والابتلاء بهما في مسألة خلق القرآن كان من شأن واحد ، وشتان ما بين قوليهما ، فإن ظاهر أقوالهما التخالف بينهما ، فإن الإمام أحمد كان يشدد ويهجر من يقول : لفظي بالقرآن مخلوق، كما تقدم .

ومنها: إنه يخرج في ”صحيحه“ عن الرواة الذين ضعفهم بنفسه، وأجاب عنه في ”ما تمس إليه الحاجة“ بقوله: وقد روى نادراً في كتابه عن ذكره في الضعفاء ، كأيوب بن عائذ ، ومحمد بن ثابت الكوفي ، وزهير بن محمد

التميمي ، وزيد بن الربيع ، وسعيد بن عبيد الله الثقفي ، وعباد بن راشد ، ومحمد بن يزيد ، ومقسم مولى ابن عباس ، ولعل ذلك لاختلاف اجتهاده فيهم ، فتارة يضعفهم وتارة يحتج بهم ، أو يكون الحديث عنده ثابتاً ، وله طرق بعضها أرفع من بعض ؛ غير أنه يجيد أحياناً عن الطريق الصحيح لنزوله ، أو غير ذلك من الوجوه .

التاسعة في مسلك الإمام البخارى : فإن أهل العلم اختلفوا في مسالك أئمة الحديث ، فبعضهم عدوا كلهم من المجتهدين ، وآخرون كلهم من المقلدين ، والأوجه عندي أن فيهم تفصيلاً ؛ فإن الإمام أباً داؤد عندي حنبلي قطعاً متشدد في مسلك الحنابلة ، كالطحاوي في الحنفية ، ولا يشك في ذلك من أمعن النظر في ” سنن أبي داؤد “ ، فإنه رضي الله عنه كثيراً ما أشار إلى ترجيح مسلكهم بخلاف الروايات المعروفة ، كما أشار إلى ذلك (بتبويب البول قائماً) والمعروف عنه عليه السلام البول جالساً ، ولم يذكر هذه الرواية في الباب مع أنه أخرجهما في موضع آخر ، وترجم (بباب الوضوء بفضل ظهور المرأة) ثم ذكر بعد ذلك (باب النهي عن ذلك) إشارة إلى تأخره ، وترجم (بباب ترك الوضوء مماسست النار) ، وترجم بعد ذلك (باب التشديد في ذلك) كأنه رجح أن الأمر وقع فيه التشديد بعد التخفيف ، وتظهر نظائر ذلك كثيراً لمن أمعن النظر في الكتاب .

وكذلك الإمام البخارى المعروف أنه شافعي ، ولذا عدوه في طبقات الشافعية ، قال القسطلاني : قال التاج السبكي : ذكره - يعني البخارى - أبو عاصم في طبقات أصحابنا الشافعية ، وقال : إنه سمع من الزعفراني وأبي ثور والكرابيبي ، قال : ولم يرو عن الشافعي في ” الصحيح “ ، لأنه أدرك أقرانه والشافعي مات مكتهلاً فلا يرويه نازلاً ، وهكذا ذكره القسطلاني في موضع آخر ، وزاد فيه : نعم ذكر البخارى الشافعي في ” صحيحه “ في موضعين في

”الزكاة“ و ”تفسير العرايا“ ، وهكذا ذكره غيره أنه شافعي ، والأوجه عندي أنه مجتهد مستقل كما يظهر من إمعان النظر في ”الصحیح“ ، فإن إراداته على فروع الشافعية ليست بأقل من إراداته على فروع الحنفية إلا أنه إذا أورد على الحنفية يشدد الكلام لعوارض معلومة بخلاف غيرهم من الأئمة ، وهذا على تقدير تسليم وجود المجتهد المطلق بعد الأئمة الأربعة ، فإن المسألة خلافية شهيرة ، بسط شيئاً منها الشيخ عبد الحى اللكنوى في رسالته ”النافع الكبير“ وحكى عن بعض العلماء انقطاعه بعد الأئمة الأربعة ، وقال : بل نقل ابن الصلاح عن بعض الأصوليين ، أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مطلق .

وقال ابن عابدين : القياس بعد اربعائة منقطع ؛ فليس لأحد بعدها أن يقيس مسألة على مسألة ، كما ذكره ابن نجيم في ”رسائله“ ، وقال النووى في ”التقريب“ في بيان وفيات أصحاب المذاهب المتبوعة : سفيان الثوري وكان له مقلدون إلى بعد الخمسمائة ، مات ”بالبصرة“ سنة إحدى وستين ومائة ، - ١٦١هـ - مولده سنة سبع وتسعين ، - ٩٧هـ - ومالك بن أنس مات ”بالمدينة“ سنة تسع وسبعين ومائة ، - ١٧٩هـ - قيل : ولد سنة ثلاث وتسعين ، - ٩٣هـ - وقيل : إحدى وتسعين ، - ٩١هـ - وقيل : غير ذلك ؛ وأبو حنيفة مات ”ببغداد“ سنة خمسين ومائة - ١٥٠هـ - وهو ابن سبعين ، فولده سنة ثمانين ، - ٨٠هـ - والشافعي مات ”بمصر“ سنة أربع ومائتين - ٢٠٤هـ - وولد سنة خمسين ومائة ، - ١٥٠هـ - وأحمد بن حنبل مات ”ببغداد“ سنة إحدى وأربعين ومائتين - ٢٤١هـ - وولد سنة أربع وستين ومائة ، - ١٦٤هـ .

وقال السيوطي : ومن أصحاب المذاهب المتبوعة الأوزاعي ، وكان له مقلدون ”بالشام“ نحو من مائتي سنة ، مات ”ببيروت“ سنة سبع وخمسين ومائة - ١٥٧هـ - ، وإسحاق بن راهويه مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، - ٢٣٨هـ - وأبو جعفر بن جرير الطبري ، ووفاته سنة عشر وثلاثمائة ، - ٣١٠هـ - ودأود

الظاهري ، ووفاته ببغداد سنة تسعين ومأتين - ٢٩٠هـ - ؛ انتهى مختصراً .

وذكرت ذلك كله استشهداً ، لأن الإمام البخارى لم يعد من الأئمة المتبوعين ، وإن الأئمة المجتهدين المتبوعين وجدوا بعد الإمام الشافعى أيضاً ، والإمام الشهير أحمد بن حنبل كان بعد الشافعى أيضاً ، وأياً ما كان فليس لأحد أن يقلد الآن غير الأئمة الأربعة ، لأن مسالكهم غير مدونة في الكتب ، ولا يعلم مما نقل عن مسالكهم في الكتب ، هل هذا هو المرجوح عندهم أو الراجح؟ بخلاف الأئمة الأربعة فإن أقوالهم المتقدمة والمتأخرة كلها مضبوطة في كتب فروعهم .

قال الشعراني في "الميزان الكبرى" : إن الله تبارك وتعالى لما منّ على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها ، ورأيت مذاهب الأئمة الأربعة تجرى جداولها كلها ، ورأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استحالت حجارة ورأيت أطول الأئمة جدولاً الإمام أبا حنيفة ، ويليه الإمام مالك ، ويليه الإمام الشافعى ، ويليه الإمام أحمد ، وأقصرهم جدولاً مذهب الإمام داود الظاهري ، وقد انقرض في القرن الخامس ، وأولت ذلك بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره ، فكما كان مذهب الإمام أبي حنيفة أول المذاهب المدونة تدويناً فكذلك يكون آخرها انقراضاً وبذلك قال أهل الكشف .

هذا وقد أجاد الشيخ عبد الرشيد النعماني في " ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع ابن ماجه " الكلام على مسالك الأئمة الستة ، فقال : وأما مذاهب مؤلفي الأصول الستة فقال الإمام العلامة الحافظ محمد أنور شاه الكشميري في "فيض الباري" : أعلم أن البخارى مجتهد لاريب فيه ، وما اشتهر أنه شافعى فلموافقته إياه في المسائل المشهورة (١) .

(١) مثل "رفع اليدين" و "جهر التأمين" وغيرهما ، وإلا ففي كثير

ولإلا فوافقته للإمام الأعظم ليس بأقل مما وافق فيه الشافعى ، وكونه من تلامذة الحميدى لا ينفع ، لأنه من تلامذة إسحاق بن راهويه أيضاً (١) وهو حنفى ، فعده شافعيّاً باعتبار الطبقة ؛ ليس بأولى من عده

من المسائل الشهيرة أيضاً لا يوافقهم ؛ "كالوضوء من القبلة" و"مس الذكر" و"مس المرأة" و"القلتين" و"الجهر بالبسملة" ، و"تليث الماء لمسح الرأس" ، و"طهارة المنى" ، و"قيام المأموم الواحد بجذاء الإمام" ، و"كيفية صلاة الكسوف" ، و"الكلام فى الصلاة" ، وغير ذلك من المسائل الكثيرة التى لا تنحى على من أمعن النظر فى تراجمه .

(١) قلت : إن ابن راهويه تفقه أولاً "بمرو" على مذهب الإمام أبى حنيفة عند عبد الله بن المبارك وأصحابه ، ثم لما حل "بالبصرة" فى رحلته جلس إلى عبد الرحمن بن مهدي واتصل به ، فحصل فيه الانحراف عن فقه أبى حنيفة بصحبة ابن مهدي حتى أصبحت طريقته فى الفقه أشبه شئ "بالظاهرية" ؛ فسبحان مقلب القلوب .

قلت : لا حاجة إلى ذكر ابن راهويه ونحوه ؛ فإن الحنفية من شيوخ البخارى وشيوخ مشايخه كثيرون لا تحفى على من مارس كتب الرجال ، مثل عبد الله بن المبارك الإمام الجليل ذكره صاحب "الجواهر المضيئة" ، وعلى القارئ فى "مناقب أبى حنيفة" ، وعداه من أصحاب أبى حنيفة ، وذكره الكردرى تبعاً للموفق فى أصحابه الذين هم أهل الشورى لمذهبه ؛ وقالوا بعد ذكر أسمائهم : وضع الإمام مذهبه شورى بينهم ولم يستبد فيه بنفسه دونهم اجتهداً منه مبالغة فى النصيحة لله ولرسوله وللمسلمين ، فكان يطرح مسألة ثم مسألة ثم يسأل ما عندهم ويقول ما عنده وينظرهم فى كل مسألة شهراً أو أكثر ، ويأتى بالدلائل ثم يثبتها الإمام أبو يوسف فى الأصول بعد ما تلقته الفحول بالقبول ، انتهى مختصراً ، رقم عليه فى "التقريب" للسته .

ومثل يحيى القطان ، قال يحيى بن معين : كان يفتى بقول أبى حنيفة ، كذا فى "الجواهر" ، وكذا فى "تذكرة الحفاظ" للذهبي فى ترجمة وكيع ، ورقم عليه فى "التقريب" للسته ، وفى "الجواهر" ، قال اسحاق بن إبراهيم : كنت أرى يحيى القطان يصلّى العصر ثم يستند إلى أصل منارة المسجد فيقف بين يديه على بن المدينى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم يسألونه عن الحديث وهم قيام على أرجلهم ، إلى أن تجب صلاة المغرب لا يقول لواحد منهم : اجلس ، ولا يجلسون هيبة له وإعظاما .

ومثل المعلى بن منصور ذكره القسطلانى فى شيوخ البخارى ، وقال صاحب "الجواهر" : روى عن أبى يوسف ومحمد الكتب والأمالى والنوادر ، روى عنه البخارى فى غير "الجامع" ، وقال الحافظ فى "تهذيبه" ورقم عليه للسته : روى عنه البخارى فى غير "الجامع" ، وروى له فى "الجامع" بواسطة ، قال أحمد بن حنبل : معلى من كبار أصحاب أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ومن ثقاتهم فى النقل والرواية .

ومنهم : أبو عاصم النبيل عده القسطلانى فى شيوخ البخارى ، وفى "الجواهر" قال الصيمرى : ومن أصحاب الإمام الضحاك بن مخلد أبو عاصم المعروف بالنبيل ، قلت : روى عنه البخارى ست روايات من الثلاثيات ، وهى الخامس والثامن والتاسع والخامس عشر والثامن عشر والحادى والعشرون .

ومنهم : محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصارى ، قال صاحب "الجواهر" : أخذ عن زفر ، وكانت ولادته ١١٨ هـ ، وقال الصيمرى : ومن أصحاب زفر خاصة محمد بن عبد الله الأنصارى ؛ من ولد أنس بن مالك ، وحكى الخطيب : أنه كان من أصحاب زفر وأبى يوسف ، روى عنه البخارى فى "الصحيح"

عن حميد عن أنس رفعه حديث الربيع : ”يا أنس كتاب الله القصاص“ ، وهو أحد ثلاثيات البخارى ، قلت : أخرج عنه البخارى ثلاث روايات من الثلاثيات المذكورة ، إحداها هذه وهى العاشر منها ، وأخرج أيضاً اثنين آخرين بهذا السند وهما السادس عشر والعشرون .

ومنهم : مكى بن إبراهيم البلخى إمام ”بلخ“ ، دخل ”الكوفة“ سنة أربعين ومائة - ١٤٠هـ - ولزم أبا حنيفة وسمع منه الحديث والفقه ، وأكثر عنه الرواية ، وكان يحبه ويتعصب لمذهبه ، كذا فى ”المنقب“ للكردرى ، وأخرج عنه البخارى إحدى عشرة رواية من الثلاثيات كما سيأتى فى خصائص البخارى .

ومنهم : نعيم بن حماد ، ذكره القسطلانى فى شيوخ البخارى ، وقال صاحب ”الجواهر“ : الإمام الكبير روى عن أبى حنيفة فرضية الوتر ، وهى إحدى الروايات الثلاثة عن الإمام أبى حنيفة ، وهو قول زفر ، ونعيم هذا هو الخزاعى شيخ البخارى ويحيى بن معين ، قال أحمد : كان من الثقات كنا نسميه الفارض ، كان من أعلم الناس بالفرائض ، وقال الحافظ فى ”تهذيبه“ : روى عنه البخارى وروى له الباقر سوى النسائى بواسطة .

ومنهم : الحسين بن إبراهيم الملقب ”اشكاب“ لزم أبا يوسف وتفقه عليه ، كذا فى ”الجواهر“ ، قال الحافظ فى ”تهذيبه“ : روى عنه البخارى حديثاً واحداً مقروناً بغيره فى ”عمرة القضاء“ .

ومنهم : عمر بن حفص بن غياث من شيوخ البخارى بلا واسطة وبواسطة أيضاً .

ومنهم : الإمام الزاهد الفضيل بن عياض ، قال صاحب ”الجواهر“ : أحد صلحاء الدنيا وعبادها ، ذكر الصيمرى أنه أحد من أخذ الفقه عن أبى

حنيفة ، وروى عنه الإمام الشافعى ، فأخذ عن إمام عظيم وأخذ عنه إمام عظيم وهو إمام عظيم ، وروى له إمامان عظيمان البخارى ومسلم ، وذكره القارئ فى أصحاب أبى حنيفة من أهل "مكة" ؛ وقال : هو من كبراء التابعين وزهادهم وعبادهم ، وبسط الحافظ ترجمته فى "تهذيبه" .

ومنهم : إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين ، ذكر فى هامش "ما تمس إليه الحاجة" قال الذهبى فى رسالته فى الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم : إن ابن معين كان من الحنفية الغلاة فى مذهبه وإن كان محدثاً .

ومنهم : وكيع بن الجراح ، ذكره الصيمرى فىمن أخذ العلم عن أبى حنيفة ، قال : وكان يفتى بقوله ، وقال يحيى بن معين : ما رأيت أفضل من وكيع ، كان يفتى بقول أبى حنيفة ، وكان قد سمع منه كثيراً ، كذا فى "الجواهر" ، وعده القارئ فى "مناقب أبى حنيفة" من أصحابه ، وقال : سمع الإمام أباً حنيفة وأباً يوسف وزفر وغيرهم ؛ ورقم عليه الحافظ فى "تهذيبه" للسته ، وحكى أيضاً قول ابن معين : ما رأيت أفضل من وكيع ، كان يستقبل القبلة ويحفظ حديثه ، ويقوم الليل ، ويسرد الصوم ؛ ويفتى بقول أبى حنيفة ، وفى "تذكرة الحفاظ" للذهبي ، قال يحيى : ما رأيت أفضل منه ، يقوم الليل ، ويسرد الصوم ، ويفتى بقول أبى حنيفة ، وكان يحيى القطان يفتى بقول أبى حنيفة أيضاً ، وذكره الكردرى فى أصحاب أبى حنيفة أهل الشورى لمذهبه .

ومنهم : يحيى بن أكرم ؛ قال صاحب "الجواهر" : أحد الأعلام واسع الترجمة ، روى عنه البخارى فى غير "الجامع" .

ومنهم : يحيى بن صالح الوحاظى ، قال صاحب "الجواهر" : سمع مالكا

ومحمد بن الحسن ، وكان عديله إلى "مكة" ، روى عنه البخارى وغيره .  
ومنه : يوسف بن بهلول ، روى عنه البخارى كذا في "الجواهر" .  
ومنه : عبد الله بن داؤد الحريبي ، وإبراهيم بن طهمان من رواة الستة ،  
وجرير بن عبد الحميد بن قرط ، قال صاحب "الجواهر" : أخذ الفقه عن أبي  
حنيفة في مسائل ، قلت : وهو من رواة الستة .

ومنه : الحسن بن صالح قال صاحب "الجواهر" : روى له الشيخان .  
ومنه : حفص بن غياث ، قال فيه الإمام أبو حنيفة في جماعة : أنتم  
مسار قلبي وجلاء حزني ، كذا في "الجواهر" ، وقال القارئ في "مناقبه" :  
أخذ الفقه عن الإمام ، ورقم عليه في "التهذيب" للسته .

ومنه : داؤد بن رشيد مصغراً من أصحاب حفص بن غياث ومن  
أصحاب محمد بن الحسن أيضاً ، كذا في "الجواهر" ، قال الحافظ في  
"التهذيب" : روى له البخارى في "الصحيح" بواسطة ، وفي غير "الجامع"  
بلا واسطة .

ومنه : زائدة بن قدامة ، روى له الشيخان ، كذا في "الجواهر" ،  
قلت : رقم له في "التهذيب" (خ) وهو سبقه قلم ؛ والصواب بدله (ع)  
كما في "التقريب" .

ومنه زكريا بن أبي زائدة وابنه يحيى ، قال يحيى : قال لى أبي : يا بني  
عليك بالنعمان بن ثابت فخذ عنه قبل أن يفوتك ، قال يحيى : ربما عرضت  
على أبي فتياه فتعجب به ، كذا في "الجواهر" ، وفيه أيضاً عن أسد بن  
الفرات قال : كان أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا الكتب أربعين رجلاً ،  
فكان في العشرة المتقدمين أبو يوسف ، وزفر ، وداؤد الطائي ، وأسد بن عمرو ،  
ويوسف بن خالد السمطي ، ويحيى بن زكريا ، وهو الذي كان يكتب لهم

حنفياً ، والترمذى فهو شافعى المذهب لم يخالفه صراحة إلا فى مسألة الإبراد ، والنسائى وأبو داؤد (١) حنبلان صرح به الحافظ ابن تيمية ؛ وزعم آخرون أنهما شافعيان ، وأما مسلم و ابن ماجه فلا يعلم مذهبهما ، وأما أبواب مسلم فليست مما وضعها المصنف رحمه الله بنفسه ليستدل بها على مذهبه .

وقال فى "العرف الشدى" : وأما مسلم فلا أعلم مذهبه بالتحقيق ، وأما ابن ماجه فلعله شافعى ، والترمذى شافعى ، وأبو داؤد والنسائى فالمشهور أنهما شافعيان ، والحق أنهما حنبلان ، وقد شئت كتب الحنابلة بروايات أبى داؤد عن أحمد والله أعلم .

وأما السيد صديق حسن خان فقد ذكر فى " الحطة فى ذكر الصحاح الستة " "صحيح مسلم" بلفظ "الجامع الصحيح" للإمام الحافظ أبى الحسين مسلم ثلاثين سنة ، وقال القارئ فى "مناقبه" عن عبد الرحمن بن حاتم الرازى : إنه أول من صنف الكتب "بالكوفة" ، وإنما صنف وكيع على كتبه ، ورقم الحافظ ليحيى وأبيه كليهما للسته .

ومنه : زهير بن معاوية ، من أصحاب أبى حنيفة ، قال على بن الجعد : كان رجل يختلف إلى زهير ثم يفقه فأتاه بعد ذلك فقال : أين كنت ؟ قال : ذهبت إلى أبى حنيفة ، فقال : نعم ما تعلمت ، لمجلس تجلسه مع أبى حنيفة خير فى ذلك من أن تأتبنى شهراً ، كذا فى "الجواهر" ، وهو من رواة الستة ؛ وكذا محمد بن فضيل من رواة الستة ، وكذا معيرة بن مقسم من الستة أيضاً ، قال جرير : كنت أرى معيرة يبحث فى المسألة فيخالفوه فيقول : كيف أصنع وهو قول أبى حنيفة ؟ كذا فى "الجواهر" ، وكذا يزيد بن هارون من رواة الستة أيضاً وفى هذا كفاية لهذا المختصر ، وإلا فى شيوخ البخارى وشيوخ مشايخه جماعات كثيرة من تلامذة الإمام أبى حنيفة .

(١) وفى موضع آخر من "الفيض" (ص - ٣٠١) جزم بأنه حنبلى .

ابن الحجاج القشيري الشافعي ، وكذا قال في كتابه ”إتحاف النبلاء“ وذكر في كتابه ”أبجد العلوم“ البخاري وأبو داود والنسائي في الشوافع .

وقال العلامة إبراهيم بن الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ محمد هاشم التتوي السندی في كتابه ”سحق (١) الأغبياء من الطاعنين في كمل الأولياء وأتقياء العلماء“ وأما مسلم والترمذي فهما وإن كان المسموع للعوام فيهما أنهما شافعيان ، لكن ليس معنى ذلك أنهما تقلدا الإمام الشافعي ، بل الظاهر أنهما مجتهدان مستنبطان وافق فقههما فقه الشافعي ، وأشار إلى اجتهاد مسلم ابن حجر في ”تقريبه“ (٢) وكذا في ”جامع الأصول“ ، وإلى اجتهاد الترمذي الذهبي الشافعي في ”ميزانه“ ، لكن محمد بن أحمد الترمذي شافعي ، وصاحب ”السنن“ إسمه محمد بن عيسى ابن سورة الترمذي ، وهو مجتهد ، فمن حكم عليه بأنه شافعي أخطأ من لفظ الترمذي ولم يحقق ، ثم اطلعت في ”إتحاف الأكابر“ على إشارة إلى أن الإمام مسلماً (٣) مالكي المذهب ، وذلك أنه ساق السند المسلسل لمسلم بالمالكية ، ولم يبين الغاية على عادته ، ثم وقفت في ”الإتحاف“ على التصريح بالغاية بقوله : إلى مسلم ، فكان أول دليل على أن الإمام مسلماً مالكي المذهب ، والترمذي أثبت له في شرح أسماء رجال المشكاة الاجتهاد ، كما هو مصطلح عندهم في إطلاق الفقيه على المجتهد ، وأما الإمام البخاري فقد ذكر التاج السبكي في ”طبقاته“ : إنه - أي البخاري - شافعي المذهب ، وتعقبه العلامة نفيس الدين سليمان بن إبراهيم العلوي فقال : البخاري إمام مجتهد برأسه كأبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وسفيان الثوري ومحمد بن الحسن .

(١) وهذا الكتاب من محفوظات خزانة مدرسة مظهر العلوم بكراتشي .

(٢) إذ قال : ثقة إمام . (٣) قلت : لكن لم يذكره ابن فرحون في ”الديباج“

ولا التنبكتي في ”تطريز الديباج“ وهما من كتب طبقات المالكية .

وقال الشاه ولي الله الدهلوى فى "الإنصاف فى بيان سبب الاختلاف":  
وأما البخارى فإنه وإن كان منتسباً إلى الشافعى وموافقاً له فى كثير من الفقه  
فقد خالفه أيضاً فى كثير؛ ولذلك لا يعد ما تفرد به من مذهب الشافعى؛ وأما  
أبو داؤد والترمذى فهما مجتهدان منتسبان إلى أحمد وإسحاق، وكذلك ابن ماجه  
والسدرمى فيما نرى؛ وأما مسلم والذين ذكرناهم بعده - وهم النسائى  
والدارقطنى والبيهقى والبعثى - فهم منفردون لمذهب الشافعى يتأصلون دونه، وقال  
الحافظ ابن حجر فى "الفتح": إن البخارى فى جميع ما يورده فى تفسير  
الغريب إنما ينقله من أهل ذلك الفن كأبى عبيد والنضر بن شميل والفراء  
 وغيرهم، وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعى وأبى عبيد،  
وقال الشيخ ابن القيم فى "إعلام الموقعين": البخارى ومسلم وأبو داؤد  
والأثرم وهذه الطبقة من أصحاب أحمد أتبع له من المقلدين المحض المنتسبين  
إليه، وكذلك ذكر هؤلاء الثلاثة ابن أبى يعلى فى "طبقات الحنابلة"، وأما  
التاج السبكى فلم يذكر فى "طبقات الشافعية" إلا البخارى وأبا داؤد والنسائى،  
وأما الحنفية والمالكية فلم يذكرُوا أحداً منهم فى طبقاتهم، وقال الشيخ طاهر  
الجزائرى فى "توجيه النظر": وقد سئل بعض البارعين (١) فى علم الأثر عن  
مذاهب الحديث مراراً بذلك المعنى المشهور عند الجمهور، فأجاب عما سئل  
بجواب يوضح حقيقة الحال، وإن كان فيه نوع إجمال، وقد أحببنا إيراد  
ههنا مع اختصار ما قال: أما البخارى وأبو داؤد فيأمان فى الفقه وكانا من  
أهل الاجتهاد؛ وأما مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى (٢)  
والبزار ونحوهم فهم على مذهب أهل الحديث ليسوا مقلدين لواحد من العلماء  
ولا هم من الأئمة المجتهدين، بل يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعى وأحمد

(١) وهو شيخ الإسلام ابن تيمية كما ذكره فى "فتاواه".

(٢) ذكر فى هامشه: قلت: أما أبو يعلى أحمد بن على الموصلى الحافظ

وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم ، وهم إلى مذهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذهب أهل العراق ، وأما أبوداؤد الطيالسي فأقدم من هؤلاء كلهم من طبقة يحيى القطان ويزيد بن هارون الواسطي وعبد الرحمن بن مهدي ، وأمثال هؤلاء من طبقة شيوخ الإمام أحمد ، وهؤلاء كلهم لا يألون جهداً في اتباع السنة ، غير أن منهم من يميل إلى مذهب العراقيين كوكيع ويحيى بن سعيد ، ومنهم من يميل إلى مذهب المدنيين كعبد الرحمن بن مهدي .

وعندي أن البخاري وأبداؤد أيضاً كبقية الأئمة المذكورين ليسا مقلدين لواحد بعينه ولا من الأئمة المجتهدين على الإطلاق ، بل يميلان إلى أقوال أئمتهم ولو كانا مجتهدين لنقل أقوالهما مع أقوال سائر الأئمة من أهل الاجتهاد والفقه ، لكن نرى أن سائر الكتب التي دون فيها أقوال المجتهدين خالية عن ذكر مذاهبها ، وهذا الترمذي مع أنه من خواص أصحاب البخاري لا يذكر في "جامعه" مذهب شيخه الذي تخرج به ، مع ذكر أكثر مذاهب المجتهدين ، كابن المبارك وإسحاق ؛ ولو كان البخاري عند الترمذي من أئمة الفقه والاجتهاد لذكر مذهبه في كل باب ، انتهى ما في "ما تمس إليه الحاجة" مختصراً .

وذكر صاحب "كشف الظنون" الإمام مسلماً شافعيّاً إذ قال : "جامع الصحيح" للإمام مسلم الشافعي ، وفي "اليانع الجني" في ذكر الإمام مسلم : وكان رحمه الله متفرداً للمذهب الشافعي يناضل (١) دونه ، لا يتعداه إلى غيره إلا يسيراً ،

صاحب "المسند الكبير" و"المعجم" فهو من أئمة الحنفية المشهورين تفقه على بشر بن الوليد صاحب أبي يوسف ، قال أبو علي الحافظ : لو لم يشتغل أبو يعلى بكتب أبي يوسف على بشر بن الوليد لأدرك بالبصرة أبداؤد الطيالسي وغيره ، كذا ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ" ، قلت : لكن لم يذكره صاحب "الجواهر" في "طبقاته" . (١) كذا في الأصل والظاهر يتأصل .

بخلاف البخارى فإنه وإن كان منتسباً إلى الشافعى ووافقه فى كثير من الفقه فقد خالفه أيضاً فى كثير ؛ ولذلك لا يعد ما تفرد به من مذهب الشافعى ، وقال فى ذكر أبى داود : ومن مذهبه أن الحديث الضعيف أقوى عنده من رأى الرجال ، وهو قول جماعة من العلماء ، منهم الإمام أحمد بن حنبل إلى أن قال : وبهذا وشبهه يتقوى ما يقال : إن أبا داود وكذلك الترمذى مجتهدان مطلقان منتسبان إلى أحمد وإسحاق ، وقال : وأبو عيسى كما قلت سابقاً مجتهد مطلق منتسب إلى أحمد وإسحاق .

والذى تحقق لى أن أبا داود حنبل بلاريب لا ينكر ذلك من أمعن النظر على سنته، والإمام البخارى عندى مجتهد برأسه، وهذا أيضاً ظاهر من ملاحظة تراجمه بدقة النظر لمن يعرف اختلاف الأئمة ، وأما عدم نقل مذهبه كالأئمة المجتهدين المعروفين فلأنه لم يكن إماماً متبوعاً، ولم يقلده أحد مثل الأئمة الأخرى، ولذا لم يشع مذهبه ، وأما بقية الستة فلا يبعد أن يعدوا فى الطبقة الثانية من الفقهاء ، وهى طبقة المجتهدين فى المذهب كأبى يوسف ومحمد فى الفقهاء الحنفية ، فإنهم يخالفون فى الفروع لإمامهم ، ويبنى على هذا ما تقدم من التجاذب فى ذكر مسالك هؤلاء الأئمة العظام مرة يعدون أحداً شافعيّاً وأخرى حنبليةً مثلاً ، فإنهم يوافقون أحداً من الأئمة فى بعض الفروع المعروفة ، فيعدهم الرأى من جملتهم .

ولا يبعد أيضاً أن يكون ذلك مبنياً على اختلاف رأيهم باختلاف الزمان ، فإن كثيراً من أهل العلم من السلف والخلف يختارون مسلك واحد من الأئمة المجتهدين ، ثم ينتقلون إلى مسلك إمام آخر ، لأنهم كانوا أهلاً لذلك لقوة نظرهم ومبلغهم إلى هذه المرتبة من العلم ، فإنهم كانوا أهل الرواية والدراية ، بخلاف أهل زماننا الذين منتهى علمهم النظر إلى الكتب العديدة المعروفة المختارة من ذخائر الحديث ، وقد حكى الشعرانى عن السيوطى جماعة من أهل العلم

انتقلوا من مسلك إلى آخر ؛ منهم : الشيخ عبد العزيز بن عمران الخزاعي ، كان من أكابر المالكية ، فلما قدم الشافعي "بغداد" تبعه ، ومنهم : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، كان مالكيًا ، فلما قدم الشافعي إلى مصر انتقل إلى مسلكه ، ثم رجع مالكيًا بعد موت الإمام الشافعي ، ومنهم : إبراهيم بن خالد البغدادي الحنفي صار شافعيًا ، ومنهم : أبو ثور كان له مذهب فتركه وتبع الشافعي ، ومنهم : أبو جعفر بن نصر الترمذي كان حنفيًا ثم صار شافعيًا ، ومنهم : أبو جعفر الإمام الطحاوي كان شافعيًا ثم صار حنفيًا ؛ ومنهم : الخطيب البغدادي الحافظ كان حنبليًا ثم عمل شافعيًا ، ومنهم : ابن فارس : صاحب كتاب "المجمل في اللغة" ، كان شافعيًا ثم صار مالكيًا ، ومنهم : السيف الآمدي الأصولي المشهور كان حنبليًا ثم صار شافعيًا ، ومنهم : الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان حنبليًا ثم صار شافعيًا ؛ ومنهم : الشيخ محمد ابن الدهان النحوي كان حنبليًا ثم انتقل شافعيًا ، ثم تحول حنفيًا ثم رجع شافعيًا ، ومنهم : الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان أولًا مالكيًا ثم تحول شافعيًا ، ومنهم : شيخ الإسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي ، كان حنبليًا ثم انتقل شافعيًا ، ومنهم : الإمام أبو حيان كان أولًا على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا ، انتهى مختصرًا .

وأكثر في ذكر من انتقل إلى الشافعية وغيرهم ممن انتقل من مسلك إلى آخر كثيرون ، كما يظهر من ملاحظة كتب الطبقات ، منهم : عبد السيد المعروف بابن الزيتوني ، كان حنبليًا ثم صار حنفيًا كما في "الجواهر" ، ومنهم : محمد بن عبد الرزاق أبو المناقب الواعظ ، كان شافعيًا ثم تحول حنفيًا ، كذا في "الجواهر" ، ومنهم : أحمد بن محمد بن حسن الشمني المالكي ثم الحنفي كما قال السخاوي ، كذا في "الفوائد البهية" ، ومنهم : عبد الواحد بن برهان الدين العكبري النحوي كان حنبليًا فصار حنفيًا ، كما قاله السيوطي في

”بغية الوعاة“ ، كذا فى ”الفوائد“ ؛ ومنهم : يوسف بن فرغلى سبط الحافظ أبى الفرج ابن الجوزى ، كان حنبلياً فصار حنفياً ، كما فى ”الفوائد“ ؛ وغيرهم كثيرون ممن انتقل من مسلك إلى آخر ، ذكر جماعة منهم صاحب ”إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلية“ ؛ منهم : أبو المحاسن محمد بن عبد الله النيسابورى ، كان شافعيّاً ثم تحول حنفياً ، ومنهم : أبو عبد الله محمد بن عمر القاهرى المعروف بابن المغربى ، كان مالكيّاً فانتقل حنفياً ، ومنهم : أبو القاسم عبد الواحد بن على البغدادى ، كان حنبليّاً فتمذهب بمذهب أبى حنيفة ، فأى مانع فى هؤلاء أئمة الحديث أنهم مالوا أولاً إلى مسلك إمام ، ثم وصلت عندهم الروايات الكثيرة التى توافق مسلك إمام آخر انتقلوا إلى مسلكه ؛ فإنهم كانوا أهل الرواية والدراية حافظين لذخائر الحديث من المرفوعات ، وآثار الصحابة والتابعين رضى الله عنهم أجمعين ، والله أعلم .

ومما يجب عليه التنبيه : أنه لا يقاس عليهم محدثو زماننا فإننا نحن لسنا من المحدثين أصلاً ، بل ولا من المبتدئين فى هذا الشأن ، قال المولى أبو الخير : أعلم أن قصارى نظر أبناء هذا الزمان فى علم الحديث النظر فى ”مشارك الأنوار“ ، فإن ترفعت إلى ”مصابيح البغوى“ ظنت أنها تصل إلى درجة المحدثين ، وما ذلك إلا لجهلهم بالحديث ، بل ولو حفظها عن ظهر قلب وضم إليها من المتون مثليهما لم يكن محدثاً حتى يلج الجمل فى سم الخياط ، وإنما يعده أهل الزمان بالغاً إلى النهاية ، وينادونه محدث المحدثين وبخارى العصر من اشتغل ”بجامع الأصول“ لابن الأثير مع حفظ ”علوم الحديث“ لابن الصلاح أو ”التقريب“ إلا أنه ليس فى شئ من رتبة المحدثين ، وإنما المحدث من عرف المسانيد والعلل وأسماء الرجال ، والعالى والنازل ، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون ، وسمع الكتب الستة و”مسند الإمام أحمد“ و”سنن البيهقى“ و”معجم الطبرانى“ ،

وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية ، هذا أقل ، فإذا سمع ما ذكرنا وكتب الطبقات وزاد على الشيوخ وتكلم في العلل والوفيات والأسانيد كان في أول درجات المحدثين ثم يزيد الله تعالى من يشاء ما يشاء هذا ما ذكره تاج الدين السبكي ، كذا في "الكشف" ، وتقدم ذلك مختصراً في مقدمة "الأوجز" عن "التدريب" ، وتقدم فيه أيضاً ما قال الإمام البخارى : إن الرجل لا يصير محدثاً كاملاً في حديثه إلا بعد أن يكتب أربعاً مع أربع كأربع مع أربع ، مثل أربع في أربع عند أربع بأربع على أربع عن أربع لأربع ، وكل هذه الرباعيات لا تتم إلا بأربع مع أربع ، فإذا تمت له كلها هان عليه أربع ، وابتلى بأربع إلى آخر ما ذكر من الرباعيات وتفسيرها ، ورباعياته هذه معروفة عند أهل الأصول ، قال السيوطي في "ألفيته" :  
وللبخارى رباعيات في طالب الحديث نيرات

العاشر في مؤلفات الإمام الهمام أمير المؤمنين غير هذا "الجامع الصحيح" : قال القسطلاني في "مقدمته" : أما تأليفه فلإنها سارت مسير الشمس ، ودارت في الدنيا فما جحد فضلها إلا الذي يتخطه الشيطان من المس ، وأجلها وأعظمها "الجامع الصحيح" ، ومنها : "الأدب المفرد" ، ويرويه عنه أحمد بن محمد بن الجليل - بالجيم - البزار ، قلت : وهو كتاب جليل معروف طبع في "مصر" و "الهند" مراراً مقرر للدرس في بعض مدارس الهند ، أولها (باب قول الله تعالى «ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً») أخبرنا أبو نصر أحمد بن محمد ابن الحسن بن حامد بن هارون بن عبد الجبار البخارى ، المعروف بابن التينازكي قراءة عليه فأقر به ، قدم علينا حاجاً في صفر سنة سبعين وثلاثمائة ، قال أنا أبو الخير أحمد بن محمد بن الخليل بن خالد بن حريث البخارى الكرماني العبقي البزار ، سنة اثنتين وعشرين وثلاث مائة ، قال نا أبو عبد الله محمد

ابن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي البخارى قال نا أبو الوليد ، الخ . ومنها : "جزء رفع اليدين فى الصلاة" ؛ و "جزء القراءة خلف الإمام" ، يرويهما عنه محمود بن إسحاق الخزاعى ، وهو آخر من حدث عنه ببخارى ، قلت : طبعاً فى الهند ليس فى أول "جزء رفع اليدين" سند إلى البخارى ، وبدأ "جزء القراءة" بلفظ : قال حدثنا محمود حدثنا محمد بن إسماعيل إلى آخره ، و "جزء بر الوالدين" يرويه عنه محمد بن دلويه الوراق .

ومنها : "التاريخ الكبير" ، يرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس وأبو الحسن محمد بن سهل النسوى وغيره ؛ قلت : طبع هذا فى الهند فى مطبعة "دائرة المعارف" بجيدر آباد سنة إحدى وستين بعد ثلاثمائة وألف ؛ أوله : أخبرنا الشيخ الجليل أبو الحسين عبد الحق بن عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر ابن محمد بن يوسف ؛ بقراءتى عليه ببغداد فى ذى الحجة سنة ثلاث وسبعين وخمسة أخبرنا الشيخ الحافظ أبو الغنائم محمد بن على بن ميمون النرسى ، بقراءة والدى عليه وأنا أسمع فى جمادى الآخرة من سنة ثلاث وخمسة ، قال أخبرنا أبو أحمد عبد الوهاب بن محمد بن موسى الغندجاني ، بقراءتى عليه فى سنة ست وأربعين وأربعمائة ، قال أنا أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الحافظ الشيرازى قراءة عليه وأنا أسمع ، فى شهور سنة ثلاث وثمانين وثلاث مائة ، قال أنا أبو الحسن محمد بن سهل النسوى المقرئ قراءة عليه "بفسا" من بلاد فارس ، قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى الجعفي "بالبصرة" سنة ست وأربعين ومأتين قال حدثنى سامان بن عبد الرحمن الدمشقي إلى آخره ، قلت : هكذا "النسوى" بالفاء فيه ، وتقديم فى كلام الحافظ "النسوى" ، وفى القسطلانى أيضاً "النسوى" ، قال شارح مقدمة القسطلانى : بالنون والسين المهملة المفتوحين نسبة إلى "نسا" مدينة "بخراسان" .

قلت : وهذا هو الذى تقدم ذكره فى الفائدة الثالثة من قول الإمام البخارى : فلما طعنت فى ثمانى عشرة صنف كتاب "قضايا الصحابة والتابعين" ، ثم صنف "التاريخ الكبير" إذ ذاك فى المدينة المنورة عند قبر النبي ﷺ ، وكنت أكتبه فى الليالى المقمرة ، قال : وقل اسم فى التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أنى كرهت أن يطول الكتاب .

قال القسطلانى فى "المقدمة" فى ذكر تأليفه : ومنها : "التاريخ الكبير" الذى صنفه كما مر عند قبر النبي ﷺ فى الليالى المقمرة ، قال الحافظ : قال البخارى : أخذ إسحاق بن راهويه "كتاب التاريخ" الذى صنفته ، فأدخله على عبد الله بن طاهر الأمير ، فقال : أيها الأمير ألا أريك سحراً ، قلت : وأخذ منه ابن عبد البر فى "الاستيعاب" إذ قال فى مقدمته : وما كان فيه عن البخارى فن كتابه "الكبير" فى تاريخ المحدثين ، قرأته على أبى القاسم خلف بن سهل الحافظ عن الحسن الطوسى عن أبى أحمد محمد بن سليمان بن فارس عن أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى .

و "التاريخ الأوسط" يرويه عنه عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الحفاف ، وزنجويه بن محمد اللباد ، و "التاريخ الصغير" يرويه عنه عبد الله بن محمد ابن عبد الرحمن الأشقر ، كذا فى مقدمة "الفتح" ، وتبعه القسطلانى فى "مقدمته" ، وهذا أيضاً قد طبع فى الهند أوله : أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروى الحافظ ، قال أخبرنا أبو على زاهر بن أحمد الفقيه السرخسى بها قراءة عليه سنة تسع وثمانين وثلاثمائة قال أخبرنا أبو محمد زنجويه بن محمد التيسابورى قال حدثنا محمد بن إسماعيل البخارى قال : كتاب مختصر من تاريخ النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين لهم بإحسان ومن بعدهم ، ووفاتهم وبعض نسبهم وكناهم ، ومن يرغب عن حديثه وقيد استفاض أنساب قوم عند أهلهم فتداولوها وعرفها الناس لشهرتها ؛ فإن تنازعوا فى شئ منها

احتيج حينئذ إلى البيان والحجة ، حدثني إبراهيم بن المنذر إلى آخره ، وهذا كما ترى ليس من رواية الأشقر ، بل من رواية زنجويه ، فلعله نسخة أخرى . ومنها : "خلق أفعال العباد" ، يرويه عنه يوسف بن ريجان بن عبد الصمد والفريري أيضاً ، كذا في مقدمة "الفتح" ، وتبعه القسطلاني ، وزاد : هو الذي صنفه بسبب ما وقع بينه وبين الذهلي - يعنى في مسألة خلق القرآن - كما تقدم في الفائدة السابعة فيما ابتلى به .

ومنها : "كتاب الضعفاء" ، يرويه عنه أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي وأبو جعفر شيخ ابن سعيد وآدم بن موسى الخوارى ، كذا في "مقدمة الفتح" ، وفي "مقدمة القسطلاني" : وأبو جعفر مسيح بن سعيد وآدم بن موسى الخوارى ، قلت : وهذا أيضاً طبع في الهند برواية آدم ، أوله : أخبرنا الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد الحداد المقرئ قراءة عليه وأنا أسمع في شهر الله الأصم رجب سنة تسع وخمسة ، أنبأ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الحافظ "ببست" ، أنبأ محمد بن يوسف البناء الصوفي قراءة عليه ، في ذى الحجة في سنة ست وعشرين وأربعمائة ، أنبأ أبو أحمد محمد ابن أحمد بن الغطريف الزناطى "بمهرجان" ، قال قرأت على آدم بن موسى الخوارى ثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى إلى آخره ، قال الحافظ : وهذه التصانيف موجودة مروية لنا بالسماع أو بالإجازة .

ومن تصانيفه أيضاً : "الجامع الكبير" ذكره ابن طاهر ، "والمستند الكبير" ، "والتفسير الكبير" ، ذكره الفريري ، قلت : ذكره وراقه أيضاً كما حكى الحافظ في موضع آخر ، إذ قال : قال وراق البخارى : رأيت استلقى ونحن "بفرير" في تصنيف "كتاب التفسير" ، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في التخريج إلى آخر ما قاله ، و"كتاب الأشربة" ، ذكره الدارقطنى في "المؤتلف والمختلف" في ترجمة كيسته ، و"كتاب الهبة" ، ذكره وراقه كما

تقدم الخ ، قلت : أشار بذلك إلى ما قاله قبل ذلك ، قال وراقه : عمل كتاباً في الهبة نحو خمسمائة حديث ، وقال : ليس في كتاب وكيع في الهبة إلا حديثان مسندان أو ثلاثة ، وفي "كتاب ابن المبارك" خمسة أو نحوها الخ .

ومنها : "أسماء الصحابة" ، ذكره أبو القاسم بن مندة ، وإنه يرويه من طريق ابن فارس عنه ، وقد نقل منه أبو القاسم البغوي الكبير (١) في "معجم الصحابة" له ، وكذا ابن مندة في "المعرفة" ، قلت : ذكره الحافظ في مقدمة "الإصابة" أيضاً ، إذ قال : من أشرف العلوم الدينية علم الحديث النبوي ، ومن أجل معارفه تمييز أصحاب رسول الله ﷺ من خلف بعدهم ، وقد جمع في ذلك جمع من الحفاظ تصانيف بحسب ما وصل إليه اطلاع كل منهم ، فأول من عرفته صنف في ذلك أبو عبد الله البخاري ، أفرد في ذلك تصنيفاً ، فنقل منه أبو القاسم البغوي وغيره إلى آخر ما بسط في ذكر الكتب المصنفة في الصحابة .

ومنها : "كتاب الوجدان" ، كما يظهر من كلام الحافظ في "المقدمة" إذ قال : ونقل أيضاً - يعني ابن مندة - من "كتاب الوجدان" له ، وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة ، وظاهره أن "كتاب الوجدان" للبخاري نقل عنه ابن مندة ، ولذا عد صاحب "الإتحاف" في تأليفه "كتاب الوجدان" ، وذكر أيضاً في بيان أسماء الكتب : "كتاب الوجدان" لمسلم ولأبي عبد الله البخاري وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة ، وفي "كشف الظنون" : "كتاب الوجدان" لمسلم والبخاري ، وهوفين من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة ، وذكره السيوطي أيضاً كما سيأتي في كلامه لكن قال القسطلاني بعد ذكر نقل ابن مندة في "المعرفة" : ونقل عنه

(١) كذا في الأصل بالموحدة ، وفي "القسطلاني" بدله : الكثير بالمثلثة وهو الأوجه .

فى "كتاب الوحدان" له ، وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة ، وظهره أن "كتاب الوحدان" لابن مندة نقل فيه عن كتاب "أسامى الصحابة" للبخارى .

ويؤيد القسطلانى أن أصحاب الأصول من "التقريب" و"النخبة" و"ألفية العراق" وغيرها وشرحها لم يذكروا فى هذا النوع إلا "كتاب الوحدان" لمسلم ، ولو كان للبخارى كان أجدر بالذكر ، وسيأتى شئ من ذلك فى ذكر الوحدان من أنواع المؤلفات .

ومنها : "كتاب المبسوط" ، ذكره الخليلى فى "الارشاد" ، وإن مهيب بن سليم رواه عنه ، و"كتاب العلل" ، ذكره أبو القاسم بن مندة أيضاً ، وإنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حمدون ، عن أبى محمد عبد الله ابن الشرقى عنه ؛ و"كتاب الكنى" ، ذكره الحاكم أبو أحمد ونقل منه ، قلت : وقد طبع بمطبعة "دائرة المعارف" فى حيدرآباد ، "كتاب الفوائد" ، ذكره الترمذى فى أثناء "كتاب المناقب" من "جامعه" ، قلت : ذكره فى مناقب طلحة فيمن قضى نحبه ، قال : سمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا عن أبى كريب ، ووضعه فى "كتاب الفوائد" ، - انتهى ما فى مقدمة "الفتح" بزيادات عليها - وتبعه القسطلانى وغيره فى ذكر مؤلفاته ، والعجب أنهم لا يذكرون فيها أول تأليفه ؛ وهو "قضايا الصحابة والتابعين" ، ألفه إذ كان فى الثمانى عشرة من عمره ، كما تقدم فى الفائدة الثالثة فى أحواله التاريخية ، قلت : وكان رحمه الله ينظم الأشعار أيضاً قال القسطلانى : ومن شعره مما أخرجه الحاكم فى "تاريخه" :

اغتم فى الفراغ فضل ركوع      فعسى أن يكون موتك بغتة  
كم صحيح رأيت من غير سقم      ذهبت نفسه الصحيحة بغتة

وذكر السيوطى فى "التدريج" مؤلفاته مختصراً ، وذكره تكميلاً ليعضى

الفوائد، فقال : وله من التصانيف غير " الصحيح " " الأدب المفرد " ؛  
 و " رفع اليدين في الصلاة " و " القراءة خلف الإمام " ، و " بر الوالدین " ،  
 و " التاريخ الكبير " ، و " الأوسط " ، و " الصغير " ، و " خلق أفعال العباد " ،  
 و " الضعفاء " ، وكلها موجودة الآن ؛ وما لم نقف عليه : " الجامع الكبير " ،  
 ذكره ابن طاهر ؛ و " المسند الكبير " ، و " التفسير الكبير " ، ذكره القزويني ،  
 و " الأشربة " ، ذكره الدارقطني ، و " الهبة " ، ذكره وراقه ، و " أسامى  
 الصحابة " ، ذكره القاسم (١) بن مندة ، وأبو القاسم البغوي ، و " الوحدان " ؛  
 وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة ، ذكره البغوي ، و " المبسوط " ،  
 ذكره الخليلي ، و " العلل " ، ذكره ابن مندة ، و " الكنى " ، ذكره أبو أحمد  
 الحاكم ، و " الفوائد " ، ذكره الترمذي في " جامعه " ؛ قلت : وأول تأليفه  
 " قضايا الصحابة " ، لم يذكره السيوطي أيضاً .



(١) كذا في " التلخيص " ، والصواب أبو القاسم كما تقدم عن مقدمة " الفتح " .

## الفصل الثاني

في الكتاب — وفيه أيضاً فوائد

الأولى في اسمه والباعث على تأليفه :

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" : اعلم علمني الله وإياك أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع لأمرين ، أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك ، كما في "صحيح مسلم" خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم (١) ، وثانيهما : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ، قلت : وثالثهما : لكثرة أشغالهم من نشر الإسلام والتبليغ والتعليم والجهاد وغير ذلك مع قلة أفرادهم ، فإن الإسلام كان ضعيفاً وأهله قليلين ، فكان أحدهم يشغله جهاده وتبليغه الإسلام عن النظر في معيشتة والفراغ للتأليف وغيره ، فإن التأليف يقتضى الفراغ التام .

قال الحافظ : ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ، ثم حدث في أواخر عصر التابعين لا سيما بأمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز تدوين الآثار وتبويب الأخبار ، لما انتشر العلماء في الأمصار ، وكثر الابتداع من الروافض والخوارج ومنكرى الأقدار ؛ فأول من جمع ذلك الربيع ، وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما . قلت : سبقهما الزهري وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، كما في

---

(١) قد بسط الكلام على ذلك الحديث وعلى ما يخالفه في "مقدمة الأوجز".

مقدمة "الأوجز" قال: وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة ، فدوّنوا الأحكام فصنف الإمام مالك "الموطأ" ، وتوخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم ، وصنف ابن جريج بمكة ، والأوزاعي بالشام ، والثوري بالكوفة ، وحماد بن سلمة بالبصرة ، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم ، إلى أن رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة ، وذلك على رأس المأتين ، فصنف عبد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً ، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسنداً ، وصنف أسد بن موسى الأموي مسنداً ، وصنف نعيم بن حماد الخزازي المصري مسنداً .

ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم ، فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد ، كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ؛ وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء ، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً ، كأبي بكر بن أبي شيبة ، فلما رأى البخاري هذه التصانيف ورواها وانتشق رباها واستجلى محياها ، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين ، والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغته سمين ، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين ، وقوى عزمه على ذلك ماسمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقهاء إسحاق بن راهويه الحنظلي المعروف بابن راهويه . قال البخاري : كنا عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ ، فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع "الجامع الصحيح" ، وروينا بالإسناد الثابت عن البخاري يقول : رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه ، ويبدى مروحة أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين ؛ فقال : أنت تذب عنه الكذب ، فهو الذي جعلني على إخراج "الجامع الصحيح" ، قال الحافظ : وتقرر أنه التزم فيه

الصحة وهو مستفاد من تسميته إياه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه" ؛ انتهى ما فى "الفتح" باختصار وزيادة .

وقال النووى فى أول شرحه : أما اسمه : فقد سماه مؤلفه أبو عبد الله البخارى - رحمه الله ورضى عنه - "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" ، وأما سبب تأليفه : فقد قال البخارى : كنا عند إسحاق بن راهويه ، فقال لنا بعض أصحابنا : لو جمعتم كتاباً مختصراً فى الصحيح لسنن رسول الله ﷺ ، فوقع ذلك فى قلبى وأخذت فى جمع هذا الكتاب ، وروينا عنه أنه قال : رأيت النبى ﷺ فى المنام فذكر رؤياه المذكور ؛ وسيأتى فى الفائدة السادسة أن الإمام البخارى صنف كتابه هذا فى ست عشرة سنة .

الفائدة الثانية فى فضله وثناء الناس عليه :

وهو أكثر من أن يحصى ؛ قال القسطلانى : أما فضله فهو أصبح الكتب المؤلفة فى هذا الشأن ؛ والمتلقى بالقبول من العلماء فى كل أوان ، قد فاق أمثاله فى جميع الفنون والأقسام ، وخص بمزايا من بين دواوين الإسلام ، شهد له بالبراعة والتقدم الصناديد العظام ، والأفاضل الكرام ، فقوائده أكثر من أن تحصى ، وأعز من أن تستقصى ، وقد أخبرنى غير واحد عن "المسندة الكبيرة" عائشة بنت محمد : أن أحمد بن أبى طالب أخبرهم بسنده إلى أبى سهل محمد بن أحمد المروزى ، يقول : سمعت أبا زيد المروزى يقول : كنت نائماً بين الركن والمقام ، فرأيت النبى ﷺ فى المنام ، فقال لى : يا أبا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعى وما تدرس كتابى ؟ فقلت : يا رسول الله وما كتابك ؟ قال : جامع محمد بن إسماعيل البخارى .

وقال الذهبي فى "تاريخ الإسلام" : وأما "جامع البخارى الصحيح" فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله ، وهو أعلى فى وقتنا هذا إسناداً

للنامس ، وقال صاحب "الخطبة" : قال النسائي : أجود هذه الكتب كتاب البخارى ، وقال البخارى : ما كتبت فى كتابى "الصحيح" حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك ، وصليت ركعتين ، وجعلته حجة فيما بينى وبين الله ، وقال : ما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته ، وقال الفربرى : قال البخارى : ما وضعت فى "الصحيح" حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين ؛ وأرجو أن يبارك الله تعالى فى هذه المصنفات .

وقال الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبى جمرة : قال لى من لقيت من العارفين عن لقيه من السادة المقر لهم بالفضل : إن "صحيح البخارى" ما قرئ فى شدة إلا فرجت ، ولا ركب به فى مركب إلا نجت ، قال وكان مجاب الدعوة ، وقد دعا لقارئه ، وقال الحافظ عماد الدين بن كثير : و "كتاب البخارى" - الصحيح - يستسقى بقراءته الغمام ، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام ، وقال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى "أشعة اللمعات" : قرأ كثير من المشايخ والعلماء والثققات "صحيح البخارى" لحصول المرادات ، وكفاية المهيات وقضاء الحاجات ، ودفع البليات وكشف الكربات ، وصحة الأمراض وشفاء المرضى عند المضايق والشدائد ، فحصل مرادهم وفازوا بمقاصدهم ، ووجدوه كالترىاق مجرباً ، وقد بلغ هذا المعنى عند علماء الحديث مرتبة الشهرة والاستفاضة .

ونقل السيد جمال الدين المحدث عن أستاذه السيد أصهبل الدين أنه قال : "رأت "صحيح البخارى" نحو عشرين ومائة مرة فى الوقائع والمهمات لنفسى وللناس الآخرين ، فبأى نية قرأته حصل المقصود وكفى المطلوب - انتهى مترجماً بالعربية - وحكى السيوطى فى "التدريب" عن أبى محمد بن أبى جمرة عن بعض السادة قال : ما قرئ "البخارى" فى شدة إلا فرجت ، ولا ركب فى مركب ففروق ، وهكذا قال شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز الدهلوى فى

” البستان “ : إن قراءته في الشدائد والأمراض وخوف الأعداء والغلاء وسائر البلايا ترياق مجرب .

وذكر منام محمد بن المروزي المذكور ، وقوله ﷺ : إلى ما تدرس كتاب الشافعي وما تدرس كتابي ؟ قال الشيخ : وروى نحو ذلك المنام عن إمام الحرمين أيضاً ، وحكى منام أبي زيد المروزي المذكور الحافظ أيضاً في ” مقدمة الفتح “ ، وقال أبو جعفر العقيلي : لما صنف البخاري ” كتاب الصحيح “ عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم ، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث ، قال العقيلي : القول فيه قول البخاري ، وهي صحيحة أيضاً ، وقال في موضع آخر روى الفربري عن البخاري قال : ما أدخلت في ” الصحيح “ حديثاً إلا بعد أن استخرت الله وتيقنت صحته .

### الفائدة الثالثة

في موضوع الكتاب ومعظم مقصود الامام في ” صحيحه “

قال الحافظ في ” مقدمة الفتح “ : الفصل الثاني في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه ، تقرر أنه التزم الصحة فيه وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً ؛ هذا أصل موضوعه ، وهو مستفاد من تسميته إياه ” الجامع الصحيح المستند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه “ ، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً ، ثم رأى أنه لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة ، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها ، واعتنى فيها بآيات الأحكام ، فانزع منها الدلالات البديعة ومثل في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة .

قال الشيخ محي الدين : ليس مقصود البخاري الاختصار على الأحاديث فقط ، بل مراده الاستنباط منها ، والاستدلال لأبواب أرادها ؛ ولهذا المعنى

أخلى كثيراً من الأبواب من إسناده الحديث واقتصر فيه على قوله فيه فلان عن النبي ﷺ أو نحو ذلك ؛ وقد يذكر المتن بغير إسناده ، وقد يورد معلقاً ، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج على المسألة التي ترجم لها ، وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً ، وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريباً .

وقال العلامة الكوثري في هامش "شروط الأئمة" للحازمي : أما فرق ما بين الخمسة من القصد ففرض البخاري تخريج الأحاديث الصحيحة ، واستنباط الفقه والسيرة والتفسير ، فذكر عرضاً الموقوف والمعلق وفتاوى الصحابة والتابعين وآراء الرجال ، فتقطع عليه متون الأحاديث وطرقها في أبواب كتابه ، وقصد مسلم تجريد الصحيح بدون تعرض للاستنباط ، فجمع طرق كل حديث في موضع واحد ، لينضح اختلاف المتون وتشعب الأسانيد على أجود ترتيب ولم ينقطع عليه الأحاديث ، وهمة أبي داود جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار وبنوا عليها الأحكام ، فصنف "سننه" وجمع فيها الصحيح والحسن ، واللين والصالح للعمل وهو يقول :

« ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه ، وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه ؛ وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب ، وما سكت عنه فهو صالح عنده ، وأحوج ما يكون الفقيه إلى كتابه ؛ وطمع الترمذي الجمع بين الطريقتين فكأنه استحسّن طريقة الشيخين ، حيث بينا وما أبهمها ، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب فجمع كلتا الطريقتين وزاد عليها بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، واختصر طرق الحديث ، فذكر واحداً وأوماً إلى ما عداه ، وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو منكر ؛ وكان البخاري نظر في الرأي وتفقه على فقهاء بخاري من أهل الرأي ، وحفظ تصانيف عبد الله ابن المبارك صاحب أبي حنيفة قبل خروجه من بخاري لطلب الحديث ، ولقي

في رحلته فقهاء الفرق حتى اجتهد بنفسه لنفسه ، انتهى مختصراً .  
وقال شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوى في أول تراجمه : أول ما  
صنف أهل الحديث في علم الحديث جعلوه مدوناً في أربعة فنون : فن السنة  
الذى يقال له : الفقه ، مثل ”موطأ مالك“ و”جامع سفیان“ ، وفن التفسير  
مثل ”كتاب ابن جريج“ ، وفن السير مثل ”كتاب محمد بن إسحاق“ ، وفن  
الزهد والرقاق مثل ”كتاب ابن المبارك“ ، فأراد البخارى أن يجمع  
الفنون الأربعة في كتاب ، ويجرده لما حكم له العلماء بالصحة قبل البخارى وفي  
زمانه ، ويجرده للحديث المرفوع المسند ، وما فيه من الآثار وغيرها إنما جاء  
به تبعاً لا بالأصالة ، ولذا سمي كتابه ”بالجامع الصحيح المسند“ ، وأراد  
أيضاً أن يفرغ جهده في الاستنباط من حديث رسول الله ﷺ ، ويستنبط من  
كل حديث مسائل كثيرة جداً ، وهذا أمر لم يسبقه إليه غيره غير أنه استحسن  
أن يفرق الأحاديث في الأبواب ويودع في تراجم الأبواب سر الاستنباط ،  
وعلم من ذلك أن معظم مقصود الإمام في ”صحيحه“ هو سر الاستنباط ؛ ولذا  
اشتهر قول جمع من الفضلاء : فقه البخارى في تراجمه كما حكاها الحافظ أيضاً  
في ”مقدمة الفتح“ ، ولأجل ذلك أجبنا الكلام على تراجمه في فصل مستقل  
يأتى قريباً .

### الفائدة الرابعة في شرط الامام البخارى في صحيحه

وألف العلماء في شروط الأئمة رسائل مستقلة ، قال مولانا الشيخ محمد  
زاهد الكوثرى في حاشية ”شروط الأئمة“ للحازمى : أول من صنف في  
شروط الأئمة فيما نعلم هو الحافظ أبو عبد الله بن مندة ، المتوفى سنة خمس  
وتسعين وثلاث مائة ، ألف جزءاً ، سماه «شروط الأئمة في القراءة والسماع  
والمناولة والإجازة» ثم الحافظ محمد بن طاهر المقدسى ، المتوفى سنة سبع وخمس  
مائة ، ألف جزءاً سماه «شروط الأئمة الستة» وهما موضع أخذ ورد ، ثم أتى

الحافظ البارع الحازمي فألف هذا الجزء وأجاد .

قلت والحازمي هذا ولد سنة ثمان وأربعين وخمس مائة ، وتوفي سنة أربع وثمانين وخمس مائة ، وهو ابن ست وثلاثين - نغمده الله برحمته - ومع قلة عمره ألف رسائل عديدة غالية ، منها : "كتاب الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار" وغير ذلك من الرسائل ، منها : هذه الرسالة في شروط الأئمة الخمسة ، طبعت في مصر بحاشية مولانا زاهد الكوثري ، و "شروط الأئمة الستة" للمقدسي أيضاً طبع في الهند ، برواية أبي المعمر المبارك بن أحمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن المعمر الأنصاري ، قال القسطلاني پسنده إلى أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي : قال في جزء شروط الأئمة له : اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم - يعني أصحاب السنن الأربعة - لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطت أن أخرج في كتابي مما يكون على الشرط القلاني ، وإنما يعرف ذلك من سير كتبهم ، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم .

وقال الحافظ : قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر : شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور ، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع ، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن ، وإن لم يكن له إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفي ؛ إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه ، وأخرج مسلم أحاديثهم لإزالة الشبهة ، كذا في الأصل ؛ قال : وما ادعاه الحاكم أبو عبد الله أن شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً ، ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان إلى آخر كلامه ، فنتقضى عليه بأنها أخرجنا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد .

قال الحافظ : والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان منتقضاً في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم فإنه معتبر في حق من بعدهم ، فليس في الكتاب حديث

أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط ، وقال الحافظ الخازمي : وهذا الذى قاله الحاكم قول من لم يمعن الغوص فى خبايا الصحيح ، ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة دعواه ؛ ثم قال ما حاصله : إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط ، متصفاً بصفات العدالة ضابطاً متحفظاً ، سليم الذهن قليل الوهم ، سليم الاعتقاد ، قال : ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدول فى مشايخه العدول ، فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مدخول .

قال : وهذا باب فيه غموض ، وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل ومراتب مداركهم ، فلنوضح ذلك بمثال : وهو أن نعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات ، ولكل طبقة منها مزية على التى تليها ، فن كان فى الطبقة الأولى فهو الغاية فى الصحة ، وهو مقصد البخارى ، والطبقة الثانية شاركت الأولى فى التثبت ، إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والانتان وبين طول الملازمة للزهري ، حتى كان فيهم من يزامله فى السفر ويلازمه فى الحضر ، والطبقة الثانية لم تلازم للزهري إلا مدة يسيرة ، فلم تمارس حديثه ، فكانوا فى الانتان دون الأولى ، وهم شرط مسلم ، قال الحافظ : وأكثر ما يخرج البخارى حديث الطبقة الثانية تعليقاً ، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً .

وهذا المثال الذى ذكرناه هو فى حق المكثرين ، فيقاس على هذا أصحاب نافع ، وأصحاب الأعمش ، وأصحاب قتادة وغيرهم ، فأما غير المكثرين فلإنما اعتمد الشيخان فى تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ ، لكن منهم من قوى الاعتماد عليه فأخرج ما تفرد به كيعحي بن سعيد الأنصارى ، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرج ما شاركه فيه غيره ، وهو الأكثر ، انتهى مختصراً .

وتعقب القسطلاني أيضاً على ما ادعاه الحاكم من شرط البخاري بشئ من البسط ، وبأبسط منه السيوطي في ”التدريب“ ، وقال في جملة كلامه : ما نقض عليه الحازمي ما ادعى أنه شرط الشيخين بما في ”الصحيح“ من الغرائب التي تفرد بها بعض الرواة ، وأجيب بأنه إنما أراد أن كل راو في الكتابين يشترط أن يكون له راويان ، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه ، قال أبو علي الغساني ونقله عياض عنه : ليس المراد أن يكون كل خبر روياه يجتمع فيه راويان عن صحابييه ثم عن تابعيه فمن بعده ، فإن ذلك يعز وجوده ، وإنما المراد أن هذا الصحابي وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة .

قال شيخ الإسلام : وكان الحازمي فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة على الشهادة ، وأجيب باحتمال أن يريد بالتشبيه بعض الوجوه لا كلها ، كالاتصال واللقاء ، وقال أبو عبد الله بن المواق : ما حمل عليه الغساني كلام الحاكم وتبعه عليه عياض وغيره ليس بالبين ، ولا أعلم أحداً روى عنها أنها صرحا بذلك ولا وجود له في كتابيهما ، وليس من الإنصاف التزامهما هذا الشرط من غير أن يثبت عنها ذلك ، مع وجود إخلالهما به ، لأنهما إذا صح عنها اشتراط ذلك كان في إخلالهما به درك عليهما .

وقال شيخ الإسلام : هذا كلام مقبول وبحث قوى ؛ وقال المصنف : إن المراد بقولهم على شرطهما أن يكون رجال إسناده في كتابيهما ؛ لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما . قال العراقي : وهذا الكلام قد أخذه من ابن الصلاح حيث قال في ”المستدرک“ : قد أودعه ما رآه على شرط الشيخين قد أخرجنا في روايته في كتابيهما ، قال : وعلى هذا عمل ابن دقيق العيد ، فإنه ينقل عن الحاكم تصحيحه لحديث على شرط البخاري مثلاً ؛ ثم يعترض عليه بأن فيه فلاناً ، ولم يخرج له البخاري ، وكذا فعل الذهبي في ”مختصر المستدرک“

قال : وليس ذلك منهم بجيد ؛ فإن الحاكم صرح في "خطبة المستدرک" بخلاف ما فهموه منه ، فقال : وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما ، فقلوه : بمثلها - أى بمثل رواتها - لا أنهم أنفسهم ، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث ، وإنما يكون مثلها إذا كانت بنفس رواتها ، وفيه نظر .

قال : وتحقيق "المثلية" أن يكون بعض من لم يخرج عنه في "الصحيح" مثل من خرج عنه فيه أو أعلى منه عند الشيخين ، وتعرف "المثلية" عندهما : إما بنصهما على أن فلاناً مثل فلان ، أو أرفع منه ، وقل ما يوجد ذلك ، وإما بالألفاظ الدالة على مراتب التعديل ، كأن يقولوا في بعض من احتج به : ثقة ، أو ثبت ، أو صدوق ، أو لا بأس به ؛ أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ؛ ثم يوجد عنهما أنها قالا ذلك : أو أعلى منه في بعض من لا يحتاجان به في كتابيهما ، فيستدل بذلك على أنه عندهما في رتبة من احتج به ؛ لأن مراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل ، قال : ولكن ههنا أمراً فيه غموض لا بد من الإشارة إليه ؛ وذلك أنهم لا يكتفون في التصحيح بمجرد حال الراوى في العدالة والاتصال من غير نظر إلى غيره ، بل ينظرون في حال من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها أو كونه من بلده ممارساً لحديثه ، أو غريباً من بلد من أخذ عنه ، وهذه أمور تظهر بتصفح كلامهم وعملهم في ذلك .

وقال شيخ الإسلام : ما اعترض به شيخنا على ابن دقيق العيد والذهبي ليس بجيد ، لأن الحاكم استعمل لفظ "مثل" في أعم من الحقيقة والحجاز في الأسانيد والمتون ، دل على ذلك صنيعه ، فإنه تارة يقول : على شرطها ، وتارة : على شرط البخارى ، وتارة : على شرط مسلم ؛ وتارة : صحيح الإسناد ولا يعزوه لأحدهما ؛ وأيضاً فلو قصد بكلمة "مثل" معناه الحقيقي حتى يكون المراد : واحتج بغيرها ممن فيهم من الصفات مثل ما في الرواة الذين خرجا عنهم لم يقل

قط على شرط البخارى ، فإن شرط مسلم دونه ، فما كان على شرطه فهو على شرطها ، لأنه حوى شرط مسلم ، وزاد ، فقال : ووراء ذلك كله أن يروى إسناد مفلق من رجالها ، كسبك عن عكرمة عن ابن عباس ، فسبك على شرط مسلم فقط ، وعكرمة انفرد به البخارى ، والحق أن هذا ليس على شرط واحد منها .

وأدق من هذا أن يروى عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوه فيهم ، فيجئ عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه رجال كلهم في الكتابين أو أحدهما ، فنسبة أنه على شرط من خرج له غلط ، كأن يقال في هشيم من الزهرى : كل من هشيم والزهرى أخرجاه فهو على شرطها ، فيقال : بل ليس على شرط واحد منها ، لأنها إنما أخرجاه عن هشيم من غير حديث الزهرى ، فإنه ضعف فيه ، وكذا همام ضعيف في ابن جريج ، مع أن كلا منها أخرجاه له ، لكن لم يخرجاه له عن ابن جريج شيئاً ، فعلى من يعزو إلى شرطها أو شرط واحد منها أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه ولو في موضع من كتابه .

وكذا قال ابن الصلاح في شرح مسلم : من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في " صحيحه " بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ ؛ بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه ، وعلى أى وجه اعتمد عليه ؛ انتهى مختصراً .

قلت : وهذا دقيق فلا بد من رعايته لمن يعزو رواية إلى شرط البخارى ، والناس عنه غافلون يحكمون على الرواية بأنها من شرط البخارى أو مسلم بمجرد كون روايتها في أحد الكتابين ، ولا يكتفى لكون الرواية على شرط البخارى مجرد كون روايتها في البخارى ، بل لا بد له أن يكون الشيخ الذى روى عنه هذا الحديث روى عنه هذا الراوى في " البخارى " أيضاً .

ثم قال السيوطي : ألف الحازمي كتاباً في شروط الأئمة ذكر فيه شرط الشيخين وغيرهما ، فقال : اعلم أن هؤلاء الأئمة مذهباً في كيفية استنباط مخارج الحديث ، نشير إليها على سبيل الإيجاز ؛ وذلك أن مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل في مشايخه ، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً ، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجهم ، وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات ؛ وهذا باب فيه غموض ؛ وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل ومراتب مداركهم .

ولنوضح ذلك بمثال : وهو أن نعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على خمس طبقات ، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت ، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة ، وهو غاية قصد البخاري ، كمالك وابن عيينة وجماعة ، والثانية شاركت الأولى في العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري ، حتى كان منهم من يرامله في السفر ويلازمه في الحضر ، كالليث بن سعد والأوزاعي وجماعة ، الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه ، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى ، كجعفر بن برقان وغيره وهم شرط مسلم ، والثالثة جماعة لمزوا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح ؛ فهم بين الرد والقبول ، كالثني بن صباح وغيره ، وهم شرط أبي داود والنسائي ؛ والرابعة قوم شاركوا الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقله ممارستهم لحديث الزهري ؛ لأنهم لم يلازموه كثيراً ؛ وهم شرط الترمذي ؛ وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود ، لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعاً من أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه وينبه عليه ، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ، ويكون اعتماده على ما صحح عند الجماعة ، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن ، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود . والطبقة

الخامسة نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه ، فأما عند الشيخين فلا ، انتهى بزيادة من الأصل .

وقال النووي في التقريب: النوع السابع والأربعون معرفة "الوحدان" ؛ وهو من لم يرو عنه إلا واحد ، قال الحاكم في "المدخل" : لم يخرج الشيخان في الصحيحين عن أحد من هذا القبيل من الصحابي ، تبعه على ذلك البيهقي ، فقال في "سننه" عند ذكر حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: "ومن كنتمها فإننا آخذوها وشطر ماله" إلى آخر الحديث ما نصه: فأما البخاري ومسلم فإنهما لم يخرجاه جرياً على عادتتهما في أن الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راو واحد لم يخرجاه حديثه في الصحيحين ؛ وغلطوا الحاكم في ذلك ، ونقض بإخراجهما حديث المسيب أبي سعيد في وفاة أبي طالب مع أنه لا راوي له غير ابنه . انتهى بزيادة من "التدريب" إلى آخر ما بسطاً في أمثلة من روى عنه الشيخان أو أحدهما .

وقال الحازمي بعد بسط الكلام على الطبقات الخمس المذكورة في كلامه : فقد ظهر بهذا أن قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث ، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث ، وأن شرطه أن يخرج ما صح عنده ، لأنه قال : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً ، ولم يتعرض لأمر آخر ، وما سلم سنده من جهات الانقطاع والتدليس وغير ذلك من أسباب الضعف لا يخلو ؛ إما أن يسمى صحيحاً ، أو لا يطلق عليه اسم الصحة ، فإن كان يسمى صحيحاً فهو شرطه على ما صرح به ، ولا عبرة بالعدد ، وإن لم يطلق عليه اسم الصحة فلا تأثير للعدد (١) لأن ضم الواهي إلى الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة ، ولم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم قاطبة ، ثم قال بعد

(١) وحاصله أنه رحمه الله لا يذكر فيه إلا صحيحاً لذاته لا صحيحاً لغيره .

ذكر شرط مسلم وغيره : فإن قيل : إن كان الأمر على ما مهدت وأن الشيخين لم يلتزما استيعاب جميع ما صح بل لم يودعا كتابيهما إلا ما صح فها بالهما خرجا حديث جماعة تكلم فيهم ؟ قلت : إيداعهما كتابيهما حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر ، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يرد به حديثهم ، مع أنا لانقر بأن البخارى كان يرى تخرج حديث من ينسب إلى نوع من أنواع الضعف ، ولو كان ضعف هؤلاء ثبت عنده لما خرج حديثهم .

ثم ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة ، وأهل العلم مختلفون في أسبابه ، أما الفقهاء فدارك الضعف عندهم محصورة ، وجلها منوط بمراعاة ظاهر الشرع ، وعند أئمة النقل أسباب أخر مرعية عندهم ، وهى عند الفقهاء غير معتبرة ، ثم أئمة النقل أيضاً على اختلاف مذاهبهم وتباين أحوالهم في تعاطي اصطلاحاتهم يختلفون في أكثرها ، فرب راو هو موثق به عند عبد الرحمن بن مهدي ومجروح عند يحيى القطان وبالعكس ، وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل ، وأما البخارى فكان وحيد دهره وفريد عصره إتقاناً وانتقاداً ، وبحسباً وسبراً ؛ وبعد إحاطة العلم بمكانته من هذا الشأن لا سبيل إلى الاعتراض عليه في هذا الباب .

ثم له أن يقول : هذا السؤال لا يلزمنى ، لأنى قلت : لم أخرج إلا حديثاً متفقاً على صحته ، ولم أقل : لا أخرج إلا حديث من اتفق على عدالته لأن ذلك يتعذر لاختلاف الناس في الأسباب المؤثرة في الضعف ؛ ثم قد يكون الحديث عند البخارى ثابتاً وله طرق بعضها أرفع من بعض ، غير أنه يحيد أحياناً عن الطريق الأصح لزوله أو يسأم تكرار الطرق ، إلى غير ذلك من الأعذار ، انتهى مختصراً .

### الفائدة الخامسة في خصائص الكتاب غير التراجم

فإنها الرأس في الخصائص كما تقدم ، ولكثرتها والاهتمام بها نذكر لها فصلاً مستقلاً في هذه المقدمة يأتي قريباً ، وأما غيرها : فمنها ما هو المعروف عن الأساتذة الكرام أن الإمام البخارى إذا وقعت له الفترة في التأليف ويبدأه بعد الفترة يبدأ بالتسمية ولذا ترى في بعض المواضع يذكر التسمية في أثناء الكتب ، كما ذكرها على ( باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ) ثم بعد عدة أبواب على ( باب استعانة اليد في الصلاة ) وهذان بابان في أثناء الكتاب ، وكذلك على ( باب الملازمة ) وهو من أبواب الدين ، وسيأتى التنبيه على ذلك في كلام الشيخ - قدس سره - في البسملة على ( باب فضل استقبال القبلة ) .

ومنها : ما أفاده شيخ مشايخنا الدهلوى في " التراجم " في ( باب البول في الماء الدائم ) قوله : بإسناده ، إنما قال : بإسناده ، دون أن يوصل هذه الجملة في الإسناد المذكور في هذا الحديث لكون ذلك الأحوط في مثل هذا المقام ؛ وذلك لأن شيخه أبا الإيمان عن شعيب عن أبي الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة قد ذكر في أولها الإسناد ، ثم بعد ذلك أورد فيها الأحاديث روماً للاختصار بقوله : وبإسناده قال كذا وكذا ، فالاحتياط في ذلك هو أن يقول : وبإسناده ذكر كذا ، لا أن يسرد له الإسناد المذكور أولاً ، لأنه يحتمل أن يكون له إسناد ؛ ومثل هذا كثير في هذا الكتاب ، وللمؤلف فيه اهتمام تام . ويوضحه ما قاله الحافظ في " الفتح " بعد ذكر توجيهات عديدة في البداية بقوله : نحن الآخرون السابقون ، والكلام على هذه التوجيهات ، والظاهر أن نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه ، ولهذا قل حديث يوجد في هذه إلا وهو في الأخرى ، وقد اشتملتا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها ، وابتداء كل نسخة منها حديث « نحن الآخرون السابقون » ، فلهذا صدر به البخارى فيما أخرجه من كل منها ،

وسلك مسلم في نسخة همام طريقاً أخرى ، فيقول في كل حديث أخرجه منها : قال رسول الله ﷺ ، فيذكر (١) أحاديث منها ، وقال رسول الله ﷺ ؛ فيذكر الحديث الذى يريده ، يشير بذلك إلى أنه من أثناء النسخة لا أولها .

ومنها : ما هو المعروف عند الشراح والمشايخ أن الإمام البخارى يشير بصيغة "التمريض" إلى ضعف ما يورده ، قال النووى في "التقريب" : ما روياه بالإسناد المتصل فهو من المحكوم بصحته ، وأما ما حذف من مبتدء إسناده واحد فأكثر فما كان منه بصيغة الجزم "كقال" و"فعل" و"أمر" و"ذكر فلان كذا" فهو حكم بصحته عن المضاف إليه ، وما ليس فيه جزم "كبرى" و"يذكر" و"يحكى" و"يقال" ونحوها ، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه ، وليس بواه لإدخاله في الكتاب المرسوم بالصحيح ، وذكر النووى في أول شرحه على البخارى قاعدة مستمرة للمحدثين إذ قال : قال العلماء المحققون من المحدثين وغيرهم : إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه : قال رسول الله ﷺ أو أمر أو نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم ، وكذا لا يقال : روى أبو هريرة رضى الله عنه أو قال أو ذكر أو حدث أو أفتى أو شبه ذلك ، وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفاً ، فلا يقال شئ من ذلك بصيغة الجزم ، وإنما يقال في الضعيف بصيغة التمريض ، فيقال : روى عنه أو نقل أو ذكر أو جاء عنه كذا أو بلغنا عنه ، قالوا : وإذا كان الحديث أو غيره صحيحاً أو حسناً عين المضاف إليه بصيغة الجزم ، ودليل هذا كله أن الجزم يقتضى صحته عن المضاف إليه ، فلا يقال إلا على ما صح ، وإلا فيكون في معنى الكاذب عليه . وهذا التفصيل يتركه كثير من الناس من المصنفين في الفقه والحديث وغيرهما وغيرهم ، وقد اشتد إنكار الإمام الكبير البيهقى على من خالف هذا ،

(١) كذا في الأصل والصواب بدله فذكر أحاديث كما يقع في مسلم .

(م-١٣)

وهذا التساهل من فاعله قبيح جداً، فلنهم يقولون في الصحيح بصيغة التمريض، وفي الضعيف بالجزم، وهذا جيد عن الصواب، وقد اعتنى البخارى - رحمه الله - بهذا التفصيل في "صحيحه"، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض وبعضه بجزم مراعيًا ما ذكرنا، وهذا مما يزيدك اعتقاداً في جلالته وتحريه وورعه وإطلاعه وتحقيقه وإتقانه.

وتعقبه الحافظ في (باب خوف المؤمن أن يمحط عمله) في قوله: ويذكر عن الحسن فقال: وقد يستشكل ترك البخارى الجزم به مع صحته عنه، وذلك محمول على قاعدة ذكرها لى شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ، وهى أن البخارى لا يخص صيغة التمريض بضعف الإسناد، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً، لما علم من الخلاف في ذلك، ووافقه العيني إذ قال: فإن قلت: هذه الآثار الثلاثة صحيحة عند البخارى، فلم ذكر الأولين بلفظ "قال" التى هى صيغة الجزم بالصحة، وذكر الثالثة بلفظ صيغة المجهول التى هى صيغة التمريض؟

قلت: لما نقل الأثرين الأولين بمثل ما نقل من غير تغيير ذكرهما بصيغة الجزم بالصحة، ونقل أثر الحسن على وجه الاختصار، فلذلك ذكره بصيغة التمريض، وصيغة التمريض لا تختص عنده بضعف الإسناد وحده، بل إذا وقع التغيير من حيث النقل بالمعنى أو من حيث الاختصار يذكره بصيغة التمريض، وهذا هو التحقيق في مثل هذا الموضع، وليس مثل ما ذكره الكرماني بقوله: ليشعر بأن قولها ثابت عنده صحيح الإسناد لأن "قال" هو صيغة الجزم بخلاف "يذكر"، فإنه لا جزم فيه فيعلم أن فيه ضعفاً.

ونص الكرماني في شرحه: فإن قلت: لم قال فيما علق عن إبراهيم وابن أبي مليكة بلفظ "قال" وفيما علق عن الحسن بلفظ "يذكر"؟ قلت: ليشعر بأن قولها ثابت عنده صحيح الإسناد، لأن "قال" هو صيغة الجزم،

ومثله يسمى تعليقاً بصيغة التصحيح بخلاف "يذكر" ، فإنه لا جزم فيه ، فيعلم أن فيه ضعفاً ، ومثله تعليق بصيغة التمريض ، وتبعها القسطلاني في هذا الموضوع بذكر أن صيغة التمريض ههنا للاختصار ، ولم يتعرض النووى في شرحه ههنا بشئ من ذلك ، وقال الحافظ في "الفتح" (١٣ - ١٣٨) (باب الشهادة تكون عند الحاكم - إلى آخره) في أثر عكرمة : هذا السند منقطع بين عكرمة ومن ذكره عنه ، لأنه لم يدرك عبد الرحمن فضلاً عن عمر ، وهذا من المواضع التي ينبه عليها من يغتر بتعميم قولهم : إن التعليق الجازم صحيح ، فيجب تقييد ذلك بأن يزداد إلى من علق عنه ، ويبقى النظر فيما فوق ذلك الخ ، وبسط السيوطي في "التدريب" في حكم تعليقات البخارى وأنواعها . ومنها ما تقدم قريباً في الفائدة الثانية مفصلاً أن قراءته في الشدائد والأمراض وخوف الأعداء والغلاء وغير ذلك ترياق مجرب معمول من السلف .

ومنها ما هو المعروف عند الشراح والمشايخ أن الإمام البخارى كلما قال : قال فلان ، فهو محمول على المذاكرة ، ذكر مولانا محمد حسن المكي - قدس سره - في (باب فضل العلم) قوله : قال لنا الحميدى هو شيخ معروف للبخارى ، وإنما لم يقل حدثنا كما يقول في غير هذا الموضع ، لأن الحميدى لم يقله بطريق التحديث بل قاله بطريق المذاكرة ، قال الكرمانى : لفظ "قال فلان" لا يدل جزمًا على أنه سمعه منه ، فيحتمل الوساطة وهو أخط مرتبة من "حدثنا" ونحوه ، سواء كان بزيادة لنا - أى قال لنا - أولاً لأنه يقال على سبيل المذاكرة ، بخلاف نحو "حدثنا" ، فإنه يقال على سبيل النقل والتحمل ، وقال جعفر (١)

(١) كذا في الأصل ، وقال النووى في "التقريب" : قال أبو جعفر بن حمدان كل قول البخارى "قال لى" عرض ومناولة ، وتبعه السيوطي في "التدريب" إذ قال : قال أبو جعفر بن حمدان النيسابورى إلى آخره ،

ابن حمدان النيسابورى: كل ما قال البخارى فيه: "قال لى فلان"، فهو عرض ومناولة .

وقال السيوطى فى "التدريب": أفرط ابن مندة ، فقال : حيث قال البخارى : "قال لنا" فهو إجازة ، وحيث قال : "قال فلان" فهو تدليس ، ورد العلماء عليه فى ذلك ولم يقبلوه، وقال الحافظ فى "الفتح" فى (باب ما يذكر فى المناولة) : وقد ادعى ابن مندة أن كل ما يقول البخارى فيه : "قال لى فلان" فهو إجازة ، وهى دعوى مردودة بدليل أنى استقرت كثيراً من المواضع التى يقول فيها فى "الجامع" : "قال لى" ، وجدته فى غير "الجامع" يقول فيها : "حدثنا" والبخارى لا يستجيز فى الإجازة إطلاق التحديث ، فدل على أنها عنده من المسموع ، لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليفرق بين ما يبلغ شرطه ومالا يبلغ ، وقال أيضاً فى موضع آخر فى (باب مكث الإمام فى مصلاه) ، قوله : "قال لنا آدم" هو موصول ، وإنما عبر بقوله : "قال لنا" لكونه موقوفاً مغايرة بينه وبين المرفوع ، هذا الذى عرفته بالاستقراء من صنيعة ، وقيل : إنه لا يقول ذلك إلا فيما حمله مذاكرة ، وهو محتمل لكنه ليس بمطرد ، ولأنى وجدت كثيراً مما قال فيه : "قال لنا" فى "الصحيح" قد أخرجه فى تصانيف أخرى بصيغة "حدثنا" .

وتعقبه العيني إذ قال : قال الكرماني : "قال لنا آدم" ولم يقل : "حدثنا آدم" ، لأنه لم يذكره لهم نقلاً وتحميلاً بل مذاكرةً ومحاوراً ، ومرتبته أحط درجة من مرتبة التحديث ، وقال بعضهم : هو محتمل لكنه ليس بمطرد ، قلت : الصواب ما قال الكرماني : إنه من باب المذاكرة ، وكذا قال صاحب "التوضيح" : إنه من باب المذاكرة إلى آخر ما تعقب على الحافظ ، وسيأتى فى كلام القسطلانى بلفظ "قال أبو جعفر بن أحمد" والظاهر أنه أيضاً وهم .

وقال القسطلانى بعد بسط الكلام على صيغ الأداء: وأما "قال لنا" أو "قال لى" و"ذكر لنا" و"ذكر لى" ففيما سمع فى حال المذاكرة ، وجزم ابن مندة بأنه للإجازة ، وكذا قال أبو يعقوب الحافظ ؛ وقال أبو جعفر بن أحمد : إنه عرض ومناولة ؛ وقال فى "فتح المغيـث" : هو على تقدير تسليمه منهم له حكم الاتصال أيضاً على رأى الجمهور ، لكنه مردود عليهم ، فقد أخرج البخارى فى الصوم من "صحيحه" حديث أبى هريرة « إذا نسى أحدكم فأكل أو شرب » فقال فيه : "حدثنا" وأورده فى "تاريخه" بصيغة "قال لى عبدان" وأورد حديثاً فى التعبير من "صحيحه" عن إبراهيم بن موسى بصيغة التحديث ، ثم أورده فى "الأيمان والنذور" منه أيضاً بصيغة "قال لى إبراهيم بن موسى" فى أمثلة كثيرة .

قال : وحققه شيخنا باستقراءه لها أنه إنما يأتى بهذه الصيغة - يعنى بانفرادها- إذا كان المتن ليس على شرطه فى أصل موضوع كتابه، كأن يقول : ظاهره الوقف أو فى السند ليس على شرطه فى الاحتجاج ، وذلك فى المتابعات والشواهد ، وفيه أن الإمام البخارى لما أورد حديثاً واحداً فى كتابه فى الموضوعين فى أحدهما بلفظ "التحديث" وفى الموضوع الآخر بلفظ "قال" فكيف يقال : إنه ليس على شرطه ؟ ويمكن التفصى عنه على الأصل المشهور بأن يقال : إنه أخذ الحديث بطريقتين ، بطريق المذاكرة والتحديث معاً فأورده بكلتا الطريقتين فى الموضوعين .

ومنها : ما قال الحافظ فى ( باب من قال لامرأته : أنت على حرام ) راداً على قول ابن بطال أن البخارى يرى أن التحريم يتنزل منزلة الطلاق الثلاث ، قال الحافظ : وفيما قاله نظر ، إلى أن قال : وعادة البخارى فى موضع الاختلاف مها صدر به من النقل عن صحابى أو تابعى فهو اختياره إلخ ، ولا يلتبس هذا بما سيأتى فى الأصل الأربعين من أصول التراجع ، فإنه أصل فى التراجع باعتبار أنه لا يجوز بالحكم فى الترجمة ، وهذا أصل فى مختاره ، وخصيصه لكتابه فتأمل

فإن الفرق بينهما دقيق .

ومنها : ما قال الحافظ في ( باب الذكر بعد الصلاة ) قوله : وقال الحسن جد غنى ، الأولى أن يقرأ بالرفع بغير تنوين على الحكاية ؛ ويظهر ذلك من لفظ الحسن : فقد وصله ابن أبي حاتم بسنده عنه في قوله تعالى . « وأنه تعالى جد ربنا » قال : غنى ربنا ، وعادة البخارى إذا وقع في الحديث لفظة غريبة وقع مثلها في القرآن يحكى قول أهل التفسير فيها وهذا منها ؛ قلت : وهذه العادة مستمرة في كتابه كثيرة الوقوع فيه ، ويقع في الإشكال في هذه المواضع من لا يحفظ القرآن ، والحافظ ينتقل ذهنه بالسرعة إلى الآية التي أشار إليها البخارى .

ومنها : ما هو قريب من ذلك أنه - رحمه الله - كثيراً ما يشير إلى الآيات المناسبة للباب بذكر تفسير لفظ واحد منها روماً للاختصار ، فكأنه يذكر الآيات الكثيرة بذكر ألفاظ عديدة في سطر واحد ، يظهر ذلك في " كتاب بدء الخلق " و " كتاب التفسير " كثيراً ، وفي غيرهما قليلاً .

ومنها : أن فيه اثنين وعشرين حديثاً من الثلاثيات ، أولها في ( باب إثم من كذب على النبي ﷺ ) من حديث مكى بن إبراهيم ؛ وآخرها في ( باب قوله تعالى : « وكان عرشه على الماء » ) من حديث خلاد بن يحيى ، ولا يذهب عليك أنه وقع الغلط من النساخ في النسخ الهندية ، إذ كتبوا على هامش حديث الأنصارى في ( باب السن بالسن ) هذا هو التاسع عشر من الثلاثيات ، وهذا غلط من بعض الناسخين تبعه غيره ممن طبع بعده ، والصواب أنه الحديث العشرون منها ، والتاسع عشر قبيل ذلك حديث المكى بن إبراهيم ، في ( باب إذا قتل نفسه خطأ ) ولا يذهب عليك أنهم يعدون ثلاثيات الإمام البخارى بتلك الشدة من الاهتمام ، ويكتبون على هامشه بالقلم الواضح : الحديث الفلاني من الثلاثيات ، ولا يدرون أن العشرين منها عن تلامذة الإمام أبى حنيفة أو تلامذة تلامذته فإنه - رحمه الله - أخرج منها إحدى عشرة

رواية عن مكى بن إبراهيم، وقد تقدم في ذكر الحنفيين من شيوخ البخارى أن مكى بن إبراهيم هذا دخل الكوفة سنة أربعين ومائة ، ولزم أبا حنيفة وسمع منه الحديث والفقه ، وأكثر عنه الرواية .

قال الكردرى فى مناقبه : كان مكى بن إبراهيم إمام "بلخ" وعالمها ، قال إسماعيل بن بشر : كنا يوماً فى مجلسه إذ قال : حدثنا أبو حنيفة ، فقال رجل : حدثنا عن ابن جريج ولا تحدثنا عنه ، قال : إنا لانتحدث السفهاء ، وحرمت عليك أن تكتب عنى ؛ فلم يحدث حتى أقيم الرجل عن المجلس ، هكذا قال الموفق فى مناقبه، وقال فيه : فقال المكى : إنا لانتحدث السفهاء ، حرمت عليك أن تكتب عنى ، قم من مجلسى ، فلم يحدث حتى أقيم الرجل عن مجلسه ، ثم قال : حدثنا أبو حنيفة ومرفيه ، وفى رواية إبراهيم بن أبى بكر المرباطى : فغضب غضباً شديداً حتى رثى ذلك فى وجهه ، فقال الرجل : تبت وأخطأت ، فأبى أن يحدثهم .

وأخرج عنه البخارى الأربعة الأول من الثلاثيات ، والسادسة والسابعة والحادية عشرة والثانية عشرة والرابعة عشرة والسابعة عشرة والتاسعة عشرة ، وأخرج الأمام البخارى الستة عن أبى عاصم النبيل ضحاك بن مخلد ، وتقدم أنه أيضاً من أصحاب الإمام أبى حنيفة ، وهى الخامسة والثامنة والتاسعة والخامسة عشرة والثامنة عشرة والحادية والعشرون ، وأخرج ثلاثة عن محمد بن عبد الله الأنصارى ، وتقدم عن الصيمرى أنه كان من أصحاب زفر خاصة ، وحكى الخطيب أنه كان من أصحاب زفر وأبى يوسف ، أخرج عنه البخارى العاشرة والسادسة عشرة والعشرين ؛ ولم تبق منها إلا اثنتان ، إحداهما : الثالثة عشرة ، أخرجها عن عصام بن خالد الحمصى ، وثانيتها : الثانية والعشرون أخرجها عن خلاد بن يحيى الكوفى ، ولم أر بعد من ذكرهما فى الحنفيين . وأعجب من ذلك أنهم ينوهون بشأن الثلاثيات ، ولا يندرون أن اجل

روايات الإمام أبي حنيفة ثلاثيات ، وكثير منها ثنائيات أيضاً ، كما يظهر من ملاحظة مسانيد الإمام أبي حنيفة ، ” وكتاب الآثار “ للإمام ، بل فيها وحدانيات أيضاً ، فإنه - رحمه الله - تحقق لقاءه عن بعض الصحابة وسماعه عنهم كما أجمل في مقدمة ” الأوجز “ وبسط ذلك في ” مناقب الإمام أبي حنيفة “ للموفق والكردرى ، ولذا قالوا : إن تضعيف المتأخرين للحديث لا يؤثر على المتقدمين .

قال ابن أمير الحاج في ” شرح التحرير “ ما معناه : ثم مما ينبغي التنبيه له أن أصحيتها - أى الصحيحين - على ما سواهما تنزلاً إنما يكون بالنظر إلى من بعدهما ، لا المجتهدين المتقدمين عليهما ، فإن هذا مع ظهوره قد يخفى على بعضهم أو يغالط به ، والله سبحانه أعلم .

يريد أن الشيخين وأصحاب السنن جماعة متعاصرون من الحفاظ أتوا بعد تدوين الفقه الإسلامى ، واعتنوا بفهم من الحديث ، وكان الأئمة المجتهدون قبلهم أوفر مادة وأكثر حديثاً ، بين أيديهم المرفوع والموقوف وفتاوى الصحابة والتابعين ، ونظر المجتهد ليس بقاصر على قسم من الحديث ، ودونك الجوامع والمصنفات فى كل باب ، منها تذكر هذه الأنواع التى لا يستغنى عنها المجتهد ، وأصحاب الجوامع والمصنفات قبل الستة من الحفاظ أصحاب هؤلاء المجتهدين وأصحاب أصحابهم ، النظر فى أسانيدها كان أمراً هيناً عليهم لعلو طبقتهم ، لاسيما واستدلال المجتهد بحديث تصحيح له والاحتياج إلى الستة والاحتجاج بها إنما هو بالنظر إلى من تأخر عنهم ، قاله الكوثرى فى هامش ” الشروط “ للحازمى .

ومنها : ما ادعاه البخارى فى ” كتاب الحج “ من أنه لا يورد فى ” صحيحه “ حديثاً مكرراً إذ قال فى ( باب التعجيل إلى الموقف ) قال أبو عبد الله : يزاد فى هذا الباب هم هذا الحديث حديث مالك عن ابن شهاب ،

ولكنى أريد أن أدخل فيه غير معاد ؛ قال الحافظ : يعنى حديثاً لا يكون تكرر كله سنداً ومتناً ، وهو يقتضى أن أصل قصده أن لا يكرر ، فيحمل على أن كلما وقع فيه من تكرار الأحاديث إنما هو حيث يكون هناك مغايرة ، إما فى السند وإما فى المتن ، حتى إنه لو أخرج الحديث فى الموضعين عن شيخين حدثاه به عن مالك لا يكون عنده معاداً ولا مكرراً ، وكذا لو أخرجه فى موضعين بسند واحد لكن اختصر من المتن شيئاً أو أورده فى موضع موصولاً وفى موضع معلقاً ، وهذه الطريق لم يخالفها إلا فى مواضع يسيرة مع طول الكتاب ، إذ أبعد ما بين البابين بعداً شديداً .

وحكى مولانا الشيخ حسين على الفنجابى فى أماليه عن الإمام الكنكوهي - قدس سره - : اعلم أن الأحاديث المكررات كثيرة فى "البخارى" ، لكنها ليست بمكررات عند المحدثين ، إذ الاختلاف فى السند أو الراوى أو فى لفظ حديث يخرج الحديث من التكرار عندهم ؛ وكل مكررات البخارى متفاوتة بتفاوت ما ؛ وقال القسطلانى فى "مقدمته" بعد ذكر قول البخارى المذكور : وهذا كما قال فى مقدمة "الفتح" يقتضى أنه لا يتعمد أن يخرج فى كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومتنه ، وإن كان قد وقع له من ذلك شئ فعن غير قصد ، وهو قليل جداً ، قال القسطلانى : وقد رأيت ورقة بخط الحافظ ابن حجر تعليقاً أحضرها إلى صاحبنا الشيخ العلامة المحدث البدر المشهدى ؛ نصها : نبذة من الأحاديث التى ذكرها البخارى فى موضعين سنداً ومتناً ، ثم عدها القسطلانى واحداً وعشرين حديثاً ، وقال فى آخره : هذا آخر ما وجدت بخط الحافظ ابن حجر ، ورأيت فى "البخارى" أيضاً حديث أبى هريرة ، فذكر حديثاً واحداً ، فصار المجموع من المكررة سنداً ومتناً اثنين وعشرين حديثاً (١) .

(١) وقد أضاف عليها عزيزى وجيبى المولوى محمد يونس الجونفورى مدرس

وعلم من هذا كله أن ما أورده البخارى من أجزاء الرواية الواحدة في الأبواب المتفرقة بإسناد واحد لا يعد أيضاً من المكررات ، مثل حديث سمرة في رؤيا النبي ﷺ ، ذكره البخارى في عشرة مواضع من "صحيحه" ، ستة منها بسند واحد ، وهو موسى بن إسماعيل عن جرير عن أبي رجاء عن سمرة ، أخرجه بهذا السند مفصلاً في آخر (الجنائز) ، ومختصراً بمناسبة الأبواب في (باب الذكر بعد الصلاة) وفي (باب أكل الربا) وفي (باب أفضل الناس مؤمن مجاهد) وفي (باب ذكر الملائكة) وفي (باب ما ينهى عن الكذب) وهذه المواضع الستة كلها بسند واحد ، وذكره في أربعة مواضع آخر بسند آخر ، منها في موضع مفصلاً ، وهو في (باب تعبير الرؤيا بعد الصبح) من طريق مؤمل بن هشام عن إسماعيل عن عوف عن أبي رجاء ، وثلاثة مواضع مختصراً في (باب عقد الشيطان على قافية الرأس) وفي (باب واتخذ الله إبراهيم خليلاً) وفي (باب قوله تعالى : يحلفون لكم لترضوا عنهم الآية) وهذه المواضع الأربعة كلها بسند واحد من طريق مؤمل ؛ فهذه عشرة مواضع لحديث واحد بسنتين ، وأمثله لا تعد أيضاً في التكرار كما لا يخفى .

ثم قال الحافظ في "المقدمة" : قال الحافظ أبو الفضل المقدسى فيما روينا عنه في جزء سماه "جواب المتننت" : اعلم أن البخارى - رحمه الله - كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ، ويستدل به في كل باب لإسناد آخر ، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فهمه معنى يقتضيه الباب الذى أخرجه فيه ، وقلماً يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد ، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها ؛ والله أعلم بمراده .

الحديث بمدرسة "مظاهر علوم" مائة وثمانية وعشرين حديثاً ، وسميت رسالته "بإرشاد القاصد إلى ما تكرر في البخارى بإسناد واحد" وفق الله تعالى بطبعها وزاد في علم العزيز المذكور ورزقه الله حبه ورضاه .

منها : أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر ، والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حشد الغرابية ، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة ، وهلم جرأ إلى مشايخه ؛ فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرر وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة .

ومنها : أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة ، يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة ، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى .  
ومنها : أحاديث يرويها بعض الرواة تامة وبعضهم مختصرة ؛ فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقلها .

ومنها : أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتل معنى ، وحدث به آخر فعبر بتلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتل معنى آخر ، فيورده بطرقه إذا صححت على شرطه ، ويفرد لكل لفظة باباً مفرداً .  
ومنها : أحاديث تعارض فيه الوصل والإرسال ، ورجح عنده الوصل فاعتمده ، وأورد الإرسال منها على أنه لا تأثير له عنده في الوصل .

ومنها : أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك .  
ومنها : أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم ؛ فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوى سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ، ثم لقي الآخر فحدثه به فكان يرويه على الوجهين .

ومنها : أنه ربما أورد حديثاً عنعه راويه فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المنعن ، فهذا جميعه يتعلق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر .

ومنها : ما قال السيوطي في "التدريب" : ليس في "البخارى" بطريق المكتوبة عن شيخه إلا حديث واحد فقط لاغيره ، ونضه في القسم الخامس من أقسام التحمل الكتابة بعد ذكر نوعها المجردة والمقرونة بالإجازة : منع

الرواية بها قوم ، منهم المسوردي وغيره ، وأجازها كثيرون من المتقدمين والمتأخرين ، وهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث ، ويوجد في مصنفاتهم كثيراً : كتب إلى فلان ، قال حدثنا فلان ، وهو معمول به عندهم معدود في الموصول ، وفي "صحيح البخارى" في "الأيمان والنذور" : كتب إلى محمد بن بشار ، وليس فيه بالمكاتبة عن شيوخه غيره ، وفيه وفي "صحيح مسلم" أحاديث كثيرة بالمكاتبة في أثناء السند ، منها ما أخرجه عن وراد قال : كتب معاوية إلى المغيرة أن اكتب إلى ما سمعت من رسول الله ﷺ ؛ فكتب إليه الحديث في القول عقب الصلاة ، وغير ذلك من الروايات التي ذكر بعضها السيوطي في "التدريب" ، ثم ذكر اختلافهم في اشتراط البيئة وإطلاق حديثنا وغيره في ذلك ، ليس هذا محله .

ومنها : أنه رضى الله عنه لم يدخل في "صحيحه" حديثاً إلا بعد الاستخارة كما سيأتى في الفائدة الآتية .

ومنها : ما يظهر لهذا العبد الفقير إلى رحمة ربه القصوى بدقة النظر على "الجامع الصحيح" أن الإمام البخارى طالما يشير في أول كل كتاب منه إلى زمان نزول ذلك الحكم ، ومبدء شرعيته بنوع لطيف من الإشارات ، لا سيما إذا كان الأمر مختلفاً بينهم ، وقد ينص على ذلك كما ذكر في أول "كتاب الحيض" (باب كيف كان بدء الحيض) وقول النبي ﷺ : « هذا شيء كتب الله على بنات آدم » إلى آخر ما قال ، والأكثر يكتفى بالإشارات اللطيفة كما في أول "كتاب الوضوء" (باب ما جاء في قوله تعالى : إذا قمم إلى الصلاة إلى آخر الآية) قال الحافظ : تمسك بهذه الآية من قال : إن الوضوء أول ما فرض بالمدينة ، ثم بسط الاختلاف في ذلك ، وكذلك في أول "كتاب التيمم" وقوله تعالى : فلم تجدوا ماءً إلى آخر الآية " فشرعيته بالآية ، وهى مدنية معروفة .

وقال فى أول "كتاب الصلاة": (باب كيف فرضت الصلاة فى الإسراء) وقال ابن عباس: حدثنى أبوسفيان فى حديث هرقل إلى آخر هذا الحديث، قال الحافظ: هذا مصير من المصنف إلى أن المعراج كان فى ليلة الإسراء، وقد وقع فى ذلك اختلاف، ثم قال بعد ذكر الاختلاف فيه: وقوله: قال ابن عباس طرف من حديث أبى سفيان المتقدم موصولاً فى بدء الوحى، وفيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة إلى آخر ما بسطه، وكذلك فى أول "كتاب الأذان" (باب بدء الأذان وقوله عز وجل: وإذا ناديتكم إلى الصلاة) قال الحافظ: يشير بذلك إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة، وكذلك فى أول "كتاب الجمعة" (باب فرض الجمعة لقول الله تعالى: إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) قال الحافظ: اختلف فى وقت فرضيتها، فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة وهى مدنية.

قلت: والاختلاف فى ذلك شهر وفرضيتها بمكة عندنا الحنفية، لكن البخارى أشار بها إلى فرضيتها بالمدينة كما هو مقتضى استدلاله، وكما فى أول "كتاب الزكاة" وقول الله تعالى: وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، وذكر فيه حديث أبى سفيان فى قصة هرقل، وقوله تعالى المذكور فى سورة المزمل وهى مكية، وتقدم قريباً أن الحافظ فى بدء الصلاة قال: فيه إشارة إلى أنها - أى الصلاة - فرضت بمكة، والاختلاف فى ذلك شهر، والعجب من الحافظ أنه ذكر حديث هرقل فى الصلاة للإشارة إلى أنها فرضت بمكة، وقال ههنا: ومخاطبة أبى سفيان مع هرقل كانت فى أول السابعة، ولا يبعد عندى أن الإمام البخارى مال إلى أنها فرضت بمكة قبل الهجرة؛ قال الحافظ: وادعى ابن خزيمة فى "صحيحه" أن فرضيتها كانت قبل الهجرة.

قلت: وقال بعضهم: إنها فرضت بمكة ونزل تفصيلها بالمدينة،

وأنت خير بأن الإمام البخارى مجتهد فى التاريخ أيضاً كالفقه . كما يرشد إلى ذلك كتابه ”المغازى“ ، بل ”كتاب التاريخ“ كله من ”بدء الخلق“ إلى ”كتاب التفسير“ ، وكذلك فى أول ”كتاب الحج“ (باب وجوب الحج وقول الله تعالى : والله على الناس حج البيت إلى آخر الآية) ، وهى مدنية .

والخلاف فى بدء فرضيته أيضاً شهير حتى بلغت الأقوال فى ذلك إلى أحد عشر قولاً ، منها : أنه فرض قبل الهجرة ، ونسبوه إلى الشذوذ ، وكذلك فى أول ”كتاب الصوم“ (باب وجوب صوم رمضان وقول الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام إلى آخر الآية) قال الحافظ : أشار بذلك إلى مبدء فرض الصيام ، قلت : وهكذا يظهر بالتأمل فى بعض الكتب الأخر أيضاً .

ومنها : ما أفاده الحافظ - نور الله مرقده وجزاه عنا وعن سائر من انتفع بكتبه أحسن الجزاء - إذ قال : ومما اتفق له من المناسبات التى لم أر من نبه عليها أنه يعنى غالباً بأن يكون فى الحديث الأخير من كل كتاب من كتب هذا ”الجامع“ مناسبة لختمه ، ولو كانت الكلمة فى أثناء الحديث الآخر أو من الكلام عليه ، كقوله فى آخر حديث ”بدء الوحي“ : فكان ذلك آخر شأن هرقل ، وقوله فى آخر ”كتاب الإيمان“ : ثم استغفر ونزل ، وفى آخر ”كتاب العلم“ : وليقطعها حتى يكونا تحت الكعبين ، وفى آخر ”كتاب الوضوء“ : واجعلهن آخر ما تكلم به ، وفى آخر ”كتاب الغسل“ : وذلك الأخير إنما بيناه لاختلافهم ، وفى آخر ”كتاب التيمم“ : عليك بالصعيد فإنه يكفيك ، وفى آخر ”كتاب الصلاة“ : استئذنان المرأة زوجها فى الخروج ، وفى آخر ”كتاب الجمعة“ : ثم تكون القائلة ، وفى آخر ”كتاب العيدين“ : لم يصل قبلها ، وفى آخر ”الاستسقاء“ : بأى أرض تموت ، وفى آخر ”تقصير الصلاة“ : وإن كنت نائمة اضطجع ، وفى آخر ”التهجد والتطوع“ قوله : وبعد العصر حتى تغرب ، وفى آخر ”العمل فى الصلاة“ : فأشار إليهم أن اجلسوا

فلما انصرف، وفي آخر "كتاب الجنائز"، فنزلت «تبت يدا أبي لهب وتب» وهو من التباب ومعناه: الهلاك، وفي آخر "الزكاة": صدقة الفطار، ولها دخول في الأخيرة من جهة كونها تقع في آخر رمضان مكفرة لما مضى، وفي آخر "الحج": واجعل موتى ببلد رسولك، وفي آخر "الصيام": ومن لم يكن أكل فليصم، وفي آخر "الاعتكاف": ما أنا بمعتكف فرجع، وفي آخر "البيع والإجارة": حتى أجلاهم عمر، وفي آخر "الحوالة": فصلى عليه، وفي آخر "الكفالة": من ترك مالا فلورثته، وفي آخر "المزارعة": ما نسيت من مقالتي تلك إلى يومى هذا شيئاً، وفي آخر "الملازمة": حتى أموت ثم أبعث، وفي آخر "الشرب" (١): فشرب حتى رضيت، وفي آخر "المظالم"، فكسروا صومعته وأنزلوه، وفي آخر "الشركة": أفندج بالقصب، وفي آخر "الرهن": أولئك لاخلاق لهم في الآخرة، وفي آخر "العنق": الولاء لمن أعنق، وفي آخر "الهبة": ولا تعد في صدقتك، وفي آخر "الشهادات": لأتوهما ولو حبواً، وفي آخر "الصلح": قم فاقضه، وفي آخر "الشروط": لا اتباع ولا توهب ولا تورث، وفي آخر "الجهاد": قدمت، فقال: صل ركعتين: وفي آخر "الحمس": حرمها ألبتة، وفي آخر "الجزية" و "الموادعة": فهو جرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وفي آخر "بدء الخلق" و "أحاديث الأنبياء": قدم معاوية المدينة آخر قدمه قدمها، وفي آخر "المناقب": توفيت خديجة رضي الله عنها قبل مخرج النبي ﷺ، وفي آخر "الهجرة": فترة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، وفي آخر "المغازي": الوفاة النبوية وما يتعلق بها، وفي آخر "التفسير": تفسير الموءذتين، وفي آخر "فضائل القرآن": اختلفوا فأهلكوا، وفي آخر "النكاح": فلا يمنعني من التحرك، وفي آخر "الطلاق": تغفوا أثره، وفي آخر "اللعان": أبعد لك منها،

(١) كذا في الأصل والصواب بدله في آخر اللقطة .

وفي آخر "النفقات": أعتقها أبولهب، وفي آخر "الأطعمة": وأنزل الحجاب،  
وفي آخر "الذبايح والأضاحي": حتى تنفر من منى، وفي آخر "الأشربة":  
وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر، وفي آخر "المرضى": وانقل حماها،  
وفي آخر "الطب": ثم ليطرحه، وفي آخر "اللباس": لإحدى رجله  
على الأخرى.

وفي آخر "الأدب": فليرده ما استطاع، وفي آخر "الاستيذان": منذ  
قبض النبي ﷺ، وفي آخر "الدعوات": كراهية السامة علينا، وفي آخر  
"الوراق": أن يرجع على أعقابنا، وفي آخر "القدر": إذا أرادوا فتنة أبينا،  
وفي آخر "الآيمان والنذور": إذا سهم غابر فقتله، وفي آخر "الكفارة":  
وكفر عنيمينك، وفي آخر "الحدود": إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، وفي  
آخر "المحاربين" (١): اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة، وفي آخر  
"الإكراه": يحجزه عن الظلم، وفي آخر "الرؤيا": تجاوز الله عنهم، وفي  
آخر "الفتن": أنهلك وفينا الصالحون، وفي آخر "الأحكام": فاعتمرت  
بعد أيام الحج، وفي آخر "الاعتصام": «سبحانك هذا بهتان عظيم».

والتسبيح مشروع في الختام، فلذلك ختم به "كتاب التوحيد"، والحمد  
لله بعد التسبيح آخر دعوى أهل الجنة، قال الله تعالى: «دعواهم فيها سبحانك  
اللهم وتحيتهم فيها سلام»، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين» وقد ورد  
في حديث أبي هريرة في ختم المجلس ما أخرجه الترمذي وابن حبان وغيرهما  
عنه مرفوعاً: من جلس في مجلس وكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه  
ذلك: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك،

(١) كذا في الأصل وفيه سقوط العبارات كما لا يخفى؛ فإن هذا آخر  
"كتاب استنابة المعاندين"، وهكذا في الكتب الآتية أيضاً سقوط العبارات  
كثيراً كما ترى.

غفر له ما كان فى مجلسه ذلك .

هذا ما أفاده الحافظ ابن حجر - قدس سره - ، وما ظهر لهذا العبد الفقير إلى رحمته العليا أن الإمام البخارى - رحمه الله - يذكر الرجل فى آخر كل كتاب موته ، فإن الإشارات فى أواخر هذه الكتب إلى نهاية الرجل وتذكيره موته أقرب وأظهر ، فكأنه رحمه الله ينبه على ختم كل كتاب على التذكير لهاذم اللذات بذكر لفظ الآخر ، أو الهلاك أو الاستغفار أو بذكر أهوال القيامة وأحوالها كما يظهر ذلك كله بأدنى تأمل فى أواخر الكتب ؛ فإن قوله فى آخر "الوحى" : فكان ذلك آخر شأن هرقل ، أقرب إلى حال القيامة باعتبار الإيمان والكفر المرتب عليهما الثواب والعقاب ، وأصرح من ذلك فى هذا الحديث : فليقتلوا من فيهم من اليهود ، وفى آخر "كتاب الإيمان" قوله : ثم استغفر أقرب تذكيراً للموت ، لا سيما بعد نزول سورة النصر .

وأوضح من ذلك ما فى حديث الباب من قوله : يوم مات المغيرة بن شعبه ، وفى آخر "كتاب العلم" : لباس المحرم أشد تذكيراً للموت والكفن ، وفى آخر "الوضوء" لفظ : آخر ما تتكلم به أقرب إلى انقطاع الكلام عند الموت ، وأوضح من ذلك ما فى حديث الباب : فإن مت فى ليلتك إلى آخر الحديث ، وفى آخر "الغسل" إشارات كثيرة إلى الموت من لفظ الآخر ، ولفظ الغسل إلى غسل الميت والإنقاء أقرب إليه ، والأقرب من ذلك كله أن الجماع بدون إنزال من خواص الجنة ؛ ففى "جمع الفوائد" : عن أبى أمامة سئل النبى ﷺ يتناكح أهل الجنة ؟ قال : نعم بذكر لا يمل وشهوة لا تنقطع دجماً ، وفى رواية : لا منى ولا منية ، وفى آخر "الحيض" وتركه الحافظ قوله : لا تصلى ، من أحوال الموتى ، وكذا قوله : مفترشة ، أذكر لافتراض الميت ، وأيضاً الباب من ملحقات الصلاة على النفساء ، وفى آخر "التيمم" : رجلاً

معزلاً أقرب إلى اعتزاله في القبر ، وكذلك قوله : لم يصل ، وقوله : عليك بالصعيد ، أذكر مما سبق للقبر .

مٹی میں مٹی مل گئی انجام دنیا دیکھ لے

وينادى القبر كل يوم ، أنا بيت التراب ، وفي آخر "كتاب الصلاة" - أعنى قبل المواقيت - وتركه الحافظ : رأيتهم صرعى يوم يسدر ، ثم سجدوا إلى القليب .

وفي آخر "المواقيت" ولم يذكره الحافظ: لا أطمع أبداً ، ويطلق البيت على القبر في الأحاديث ، وعليه بنى أبو داود في "سننه" (باب قطع النباش) ونداء القبر كل يوم بلفظ: أنا بيت الغربية وأنا بيت الوحدة، وأنا بيت التراب، وأنا بيت الدود معروف ، وفي آخر "الأذان" وعبره الحافظ بآخر الصلاة : أن الخروج إلى المسجد خروج إلى مناجاة ربه ، فإن المصلي يناجي ربه ، وفي آخر "الجمعة": القائلة ، وقد ورد أن النوم أخو الموت، وفي آخر "الخوف" وتركه الحافظ لإشارات كثيرة من الإغارات والحرب ؛ وخربت خيبر، وساء صباح المنذرين وغير ذلك ، وفي آخر "العيدين": لم يصل بعدها ، وقوله : ثابت يذكر قوله عز اسمه : « يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة » الآية، والخروج إلى مصلى العيد هو قريب إلى مصلى الجنائز أذكر للموت .

وفي آخر "الوتر": قنوت النازلة، وفي آخر "الاستسقاء": « وما تدرى نفس بأى أرض تموت » والكسوف كله مذكر للقبر ، وفي آخر "سجود التلاوة": ما يجد مكاناً لموضع جبهته ، يذكر كثرة القبور في المقابر حتى لا يجد موضعاً لدفن أحد ، مع أن وضع الجبهة على الأرض أقرب إلى وضع الميت في القبر ، وأيضاً قد ورد في "المشكاة" برواية أبي ذر مرفوعاً: « والذي نفسى بيده ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله ، والله لو تعلمون

ما أعلم لفصحكم قليلاً ولبكيتم كثيراً» إلى آخر الحديث - ، ويذكر حديث الحشر الطويل : « فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود » إلى آخر الحديث فى "المشكاة" ، والحديث الآخر الذى ترجم عليه البخارى ( باب فضل السجود فيه ) : إن الله حرم على الأرض أن تأكل أثر السجود .

وفى آخر "تقصير الصلاة" : نائمة واضطجع ، كلاهما مذكوران للموت ، وفى آخر "التطوع" : غروب الشمس واضح ، وفى آخر "العمل فى الصلاة" : فلما انصرف ، - أى من الدنيا إلى القبور- وأيضاً لفظ "شاك" ولفظ " للبيت" يذكرانه ؛ و"كتاب الجنائز" كله موت ، وفى آخره ذكر شرار الموتى والتهاب وأبو لهب ، - أعاذنا الله من لهب جهنم - ، وفى آخر "الزكاة" ما أفاده الحافظ أقرب تذكيراً للموت ، مع أن لفظ الصدقة يذكر الأحاديث الكثيرة ، منها : من كان من أهل الصدقة دعى من باب الصدقة ، والصدقة تطفئ غضب الرب ، وتدفع ميتة السوء ، وظل المؤمن يوم القيامة صدقته ، واتقوا النار ولو بشق تمرة ، يذكره لفظ التمر كما أن لفظ الشعير يذكر قوله ﷺ يخرج من النار من فى قلبه وزن شعيرة من خير إلى آخر الحديث ( البخارى ) والأظهر من ذلك كله لفظ اليتيم .

وفى آخر "الحج" ما أفاده الحافظ واضح ، وآخر "الصيام" عندى على ختم فضل ليلة القدر ، ويعفور ينقل الدهن إلى العفر فى التراب ، وشدة الإزار إلى كفن الميت والإحياء يكون من النوم - أخى الموت- ، والعشر الأواخر يرشد إليه أيضاً ، وفى آخر "الاعتكاف" لفظ البيت فى الترجمة كاف ، "وهو معتكف فى المسجد لا يخرج منه" يشبه المجاور فى القبر ، وفى آخر "اليوم" لفظ الجار يرشد إلى قوله : اللهم أجرنى من النار ، ومن أدعية صلاة الجنائز : اللهم إن فلان ابن فلان فى ذمتك وحبل جوارك فقه من فتنة القبر وعذاب النار ، إلى آخر

الحديث ، ولفظ أقربهما منك باباً يذكر قوله تعالى في الأعراف : « إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء » الآية ، وفي سورة الحج : « لكل باب منهم جزء مقسوم » وفي سورة المؤمنين : « حتى إذا فتحنا عليهم باباً ذا عذاب شديد » الآية - وحديث حذيفة في الفتنة الآتي في « البخارى » وفيه قوله لعمر - « إن بينك وبينها لباباً مغلقاً قال : أيكسر أم يفتح » - إلى آخر الحديث - وكسر الباب كان قتل عمر .

وفي آخر « الإجارة » كما قاله الحافظ : حتى أجلاهم عمر واضح ، وفي آخر « الحوالة » وكذا « الكفالة » : الصلاة على الجنائز ، وفي آخر « الوكالة » وتركه الحافظ : إن لم يذكر أبو أسامة ، السام الموت . فإعطاء ما أمر به كاملاً مؤثراً طيباً نفسه من أنواع التعزية ، و آخر « المزارعة » عندى إلى « كتاب الاستقراض » و « الشرب » داخل فيها إلا أن الحافظ - رحمه الله - لما ختمها على الشرب فالبراعة عندى في قوله : والله الموعد ؛ وأيضاً في آية الكتمان ، وعلى هذا فى آخر المساقاة وتركها الحافظ : لفظ أسامة كما تقدم ، والنهى عن البيع يذكر قوله تعالى في البقرة « من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة » وفي سورة إبراهيم « من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلال » وفي آخر « كتاب الدين » ( وباب الملازمة ) جزء منه قوله : حتى ييمتك الله ثم يبعثك ؛ قال : فدعنى حتى أموت ثم أبعث ، وفي آخر « اللقطة » : حتى برد أسفله ومن الأسفل يبتدء البرد عند الموت .

وفي آخر « المظالم » : لاتمته ، وأيضاً قوله : إلأمن طين ، وفي آخر « الشركة » إشارات عديدة من قوله : فرماه رجل ، وقوله : نلقى العدو ، وقوله : أفندج ، وقوله : ما أنهر الدم وغير ذلك ، وفي آخر « الرهن » : لقي الله وهو عليه غضبان ، ولا خلاق لهم فى الآخرة ، وقوله : عذاب أليم ، وفي آخر « العتق » : إذا قاتل أحد ، وفي آخر « المكاتب » لفظ : مات

نص، والولاء إشارة، وفي آخر "الهبة": فى سبيل الله، وفى آخر "الشهادات": لو يعلم الناس أى من الأجر، والاستهام هو الترامى على قول، والحبو مرض، وفى آخر "الصلح": البيت والتقاضى بالدين والأمر بالقضاء كلاهما يذكرا، القصاص فى القيامة، وفى آخر "الشروط": الوقف، وأصرح منه لا تورث، والوصايا كلها مذكورة للموت على أن فى آخرها لفظ استشهد.

وكذا "الجهاد" كله مذكر للموت، وعندى يختم على "بدء الخلق"، وفى آخره أشياء من قوله: جهاد وانفروا ويوم القيامة والقتال والإذخر؛ فقد ورد فى بعض الطرق: لقبورهم، إلا أن الحافظ - قدس سره - ختم "الجهاد" على فرض الخمس؛ فيكنى لفظ محارب ودثار؛ فإن الدثار الهالك، ودثر على القتل نضد عليه الصخر، والصرة الشدة من الكرب والحرب، على أن الدثار ضد الشعار وهو يذكر قوله صلى الله عليه وسلم فى كفن بنته زينب أشعرنها إياه؛ لا يقال: إن أمثال هذه الإشارات بعيدة لأن من أمعن النظر فى تراجم البخارى يرى هذه الأمور أقرب من استنباطه فى التراجم؛ وأذكر منهما لفظ الناحية، فإن المقبرة تكون على ناحية البلد، وأذكر من الكل لفظ السفر، «فما أنا والدنيا إلا كراكب استظل تحت شجرة» إلى آخر الحديث، و«ارتحلت الدنيا مسدرة وارتحلت الآخرة مقبلة» - إلى آخر الحديث -، و«كن فى الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل» وغير ذلك من الروايات الكثيرة، فأشدد الأسفار سفر الآخرة، ثم ختمه الحافظ على "الجزية"، فالبراعة عندى فى لفظ فانتحرناها، وقد ورد أن أدنى أهل النار عذاباً ينتعل بنعلين من نار يغلى منها دماغه؛ وفى رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم الزناة فى مثل التنور، إذا اقترب ارتفعوا حتى كادوا يخرجون - إلى آخر الحديث - وهو الغليان.

وفى آخر "بدء الخلق" قبيل الأنبياء: نقص من عمله كل يوم قيراط وألحقه الحافظ رحمه الله "بكتاب الأنبياء"، وفى آخره كما قاله الحافظ: آخر

قدمة قدمها ، وكذا في آخر "المناقب" على ما أفاده : توفيت خديجة رضي الله عنها ؛ وكذا في آخر "الهجرة" ، على ما أفاده لفظ الفترة ، وهذه الأبواب ليست بكتب مستقلة عندي ، وفي آخر "المغازي" : كم غزا النبي ﷺ ؟ وفي آخر "التفسير" : شرور الشيطان كلها من مهلكات الآخرة ، وفي آخر "كتاب فضائل القرآن" : أهلكهم الله ، وفي آخر "النكاح" : لا يمنعني من التحرك ، وفي آخر "الطلاق" : حسابكما على الله ، وفي آخر "النفقات" : أبو لهب ، وفي آخر "الأطعمة" : أنزل الحجاب والرجل محبوب في قبره ، وفي آخر "العقيقة" : يذبحونه ، وفي آخر "الصيد والذبائح" : المضطر والإثم والدم المسفوح ، وفي آخر "الأضاحي" : الأضاحي ولحم الهدى ، وفي آخر "الأشربة" : ليس معنا ماء والبركة من الله ، ولا مانع من لفظ تابعه أيضاً ، كما أفاده الحافظ ، فإن الناس يتبع واحد الآخر في كل يوم - كما هو المعبر بلساننا بجل جلاؤ- ، وفي آخر "المرضى" : الموت أدنى من شرك نعله ، وفي آخر "الطب" : فليغمسه ، والداء ، وفي آخر "اللباس" : الاستلقاء ، وأيضاً إحدى رجله على الأخرى المذكر لقوله تعالى « والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق » وفي آخر "الأدب" : يرحمك الله ، كالنص على ذلك لما في حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري : لما قال النبي ﷺ لعامر بن الأكوع يرحمه الله ، قال رجل من القوم : وجبت يا نبي الله ﷺ لولا امتعتنا به . وفي آخر "الاستيذان" : منذ قبض النبي ﷺ ، وفي آخر "الدعوات" : لفظ الساعة في الترجمة ، وقوله : أدخل وأخرج ، وهل هذا غير منظر القبر ، وكذا قوله : يمنعني من الخروج ، والسامة أذكر للسام بدون الهمز على أن قوله : وهو آخذ بيده يذكر حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : أتاني جبرئيل فأخذ يدي فأراني باب الجنة ، الذي يدخل منه أمتي إلى آخر الحديث .

و"كتاب الرقاق" كله مذكر للآخرة وفي آخره حديث الحوض أشد ذكراً للموت والآخرة، وكذلك "كتاب القدر" كله، وفي آخره لفظ يوم الحندق، ولفظ لولا الله ما اهتدينا، وثبت الأقدام يذكر قوله عز اسمه «يثبت الله الذين آمنوا الآية» ولفظ لا قينا هو الجهاد، و"كتاب الإيمان" تم عندي على "الفرائض"، لكن الحافظ رحمه الله ختمه على الكفارات، وفي آخره قوله: سهم غائر فقتله، وغيرها من ألفاظ عديدة، وفي آخر "الكفارات" وكلت إليها، ولفظ تابع وحرب، وهل لا يذكر لفظ هشام لفظ هشيم الوارد في قوله تعالى: «إنا أرسلنا عليهم صيحة واحدة فكانوا كهشيم المحتظر» و"كتاب الفرائض" كله مذكر للموت، وتركه الحافظ، وفي آخره قوله: وهو مسرور يذكر قوله تعالى: «وينقلب إلى أهله مسروراً» وقوله تعالى: «ولقاهم نضرة وسروراً» على أن قوله: قطيفة قد غطيا رؤسها، وبدت أقدامها هذا هو كفن شهداء أحد.

و"كتاب الحدود" ختمه الحافظ على "كتاب المحاربين"، وليس كذلك عندي كما هو ظاهر من ملاحظة أبواب حد الزنا وغيره في ذلك؛ فهو عندي ختم على "كتاب الديات"، وأيا ما كان ففي آخر "الحدود" على رأى الحافظ: فقولته: أجره على الله وقوله: إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، وفي آخر "كتاب المحاربين": فارجعها وفرجها، وفي آخر "الديات": فإن الناس يصعقون يوم القيامة، وفي آخر "استنابة المرتدين"، دعني أضرب عنقه ولعل الله اطلع على أهل بدر إلخ، وفي آخر "كتاب الإكراه": حجز الظالم عن الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، كما تقدم في المظالم، والترجمة بلفظ خاف عليه القتل، وفي آخر "الحيل" لفظ ساوم والبيت والجار، وفي آخر "التعبير" رؤياه ﷺ كلها من أهوال القيامة أعادنا الله منها، وفي آخر "الفن" على ما أفاده الحافظ: أنهلك، وأيضاً: فتح ردم يأجوج ومأجوج أذكر لأهوال

القيامة ؛ وفي آخر "الأحكام" حديث كعب في التخلف كاف لبكاء الرجل من أحوال الآخرة .

وفي آخر "كتاب التمني" لفظ الهجرة أعنى من الدنيا إلى الآخرة ، ولفظ الوادى يذكر قوله ﷺ : إن في جهنم لوادياً يقال له : "هيهب" ، يسكنه كل جبار ، والتياح من تاح ، وهو من يقع في البلايا ، وفي آخر "أخبار الآحاد" لفظ التوبة وأكل اللحم وهو مذبوح ، على أن قوله : سعد يذكر قوله عز اسمه « فمنهم شقى وسعيد الآية » وقوله : سنته يذكر قوله عز اسمه « وإن يوما عند ربك كألف سنة الآية » وقال : « كم لبثتم في الأرض عدد سنين » وأيضاً الإمساك عن الأكل من شأن الموتى .

وفي آخر "الاعتصام" حديث الإفك ، وفي تمامه إشارات كثيرة مذكورة للموت من فراق أهله ، ولن يضيق الله عليك ، والنوم ، والدجنة الظلمة ، وقوله : من يعذرني ، يذكر الروايات الكثيرة ، منها ما أخرجه البخارى وأحمد والبخارى وغيرهم عن سهل بن سعد مرفوعاً : أعذر الله إلى امرئ آخر عمره حتى بلغ ستين سنة ، وفي لفظ : إذا بلغ العبد ستين سنة فقد أعذر الله إليه ، وأخرج الرامهرمزي عن أبى هريرة مرفوعاً : من عمره الله ستين سنة أعذر إليه في العمر ، يريد : « أو لم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر » وسورة البراءة نزلت بالسيف كلها قتل وضرب وعذاب للكافرين والمنافقين وغير ذلك .

وآخر "كتاب الرد على الجهمية" من باب قول الله تعالى : « ونضع الموازين القسط » وحديثه مستغن عن البيان ، وأنت ترى أن آخر أكثر هذه الكتب نص أو كالنص في تذكير الموت والآخرة والحساب وغيرها ، وما في بعضها من الغرابة أجدر بشأن البخارى ، فإن استنباطاته الآتية في فصل التراجم أوفق بذلك .

ومنها : ما أفاده الحافظ إذ قال : قال شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كلامه على مناسبة أبواب "صحيح البخارى" الذى نقلته عنه في أواخر المقدمة (١) : لما كان أصل العصمة أولاً وآخرأ هو توحيد الله تعالى فختتم "بكتاب التوحيد" ، وكان آخر الأمور التى يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخفتها ، فجعله آخر تراجم الكتاب فبدأ بحديث "الأعمال بالنيات" ، وذلك في الدنيا ، وختم بأن الأعمال توزن يوم القيامة ، وأشار إلى أنه إنما يثقل منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى ، وقال الكرمانى : ختم بمباحث كلام الله لأنه مدار الوحى ، وبه تثبت الشرائع ، ولهذا افتتح ببدء الوحى ، والانهاء إلى ما منه الابتداء ، ونعم الختم بها ، ولكن ذكر هذا الباب ليس مقصوداً بالذات ، بل هو لإرادة أن يكون آخر الكلام التسبيح والتحميد ، كما أنه ذكر حديث "إنما الأعمال" في أول الكتاب لإرادة بيان إخلاصه فيه إلى آخر ما قال .

وهذا القدر يكفى أنموذجاً لخصائص الكتاب ولطائفه ، ولا ريب أن "الجامع الصحيح" مما لا تنقضى عجائبه ، ومهما يتدبر الرجل فيه يرى العجائب واللطائف ، وكيف لا فإنه رحمه الله اهتم في تأليفه أشد الاهتمام من الغسل والصلاة والاستخارة وغير ذلك كما سيأتى قريباً ، فلا بد من نزول البركات على ذلك « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا » « ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً » .

(١) وسيأتى في هذه المقدمة قريباً .

### الفائدة السادسة فيما اهتم به الامام البخارى

فى تأليفه من الغسل والصلاة وغير ذلك

وهذه الفائدة فى الحقيقة جزء مما سبق من الخصائص ، أفردتها استعجاباً واستغراباً لذلك ، قال الحافظ فى المقدمة : قال الفريرى سمعت البخارى يقول : ما وضعت فى كتاب " الصحيح " حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين ، وعن البخارى قال : صنفت " الجامع " من ست مائة ألف حديث فى ست عشرة سنة ، وجعلته حجة فيما بينى وبين الله ، وعن عمر بن محمد البجيرى سمعت البخارى يقول : صنفت كتابى " الجامع " فى المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى ، وصليت ركعتين ، وتيقنت صحته .

قال الحافظ : والجمع بينه وبين ما تقدم من أنه كان يصنفه فى البلاد أنه ابتداء تصنيفه وترتيبه وتبويبه فى المسجد الحرام ، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك فى بلده وغيرها ، ويدل عليه قوله : إنه أقام فيها ست عشرة سنة ، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها ، وقد روى ابن عدى عن جماعة من المشايخ أن البخارى رحمه الله حول تراجم " جامعته " بين قبر النبى ﷺ ومنبره ، وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين ، ولا ينافى هذا أيضاً ما تقدم ، لأنه يحمل على أنه فى الأول كتبه فى المسودة ، وههنا حول من المسودة فى المبيضة .

قلت : وقد سبق إلى ذلك النووى فى " شرح البخارى " إذ قال : والجمع بين هذا كله ممكن بل متعين ، فإننا قد قدمنا أنه صنّفه فى ست عشرة سنة ، فكان يصنف منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى ، والله أعلم .

قلت : وحكى الحافظ فى موضع آخر عن محمد بن أبى حاتم الوراق قال : سمعت البخارى يقول : لو نشر بعض أستاذى هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت " البخارى " ولا عرفوه ، ثم قال صنّفته ثلاث مرات ، وقال أحمد بن

أبى جعفر والى بخارى : قال لى محمد بن إسماعيل يوماً : رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر ، فقلت له : يا أبا عبد الله بتمامه ؟ فسكت .

وحكى القسطلانى قول الحافظ المذكور فى الجمع من أنه ابتداء تصنيفه وترتيب أبوابه فى المسجد الحرام إلخ ، وقال شارح مقدمة القسطلانى عبد الهادى : يظهر لى عكس ذلك ، وأنه خرج الأحاديث أولاً فى تلك المدة وجمعها فى مسوداتها ، ثم ترجم لها وبيضاها فى المسجد الحرام ، وبين قبر النبى صلى الله عليه وسلم ومنبره .

والظاهر عند هذا العبد الفقير إلى رحمته هو ما أفاده الحافظ كما لا يخفى على من أمعن النظر على التراجم ، فإنهم صرحوا فى التراجم الخالية عن الحديث أن البخارى رحمه الله أراد كتابة الحديث ، ولم يتفق له لعوارض أو لم يجد على شرطه ، فهذا كالنص على أنه رحمه الله قدم التراجم ، وأدخل فيها الأحاديث حينئذ تيسر ، ويؤيده ما أفاده شيخ المشايخ مولانا الحاج أحمد على السهارنفورى - قدس سره - فى مقدمة "الصحيح" ؛ روى عن عبد القدوس بن همام قال : سمعت عدة من المشايخ يقولون : حول البخارى تراجم "جامعه" بين قبر النبى ﷺ ومنبره ، وقال آخرون منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى : صنفه "ببخارى" ، وقيل "بمكة" ، وقيل "بالبصرة" ، وكل هذا صحيح ، ومعناه أنه كان يضيف فيه فى كل بلد من هذه البلدان ، فإنه بقى فى تصنيفه ست عشرة سنة .

وحكى الحاكم عن أبى عبد الله محمد بن على قال سمعت البخارى يقول : أقمت بالبصرة خمس سنين معى كتبى أصنفه ، وأخرج فى كل سنة ، وأرجع من مكة إلى البصرة ، وتقدم فى الفائدة الثانية فى أحواله التاريخية ما قال البخارى :

أقمت بالمدينة بعد أن حججت سنةً حرداً ، وقال أيضاً : أقمت بالحجاز ستة أعوام ، وتقدم في الفائدة الثانية في فضائل ”الصحيح“ أن الإمام البخارى لما صنف صحيحه عرضه على ابن المدينى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وتوفى أحمد بن حنبل ٢٤١ ، وابن معين ٢٣٣ ، وابن المدينى ٢٣٤ ، على الصحيح كما في ”التقريب“ ، وعلى هذا فقد فرغ الإمام من تأليفه قبل ستة ثلاث وثلثين سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك ، ويؤيد الإلحاق اختلاف العدد في روايات البخارى ، ففي ”التدريب“ : قال العراقى : أما رواية حماد بن شاكر فهي دون رواية الفربرى بمأتى حديث ، ورواية إبراهيم بن معقل دونها بثلاث مائة ، فعلم من ذلك أنه رحمه الله ألحق في ”الصحيح“ مرة بعد أخرى ؛ وإن سلم فراغه عن تأليفه قبل ثلاث وثلثين ، وزمان تأليفه ست عشرة سنة ، فأقصى ما يكون فيه بدء تأليفه سنة سبع عشرة ومأتين إذ كان عمره الشريف ثلاثاً وعشرين سنة .

#### الفائدة السابعة في عدد رواياته و ما انتخب عنها

وتقدم قريباً عن البخارى أنه قال : صنف ”الجامع“ من ست مائة ألف في ست عشرة سنة ، قال الحافظ في المقدمة : قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح فيما روينا عنه في ”علوم الحديث“ : عدد أحاديث ”صحيح البخارى“ سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة ، قال : وقيل : إنها باسقاط المكرر أربعة آلاف ، هكذا أطلق ابن الصلاح ، وتبعه الشيخ محي الدين النووى في ”مختصره“ ، لكن خالف في ”الشرح“ فقيدها بالمسندة ، ولفظه : جملة ما في ”الصحيح“ من الأحاديث المسندة بالمكررة ؛ فذكر العدة سواء ، فأخرج بقوله : المسندة الأحاديث المعلقة وما أورده في التراجم والمتابعة وبيان الاختلاف بغير إسناد موصل ؛ فكل ذلك خرج بقوله : المسندة ، بخلاف إطلاق ابن الصلاح .

قال النووى فى " شرحه " : وقد رأيت أن أذكرها مفصلة ليكون كالفهرست للأبواب ، ثم ساقها النووى تبعاً لأبى الفضل بن طاهر ، فذكر عدد روايات كل باب ، فقال : بدء الوحى خمسة أحاديث ؛ وهكذا قال فى كل باب ، وتعقب الحافظ فى " المقدمة " على كل باب بحذائه ، فقال على قوله : بدء الوحى خمسة أحاديث : بل سبعة ، ثم بسطها ، وهكذا قال فى كل باب ، إلى أن قال الحافظ فى آخر الكتب : فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون حديثاً ، فقد زاد على ما ذكره مائة حديث واثنان وعشرون حديثاً .

قلت : هو كذلك ، فإنهم ذكروا ٧٢٧٥ - ١٢٢ - ٧٣٩٧ وهذا الذى ذكره الحافظ ، ثم : عدد الحافظ المعلقات والمتابعات فى كل باب وقال فى آخره : فجملة ما فى الكتاب من التعليقات ألف وثلاث مائة وواحد وأربعون حديثاً (١٣٤١) ، وأكثرها مكرر مخرج فى الكتاب أصول متونه ، وليس فيه من المتن التى لم تخرج فى الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً ، قد أفردتها فى كتاب مفرد لطيف ، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاث مائة وواحد وأربعون حديثاً (٣٤١) ، فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً (٩٠٨٢) ، وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة ، والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم ، وقد استوعبت وصل جميع ذلك فى كتاب " تعليق التعليق " ، وهذا الذى حررته من عدة ما فى " صحيح البخارى " تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه ، وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ ، والله المستعان .

قلت : ما ذكره الحافظ - رحمه الله - من المجموع هكذا حكاه بعد قريب من ثلاثين سنة فى آخر " الفتح " لأن تأليف " المقدمة " كان فى سنة ثلاث عشرة ، والفراغ من تأليف " الفتح " فى أول يوم من رجب سنة اثنتين

وأربعين ، وذكر في آخر "الفتح" أيضاً العدد الذي ذكر في "المقدمة" ، كما سيأتى في كلامه قريباً .

ولى فيه تأمل لأنه - رحمه الله - قال أولاً : فجموعه بالمكرر سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون ، ثم قال : وجملة التعاليق ألف وثلاث مائة وواحد أربعون ، وجملة ما فيه من المتابعات ثلاث مائة وواحد وأربعون فيكون المجموع تسعة آلاف وتسعة وسبعين أو اثنين وثمانين ، وهكذا صورته : - ٧٣٩٧ - ١٣٤١ - ٣٤١ - ٩٠٧٩ .

لكن الحافظ - قدس سره - ذكر في آخر "الفتح" أيضاً مثل ما في "المقدمة" ، إذ قال : فجميع ما في "الجامع" من الأحاديث بالمكرر موصولاً ومعلقاً وما في معناه من المتابعة تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً ، وجميع ما فيه موصولاً ومعلقاً بغير تكرار ألفاً حديث وخمس مائة حديث وثلاثة عشر حديثاً فمن ذلك المعلق وما في معناه من المتابعة مائة وستون حديثاً ، والباقي (١) موصول وافقه مسلم على تحريجها سوى ثمان مائة وعشرين حديثاً ، وقد بينت ذلك في آخر كل كتاب من كتب هذا "الجامع" ، وجمعت ذلك همها تنبيهاً على وهم من زعم أن عدده بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً ، وأن عدده بغير المكرر أربعة آلاف أو نحو أربعة آلاف .

وقد أوضحت ذلك في آخر "المقدمة" ، وذلك كله خارج عما أودعه في تراجم الأبواب من ألفاظ الحديث من غير تصريح بما يدل على أنه حديث مرفوع ، كما بينت على كل موضع من ذلك في بابه ، كقوله : (باب اثنان فما فوقها جماعة) فإنه لفظ حديث أخرجه ابن ماجه ، وفيه من الآثار الموقوفات على الصحابة فمن بعدهم ألف وست مائة وثمانية آثار ، وقد ذكرت تفاصيلها أيضاً عقيب كل كتاب ، وفي الكتاب آثار كثيرة لم يصرح بنسبتها لقائل

(١) أى ألفان وثلاث مائة وثلاثة وخمسون حديثاً .

مسمى ولا مبهم ، خصوصاً فى التفسير وفى التراجم فلم يدخل فى هذه العدة ، وقد نهبت عليها أيضاً فى أماكنها .

قلت : وما قال الحافظ جمعت ذلك ههنا تنبيهاً على وهم من زعم لـ"الخ" ، أشار بذلك إلى ابن الصلاح ، وتبعه النووى كما تقدم فى أول هذه الفائدة ، وبذلك جزم النووى فى "تقريبه" ، إذ قال : وجملة ما فى "البخارى" سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكرر ، وبخذه أربعة آلاف ، قال السيوطى فى "التدريب" : قال العراقى : هذا مسلم فى رواية القربرى ، وأما رواية حماد بن شاكر فهى دون رواية القربرى بمائتى حديث ، ورواية إبراهيم ابن معقل دونها بثلاث مائة حديث .

قال شيخ الإسلام : وهذا الذى قالوه تقليداً للحموى ، فإنه كتب البخارى عنه وعد كل باب منه ، ثم جمع الجملة وقلده كل من جاء بعده نظراً إلى أنه راوى الكتاب ، وله به العناية التامة ، قال : ولقد عدتها وحررتها فبلغت ، فذكر السيوطى كلام الحافظ المذكور فى "الفتح" ، إلا أن ما تقدم عن "الفتح" وما حكى عنه السيوطى فيهما اختلاف فى العدد ، ولذا لم أذكر كلامه كله ، ولا يبعد أن يكون ذلك من النساخ ، وقال فى آخره : هكذا وقع فى "شرح البخارى" ، ونقل عنه ما يخالف هذا يسيراً .

وقال الحافظ فى "الفتح" ( ١ - ٦٣ ) فى (باب كفران العشير) تنبيهاً على فائدة مهمة أن البخارى يذهب إلى جواز تقطيع الحديث إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقاً يفضى إلى فساد المعنى ، فصنيعه كذلك يوهم من لا يحفظ الحديث أن المختصر غير التام لا سيما إذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام ، كما وقع فى هذا الحديث ، فإن أوله هنا قوله ﷺ "أريت النار" إلى آخر ما ذكر منه ، وأول التام عن ابن عباس قال خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فذكر قصة صلاة الكسوف ، ثم

خطبة النبي ﷺ وفيها القدر المذكور هنا، فن أراد عد الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب يظن أن هذا الحديث حديثان أو أكثر لاختلاف الابتداء ، وقد وقع في ذلك من حكى أن عدته بغير تكرار أربعة آلاف أو نحوها كابن الصلاح والشيخ محي الدين ومن بعدهما ؛ وليس الأمر كذلك بل عدته على التحرير ألفا حديث وخمس مائة حديث وثلاثة عشر حديثاً كما تقدم .

وقال صاحب "كشف الظنون" : ومنهم - أى من رواة البخارى - : إبراهيم بن معقل النسفى الحافظ ، وفات منه قطعة من آخرها رواها بالإجازة ، ولذا قيل : إن رواية إبراهيم أنقص الروايات ، فلإنها تنقص عن رواية الفربرى ثلاث مائة حديث ، قال ابن حجر : هذا غير مسلم ، فلإنهم إنما قالوا ذلك تقليداً للحموى ، فإنه كتب "البخارى" ورواه عن الفربرى ، وعد كل باب منه ، ثم جمع الجملة ، وقلده كل من جاء بعده نظراً منهم إلى أنه راوى الكتاب ، وليس كذلك ، إلا أن حماد بن شاكر فاته من آخر البخارى فوت ، فلم يروه فعده فبلغ مائى حديث ، فقالوا : روايته ناقصة عن رواية الفربرى ، وفات ابن معقل أكثر من حماد فعده كما فعلوا في رواية حماد ، وذكره البقاعى في حاشية "الألفية" .

### الفائدة الثامنة في مرتبة بين كتب الحديث ومراتبها

اعلم أولاً أنهم جعلوا كتب الحديث على خمسة مراتب ، أبجلها شيخ مشايخنا الشيخ عبد العزيز الدهلوى في رسالة وجيزة سماها "بما يجب حفظه للنظر" وهي في الحقيقة كاسمها ينبغي حفظها لمن نظر في كتب الحديث ، أذكرها أولاً بتمامها اعتناء بشأنها ولكونها مختصرة ، وهي مطبوعة في الهند ، فقال :

بسم الله الرحمن الرحيم ، فيما يجب حفظه للنظر في هذا الكتاب وأمثاله

أن يعرف مراتب (١) التي صنفت لجميع الأحاديث النبوية ، على مصدرها أفضل السلام والتحية ، وهي على مراتب خمسة :

أحدها : الكتب المجردة للصحاح ، فلا يوجد فيها ما يحكم عليه بالضعف فضلاً عن الوضع ، مثل "الموطأ" و"صحيح البخاري" ، و"صحيح مسلم" ، و"صحيح ابن حبان" ، و"الحاكم" ، و"المختارة" للضياء المقدسي ، و"صحيح ابن خزيمة" ، و"أبي عوانة" ، و"صحيح ابن السكن" ، و"المنتقى" لابن الجارود .

وثانيها : الكتب التي لا ينزل أحاديثها من الصالح للأخذ ، منها : "سنن أبي داود" ، و"جامع الترمذي" ، و"مسند أحمد" ، فإن الضعيف الذي يوجد فيها يقرب من الحسن ، كما قال شيخنا الأجل ولي الله الدهلوي المحدث ، وكلام الأكثرين يدل على أن "النسائي" أيضاً من هذا القبيل .

ثالثها : الكتب التي يوجد فيها كل نوع من الأحاديث : الحسن والصالح والمنكر ؛ منها : "سنن ابن ماجه" ، و"مسند الطيالسي" ، و"زيادات ابن أحمد بن حنبل" ، و"مسند عبد الرزاق" ، و"مسند سعيد بن منصور" ، و"مصنف أبي بكر بن أبي شيبة" ، و"مسند أبي يعلى الموصلي" ، و"مسند البزار" ، و"مسند ابن جرير" ، و"تهذيب الآثار" ، و"تفسير القرآن" له و"التاريخ" له ، و"تفسير ابن مردويه" ، وكذا سائر التفاسير ، والمعاجم الثلاثة للطبراني "الكبير" و"الأوسط" و"الصغير" ، و"سنن الدارقطني" و"غرائب" ، و"الحلية" لأبي نعيم و"سنن البيهقي" ، و"شعب الإيمان" له .

(١) هكذا في الأصل والصواب مراتب الكتب التي صنفت لجمع الأحاديث .

ورابعها : الكتب التي كلها يوجد فيها الأحاديث يحكم عليه بالضعف ، منها : "نوادير الأصول" للحكيم الترمذى ، و "تاريخ الخلفاء" و "تاريخ ابن النجار" ، و "مسند الفردوس" للسديلى ، و "كتاب الضعفاء" للعقيلي ، و "الكامل" لابن عدى ، و "تاريخ الخطيب البغدادي" ، و "تاريخ ابن عساكر" .  
 وخامسها : الكتب التي حيزت للموضوعات ، منها : "موضوعات ابن الجوزي" ، و "تنزيه الشريعة" ، و "موضوعات الشيخ محمد طاهر النهروالى" وغيرها (كتب هذه الأسطر الفقير عبد العزيز الدهلوى) انتهت الرسالة ، وبسط ذلك الشيخ المذكور - قدس سره - فى رسالة له أخرى فى الفارسية المسماة بـ "العجالة النافعة" إلا أنه جعل الكتب فيها على أربع طبقات :

الأولى : التي هى فى أعلى درجة الصحة والتلقى بالقبول ، وعد منها ثلاثة كتب فقط ، "الموطأ" ، و "الصحيحين" ؛ قال : وجمع القاضى عياض هذه الثلاثة فى "مشارك الأنوار" وهذه المشارق غير "مشارك الأنوار" للصنعانى الذى جمع أحاديث "الصحيحين" .

والطبقة الثانية : الكتب التي لم تبلغ فى الصحة والشهرة والتلقى بالقبول إلى الدرجة الأولى ، إلا أنها فى هذه الأمور الثلاثة قريبة إلى الأولى ، وعد منها "الترمذى" و "أبا داود" و "النسائى" ، وقال : قال والدى - قدس سره - : إن "المسند" لأحمد عندى داخل فى هذه الطبقة ، فإنه أصل فى معرفة الصحيح والسقيم ، و "ابن ماجه" أيضاً جدير بأن يعد فى هذه الطبقة .

والثالثة : كتب المحدثين الذين سبقوا الشيخين أو عاشروهما ، أو كانوا فى قريب من زمانها ، وإنهم كانوا من الأئمة المتبحرين فى الحديث ، والثقات المعتمدين ، لكنهم ذكروا فى كتبهم من الضعاف ، بل الموضوعات أيضاً ، وعد منها "مسند الشافعى" ، و "سنن ابن ماجه" ، و "مسند الداريمى" ، و "مسند أبى يعلى الموصلى" ، و "مصنف عبد الرزاق" ، و "أبى بكر بن أبى

شعبة“ ، و”مسند عبد بن حميد“، و”مسند الطيالسي“، و”سنن الدارقطني“، و”صحيح ابن حبان“، و”المستدرک للحاکم“ (١) ، و”كتب البيهقي“، و”كتب الطحاوي“ ، و”تصانيف الطبراني“ .

والرابعة : الكتب التي لم تشتهر في القرون السالفة ودونها المتأخرون ، فروايات هذه الكتب لا يعتمد عليها، وعد منها ”كتاب الضعفاء“ لابن حبان، وتصانيف الحاکم ، و”كتاب الضعفاء“ للعقيلي ، و”الكامل“ لابن عدى ، ومصنفات ابن مردويه والخطيب البغدادي وابن شاهين ، و”تفسير ابن جرير“ (٢) ومؤلفات الديلمي من ”الفردوس“ وغيره، وأبي نعيم والجوزقاني وابن عساكر وأبي الشيخ وابن النجار ، انتهى مختصراً ومعرباً .

هذا وقد أخذ الشيخ هذا عن كلام والده الشاه ولي الله الدهلوي ، فإنه ذكر ذلك كله في ”حجة الله البالغة“ ، ترجم كلامه نجله السعيد في الفارسية ، فقال الشيخ في ”حجة الله“ : اعلم أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلا بنجر النبي ﷺ ، ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره ﷺ إلا بتلقى الروايات المنتهية إليه بالاتصال والعننة ، سواء كانت من لفظه ﷺ أو كانت أحاديث موقوفة ، قد صحت الرواية بها عن جماعة من الصحابة والتابعين ، بحيث يبعد إقدامهم في الجزم بمثله لولا النص أو الإشارة من الشارع ، فمثل ذلك رواية عنه صلى الله عليه وسلم دلالة .

(١) ذكر ”صحيح ابن حبان“ و”المستدرک“ في هذه الطبقة صعب ، وقد تقدم ذكرهما ”فيما يجب حفظه للناظر“ في الطبقة الأولى ، ويمكن التفصلي عنه : أن ما سبق كان باعتبار الصحة فقط ، ولاحظ ههنا الشهرة والتلقي أيضاً ، وهذان ليسا في الشهرة في الطبقة الأولى ، بل ولا الثانية .

(٢) وفيه أن تفسير ابن جرير وابن مردويه عدا في الطبقة الثالثة ”فيما يجب حفظه للناظر“ ، وللتوجيه مساع .

وتلقى تلك الروايات لا سبيل إليه في يومنا هذا إلا بتتبع الكتب المدونة في علم الحديث ، فإنه لا يوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدونة ، وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة ، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث ، فنقول : هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات ، وذلك لأن أعلى أقسام الحديث كما عرفت فيما سبق ما ثبت بالتواتر ، وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به ، ثم ما استفاض من طرق متعددة لا يبقى معها شبهة يعتد بها ، واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار .

فالصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ما صح أو حسن غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلا مع بيان ضعفه ، فإن إيراد الضعيف مع بيان ضعفه لا يقدح في الكتاب ، والشهرة أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على ألسنة المحدثين قبل تدوينها وبعد تدوينها ، فأئمة الحديث رويها قبل المؤلف في مسانيدهم ومجاميعهم ، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه وكشف مشكله وشرح غريبه وغير ذلك ، فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان كملا في كتاب كان من الطبقة الأولى ثم وثم ، وإن فقدتا رأساً لم يكن له اعتبار ، وما كان أعلى حد في الطبقة الأولى فإنه يصل إلى حد التواتر ، وما دون ذلك يصل إلى الاستفاضة ، ثم إلى الصحة القطعية - أعني القطع المأخوذ في علم الحديث المفيد للعمل - والطبقة الثانية إلى الاستفاضة والصحة القطعية أو الظنية ، وهكذا ينزل الأمر .

فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب ، "الموطأ" ، و"الصحيحان" للبخاري ومسلم .

والطبقة الثانية : كتب لم تبلغ "الموطأ" والصحيحين ولكنها تتلوها ، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث ، ولم يرضوا في كتبهم بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم ، فتلقاها من بعدهم

بالقبول ، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة ، واشتهرت فيما بين الناس وتعلق بها القوم شرحاً لغريبها وفحصاً عن رجالها، "كسنى أبى داود"، و"جامع الترمذى"، و"مجتبى النسائى"، وهذه الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رزين فى "تجريد الصحاح"، وابن الأثير فى "جامع الأصول"، وكاد "مسند أحمد" أن يكون من جملة هذه الطبقة، فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم ، وقال : ما ليس فيه فلا تقبلوه .

والطبقة الثالثة : مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخارى ومسلم وفى زمانهما وبعدهما ، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب وغير ذلك ، ولم تشتهر فى العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ، ولم تفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير تفحص ، فهى باقية على استنارها واختفائها ، "كسند أبى على" و"مصنف عبد الرزاق" ، و"أبى بكر بن أبى شيبة" ، و"مسند عبد بن حميد" والطيالسى ، وكتب البيهقى والطحاوى والطبرانى ، وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه .

والطبقة الرابعة : كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة ، جمع ما لم يوجد فى الطبقتين الأوليين ، وكانت فى الجاميع والمسانيد المختفية ، فنوهوا بأمرها ، وكانت على السنة من لم يكتب حديثه المحدثون ككثير من الوعاظ المتشدين وأهل الأهواء والضعفاء ، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين ، أو من أخبار بنى إسرائيل ، أو من كلام الحكماء والوعاظ خلطها الرواة بحديث النبى ﷺ سهواً أو عمداً ، أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح ؛ فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية ، فجعلوا المعانى أحاديث مرفوعة ، أو كانت جملاً شتى فى أحاديث مختلفة ، فجعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد ، ومظنة هذه الأحاديث "كتاب الضعفاء" لابن حبان ، و"كامل ابن عدى" ، وكتب الخطيب وأبى نعيم والجوزقانى وابن عساكر وابن النجار

والدليمي، وكاد "مسند الخوارزمي" يكون من هذه الطبقة، وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً محتملاً، وأساءها ما كان موضوعاً مقلوباً شديد النكارة، وهذه الطبقة مادة "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي .

وهنا طبقة خامسة، منها : ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم، وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع، ومنها : ما دسه الماجن في دينه العالم بلسانه، فأتى بإسناد قوى لا يمكن الجرح فيه، فأثار في الإسلام مصيبة عظيمة، لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد، فتهتك الأستار .

أما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين، والثالثة فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث، نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد، وقد جعل الله لكل شئ قدراً، وأما الرابعة فالاشتغال بجمعها والاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين، انتهى مختصراً وملخصاً .

وقال السيوطي في "التدريب" : "صحيح ابن خزيمة" أعلى مرتبة من "صحيح ابن حبان" لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول : إن صح الخبر أو إن ثبت كذا ونحو ذلك، ومن صنف في الصحيح أيضاً "السنن الصحاح" لسعيد بن السكن، وصرح الخطيب وغيره بأن "الموطأ" مقدم على كل كتاب من الجوامع والمسانيد، وقال ابن حزم : أولي الكتب "الصحيحان"، ثم "صحيح سعيد بن السكن" و"المنتقى" لابن الجارود و"المنتقى" لقاسم بن إصبيغ، ثم بعد هذه الكتب "كتاب أبي داود"، و"كتاب النسائي"، و"مصنف قاسم بن إصبيغ"، و"مصنف الطحاوي"، و"مسانيد" أحمد والبخاري وابن أبي شيبة وأبي بكر وعثمان، وابن راهويه والطحاوي، و"المستدرک"، وغير ذلك من الكتب الكثيرة التي حكاها عنه السيوطي .

هذا باعتبار إجمال الكلام على ترتيب كتب الحديث، وأما باعتبار التفصيل في الكتب الستة فأصحها عند الجمهور "صحيح البخارى" ، قال النووى في "التقريب" : أول مصنف في الصحيح المجرد "صحيح البخارى" ثم "مسلم" ، وهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز ، و"البخارى" أصحها ، وقيل : "مسلم" أصح ، والصواب الأول وعليه الجمهور ، وما روى عن الإمام الشافعى أنه قال : ما أعلم في الأرض كتاباً أكثر صواباً من كتاب مالك ، وفي لفظ عنه : ما بعد كتاب الله أصح من "موطأ مالك" ، فذلك قبل وجود الكتاتين ، انتهى .

قلت : وهو واضح ، فإن الإمام الشافعى رحمه الله توفى ٢٠٤ هـ ، وكان البخارى إذ ذاك ابن عشر ، ومسلم ولادته في هذه السنة ، فأين وجود كتابيهما ، فإن تأليف "البخارى" عندى في حدود مأتين وعشرين إلى ثلاثين كما تقدم ، وتأليف "مسلم" في سنة خمسين ومأتين كما جزم به العراقى ، وحكاه السيوطى في "التدريب" ، وكانت مدة تأليفه خمس عشرة سنة ، وقال أيضاً : روى عن أبى على النيسابورى شيخ الحاكم أنه قال : ما تحت أديم السماء كتاب أصح من "صحيح مسلم" ، هذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخارى ، إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح ، فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخارى ، فهذا لا بأس به ، ولا يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح ، وإن كان المراد أن كتاب مسلم أصح صحيحاً فهو مردود على من يقوله ، قال شيخ الإسلام ابن حجر : قول أبى على ليس فيه ما يقتضى تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخارى خلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محى الدين في "مختصره" وفي "مقدمة شرح البخارى" له ، وإنما يقتضى نفي الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه ، وأما إثباتها له فلا ، لأن إطلاقه يحتمل أن يريد ذلك ويحتمل أن يريد المساواة ، كما في حديث «ما أظلت

الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق (١) لهجة من أبي ذر « فهذا لا يقتضى أنه أصدق من جميع الصحابة ولا من الصديق ، بل نفي أن يكون فيهم أصدق منه ، فيكون فيهم من يساويه .

قال : ومع احتمال كلامه ذلك فهو منفرد سواء قصد الأول أو الثانى ، قال : وقد رأيت فى كلام أبى سعيد العلانى ما يشعر بأن أبا على لم يقف على "صحيح البخارى" ، قال : وهذا عندى بعيد ، والذي يظهر لى من كلام أبى على أنه قدم "صحيح مسلم" لمعنى آخر غير ما يرجع إلى ما نحن بصددده من الشرائط المطلوبة فى الصحة، بل لأن مسلماً صنف كتابه فى بلده بحضور أصوله فى حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز فى الألفاظ ويتحرى فى السياق بخلاف البخارى ، فربما كتب الحديث من حفظه ولم يميز ألفاظ روايته، ولهذا ربما يعرض له الشك ، وقد صح عنه أنه قال : رب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بالشام .

ولم يتصد مسلم لما تصدى له البخارى من استنباط الأحكام وتقطيع الأحاديث ، ولم يخرج الموقوفات ، قال : وأما ما نقل عن بعض المغاربة فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحى ، بل أطلق بعضهم الأفضلية ، وهذا فى حسن الوضع وجودة الترتيب كما قاله عياض ؛ وقال ابن الملقن : رأيت بعض المتأخرين قال : إن الكتابين سواء ، فهذا قول ثالث ، وحكاة الطوفى فى شرح الأربعين ، ومال إليه القرطبى ، انتهى ملخصاً من "التدريب" .

قلت : ومما يستدل به على ترجيح "البخارى" على "مسلم" هو أن الروايات المتكلمة فى "البخارى" أقل عدداً من الروايات المتكلمة فيها فى "مسلم" ، كما فى الشعر المعروف :

(١) بسط الكلام على معنى هذا الحديث القارئ فى "شرح النخبة".

فدعد (١) لجعفى وقاف (٢) لمسلم وبل (٣) لها فاحفظ وقيت من الردى  
وبذلك جزم العراقى فى "ألفيته" إذ قال فى (باب أصح كتب الحديث):  
أول من صنف فى الصحيح محمد وخص بالترجيح  
ومسلم بعد وبعض الغرب مع أبى على فضلوا ذا لو نفع  
وتبعه السيوطى فى "ألفيته" إذ قال :

أول جامع الحديث والأثر ابن شهاب آمر له عمر  
وأول جامع للأبواب جماعة فى العصر ذو اقتراب  
كأبن جريج وهشيم مالك ومعر وولد المبارك  
وأول الجامع باقتصار على الصحيح فقط البخارى  
ومسلم بعده والأول على الصواب فى الصحيح أفضل  
ومن يفضل مسلما فإنما ترتيبه و وضعه قد أحكما

والجملة أن "صحيح البخارى" أعلى رتبة فى الصحة وغيرها عند  
الجمهور، ثم "الصحيح" للإمام مسلم، ثم "السنن" للإمام أبى داود عند هذا  
العبد الضعيف، وبذلك جزم صاحب "مفتاح السعادة"، إذ قال : اعلم أن  
رئيس هؤلاء الطائفة وقودتهم بعد مالك الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل  
البخارى، يليه فى الرتبة كتاب مسلم، يليهما أبى داود، يليهم أبى عيسى  
الترمذى، يليهم أبى عبد الرحمن النسائى، وبذلك جزم صاحب "نيل  
الأماني" إذ قال فى شرح قول القسطلانى : ومنهم من لم يتقيد بذلك كباقي

(١) ٧٨ ، حسب الحروف الأبجدية .

(٢) ١٠٠ ، حسب الحروف الأبجدية .

(٣) ٣٢ ، حسب الحروف الأبجدية .

الكتب الستة ، قال : وهى ” سنن أبى داود “ ” الترمذى “ ” والنسائى “ ” وابن ماجه “ ، وهم على هذا الترتيب فى الصحة .

وكلام ابن سيد الناس فى شأن أبى داود يشير إلى أنه يجعله فى مرتبة مسلم ؛ إذ قال : فهلا ألزم مسلم بما ألزم به أبوداؤد ، فعنى كلامها واحد ، - إلى آخر ما بسطه السيوطى فى ” التدريب “ - وكفى لفخره أن الترمذى والنسائى من تلامذته ، وعرض أبوداؤد ” سننه “ على شيخه الإمام أحمد بن حنبل فاستحسنه ، ويدل ذلك على أنه صنف قبل المائتين وإحدى وأربعين ، لأنه عام وفاة الإمام أحمد بن حنبل .

وفى ” الحطة “ : قال ابن السبكى فى ” طبقاته “ : الفقهاء لا يتحاشون من اطلاق لفظ الصحيح عليها وعلى الترمذى ، وقال الخطابى : كتاب أبى داود جامع لنوعى الصحيح والحسن ، وأما السقيم فعلى طبقات ، كتاب أبى داود خلا منها برئ من جملة وجهها ، ثم بعد ذلك ” سنن النسائى “ عند ذلك الضعيف ، لما قال ابن الأثير : سأله بعض الأمراء عن كتابه ” السنن الكبرى “ : أكله صحيح ؟ فقال : لا ، قال : فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً ، فلخص منها الصغرى ، وسماه ” المحتبى “ - بالمو حدة أو النون - والمعنى متقارب ، وقال الحافظ أبو على : للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم ، وكذلك الحاكم والخطيب يقولان : إنه صحيح ، وإن له شرطاً فى الرجال أشد من شرط مسلم ، لكن قولهم غير مسلم ، كذا فى ” الحطة “ .

قلت : هو كذلك وليس هذا محله ، لكنهم أجمعوا على أن رتبته بعد ” الصحيحين “ ، وفى ” اليانع الجنى “ : قال النسائى : ” كتاب السنن “ كله صحيح ، وبعضه معلول إلا أنه يبين علته ، والمنتخب المسمى ” بالمحتبى “ كله صحيح ، وقال الكوثرى فى هامش ” شروط الأئمة “ للحازمى : والنسائى على تأخره زمناً ذكره بعضهم بعد ” الصحيحين “ فى المرتبة ، لأنه أشد انتقاداً

للرجال من الشيخين ، وأقل حديثاً متقدماً بالنظر إلى من بعد الشيخين ، ويحسن بيان العلل .

ثم بعد ذلك عندى "الترمذى" ، وفى "التدريب" : قال الذهبي : انحطت رتبة "جامع الترمذى" عن "سنن أبى داود" و "النسائى" لإخراجه حديث المصلوب والكلبى وغيرهما ، كذا ذكره الدمئتى فى "نفع القوت" ؛ قلت : وأيضاً إن الروايات التى حكم عليها بالوضع فى "الترمذى" وإن لم يكن صحيحاً هى أكثر جداً مما حكم عليها بالوضع فى "أبى داود" و "النسائى" ، كما سيأتى فى الخامس والعشرين من أنواع المؤلفات ، فهذا أيضاً يؤيد ما اخترته من الترتيب ، وجماعة قدموها على "النسائى" كما تقدم قريباً عن "مفتاح السعادة" و "نيل الأمانى" .

وليه يشير صنيع شيخ مشايخنا الشيخ عبد العزيز فى "البستان" و "العجالة" ؛ إذ ذكر الكتب الستة على هذا المنوال : البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وسبقه والده الشيخ ولى الله فى ذلك الترتيب ، كما فى رسالته "الإرشاد إلى مهات الإسناد" ، وتبعها صاحب "اليانع الجنى" فى هذا الترتيب ، ومن الأسلاف ذكرها النووى فى "تقريبه" أيضاً على هذا المنوال ، وآخر الأمهات الست ابن ماجه بلا خلاف فى كونه آخرها رتبة ، وقد اختلفوا فى ذكره فى الأمهات ، ولم يذكره النووى فى تقريبه فى الأصول ، واقتصر على الخمسة فقط إذ قال : الصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير - أعنى الصحيحين وسنن أبى داود والترمذى والنسائى - قال السيوطى : لم يدخل المصنف "سنن ابن ماجه" فى الأصول ، وقد اشتهر فى عصر المصنف وبعده جعل الأصول ستة بإدخاله فيها ، قيل : أول من ضمه إليها ابن طاهر المقدسى ، فتابعه أصحاب الأطراف والرجال والناس ، وقال المزى : كل ما انفرد به عن الخمسة فهو ضعيف ، قال الحسينى : يعنى من الأحاديث ، وتعقبه

شيخ الإسلام بأنه انفرد بأحاديث كثيرة، وهى صحيحة، فالأولى حمله على الرجال .  
 وفى " ما تمس إليه الحاجة " : قال ابن حجر المهيمن فى الفهرست :  
 قال المزى : إن الغالب فيما انفرد به ابن ماجه الضعيف ، ولذا جرى كثير من  
 القدماء على إضافة " المؤطأ " وغيره إلى الخمسة ، قال الحافظ : أول من أضاف  
 " ابن ماجه " إلى الخمسة أبو الفضل بن طاهر ، حيث أدرجه معها فى الأطراف ،  
 وكذا فى " شروط الأئمة الستة " ، ثم الحافظ عبد الغنى فى كتابه فى أسماء الرجال  
 الذى هذبه الحافظ المزى ، وتعقبه الشيخ عبد الرشيد بأن قوله : جرى كثير  
 من القدماء على إضافة " المؤطأ " فيه نظر ، فإننا لا نعلم أن أحداً من القدماء  
 أضاف إلى الخمسة كتاباً إلا " المؤطأ " ولا غيره ، فهذا الحافظ أبو الفضل بن طاهر  
 يقول فى " شروط الأئمة الستة " : إن سعيد بن السكن اجتمع إليه يوماً قوم من  
 أصحاب الحديث فقالوا له : إن الكتب فى الحديث قد كثرت علينا ، فلو دلنا  
 الشيخ على شئ نقتصر عليه فسكت ، ودخل إلى بيته ، فأخرج أربع رزم  
 ووضع بعضها إلى بعض ، وقال : هذه قواعد الإسلام ، كتاب مسلم ، وكتاب  
 البخارى ، وكتاب أبى داود ، وكتاب النسائى ، وهذا أبو عبد الله بن مندة  
 الحافظ يقول : الذين خرجوا الصحيح أربعة ، البخارى ، ومسلم ، وأبوداود ،  
 والنسائى ، نقله السيوطى فى " زهر الربى " .

ثم يأتى أبو طاهر السلفى فيقول : الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء  
 الشرق ، ثم يذكر ابن الصلاح فى " مقدمته " والنووى فى " تقريره " وفيات  
 أصحاب الكتب الخمسة المعتمدة - أى " الصحيحين " " والسنن " لأبى داود  
 والنسائى والترمذى - ولايزيدان عليهم ، ويقول السيوطى فى " التدريب " :  
 لم يذكر المصنف كتاب الصلاح وفاته - أى ابن ماجه - كما لم يذكر كتابه فى  
 الأصول ، فهؤلاء كما ترى لا يضيفون إلى الأربعة أو الخمسة لا " ابن ماجه "  
 ولا " المؤطأ " .

وأول من أضاف " المؤطأ " إلى الخمسة المحدث رزين بن معاوية العبدري المالكي المتوفى سنة خمس وعشرين وخمس مائة في كتابه " التجريد للصحاح والسنن " ثم تبعه المبارك بن محمد الجزري الشهير بابن الأثير المتوفى سنة ست وست مائة في كتابه " جامع الأصول " ، ولم يذكر الذهبي كليهما في " تذكرة الحفاظ " ، وأول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الخمسة مكملاً به الستة الحفاظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة سبع وخمس مائة في أطراف الكتب الستة له ، وكذا في " شروط الأئمة الستة " له ، ثم الحفاظ عبد الغنى المقدسى المتوفى سنة ست مائة ، وأول من جمع أطرافه مع السنن الثلاثة الحفاظ أبو القاسم بن عساكر المتوفى سنة إحدى وسبعين وخمس مائة ، فتبعهم على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس .

وأما إضافة " الدارمى " بدل " ابن ماجه " فالقول به حادث وقع بعد إضافة " سنن ابن ماجه " إلى الخمسة ، وأول من قال ذلك أبو سعيد خليل بن كيكلدى العلانى المتوفى سنة إحدى وستين وسبع مائة ؛ قال العلامة محمد عابد السندى فى ثبته المعروف بـ " حصر الشارد فى أسانيد الشيخ محمد عابد " عن الشيخ صلاح الدين العلانى أنه قال : لو قدم " مسند الدارمى " بدل " ابن ماجه " فكان سادساً لكان أولى ، وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني فى " توضيح الأفكار " : وكأنه اغتر الحفاظ العلانى بكلام مغلطائى فإنه قال : ينبغى أن يجعل " مسند الدارمى " سادساً للخمسة بدل " ابن ماجه " ، وتبع العلانى الحفاظ ابن حجر كما نقله السيوطى فى " التدريب " بقوله : قال شيخ الإسلام : ليس - أى الدارمى - دون السنن فى الرتبة ، بل لو ضم إلى الخمسة كان أولى من ابن ماجه ، فإنه أمثل منه بكثير ، وقال المحدث عبد الغنى النابلسى فى " ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الأحاديث " : وقد اختلف فى السادس ، فعند المشاركة " كتاب السنن " لا ابن ماجه ، وعند المغاربة كتاب

”الموطأ“ للإمام مالك، لكن صرح الشيخ أبو الحسن السندی في مقدمة شرحه على ”سنن ابن ماجه“ أن غالب المتأخرين على أنه - يعني ”سنن ابن ماجه“- سادس الستة ، قال : والحق أن أحسن كتاب رغب إليه الفحول بعد كتاب ”الآثار“ ”والموطأ“ ، وأحق أن يعد في الأصول كتاب ”معاني الآثار“ للإمام أبي جعفر الطحاوي ، فإنه عديم النظير في بابيه ، انتهى ما في ”ما تمس إليه الحاجة“ وهامشه باختصار وزيادة ، ويؤيد ما قال في حق ”معاني الآثار“ ما تقدم في أول هذه الفائدة عن ابن حزم أنه عده في مرتبة أبي داود والنسائي وغيرهما ، والمعروف في زماننا شرقاً وغرباً أن ”السنن“ لابن ماجه سادس الستة ، وهو الذي يراد إذ يقال في زماننا :الأصول الستة أو الصحاح الستة أو نحو ذلك .

### الفائدة التاسعة في نوعية الكتاب

أئمة الحديث شكر الله مساعيهم ، صنفوا مؤلفاتهم على أنواع كثيرة لم أجد لها مجتمعة في تأليف، نعم ذكروها متفرقة في مؤلفاتهم، وذكر الستة منها شيخ مشايخنا الشيخ عبد العزيز الدهلوي - قدس سره - في رسالته ”العجالة النافعة“ وأخذ منها من جاء بعدها ، فقال الشيخ في ”العجالة النافعة“ باللغة الفارسية ما ملخصه بالعربية :

إن المؤلفات في علم الحديث على أنواع عديدة ، وقال في آخرها بعد بيان تفصيلها : فأأنواع التصانيف ستة ، الجوامع ، والمسانيد ، والمعاجم ، والأجزاء ، والرسائل ، والأربعينيات ، وبدأ بالجامع فقال : ومنها الجامع (١) وهو في اصطلاح المحدثين ما يوجد فيه جميع أنواع الحديث من العقائد والأحكام والرقاق والآداب والتفسير والتاريخ ، ويدخل فيه سير النبي ﷺ والفن

(١) وتعقب على هذا التعريف في ”الفوائد الجامعة شرح العجالة النافعة“ .

## والمناقب أو المثالب .

قلت : وهذه ثمانية أبواب لفن الحديث ، وجميع كتب الحديث تحتوى على هذه الأبواب كلها أو بعضها ، قال الشيخ : وقد صنف علماء الحديث فى كل فن من هذه الفنون الثمانية تصانيف مفردة ، فأحاديث العقائد منها تسمى علم التوحيد ، وفيه "كتاب التوحيد" لأبى بكر بن أبى خزيمة ، و"كتاب الأسماء والصفات" للبيهقى ، وأحاديث الأحكام من كتاب الطهارة إلى كتاب الوضايا على ترتيب كتب الفقه تسمى سنناً ، والكتب المصنفة فى هذا الفن أكثر من أن تحصر - قلت : وسيأتى شئ من بيانها فى النوع الآتى - وأحاديث الرقاق تسمى علم السلوك والزهد ، وفيه "كتاب الزهد" للإمام أحمد ولعبد الله بن المبارك ، ولغيرهما من أئمة الحديث فى هذا الفن تأليفات كثيرة ، وأحاديث الآداب تسمى بعلم الأدب ، وللإمام البخارى فيه كتاب مبسوط يسمى بكتاب "الأدب المفرد" - قلت : تقدم ذكره فى مؤلفات البخارى .

وأحاديث التفسير تسمى بعلم التفسير ، ومن الكتب المشهورة فى هذا الفن "تفسير ابن مردويه" ، و"تفسير الديلمى" ، و"تفسير ابن جرير" ، وكتاب "الدر المنثور" للشيخ جلال الدين السيوطى يجمعها كلها .

وأحاديث التاريخ والسير تنقسم على نوعين أحدهما : ما يتعلق بخلق السماء والأرض ، والحيوانات والجن ، والشياطين والملائكة ، والأنبياء السابقين والأئمة السابقة ، ويسمى ببداية الخلق ، وثانيهما : ما يتعلق بذات النبى ﷺ وأصحابه الكرام وآله العظام ، من بدء ولادته ﷺ إلى وفاته ﷺ ، ويسمى بعلم السيرة ، وفيه سيرة ابن إسحاق وسيرة ابن هشام ؛ وسيرة ملا عمر ، وغيرهم كتب كثيرة معروفة ، وإن تيسرت نسخة صحيحة خالية عن الإلحاق والتحريف من كتاب "روضة الأحباب" للسيد جمال الدين الحسينى المحدث فهو أحسن من التصانيف كلها فى هذا الفن ، وأيضاً "مدارج النبوية" للشيخ عبد الحق المحدث

الدهلوى ، و "السيرة الشامية" ، و "المواهب اللدنية" من مبسوطات هذا الفن - قلت : وبسط "صاحب الكشف" في مؤلفات هذا الفن - .

وأحاديث الفتن تسمى بعلم الفتن وفيه مصنفات عديدة، منها كتاب طويل لنعيم بن حماد ، أورد فيه كل رطب ويابس ، وأحاديث المناقب والمثالب تسمى بعلم المناقب ، وفيه أيضاً تصانيف عديدة متنوعة ، وقد أفرد بعض المحدثين مناقب رجال مخصوصين من الآل والأصحاب كمنابق قريش ومناقب الأنصار ومناقب العشرة المبشرة ، "كالرياض النضرة في مناقب العشرة" للمحب الطبري ؛ و "ذخائر العقى في مناقب ذوى القربى" ، و "حلية الكميث في مناقب أهل البيت" ، و "الديباج في مناقب الأزواج" .

وصنفت كتب كثيرة في مناقب الخلفاء الراشدين "كالقول الصواب في مناقب عمر بن الخطاب" ، و "القول الجلى في مناقب أمير المؤمنين على" وللإمام النسائي رسالة طويلة في مناقب على رضى الله عنه وبسببها نال الشهادة في دمشق على أيدي نواصب الشام لشدة عداوتهم معه رضى الله عنه .

وإذا وضع ذلك فالجامع في اصلاح المحدثين ما يوجد فيه كل من الأبواب الثمانية المذكورة "كالجامع الصحيح" للإمام البخارى ، و "الجامع" للإمام الترمذى ، وأما "صحيح مسلم" فإنه وإن كانت فيه أحاديث أكثر هذه الفنون لكن ليس فيه ما يتعلق بفن التفسير والقراءة ، ولذا لا يقال له : الجامع كما يقال لأختيه ، كذا أفاده شيخ المشايخ ، والمعروف عند المحدثين إطلاق الجامع عليه ، وأحاديث التفسير وإن كانت قليلة لكنها موجودة في آخر الكتاب ، وقد أطلق عليه اسم الجامع الشيخ مجد الدين الشيرازى صاحب "القاموس" حيث قال عند ختمه : ختمت بحمد الله "جامع مسلم" وعده صاحب "كشف الظنون" في الجوامع ، إذ قال : "جامع الصحيح" للإمام الحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري الشافعى .

قلت : وأكثر المتأخرون إطلاق الجامع عليه ، وأكثر المتقدمون إطلاق لفظ الصحيح فقط بدون التقييد بلفظ الجامع أو غيره .  
وأما الترمذى فأكثروا إطلاق لفظ الجامع عليه ، وقد أطلق كثير منهم عليه لفظ السنن أيضاً ؛ لأن ترتيبه على ترتيب أبواب الفقه من تقديم كتاب الطهارة وهلم جراً ، لا سيما إذا ذكره مع الكتب الأخر كأبى داود والنسائى ، فيطلقون عليه أيضاً اسم السنن ، ومن الجوامع "جامع سفيان الثورى" مقدم على "جامع البخارى" ، تقدمت الإشارة إلى ذلك فى كلام شيخ المشايخ الدهلوى فى مبدء تراجمه فى الفائدة الثالثة من هذا الفصل ، وقال الإمام أبو داود فى رسالته إلى أهل مكة بما يتعلق "بسنن أبى داود" : ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب مثل "جامع سفيان الثورى" فإنه أحسن ما وضع الناس من الجوامع .

قلت : وعلم منه أن الجوامع قد صنفت عديدة قبل زمان أبى داود .  
ومن الجوامع المعروفة "جامع عبد الرزاق بن همام الصنعانى" المتوفى ٢١١ هـ كما فى "الإتحاف" ، ومنها "جامع الدارمى" ، قال السيوطى فى "التدريب" : "مسند الدارمى" ليس بمسند بل هو مرتب على الأبواب ، وقال العراقى : اشتهر تسميته "بالمسند" كما سمي البخارى كتابه "بالمسند" ، لكون أحاديثه مسندة ، على أنهم ذكروا فى ترجمة الدارمى أن له الجامع والمسند والتفسير وغير ذلك ، فلعل الموجود الآن هو الجامع والمسند فقط .

النوع الثانى : السنن ، ولم يذكره شيخ المشايخ أصالة ، لكنه تقدم ذكره فى كلامه ، وهو النوع الذى يذكر فيه أحاديث الأحكام خاصة ، وتقدم قريباً ما قاله الشيخ - قدس سره - : إن أحاديث الأحكام تسمى بالسنن ، "كسنن أبى داود" وغيره ، والكتب المصنفة فيها غير محصورة ، قلت : ومنها "السنن" (م ١٩) .

الكبرى" و"الصغرى" للنسائي ، و"سنن ابن ماجه" ؛ و"سنن الدارقطني" ، و"السنن الكبيرة والصغيرة" للبيهقي ، و"سنن ابن حبان" ، و"سنن أبي مسلم الكشي" ، و"سنن أبي قرة" ، و"سنن أبي علي بن السكن" ، و"سنن الحافظ سعيد ابن منصور الحراساني" ، وغير ذلك من السنن الكثيرة التي ذكر بعضها في "إتحاد النبلاء" تبعاً "لكشف الظنون" ، وفي "الجواهر المضيئة" : إن للإمام البيهقي ثلاث سنن ، الأول : السنن ، المعروف "بالسنن الكبير" نحو خمسة عشر مجلداً ، والثاني : "السنن الأوسط" المعروف "بمعرفة السنن والآثار" في ثلاث مجلدات ، والثالث : "السنن الصغير" في مجلد .

و"معرفة السنن والآثار" في الحقيقة جمع لمستدلات الشافعية خاصة رتبته على ترتيب المزني ، وكأنه تخريج له ، وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" : لم يكن عند البيهقي "سنن النسائي" ، ولا "جامع الترمذي" ولا "سنن ابن ماجه" ، بل كان عنده "الحاكم" فأكثر عنه ، وذكر في مؤلفاته "السنن الكبير" عشر مجلدات ، و"السنن والآثار" أربع مجلدات و"السنن الصغير" مجلدان ، وقال : قال إمام الحرمين : ما من شافعي إلا وللشافعي عليه مئة إلا البيهقي ، فإن له المئة على الشافعي لتصانيفه في نصرة مذهبه .

قلت : وهو كذلك ؛ فإن أكثر تأليفاته في دلائل الشافعية مثل أكثر تأليفات الطحاوي في دلائل الحنفية ، ولعل ذلك السر في أن الشيخ عبد العزيز وغيره من المشايخ عدوا تأليفاتها في طبقة واحدة ، كما تقدم في الطبقات .

والنوع الثالث : المسانيد ، والمسند في اصطلاحهم ذكر الأحاديث على ترتيب الصحابة على ترتيب حروف الهجاء ، فعلى هذا يقدمون أحاديث أسامة ابن زيد وأنس بن مالك وغيرهما على أكابر الصحابة ، أو على ترتيب السوابق الإسلامية ؛ فتقدم أحاديث العشرة المبشرة على غيرهم ، وتذكر أحاديث الخلفاء الراشدين على ترتيب الخلافة ، ثم أحاديث أهل بدر ، ثم أهل الحديبية ، ثم

مسلمة الفتح، وبعد الرجال أحاديث النساء، فتقدم أحاديث الأزواج المطهرات، ولم توجد عن البنات الطاهرات إلا روايات قليلة عن سيدة نساء أهل الجنة، لأنهن كلهن متن في حياته ﷺ إلا السيدة الزهراء فبعده ﷺ بستة أشهر، فلم تكثر الرواية عنها رضى الله عنها أيضاً، وإن رتبت المسانيد على القبائل فتكتب أولاً مسانيد بنى هاشم، لا سيما أحاديث الإمامين الحسين رضى الله عنهما وأمير المؤمنين على كرم الله وجهه، وبعد ذلك كل قبيلة تكون قريباً منه ﷺ، وعلى هذا يقدم أحاديث عثمان رضى الله عنه على الصديق الأكبر رضى الله عنه.

قال السيوطي في "التدريب": وللعلماء في تصنيف الحديث طريقتان، أحدهما: تصنيفه على الأبواب الفقهية، كالكتب الستة وغيرها، والثانية: تصنيفه على المسانيد، فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه، صحيحه وضعيفه (١) وعلى هذا له أن يرتبه على الحروف في أسماء الصحابة كما فعل الطبراني، وهو أسهل تناولاً؛ أو على القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثم بالأقرب فالأقرب نسباً إلى رسول الله ﷺ؛ أو على السوابق في الإسلام، فبالعشرة، ثم أهل بدر، ثم الحديبية، ثم المهاجرين بينها وبين الفتح، ثم أصاغر الصحابة سنناً، كالسائب ابن يزيد، ثم النساء بادئاً بأمهات المؤمنين.

وقال: قال الدارقطني: أول من صنف مسنداً نعيم بن حماد، وقال الخطيب: وقد صنف أسد بن موسى مسنداً، وكان أكبر من نعيم، فيحتمل أن يكون نعيم سبقه في حديثه، وقال الحاكم: أول من صنف المسند على تراجم الرجال في الإسلام عبيد الله بن موسى العبسي؛ وأبو داود الطيالسي،

(١) وإلى ذلك أشار الحافظ في مقدمة "تعجيل المنفعة" إذ قال: إن أصل وضع التصنيف على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد بخلاف من رتب على المسانيد، فإن أصل وضعه مطلق الجمع.

وقال ابن عدى : يقال : إن يحيى الحماني أول من صنف المسند بالكوفة ، وأول من صنفه بالبصرة مسدد ، وأول من صنفه بمصر أسد السنة .

قلت : وكان أكثر عمل السلف التأليف على المسانيد لسعة حفظهم ، فقد تقدم في الفائدة الأولى من هذا الفصل من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله أن رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة ، وذلك على رأس المأتين ، فصنف عبيد الله بن موسى مسنداً ، ومسدد مسنداً ، وأسند بن موسى مسنداً ، ونعيم مسنداً ، ثم اقتصى الأئمة بعد ذلك ؛ فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف أحاديثه على المسانيد ، كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء .

ومنهم : من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة ، وذكرت في فهرس ذيول التذكرة المسانيد الكثيرة ، منها : "مسند البزار" ، و "مسند أبي يعلى" ، و "مسند ابن أبي شيبة" ، و "مسند عبد بن حميد" ، و "مسند الدارمي" ، و "مسند الطيالسي" ، و "مسند مسدد" ، و "مسند الحميدي" ، و "مسند إسحاق بن راهويه" ، و "مسند ابن أبي عمر" ، و "مسند أحمد بن منيع" ، و "مسند ابن أبي أسامة" ، و "مسند العدني" ، و "مسند ابن جميع" وغيرها ، وذكر في "الإتحاف" بيان المسانيد الكثيرة مما ذكر ومن غيره ، وهذا هو المعروف عند علماء الحديث ، وقال الكتاني في "الرسالة المستطرفة" (ص - ٤) : وقد يطلق المسند عندهم على كتاب مرتب على الأبواب أو الحروف أو الكلمات لا على الصحابة ، لكون أحاديثه مسندة ومرفوعة "كصحيح البخاري" ؛ فإنه يسمى "بالمسند الصحيح" ، و "كسنن الدارمي" ، فإنها تسمى مسنده ، انتهى مختصراً .

والنوع الرابع : المعاجم ، وعده الشيخ النوع الثالث ، إذ لم يعد السنن أصالة ، فقال : القسم الثالث : المعاجم والمعجم في اصطلاحهم ما تذكر فيه

الأحاديث على ترتيب الشيوخ، سواء يعتبر تقدم وفاة الشيخ، أو يعتبر الترتيب باعتبار حروف التهجي، أو يعتبر التقدم في الفضل في العلم والتقوى وغير ذلك، ولكن الأكثر العبرة بحروف التهجي، ومن هذا القبيل المعاجم الثلاثة للطبراني انتهى ما في "العجالة"، وبسط الشيخ قدس سره الكلام في "بستان المحدثين" على هذه المعاجم الثلاثة وقال: إن "المعجم الكبير" على ترتيب الصحابة الكرام، ولم يذكر فيه مرويات أبي هريرة رضى الله عنه، فلعله أراد أن يفرد لمروياته تصنيفاً فلم يتيسر له أو تيسر لكنه لم يشتهر، و"المعجم الأوسط" على ترتيب الشيوخ في ست مجلدات، بسط فيه روايات كل شيخ من مشايخه الذين هم ألف رجل، و"المعجم الصغير" أيضاً على ترتيب الشيوخ، واقتصر على رواية واحدة من كل شيخ، انتهى ملخصاً ومعرباً، هكذا في "كشف الظنون" إذ قال: "المعجم الكبير" و"الصغير" و"الأوسط" في الحديث للإمام الطبراني الحافظ، رتب في "الكبير" الصحابة على الحروف، وهو مشتمل على نحو خمس مائة وعشرين ألف حديث، ورتب في "الأوسط" و"الصغير" شيوخه على الحروف أيضاً، انتهى.

وما أفاده في "الكشف" و"البستان" من أن المعجم على ترتيب المشايخ يخالفه ما تقدم عن "العجالة"، وقد تشرفت بزيارة نسخة خطية من "المعجم الكبير" في المدينة المنورة سنة خمس وأربعين بعد ألف وثلاث مائة، وكانت على ترتيب المشايخ، و"المعجم الصغير" طبع في الهند، وذكرت في "الإتحاف" المعاجم الكثيرة، منها: "معجم ابن الغوطي"، و"معجم أبي بكر المقرئ"، و"معجم شهاب الدين القوصي"، و"معجم الحافظ زين الدين"، و"معجم الحافظ عز الدين عمر بن الحاجب"، و"معجم الشيوخ" لأبي بكر مبارك بن كامل، و"معجم الشيوخ" لأبي سعد عبد الكريم السمعاني، و"معجم ابن قانع"، وغير ذلك من المعاجم الكثيرة، وأيضاً ذكرت في فهرس الذبول المعاجم العديدة،

منها : "المعجم الكبير" و"الصغير" كلاهما للذهبي ، وكذا للطبراني، والمعجم المختص بالمحدثين للذهبي ، و"معجم التقي بن فهد" ، و"معجم الشيوخ" للسيوطي ، و"معجم الشيوخ" للبرزالي ، و"معجم الشيوخ" لابن رافع ، و"معجم شيوخ التقي السبكي" وغير ذلك ، والأوجه عندى أن المعاجم تكون على ترتيب الهجاء ، كما سيأتى قريباً ، وعد صاحب "كشف الظنون" أيضاً المعاجم العديدة .

والنوع الخامس : المشيخات، والمشيخة جمع شيخ لغة كما في "القاموس" ، وأدخلها صاحب "الحطة" في المعاجم إذ قال في بيان المعاجم : والمشيخات في معنى المعاجم ، إلا أن المعاجم يرتب المشايخ فيها على حروف المعجم في أسمائهم ، بخلاف المشيخات قاله الحافظ ابن حجر ، كذا في ثبت شيخ شيوخنا محمد عابد السندی المدنى، والأوجه عند هذا العبد الفقير إلى رحمة ربه القصوى أن المشيخة تقابل المسند، فإن المسند يجمع فيه الروايات على ترتيب الصحابة ، سواء كان على حروف الهجاء أو غيرها كما تقدم في بيانه ، والمشيخة جمع روايات شيخ واحد أو شيوخ عديدة كما سيأتى ، وأما المعجم فهو التأليف على حروف الهجاء ، سواء كان باعتبار الصحابة كما تقدم في بيان المسند أو باعتبار الشيوخ كما في "المعجم الأوسط" و"الصغير" للطبراني .

ومن ذلك القبيل "معجم الشيوخ" لأبى بكر بن المبارك ، و"معجم الشيوخ" لأبى سعد عبد الكريم السمعاني ، ولأبى المظفر السمعاني ولغيرهما ذكرها صاحب "الإتحاف" ؛ ومن ذلك "معجم الصحابة" للشيخ ابن لال أحمد الهمداني المتوفى ٣٩٨ هـ ، ومن ذلك "المعجم" لأبى بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، إذ قال في أول "معجمه" : أما بعد ، فإني استخرت الله تعالى في حصر أسامى شيوخى الذين سمعت منهم وكتبت عنهم ؛ وتخرجيها على الحروف المعجمة ليسهل على الطالب تناوله ، إلخ ، و"معجم مختصر الشيوخ" للذهبي ،

قد اشتمل على ألف شيخ ، وفي "ذبول التذكرة" في مؤلفات العراقي : ومعجم مشتمل على تراجم جماعة من أهل القرن الثامن .

قلت : وقد يؤلفون الأحاديث أيضاً على ترتيب الهجاء ، كما في "مسند الفردوس" للدليمي ، و"كتاب الكامل" لابن عدى ، و"الجامع الصغير" للسيوطي وغيرها ، لكنني لم أر في كتب الحديث لهذا النوع اسماً مستقلاً ، فهو داخل عندى في المعجم ، والمعجم قد يكون في غير الأحاديث أيضاً ، مثل "معجم البلدان" لياقوت الحموى ، وذكر صاحب "كشف الظنون" عدة معاجم من ذلك القبيل ، منها : "معجم الشعراء" للمرزباني ، و"معجم الأدباء" لياقوت الحموى ، و"المعجم في آثار ملوك العجم" ، و"المعجم الكبير" و"الصغير" و"الأوسط" في قراءة القرآن وأسمائه للنقاش الموصلي ، وأما المشيخة فهو جمع أحاديث شيخ واحد أو شيوخ عديدة ، سواء جمعه المحدث بنفسه لشيوخه أو جمعه رجل آخر ، والمشيخات المؤلفة في الفن كثيرة مثل "مشيخة ابن البخارى" ، وعليها ذيل للحافظ المزى ، و"مشيخة ابن شادان" "الكبرى" و"الصغرى" ، و"مشيخة ابن القارئ" خرجها له الحافظ العراقي ، و"مشيخة أبى الحزم" ، وذيلها للعراقي ، و"المشيخة البغدادية" للشيخ أبى طاهر السلفى تزيد على مائة جزء ، و"مشيخة تقي الدين بن رافع" ، خرجها الشيخ محمد إبراهيم وذيلها العراقي ، و"مشيخة على بن أنجب البغدادى" في عشرين مجلداً ، و"مشيخة القباني" لابن حجر العسقلاني ، ذكره البقاعى في "معجمه" ، وغير ذلك من المشيخات الكثيرة التى ذكرها صاحب "الإتحاف" تبعاً لصاحب "كشف الظنون" .

وكذا ذكر في "ذبول التذكرة" وهامشها عدة مشيخات ، منها : ما فى هامش ترجمة ابن رجب ، قال ابن حجر : خرج لنفسه مشيخة مفيدة ، وقال فى ترجمة الياسوفى : خرج لكل من ابن أميلة والصلاح بن أبى عمر مشيخة

ولغيرهما ، وذكر عدة مشيخات في ترجمة المراكشي ، وبسط الكلام عليها ، وذكر في ترجمة العراقي في ذكر مؤلفاته مشيخة القاضي ناصر الدين التونسي ، وذيل مشيخة القاضي أبي الحزم القلانسي تخريج أبي رافع ، ومشيخة لابن القارئ عبد الرحمن ؛ وذكر في ترجمة الأفهسي لازم السماع على الشيوخ ، وخرج للقاضي مجد الدين الحنفي مشيخة في ثمانية أجزاء انتهت ، وغير ذلك من المشيخات العديدة التي ذكرت فيها .

والنوع السادس : الأجزاء والرسائل ، وجعلها شيخ المشايخ الدهلوي نوعين ، وعليه بنى قوله في آخر الكلام : فأنواع المؤلفات ستة ، لكنه - قدس سره - لم يميزها في التفصيل بل ذكرهما في نسق واحد ، لكن يظهر من النظر الدقيق في كلامه - قدس سره - أنه خص الجزء بالسند والرسالة بالمتن ، كما سيظهر من كلامه ، وما يظهر لهذا الفقير أنهما واحد ، وشاع في اصطلاح السلف إطلاق الجزء عليها ، وفي اصطلاح المتأخرين إطلاق الرسالة عليها .

قال الشيخ - قدس سره - : والجزء في اصطلاحهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد ، سواء كان صحابياً أو يكون من بعدهم ، كجزء حديث أبي بكر وجزء حديث مالك ، وقد يختارون مطلباً واحداً جزئياً من المطالب الثمانية المذكورة في أول الباب ، ويسطون الروايات في هذه الجزئية ، كما صنف أبو بكر ابن أبي الدنيا في (باب النية) وفي (باب ذم الدنيا) كتابين مبسوطين ، وصنف الآجري في (باب رؤية الله تعالى) ، وللحافظ ابن حجر والشيخ جلال السيوطي يد طولى في تصنيف الرسائل ، والتأليفات في هذا النوع مما لا تعد ولا تحصر ، انتهى ملخصاً معرباً .

وأنت خبير بأن السلف يطلقون لفظ الجزء على المؤلفات في المطلب الواحد ، ” كجزء رفع اليدين “ للبخاري ، و ” جزء القراءة خلف الإمام “ للبيهقي ، و ” جزء ابن ديزل الكسائي “ في حديث الإفك ، و ” جزء السيوطي “ في الصلاة

على النبي ﷺ ، و" جزء طرق حديث نعم الادم الخل " لأبي الفيض الحسيني ، و" جزء فضائل أهل البيت " لأبي الحسين البزاز ، و" جزء المنذرى فيمن غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر " ؛ وغير ذلك من الأجزاء الكثيرة التي ذكرها صاحب " الإتحاف " ، وصاحب " كشف الظنون " ، وعدوا في مصنفات الحافظ جزءاً في أسماء المدلسين ، وجزءاً في " عمل اليوم واليلة " وغيرهما .

والظاهر عندى أن هذا النوع داخل فيما قال السيوطى في " التدريب " في أنواع المؤلفات ، ويجمعون أيضاً حديث الشيوخ ، كل شيخ على انفراده كمالك وسفيان وغيرهما ، كحديث الأعمش للإسماعيلي ، وحديث الفضيل بن عياض للنسائي ، وغير ذلك .

وللحافظ ابن حجر والسيوطى رسائل شهيرة في المسائل المختلفة ؛ ولها يد طولى في تأليفها كما تقدم في كلام الشيخ - قدس سره - ، وفي " كشف الظنون " : الرسالة هي المجلدة المشتملة على قليل من المسائل التي تكون من نوع واحد ، وأصلها الصحيفة التي تكون مرسله من سيد ، ثم بسط في ذكر الرسائل أشد البسط ، ورتبها على الحروف نظراً إلى أول المضاف إليه أكثرها باعتبار المطالب وبعض منها باعتبار الرجال أيضاً ، مثل " رسالة في أسماء المدلسين " للسيوطى ، و" رسالة في الأنبياء وعددهم " ، وقال المجذ : الرسل محركة القطيع من كل شئ ، وقد ذكر صاحب " الإتحاف " بعض الرسائل ؛ وذكر أسماءها صاحب " الكشف " على ثلاثة عشر ورقاً طويلاً .

والسابع منها : الأربعينات ، والمصنفات في ذلك مما لا تعد ولا تحصى ، اشتغل فيه المحدثون عملاً بما في البيهقي في " الشعب " عن أبي الدرداء ، قال سئل رسول الله ﷺ : ما حد العلم الذي إذا بلغه الرجل كان فقيهاً ؟ فقال رسول الله ﷺ : « من حفظ

على أمتي أربعين حديثاً في أمر دينها بعثه الله فقيهاً ، وكنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً » قال الإمام أحمد : حديث ممتنع مشهور في ما بين الناس ، وليس له إسناد صحيح ، كذا في "المشكاة" ، وقال النووي في أول أربعينته : قد روينا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عمر وابن عباس وأنس وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري من طرق كثيرة بروايات متنوعة أن رسول الله ﷺ قال : « من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله تعالى يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء » ، وفي رواية أبي الدرداء : « كنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً » وفي رواية ابن مسعود قيل له : « ادخل من أي أبواب الجنة شئت » واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه .

وقد صنف العلماء في هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات ، فأول من علمته صنف فيه عبد الله بن المبارك ، ثم محمد بن أسلم الطوسي العالم الرباني ، ثم الحسن بن سفيان النسائي ، وأبوبكر الآجري ، وأبوبكر الأصفهاني ، والدارقطني ، والحاكم ، وأبو نعم ، وأبو عبد الرحمن السلمى ، وأبوبكر البيهقي ، وخلائق لا يحصون من المتقدمين والمتأخرين ، وقد استخرت الله تعالى في جمع أربعين حديثاً اقتداءً بهؤلاء الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام ، وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، ومع هذا فليس اعتماداً على هذا الحديث ، بل على قوله ﷺ : « ليلبلغ الشاهد الغائب » انتهى مختصراً - إلى آخر ما قال - .

وأنت خير بأنّه رحمه الله مع عدم الاعتماد عليه خصص التأليف بالأربعين ، والحديث أخرجه السيوطي في "الجامع الصغير" برواية ابن عدي عن ابن عباس ، ورقم عليه بالضعف ، ورواية ابن النجار عن أبي سعيد ورقم عليه بالصحيح ، وقال الحفاظ في "التلخيص" روى من ثلاثة عشر من الصحابة ،

أخرجها ابن الجوزى فى "العلل المتناهية" وبين ضعفها كلها ، وأفرد المنذرى الكلام عليه فى جزء مفرد ، وقد لخصت القول فيه فى المجلس السادس عشر من الإملاء ، ثم جمعت طرقه فى جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قاذحة ، وقال السخاوى فى "المقاصد" : حديث « من حفظ على أمتى أربعين حديثاً بعث يوم القيامة فقيهاً » رواه أبو نعيم فى "الحلية" بنحوه عن ابن مسعود وابن عباس ، وفى الباب عن أنس وعلى ومعاذ وأبى هريرة وآخرين ، أخرجها ابن الجوزى فى "العلل المتناهية" ؛ قال النووى : طرقها كلها ضعيفة وليس بثابت ، وكذا قال شيخنا : جمعت طرقه فى جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قاذحة .

قلت : والمراد بشيخنا الحافظ ابن حجر ، وتقدم كلامه قريباً ، ومع ذلك ألف الحافظ ابن حجر أربعينتين كما سيأتى ، وألف النووى أيضاً أربعينَةً ، وهى مشهورة بين الناس ، شرحها المحدثون المعروفون ، منهم ابن رجب الحنبلى ، وابن حجر المكي الشافعى ، وعلى القارئ الحنفى ، وغير ذلك من الشروح العديدة التى بسطها صاحب "كشف الظنون" ، وبسط أيضاً فى ذكر الأربعينات الكثيرة ، وقال أيضاً فى أول الأربعينات : أما الحديث فقد ورد من طرق كثيرة بروايات متنوعة ، واتفقوا على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه ، وقد صنف العلماء فى هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات ، واختلفت مقاصدهم فى تأليفها وجمعها وترتيبها ، فمنهم من اعتمد على ذكر أحاديث التوحيد وإثبات الصفات ؛ ومنهم : من قصد ذكر أحاديث الأحكام ، ومنهم من اقتصر على ما يتعلق بالعبادات ، ومنهم : من اختار حديث المواعظ والرفاق ، ومنهم من قصد إخراج ما صح سنده وسلم من الطعن ، ومنهم : من قصد ما علا إسناده ، ومنهم : من أحب تخريج ما طال متنه وظهر لسماعه حين يسمعه حسنه ، إلى غير ذلك ، وسمى كل منهم كتابه بكتاب الأربعين . وسنورد من ذلك ما وصل إلينا خبره أو رأينا به باعتبار حروف المضاف

إليه ، ثم بسطها بالنسبة إلى مؤلفيها ، ومقاصد المؤلفين في ذلك على ما تقدم كثيرة ، وبعضها عجيبة ، كما سيأتى عن الحافظ ابن حجر أنه ألف أربعين يعلم فيها سند مسلم على البخارى ، وذكر في هامش "ذيل التذكرة" أن رأس المحدثين جمال الدين محمد بن إبراهيم الحنفى مسند الحجاز المتوفى ٨٣٣ هـ خرج له الصلاح الأقفهسى الأربعين من طريق أربعين من الفقهاء الحنفية ، ومن ذلك "الأربعون البلدانيات" وهى كثيرة ، منها : للوادرى آشى ، والقطب الحلبي ، وعبد الله الوائى ، والزين العراقى ، ذكرها فى "ذيل التذكرة" .

وقال صاحب "الكشف" : "أربعين البلدانية" لشيخ الجماعة والمتقدم فى الصناعة أبى طاهر أحمد السلبى المتوفى ٥٧٦ هـ جمع فيه أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً فى أربعين مدينة أبان بها عن رحلة واسعة ، ثم الشيخ الإمام محدث الشام ابن عساكر الدمشقى المتوفى ٥٧١ هـ اقتدى بسننه ، وزاد على ما أتى به الغرابة بأن جعلها عن أربعين من الصحابة ، فصار أربعين من أربعين لأربعين فى أربعين عن أربعين ، ومن ذلك "الأربعين العدلية" لابن حجر المكي جمع فيها ما يتعلق بالعدل والعدل ، وأهداها إلى السلطان سليمان خان ، وكثير منهم لاحظوا فى ذلك الاختصار ، قال صاحب "الكشف" قال ابن رجب : وقد جمع العلماء جوعاً من كلمات النبى ﷺ الجامعة كابن السنى فى "الإيجاز" ، والقضاعى فى "الشهاب" .

قلت : منهم : شيخ مشايخنا الشاه ولى الله الدهلوى ألف أربعين وجيزة فى غاية الاختصار من الألفاظ ، وكان والدى المرحوم - نور الله مرقده - يدرسها مع "الكافية" بـ بدل "مفيد الطالبين" - الرسالة المعروفة فى الأدب فى الدرس النظامى - وكان - قدس سره - يدرس الجزء الثلاثين من القرآن المجيد بدل "نفحة اليمن" ، وقال الشاه ولى الله - قدس سره - فى أول "أربعيته" : أما بعد الحمد والصلاة فهذه أربعون حديثاً مسندة بالسند الصحيح إلى النبى ﷺ ، مبانيها

سيرة ومعانيها كثيرة ليدرسها راغب خير ، رجاء أن يدخل في زمرة العلماء لقوله صلى الله عليه وسلم : من حفظ على أمتي - إلى آخر الحديث -، ثم ذكر الشيخ - قدس سره - سنده المتصل عن شيخه أبي الطاهر المدني إلى سيد الشيوخ على بن أبي طالب - كرم الله وجهه - كلها بسند واحد ، وأكثره عن طريق الآباء والأجداد، وذكرها في مسلسلاته أيضاً بقوله: أربعون حديثاً مسلسلةً بالأشراف في غالب سندها، وفيه سبعة آباء في نسق، أربعة عشر أباً في نسق ، ثم ذكرها .

ولولده النجيب الشيخ عبدالعزيز أيضاً "أربعينة" غير مطبوعة، موجودة في مكتبة مظاهر علوم ، ولشيخ مشايخنا الشيخ محمد إسماعيل الدهلوي "أربعينة" في فضائل الحج والعمرة ، ذكرها صاحب "الإتحاف" ؛ قلت : وكثير منهم ألف عدة أربعينات ، منهم : الحافظ ابن حجر له "الأربعون العالية لمسلم على البخاري" ، تشرفت بزيارتها في المدينة المنورة - زادها الله شرافةً وكرامةً ، وعلى صاحبها الصلوات التي لا تحصى - جمع فيها الحافظ أربعين رواية من روايات الصحيحين، ويعلو فيها سند مسلم على سند البخاري ، و"الامتناع بالأربعين المتباينة بشرط السماع" ، و"تخريج الأربعين النووية بالأسانيد العالية" عدوها في مؤلفاته، و"الأربعين المتباينة" ذكروها في مؤلفاته، وذكرها صاحب "كشف الظنون" ، وقال : "أربعين المتباينة" لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، وملخصه للقاضي عز الدين ، وجمعها أيضاً السيوطي ، وابن محمد بن موسى الحافظ - يعنى أنها أيضاً ألفاً أربعينة بهذا الاسم - وقال ابن فهد في "ذيل التذكرة" في مؤلفات الحافظ ابن حجر : وخرج لجماعة من شيوخه مشيخات وأجزاء وأربعينات .

ومنهم : العلامة السيوطي ، إذ عد في "حسن المحاضرة" في مؤلفاته "الأربعين المتباينة" ، و"أربعين حديثاً" من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - وفيها أيضاً "أربعون حديثاً في فضل الجهاد" ، و"أربعون

حديثاً في رفع اليدين في الدعاء“ .

ومنهم : الحافظ قطب الدين الحلبي المتوفى ٧٣٥هـ ألف ”أربعين تساعيات“ ، و”أربعين متباينات“ ، و”أربعين بلدانيات“ ، كما في ”ذيل التذكرة“ .

ومنهم : الحافظ العلائي أبو سعيد خليل بن كيكلي المتوفى ٧٦١هـ ، ألف ”الأربعين في أعمال المتقين“ في ستة وأربعين جزءاً ، وكتاب ”الأربعين المعنعة“ في اثني عشر جزءاً وكتاب ”الأربعين الإلهية“ ثلاثة أجزاء ، كذا في ”الذيل“ .

ومنهم : الحافظ العراقي خرج ”أربعين تساعية“ للميدومي ، و”أربعين عشارية“ لنفسه ، أملاها بالمدينة المنورة بين القبر والمنبر ، وهي أول أماليه ، و”أربعون بلدانية“ انتخبها من ”صحيح ابن حبان“ ، و”أربعون تساعية“ من رواية البيهقي ، كذا في ”الذيل“ ، وغيرهم من المحدثين ألفوا عدة أربعينات يطول الكلام بذكرهم .

ثم هذا آخر ما ذكر شيخ المشايخ في ”العجالة“ من الأنواع ، وقال في آخره : فهذه ستة : الجوامع والمسانيد والمعاجم والأجزاء والرسائل والأربعينات .

قلت : وقد بقيت أنواع عديدة ذكرها أهل العلم في مؤلفاتهم متفرقة ، منها : الأفراد والغرائب ، وهو النوع الثامن جعلها صاحب ”الإتحاف“ واحداً إذ قال : ومن أقسامها أيضاً الأفراد والغرائب ، وهو في اصطلاحهم عبارة عن الأحاديث التي تكون عند شيخ ، ولا تكون عند آخر ، ككتاب ”الأفراد“ للدارقطني ، وفرق بينها أهل الأصول فرقاً يسيراً ، قال الحافظ في ”التحفة“ : الرابع - أي من أنواع الحديث - الغريب وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد من السند على ما سيقسم عليه الغريب المطلق والغريب

النسبي، ثم قال: ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي أو لا يكون كذلك بأن يكون التفرد في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فالأول: الفرد المطلق كحديث النهي عن بيع الولاء وهيبته، وقد يستمر التفرد في جميع رواياته أو أكثرهم، وفي "مسند البزار" و"المعجم الأوسط" للطبراني أمثلة كثيرة لذلك، والثاني: الفرد النسبي سمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً، ويقل إطلاق الفردية عليه؛ لأن الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه في الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان أو أغرب به فلان.

وقال القارئ في "شرحه": قوله: طرفه الذي فيه الصحابي، وكون الغرابة في هذا الطرف أن يروى تابعي واحد عن صحابي ولا يتابعه غيره في روايته عن ذلك الصحابي، سواء تعدد الصحابي في تلك الرواية أولاً، وأما انفرد الصحابي عن النبي ﷺ فليس غرابة، إذ ليس في الصحابة ما يوجب قبحاً، ثم ذكر الاختلاف في أن انفرد الصحابي يغرب الحديث أولاً، فارجع إليه.

وقال النووي في "التقريب": النوع السابع عشر: معرفة الأفراد، فالفرد قسمان أحدهما: فرد مطلق تفرد به عن جميع الرواة، والثاني: فرد نسبي بالنسبة إلى جهة خاصة كقولهم: تفرد به أهل مكة أو أهل الشام أو تفرد به فلان عن فلان، وإن كان مروياً من وجوه عن غيره، وصنف الدارقطني في هذا النوع كتاباً حافلاً، وفي المعاجم أمثلة كثيرة من ذلك، - انتهى ملتقطاً وبزيادة

من "التدريب" - .

وقال أيضاً في النوع الحادى والثلاثين : إذا انفرد عن الزهرى وغيره ممن يجمع حديثه من الأئمة كفتادة رجل بحديث سمى غريباً ، ويدخل في الغريب ما انفرد راو بروايته ولم يروه غيره ، كما تقدم في الأفراد ، أو بزيادة في متنه أو إسناده لم يذكرها غيره ، وينقسم الغريب إلى صحيح كأفراد الصحيح ، وإلى غيره وهو الغالب على الغرائب ، وينقسم أيضاً إلى غريب متناً وإسناداً ؛ كما لو انفرد بمتنه راو واحد ، وإلى غريب إسناداً لا متناً ، كحديث روى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر ، وفيه يقول الترمذى : غريب من هذا الوجه .

وذكر صاحب "كشف الظنون" "كتاب الأفراد" للدارقطنى ولا بن شاهين ، وسيأتى قريباً في مؤلفات الإمام مسلم ثلاثة كتب ، "كتاب الوجدان" ، و"كتاب الأفراد" ، و"كتاب من ليس له إلا راو واحد" ؛ والعجب أن أصحاب أصول الحديث لا يذكرون ههنا "كتاب الأفراد" لمسلم ، وهو أجدر بالذكر من الدارقطنى ومن بعده ، وذكر السخاوى في "فتح المغيث" "أطراف الغرائب" لأبى الفضل بن طاهر ، وقال أيضاً : و"كتاب الدارقطنى" حافل في مائة جزء ، وعمل أبو الفضل بن طاهر أطرافه ، وقال : صنف أبو داود "السنن" التى تفرد بكل سنة منها أهل بلد ، كحديث طلق في مس الذكر ، وقال : إنه تفرد به أهل الإمامة ، وحديث عائشة في الصلاة على سهيل بن بيضاء ، قال الحاكم : تفرد أهل المدينة بهذه السنة .

ولا يذهب عليك أن ههنا نوعين آخرين طالما يلتبس أحد الثلاثة بالآخرين ، أجمال الكلام عليهما للتنبيه . وإن لم يكونا من أنواع المؤلفات في رواية الحديث ، أحدهما : "غريب الحديث" ، وثانيهما : "كتب الوجدان" . أما الأول : فقد قال السخاوى : غريب ألفاظ الحديث هو خلاف الغريب

الماضي قريباً ، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية ، وههنا ما يخفى معناه من المتن لقلة استعماله ، وقال النووى في "التقريب" : النوع الثانى والثلاثون : غريب الحديث ، وهو ما وقع فى متن الحديث من لفظة غامضة وهو فن مهم ، والخوض فيه صعب ، وكان السلف يتثبتون فيه أشد التثبت ، فقد روينا عن أحمد أنه سئل عن حرف منه ، فقال : سلوا أصحاب الغريب فإنى أكره أن أتكلم فى قول رسول الله ﷺ بالظن ، وسئل الأصمعى عن معنى قوله ﷺ : « الجار أحق بسبقه » ، فقال : أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ ولكن العرب تزعم أن السقب : اللزيق .

وقد أكثر العلماء التصنيف فيه ، قيل : أول من صنفه النضر بن شميل ، قاله الحاكم ، وقال (١) أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ثم النضر ، ثم الأصمعى ، وكتبها صغيرة ، وألف بعدها أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور فاستقصى وأجاد . وذلك بعد المأتين ، ثم تتبع أبو محمد بن قتيبة الدينورى ما فات أبا عبيد فى كتابه المشهور ، ثم تتبع أبو سليمان الخطابى ما فاتهما فى كتابه المشهور ، ونبه على أغاليط لهما ، فهذه أمهاته ، ثم ألف بعدها كتب كثيرة فيها زوائد وفوائد كثيرة ، ولا يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة ، " كمجمع الغرائب " لعبد الغافر الفارسى ، و" غريب الحديث " لقاسم السرقسطى ، و" الفائق " للزمخشرى ، و" الغريبين " للهروى ، و" ذيله " ، للحافظ أبى موسى المدينى ، ثم " النهاية " لابن الأثير ، وهى أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن ، وأكثرها تداولاً وقد فاته الكثير ، فذيل عليه الأرموى بذيل لم نقف عليه ، وقد شرعت فى تلخيصه تلخيصاً حسناً مع زيادات جمّة ، والله أسأل الإعانة على

(١) كذا فى "التدريب" وفى أصل "التقريب" بدله قيل ، وهو الصواب كما فى بعض نسخ "التدريب" .

لإتمامها ؛ انتهى ما في "التدريب شرح التقریب" .

قلت : وقد بلغه الله أمنيته وكمل تلخيص النهاية وسماه "الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير" وقد طبع في مصر على هامش "النهاية" .

وقال العراقي في "ألفيته" :

والنضر أو معمر خلف أول من صنف الغريب فيما نقلوا  
ثم تلا أبو عبيدة واقتنى القتيبي ثم حمد صنفنا

وقال الحافظ في شرح "النخبة" : إن خفي المعنى احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح الغريب ، ككتاب أبي عبيد القاسم بن سلام ، وهو غير مرتب ، ورتبه الشيخ موفق الدين بن قدامة على الحروف ، وأجمع منه كتاب أبي عبيد الهروي ، وقد اعتنى به الحافظ أبو موسى المديني فتعقب عليه واستدرك ، ولزخشرى كتاب اسمه : "الفائق" ، حسن الترتيب ، ثم جمع الجميع ابن الأثير في "النهاية" ، وكتابه أسهل الكتب تناولاً مع إعواز قليل فيه .

وقال القارئ في شرح "النخبة" : وقد لخصه شيخ مشايخنا الجلال السيوطي ، وزاد شيئاً ، وسماه "الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير" وقال أيضاً في شرح قول الحافظ : وكتاب أبي عبيد - بالتصغير - القاسم بن سلام - بفتح مهملة وتشديد لام - ، وهو تعب فيه جداً ، فإنه أقام فيه أربعين سنة ، وفي "كشف الظنون" : "مجمع الغرائب" في غريب الحديث ، لعبد الغافر الحنفي المتوفى ٥٣٧هـ ، ولأبي إسماعيل الفارسي المتوفى ٧٠٥هـ ، والمعروف في ديارنا "مجمع البحار" للشيخ العلامة شمس المفاخر محمد بن طاهر الفتني الحنفي المولود ٩١٤هـ المتوفى شهيداً مسافراً لا ابتغاء مرضات الله في بلاد "مالوه" عند "أجين" بأيدي القرامطة في ٩٨٦هـ ، كذا في آخر "المجمع" .

ولا يذهب عليك أمران: الأول ما وقع في آخر كتابه "المغنى" في ضبط الرجال من سنة تأليفه سنة تسع وسبعين وألف تحريف من الناسخ، لأن شهادته - قدس سره - سنة ست وثمانين وتسع مائة، فكيف تجاوز تأليفه الألف، فلعل الصواب فيه ما في فهرس المكتبة العثمانية بحيدر آباد من سنة تأليفه سنة إحدى وثمانين وتسع مائة؛ والثاني أن ابن طاهر هذا حنفى بلا ريب، فما حكى عن بعضهم من كونه شافعيًا وهم، والدليل عليه نص عبارته في مبدء كتابه "تذكرة الموضوعات": قال أضعف عباد القوى الولي محمد بن طاهر بن على الفتى الهندى مسكنًا ونسبًا والحنفى مذهبيًا: هذا مختصر يجمع أقوال العلماء النقاد إلى آخر ما قال.

ومما يجب التنبيه عليه أيضاً أن لفظ ابن الأثير الجزرى يأتى ذكره كثيراً في بيان المؤلفين، وهم ثلاثة إخوة، كلهم يطلق عليه ابن الأثير الجزرى، وطالما يلتبس أحدهم بالآخرين، قال صاحب "أبجد العلوم": وكان الإخوة الثلاثة كلهم فضلاء نجباء، أصحاب التصانيف المقبولة، قلما يتفق إخوة مثل هؤلاء، وهم مشهورون بابن الأثير الجزرى.

قلت: أكبرهم محمد الدين أبو السعادات مبارك بن محمد بن محمد المولود ٥٤٤هـ المتوفى ٦٠٦هـ، أشهر الثلاثة ذكراً، ولد "بالجزيرة" وانتقل إلى "الموصل"، وهو هذا المذكور ههنا، وهو مؤلف "النهاية" في غريب الحديث، ومؤلف "جامع الأصول" في الحديث، وله عدة تأليفات آخر.

والثاني: عز الدين أبو الحسن على بن محمد المولود ٥٥٥هـ المتوفى ٦٣٠هـ، ولد أيضاً "بالجزيرة" وانتقل إلى "الموصل" مع والده وأخويه، وهو مؤلف التاريخ المشهور "بتاريخ الكامل"، وذكر فيه الأحوال من أول الزمان إلى ٦٢٨هـ، وهو الذى استدرك على "كتاب الأنساب" للسمعاني، وسماه "لباب الأنساب"، وهو مؤلف "أسد الغابة في أحوال الصحابة" في ست مجلدات،

الذى لخصه الذهبي في مجلدين، وسماه: "تجريد أسماء الصحابة"، وقد وقع الغلط في مبدئه من المطابع، إذ كتب عليه في بعض المطبوعات تجريد الصحابة للحافظ عز الدين أبي الحسن الجزري، فإن "التجريد" للذهبي، وأصله "أسد الغابة" لابن الجزري.

وثالثهم: أصغرهم ضياء الدين أبو الفتح نصر الله المولود ٥٥٥٨ هـ المتوفى ٦٣٧ هـ مؤلف "المثل السائر" في مجلدين، كذا في "أبجد العلوم"، ولا يلتبس هؤلاء الثلاثة برجل آخر رابع، وهو ابن الجزري الشافعي الشهير محمد بن محمد ابن محمد الجزري مؤلف "الحصن الحصين" الكتاب المعروف في أدعية الحديث أحد القراء المشهورين، مؤلف كتاب "النشر في القراءات العشر"، و"ذيل طبقات القراء"، و"التوشيح شرح المصابيح" وغير ذلك، المولود ٧٥١ هـ المتوفى ٨٣٣ هـ ألف كتابه المعروف "بالحصن الحصين" في وقعة تيمور لذك، وهو المراد بالعدو المذكور في أول خطبته، وقد وقع الفراغ منه في ٧٩١ هـ، وقع في بيانه التحريف من الناسخ في "الإتحاف" إذ كتب وفاة المؤلف ٧٣٤ هـ والفراغ من تأليف "الحصن الحصين" ٩٩١ هـ فليتنبه على ذلك.

أما الثاني: فقد قال الحافظ في "النخبة": إن الراوى قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه، وقد صنفوا فيه الوجدان، وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمي، ومن جمعه مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما، قال القارئ في شرحه: قوله من لم يرو عنه إلا واحد - أى من الصحابة والتابعين ومن بعدهم -، قوله: جمعه مسلم - أى في كتابه المسمى "بكتاب المفردات والموحدات" - وقال النووى في "التقريب": النوع السابع والأربعون معرفة الوجدان، وهو من لم يرو عنه إلا واحد، ومن فوائده معرفة المجهول إذا لم يكن صحابياً فلا يقبل، ولمسلم فيه كتاب، مثاله في الصحابة وهب بن خنبلش، وعامر بن شهر، وعروة بن مضر، ومحمد بن صفوان، ومحمد بن صيفي،

صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي ، إلى آخر ما بسط من أمثله في الصحابة والتابعين .

وقال السخاوى في "فتح المغيـث" : ومسلم صنف في المفردات والوجدان من النساء والرجال ، مما أصل ابن طاهر به عندي ، وعليه خط العلامة مغلطائي ، وقال : إن له عليه زوائد سيفردها ، وهو من انفرد بالرواية عن الراوى راو واحد لا ثانى له ، قلت : ويشكل على ذلك أنهم لا يذكرون في هذا النوع إلا "كتاب الوجدان" لمسلم ولا يذكرون في ذلك "كتاب الوجدان" للبخارى ، وقد تقدم في مؤلفات البخارى ذكر "كتاب الوجدان" له ، إلا أنهم قيدوه هناك بمن ليس له إلا حديث واحد من الصحابة كما تقدم في محله ، وعرفوه ههنا بمن لم يرو عنه إلا راو واحد ؛ وذكر صاحب "كشف الظنون" "كتاب من ليس له إلا راو واحد" لمسلم ، ثم ذكر "كتاب الوجدان" للإمام مسلم وللبخارى ، قال : وهو فيمن ليس له إلا حديث واحد من الصحابة .

وذكر الذهبي في "التذكرة" في مؤلفات الإمام مسلم ثلاثة كتب متقاربة : "كتاب الوجدان" ، و"كتاب الأفراد" ، و"كتاب من ليس له إلا راو واحد" ؛ فالظاهر أنها ثلاثة أنواع مختلفة ، وذكر السيوطى في "التدريب" في مؤلفاته : "الوجدان" و"الأفراد" ، وذكر في مؤلفات أبى داود : "ما تفرد به أهل الأمصار" ، وذكر في مؤلفات الترمذى : "المفرد" .

وقال السيوطى أيضاً في "التدريب" : النوع الحادى والتسعون معرفة من لم يرو إلا حديثاً واحداً ، هذا النوع زدته أنا ، وهو نظير ما ذكره فيمن لم يرو عنه إلا واحد ، ثم رأيت أن للبخارى فيه تصنيفاً خاصاً بالصحابة وبينه وبين "الوجدان" فرق ، فإنه قد يكون روى عنه أكثر من واحد وليس له إلا حديث واحد ، وقد يكون روى عنه غير حديث وليس له إلا راو واحد ، وذلك موجود معروف ، ثم ذكر أمثله ، فعلم منه أن هذين نوعان مختلفان ،

لكن أهل الأصول طالما يذكرون أمثلة أحدهما في الآخر، وبسط ابن الجوزي في "التلخيص" أسماء الصحابة الذين انفرد بالرواية عن كل واحد منهم واحد من التابعين لم يشاركه غيره في الرواية عنه ، وقال : فإن وجد له مشارك فتلك الرواية لا تثبت عند الحفاظ ، ثم بسط أسماءهم على حروف المعجم ، وذكر في مؤلفات الحفاظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي في آخر كتابه "الجمع بين رجال الصحيحين" : "كتاب معرفة من لم يخرج له في الصحيحين إلا حديث واحد من الصحابة" .

والنوع التاسع من المؤلفات في الحديث : المستدرك ، وهو الذى استدرك فيه ما فات من كتاب آخر ، مثل "المستدرك على الصحيحين" لأبى عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابورى المتوفى ٤٠٥هـ ، كذا في "كشف الظنون" ، وبسط الكلام على تساهله في التصحيح .

قلت : وهذا طبع في الهند في مكتبة حيدر آباد - صانها الله عن الشرور والفساد - وقال في أول كتابه : قد سألت جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها ، إلى أن قال : وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات ، وقد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما .

وهذا نص في أنه رحمه الله لم يقتصر في الروايات على الرواة الذين أخرج عنهم الشيخان ، بل أخرج عن الرواة الذين هم مثل رواة الشيخين ، وقال السيوطي في "التدريب" : واعتنى الحاكم في "المستدرك" بضبط الزائد عليهما مما هو على شرطهما أو شرط أحدهما ، أو صحيح وإن لم يوجد شرط أحدهما معبراً عن الأول بقوله : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو مسلم ، وعن الثاني بقوله : هذا حديث صحيح الإسناد - إلى آخر ما بسط الكلام على تساهله في التصحيح - ، وحكى صاحب "الإتحاف" عن

”حجة الله البالغة“ شيخ المشايخ الدهلوى : إن جل ما تفرد به ”المستدرک“ كالوکی علیه، الخفی مكانه فی زمن مشايخها، وإن اشتهر أمره من بعد، أو ما اختلف المحدثون فی رجاله ، فالشيخان كأساتذتهما كانا يعتنيان بالبحث عن خصوص الأحاديث فی الوصل والانقطاع وغير ذلك حتى يتضح الحال ، والحاكم يعتمد فی الأكثر على قواعد مخرجة على قواعد من صنائعهم ، كقوله : زیادة الثقات مقبولة وغير ذلك - إلى آخر ما بسطه - .

وقال صاحب ”الكشف“ : واختصره شمس الدين الذهبي المتوفى ٨٤٨هـ ، ونبه على تساهله وتصحيحه ، واعترض على الأصل ابن الملتن الشافعى المتوفى ٨٠٤هـ وعليه ”توضیح المدارك فی تصحيح المستدرک“ لجلال الدين السيوطى و”المستدرک على البخارى ومسلم“ لأبى ذر الهروى الحافظ عبد بن أحمد المالکى المتوفى ٤٣٤هـ .

قلت : ويقرب من ذلك الذیل وهو أيضاً يكون كالاستدراك على كتاب، لكنهم عامة يذكرونه فی كتب الرجال والتواريخ، وقليلاً ما يستعملونه فی كتب الحديث ”كذیل الآلى على الآلى المصنوعة“ ، وعد السيوطى فی مؤلفاته ”بغية الزائد فی الذیل على مجمع الزوائد“، ولما لم يستعملوه فی الحديث كثيراً لم أعدّه نوعاً مستقلاً ، وكان حقه أن يعد نوعاً مستقلاً ، والعجب أن صاحب ”كشف الظنون“ لم يذكر الذیول ، وهى كثيرة فی كتب الرجال ، مثل ”ذیل طبقات الفقهاء الحنابلة“ لابن رجب ، و”ذیل لب الباب فی تحرير الأنساب“ لأحمد العجمى ، و”ذیل التكملة لوفیات النقلة“ للعز الحسینى ، و”ذیل ذیل التكملة“ للحسامى ، و”ذیل العبر بأخبار من غیر“ لأبى المحاسن الحسینى ، و”ذیل ذیل العبر“ للعراقى ، و”ذیل طبقات الحفاظ“ لأبى المحاسن الحسینى ، و”ذیل المشتبه“ لمغلطائى ، و”ذیل الضعفاء“ له أيضاً ، و”ذیل المؤلفات والمختلف“ للصابونى ، و”ذیل تاریخ حاب“ لابن عسائر ، و”ذیل

ذيل العبر " لابن سند ، و " ذيل الميزان " للعراقي ، و " ذيل مشيخة القلانسي " للعراقي ؛ و " ذيل تاريخ ابن كثير " لابن حجي ، و " ذيل الكاشف " لابن العراقي ، و " ذيل ذيل العبر " لابن العراقي ، و " ذيل النبلاء " للفاسي ، و " ذيل الميزان " لسبط ابن العجمي ، و " ذيل طبقات الشعرائي " ، و " ذيل المغني " للثقي بن فهد ، و " ذيل تاريخ أبي شامة " للبرزالي ، و " ذيل مغلطائي على المؤتلف والمختلف " لابن نقطة ، و " ذيل التهذيب " لمغلطائي ، و " ذيل تاريخ بغداد " لابن رافع ، وغير ذلك من الذبول التي ذكرت في " ذبول تذكرة الذهبي " للحافظ أبي المحاسن الحسيني ، وللحافظ تقي الدين بن فهد ، وللحافظ السيوطي ، والعجب أن صاحب " الكشف " لم يذكر من الذبول إلا " ذيل تواريخ الحافظ الذهبي والبرزالي وابن كثير " لأبي بكر بن أحمد الأسدي .

والنوع العاشر المستخرج : وهو ما استخرج لإثبات أحاديث كتاب آخر مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق إسناده ، وينتهي سنده إلى شيخ ذلك المصنف ، أو شيخ شيخه ، وهلم جراً بحيث لا يحول المصنف بينه وبين هذا السند ، وفائدته زيادة الاعتماد والوثوق على روايات ذلك المصنف من جهة كون الطرق الأخرى لهذه الأحاديث ، " كمستخرج أبي عوانة " ، ويقال له : الصحيح أيضاً ؛ لأنه زاد طرقاً أخرى على طرق صحيح مسلم وأسانيده ، وقليلاً من المتن أيضاً ، فكأنه في نفسه كتاب مستقل ، وقد انتقى منه الذهبي ثلاثين ومائتي حديث ، وهو المشهور " بمنقى الذهبي " ، كذا في " الحطة " ، وقال السخاوي في " فتح المغيث " : الاستخراج أن يعمد حافظ إلى " صحيح البخاري " مثلاً ، فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه ، غير ملتزم فيها ثقة الرواة ، وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطاً من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه أو في شيخ شيخه وهكذا ، ولو في صحابي كما صرح به بعضهم ، لكن لا يسوغ للمخرج العدول عن الطريق التي تقرب اجتماعه مع مصنف الأصل إلى الطريق

البعيدة إلا لغرض من علو وزيادة حكم مهم أو نحو ذلك ، ثم بسط في بيان المستخرجات .

وذكر السيوطي في "التدريب" الكتب الكثيرة في المستخرجات ، وقال : موضوع المستخرج كما قال العراقي أن يأتي المصنف إلى الكتاب ، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ، وقال شيخ الإسلام : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة ، قال : ولذلك يقول أبو عوانة في "مستخرجه على مسلم" بعد أن يسوق طرق مسلم كلها : من ههنا لخرجه ، ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم فيمن فوق ذلك ، وربما قال : من ههنا لم يخرجاه ، ولا يظن أنه يعنى البخارى ومسلماً ، فإنى استقرت صنيعة في ذلك ، فوجدته إنما يعنى مسلماً وأبا الفضل أحمد بن سلمة ، فإنه كان قرين مسلم وصنف مثل مسلم ، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيها ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب .

ثم المستخرجات المذكورة لم يلتزم فيها موافقتها في الألفاظ ، لأنهم يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم ، فحصل فيها تفاوت قليل في اللفظ وفي المعنى أقل ، فلا يجوز أن تنقل من المستخرجات وتقول : كذا في "الصحيحين" ، إلا أن تقابله بها ، أو يقول المصنف : أخرجاه بلفظه ، بخلاف المختصرات من الصحيحين ، فإنهم نقلوا فيها ألفاظها ، انتهى مختصراً .

وقال صاحب "الكشف" : مستخرج أبي عوانة الحافظ يعقوب بن إسحاق الأسفرائني المتوفى ٣١٦ هـ على "صحيح مسلم" ، قال ابن حجر : إذا اجتمع المستخرج مع صاحب الأصل فيمن فوق شيخه لا يسمى مستخرجاً ، إلا إذا لم يجد طريقاً

يوصله إلى شيخه ، وحاصله أنه يشترط أن لا يصل إلى الأبعد مع وجود السند إلى الأقرب إلا لعذر ، والمستخرجات كثيرة ، "كالمستخرج على سنن أبي داود" لمحمد بن عبد الملك ، والترمذي لأبي على الطوسي ، واستخرج أبو نعيم على "التوحيد" لابن خزيمة ، قال البقاعي : المستخرج لم يلتزم الصحة وإنما جل قصده العلو ، انتهى .

والنوع الحادى عشر العلل : قال النووى فى "التقريب" وتبعه السيوطى فى "التدريب" : ومن أحسن التصنيف تصنيف الحديث معللاً ، بأن يجمع فى كل حديث أو باب طرقه واختلاف رواته ، فإن معرفة العلل أجل أنواع الحديث ، والأولى جعله على الأبواب ليسهل تناوله ، وقد صنف يعقوب بن شعبة مسنده معللاً فلم يتم ، قيل : ولم يتم مسند معلل قط ، وقد صنف مسند أبى هريرة معللاً فى مائى جزء .

وقال القسطلانى فى أنواع التأليف : ومنهم من رتب على العلل بأن يجمع فى كل متن طرقه واختلاف الرواة فيه ، بحيث يتضح إرسال ما يكون متصلاً أو وقف ما يكون مرفوعاً وغير ذلك ، وقال الحافظ فى "شرح النخبة" : إن اطلع على الوهم بالقرائن الدالة على وهم روايه من وصل مرسل أو منقطع ، أو إدخال حديث فى حديث أو نحو ذلك من الأشياء القادحة ، ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق فهذا هو المعلل ، وهو من أغض أنواع علوم الحديث وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا قليل من أهل هذا الشأن ، كعلى بن المدينى . وأحمد بن حنبل ، والبخارى ، وأبى حاتم ، وأبى زرعة والدارقطنى .

وقال أيضاً فى أنواع التصنيف : أو تصنيفه على العلل ، فيذكر المتن وطرقه ، وبيان اختلاف نقله ، قال القارئ فى "شرحه" : يعنى بحيث يتضح إرسال

ما يكون متصلاً ووقف ما يكون مرفوعاً وغير ذلك ، كما فعل يعقوب بن شيبه في مسنده ، وهو غاية ما في بابه لكنه لم يكمل ونحوه للدارقطني ، وكما فعل ابن أبي حاتم في علله المبوبة . وقال السيوطي في "التدريب" تبعاً للنووي في "التقريب" النوع الثامن عشر المعلن ، ويسمونه المعلول كما وقع في عبارة البخاري ، والترمذي ، والحاكم ، والدارقطني وغيرهم ، وهذا لحن ، لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول ، بل الأجود فيه أيضاً معل بلام واحدة ، لأنه مفعول أعل قياساً ، وأما معلل فهو مفعول علل ، ثم بسط الكلام أشد البسط في كون هذا من أجل علوم الحديث كما تقدم في كلام الحافظ ، وبسط في الأمثلة الكثيرة للمعلل ، وقال في آخره : قال البلقيني : أجل كتاب صنف في العلل كتاب ابن المديني ، وابن أبي حاتم ، والخلال ، وأجمعها كتاب الدارقطني .

قال السيوطي : وقد صنف شيخ الإسلام فيه "الزهر المطلول في الخبر المعلول" وقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل إلى عشرة ، ونحن نلخصها ههنا بأمثلتها ، فبسطها فارجع إليه لو شئت ، وذكر صاحب "كشف الظنون" "الزهر المطلول في معرفة المعلول" لابن حجر العسقلاني ، ولم يبسط في ذكره شيئاً ، وقال أيضاً : علل الحديث صنف فيه جماعة من الحفاظ والمحدثين ، منهم الإمام مسلم بن الحجاج القشيري ، والإمام الدارقطني ، والحاكم النيسابوري ، وأبو علي حسن بن محمد الزجاجي ، ثم قال في حرف الكاف : "كتاب العلل" في الحديث للدارقطني ، و"كتاب العلل" لسفيان ابن سميان ، و"كتاب العلل" المبوب على أبواب الفقه لأبي محمد بن أبي حاتم الرازي المتوفى ٤٢٨هـ . و"كتاب العلل المتناهية في الحديث" لأبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي المتوفى ٥٩٧هـ ، وذكر في "ذيل التذكرة" في مؤلفات ابن عبيد الهادي الحنبلي صاحب "الصارم المنكي في الرد على السبكي" المتوفى ٧٤٤هـ

و"العلل على ترتيب كتب الفقه" ، وقال : كان جبلاً في العلل والطرق .  
والعجب أنهم لا يذكرون في ذلك "كتاب العلل" للإمام البخارى ،  
وقد تقدم ذكره في مؤلفات الإمام ، ولا يذكرون "علل الإمام أحمد بن حنبل"  
برواية ابنه عبد الله ، وقد طبع في "أنقره" ، ولا يذكرون أيضاً "كتاب  
العلل" للإمام الترمذى ، وقد ذكره في مؤلفاته السيوطى في "التدريب" ،  
والحافظ في "تهذيبه" ، إذ قال : قال الإدريسي : كان الترمذى أحد الأئمة  
الذين يقتدى بهم في علم الحديث ؛ صنف الجامع والتواريخ والعلل ، تصنيف  
رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفظ .

وفي هامش "ذبول التذكرة" : طالعت شرح ابن رجب على "علل  
الترمذى" بخط الحافظ ناصر الدين بن رزيق فوجدته غزير العلم جليل الفوائد ،  
لا يستغنى عنه من يعنى بالعلل ، ويظهر من هامش "الكوكب الدرى" أن  
للإمام الترمذى كتابين في العلل ، "الصغرى" ، وقد ألحقه في آخر الجامع ،  
و"الكبرى" ، كتاب آخر معروف .

هذا و"العلل الكبير" لابن أبى حاتم طبع الجزء الأول منه بمصر في سنة  
ثلاث وأربعين بعد ثلاث مائة وألف من الهجرة على صاحبها ألف  
صلوات وتحية ، وكتب في مبدئه من الطابع : أول من ألف فيه على ما نعلم  
الإمام مسلم المتوفى ٢٦١هـ ، ثم جاء بعده الحافظ الكبير عبد الرحمن بن أبى حاتم  
صاحب هذا الكتاب المتوفى ٣٢٧هـ ، فحصى علل نحو ثلاثة آلاف حديث ، وقد  
أخذ ذلك عن الحافظين الكبيرين والده أبى حاتم وشيخه أبى زرعة الرازى ،  
ومن ألف بعدهما فى العلل الإمام الحاكم النيسابورى المتوفى ٤٠٥هـ ، والإمام  
الدارقطنى المتوفى ٤٨٥هـ .

والنوع الثانى عشر الأطراف : قال السيوطى فى "التدريب" تبعاً لشرح  
النخبة "لحافظ : من طرق التصنيف أيضاً جمعه على الأطراف ، فيذكر طرف

الحديث الدال على بقيته ، ويجمع أسانيده مستوعباً أو مقيداً بكتب مخصوصة ، وصنفوا في الأطراف أيضاً كتباً كثيرةً كسائر أنواع المؤلفات ، ذكر بعضها صاحب ”الكشف“ ، منها ”الإشراف على معرفة الأطراف“ لمجلدان لابن عساكر الدمشقي المتوفى ٥٧١هـ ، ذكر فيه أنه جمع فيه أطراف ”سنن أبي داود“ و”جامع الترمذی“ و”النسائي“ وأسانيدها ، ورتبها على حروف المعجم ، ثم وصل إلى ”أطراف الستة“ للمقدسي ، وقد أضاف إليها ”سنن ابن ماجه“ فاختر وسبر إلى أن ظهر له فيه أمارات النقص ، فأضاف إلى كتابه ”أطراف سنن ابن ماجه“ خشية من نقصه عنه ، وترك أطراف الصحيحين لتمام ما صنف فيها ، و”الإشراف على الأطراف“ أيضاً لسراج الدين عمر بن علي الملحق الشافعي المتوفى ٨٠٤هـ ، و”أطراف الإشراف“ للسيوطي .

قلت : ذكره السيوطي في ”حسن المحاضرة“ في مؤلفاته بلفظ ”أطراف الإشراف بالإسراف على الأطراف“ وللحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى ٥٠٧هـ ”كتاب الأطراف لأحاديث الإمام أبي حنيفة“ ، ذكره في مؤلفاته في آخر ”كتاب الجمع بين رجال الصحيحين“ ، وقال صاحب ”الكشف“ : و”أطراف الكتب الستة“ للشيخ شمس الدين محمد بن طاهر المقدسي ، المتوفى ٥٠٧هـ ، قال ابن عساكر في ”الإشراف“ : هو أطراف الستة ، جمع فيه أطراف السنن ، وأضاف إليها أطراف الصحيحين ، و”ابن ماجه“ ، فزهدت فيما كنت جمعته ، ثم إنى سبرته فظهرت فيه أمارات النقص ، وألفيته مشتملاً على أوهام كثيرة ، وترتيبه مختل ، راعى الحروف تارةً وطرحها أخرى .

ومن ثمة لخصها الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي ورتب أحسن ترتيب ومات ٧٦٥هـ ، وللحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزى المتوفى ٧٤٢هـ ، وفيها أيضاً أوهام جمعها أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى ٨٢٠هـ ، و”مختصر أطراف المزى“ للذهبي

المتوفى ٥٧٤٨ هـ .

ومنها "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" قال صاحب "كشف الظنون" :  
يعنى الكتب الستة والمسانيد الأربعة فى ثمان مجلدات للحافظ ابن حجر العسقلانى  
المتوفى ٨٥٢ هـ أفرز منه تأليفه المسمى "بأطراف المسند المعتلى" ، وقال فى  
بيانه : "أطراف المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلى" مجلدين لأبى الفضل أحمد  
ابن حجر العسقلانى أفرده من كتاب "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" ؛ وله  
"أطراف المختارة" مجلد ضخيم ، انتهى مختصراً .

وما ذكره صاحب "الكشف" فى "إتحاف المهرة" يعنى الكتب الستة  
والمسانيد الأربعة ، وتبعه فى ذلك من جاء بعده من صاحب "الإتحاف" وغيره  
وهم منه ؛ والصواب ما قال الحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي المتوفى ٨٧١ هـ  
فى "ذيل طبقات الحفاظ" فى ذكر مؤلفات الحافظ و"إتحاف المهرة بأطراف  
العشرة" وهى "الموطأ" ، و"مسند الشافعى" ، و"أحمد" ، و"الدارمى" ،  
و"ابن خزيمة" ، و"منتقى ابن الجارود" ، و"ابن حبان" ، و"المستخرج"  
لأبى عوانة ، و"المستدرك" للحاكم ، و"شرح معانى الآثار" للطحاوى ،  
و"السنن" للدارقطنى ، ثمانية أسفار مسودة ؛ وإنما زاد العدد واحداً ، لأن  
"صحيح ابن خزيمة" لم يوجد سوى قدر ربعة ، وأفرز منه أطراف مسند أحمد ،  
وسمى "المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلى" فى مجلدين .

وهكذا حكى السيوطى فى "نظم العقبان فى أعيان الأعيان" كما أرسل  
إلى عبارته مولانا الشاه محمد شبير عطا الندوى - المدرس بدار العلوم لندوة  
العلماء لكناؤ - بلفظ "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" وهى "الموطأ" ،  
و"مسند الشافعى" ، و"مسند أحمد" ، و"جامع الدارمى" ، و"صحيح ابن  
خزيمة" ، و"منتقى ابن الجارود" ، و"صحيح ابن حبان" ، و"مستخرج  
أبى عوانة" ، و"مستدرك الحاكم" ، و"شرح معانى الآثار" للطحاوى ،

و"سنن الدارقطني" ؛ ويؤيده ما في "ما تمس إليه الحاجة" في بيان "شرح معاني الآثار" للطحاوي ، وقد اعتنى بجمع أطرافه الحافظ ابن حجر في كتابه "إتحاف المهرة" ، ورأيت منه نسخة عتيقة في المكتبة الآصفية بحيدرآباد دكن بالهند ، ونسخة أخرى في خزانة "بهر جهندا" بحيدرآباد باكستان ، قلت : وفي فهرس حيدرآباد الهند نسخة منه في عشر مجلدات بخط يوسف بن شاهين سبط المؤلف ، وقد زرت أنا أيضاً نسخة منه في مكتبة المدينة المنورة سنة خمس وأربعين بعد ثلاث مائة وألف ، ومن الأطراف أيضاً "ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث" للشيخ عبد الغنى النابلسي الحنفي جمع فيه أطراف الكتب الستة و"الموطأ" وقد طبع بمصر .

والنوع الثالث عشر: التراجم ، قال السيوطي في "التدريب" : ويجمعون أيضاً التراجم ، كمالك عن نافع عن ابن عمر وهشام عن أبيه عن عائشة ، وسهيل ابن أبي صالح عن أبي هريرة ، وعد السيوطي في "حسن المحاضرة" في مؤلفاته أربعينته من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر ، وفي "ما تمس إليه الحاجة" قال الحاكم النيسابوري في "المدخل" في أصول الحديث : الفرق بين الأبواب والتراجم أن التراجم شرطها أن يقول المصنف : ذكر ما روى عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ يترجم على هذا المسند ، فيقول : ذكر ما روى قيس ابن أبي حازم عن أبي بكر ، فحيثئذ يلزمه أن يخرج كل ما روى قيس عن أبي بكر صحيحاً كان أو سقيماً ، فأما مصنف الأبواب فإنه يقول : ذكر ما صح وثبت عن رسول ﷺ في (أبواب الطهارة) أو غير ذلك من الأبواب .

قلت : وهذا الذي ذكره الحاكم أيضاً نوع من التراجم ، ويدخل في التراجم عندي من روى عن أبيه عن جده ، قال الحافظ في "شرح النخبة" : ومنه من روى عن أبيه عن جده ، وجمع الحافظ صلاح الدين العلائي من المتأخرين مجلداً كبيراً في معرفة من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ،

وقسمه أقساماً ؛ ففنه ما يعود الضمير في قوله : عن جده على الراوى ، ومنه ما يعود على أبيه ، وبين ذلك وحققه وخرج في كل ترجمة حديثاً من مرويه ، وقد لخصت كتابه المذكور ، وزدت عليه تراجم كثيرة جداً ، وأكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء بأربعة عشر أباً ، قلت : ويأتى هذا الأخير قريباً في ” المسلسلات “ .

وقال النووى في ” التقريب “ : النوع الخامس والأربعون : رواية الأبناء عن آبائهم ، لأبى نصر الوائل فيه كتاب ، وأهمه ما لم يسم فيه الأب والجدة ، وهو نوعان : أحدهما : رواية الرجل عن أبيه فحسب ، وهو كثير ، والثانى : روايته عن أبيه عن جده ، قال ابن الصلاح بسنده عن أبى القاسم منصور العلوى يقول : الإسناد بعضه عوال وبعضه معال ، وقول الرجل : حدثنى أبى عن جدى من المعالى ، وقال الحاكم فى ” المدخل “ بسنده إلى مالك بن أنس يقول فى قوله تعالى : « وإنه لذكر لك ولقومك » قال : قول الرجل حدثنى أبى عن جدى ، وألف فيه الحافظ أبو العلاء ” الوشى المعلم “ ثم تارة يريد بالجد أب الأب ، وتارة يريد الأعلى فيكون جداً للأب ، كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، له هكذا نسخة كبيرة ، أكثرها فقهيات ، واحتج به أكثر المحدثين إذا صح السند إليه حملاً لجده على عبد الله الصحابى ، وحكى الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه قال عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر .

قلت : وكتاب أبى نصر المذكور ذكره السخاوى فى ” فتح المغيـث “ ، قال : صنف فيه الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي الوائل كتاباً ، وزاد عليه بعض المتأخرين أشياء مهمة نفيسة كما قال ابن كثير وكذا لأبى حفص بن شاهين ” كتاب من روى عن أبيه من الصحابة والتابعين “ ، وهذا النوع كما قاله أبو القاسم معال - أى مفاخر - قال السخاوى : وقد صنف ابن أبى

خمسة جزءاً فيمن روى عن أبيه عن جده ، وهو فيما أعلم أول مصنف فيه ، وكذا المزى وأرسل به إلى شيخه الدمياطى لكونه كان أرسل إليه من مصر يسأله عن جل من ذلك ، والعلائي وهو أجمع مصنف في ذلك ، سماه ”الوشى المعلم“ وقد لخصه شيخنا - أى الحافظ ابن حجر - و ذكر أبو الفضل بن طاهر في آخر كتابه في المهمات منه فصلاً كبيراً ، والقطب القسطلاني منه جملة .

قلت : وذكر ابن الجوزى في ”التلخيص“ فصلاً في تسمية من روى عن أبيه عن جده ، وجده من أصحاب رسول الله ﷺ ، وبسط أسماءهم .

غريبة : ذكرها السخاوى في رواية الآباء عن الأبناء وعكسه ، وذكرها النووى في ”التقريب“ قال : روى عن معتمر بن سليمان التيمى ، قال حدثني أبى قال حدثني أنت عنى عن أيوب السختياني عن الحسن ، قال : ويج كلمة رحمة ، قال النووى كابن الصلاح : هذا مثال ظريف يجمع أنواعاً ، منها رواية الأب عن ابنه ، ورواية الأكبر عن الأصغر ، ورواية التابعى عن تابعيه ، ورواية ثلاثة تابعين بعضهم عن بعض ، وغير ذلك ، وهذا في غاية الغرابة ، ويبعد أن يوجد مجموع هذا في حديث ، كذا في ”التدريب“ و”فتح المغيث“ .

والرابع عشر : التعاليق ، لم يذكروها عامةً لكنها نوع مستقل من المؤلفات ، قال القسطلاني في مقدمة شرحه بعد الكلام على أول المصنفين : ثم تلاهم كثير من الأئمة في التصنيف ، كل على حسب ما سنع له ، فمنهم من رتب على المسانيد ، ومنهم من رتب على العلل ، ومنهم من حذف الإسناد واقتصر على المتن فقط ، كالبعغوى في ”مصاييحه“ ، واللؤلؤى في ”مشكلاته“ ، قلت : لم أجد لهذا اسماً خاصاً معروفاً بينهم ، لكنهم ذكروا هذا النوع في مؤلفاتهم كما تقدم عن القسطلاني ، وقال صاحب ”كشف الظنون“ في بيان

تدوين الحديث ؛ ومنهم من قصد إلى استخراج أحاديث تتضمن ترغيباً وترهيباً ، وأحاديث تتضمن أحكاماً شرعيةً جامعةً ، فدونها وأخرج متونها وحدها ، كما فعله البغوى وغيره .

والمؤلفات فى هذا النوع لا سبيل للمتأخرين مما لا تنحصر ؛ فإن جل المتأخرين يؤلفون على هذا المنوال ، ويستغنون بالنسبة إلى مخرجيها عن ذكر الإسناد ، كما فعله البغوى فى " المصابيح " ، والشيخ ولى الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب فى " المشكاة " ، وقال فى أوله : وإني إذا نسبت الحديث إليهم - أى إلى الأئمة المتقنين البخارى ومسلم وغيرهما المتقدم ذكرهم - كأني أسندت الحديث إلى النبي ﷺ ، لأنهم قد فرغوا منه وأغنونا عنه .

ومثله " الجمع بين الصحيحين " للإمام الحميدى الأندلسى المتوفى ٤٨٨هـ ، و " تجريد الصحاح الستة " للإمام رزين بن معاوية العبدري المالكي المتوفى ٥٣٥هـ ، و " جامع الأصول لأحاديث الرسول " للإمام ابن الأثير الجزري الشافعي المتوفى ٦٠٦هـ ، وقال فى الفصل الرابع فى خلاصة الغرض من جمعه : إني لما وقفت على الكتب رأيت كتاب رزين أكبرها وأعمها ، فأحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع ، فلما تتبعته وجدته قد أودع أحاديث فى أبواب غير تلك الأبواب أولى بها ، إلى آخر ما ذكره صاحب " الكشف " من كلامه وبيان مختصراته .

و " مجمع الزوائد " للهيثمى المتوفى ٨٠٧هـ ، جمع فيه زوائد الكتب الستة ، من " مسند أحمد " ، و " البزار " ، و " أبى يعلى " الموصلى ، والمعجم الثلاثة للطبرانى ، وطبع فى مصر فى عشر مجلدات ، وكتب فى أوله : قد كنت جمعت زوائد " مسند الإمام أحمد " و " أبى يعلى " الموصلى و " أبى بكر البزار " ومعجم الطبرانى الثلاثة - رضى الله تعالى عن مؤلفيهم وأرضاهم - كل واحد منها تصنيف مستقل ، ما خلا " المعجم الصغير " ، و " الأوسط " ، فإنهما فى

تصنيف ، فقال لى سيدى وشيخى الحافظ أبو الفضل العراقى : اجمع هذه التصانيف ، واحذف أسانيدھا ، فلما رأيت إشارته إلى بذلك صرفت همتى إليه ، انتهى مختصراً .

ومثل "جمع الفوائد" للعلامة محمد بن سليمان المغربى المالکى نزىل مكة المكرمة المتوفى ١٠٩٤هـ ، وقال فى أوله : هذا "جمع الفوائد" من "جامع الأصول" ، و"مجمع الزوائد" ، الأول للإمام ابن الأثير الجزرى ، جمع فيه ما فى "تجريد" رزين بن معاوية للأصول الستة ، بإبدال "ابن ماجه" "بالموطأ" ، والثانى للحافظ الهيثمى جمع فيه ما فى "مسند أحمد" ، و"أبى يعلى" ، و"البزار" ، ومعاجم الطبرانى الثلاثة من الأحاديث الزائدة على ما فى أصول الستة ، يجعل "ابن ماجه" ههنا دون "الموطأ" ، انتهى مختصراً ، وطبع هذا فى الهند بسعى مولانا عاشق إلهى الميرتمى (نور الله مرقدہ) .

ومثله "جمع الجوامع" للعلامة السيوطى المتوفى ٩١١هـ ، وهو كتاب كبير فى هذا الفن ، ذكر فيه أنه قصد استيعاب الأحاديث النبوية ، وقسمه قسمين : الأول : ما فيه لفظ الحديث ، يذكر من خرجه ومن رواه من واحد إلى عشرة أو أكثر ، يعرف منه حال الحديث مرتباً ترتيب اللفظ على حروف المعجم .

والثانى : الأحاديث الفعلية الخضة ، أو المشتملة على قول وفعل أو سبب ، أو مراجعة ونحو ذلك ، مرتباً على مسانيد الصحابة ، قصد فيه المصنف جمع الأحاديث النبوية بأسرها ، لكن قد اخترمته المنية قبل إتمامه ، كذا فى "الكشف" ، ولخص منه كتابه الشهير "بالجامع الصغير فى حديث المشير النذير" ، مرتباً على الحروف ، ذكر فيه أنه اقتصر على الأحاديث الوجيزة ، وبألف فى تحريره ، وذكر فى آخره أنه فرغ من تأليفه فى الثامن عشر من ربيع

الأول ٨٩٠٧: ثم ذيله العلامة السيوطي بنفسه في مجلد آخر سماه "زيادة الجامع الصغير" ، كذا في "الكشف" .

والعجب أن الإمام السيوطي لم يذكرهما في ذيل مصنفاته في "حسن المحاضرة" ، وأجل الكلام وأجاد صاحب "كشف الظنون" على علم الحديث وتعريفه وتدوينه ، إلى أن قال : ثم جاء الخلف الصالح ، فأحبوا أن يظهروا تلك الفضيلة ، ويشيعوا تلك العلوم التي أفنوا أعمارهم في جمعها ، إما بإبداع ترتيب ، أو بزيادة تهذيب أو اختصار ، أو استنباط حكم وشرح غريب ، فمن هؤلاء المتأخرين من جمع بين كتب الأولين بنوع من التصرف والاختصار ، كمن جمع بين كتابي البخاري ومسلم ، مثل أبي بكر أحمد الرماني ، وأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي ، وأبي عبد الله الحميدي ، فلنهم رتبوا على المسانيد دون الأبواب ، وتلاههم أبو الحسن رزين العبدري فجمع بين كتب "البخاري" ، "ومسلم" ، و"موطأ مالك" ، و"جامع الترمذي" ، و"سنن أبي داود" ، و"النسائي" ، ورتب على الأبواب ، إلا أن هؤلاء أودعوا المتون عارية من الشرح .

وكان كتب رزين أكبرها وأعظمها ، حيث حوى هذه الكتب الستة التي هي أم كتاب الحديث وأشهرها ، وبأحاديثها أخذ العلماء واستدل الفقهاء ، ومصنفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظاً ، وتلاه الإمام ابن الأثير الجزري ، فجمع بين رزين وبين الأصول الستة بتهذيبه وترتيب أبوابه وشرح غريبه في "جامع الأصول" فكان أجمع ما جمع فيه ، ثم جاء الحافظ جلال السيوطي فجمع بين الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها ، في "جمع الجوامع" فكان أعظم بكثير من "جامع الأصول" من جهة المتون ، إلا أنه لم يبال ما صنع فيه من جمع الأحاديث الضعيفة ، بل الموضوعية .

وكان أول ما بدأ به هؤلاء المتأخرون أنهم حذفوا الأسانيد ، اكتفاءً بذكر من روى الحديث من الصحابي إن كان خبراً ، وبذكر من يرويه عن

الصحابي إن كان أثراً ، والرمز إلى المخرج ، لأن الغرض من ذكر الأسانيد كان أولاً لإثبات الحديث وتصحيحه ، وهذه كانت وظيفة الأولين ، وقد كفوا تلك المؤنة .

ومن أشهر ما يوجد في ديارنا في هذا الفن ، كتاب "كنز العمال" للعلامة الشهير بعلي المتقي ، وهو : علي بن حسام الدين بن عبد الملك ، الجونفوري الأصل ، البرهان بوري المولد ، الحنفى المسلك ، المولود في ٨٨٥هـ ، قال صاحب "الحدائق الحنفية" : إن تاريخ ولادته سحر خيز (٨٨٥) معناه قائم السحر ، قلت : فما في بعض الكتب من سنة ولادته ٨٥٧هـ تحريف من الناسخ ، ويؤيد الأول ما في "الإتحاف" أن عمره تسعون سنة ، لأنه توفي عند السحر في الثاني من جمادى الأولى ٩٧٥هـ ، كتب الطابع في أول "كنز العمال" : قد فرغ المؤلف من تأليفه في ٩٥٧هـ ، وقضى نحبه في ٩٧٥هـ ، وتاريخ وفاته «قضى نحبه» ٩٧٥هـ ، وكذا قال صاحب "الكشف" : فرغ المؤلف من تأليفه في جمادى الأولى ٩٥٧هـ .

وقال الشيخ الأمير صديق حسن خان في "أبجد العلوم" : الشيخ علي المتقي بن حسام الدين بن عبد الملك بن قاضي خان القادرى الشاذلى المدنى الجشتى ، أصله من جونفور ، ومولده برهانفور من بلاد دكن ، تلمذ على الشيخ حسام الدين الملتانى وغيره من العلماء ، ثم سافر في ٩٥٣هـ إلى الحرمين الشريفين ، وصحب الشيخ أبا الحسن البكرى ، وتلمذ عليه ، يقول شيخه البكرى : للسيوطى منة على العالمين ، وللمتقى منة عليه ، اشتغل بالتدريس والتأليف ، ورتب "جمع الجوامع" للسيوطى على أبواب الفقه ، تزيد مؤلفاته على مائة ، وكان الشيخ ابن حجر المكى الفقيه الشافعى أستاذه ، وفى الآخر تلمذ عليه ولبس الخرقة منه ، توفي سنة ٩٧٥هـ ، وتاريخ وفاته «قضى نحبه» وذكر له الشيخ عبد الحق الدهلوى ترجمة حافلة في المقصد الأول من كتابه "زاد المتقين فى سلوك طريق اليقين" وأثنى عليه كثيراً ، وحرر أحواله فى

أبواب خمسة بإيضاح تام ، وللشيخ عبد الوهاب المتقى كتاب سماه "إتحاف المتقى في فضل الشيخ على المتقى" أبان فيه عن فضائله الكثيرة ، وهو حقيق بذلك ، وقد وقفت على تأليفه فوجدتها نافعةً ممتعةً تامةً ، انتهى بلفظه ، وفي "فيض الباري" : أن الشيخ علياً المتقى حنفي ، شيخ لصاحب "مجمع البحار" ، قلت : هو كذلك كما صرح به في مبدء كتابه "مجمع البحار" وأثنى عليه ثناءً جميلاً واسعاً ، وتوسل به فيه .

وقال الشيخ المتقى في "كنز العمال" : يقول أحقر عباد الله على بن حسام الدين ، الشهير عند الناس بالمتقى ، لما رأيت كتابي "الجامع الصغير" و"زوائده" تأليف شيخ الإسلام جلال الدين السيوطي ملخصاً من قسم الأقوال من "جامعه الكبير" ، وهو مرتب على الحروف ، جمعت بينهما مبوباً على الأبواب الفقهية ، مسمىً بالجمع المذكور "منهج العمال في سنن الأقوال" ، ثم عن لي أن أبواب ما بقي من قسم الأقوال ، فنجز بحمد الله ، وسميته "الإكمال لمنهج العمال" ، ثم مزجت بين هذين التأليفين كتاباً بعد كتاب ، وباباً بعد باب ، مميّزاً أحاديث "الإكمال" من "منهج العمال" ، فصار كتاباً سميته "غاية العمال في سنن الأقوال" ، ثم عن لي أن أبواب قسم الأفعال أيضاً ، فبوبته على المنهاج المذكور ، فصار ذلك كتاباً واحداً وسميته "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال" انتهى مختصراً .

وقال صاحب "الكشف" في "جمع الجوامع" للعلامة السيوطي : إنه قسمه قسمين : الأول في الأقوال مرتباً على حروف المعجم ، والثاني في الأفعال مرتباً على مسانيد الصحابة ، كما تقدم مفصلاً قريباً في ذكر "جمع الجوامع" ، ثم قال صاحب "الكشف" : ثم إن العلامة الشهير بالمتقى رتب هذا الكتاب الكبير ، كما رتب "الجامع الصغير" وسماه "كنز العمال" وذكر فيه أنه وقف على كثير مما دونه الأئمة من كتب الحديث ، فلم ير فيها أكثر جمعاً منه ، حيث

جمع فيه أصول الستة ، لكن كان عارياً عن فوائد جلية ، منها أنه لا يمكن كشف الحديث إلا إذا حفظ رأس الحديث إن كان قولياً ، واسم راويه إن كان فعلياً ، ومن لا يكون كذلك يعسر عليه ، فبوب أولاً كتاب ” الجامع الصغير ” و ” زوائده ” ، وسماه ” منهج العمال ” ، ثم بوب بقية الأقوال وسماه ” غاية العمال ” ، ثم بوب قسم الأفعال من ” جمع الجوامع ” وسماه ” مستدرك الأقوال ” ، ثم جمع الجميع في ترتيب كترتيب ” جامع الأصول ” ، وسماه ” كنز العمال ” انتهى مختصراً . وغير ذلك من الكتب التي لا تحصر في هذا النوع ، فإن المتأخرين بأسرهم صنفوا على هذا المنوال ، وقد أجمعت الكلام على هذه الكتب المذكورة لشهرتها بين أهل العلم ، واحتياجهم إلى المعرفة في أحوالها من التقدم والتأخر .

والخامس عشر الترغيب والترهيب : ذكره نوعاً مستقلاً من أنواع التأليف ، كما تقدم قريباً في النوع السابق من كلام صاحب ” الكشف ” ، وكذا عده القسطلاني في مقدمة شرحه نوعاً مستقلاً إذ قال ؛ ومنهم : المقتصر على الترغيب والترهيب ، وعد صاحب ” الكشف ” عدة كتب في ذلك ، منها : ” ترغيب الصلاة ” للإمام البيهقي ؛ و ” ترغيب السامع في الصلاة على خير شافع ” ، للشهاب أحمد بن سلام الشافعي المتوفى ٩٣١ هـ ، وذكر الذهبي في ” تذكرة الحفاظ ” في مؤلفات البيهقي : ” الترغيب والترهيب ” ، وأشهرها المتداول في الديار ” الترغيب والترهيب ” لمافظ زكي الدين المنذرى المتوفى ٦٥٦ هـ .

قال صاحب ” الكشف ” هو كتاب كبير في مجلدين ، ألفه حاوياً لما تفرق في غيره من الكتب ، مقتصراً على ما ورد صريحاً في الترغيب والترهيب ، وذكر الحديث بعزوه إلى الكتب المشهورة كالصحيحين والسنن الأربعة ، وبعض المسانيد ، وأشار إلى صحة إسناده وحسنه أو ضعفه ، وأفرد للراوى المختلف فيه باباً في آخر الكتاب ذكرهم مرتباً على الحروف ؛ ومن قبله ” الترغيب والترهيب ”

للشيخ الإمام قوام السنة أبي القاسم الأصبهاني ، المتوفى ٥٣٥هـ ، قال المنذرى :  
وقد استوعبت جميع ما في كتاب أبي القاسم الأصبهاني مما لم يكن في الكتب  
المذكورة ، وهو قليل ، وأضربت عن ذكر ما فيه من الأحاديث المتحققة الوضع ،  
وذكر صاحب "الكشف" "الترغيب والترهيب" لأبي موسى المديني ، ولابن  
زنجويه حميد بن مخلد الأزدي المتوفى ٢٣٨هـ .

قلت : ويدخل في هذا النوع الكتب المؤلفة في الفضائل ، وهي أكثر من  
أن تحصر ، ذكر عدة منها صاحب "الكشف" ، منها : "فضائل الجهاد"  
لابن شداد الموصل المتوفى ٦٣٣هـ ، قال : وصنف الشيخ مجد الدين طاهر بن  
نصر الله فضائل للسلطان صلاح الدين ، قال : وأول من صنف فيه عبد الله بن  
المبارك "كتاب الجهاد" ، وأبسط ما صنف فيه من الأوائل و الأواخر كتاب  
الحافظ بهاء الدين بن عساكر المتوفى ٦٠٠هـ في مجلدين ، ومنها : "فضائل  
الأعمال" لابن زنجويه المذكور ، والحافظ الدين أبي البركات النسفي المتوفى  
٧١٠هـ ؛ والحافظ المقدسي الحنبلي المتوفى ٦٤٣هـ ، و"فضائل الأنصار" للإمام  
أبي داود ، وفضائل البصرة ، وبغداد ، والشام ، والشيخين ، والعشرة ،  
والأنصار ، والصحابة ، وغير ذلك ، مما ذكرها صاحب "الكشف" .

وذكر في "ذبول التذكرة" : "فضائل أم المؤمنين خديجة" ، و"فضائل  
رمضان" ، و"فضائل الثلاثة" ، لابن عساكر ، و"فضائل حراء" للعراقي أيضاً ،  
ولهذا العبد الفقير إلى رحمة ربه ، المبتلى بالسيئات ، عدة رسائل في ذلك في اللغة  
الأردية ، منها : "فضائل الصلاة" ، و"فضائل القرآن" ، و"فضائل رمضان" ،  
و"فضائل الحج" ، و"فضائل الصدقات" ، و"فضائل الذكر" ، و"فضائل  
التبليغ" ، و"فضائل الصلاة على النبي ﷺ" ، تقبلها الله تبارك تعالى بلفظه  
العميم (١) .

(١) يقول الناشر : قد تلقيت هذه الرسائل بقبول عظيم ، وظهرت لها

والسادس عشر المسلسلات: وهو نوع كثير المؤلفات سلفاً وخلفاً ، قال الحافظ في "شرح النخبة": إن انفق الرواة في الإسناد في صبيغ الأداء، كسمعت فلاناً قال: سمعت فلاناً ، أو غير ذلك من الصبيغ ، أو غير ذلك من الحالات القولية ، كسمعت فلاناً يقول : أشهد بالله لقد حدثني فلان ، إلى آخره ، أو الفعلية كقوله : دخلنا على فلان فأطعمنا تمرأ ، إلى آخره ، أو القولية والفعلية معاً كقوله: حدثني فلان وهو آخذ بلحيته، قال : آمنت بالقدر، فهو المسلسل، وهو من صفات الإسناد، وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد، كحديث المسلسل بالأولية ، فان السلسلة ينتهى فيها إلى سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلاً إلى متناه فقد وهم .

وقال السخاوى في "فتح المغيث": المسلسل لغة: اتصل الشئ ببعضه ببعض، ومنه سلسلة الحديد ، ومسلسل الحديث من صفات الإسناد ، وهو ما توارد فيه الرواة واحداً فواحداً ، ثم قال بعد ذكر الأمثلة الكثيرة للتسلسل: وتقسيمه إلى ثمان كما فعله الحاكم ، إنما هي مثل له ولم يرد الحصر فيها ، كما فهمه ابن الصلاح وتعقبه بعدم الحصر فيها ، وقال العراقي في "ألفيته" :

مسلسل الحديث ما تواردا فيه الرواة واحداً فواحداً  
حالاً لم أووصفاً أووصف سند كقولهم كلهم سمعت فاتحد  
وقسمهم إلى ثمان مثل وقلما يسلم ضعفاً يحصل

وقال النووى في "التقريب" : والنوع الثالث والثلاثون المسلسل ، وهو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة للرواة تارة وللرواية أخرى، وله أنواع طبعت لم تعرف إلا لكتب نادرة معدودة ، وانتشرت في الناس انتشاراً عجيباً ، وترجمت في عدة لغات أجنبية وإقليمية :

كثيرة ، كسلسل التشبيك باليد والعد فيها ، كحديث : اللهم صل على محمد إلى آخره ، مسلسل بعد الكلمات الخمس في يد كل راو ، وكذلك المسلسل بالمضافحة وغيرهما ، والمسلسل باتفاق أسماء الرواة كالمحمديين ، والمسلسل بالفقهاء أو الحفاظ أو غيرهما ، قال السيوطي : قد جمعت كتاباً فيما وقع في سماعى من المسلسلات بأسانيدھا ؛ وجمع الناس في ذلك كثيراً ، وقلما يسلم عن خلل في التسلسل ، وقال شيخ الإسلام : من أصبح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف ، وذكر في ” شرح النخبة “ أن المسلسل بالحفاظ مما يفيد العلم القطعى ، انتهى مختصراً .

وذكر صاحب ” الكشف “ قليلةً منها ، ومن جملتها ” المسلسلات الكبرى “ للعلامة السيوطي ، قال : وهى خمسة وثمانون حديثاً ، وعد السيوطي في ” حسن المحاضرة “ في مؤلفاته ” المسلسلات الكبرى “ ، و ” جياذ المسلسلات “ ، وفي ” البستان “ لشيخ مشايخنا الشيخ عبد العزيز الدهلوى ، أن ” المسلسلات الصغرى “ للسيوطي أكثرها مذكور في مسلسلات والدى الشيخ ولى الله الدهلوى .

قلت : مسلسلات شيخ مشايخنا الشيخ ولى الله الدهلوى المسماة ” بالفضل المبين في المسلسل من حديث النبي الأمين “ ، مع الرسالتين الأخريين البديعتين له - قدس سره - إحداهما : ” الدر الثمين في مبشرات النبي الأمين “ ، والثانية : ” النوادر من حديث سيد الأوائل والأواخر “ ، طبعها أولاً شيخى ومولائى حضرة الشيخ مولانا خليل أحمد المهاجر المدنى - نور الله مرقده - في حدود سنة ١٣٣٠ من الهجرة في سهارنفور ، وجرت سلسلة السماع والإجازة لهذه الرسائل الثلاث في المدرسة العلية الشهيرة ” بمظاهر العلوم “ ، وكتبت على هامشها مسلسلات كثيرة .

وأكثر السخاوى في بيان المسلسلات وقال : وقد أفرد كثير من الأئمة ، فما وقع لهم من المسلسلات وقع لى من ذلك بالسماع جملة ، كالمسلسلات لأبى بكر

ابن شاذان ، ولأبي محمد الإبراهيمي ، ولأبي محمد الديباجي ، ولأبي سعد السمان ،  
ولأبي سعد بن أبي عصرون ، ولأبي القاسم التيمي ، وللعراقي ، ولأبي المكارم ، ولأبي  
سعيد العلائي ، والقاضي أبي بكر العربي ، وأفردت مائة منها بالتصنيف مبيّناً  
شأنها ، ورويت ذلك إملاءً وتحديثاً بالقاهرة ومكة ، انتهى مختصراً .

السابع عشر الثلاثيات: وهي التي بين المحدث وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة ،  
وقد تقدم أن في " صحيح البخاري " من ذلك اثنين وعشرين حديثاً ، وتقدم  
الكلام عليها في خصائص " البخاري " وقد اعتنى الناس بطبعها منفردة عن  
" الصحيح " للتنويه بشأنها ، وبالتعليق عليها والشرح لها ، منهم محمد شاه  
ابن الحاج حسن المتوفى ٩٣٩هـ ، قال صاحب " الكشف " : له عليها شرح لطيف ،  
وفي " الإنحاف " : وعليها تعليق للملا علي القارئ الهروي المكي ، وشرح فارسي  
للمولوي عبد الباسط القنوجي ، وشرح في الأردية للشيخ الأمير صديق حسن  
خان البهوبالي صاحب " الإنحاف " ، وألف العلماء ثلاثيات أخرى ، منها :  
" ثلاثيات الإمام الدارمي " أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي المتوفى  
٥٥٥هـ ، وهي خمسة عشر حديثاً وقعت في مسنده بسنده ، و " ثلاثيات الشيخ  
أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الناجي الشافعي " المتوفى ٩٠٠هـ ، رواية عن ابن  
حجر ، و " ثلاثيات عبد بن حميد " المتوفى ٢٤٩هـ ، كذا في " الكشف " .

والثامن عشر الأمالي: قال صاحب " الكشف " : هو جمع الإملاء ، وهو أن  
يقعد عالم وحوله تلامذته بالخباير والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه  
وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً ، ويسمونه الإملاء والأمالي ،  
وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم ،  
فاندرست لذهاب العلم والعلماء ، وإلى الله المصير ، وعلماء الشافعية يسمون مثله  
التعليق .  
ثم بسط في الأمالي الكثيرة في الفنون العديدة ، لخص منها صاحب

”الإتحاف“ الأملى في الحديث ، وذكر منها أملى الحافظ ابن حجر ، أكثرها حديث أملاه بمدينة حلب ، وقال ابن فهد المكي في ”ذيل التذكرة“ في ترجمة الحافظ ابن حجر : إنه أملى من حفظه أربعين حديثاً متباينة الإسناد ؛ وقال : وفي مدة إقامته بدمشق وكانت شهرين وثلاث شهر ، قرأ فيها من مائة مجلد مع ما يعلقه ويقضيه من أشغاله ؛ وأملى قريباً من مائة مجلس أو أزيد ، ثم إن عزمه فتر عن ذلك ، فلما كان في صفر سنة سبع وعشرين عاد إلى الإملاء ، فأكمل في إملائه تخريج أحاديث ”مختصر ابن حبيب“ في مجلدين ، وشرع في تخريج أحاديث ”الأذكار“ للنووي ، وهو مستمر إلى الآن فيه ؛ أبقاه الله تعالى ، وقال السيوطي في ”ذيل التذكرة“ : قد أملى الحافظ ابن حجر أكثر من ألف مجلس .

التاسع عشر الزوائد : وكان السلف يعتنون بهذا النوع من التأليف كثيراً ؛ مثل ”زوائد ابن حبان على الصحيحين“ لمغلطائي ، و”زوائد مسند أحمد على الستة“ ، و”زوائد أبي يعلى على الستة“ ، و”زوائد المعجم الصغير على الستة“ ، و”زوائد المعجم الأوسط على الستة“ ، و”زوائد الحلية“ ، و”زوائد ابن حبان على الصحيحين“ ، كلها للهيثمي ؛ و”زوائد سنن ابن ماجه“ ، و”زوائد سنن البيهقي الكبرى على الستة“ ، و”زوائد المسانيد العشرة على الستة“ ؛ كلها للبوصيري ، كما في ”ذيل التذكرة“ .

وقال صاحب ”الكشف“ : ”إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة“ ، لأحمد بن أبي بكر البوصيري المتوفى ٨٤٠ هـ ، ذكر فيه أنه أفرد ”زوائد مسند الطيالسي“ ، و”مسند الحميدي“ ، و”مسند مسدد“ ، و”ابن أبي عمرو“ ، و”إسحاق بن راهويه“ ، و”أبي بكر بن أبي شيبة“ ، و”أحمد بن منيع“ ، و”عبد بن حميد“ ، و”الحارث بن محمد بن أبي أسامة“ ، و”أبي يعلى الموصلي“ على الكتب الستة ، ورتب على مائة كتاب ”كالمصباح“ ، وعد في مؤلفات الحافظ ابن حجر ”زوائد مسند البرار“ ، و”موارد الظمان إلى زوائد

ابن حبان ، وذكر في هامش الجزء الأول من "مجمع الزوائد" للهيثمي أسماء زوائده هكذا : "مجمع البحرين في زوائد المعجمين" - أي الأوسط والصغير - و"بدر المنير في زوائد المعجم الكبير" ، و"غاية المقصد في زوائد أحمد" ، و"البحر الزخار في زوائد البزار" ، و"المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى" ، و"موارد الظمان لزوائد ابن حبان" ، و"بغية الباحث عن زوائد الحارث" .

وهكذا ذكر ابن فهد أسماء ذبول الهيثمي في ترجمته في "ذيل التذكرة" ؛ ويشكل عليه ما تقدم في مؤلفات ابن حجر "موارد الظمان" ، وذكره صاحب "الكشف" بدون النسبة إلى المؤلف فقال : "موارد الظمان في زوائد ابن حبان" في الحديث .

العشرون المختصرات : وهذا النوع أيضاً كثير الشيوخ في كتب الحديث ، مثل "مختصر الأطراف" لأبي المحاسن الحسيني ، و"مختصر مشكل الآثار" لأبي الوليد محمد بن رشد الكبير ، و"مختصر سنن أبي داود" للمندري ، و"مختصر صحيح مسلم" للقرطبي ، و"مختصر الأطراف" ، و"مختصر سنن البيهقي" كلاهما للذهبي ، كذا في "ذبول التذكرة" ، وذكر صاحب "الكشف" وصاحب "الحطة" عدة مختصرات للبخاري ، منها : "مختصر الشيخ جمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي" المتوفى ٦٥٦ هـ ، ومختصر العلامة زين الدين أبي العباس أحمد الشرجي الزبيدي المتوفى ٨٩٣ هـ سماه "التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح" ، ومختصر الشيخ بدر الدين حسن بن عمر الحلبي ، المتوفى ٧٧٩ هـ سماه "إرشاد السامع والقارئ المتلقى من صحيح البخاري" ، وغير ذلك من المختصرات الكثيرة للكتب المعروفة في الحديث ، وعدوا في مؤلفات الحافظ ابن حجر "الدراية في منتخب أحاديث الهداية" ، و"الدراية في تخريج أحاديث الهداية" كتابين مستقلين .

الحادى والعشرون التخاريج : وقد أكثر العلماء التصانيف فى ذلك ، منها :  
 "تخريج أحاديث الرافعى" للحسامى ، و"تخريج أحاديث الهداية" لابن الترمذى  
 صاحب "الجوهر النقى" ؛ و"تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعى ، و"تخريج  
 أحاديث الثنايات" للسمرى ، و"تخريج أحاديث الرافعى" لابن جماعة ،  
 و"تخريج أحاديث الإحياء" ، و"أحاديث المنهاج" كلاهما للعراقى ، و"تخريج  
 أحاديث الترمذى" ، التى يشير إليها فى الأبواب للعراقى أيضاً ، و"تخريج  
 أدلة التنبيه" لابن كثير ، و"تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب" لابن كثير ،  
 و"تخريج زوائد ابن حبان على الصحيحين" لمغلطائى ، ذكرها كلها فى "ذبول  
 التذكرة" ، وقال صاحب "الكشف" : قد صنف الحافظ زين الدين العراقى  
 كتابين فى "تخريج أحاديث الإحياء" ، أحدهما : كبير وهو الذى صنفه  
 فى ٧٥١ هـ وقد تعذر الوقوف فيه على بعض أحاديثه ، ثم ظفر كثيراً بما عذب  
 عنه إلى ٧٦٠ هـ ، فصنفت صغيره المسمى بـ "المغنى عن حمل الأسفار فى تخريج  
 ما فى الإحياء من الأخبار" .

ثم إن تلميذه الحافظ ابن حجر استدرك على ما فاتته فى مجلد ، وصنف  
 الشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفى المصرى المتوفى ٨٧٩ هـ أيضاً كتاباً  
 سماه "تحفة الأحياء فيما فات من تخريج أحاديث الإحياء" انتهى مختصراً ،  
 ولشيخ المشايخ الحافظ ابن حجر عدة مصنفات فى ذلك ، منها : "تخريج  
 الشرح الكبير" (١) ، و"تخريج الأربعين النووية" ، و"تخريج أحاديث  
 مختصر ابن الحاجب" ، و"تخريج أحاديث الأذكار" ، و"تخريج أحاديث  
 الرافعى" ، وتخرج أحاديث الكشاف المسمى "بالكاف الشافى فى تخريج  
 أحاديث الكشاف" ، و"تخريج أحاديث الفردوس" ذكرها أيضاً فى "ذبول  
 التذكرة" ، وعدوا فى مؤلفاته أيضاً "تخريج منتهى الأمل فى علمى الأصول

(١) هل هو "التلخيص الحبير" أو غيره فليفتش

والجلد" في مجلدين ، و"تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير" ، وهو مطبوع في مصر والهند ، و"الدراية في تخريج أحاديث الهداية" و"الدراية في منتخب أحاديث الهداية" ، و"اللباب في شرح قول الترمذي وفي الباب" ، و"هداية الرواة إلى تخريج المصابيح والمشكاة" .

قلت : وكتابه "الدراية" تلخيص لـ "نصب الرأية في تخريج أحاديث الهداية" ؛ للشيخ جمال الدين الزيلعي المتوفى ٧٦٢ هـ ؛ ومما يجب التنبيه عليه أمران : الأول : أنه طبع في مطبعة هندية على "الدراية" للحافظ ابن حجر باسم "نصب الرأية" ، وهو تحريف من الكاتب ، فإن "نصب الرأية" من تأليف الزيلعي ، واسم تلخيص الحافظ "الدراية" ، والثاني : أن المعروف بالزيلعي في الحنفية اثنان ، أحدهما : هذا ، والثاني : شارح "الكز" عثمان ابن علي أبو محمد المتوفى ٧٤٣ هـ ، فهما اثنان طالما يلتبس أحدهما بالآخر ، وصاحب التخريج هذا تلميذ لشارح "الكز" .

الثاني والعشرون شرح الآثار : واختلفوا في اسم هذا النوع ، وهذا الذي اخترته في اسمه أخصر وأوضح في الدلالة على المقصود ، مأخوذ من كلام الحافظ ، إذ قال في "شرح النخبة" : وإن كان اللفظ مستعملاً بكثرة لكن في مدلوله دقة ، احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار ، وبيان المشكل منها ، وقد أكثر الأئمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي والخطابي وابن عبد البر وغيرهم . وسماه النووي بمختلف الحديث ، إذ قال في "التقريب" : النوع السادس والثلاثون معرفة مختلف الحديث وحكمه ، وهذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء ، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما ، أو يرجح أحدهما ، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الغواصون على المعاني الدقيقة ، وصنف فيه الإمام الشافعي ، وهو أول من تكلم فيه ، ولم يقصد استيفاء ولا إفراجه

بالتأليف ، بل ذكر جملة منه في كتاب ” الأم “ ، ينبه بها على طريقة الجمع في ذلك .

ثم صنف فيه ابن قتيبة ، فأتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة ، وترك معظم المختلف ، ثم صنف في ذلك ابن جرير ، والطحاوى في كتابه ” مشكل الآثار “ ، وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه ، حتى قال : لا أعرف حديثين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني به لأولف بينهما ، انتهى بزيادة من ” التدريب “ .

وأخذ السيوطي هذا الكلام من العلامة السخاوى ، حيث بسطه في ” فتح المغيث “ ، وقال : أول من تكلم فيه إمامنا الشافعى ، وله فيه مجلد جليل من جملة كتب ” الأم “ ، ولكنه لم يقصد استيعابه بل هو مدخل عظيم لهذا النوع ، يتنبه به العارف على طريقه ، وكذا صنف فيه أبو محمد بن قتيبة ، وأتى فيه بأشياء حسنة وقصر باعه في أشياء قصر فيها ، وأبو جعفر الطحاوى في كتابه ” مشكل الآثار “ ، وهو من أجل كتبه ، لكنه قابل للاختصار غير مستغن عن الترتيب والتهديب ، وقد اختصره ابن رشد . ومن صنف فيه أيضاً أبو بكر بن فورك ، وأبو محمد القصرى ، انتهى مختصراً .

وذكره صاحب ” الكشف “ بمواضع من كتابه بأسماء مختلفة فقال : علم الآثار هو فن باحث عن أقوال العلماء الراشدين من الأصحاب والتابعين وسائر السلف ، وسيرهم في أمر الدين ، ومن الكتب المصنفة في هذا العلم : كتاب ” سير الصحابة والتابعين والزهاد “ ، وأما ” آثار الطحاوى “ فإن معناه مغائر لتعريف هذا العلم ، وهو على ما في كتب أصول الحديث بمعنى الخبر ، قال شيخ الإسلام في ” نخبه الفكر “ : إن كان اللفظ مستعملاً بكثرة ، فذكر ما تقدم قريباً من كلامه ، إلى قوله : ابن عبد البر وغيرهم ، ثم ترجم صاحب ” الكشف “ في آخر كتابه بعلم المعانى وذكر فيه ” معانى الآثار “ للطحاوى ؛ وترجم أيضاً

بعلم تليق الحديث ، وقال : هو علم يبحث فيه عن التوفيق بين الأحاديث المتنافية ظاهراً ، إما بتخصيص العام تارة ، أو بتقييد المطلق أخرى ، أو بالحمل على تعدد الحادثة ، إلى غير ذلك من وجوه التأويل .

وكثيراً ما يورده شراح الحديث أثناء شروحه ، إلا أن بعضاً من العلماء قد اعتنى بذلك فدونه على حدة ، ذكره أبو الخير من فروع الحديث ، ولم يذكر فيه كتاباً ، نعم ذكر في علم تأويل الحديث ، فقال : هذا علم معلوم موضوعه ، وبين نفعه ، وظاهر غايته وغرضه ، وفيه رسالة لمولانا شمس الدين الفنارى ، وقد استخرج للحديث تأويلات موافقة للشرع بحيث يقول من رآه : لله دره ، وعلى الله أجره ، وأيضاً للشيخ صدر الدين القنوى شرح بعض الأحاديث على التأويلات ، لكن بعضها يخالف لما عرف من ظاهر الشرع ، وهو شرح تسعة وعشرين حديثاً سماه ”كشف أسرار جواهر الحكم“ ، و”تأويل متشابه الأخبار“ لأبى منصور عبدالقاهر البغدادى ، المتوفى ٥٤٢٩ هـ ، و”تأويل مختلف الأحاديث“ ، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى المتوفى ٢٧٦ هـ ، و”كتاب تأويل مختلف الحديث“ لابن قتيبة ، طبع بمصر ، وليس بمرتب على الأبواب ولا على المسانيد ، بل فيه جمع بين الروايات المختلفة بدون ترتيب ، وقطعة من كتاب ”مشكل الآثار“ للطحاوى ، وطبع ببلاحة حيدرآباد فى أربع مجلدات ، يقال : إن المطبوع نصف من أصل الكتاب ، ويدل على ذلك أن الأبواب الكثيرة توجد فى مختصره المسمى ”بالمختصر“ ، المطبوع أيضاً ببلاحة حيدرآباد ، ولا توجد فى ”المشكل“ .

الثالث والعشرون أسباب الحديث : قال الحافظ فى ”شرح النخبة“ : ومن المهم معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى أبى يعلى بن فراء الحنبلى ، وهو أبى حفص العكبرى ، وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد (م - ٢٥)

أن بعض أهل عصره شرع في جمع ذلك ، وكأنه ما رأى تصنيف العكبرى المذكور ، وقال السيوطي في "التدريب" : النوع التاسع والثمانون معرفة أسباب الحديث ، وهذا النوع ذكره البلقيني في "محاسن الاصطلاح" ، وشيخ الإسلام في "النخبة" وصنف فيه أبو حفص العكبرى ، وحامد بن كزناة الجرباني ، قال الذهبي : ولم يسبق إلى ذلك ، وقال ابن دقيق العيد في "شرح العمدة" : شرع بعض المتأخرين في تصنيف أسباب الحديث إلى آخر ما قاله ، وقال أيضاً في "ألفيته" :

أول من قد ألف الجرباني فالعكبرى في سبب الآثار  
وهو كما في سبب القرآن مبين للفقه والمعاني

قال صاحب "الكشف" : علم أسباب ورود الحديث وأزمته وأمكنته وموضوعه ظاهر من اسمه ، ذكره من فروع علم الحديث ولم يذكر فيه كتاباً ، ويوجد في ديارنا من هذا النوع ، "كتاب البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث" ، للسيد إبراهيم الشهير بابن حمزة الحسيني الحنفي الدمشقي المحدث الشهير ، المولود ١٠٥٤هـ المتوفى ١١٢٠هـ ، وقد طبع بمصر في مجلدين ، وهو على ترتيب حروف المعجم ، وذكر في أوله بعد الحمد والصلاة : إن أرجح الأعمال أجراً ، وأبقاها ذكراً ، وأضوعها في عالم الملكوت فناً ونشراً ، كسب العلوم النافعة في الدنيا والآخرة ، لا سيما علوم الحديث المصطفوية ، وإن من أجل أنواع علوم الحديث معرفة الأسباب ، وقد ألف فيها أبو حفص العكبرى كتاباً ، وذكر الحافظ ابن حجر أنه وقف منه على انتخاب .

ولما لم أظفر في عصرنا بمؤلف مفرد في هذا الباب غير أوائل تأليف شرع فيه الحافظ السيوطي ، ورتبه على الأبواب فذكر فيه نحو مائة حديث ، واختارته المنية قبل إتمام الكتاب ، سنح لي أن أجمع في ذلك كتاباً تقر به العيون ، فرتبته

على الحروف والسنن المعروف ، وسميته "البيان والتعريف في أسباب الحديث الشريف" ، انتهى مختصراً ، وقال في آخره : قد فرغت من تحريره وتأليفه وترتيبه في وقت السحر من ليلة الخميس المباركة ، رابع محرم الحرام ، افتتاح سنة تسع عشرة ومائة بعد الألف من هجرة سيد الأنام ، عليه أفضل الصلاة وأتم السلام ، فكانه فرغ من تأليفه قبل وفاته بعام .

الرابع والعشرون الترتيب : وموضوعه واضح من اسمه ، كانت مؤلفات السلف أكثرها غير مرتب ؛ فرتبها الخلف وبذلوا جهدهم في ذلك ، والمؤلفات في ذلك أيضاً كثيرة ، مثل "ترتيب أطراف المزي على الألفاظ" لأبي المحاسن الحسيني ، و"ترتيب المبهمات على الأبواب" لمغلطائي ، و"ترتيب بيان الوهم والإيهام" لابن القطان المغلطائي ، و"ترتيب المعجم الأوسط" لابن زريق ، و"ترتيب صحيح ابن حبان" لابن زريق أيضاً ، و"ترتيب الأحاديث المسندة في حلية الأولياء" للهيشمي ، و"ترتيب كتاب الأم" للبلقيني ، و"ترتيب مسند أحمد على الحروف" لابن كثير ، و"ترتيب مسند أحمد على الحروف" لابن الحب ، و"ترتيب سنن أبي داود" ، وذكرها في "ذيل التذكرة" .

والعجب من صاحب "الكشف" أنه لم يذكر هذا النوع في كتابه مع كثرة التصانيف في ذلك ، وتبعه في الإهمال صاحب "الإتحاف" وغيره ، وذكر في مؤلفات الحافظ ابن حجر "الانتفاع بترتيب الدارقطني على الأنواع" و"تشديد القوس في ترتيب مسند الفردوس" .

والخامس والعشرون التأليف على حروف المعجم في ألفاظ الحديث بالابتداء بالأحاديث المبتدأة بالألف ، والفرق بين هذا وبين ماتقدم في النوع الرابع ، أن هذا باعتبار المتن ، وذلك باعتبار الإسناد ، والمؤلفات في ذلك أيضاً كثيرة سلفاً وخلفاً ومن ذلك "الجامع الصغير" للسيوطي ، و"الموضوعات الكبير" لعل القارئ ، و"أسباب الحديث" ، المتقدم في النوع الثالث والعشرين ،

و”مسند الفردوس“ للديلمى، و”المقاصد الحسنة“ للسخاوى، وكتب الأطراف عامتها على ذلك ، وقسم الأقوال من ”جمع الجوامع“ على ذلك .

السادس والعشرون الكتب المؤلفة فى الموضوعات : وهى من أهم الأنواع وقد أكثر الناس التأليف فى ذلك ، قال القاضى الشوكانى فى أول ”الفوائد المجموعة فى بيان الأحاديث الموضوعية“ : قد أكثر العلماء من البيان للأحاديث الموضوعية ، وهتكوا أستار الكذابين ، وهم قسمان : قسم جعلوا مصنفاتهم بالرجال الكذابين والضعفاء ، وما هو أعم من ذلك ، وبينوا فى تراجمهم ما روه من موضوع وضعيف ، ”كمصنف ابن حبان“ و”العقلى“، و”الأزدى فى الضعفاء“ ، و”إفراد الدارقطى“ ، و”تاريخ الخطيب“ ، و”الحاكم“ ، و”كامل ابن عدى“ ، و”ميزان الذهبى“ ، و”لسان الميزان“ للحفاظ ابن حجر ، وقسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالأحاديث الموضوعية ، ”كوضوعات ابن الجوزى“ ، و”الصغاني“ ، و”الجوزقاني“ ، و”القزوينى“ ، ومن ذلك ”مختصر المجد“ صاحب ”القاموس“ ، و”مقاصد السخاوى“ ، و”تميز الطيب من الخبيث“ للربيع ، و”الذيل على موضوعات ابن الجوزى“ للسيوطى ، وكذلك كتاب ”الوجيز“ له ، و”الآلى المصنوعة“ ، و”تخريج الإحياء“ للعراقى ، و”التذكرة“ لابن طاهر الفتى ، صاحب ”مجمع البحار“ فى اللغة ، وها أنا بمعونة الله وتيسيره أجمع فى هذا الكتاب جميع ما تضمنته هذه المصنفات ، انتهى باختصار وزيادة .

وفى ذكره الكتب شئ من التسامح ، فإنها كلها ليست فى الأحاديث الموضوعية ، ”كالمقاصد الحسنة“ للسخاوى ، فإن موضوعه ذكر الأحاديث المشتهرة ، وهى مختلفة المراتب ، بعضها صحاح ، وقال الشيخ محمد طاهر الفتى الحنفى المذكور فى مبدء كتابه ”تذكرة الموضوعات“ : وما بعثنى إليه أنه

اشتهر في البلدان "موضوعات الصغاني" (١) وغيره، وظنى أن إمامهم "كتاب ابن الجوزي" ونحوه ، ولعمري أنه قد أفرط في الحكم بالوضع حتى تعقبه العلماء من أفاضل الكاملين ، قال مجدد المائة السيوطي : قد أكثر ابن الجوزي في "الموضوعات" من إخراج الضعيف ، بل ومن الحسان والصحاح كما نبه عليه الحفاظ ، منهم ابن الصلاح وقد ميز في حيزه ثلاث مائة حديث ، وقال : لا سبيل إلى إداراجها في الموضوعات ، إلى أن قال الفتى : وأنا أورد بعض ما وقع في "مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي" من "كتاب المغنى من حمل الأسفار في الأسفار" للشيخ زين الدين العراقي في "تخريج الإحياء" ، وفي "المقاصد الحسنة" للسخاوى وفي "كتاب الآلى" للشيخ جلال الدين السيوطي ، وفي "كتاب الذيل" له ، وفي "كتاب الوجيز" له ، و"موضوعات الشيخ الصغاني" ، و"موضوعات المصابيح" ، التي جمعها الشيخ سراج الدين القزويني ، و"مؤلف الشيخ علي بن إبراهيم العطار" وغير ذلك .

وقد عرفت أن القدوة في ذلك "كتاب ابن الجوزي" المتوفى ٥٩٧ هـ ؛ وذكر الذهبي في "التذكرة" في مؤلفاته : "الموضوعات" مجلدان ، و"الواهيات" ثلاثة مجلدات ، و"الضعفاء" مجلد ، وذكر له صاحب "الكشف" كتابين : أحدهما : "العلل المتناهية" ، وثانيهما : "الموضوعات الكبرى" ، قال : في أربعة مجلدات ، وهي "الموضوعات من الأحاديث المرفوعات" ، وقد نص ابن الصلاح ومن تبعه في علوم الحديث على أن ابن الجوزي معترض عليه في كتابه "الموضوعات" ، وقد أورد ابن حجر في "القول المسدد في الذب عن مسند أحمد" جملة من الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في "الموضوعات" ، وهي في "مسند" ، ورد عنها أحسن الرد ، وأبلغ من ذلك أن منها حديثاً مخرجاً في "صحيح مسلم" ، حتى قال شيخ الإسلام : هذه غفلة

(١) يأتي ترجمته في شرح البخارى على رقم إحدى وخمسين .

شديدة من ابن الجوزى ، حيث حكم عليه بالوضع ، وقد شرع ابن حجر فى تأليف تعقبات على "الموضوعات" ، وقد تتبع الجلال السيوطى جملة من الأحاديث ليست بموضوعة فى تأليف سماه : "النكت البديعات على الموضوعات" ولخصها أيضاً فى كتاب مع زيادات وتعقبات ، سماه "الآلى المصنوعة" .

وقال السيوطى فى "التدريب" : ألف شيخ الإسلام "القول المسدد" ، وأورد فيه أربعة وعشرين، منها: حديث فى "صحيح مسلم" ، قال شيخ الإسلام: لم أقف فى "كتاب الموضوعات" على شئ حكم عليه بالوضع وهو فى أحد الصحيحين غير هذا الحديث .

وإنما لغفلة شديدة ، ثم تكلم عليه وعلى شواهده ، وذيلت على هذا الكتاب بذيل فى الأحاديث التى بقيت فى "الموضوعات" من المسند ، وهى أربعة عشر مع الكلام عليها ، ثم ألفت ذيلاً لهذين الكتابين ، سميته "القول الحسن فى الذب عن السنن" أوردت فيه مائة وبضعة وعشرين حديثاً ليست بموضوعة ، منها : ما فى "سنن أبى داود" ، وهى أربعة أحاديث ، منها : حديث صلاة التسبيح ، ومنها : ما هو فى "جامع الترمذى" ، وهو ثلاثة وعشرون حديثاً ، ومنها : ما فى "سنن النسائى" ، وهو حديث واحد ، ومنها : ما فى "ابن ماجه" ، وهو ستة عشر حديثاً ، ومنها : ما فى "صحيح البخارى" رواية حماد بن شاكر حديث واحد ، وهو حديث ابن عمر : « كيف بك يا ابن عمر إذا عمرت بين قوم يخبثون رزق سنتهم » هذا الحديث أورده الديلمى فى "مسند الفردوس" ، وعزاه إلى "البخارى" ، ورأيت بخط العراقى أنه ليس فى الرواة المشهورين ، وإن المزي ذكر أنه فى رواية حماد بن شاكر ، فهذا حديث ثان من أحاديث الصحيحين ، ومنها : ما هو فى تأليف البخارى غير "الصحيح" ، "كخلق أفعال العباد" أو تعليقاً فى "الصحيح" ، أو فى مؤلف أطلق عليه اسم الصحيح ، "كسند الدارمى"

و"المستدرک" و"صحيح ابن خبّان" وغيرها ، انتهى مختصراً كذا قال في "التدريب" .

وقال في آخر كتابه "التعقبات على الموضوعات" : هذا آخر ما أوردته في هذا الكتاب من الأحاديث المتعقبة التي لا سبيل إلى إدراجها في سلك الموضوعات ؛ وعددتها نحو ثلاث مائة حديث ، منها : في "صحيح مسلم" حديث ، وفي "صحيح البخارى" رواية حماد بن شاكر حديث ، وفي "مسند أحمد" ثمانية وثلاثون حديثاً ، وفي "سنن أبى داود" تسعة أحاديث ، وفي "جامع الترمذى" ثلاثون حديثاً ؛ وفي "سنن النسائى" عشرة أحاديث ، وفي "سنن ابن ماجه" ثلاثون حديثاً ، وفي "المستدرک" ستون حديثاً ، على تدخل في العدد .

وأشهر الكتب الموجودة في هذا الزمان من هذا العلم ، المؤلفات الثلاثة للسيوطى : ١- "الآلى المصنوعة" و ٢- "الذيل" له . و ٣- "التعقبات على الموضوعات" . ومن الكتب المشتهرة أيضاً "الموضوعات الكبير" لعلى القارى ، و"تذكرة الموضوعات" لابن طاهر المقدسى ، و"تذكرة الموضوعات" للفتنى ، صاحب "مجمع البحار" ، و"موضوعات الصغانى" ، و"الفوائد المجموعة" للشوكافى ، وقد طبعت كلها في المطابع الهندية والمصرية .

والسابع والعشرون الكتب المؤلفة في الأدعية المأثورة : قال صاحب "الكشف" : علم الأدعية والأوراد علم يبحث فيه عن الأدعية المأثورة والأوراد المشهورة بتصحيحهما وضبطهما وبيان خواصهما ، والغرض منه معرفة تلك الأدعية والأوراد على الوجه المذكور ، لينال باستعمالها الفوائد الدينية والدنيوية ، كذا في "مفتاح السعادة" ، وجعله من فروع علم الحديث بعلّة استمداده من كتب الأحاديث ، والكتب المؤلفة فيه كثيرة جداً ، وها أنا مورد لك ما وصل إلينا خيره على ترتيب هذا الكتاب إجمالاً : "الابتهاج" أدعية الحج والعمرة ،

”الأدعية المنتخبة“ ، ”أذكار الأذكار“ ، ”أذكار الحج“ ، ”أذكار الصلاة“ ،  
 ”أدعية الحج والعمرة“ ، لقطب الدين محمد المكي المتوفى ٩٨٨هـ ، ”الأدعية  
 المنتخبة في الأدوية المحرّبة“ ، للشيخ عبد الرحمن البسطامي ، ألفه في ليلة  
 عيد الفطر ٨٣٨هـ ورتبه على خمسة أبواب ، كلها في الطاعون .

قلت ؛ والكتب في ذلك كثيرة جداً ألفها العلماء سلفاً وخلفاً ؛ والمعروف  
 منها : ”عمل اليوم والليلة“ لابن السني ، المطبوع في بلدة حيدرآباد ، وقال  
 صاحب ”الكشف“ : ”عمل اليوم والليلة“ للحافظ المنذري المتوفى ٦٥٦هـ ؛  
 قال فيه : صنف العلماء في عمل اليوم والليلة والدعوات والأذكار كتباً كثيرة ،  
 ومن أحسنها للإمام أبي عبد الرحمن النسائي المتوفى ٣٠٣هـ ؛ وأحسن منه لصاحبه  
 الحافظ أحمد المعروف بابن السني المتوفى ٣٦٤هـ ، وهو أجمع الكتب في هذا الفن ،  
 لكنها مطولة فحذفت الأسانيد لضعف همم الطالبين ، انتهى كلام المنذري ،  
 وللإمام أبي نعيم الأصفهاني ، وللسيوطي ، كذا في ”الكشف“ .

وعد السيوطي في ”حسن المحاضرة“ في مؤلفاته في الحديث : ”سهام  
 الإصابة في الدعوات المجابة“ و”الكلم الطيب“ و”القول المختار في المأثور من  
 الدعوات والأذكار“ ، و”أذكار الأذكار“ ، و”الجزء في الصلاة على النبي ﷺ“ ،  
 ومن الكتب المعروفة في ذلك في ديارنا أيضاً : ”كتاب الأذكار“ للإمام النووي  
 المتوفى ٦٧٦هـ المطبوع بمصر ؛ قال في أوله : قد صنف العلماء في عمل اليوم  
 والليلة والدعوات والأذكار كتباً كثيرة معلومة عند العارفين ، ولكنها مطولة  
 بالأسانيد والتكرير ، فضعف عنها همم الطالبين ، فقصدت تسهيل ذلك على  
 الراغبين ، فشرعت في جمع هذا الكتاب مختصراً ، وأحذف الأسانيد في  
 معظمه ، إلى آخر ماقاله ، وقال في آخره : فرغت من جمعه في الحرم ٦٦٧هـ  
 سوى أحرف ألحقها بعد ذلك ، وسماه صاحب ”الكشف“ ”بحلية الأبرار“  
 إذ قال : ”حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار“

للإمام محي الدين النووي الشافعي المتوفى ٦٧٦هـ ، كتاب مفيد مشهور "بأذكار النووي" في مجلد ، وشرحه الشيخ محمد بن علي بن محمد بن علان المكي المتوفى ١٠٥٧هـ سماه : "الفتوحات الربانية على الأذكار النووية" ، ولخصه النووي في كراسة سماه "أذكار الأذكار" ، ثم شرح هذا الملخص ، وللسيوطي المذكور تأليف آخر سماه "تحفة الأبرار بنكت الأذكار النووية" ، وللشيخ شهاب الدين الرملي الشافعي المتوفى ٨٢٤هـ "مختصر الأذكار" ، انتهى مختصراً .

ومن الكتب المعروفة في ذلك أيضاً " الحصن الحصين " المطبوع بمصر والهند بمرات كثيرة ، لمحمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي المتوفى ٨٣٤هـ ، - أربع وثلاثين وثمان مائة - وما في "الكشف" وتبعه غيره ، من لفظ: سبع مائة تحريف من الناسخ ، وقال في أوله : هذا "الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين" وسلاح المؤمنين من خزانة النبي الأمين ، والهيكل العظيم من قول الرسول الكريم ، بذلت فيه النصيحة ، وأخرجته من الأحاديث الصحيحة ، أبرزته عدة عند كل شدة ، وجردته جنة تقي من شر الناس والجنة ، تحصنت به فيما دهم من المصيبة ، واعتصمت به من كل ظالم بما حوى من السهام المصيبة ، ولما أكملت ترتيبه وتهذيبه ، طلبني عدو لا يمكن دفعه إلا الله تعالى ، فهربت منه مخفياً ، وتحصنت بهذا " الحصن الحصين " ، فرأيت سيد المرسلين ﷺ ، وأنا جالس على يساره ، وكأنه ﷺ يقول : ما تريد ؟ فقلت له : يا رسول الله أدع الله لي وللمسلمين ، فرفع رسول الله ﷺ يديه الكريمتين وأنا أنظر إليهما ، فدعا ، ثم مسح بهما وجهه الكريم ، وكان ذلك ليلة الخميس ، فهرب العدو ليلة الأحد ، وفرج الله عني وعن المسلمين ببركة ما في هذا الكتاب عنه ﷺ انتهى مختصراً .

وقال في آخره : قال كاتبه لطف الله تعالى في غربته ، وأخذ بيده في شدته : قد فرغت من ترصيف هذا ”الحصن الحصين“ من كلام سيده المرسلين ﷺ يوم الأحد بعد الظهر الثاني والعشرين من ذى الحجة ٧٩١هـ بمدرستي داخل دمشق - حماها الله تعالى من الآفات وسائر بلاد المسلمين - هذا وجميع أبواب دمشق مغلقة بل مشيدة بالأحجار ، والخلائق يستغيثون على الأسوار ، والناس في جهد عظيم من الحصار ، والمياه مقطوعة ، وقد أحرق ظواهر البلد، ونهب أكثره ، وكل أحد خائف على نفسه وماله وأهله ، وجل من ذنوبه وسوء أعماله ، وقد تحصن بما يقدر عليه ، فجعلت هذا حصني ، وتوكلت على الله تعالى ، وهو حسبي ونعم الوكيل انتهى مختصراً ، وبسط صاحب ”الكشف“ في شروحه ومختصراته ، وقال : والعدو المذكور هو : تيمور .

ومن الكتب المعروفة في ذلك أيضاً : ”القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيح“ ، للعلامة السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ وفرغ من تأليفه في أواخر رمضان ٨٦١هـ بالقاهرة ، كذا في ”الكشف“ .

ومن الكتب المعروفة في ذلك : ”دلائل الخيرات“ و”شوارق الأنوار في ذكر الصلاة على النبي المختار“ عليه الصلاة والسلام ، للشيخ أبي عبد الله محمد بن سليمان بن أبي بكر الجزولي السملالي المتوفى ٨٧٠هـ قال صاحب ”الكشف“ هذا كتاب آية من آيات الله تعالى في الصلاة على النبي ﷺ ، يواظب بقراءته في المشارق والمغارب ، لا سيما في بلاد الروم ، وله اختلاف في النسخ لكثرة روايتها عن المؤلف ، والمعتبر نسخة الشيخ أبي عبد الله محمد الصغير السهيلي وكان من أكبر أصحابه ، وكان المؤلف صححها قبل وفاته بثان سنين يعني ضحى يوم الجمعة سادس ربيع الأول ٨٦٢هـ ، كذا قال صاحب ”الكشف“ ، ووقع فيه التحريف في ذكر موته ، وتبعه غيره من صاحب ”الإتحاف“ وغيره في بيان الكتاب إذ ذكروا وفاته ٨٥٤هـ فإن المتوفى في هذه السنة كيف أصلح

كتابه في سنة ٨٦٢ هـ .

وقال صاحب "الإتحاف" في الأسماء : أبو محمد عبد الله بن محمد بن سليمان الجزولي السملالي ، وجزولة وسملالة قبيلتان من بربر ، توفي في سجدة صلاة الصبح في السابع عشر من ربيع الأول سنة سبعين وثمان مائة ، ولا يذهب عليك أن مشايخنا يختارون ورد "الحزب الأعظم" الآتي ذكره على "الدلائل" ، لما فيها من الروايات الضعيفة .

ومنها : "الحزب الأعظم والورد الأفخم" لمولانا علي بن سلطان محمد الهروي نزيل مكة المكرمة ، المعروف بملا علي القارئ الحنفي المتوفى ١٠١٤ هـ كما في "الفوائد البهية" وغيره ، قال في أول كتابه : يقول العبد الداعي مغفرة ربه الباري علي بن سلطان محمد القارئ : لما رأيت بعض السالكين يتعلقون بأوراد المشايخ المعبرين ، وبأحزاب العلماء المكرمين ، حتى رأيت بعضهم تعلقوا "بالدعاء السني" و"الأربعين الاسمي" ، وجدت بعض العوام يتقيدون بقراءة دعاء نحو القدح ، ويذكرون في إسناده ما لا شبهة فيه من الوضع والقدح ، فخطر ببالي أن أجمع الدعوات المأثورة في الأحاديث المنشورة ، من الكتب المعتمدة المشهورة "كالحصن" للعجزي ، و"الأذكار" للنووي ، و"الكلم الطيب" ، و"الجامعين" ، و"الدر" للسيوطي ؛ و"القول البديع" للسخاوي ، رحمهم الله ، مقدماً للدعوات القرآنية ، وهذا من مختارات مشايخنا للأوراد ، وغيرها من الكتب في هذا النوع كثيرة .

والثامن والعشرون الناسخ والمنسوخ : وقد صنف فيه قاسم بن إصبيغ ، وأبو عبيد، وابن الأنباري ، والنحاس، وبدل بن أبي المعمر التبريزي وغيرهم ، كما ذكرهم صاحب "الإتحاف" ، وقال : قال بدل بن أبي المعمر في كتابه : أول من جمع علم ناسخ الحديث ومنسوخه الزهري ، قلت : ومن الكتب المعروفة "كتاب الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار" للحازمي ، المطبوعة في دائرة

المعارف حيدر آباد الهند .

التاسع والعشرون متشابه الحديث : قال في "الإتحاف : وممن جمع بين متشابه القرآن والحديث ، شمس الدين محمد بن اللبان ، وهذا القدر يكفي لهذا المختصر ، وإلا فالراخون في العلم بذلوا جهدهم في الأنواع الكثيرة في الحديث ، شكر الله مساعيهم وجزاهم أحسن الجزاء .

الفائدة العاشرة في نسخ الكتاب وبيان رواته وأسانيد هذا العبد الضعيف الفقير إلى رحمة ربه : قال القسلافي في مقدمته تبعاً لما قال الحافظ في المقدمة : ذكر القربري أنه سمع البخاري من مؤلفه تسعون ألفاً ، وأنه لم يبق أحد يرويه عنه غيري ، قال الحافظ : أطلق ذلك بناء على علمه ، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي - بفتح الموحدة وسكون الزاء - وقال الحافظ في "الفتح" : اتصلت لنا رواية البخاري عنه من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف القربري ، وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاث مائة ، وكان سماعه "للصحيح" مرتين ، مرةً بفربر سنة ثمان وأربعين ، ومرةً ببخاري سنة اثنتين وخمسين ومائتين .

ومن طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي ، وكان من الحفاظ ، وله تصانيف ، كانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين ، وكان فاته من "الجامع" أوراق رواها بالإجازة عن البخاري .

ومن طريق حماد بن شاكر النسوي ، أظنه مات في حدود التسعين وله فيه فوت أيضاً .

ومن رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة - بقاف ونون بوزن يسيرة - البزدوي ، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مائة ، وهو آخر من حدث عن البخاري "بصحيحه" كما جزم به أبو نصر بن ماكولا

وغيره . وقد عاش بعده ممن سمع من البخارى القاضى الحسين بن إسماعيل الحاملى ببغداد لكن لم يكن عنده "الجامع الصحيح"، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد فى آخر قدمة قدمها البخارى ، وقد غلط من روى "الصحيح" من طريق الحاملى المذكور غلطاً فاحشاً ، كذا قال الحافظ ، وتبعه القسطلانى فى مقدمة شرحه ، وهذا الذى غلطه الحافظ غلطاً فاحشاً أراد به العلامة الكرمانى ، إذ قال فى مبدء "شرحه" : وللشيخ رضى الدين طريقة غير طريقة القربرى ، وهى من النقائس ، وبها يكمل لنا من البخارى فى كل مرتبة راويان ، وهو مهتم به معتنى عليه عند أهل الشأن ، ثم ذكر الكرمانى سنده إلى أبى محمد عبد الله بن عبيد الله بن يحيى بن زكريا المؤدب قال : ويعرف بابن البيع - بفتح الموحدة وكسر التحتانية الشديدة - ولد سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة، ومات سنة ثمان وأربع مائة ، قال : أخبرنا القاضى الفقيه أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الضبى الحاملى ، وكان أحد أجداده يتبع الحمل الذى يركب عليه ، وهو آخر من روى عن البخارى ببغداد ، وقال بعضهم سماعه منه إنما هو لبعض "صحيحه" لا لكه ، ولد سنة خمس وثلاثين ومائتين ، ومات سنة ثلاثين وثلاث مائة ، انتهى .

وعلم من ذلك أن المسموع عند المشايخ المذكورين خمس روايات ونسخ للبخارى (١) وهذا إجمالها :

- ١- أبو طلحة منصور بن محمد البزدوى المتوفى ٣٢٩هـ .
- ٢- حماد بن شاكر المتوفى فى حدود ٢٩٠هـ أو ٣١١هـ .
- ٣- إبراهيم النسفى المتوفى ٢٩٤هـ المذكور سابقاً .

(١) وهل لأبى جعفر محمد بن حاتم وراق البخارى أيضاً نسخة ، لم أجد لها فى ذكر النسخ ، نعم أخذ عنه القربرى فى مواضع ، كما ترى فى البخارى فى عدة مواضع ، ولو ثبت فهذه نسخة سادسة للبخارى .

وذكر الحافظ في "الفتح" أسانيده إلى هؤلاء الثلاثة الأخيرة  
فارجع إليه .

٤- الفربري المتوفى ٣٢٠هـ وسيأتي بيان نسخته مفصلاً فإن عليها المدار  
في ديارنا ، وسيأتي تفصيل تلاميذه .

٥- القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي المتوفى ٣٣٠هـ ، اختلف فيه بين  
الحافظ والكرماني .

فأما القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي المذكور ،  
اختلف فيه بين الكرماني والحافظ ، فبسط ترجمته الذهبي في "تذكرة الحفاظ" ،  
فقال : المحاملي القاضي الإمام الحافظ ، شيخ بغداد ومحدثها أبو عبد الله الحسين  
ابن إسماعيل بن محمد الضبي البغدادي ، ولد في أول سنة خمس وثلاثين ومأتين ،  
وأول سماعه في سنة أربع وأربعين ، وبسط في شيوخه وتلاميذه ، وعد منهم  
الدارقطني ، وقال : ولي قضاء الكوفة سنتين سنة ، قال أبو بكر : كان يحضر  
مجلس المحاملي عشرة آلاف رجل ، قال : وأملى المحاملي مجلساً كعادته في ثاني  
عشر ربيع الآخر من سنة ثلاثين وثلاث مائة ، ثم مرض ومات بعد أحد عشر  
يوماً ، انتهى .

وأما الفربري فسيأتي البسط في ترجمته ، فإن على روايته مدار الروايات  
في هذا الزمان .

وأما إبراهيم بن معقل فذكره أيضاً الذهبي في "التذكرة" فقال : إبراهيم  
ابن معقل بن الحجاج الحافظ العلامة أبو اسحاق النسفي ، قاضي نسف وعالمها ،  
ومصنف "المسند الكبير" و"التفسير" وغير ذلك ، وحدث "صحيح البخاري"  
عنه ، قال المستغفري : وكان فقيهاً حافظاً بصيراً باختلاف العلماء ، عفيفاً  
صديقاً ، مات في ذي الحجة سنة خمس وتسعين ومأتين ، انتهى ، وهكذا ذكر

صاحب "الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية" ، فقال : إبراهيم بن معقل النسفي ، قاضى نسف ، مات سنة خمس وتسعين ومأتين ، انتهى ، وتقدم قريباً في كلام الحافظ من وفاته سنة أربع وتسعين ومأتين ، فها في "القسطلاني" وتبعه صاحب "الحطة" من وفاته سنة أربعين ومأتين تحريف من الناسخ .

وأما حماد بن شاکر فلم يذكره صاحب "الجواهر المضيئة" وقد عدده في الفقهاء الحنفية ، قال الكوثري في هامش "شروط الأئمة" للحازمي : هذا البخارى لولا إبراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاکر الحنفیان ، لكاد ينفرد القربري عنه في جميع "الصحيح" سماعاً ، كما كاد أن ينفرد إبراهيم بن محمد بن سفيان الحنفي عن مسلم سماعاً ، انتهى .

وفي هامش "ابن ماجه وعلم الحديث" (١) : إن الصواب في نسبته نسفي كما صرح به الكوثري ، وأيضاً ما قال الحافظ في وفاته : أظنه مات في حدود التسعين ، ليس بصحيح ، والصواب أنه توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مائة كما جزم به الكوثري نقلاً عن "التقييد" لحافظ ابن نقطة ، وما قال السيد مرتضى الزبيدي في "تاج العروس شرح القاموس" في باب الواو والياء فصل السين من قوله : حماد بن شاکر بن سوية أبو محمد الوراق الفسوي الحنفي الراوي "صحيح البخارى" عن البخارى نفسه ، توهم أيضاً في النسبة ، فإن الصحيح في نسبته أنه نسفي .

ولا يذهب عليك ما تقدم في عدد روايات البخارى عن السيوطي أن رواية حماد بن شاکر دون رواية القربري بمأتين حديث ، ورواية إبراهيم ابن معقل دونها بثلاث مائة حديث ، وما تعقب على ذلك .

(١) اسم كتاب لمولانا عبد الرشيد النعماني في اللغة الأردنية .

وأما أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة - بقاف ونون بوزن يسيرة - البزدوى - بفتح الموحدة وسكون الزاى - وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مائة ، وهو آخر من حدث عن البخارى "بصحيحه" كما جزم به ابن ماكولا وغيره ، كذا فى "الفتح" .

وأما الفربرى فهو الذى عليه مدار الروايات فى هذا الزمان ، قال الحافظ فى "المقدمة" : والرواية التى اتصلت بالسباع فى هذه الأعصار وما قبلها : هى رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربرى ، وقال الكرماني : الفربرى بفتح الفاء وكسرهما ، وفتح الراء الأولى ، وإسكان الموحدة ، منسوباً إلى قرية من قرى بخارى ، سمع "الصحيح" من البخارى مرتين ، مرة بفربر ، ومرة ببخارى ، وقيل ثلاث مرات ، وحامل لواء البخارى رواية ، ولد سنة إحدى وثلاثين ومات سنة عشرين وثلاث مائة ؛ وفى "اليناع الجنى" : فربر - بكسر الفاء - قرية بينها وبين بخارى ثلاث مراحل ، وقال النووى فى مقدمة "شرحه" : الفربرى منسوب إلى فربر قرية من قرى بخارى ، وهى بكسر الفاء وفتح الراء وإسكان الباء الموحدة ، ويقال بفتح الفاء أيضاً ، ومن ذكر الوجهين فى اللغة القاضى عياض ، وأبو إسحاق بن قرقول صاحب "مطالع الأنوار" ، وأبوبكر الحازمى ، وقال الحازمى : الفتح أشهر ، ولم يذكر ابن ماكولا غيره ، والوجهان فى النسب لهما فى القرية رويانا عن الإمام أبى نصر الكلاباذى ، قال : كان سماع الفربرى من البخارى يعنى "صحيحه" مرتين ، مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين ، ثم مرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين ، وتوفى الفربرى لعشر بقيت من شوال سنة عشرين وثلاث مائة ، وقال السمعانى فى "أماله" : ولد الفربرى سنة إحدى وثلاثين ومائتين .

وقال النووى فى مقدمة "شرحه" : اعلم أن "صحيح البخارى" متواتر عنه ، واشتهر عنه من رواية الفربرى ، رويانا عن الفربرى أنه قال : سمع

"الصحيح" من البخارى تسعون ألف رجل ؛ فباقى أحد يرويه غيرى ، ورواه عن الفربرى خلافتهم منهم أبو محمد الحموى ، وأبوزيد المروزى ، وأبو إسحاق المستملى ، وأبو سعيد أحمد بن محمد ، وأبو الحسن على بن أحمد بن عبد العزيز الجرجانى ، وأبو الهيثم محمد بن مكى الكشميهنى ، وأبوبكر إسماعيل بن محمد ابن أحمد بن حاطب الكشانى ، ومحمد بن أحمد بن مت - بفتح الميم ، وتشديد التاء المثناة فوق - وآخرون ، ثم رواه عن كل واحد من هؤلاء جماعات ، واشتهر فى بلادنا عن أبى الوقت عن الداؤدى عن الحموى عن الفربرى عن البخارى ، ورويناه عن جماعة من أصحاب أبى الوقت .

وقال الحافظ فى "الفتح" : أما رواية الفربرى فاتصلت إلينا عنه من طريق الحافظ أبى على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن ، بفتح السين والكاف ، والحافظ أبى إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملى المتوفى ٣٧٦ هـ ، وأبى نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكى - بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وكسر السين المهملة وسكون التحتيه وفتح الكاف ثم مثناة - نسبة إلى أخسيكث مدينة على شاطئ نهر الشاس من بلاد فرغانه ، كما فى "اللب" ، كذا فى "نيل الأمانى" ، وكذا ضبطه فى "معجم البلدان" ، ثم قال : وبعضهم يقوله بالتاء المثناة - أى بدل المثناة فى آخره - وهو الأولى ، لأن المثناة ليست من حروف العجم ، ثم بسط فى أحوالها ، والفقهاء أبى زيد محمد بن أحمد المروزى ، وأبى على محمد بن عمر ابن شبويه - بشين معجمة مفتوحة ، فوحدة مضمومة مشددة ، فواو ساكنة ، فثناة تحتية مفتوحة - وأبى أحمد محمد بن محمد الجرجانى - بضم الجيم الأولى - مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان ، وأبى محمد عبد الله بن أحمد السرخسى - بتشديد السين المهملة والراء المفتوحتين ، والحاء المعجمة الساكنة ، ثم سين مهملة مكسورة - نسبة إلى سرخس مدينة بخراسان .

وهذا الطريق هو الذى ذكره بطريق الحموى كما تقدم فى كلام النووى أيضاً ، قال النووى : أما الحموى فهو بفتح الحاء المهملة : وضم الميم المشددة ، هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حموية السرخسى ، وكان سماعه "صحيح البخارى" من الفربرى بفربر ٣١٠هـ ، وتوفى فى ذى الحجة لليلتين بقيتا من ٣٨١هـ ، وفى "اليانع الجنى" : بتشديد الميم المفتوحة ، نسبة إلى جده حموية - بفتح المهملة وضم الميم المشددة وإسكان الواو وفتح المثناة التحتية - فعلم من هذا أن نسخة السرخسى والحموى واحدة ، فما فى مقدمة شيخ المشايخ مولانا الحاج أحمد على المحدث السهارنفورى من جعلها نسختين ، والوضع لكل منها رمزاً مشكلاً ، وأبى الهيثم - بفتح الهاء وإسكان المثناة التحتية وفتح المثناة - محمد بن مكى - بفتح الميم وتشديد الكاف - ابن زراع - بضم الزاى وخفة الراء وبالمهملة - الأديب الكشاهنى - بكاف مضمومة وشين معجمة ساكنة وفتح الهاء وكسرها ، وقد تمال الألف - وقد يقال الكشميهنى - بضم الكاف وسكون الشين المعجمة ، وفتح الميم وإسكان الياء التحتية وفتح الهاء - قرية بمرو ، وفى "المعجم" كشميهن - بالضم ثم السكون وفتح ميم وسكون ياء وهاء مفتوحة ونون - قرية عظيمة من قرى مرو .

وفى "الأنساب" للسمعانى : توفى بقريته يوم عيد الأضحى من سنة ٢٨٩هـ كذا فيه ، وتبعه غيره ، ووقع فيه التحريف من الناسخ فى عدد المائة ، والصواب سنة تسع وثمانين وثلاث مائة ، كما فى "لباب الأنساب" ، وهو الصواب ، وفى هذه السنة ذكر الذهبى فى "تذكرة الحفاظ" فى ترجمة ابن عابد إذ قال : وفيها مات راوية الصحيح أبو الهيثم محمد بن مكى الكشميهنى المروزى يوم عرفة ، ومما يدل على غلط الأول أنه قرأ "البخارى" على شيخه الفربرى ٣١٦هـ ، كما فى "مشيخة صاحب الهداية" على ما حكاه صاحب "الجواهر المضيئة" ، لكنه ذكره بلفظ محمد بن بكر ، وأيضاً وفاة الفربرى ٣٢٠هـ ووفاة

تلميذه أبى ذر ٤٣٤هـ ، وهذان يبعدان وفاته ٢٨٩هـ فتدبر .

وأبى على إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني - بالشين المعجمة المشددة بعد الكاف المضمومة - نسبة إلى كشانية بلد بصقة ، وهو آخر من حدث "بالصحيح" عن الفريرى ، فأما رواية ابن السكن فرواها عنه عبد الله ابن محمد بن أسد الجهنى ، وأما رواية المستملى فرواها عنه الحافظ أبى ذر - بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء - عبد الله بن أحمد الهروى - بفتح الهاء والراء - المولود ٣٥٥هـ أو ٣٥٦هـ المتوفى ٤٣٤هـ ، وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ، وأما رواية الاخسيكى فرواها عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد ، وأما رواية أبى زيد فرواها عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني ، والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ، والإمام أبو الحسن على بن محمد القابسي ، وأما رواية أبى على الشبوى فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العيار - بعين مهملة مفتوحة ومثناة تحتية مشددة آخره راء - وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضاً ، وأما رواية أبى أحمد الجرجاني رواها عنه أبو نعيم والقابسي أيضاً ، وأما رواية السرخسى فرواها عنه أبو ذر أيضاً ، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداؤدى ، وأما رواية الكشميهنى فرواها عنه أبو ذر أيضاً، وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصى ، وكريمة بنت أحمد المروزية، وأما رواية الكشاني فرواها عنه أبو العباس جعفر بن محمد المستغفرى، انتهى ما فى "الفتح" بزيادة فى ضبط الأسماء من "القسطلاني" وشرح "مقدمته" .

وعلم من ذلك أن الرواة عن الفريرى على ما ذكره الحافظ تسعة ، وقد تقدم فى كلام النووى ثمانية ، الستة منها مذكورة فى كلام الحافظ أيضاً ، والاثنان وهما : أبو سعيد أحمد بن محمد ، ومحمد بن أحمد بن مت زائدان ، وفى "اليانع الجنى فى أسانيد الشيخ عبد الغنى" رجل آخر وهو أحد الأبدال

بسمرقند الشيخ أبو لقمان يحيى بن عمار بن مقبل بن شاهان الختلافي المعمر مائة وثلاثاً وأربعين سنة ، قال وقد سمع جميعه عن محمد بن يوسف الفربري ، وذكر في "اليانع" السند إليه من طريق المعمر بابا يوسف الهروي المعروف بـسي صد ساله ، فعلم من هذا أن الرواة عن الفربري اثنا عشر رجلاً ، تسعة في "الفتح" ، والاثنان في "شرح النووى" ، وواحد في "اليانع الجنى" وهذا شكله .

### أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري

المولود ٢٣١ هـ المتوفى ٣٢٠ هـ

- (١) (ابن السكن) أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن المتوفى ٣٥٣ هـ .  
١ - روى عنه عبد الله بن محمد بن أسد الجهني .
- (٢) (المستمل) أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المتوفى ٣٧٦ هـ - "كرمانى" "قسطلاني" - .
- ٢ - روى عنه أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروي المالكي المتوفى ٤٣٤ هـ - "قسطلاني" - .
- ٣ - روى عنه عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني .
- (٣) (الأخسيكى) بفتح الهمزة وسكون الخاء ، آخره مثلة أو مثناة فوقية ، أبو نصر أحمد بن محمد المتوفى ٣٧٦ هـ .
- ٤ - روى عنه إسماعيل بن إسحاق الصفار الزاهد .
- (٤) (أبو زيد) المروزي الفقيه محمد بن أحمد المتوفى ٣٧١ هـ .
- ٥ - روى عنه أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي المالكي المتوفى ٣٩٢ هـ .
- ٦ - وروى عنه أبو نعم الأصبهاني أحمد بن عبد الله المتوفى ٤٣٠ هـ .

- ٧- وروى عنه أبو الحسن على بن محمد القابسي المالكي المتوفى ٤٠٣ هـ .  
 (٥) (الشبوي) ابن شبوية أبو علي محمد بن عمر بن شبوية .  
 ٨- روى عنه سعيد بن أحمد الصيرفي العبار .  
 وعبد الرحمن الهمداني المذكور في رقم (٣) .  
 (٦) (الرجاني) أبو أحمد محمد بن محمد الجرجاني المتوفى ٣٧٣ هـ أو بعدها بسنة ، كذا في " تاريخ جرجان " (ص - ٣٨٤) .  
 روى عنه أبو نعيم المذكور في رقم (٦) والقابسي المذكور في رقم (٧) .  
 (٧) (السرخسي الحموي) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حموية المولود ٢٩٣ هـ - " كرمانى " - .  
 وقرأ " البخارى " على الفريري ٣١٠ هـ وتوفى ٣٨١ هـ .  
 روى عنه أبو ذر المذكور في رقم (٢) .  
 ٩- وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداؤدى المتوفى ٤٦٧ هـ بسط ترجمته " الكرمانى " .  
 (٨) (الكشميهني) أبو الهيثم محمد بن مكى ، ويقال : الكشاهني المتوفى ٣٨٩ هـ ، وقرأ " البخارى " على الفريري ٣١٦ هـ كما تقدم .  
 روى عنه أبو ذر المذكور في رقم (٢) .  
 ١٠- وروى عنه كريمة بنت أحمد المروزية المتوفاة ٤٦٥ هـ ولها مائة سنة ، كذا في " دول الإسلام " (١ - ٢١٢) .  
 ١١- وروى عنه أبو سهل محمد بن أحمد الحفصي المتوفى ٤٦٦ هـ - كذا

في "التذكرة" - (١) .

(٩) (الكشاني) بضم الكاف وتشديد الشين لإسماعيل بن محمد المتوفى ٣٩١هـ - "تشكيل" - وهو آخر من حدث عن الفربري على ما قاله الحافظ .

١٢ - روى عنه أبو العباس جعفر بن محمد المستغفرى المتوفى ٤٣٢هـ .  
(١٠) (أبو سعيد) أحمد بن محمد وهو أحد الرجلين اللذين زادهما النووى كما تقدم ولم يذكر النووى سنده .

(١١) (محمد بن أحمد بن مت) بفتح الميم وتشديد التاء وهو الثانى من اللذين زادهما النووى ولم يذكر أيضاً سنده .

وهذان - أى العاشر والحادى عشر - ذكرهما النووى ولم يذكر السند ليهما ، ولم يذكرهما مولانا فاروق أحمد شيخ الحديث فى الجامعة العباسية بيهاولفور - باكستان - فى "تشكيله" .

(١٢) (أبو لقمان) يحيى بن عمار الختلافي المعمر ١٤٣ سنة ، وهذا عمره ، ليس سن وفاته ، بسط الكلام على سنده فى "قطف الثمر" ، و"اليانغ الجنى" ، وذكراه بعدة طرق ، وقالوا : هذا السند فى غاية العلو ، ولم يبلغ هذا الطريق ابن حجر ولا السيوطى ، لأنها كانا بمصر ، وكان أبو الفتوح "بخراسان" ، وذكر هذا السند شيخ مشايخنا الشاه ولى الله الدهلوى فى كتابه "المسلسلات فى الحديث المسلسل بالمشاركة" ، فقال : شافهنى أبو طاهر الكردي المسدنى عن أبيه الشيخ إبراهيم الكردي عن المعمر الصوفى عبد الله بن ملا سعد الله اللاهورى - نزيل المدينة المنورة - عن الشيخ قطب النهروالى عن والده علاء الدين النهروالى عن الحافظ نور الدين أبى الفتوح المذكور فى السند ، وقال فى آخره : وأنا أروى "صحيح البخارى" كله بهذا السند وهو كما ترى

(١) (٣ - ٣٣٣) وما طبع فى الطبع الأول تحريف من الناسخ . ز

في غاية العلو ، بيني وبين البخاري عشرة انتهى .

وقد حكى في "قطف الثمر" وتبعه صاحب "اليانع الجني" عن الشيخ عبد الخالق المزجاجي أنه صح أن الشيخ قطب الدين النهروالي روى "صحيح البخاري" عن الحافظ نور الدين المذكور ، وعلى هذا فلم تبق الوسائط إلا تسعة ، وذكر في "قطف الثمر" في أسانيد الشيخ صالح بن محمد بن نوح الفلاني ، قال ابن سنة والشيخ يحيى الشناوي والشيخ العمادى والصوالى : إن قطب الدين روى "الصحيح" و"الموطأ" عن أبي الفتوح بغير واسطة أبيه .

روى عنه الشيخ المعمر محمد بن شاذبخت الفرغانى ، والمعمر بابا يوسف الهروى المشهور بسيصد ساه ، والحافظ نور الدين أبو الفتوح أحمد بن عبد الله الطاوسى من رجال المائة الثامنة .

ثم ذكر الحافظ أسانيده إلى هؤلاء الإثنى عشر الرواة عن مشايخهم التسعة الرواة عن الفربري ، ثم قال : فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا ، وهى رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها ، انتهى ، قلت : ومشايخه الثلاثة هم : المستملى والسرخسى والكشمينى ، وفي "قطف الثمر" في أسانيد العلامة الشيخ صالح بن محمد بن نوح الفلاني المسوفى المغربى ثم المدنى المتوفى فيها ١٢١٨هـ قال فيها : أما "صحيح البخاري" فأرويه بطرق أصحها وأشهرها طريق أبي ذر ، وهى طريقة المغاربة والمكيين ، ثم بسط في أسانيده إلى أبي ذر عن مشايخه الثلاثة ، وقال : في هذا السند مع علوه لطائف كون رجاله فقهاء مشاهير مالكين مغاربة ما عدا أبي ذر وشيوخه ، فإن أبا ذر ليس بمغربى مع كونه مالكيًا .

وذكر الكرمانى أسانيده إلى أبي الحسن عبد الرحمن عن السرخسى وكريمة بنت أحمد عن الكشمينى ، وأبي ذر عن مشايخه الثلاثة ، وقال النووى : واشتهر في بلادنا عن أبي الوقت عن الداودى عن الحموى ، وقد طبعت في الهند في

مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ببلدة حيدرآباد دكن في ١٣٣٨ هـ عدة رسائل في أسانيد العلماء المتأخرين المشهورين في الحديث الذين هم مرجع أكثر الأسانيد ، جرى الله تعالى أعوان المجلس المذكور عن سائر المسلمين لا سيما المحدثين أحسن الجزاء - فإنهم سهّلوا الأمر على طالبي الأسانيد ، شكر الله مساعيهم وجزاهم بلطفه أحسن الجزاء .

منها : ” الأئم لإيقاظ الهمم ” في أسانيد الشيخ برهان الدين إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني الشهرزوي ثم المدني المولود سنة ١٠٢٥ هـ والمتوفى ١١٠٢ هـ .

ومنها : ” الإمداد ” في أسانيد الشيخ جمال الدين عبد الله بن سالم البصري المكي المولود رابع شعبان سنة ١٠٤٩ هـ المتوفى رابع رجب ١١٣٤ هـ .

ومنها : ” بغية الطالبين ” للشيخ أحمد النخعي المكي ، فرغ من تأليفه في السابع والعشرين من شوال ١١١٤ هـ .

ومنها : ” قطف الثمر ” للشيخ صالح بن محمد بن نوح العمري الفلاني المدني المتوفى ١٢١٨ هـ .

ومنها : ” إتحاف الأكابر ” للقاضي محمد الشوكاني مؤلف ” نيل الأوطار ” المتوفى ١٢٥٥ هـ ، وللشيخ الأمير صديق حسن خان البهوفالي أيضاً رسالة طويلة في أسانيده مسماة ” بسلسلة العسجد في ذكر مشايخ السند ” مطبوعة في بلدة بهوفال ، وللشيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي رسالة وجيزة مطبوعة في الهند مراراً مسماة ” بالإرشاد إلى مهات الإسناد ” بسط فيها أسانيده بأشد البسط مع غاية الإجمال ، فإنه قال فيه أولاً : قد أخذت معظم هذا الفن عن أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكردي الهمداني أعظم الله أجوره ، فسمعت عليه ” الأئم ” واستنسخناه من خطه ، وناولني كتاب ” مقاليد الأسانيد ” فطالعته وراجعته

فما أشكل من الفن، ورويت عنه "صحيح البخاري" من أوله إلى آخره، كنت أقرأ عليه وهو يسمع، وإذا مللت كان هو يقرأ وأنا أسمع، ثم قال ثانياً: وقد تصل سندی والحمد لله بسبعة من المشايخ الجللة الكرام الأئمة القادة الأعلام من المشهورين بالحرمين المحترمين، المجمع على فضلهم من بين الخافقين، الشيخ محمد بن العلاء البابلي، والشيخ عيسى المغربي الجعفري، والشيخ محمد بن سليمان الردائي المغربي، والشيخ إبراهيم بن حسن الكردي المدني، والشيخ حسن بن علي العجمي المكي، والشيخ أحمد بن محمد النخعي المكي، والشيخ عبد الله بن سالم البصري ثم المكي، ولكل واحد منهم رسالة جمع هو فيها أو جمع له فيها أسانيده المتنوعة في علوم شتى، ثم أجمل الكلام على أسانيده إلى هؤلاء السبعة ثم على أسانيدهم المختلفة المتنوعة.

هذا، وقد قرأت "الجامع الصحيح" لأمر المؤمنين في الحديث الإمام البخاري أولاً في سنة ١٣٣٤هـ أربع وثلاثين بعد ألف وثلاث مائة على والدي المرحوم مولانا محمد يحيى الكاندهلوي نور الله مرقده، وهو قرأ على شيخه إمام الإرشاد مولانا رشيد أحمد الكنكوهي في أوائل السنة الثالثة عشرة بعد ألف وثلاث مائة ١٣١٣هـ كما تقدم في أول هذه المقدمة مفصلاً، والإمام الكنكوهي حصل له الفراغ من جميع الكتب الدراسية في سنة خمس وستين بعد ألف ومائتين كما يظهر من تذكرته المعروفة "بتذكرة الرشيد" المطبوعة بالهند، وقد كتب له الإجازة الشاه عبد الغني في المحرم ١٢٧٠هـ وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله أولاً وآخرأً، والصلاة والسلام على رسوله دائماً وسرمداً، وعلى آله وأصحابه كذلك، أما بعد! فأقول وأنا ملتجئ إلى حرم النبوي (١) عبد الغني بن أبي سعيد المجددي الدهلوي ساجده الله تعالى

(١) كذا في الأصل.

بلطفه الخفى : إن الأخ الصالح المولوى رشيد أحمد النعانى أمّا والأنصارى أباً توجه إلى زيارة شفيح المذنبين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وقد كان قرأ على الثلث من "صحيح أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى" وجميع "السنن" للإمام أبى داود سليمان بن أشعث السجستانى رحمة الله عليهما ، وطلب منى الإجازة لبقية الأمهات الست وغيرها ، فأجزت له بجميع ما يجوز لى الرواية فيه ، والذى حصلت من مشايخ الحرمين الشريفين ومشايخ الهند فأجزت له ، وهو إن شاء الله أهل لذلك وذلك ظنى به والله حسبه .

وأوصيه أن لا ينسأنى من صالح دعائه وأنا أدعوه أن يثبتته الله تعالى على القول الثابت حيث لا يخاف فى الله لومة لائم، وأن يتنفع به المسلمون، ويكون ذا كراً لله تعالى على كل حال دائم، وحشرنى الله تعالى وإياه فى زمرة الصالحين بحاه سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين ، قاله بفمه وكتبه بقلمه عبد الغنى بن أبى سعيد فى المسجد النبوى يوم الجمعة سنة ١٢٧٠ هـ ٩ محرم ، انتهى بلفظه الشريف .

وأسانيد الشيخ عبد الغنى قدس سره معروفة "بالبانع الجنى" ، مطبوع فى الهند مرات ، ثم قرأت "صحيح البخارى" مرة ثانية فى سنة خمس وثلاثين من السنين المذكورة أوان تدرسى فى المدرسة العلية الشهيرة بمظاهر العلوم على شيخى وقودتى سيدى وسندى الشيخ الجليل الحاج مولانا خليل أحمد المهاجر المدنى - نور الله مرقدہ - بأمره الشريف ، فإنه - قدس سره - كان فى السنة الماضية مقيماً بالمدينة المنورة ، فرجع منها فى آخر السنة سنة أربع وثلاثين ، وهو - قدس سره - قرأ الأمهات الست على شيخه مولانا محمد مظهر النانوتوى قدس سره صدر المدرسين بالمدرسة العلية الشهيرة بمظاهر العلوم ، وقرأ "البخارى" فى سنة ست وثمانين ، وحصل له الفراغ من جميع السدرسيات فى سنة ثمان وثمانين بعد ألف ومائتين كما يظهر من تقويم مظاهر العلوم .

وقد كتب الشيخ - قدس سره - في أول "المسلسلات" أنى لما حصل لى الفراغ من العلوم الآلية قرأت كتب الصحاح الستة على أستاذى ومولائى الشيخ محمد مظهر النانوتوى - رحمه الله عليه - بعضها قراءةً عليه وبعضها سماعاً منه ، وبعضها سماعاً عليه ، حين كان رحمه الله صدر المدرسين فى المدرسة المسماة بمظاهر العلوم ، ثم لما ساقنى المقدور إلى بلدة بهوفال ، وتشرفت بحضرة مولانا الشيخ عبد القيوم بن مولانا الشيخ عبدالحى - رحمهما الله تعالى - اغتنمته وقرأت عليه "صحيح البخارى" ، و"الشامل" للترمذى ، - إلى آخر ما قاله - ؛ وكان شيخى قدس سره إذ ذاك مدرساً فى المدرسة السلمانية ببلدة بهوفال ، وكان ذاك فى سنة ثلاث وتسعين بعد ألف ومائتين كما أرخه شيخ المشايخ مولانا عبد القيوم فى آخر الإجازة التى كتبها لشيخى - قدس سره - ونصه : مؤرخة ثامن شوال يوم الجمعة سنة ١٢٩٣ هـ ، ومولانا محمد مظهر النانوتوى المؤمى إليه قرأ الصحاح الستة على مولانا مملوك على النانوتوى المدرس بمدرسة دهلى ، وهو على مولانا رشيد الدين الكشميرى الدهلوى ، وهو على مرجع الخلائق الشاه عبدالعزيز الدهلوى ، وهو على والده مسند الهند الكبير الشيخ ولى الله الدهلوى .

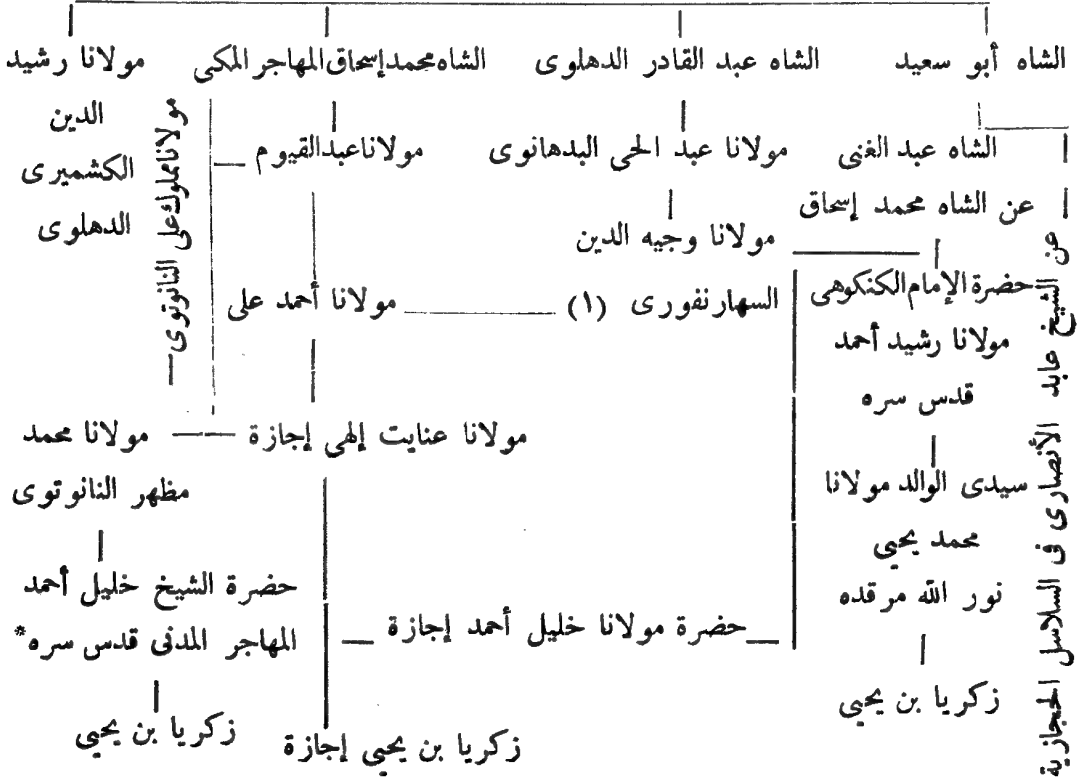
وله قدس سره أسانيد كثيرة متنوعة ، مطبوعة فى الرسالة المعروفة "بالإرشاد فى مهات الإسناد" ، والشيخ عبدالعزيز - قدس سره - ذكر نبذةً من أسانيده فى "العجالة النافعة" وصرح فيها أنه - قدس سره - قرأ العلوم كلها على والده - قدس سره - ثم حصل الإجازة عن المشايخ الأخر ، كالشاه محمد عاشق البهلتى وغيره ، وذكر أسانيدهم وأسانيد الشاه عبد الغنى قدس سره مبسطة فى رسالة مسماة "باليانغ الجنى فى أسانيد الشاه عبد الغنى" طبعت بالهند مراراً .

وأيضاً مولانا محمد مظهر النانوتوى - قدس سره - قرأ شيئاً من كتب الصحاح على الشهير فى الآفاق مولانا الشاه محمد إسحاق الدهلوى ، وهو من

أرشد التلامذة وأخصها للشيخ عبد العزيز المذكور - قدس سره - وأيضاً حصلت  
 لى الإجازة العامة عن مولانا عنايت إلهى المفتى والمدير بالمدرسة المذكورة مظاهر  
 العلوم ، فى السابع والعشرين من شهر شعبان ، سنة ست وأربعين بعد ألف  
 وثلاث مائة ، وهو - نور الله مرقده - كان أولاً من أكابر المدرسين بالمدرسة  
 ثم انتقل إلى إدارة المدرسة وهو قرأ الكتب الصحاح على مولانا محمد مظهر  
 المؤمى إليه وعلى شيخ المحدثين مولانا أحمد على المحدث السهارنفورى ،  
 وهو على مولانا الشاه محمد إسحاق المؤمى إليه، وقد كتبت شيئاً من أحوال هؤلاء  
 المشايخ العظام فى مقدمة "أوجز المسالك" تركتها ههنا اختصاراً .

وفى الصفحة الآتية جدول إسنادى الذى كتبه فى مقدمة "أوجز المسالك"  
 مع زيادة يسيرة عليها، مأخوذة من مقدمة "البخارى" لمولانا أحمد على - نور الله  
 مرقده - فى سنه :

## حضرة الشاه عبد العزيز الدهلوى قدس سره



عن الشيخ عابد الأنصارى فى السلاسل الحجازية

\* وله إجازة فى السلاسل الحجازية عن الشيخ أحمد دحلان مفتى الشافعية بمكة المكرمة والشيخ السيد أحمد البرزنجى مفتى الشافعية بالمدينة المنورة زادهما الله شرفاً وكرامة.

(١) وهو الأخ الكبير الشيخ لطف الله والد مولانا أحمد على المحدث السهارنفورى كما فى "الأرواح الثلاثة" (ص - ٧٧) .

هذا وقد أُملي لى شيخى وسيدى حضرة مولانا خليل أحمد قدس سره الإجازة حين رحلته إلى الحرمين الشريفين - زادها الله شرفاً - فى شوال سنة ثلاث وثلاثين قبل قراءتى عليه كتب الصحاح ؛ وهذا نصها :

” بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العلمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد فخر الأولين والآخرين ، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأوليائه أجمعين ، أما بعد ، فيقول المفتقر إلى رحمة ربه القوى خليل أحمد بن الشاه مجيد على الأنصارى الأيوبى الأنبهتوى عفا الله عنه : إن أخى فى الله مولانا الشيخ محمد زكريا الكاندهلوى قرأ على من أوائل الصحاح الستة فى جماعة ، وسمع منى شيئاً من ” المسلسلات ” للشيخ ولى الله المحدث الدهلوى ، وطلب منى إجازتها ، وقد حصل لى القراءة والسماع أولاً” لجميع كتب الحديث وغيرها (١) ” البحر الكامل ” و ” الخبر الفاضل ” ” الفائق بأنوار على النيرين الشمس والقمر ” مولانا الشيخ محمد مظهر النانوتوى الصديق .

ثم قرأت بعض الصحاح - أعنى ” الجامع الصحيح ” للبخارى من أوله إلى آخره ، و ” الشمائل ” للترمذى و ” المسلسلات ” و ” مسند الجن ” المسمى ” بالنوادر ” و ” الدر الثمين ” للشيخ ولى الله ، وأوراقاً معدودةً من ” صحيح الإمام مسلم ” وشيئاً من ” مسند الدارمى ” على مولانا الشيخ عبد القيوم بن مولانا الشيخ عبد الحى المرحوم البوفالى ثم البدهانوى ، فحصل لى منه الإجازة العامة سنة ألف ومأتين وثلاث وتسعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، وذلك حين إقامتى ببلدة بوفال على خدمة التدريس فى المدرسة السلطانية ، ثم لما حضرت خير بلاد الله مكة المشرفة - زادها الله كرامةً

(١) قطعت الفأرة الفويسقة جانباً من هذا المكتوب الشريف فتركت بياضاً فى مواضع القطع . ز

ونوراً - لزيارة بيت الله الحرام أول مرة سنة ألف ومأتين وثلاث وتسعين حصل لى إجازة عامة من مفتى الشافعية بمكة المحمية مولانا الشيخ السيد أحمد زبني دحلان .

ثم لما اكتحلت بغبار طيبة وتشرفت بزيارة خير البقاع روضة سيد المرسلين سيدنا وحبينا محمد الأمين عليه وعلى آله الصلاة والسلام إلى يوم الدين وحضرت عتبة الشيخ مولانا عبد الغنى المهاجر المدني رحمه الله رحمةً واسعة ، قرأت عليه شيئاً من أوائل الصحاح الستة فأجازنى إجازة عامة ؛ وذلك فى سنة ألف ومأتين وأربع وتسعين .

ولى إجازة عامة من مولانا الشيخ السيد أحمد البرزنجي مفتى الشافعية بالمدينة المنورة سابقاً أجازنى بها سنة ألف وثلاث مائة وتسع وعشرين وقد (١) المذكورة إجازة عامة من مولانا الشيخ بدر الدين المحدث الشامى مراسلة ، فأجزت الأخ المذكور كما أجازنى المشايخ الأعلام بكل ما يجوز لى روايته ودرايته من كتب الحديث الصحاح الستة ، و"المؤطأين" للإمامين الهامين مالك ابن أنس والإمام محمد بن حسن الشيبانى ، و"مسند الدارمى" و"المسلسلات" للشاه ولى الله المحدث الدهلوى قدس سره ، والمسلسل بإجابة الدعاء عند الملتمزم خاصة ، وغيرها من كتب الفقه والتفسير والأصول والمنقول والمعقول إجازة عامة ، وأجيزه أن يجيز غيره ممن تأهل لهذا الفن الشريف مع الشرائط المعتمدة عند علماء هذا الشأن ، وأوصيه بتقوى الله تعالى فى السر والإعلان وأن يحتنب عن الأمور المحدثه فى الدين وعن طلب الدنيا ولذاتها وأن لا ينسأنى فى دعواته الصالحة وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وبارك وسلم ، حرره العبد الأثيم خليل أحمد كان الله له - ( خليل أحمد ) ختمة - .

(١) مقطوع الفارة وأظن أن العبارة هكذا، وقد حصل لى فى السنة المذكورة، لأن إجازة الشيخ بدر الدين حصلت له فى السنة المذكورة كما فى "التذكرة" .

هذا وقد جمع مولانا الحاج فاروق أحمد الأنهتوى شيخ الحديث بالجامعة العباسية ببلدة بهاولفور (باكستان) ابن حضرة مولانا صديق أحمد من أجله خلفاء قطب الزمان الشيخ الكنكوهي صاحب هذا التقرير الأنيق أسانيد مشايخ الحديث في الهند في هذا الزمان إلى الإمام البخارى على ورق عال كبير بصورة الجداول نافع جداً لطالبي أسانيد "البخارى"، مطبوع باسم "تشكيل سندات البخارى" - شكر الله سعيه وجزاه الله عني وعن سائر طالبي الحديث في الهند أحسن الجزاء - ونقتصر من الأسانيد الكثيرة المذكورة في "الإرشاد" و"التشكيل" وغيرهما على سند واحد معروف في ديارنا وهو الذى ذكره مولانا الحاج أحمد على المحدث السهارنفورى ، وعنه أخذه صاحب "اليانع الجنى في أسانيد الشاه عبد الغنى".

وهذا نصه : يرويه - أى البخارى - شيخنا العلامة - أى الشاه عبد الغنى المجددى الدهلوى، ثم المهاجر المدنى - عن شيخه الأجل الأغر المحجل أبى سليمان إسحاق (١) بن بنت عبد العزيز الدهلوى ثم المكى ، قراءة منه عليه لبعضه ، وسماعاً لأكثره ، وعن والده العارف بالله وصفاته ، المجتهد فى ابتغاء مرضياته ، الشيخ أبى سعيد بن الصفى كلاهما عن الشيخ الأجل الحجة والإمام الأوجد الرحلة الشيخ عبد العزيز عن أبيه الإمام الهام صدر الأئمة الأعلام حجة الإسلام والمسلمين ربحانة العلماء الأفاضل المتقنين أبى عبد العزيز قطب الدين أحمد المدعو بولى الله بن أبى الفيض عبد الرحيم العمرى ، قال : أخبرنا الشيخ أبو طاهر محمد بن إبراهيم الكردى المدنى ، قال : أخبرنا والدى الشيخ إبراهيم

(١) هو إسحاق بن محمد أفضل بن أحمد بن إسماعيل بن منصور بن أحمد بن محمود، ومنصور هذا هو ملتقى نسبه بنسب مسند الهند الشاه ولى الله الدهلوى، فإنبه ولى الله أحمد بن الشاه عبد الرحيم بن وجيه الدين الشهيد بن معظم بن منصور المذكور بسط نسبها وأحوالها فى مقدمة "الأوجز" ، ز

الكردي المدني ، قال : قرأت على الشيخ أحمد القشاشي ، قال : أخبرنا أحمد ابن عبد القدوس أبو المواهب الشناوي (١) قال : أخبرنا الشيخ شمس الدين محمد ابن أحمد بن محمد الرملي ، عن الشيخ زين الدين زكريا بن محمد أبي يحيى الأنصاري ، قال : قرأت على الشيخ الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، عن إبراهيم بن أحمد التنوخي ، عن أبي العباس أحمد ابن أبي طالب الحجار (٢) ، عن السراج الحسين بن المبارك الزبيدي ، عن الشيخ أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الهروي ، عن الشيخ أبي الحسن عبد الرحمن بن مظفر الداودي ، عن أبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسي ، عن أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر القربري ، عن مؤلفه أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري .

قال صاحب "اليانعة" : القشاشي هو صفى الدين أحمد بن محمد بن يونس المقدسي المدني توفي ١٠٧١ هـ ، قال محمد بن عبد الرحمن الفاسي : كان يبيع بالمدينة القشاشة ، وهي سقط المتاع من الأشياء التي تسترخص من أي نوع من : نعال وخرق فسمى لذلك القشاشي - بضم القاف وتكرار الشين المعجمة - ، والشناور - بفتح الشين وتشديد النون - نسبة إلى بعض قرى مصر ، قرشي عباسي توفي ١٠٢٤ هـ ، والرملي - بإسكان الميم - توفي ١٠٠٤ هـ والأنصاري من أهل سنوكة - بضم السين المهملة وفتح النون وإسكان المثناة التحتية - من قرى

(١) كذا في "اليانعة الجني" ولم يذكر هذه الوسطة الشيخ إبراهيم الكردي في ثبته (ص - ٣) وكذا لم يذكرها الشوكاني في "إتحاف الأكابر" في إسناد إبراهيم الكردي فتأمل .

(٢) بتشديد الجيم بائع الحجر .

مصر ، توفي ٩٢٥ هـ ، والعسقلاني نسبة إلى عسقلان مدينة بساحل الشام ،  
مصرى مولداً ، حافظ جليل مشهور توفي ٨٥٢ هـ ، والتنوخي - بفتح المثناة  
الفوقية وضم النون وإعجام الحاء - نسبة إلى تنوخ قبيلة من العرب يكنى  
أبا إسحاق البعلی ثم الدمشقي ثم المصري ، توفي سنة ٨٠٠ هـ والحجار - بشد الجيم  
 وإهمال الراء - توفي سنة ثلاث وثلاثين وست مائة (١) .

(١) هكذا في الأصل والظاهر فيه تحريف ، وبسط الكلام على ترجمته في  
هامش "ذبول تذكرة الحفاظ" ، منها : ما في هامش "لحظ الألاحظ" على  
ترجمة مغلطائي ، الحجار متكرر ذكره في الكتاب كثيراً ، تارةً باسم  
أبي العباس أحمد بن أبي طالب ، وأخرى بأبي العباس ابن الشحنة ، وتارةً  
بالحجار وهو مسند الدنيا ورحلة الآفاق ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي طالب  
ابن أبي النعم نعمة بن الحسن بن علي بن بيان الدير مقرني ثم الصالحى الحنفى الشهير  
بابن الشحنة الحجار ، ترجمه الحفاظ الشمس بن طولون في "الغرف العنية" في  
ذيل "الجواهر المضيئة" ترجمه ترجمة واسعة ، سمع "الصحيح" من الحسين  
ابن مبارك الزبيدي الحنفى ، وفي شيوخه ومروياته كثرة ، ولد في حدود سنة  
اثنيتين وعشرين وست مائة ، قال ابن حجر : وعمر حتى ألحق الأحفاد  
بالأجداد ، فحدث "بالصحيح" أكثر من سبعين مرة "بدمشق" وغيرها ،  
وقد صام وهو ابن مائة سنة رمضان وأتبعه بست من شوال وحينئذ كان يغتسل  
بالماء البارد ولا يترك غشيان الزوجة ، شرع محب الدين بن الحب في قراءة  
"الصحيح" عليه قبل موته بيوم ، ثم قرأ عليه الميعاد الثاني يوم وفاته إلى  
وقت الظهر فمات قبل الظهر في ٢٥ صفر سنة ثلاثين وسبع مائة ، وأطال  
ابن حجر في ترجمته في "الدرر الكامنة" انتهى ، قلت : وذكره فيه دليل  
على أنه من المائة الثامنة ، وهكذا ذكر وفاته القسطلاني في سلسلة مسنده عن  
أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد البعلی - بالموحدة المفتوحة والعين المهملة الساكنة -

والزبيدي ، قال عبد العزيز : منسوب إلى زبيد - بفتح الزاء - مدينة باليمن ، توفي سنة تسع وعشرين وست مائة (١) وأبو الوقت السجزي منسوب إلى سجستان توفي سنة ثلاث وخمسين وخمس مائة ببغداد ، والدأودي نسبة إلى أحد أجداده ، توفي سنة ٤٦٧ هـ ، والسرخسي نسبة إلى سرخس - بفتح المهملة - وإسكان المعجمة بعدها مهملة - مدينة بخراسان ، توفي سنة ٣٨١ هـ ، والفريدي نسبة إلى فريز ، توفي سنة ٣٢٠ هـ .

قال الشيخ عبد العزيز العمري : إن هذا السند مسلسل بالسباع من أوله إلى آخره (٢) ، قال صاحب "اليانع" : وهذا السياق أورده الإتحاف

التنوخي - بفتح الفوقية وضم النون الخفيفة وبالحاء المعجمة - عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم بن الشحنة الديرمقري المتوفى خامس عشر من صفر سنة ثلاثين وسبع مائة ، انتهى .

(١) وقال القسطلاني : المتوفى سنة إحدى وثلاثين وست مائة وبسط في هامش "لحظ الألفاظ" في صحة سماع الحجار عن الزبيدي ، إذ حكى عن ابن طولون : قد أجمع الحفاظ على صحة سماع أحمد بن الشحنة الحجار المذكور لجميع "صحيح البخاري" بلا فوت على الحسين بن الزبيدي ، ولا عبرة لمن قدح في ذلك ، وقد بين صحة سماعه لجميعه حافظ الإسلام أبو الحجاج المزي في جزء ، وقال العلامة غياث الدين العاقولي في كتابه "الدراية في معرفة الرواية" في ترجمة الثالث والخمسين من مشايخه حين ذكر بعض ترجمة الحجار وذكر سماعه من الزبيدي لجميع "الصحيح" فقال : ثابت لا شك فيه ولا امتراء ، وذلك في سنة ٦٣٠ هـ بجامع الصالحية إلى آخر ما بسطه . ز

(٢) وهذا وجه ترجيحه على الأسانيد الأخر .

السهارنفورى (١) من عليّة أصحاب أبي سليمان في "مقدمته" لذيله على كتاب البخارى ، ومنها ما حكّيته والذي قدّمته من قول الرملى عن الزين زكريا هو الصواب ، وزاد الإسحاقى فيه كلمة حذفها ، انتهى ما فى "اليانعة" .

والمراد من الكلمة الزائدة لفظ أحمد، فإن مولانا أحمد على قدس سره ذكر فى سنده عن الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد الرملى عن الشيخ أحمد زكريا بن محمد أبو يحيى الأنصارى، وهكذا زاد هذا اللفظ فى سند "البخارى" فى "العجالة النافعة"؛ إذ ذكره بلفظ شيخ الإسلام أبي يحيى أحمد زكريا بن محمد الأنصارى ، ولم يذكره فى سند "مسلم" ، وذكره فيه بلفظ الشيخ زين الدين زكريا ، ولم يذكره فى سند "الترمذى" أيضاً ، وذكره بلفظ الشيخ زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى ، وهكذا لم يذكره فى سند "النسائى" ولا "ابن ماجه" .

ولا شك أن الصواب ما ذكره صاحب "اليانعة"؛ فإن شيخ المشايخ الشاه ولى الله الدهلوى ذكر فى أسانيده الكثيرة عن الزين زكريا ، منهم : النجم الغيطى عن الزين زكريا ، ومنهم : الجمال يوسف بن زكريا عن والده الزين زكريا ، ومنهم : الشهاب أحمد الرملى عن الزين زكريا ، ومنهم : الشمس محمد بن أحمد الرملى عن والده عن الزين زكريا ، ومنهم : الخافض أبو الحسن على بن هارون وأبو زيد عبد الرحمن بن على الشهير بسفيان عن الزين زكريا ، ومنهم : الشيخ بدر الدين الكرخى والشمس محمد بن أحمد العلقمى كلاهما عن

(١) المراد منه مولانا الحاج أحمد على المحدث السهارنفورى وذكره بلفظ الإسحاقى ؛ لأنه من أجلة تلامذة حضرة الشاه محمد إسحاق الدهلوى المهاجر المكي ، وإليه أشار بقوله : وهو من عليّة - أى أجلة - أصحاب أبي سليمان ، وهو كنية الشاه محمد إسحاق قدس سره كما تقدم فى أول السند .

الزین زکریا ، ومنهم : الشيخ أحمد بن حجر المکى ، والشيخ عبد الوهاب الشعراوى ، كلاهما عن الزین زکریا وغيرهم ، فهؤلاء کلهم ذکره بلفظ زکریا لم یزد أحد منهم لفظ أحمد قبله ، فلفظ أحمد فى "مقدمة البخارى" لشيخ مشايخنا مولانا أحمد على المحدث السهارنفورى من سهو من الناسخ ، يؤید ذلك أن الزین زکریا من مشاهیر المحدثین یتهى إلیه الأسانید الكثيرة كما تقدم بعضها فى کلام شيخ المشايخ الشاه ولی الله الدهلوى ، ویأتى ذکره فى الأسانید الكثيرة من "المسلسلات" وغيرها .

وذكره الشيخ أبو الطیب فى سنده للترمذی بلفظ شيخ الإسلام زین الدین زکریا بن محمد الأنصارى السنيكى القاهرى الأزهرى ، وفى هامشه : "سنيكة" قرية من قرى مصر ، قلت : وكان من مشايخ السلوك أيضاً ولذا يأتى ذكره فى السلسل الصوفية أيضاً كثيراً ، ذكره شيخ مشايخنا الشاه ولی الله فى "المسلسلات" فى المسلسل بالصوفية بسنده إلى العارف بالله عبد الوهاب بن أحمد الشعراوى الصوفى ، عن ولی الله زین الدین زکریا بن محمد الفقيه الصوفى ، وفى "العجالة النافعة" فى سند المسلسل بالصوفية بسنده إلى الشيخ ابن حجر المکى ، والشيخ عبد الوهاب الشعراوى ، وهما عن شيخ الإسلام زین الدین زکریا الأنصارى ، قلت : وبسط ترجمته الشيخ عبد الوهاب الشعراوى فى "الطبقات الكبرى" .

وقال شيخ الإسلام : زکریا الأنصارى الخرجى أجد أركان الطريقتين : الفقه والتصوف ، وقال : خدمته عشرين سنة ، فما رأيت قط فى غفلة ولا اشتغال بما لا يعنى لا ليلاً ولا نهاراً ، وكان إذا جاءه شخص وطول فى الكلام يقول بالعجل : ضيعت علينا الزمن ، وكنت أتغدى معه كل يوم ، فكان لا يأكل إلا من خبز الخانقاه ، ويقول : كان واقفاً من الملوك الصالحين ، وأوقف وقفها بإذن النبى ﷺ ، وصنف المصنفات الشائعة فى أقطار الأرض ،

وبسط في مؤلفاته ، وقال : قال : كان وقتي رائقاً ، وكنت مجاب الدعوة فأشار على بعض الأولياء بالتستر بالفقه ، وقال : استر الطريق ، فإن هذا ما هو زمانها ، فلم أكد أنظاها بشيئ من أحوال القوم إلى وقتي هذا ، وذكر من ابتداء حاله أنه قال : جئت من البلاد وأنا شاب فلم أعكف على أحد من الخلق ، وكنت أجوع في الجامع كثيراً ، فأخرج بالليل إلى قشر البطيخ الذي كان بجانب الميضاة وغيرها فأغسله وأكله ، إلى أن قيص الله لي شخصاً ، فصار يفتقدني ويشترى لي ما أحتاج ، وتوفي في ذي الحجة سنة ست وعشرين وتسع مائة ، ودفن تجاه قبر الإمام الشافعي ، انتهى ملخصاً .

وكان رحمه الله شافعيّاً ، ذكره شيخ المشايخ في "السلسلات" في المسلسل بالشافعية ، وذكره السيوطي في "حسن المحاضرة" في قضاة مصر ، وذكر توليته في جمادى الأخرى سنة ست وثمانين بعد ثمان مائة .

الفائدة الحادية عشرة : فيما انتقد عليه من الروايات في "صحيح البخاري" : وقد عرف مما سبق أن الروايات التي انتقدت في "البخاري" مائة وعشرة ، ذكر في شعر معروف وهو :

فدعد الجعني وقاف لمسلم وبلى لها فاحفظ وقيت من الردى

وذكر الحافظ في مقدمة "الفتح" هذه الأحاديث المائة والعشرة حديثاً حديثاً وأجاب عنها بعد كل حديث ، ثم قال في آخره : هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلم الأسانيد ، المطلعون على خفايا الطرق ، وليست كلها من أفراد البخاري ، بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراه ، وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثاً ؛ فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط ، وليست كلها قاذحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر ، والقدح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف ، كما شرحته مجملًا في أول الفصل

وأوضحته مبيناً لأثر كل حديث منها ، فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المنصف فى نفسه وجل تصنيفه فى عينه وعذر الأئمة من أهل العلم فى تلقيه بالقبول .

ثم قال : وأما سياق الأحاديث التى لم يتبعها الدارقطنى وهى على شرطه فى تتبعه فى هذا الكتاب فقد أوردتها فى أماكنها من الشرح لتكمل الفائدة مع التنبيه على مواقع الأجوبة المستقيمة لئلا يستدركها من لا يفهم ، وإنما اقتصرنا على ما ذكرته عن " الدارقطنى " عن " الاستيعاب " ، فإنى أردت أن يكون عنواناً لغيره ، لأنه الإمام المقدم فى هذا الفن ، وكتابه أوسع فى هذا النوع وأوعب ، وقد ذكرت فى أثناء ما ذكره عن غيره قليلاً على سبيل الأمثلة ، والله أعلم ، انتهى .

وقال فى أوله : وقبل الخوض فيه ينبغى لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح فى أصل موضوع الكتاب ؛ فإن جميعها وارد من جهة أخرى ، وهى ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقى هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه ، فإن هذه المواضع متنازع فى صحتها ، فلم يحصل له من التلقى ما حصل لمعظم الكتاب ، وقد تعرض لذلك ابن الصلاح فى قوله : إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطنى وغيره ، وقال فى شرح " مقدمة مسلم " : له ما أخذ عليها - يعنى على البخارى ومسلم - ، وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول ، انتهى ، وهو احتراز حسن .

واختلف كلام الشيخ محى الدين النووى فى هذه المواضع فقال فى شرح " مقدمة مسلم " ما نصه : قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطها ، ونزلت عن درجة ما الزمها ، وقد ألف الدارقطنى فى ذلك ، ولأبى مسعود الدمشقى أيضاً عليها استدراك ، ولأبى على الغسانى فى جزء العلال

من "التقييد" استدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره ، انتهى ، وقال في "شرح البخارى" : قد استدرك الدارقطنى على البخارى ومسلم أحاديث ، فطعن في بعضها ، وذلك الطعن مبنى على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول فلا تغتر بذلك ، انتهى .

وسيطر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك ، وقوله في "شرح مسلم" : وقد أجيب عن ذلك أو أكثره هو الصواب ، فإن منها ما هو الجواب عنها غير منتهض - إلى آخر ما قاله الحافظ في "المقدمة" - ، وقد ألف الحافظ العراقى للأحاديث المخرجة في "الصحيحين" التى تكلم فيها بضعف وانقطاع ، لكنه لم يبيضه لكونه ذهب من المسودة كراستان ، كذا في ذيل "طبقات الحفاظ" لابن فهد ، وقد أجاب الحافظ عن هذه الإيرادات كلها بالإجمال أيضاً ، بعد ما ذكر من جلاله شأنهما واهتمامهما بالصحة بقوله : فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما ، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة ، انتهى ، وتبع الحافظ في ذلك السيوطى في "التدريب" ومن بعده ، فهل لا يتمشى هذا الجواب في مستدللات الأئمة المجتهدين ، فن يريب في جلاله شأنهم وتقدمهم على البخارى ومسلم وغيرهم من المحدثين ؟ شكر الله سعيهم .

وقد عرفت مما سبق من كلام الحافظ أن في البخارى منتقادات تتبعها الحافظ في شرحه ، وذكر صاحب "كشف الظنون" في شروح البخارى شرح أبى ذر أحمد بن إبراهيم بن السبط الحلبي المتوفى سنة ٨٨٤ هـ ، لخصه من شروح ابن حجر والكرمانى والبرماوى ، سماه : "التوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح" ، هذا ، وقد كتب شيخى حضرة الحاج مولانا خليل أحمد المهاجر المدنى شارح أبى داؤد قدس سره في مبدء كتابه إيرادات على البخارى ،

ذكرها الشيخ مجملًا على سبيل الإشارات ، أذكرها ههنا بشئ من الشرح مختصراً  
مميزاً لكلامه - قدس سره - كلمتين معلماً عليه بالخط ، وما زدته جعلته كالشرح  
ليتميز كلامه - قدس سره - من كلام هذا العبد الضعيف ، فإنه لما كتبها على مبدء  
كتابه اكتفى بإحالة الصفحة والسطر وجعل العدد الفوقانى للصفحة ، والتحتانى  
للسطر ، وزدت تفاصيل الأبواب فقال :

١ - (١٣ - ٩١) فى (باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)

يقال له مالك بن بحينة ، والصواب عبد الله بن بحينة ، قال الحافظ : هكذا  
يقول شعبة فى هذا الحديث ، وتابعه على ذلك أبو عوانة وحامد بن سلمة ، وحكم  
الحفاظ يحيى بن معين وأحمد والبخارى ومسلم وآخرون عليهم بالوهم فيه فى  
موضعين ، أحدهما : أن بحينة والد عبد الله لا مالك ، والثانى : أن الصحبة  
والرواية لعبد الله لا لمالك إلى آخر ما بسطه الحافظ ، ويزيد الإشكال أن الإمام  
البخارى مع حكمه عليه بالوهم كما حكاه عنه الحافظ يذكر ههنا له متابعات  
فكأنه رجحه .

٢ - (١٠ - ١٣٩) فى (باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين الخ)

قوله : وزاد أسباط وهو غلط ، قال الحافظ : قوله : زاد أسباط هو ابن نصر ،  
ووهم من زعم أنه أسباط بن محمد ، وقد تعقب الداودى وغيره هذه الزيادة ،  
ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط فى قوله : شك الناس كثرة المطر إلى آخره ،  
وزعموا أنه أدخل حديثاً فى حديث ، وأن الحديث الذى فيه شكوى كثرة  
المطر وقوله : اللهم حوالينا لا علينا ، لم يكن فى قصة قريش ، وإنما هو  
فى القصة التى رواها أنس ، وليس هذا التعقب عندى بجيد ، إذ لا مانع من أن  
يقع ذلك مرتين ، ثم بسط الحافظ مؤيداته فى أنه وقع فى هذه القصة أيضاً وتعقبه  
بأنه لا يثبت له ذلك . (م - ٣٠)

العيني إذ قال : قال صاحب " التوضيح " : أسباط هذا هو ابن محمد بن عبد الرحمن .

قلت : ذكر في رواية البيهقي أنه أسباط بن نصر وهو الصحيح ، واعترض على البخارى بزيادة أسباط هذا ، فقال الداؤدى : أدخل قصة المدينة في قصة قریش وهو غلط ، وقال أبو عبد الملك الذى زاده أسباط وهم واختلاط ، لأنه ركب سند عبد الله بن مسعود على متن حديث أنس بن مالك ، وكذا قال الحافظ شرف الدين الدمياطى ، وقال : حديث عبد الله بن مسعود كان بمكة وليس فيه هذا ، والعجب من البخارى كيف أورد هذا وكان مخالفاً لما رواه الثقات ، وقد ساعد بعضهم البخارى بقوله : لا مانع أن يقع ذلك مرتين ، وفيه نظر لا يخفى ، انتهى .

قلت : لكن العيني لم يجب عن مستدللات الحافظ فتأمل .

٣- (١٦- ١٤٠) في (باب رفع الناس أيديهم مع الإمام) : بشق المسافر

- أى مل - ليس بشئ ، والصواب : لثق ، كما قاله الخطابى ، قال الحافظ : قوله : بشق كذا للأكثر - بفتح الموحدة ، وكسر المعجمة بعدها قاف - واختلف في معناه ، فوقع في البخارى : بشق - أى مل - ، وحكى الخطابى أنه وقع فيه : بشق : اشتد ، - أى اشتد عليه الضرر - ، وقال : بشق ليس بشئ ، وإنما هو : لثق - يعنى بلام ومثله بدل الموحدة والشين - يقال : لثق الطريق - أى صار ذا وحل - ولثق الثوب ، إذا أصابه المطر ، وقال ابن بطلان : لم أجد لبشق في اللغة معنى ، ثم قال بعد بسط كلام أهل اللغة : ومقتضى كلام هؤلاء أن الذى وقع في رواية " البخارى " تصحيف ، وليس كذلك بل له وجه في اللغة ، ففى " المنضد " لكراع بشق - بفتح الموحدة - تأخر ولم يتقدم ، فعلى هذا فعنى بشق ههنا : ضعف عن السفر وعجز عنه كضعف الباشق وعجزه

عن الصيد ، انتهى مختصراً ، وعلى هذا فيمكن تأويل قوله : مل إلى ذلك المعنى ولو مع بعد .

٤ - (٢٦ - ١٧٠) في (باب إحداث المرأة على غير زوجها) : لما جاء نعى

أبي سفيان الخ قال ابن حجر : هو وهم ، قال الحافظ في قوله : من الشام نظر ، لأن أبا سفيان مات بالمدينة بلا خلاف بين أهل العلم بالأخبار ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تقييده بذلك إلا في رواية سفيان بن عيينة هذه ، وأظنها وهماً ، وكنت أظن أنه حذف منه لفظ ابن ، لأن الذي جاء نعيه من الشام وأم حبيبة على قيد الحياة هو أخوها يزيد بن أبي سفيان الذي كان أميراً على الشام ، لكن رواه المصنف في العدد من طريق مالك والثوري ، كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع بلفظ حين توفي عنها أبوها أبو سفيان بن حرب ، فظهر أنه لم يسقط منه شيء ولم يقل فيه واحد منهما من الشام ، ثم وجدت الحديث في "مسند ابن أبي شيبه" ، قال : حدثنا وكيع نا شعبة عن حميد بن نافع ولفظه : جاء نعى أخى أم حبيبة أو حميم لها ، ونحو هذا ذكر الحافظ عن روايات أخر ، ثم قال : فقوى الظن عند هذا أن تكون القصة تعددت لزینب مع أم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد ، ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان ، ولا مانع من ذلك ، انتهى مختصراً . ومع ذلك لا يخلو حديث الباب عن وهم ، لأن ذكر أبي سفيان والنعي من الشام لا يجتمعان ، وما أورد عليه العيني ليس بوجيه .

ثم في هذه الأحاديث إشكال آخر قوى لم يتعرض له الشيخ وهو قولها : ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها ؛ قال العيني : قال شيخنا زين الدين : فيه إشكال ، لأن لزینب بنت جحش ثلاثة إخوة : عبد الله - مكبراً - وعبيد الله - مصغراً - وأبو أحمد مشهور بكنيته ، اسمه عبد بلا إضافة على الصحيح ، ولا جائز أن يكون الأول ، لأنه قتل بأحد قبل أن يتزوج النبي ﷺ

زينب بنت جحش ، ولا الثانى ، لأنه مات بالحبشة نصرانياً ، إما فى سنة خمس أو ست ، وزينب بنت أبى سلمة إذ كانت صغيرة جداً ، وإن أمكن أن تعقل ذلك وهى صغيرة على بعد ، ولا جائز أن يكون الثالث أباً أحمد ، فإن زينب توفيت قبله ، انتهى مختصراً .

وقال الحافظ : ووقع فى كثير من المؤطآت بلفظ : حين توفى أخوها عبد الله ، لكنه استشهد بأحد ، فانتفى أن يكون هو المراد ، ثم قال : ويحتمل أن يكون المراد عبيد الله المصغر ، لأن زينب بنت أبى سلمة عند ما جاءها الخبر بوفاة عبيد الله كانت فى سن من يضبط ، ولا مانع أن يحزن المرء على قريبه الكافر ، ولا سيما إذا تذكر سوء مصيره ، ولعل الرواية التى فى ” المؤطا “ كانت حين توفى أخوها عبيد الله - بالتصغير - فلم يضبطها الكاتب ، وأيضاً فى السياق : ثم دخلت على زينب بعد قولها : دخلت على أم حبيبة ظاهر فى أن ذلك كان بعد موت قريب زينب بنت جحش ، وهو بعد مجئ أم حبيبة من الحبشة : فإن لم يكن هذا الظن هو الواقع احتمل أن يكون أختاً لزينب بنت جحش من أمها أو من الرضاعة ، انتهى ملخصاً .

٥ - ( ٦ - ١٩١ ) فى باب بعد ( باب فضل صدقة الشحيح الصحيح )

قوله : وكانت أسرعنا لحوقاً ، قال الشراح : هذا وهم فى ” فتح البارى “ على الجزء الثالث ، قال الحافظ : قوله : وكانت أسرعنا لحوقاً ، كذا وقع فى ” الصحيح “ بغير تعيين ، ووقع فى ” التاريخ الصغير “ للمصنف عن موسى بن إسماعيل بهذا الإسناد : فكانت سودة أسرعنا لحوقاً ، وكذا أخرجه البيهقى فى ” الدلائل “ وابن حبان فى ” صحيحه “ من طريق العباس الدورى عن موسى ، وكذا فى رواية عفان عند أحمد وابن سعد عنه ، قال ابن سعد : قال لنا محمد بن عمرو - يعنى الواقدى - : هذا الحديث وهل فى سودة ؟ وإنما

هو فى زينب بنت جحش ، فهى أول نسائه به لحوقاً ، وتوفيت فى خلافة عمر رضى الله عنه ، وبقيت سودة إلى أن توفيت فى خلافة معاوية فى شوال سنة أربع وخسين ، قال ابن بطل : هذا الحديث سقط منه ذكر زينب لاتفاق أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواج النبي ﷺ يعنى أن الصواب : وكانت زينب أسرعنا إلخ ، ولكن يعكر على هذا التأويل تلك الروايات المتقدمة المصرح فيها بأن الضمير لسودة ، وقرأت بخط الحافظ أبى على الصدفى ظاهر هذا اللفظ أن سودة كانت أسرع ، وهو خلاف المعروف عند أهل العلم ، وقال ابن الجوزى : هذا الحديث غلط من بعض الرواة ، والعجب من البخارى كيف لم ينبه عليه إلى آخر ما بسطه ، وذكر القول الآخر فى وفاة سودة أنها كانت فى آخر خلافة عمر رضى الله عنه لكن قول عائشة رضى الله عنها : فعلمنا بعد أن النبي ﷺ أراد طول يد الصدقة ، يؤيد الوهم .

#### ٦ - (٢ - ٢١٤) فى (باب من أين يخرج من مكة) وخروج من كدى

من أعلى مكة والصواب ما رواه غيره ، وهذا معروف ، فان كدى بالقصر ليس بأعلى مكة بل أسفلها كما هو معروف فى الروايات ، قال الحافظ : قوله : أعلى مكة كذا رواه أبو أسامة ، فقلبه ، والصواب ما رواه عمرو وحاتم عن هشام : دخل من كداء من أعلى مكة ثم ظهر لى أن الوهم فيه لمن دون أبى أسامة فقد رواه أحمد عن أبى أسامة على الصواب ، انتهى .

#### ٧ - (٣ - ٢٢٦) فى (باب التعجيل إلى الموقف) يزداد فى هذا الباب هم

كلمة فارسية ، وهو واضح قال العيني : الظاهر أنه وقع منه هذه اللفظة فى كلامه من غير قصد فنقل منه على هذا الوجه ، وإن هذه اللفظة فارسية ، وليست بعربية ، انتهى ، قال الحافظ : قوله : "هم" - بفتح الهاء وسكون الميم - قال الكرماني : قيل : إنها فارسية ، وقيل : عربية ، ومعناها قريب من معنى

أيضاً ، قال الحافظ: صرح غير واحد من علماء العربية ببغداد أنها لفظة اصطلاح عليها أهل بغداد ، ليست بفارسية ولا هي عربية قطعاً ، انتهى ، قلت : كونها لفظة فارسية معروف ؛ وبعض نسخ البخارى خالية عن هذه اللفظة كما ذكرها الشراح .

٨ - ( ١٤ - ٢٢٦ ) في ( باب السير إذا دفع من عرفة ) مناص ليس من

النص المضاعف ، كما يتوهم من ذكر البخارى إياه في ذيل حديث « إذا وجد فجوة نص » ، قال العيني : لم يثبت في كثير من النسخ ، وأما وجه المذكور من ذلك أنه إنما ذكره لدفع وهم من يتوهم أن المناص والنص من باب واحد ، وأن أحدهما مشتق من الآخر ، وليس كذلك ، فإن النص مضعف وحروفه صحاح ، والمناص من باب المعتل العين الواوى لأنه من النوص ، قال الجوهري : وقال الله تعالى : « ولات حين مناص » - أى ليس وقت تأخر وفرار - والذي يظهر أن أبا عبد الله هو الذى وهم فيه ، وظن أن مادة نص ومناص واحد ، فلذلك ذكره ، والأولى أن يعتمد على النسخة التى لم يذكر هذا فيها ويبعد الشخص من نسبة الوهم إليه أو إلى غيره ، انتهى .

٩ - ( ١٤ - ٢٢٨ ) في ( باب متى يصلى الفجر بجمع ) قوله : المغرب

والعشاء يخالف ما مر قبل في ( ١٨ - ٢٢٧ ) المغرب والفجر ، في ( باب من أذن وأقام لكل واحد منهما ) وظاهر أن لفظ العشاء في حديث الباب مقحم ، فلمنما لم تحول عن وقتها ، وما تقدم من لفظ المغرب والفجر واضح ، فإن الفجر أيضاً تحولت عن وقتها المعتاد ، وقال القسطلانى في حديث الباب : وسقط في رواية ابن عساكر : والعشاء ، انتهى .

١٠ - ( ٢ - ٢٣١ ) في ( باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها ) :

عام حجة الضرورية في عهد ابن زبير بظاهره مشكل ، قال الحافظ قوله في

هذه الرواية : عام حجة الحرورية ، وفي رواية الكشميهنى : حج الحرورية في عهد ابن الزبير مغاير بقوله : في ( باب طواف القارن ) من رواية الليث عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه عام نزول الحجاج بابن الزبير ، لأن حجة الحرورية كانت في السنة التى مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين ، وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة ، ونزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين ، وذلك في آخر أيام ابن الزبير ، فلما أن يحمل على أن الراوى أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق ، وإما أن يحمل على تعدد القصة ، انتهى .

وبهذين الجوابين أجاب العيني ، وتبعهما القسطلاني ، وكلاهما مشكل ، أما الأول فلأن نزول الحجاج مؤخر عن حجة الحرورية ، فكيف يعد الحرورية من أتباعه ؟ بل لو قيل : عد الحجاج من أتباع الحرورية للجامع المذكور كان له وجه ؛ والجواب الثانى أيضاً مشكل ، فإنه لو صح حمله على تعدد الواقعة لا يصح أيضاً قوله : عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير ، فإن حجبتهم كانت قبل عهد ابن الزبير ، كما تقدم في كلام الحافظ ، فقول الشيخ - قدس سره - بظاھر مشكل واضح .

١١ - ( ١٩ - ٢٦٦ ) في ( باب الصوم من آخر الشهر ) أظنه قال :

رمضان ، ثم قال : قال أبو عبد الله : وشعبان أصبح ، هكذا نبه عليه الشيخ - قدس سره - ولم يفصل الإيراد لظهوره ، فإن الإمام البخارى ذكر الرواية التى هي غير الأصح عنده أصالةً والأصح تبعاً ، وكان حقه العكس ، بل ذكر رمضان وهم ههنا ، فإن صوم رمضان واجب كله ، قال العيني : قال الخطابى : ذكر رمضان ههنا وهم ، لأن رمضان يتعين صوم جميعه ، وكذا قال الداودى وابن الجوزى ، انتهى .

١٢ - (١٩ - ٣٠٥) باب (إذا أحال دين الميت على رجل جاز) ترجم بالحوالة والحديث في الضمان ، وهو واضح ، قال الموفق : اشتقاق الحوالة من تحويل الحق من ذمة إلى ذمة ، ولا بد فيها من محيل ومحتال ومحال عليه ، ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف ، فإن الحق عليه ، انتهى .  
قال ابن بطال : إنما ترجم " بالحوالة " ، ثم أدخل حديث أبي سلمة وهو في الضمان ، لأن " الحوالة " و " الضمان " عند بعض العلماء متقاربان ، وإليه ذهب أبو ثور ، لأنها ينتظران في كون كل منهما نقل ذمة رجل إلى ذمة رجل آخر ، و " الضمان " في هذا الحديث نقل ما في ذمة الميت إلى ذمة الضامن ، فصار " كالحوالة " سواء ، قال الحافظ : وقد ترجم له بعد ذلك " بالكفالة " على ظاهر الخبر ، انتهى .

١٣ - (١٨ - ٣٤٧) في (باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه) وأخبرني

ابن فلان قال الحافظ عن الدارقطني : كان البخاري كنى عنه في الصحيح

عمداً لضعفه ثم قال : وابن سمعان المذكور مشهور بالضعف ، متروك الحديث ، كذبه مالك وأحمد وغيرهما الخ ، قال الحافظ في " الفتح " : أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق عبد الرحمن بن خراش عن البخاري ، فذكر الحديث ، لكن قال بدل قوله ابن فلان : ابن سمعان ، فكأن البخاري كنى عنه في " الصحيح " عمداً لضعفه ، ولما حدث به خارج الصحيح نسبته ، وقد بين ذلك أبو نعيم في " المستخرج " بما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت قال فيه : ابن سمعان وقال بعده : أخرجه " البخاري " عن أبي ثابت ، فقال : ابن فلان ، وابن سمعان المذكور مشهور بالضعف متروك الحديث ، كذبه مالك وأحمد وغيرهما ، وما له في البخاري شيء إلا في هذه المواضع ، ثم إن البخاري لم يسق المتن من طريقه مع كونه مقروناً بمالك بل

ساقه على لفظ الرواية الأخرى ، انتهى .

١٤ - (١٠ - ٣٦١) في (باب شهادة القاذف) وقال عمر رضى الله

عنه : من تاب قبلت شهادته ، قال الحافظ : وصله الشافعى في "الأم" ،

قال : سمعت الزهرى يقول : زعم أهل العراق أن شهادة المحدود في القذف

لا تجوز ، فأشهد لأخبرنى فلان أن عمر بن الخطاب قال لأبى بكره : تب

وأقبل شهادتك ، قال سفيان : سمى الذى أخبره فحفظته ثم نسيت ، فقال عمر

ابن القيس : هو ابن المسيب ، ثم ذكر الحافظ عدة روايات مؤيدة ؛ لأن المبهم

هو ابن المسيب ، ثم قال الشيخ رحمه الله متعقباً عليه : قال العيني : قال الطحاوى :

ابن المسيب لم يأخذه عن عمر رضى الله عنه إلا بلاغاً ، لأنه لم يصح له عنه

سماعاً ؛ وفى "تهذيب الحافظ" عن ابن المسيب : ولدت لستين مضتاً من

خلافة عمر ، فقال يحيى : ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً ! وقال مالك : لم يدرك

عمر رضى الله عنه ؛ ولكن لما كبر أكب على المسألة من شأنه وأمره ، قال

ابن أبى حاتم : وسمعت أبى : وقيل له : يصح لسعيد سماع عن عمر رضى الله

عنه ؟ قال : لا ، إلا رؤية رآه على المنبر يعنى النعمان بن مقرن ، وقال ابن

سعد عن الواقدي : لم أر أهل العلم يصححون سماعه عن عمر وإن كانوا قد

رووه ، ثم ذكر الحافظ سنداً له طويلاً فيه تصريح سماع لسعيد عن عمر

رضى الله عنه ، وأنت خير بأن هذا السند لا يقاوم أقوال المشايخ المذكورين ،

ثم ذكر العيني عن أبى داود الطيالسى بسنده إلى أبى بكره قال : كان إذا أتاه

رجل ليشهده قال : أشهد غيرى ، فإن المسلمين قد فسقوني ، والدليل على أن

الحديث لم يكن عند سعيد بالقوى أنه كان يذهب إلى خلافه ، روى عنه

قتادة وعن الحسن أنها قالا: القاذف إذا تاب توبة فيما بينه وبين ربه عز وجل لا تقبل له شهادة ، ويستحيل أن يسمع من عمر رضى الله عنه شيئاً بحضرة الصحابة ولا ينكرونه عليه ولا يخالفونه ثم يتركه إلى خلفه ، انتهى .

١٥ - (٢٣ - ٣٨٩) في (باب إذا وقف أرضاً أو بئراً الخ) ، قال :

من حفر بئر رومة فله الجنة الخ ، قال ابن بطلال: هذا وهم من بعض رواته ، والمعروف أن عثمان رضى الله عنه اشتراها لا حفرها ، قال الحافظ: هو المشهور في روايات لكن لا يتعين الوهم ، لأنها كانت أولاً عيناً ، فلا مانع أن يحفر فيها عثمان بئراً ، ولعل العين كانت تجرى إلى بئر فوسعها وطواها فنسب حفرها إليه ، انتهى مختصراً ، ووافقه العيني في هذين التوجيهين .

١٦ - (١٤ - ٣٩٢) في (باب الخور العين وصفتين) أو موضع قيده

يعنى سوطه تفسير غير معروف ولذا جزم بعضهم بأنه تصحيف ، والصواب قده الخ ، قال الحافظ في (باب الغدوة والروحة في سبيل الله) : قوله : قاب قوس أحدكم أى قدره ؛ والقاب - بتخفيف القاف وآخره موحدة - معناه القدر ، وكذلك القيد - بكسر القاف بعدها تحتانية ساكنة ثم دال - ثم قال في حديث الباب قوله : أو موضع يعنى سوطه شك من الراوى ، هل قال قاب أو قيد ، وقد تقدم أنها بمعنى وهو المقدار ، وقوله : يعنى سوطه تفسير للقيد غير معروف ولهذا جزم بعضهم بأنه تصحيف ، وأن الصواب قد - بكسر القاف وتشديد الدال - وهو السوط المتخذ من الجلد ، قال الحافظ : ودعوى الوهم في التفسير أسهل من دعوى التصحيف في الأصل ولا سيما القيد بمعنى القاب كما بينته ، انتهى .

وفي "العيني" : قال الكرمانى : قال بعضهم : وقع في النسخ "قيد" ، بزيادة الياء ، وإنما هو بكسر القاف وتشديد الدال لا غير ، وهو السوط المتخذ

من الجلد الذى لم يدبغ ، ومن رواه : قيد ، بزيادة الياء - أى مقداره - فقد صحف ، قلت : لا تصحيف ؛ إذ معنى الكلام صحيح ، سلمنا أن المراد القد ، غاية ما فى الباب أن يقال : قلبت إحدى الدالين ياءً ، وذلك كثير ، انتهى كلام الكرماني ، ثم ذكر العيني كلام الحافظ المذكور وتعقب عليه ، وتعقب أيضاً على قول الكرماني : غاية ما فى الباب الخ بأنه تعليل من ليس له وقوف على علم الصرف ، وذلك أن قلب أحد الحرفين المتماثلين ياءً إنما يجوز إذا أمن اللبس ، ولا لبس أشد من الذى يدعى أن فيه قلباً ، فالقيد بالياء بعد القاف هو المقدار ، والقد بالكسر والتشديد هو السوط ، وبينهما بون عظيم ، انتهى .

١٧ - (٤ - ٣٩٣) فى (باب من ينكب أو يطعن فى سبيل الله) قوله :

أقواماً من بنى سليم ، قال الدمياطى : هذا وهم ، كذا فى "الفتح" إذ قال : قال الدمياطى : هو وهم ، فإن بنى سليم مبعوث إليهم ، والمبعوثون هم القراء وهم من الأنصار قال الحافظ : والتحقيق أن المبعوث إليهم بنو عامر ، وأما بنو سليم فغدروا بالقراء المذكورين ، والوهم فى هذا السياق من حفص بن عمر شيخ البخارى ، فقد أخرجه هو فى المغازى عن موسى بن إسماعيل عن همام ، فقال : بعث أختاً لأم سليم فى سبعين راكباً ، وكان رئيس المشركين عامر بن الطفيل ، الحديث يأتى مفصلاً فى "المغازى" ، قال الحافظ : وقد تكلف لتأويله بعض الشراح ، فقال : يحمل على أن أقواماً منصوب بنزع الخافض ، أى بعث إلى أقوام من بنى سليم منضمين إلى بنى عامر ، وحذف مفعول بعث ؛ إلى آخر ما بسط من التأويلات البعيدة ، وذكرها العيني أيضاً ، وتعقب عليها ، وسيأتى شئ من البسط فى ذلك قريباً بعد قولين .

١٨ - (٢٣ - ٤٠٣) فى (باب حمل النساء القرب) قال أبو عبد الله : تزفر :

تخييط قال الحافظ : لا يعرف فى اللغة ، قال الحافظ : قوله : تزفر ؛ بفتح أوله

وسكون الزاء وكسر الفاء - أى تحمل - وزناً ومعنى وقوله : قال أبو عبد الله الخ ، كذا فى رواية المستملى وحده ، وتعقب بأن ذلك لا يعرف فى اللغة وإنما الزفر : الحمل وهو يوزنه ومعناه ، انتهى ؛ وهكذا فى العيى ثم قال : وروى عن أبى صالح كاتب الليث أنه قال : زفر نخرز ، ولعل هذا مستند البخارى فى التفسير .

١٩ - ( ٢٣ - ٤٠٦ ) فى ( باب التحريض على الرى ) قال أبو عبد الله :

أكتبوكم يعنى أكثروكم ، هذا التفسير لا يعرف ، قال الحافظ : قوله أكتبوكم ، كذا فى نسخ البخارى بمثلثة ثم موحدة ، والكتب بفتحيتين القرب ، فالمعنى : إذا دنوا منكم ، وقد استشكل بأن الذى يليق بالدنو المطاعنة بالرمح والمضاربة بالسيف ، وأما الذى يليق برى النبل فالبعد ، وزعم الداؤدى أن معنى أكتبوكم كأثروكم ، قال : وذلك أن النبل إذا رى فى الجمع لم يخطئ غالباً ففيه ردع لهم ؛ وتعقب هذا التفسير بأنه لا يعرف ، وتفسير الكتب بالكثرة غريب ، والأول هو المعتمد وبيئته رواية أبى داؤد حيث زاد فى آخره : واستبقوا نبلكم ؛ فظهر أن معنى الحديث : الأمر بترك الرى والقتال حتى يقربوا ، لأنهم إذا رموهم على بعد قد لاتصل إليهم وتذهب فى غير منفعة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : واستبقوا نبلكم ، وعرف منه أن المراد بالقرب المطلوب فى الرى قرب نسبي ، بحيث تنالهم أسهام ، لا قرب بحيث يلتحمون معهم ، انتهى .

٢٠ - ( ١٢ - ٤٣١ ) ( باب العون بالمدد ) أنه رعل وذكوان وعصية

وبنو لحيان ، قوله : فى هذا الطريق أنه رعل وهم وبنو لحيان لم يكن معهم ، قال الحافظ : قال الدمياطى : قوله : فى هذا الطريق أنه رعل وذكوان وعصية ولحيان وهم ، لأن هؤلاء ليسوا أصحاب بئر معونة وهم أصحاب رجيع ،

وهو كما قال ؛ وسأبين ذلك واضحاً في "المغازى" إن شاء الله تعالى ،  
كذا في "الفتح" .

٢١- هو الحديث المذكور سابقاً ، أتاه رعل وذكوان وعصية وهم ،

قال الدمياطى : بنو لحيان لم يكونوا من أصحاب بئر معونة ، وتقدم كلام  
الدمياطى برواية الحافظ فى القول السابق ، ولعل الشيخ - قدس سره - فى  
الانتقاد فى هذا الحديث تنبيهاً على أن فيه وهين فى الموضوعين ، الأول : أن  
هؤلاء المذكورين فى الحديث ليسوا بآتين عند رسول الله ﷺ ، والثانى : أن  
ذكر بنى لحيان لا يصح فى غزوة موتة ، وتوضيح ذلك على ما لخصته فى  
رسالتى فى "وقائع الدهور" : أن ههنا قصتين :

إحداهما : سرية المنذر إلى بئر معونة ببلاد هذيل بين مكة وعسفان، وتسمى  
بسرية القراء أيضاً ، وقصتها على ما فى "الخميس" وغيره أن النبى ﷺ أتاه  
رعل ، فزعموا أنهم أسلموا ، فاستمدوه على قومهم ، فأمدهم النبى ﷺ  
بسبعين من الأنصار القراء ، فانطلقوا معهم ، حتى إذا بلغوا بئر معونة غدروا  
بهم ، واستصرخوا عصية وذكوان وهوبطن من سليم ، فقتلوا الصحابة القراء  
رضى الله عنهم أجمعين ، فقنت النبى ﷺ شهراً يدعو عليهم ، وهو  
أول قنوت .

والثانية : سرية عاصم إلى "الرجيع" ، وإجمال قصتها : أنه قدم على  
رسول الله ﷺ بعد "أحد" رهط من "عضل" و"القارة" فقالوا : إن  
فيينا إسلاماً ، فابعث معنا نفرأ من أصحابك يفقهوننا ، فبعث رسول الله ﷺ  
معهم عشرة من أصحابه ، حتى إذا بلغوا "الرجيع" - وهو اسم ماء "لهذيل"  
و"بنى لحيان" - غدروا بهم ، واستصرخوا عليهم حياً من "هذيل" يقال  
لهم : بنو لحيان ، فنفروا لهم قريباً من مائى رجل ، وقصتها مشهورة فى كتب

الحديث والسير ، وكلتا السريتين كانتا قريبتين حتى يقال : إنه جاء خبرهما إلى النبي ﷺ في ليلة واحدة ، ولذا جمعها النبي ﷺ في القنوت شهراً .

وقد جمعها الإمام البخارى في المغازى في ترجمة واحدة ، قال الحافظ : سياق هذه الترجمة يوهم أن غزوة "الرجيع" و"بئر معونة" شئ واحد ، وليس كذلك ؛ فغزوة "الرجيع" كانت سرية عاصم وخبيب في عشرة أنفس ، وهى مع "عضل" و"القارة" ؛ و"بئر معونة" كانت سرية القراء السبعين ، وهى مع "رعل" و"ذكوان" ، وكأن المصنف أدرجها معها لقربها منها ؛ ويدل على ذلك ما فى حديث أنس من تشريك النبي ﷺ بين "بنى لحيان" و"بنى عصىة" وغيرهم فى الدعاء عليهم ؛ وذكر الواقدى أن خبر "بئر معونة" وخبر أصحاب "الرجيع" جاء إلى النبي ﷺ في ليلة واحدة ؛ انتهى .

٢٢- (٢٧ - ٤٣٣) فى (باب ما يقول إذا رجع من الغزو) قوله: مقفله

من عسفان الخ قلت : وإنه كان بعد حصر ، انتهى : وتوضيح ما أفاده الشيخ - قدس سره - ما فى "الفتح" إذ قال : قوله : كنا مع النبي ﷺ مقفله من "عسفان" ، قال الدمياطى : هذا وهم ، لأن غزوة "عسفان" إلى "بنى لحيان" كانت سنة ست ، وإرداف صفية كان فى غزوة "خيبر" سنة سبع ، وجوز بعضهم أن يكون فى طريق "خيبر" مكان يقال له : عسفان ، وهو مردود ؛ والذى يظهر أن الراوى أضاف المقفل إلى "عسفان" ، لأن غزوة "خيبر" كانت عقبها ؛ كأنه لم يعتد بالإقامة المتخللة بين الغزوتين لتقاربهما ، وهذا كما قيل فى حديث سلمة بن الأكوع فى تحريم المتعة فى غزوة أوطاس ، وإنما كان تحريمها بمكة ، فأضافها إلى "أوطاس" لتقاربهما ، انتهى .

٢٣- (٢١ - ٤٣٥) فى (باب فرض الخمس) قال أبو عبد الله: اعتراك

افتعلت قال عياض: هو وهم ، أما كونه وهماً فهو واضح ، ولذا قال الحافظ : قوله : افتعلت كذا فيه ، ولعله كان افتعلك انتهى ، وأما نسبة حكم الوهم إلى عياض فلم أجده في الشروح ، وأظن أن الشيخ - قدس سره - نقله مما كتب فيما بين سطور الكتاب ، وقد وقع فيه شيء من الوهم في النسخ القديمة من "البخارى" ، فإن كلام عياض هذا كان متعلقاً بإسحاق بن محمد القروى الآتى في أول السند الآتى ، إذ قال فيه بعضهم : محمد بن إسحاق ، قال عياض : هو وهم كما في جميع الشروح ، لكن فيما بين سطور نسخ "البخارى" المطبوعة قديماً خلطه بقول البخارى: اعتراك افتعلت ، ومنها حكاة الشيخ - قدس سره - ، ولما رأيته أيضاً مكتوباً في ما بين سطور الكتاب اعتمدت عليه ، ولم أراجع في ذلك الشيخ ، والآن ظهر لى أنه تحريف من الناسخ ، ومع ذلك فلا ريب في أن تفسير اعتراك بافتعلت وهم جداً ، والعجب أن الإمام البخارى هكذا فسر قوله تعالى : اعتراك بافتعلت في التفسير أيضاً كما سيأتى في رقم ١٢ من الجزء الثانى .

٢٤ - وقع في آخر (باب بركة الغازى في ماله حياً وميتاً الخ) كلام وجيز في كتاب الشيخ - قدس سره - ، وهو وإن لم يكن بخطه الشريف إلا أن الظاهر أنه - قدس سره - أملاه على يد أحد من خلص خدامه ، أذكره تكميلاً للفائدة ، فقال : قوله : فجميع ماله المحتوى على الوصية والميراث والدين ، خمسون ألف ألف ومأتا ألف ، وهذا كما قالوا من الغلط في الحساب ، قال الدمياطى فيما حكاة في "الفتح" : وإنما وقع الوهم في رواية أبى أسامة عند البخارى في قوله في نصيب كل زوجة أنه ألف ألف ومأتا ألف ، وأن الصواب أنه ألف ألف سواء بغير كسر ، وإذا اختص الوهم بهذه اللفظة وحدها خرج بقية ما فيه على الصحة ، لأنه يقتضى الثمن أربعة آلاف ألف ، فلعل بعض

رواته لما وقع له ذكر مأتا ألف عند الجملة ذكرها عند نصيب كل زوجة سهواً ، وهذا توجيه حسن ، ويؤيده ما روى أبو نعيم في "المعرفة" من طريق أبي معشر عن هشام عن أبيه ، قال : ورثت كل امرأة للزبير ربع الثمن ألف ألف درهم ، وقد وجهه الدمياطي أيضاً بأحسن منه ، فقال ما حاصله : إن قوله : جميع مال الزبير خمسون ألف ألف ومأتا ألف ، صحيح ، والمراد به قيمة ما خلفه عند موته ، فإن الزائد على ذلك وهو تسعة آلاف ألف وست مائة ألف بمقتضى ما تحصل من ضرب ألف ألف ومأتا ألف وهو ربع الثمن في ثمانية ، وضم الثلاث كما تقدم ، ثم يقدر الدين حتى يرتفع من الجميع تسعة وخمسون ألف ألف وثمان مائة ألف ، حصل هذا الزائد من نماء العقار والأراضي في المدة التي أحر فيها عبد الله بن الزبير قسم التركة استبراءً للدين كما مر .

وهذا التوجيه في غاية الحسن لعدم تكلفه وبقية الرواية الصحيحة على وجهها ، والظاهر أن الغرض ذكر الكثرة التي نشأت عن البركة في تركة الزبير ، إذ خلف ديناً كثيراً ولم يخلف إلا العقار المذكور ، ومع ذلك فبورك فيه حتى تحصل منه هذا القدر العظيم ، وقد جرت للعرب عادة بإلغاء الكسر مرة وجبرها أخرى ، فهذا من ذلك ؛ وقد وقع إلغاء الكسر في هذه القصة في عدة روايات مختلفات لا تطيل بذكرها ، انتهى ملخصاً من "فتح الباري" و"قسطاني" انتهى ما في كتاب الشيخ - قدس سره - وذكره الحافظ في "الفتح" ، وزاد في آخره : وقد تلقاه الكرمانى فذكره ملخصاً ولم ينسبه لقائله ، ولعله من توارد الخواطر انتهى ، والروايات التي أشار إليها القسطاني ذكرها الحافظ في "الفتح"

٢٥ - في باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين من قلم الشيخ

- قدس سره - على هامش كتابه (٢١ - ٤٤٣) على قوله : وأى داء الخ هذه

الجملة من كلام أبى بكر رضى الله عنه كما وقع فى رواية الحميدى فى سننه عن سفيان ، قال الحافظ : وقع فى رواية الحميدى فى مسنده عن سفيان فى هذا الحديث ، قال ابن المنكدر فى حديثه : فظهر بذلك اتصاله إلى أبى بكر رضى الله عنه ، بخلاف رواية الأصيلى فإنها تشعر بأن ذلك من كلام ابن المنكدر ، انتهى .

٢٦ - ( ١١ - ٤٥٠ ) فى ( باب المواعدة والمصالحة ) : قوله : محيصة بن

مسعود بن زيد وهم ، والصواب مسعود بن كعب ، ذكره الحافظ فى "الفتح" بلفظ التنبيه ، ثم قال : قوله : فى نسب محيصة بن مسعود بن زيد ، يقال : إن الصواب كعب بدل زيد انتهى ، قلت : ولفظ "يقال" يدل على التمريض وليس كذلك ، فإن أهل أسماء الرجال قاطبة ذكروا نسبه هكذا : محيصة بن مسعود ابن كعب بن عامر ، والعجب أن الحافظ مع ورود لفظ زيد فى كثير من الروايات لم يتعرض له فى "التهذيب" ولا "الإصابة" وكان جديراً بشأنه أن ينبه على ذلك فى كليهما .

٢٧ - ( ٢٣ - ٤٨٧ ) فى ( باب قوله : « ذكر رحمة ربك عبده زكريا » ) :

عتياً عصياً الصواب بالسین ، بذلك جزم الحافظان - ابن حجر والعینی - ومن تبعهما ، قال العینی : قوله : عتياً عصياً ، أشار به إلى ما فى قوله : « وقد بلغت من الكبر عتياً » ، وفسره بقوله : عصياً ، وذكره بالصاد المهملة ، والصواب بالسین المهملة ، وررى الطبرى بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : ما أدرى أكان رسول الله ﷺ يقرأ عتياً أو عصياً ، يقال : قرأ مجاهد عتياً بالسین ، قال الجوهري : عتا الشيخ يعتو عتياً بضم العين وكسرهما كبر وولى ، وقال الأصمعى : عسا الشيخ يعسو عتياً ولى كبر مثل عتا ، انتهى .

٢٨ - (٢٠ - ٥٠١) في (باب خاتم النبوة) : قال ابن عبيد الله : الحجة

من حجل الفرس الذي بين عينيه ، قال الحافظ : وأستبعد قول ابن عبيد الله الخ قال الخطابي : لست أدرى معنى الكلام الذي ذكره ابن عبيد الله ، قال الحافظ : أستبعد قول ابن عبيد الله بأنها من حجل الفرس الذي بين عينيه بأن التحجيل إنما يكون في القوائم ، وأما الذي في الوجه فهو الغرة وهو كما قال ، إلا أن منهم من يطلقه على ذلك مجازاً ، وكأنه أراد أنه قدر الزر ، وإلا فالغرة لا زر لها انتهى ، وفي هامش كتاب الشيخ - قدس سره - بخط غيره قال الخطابي : لست أدرى معنى الكلام الذي ذكره ابن عبيد الله في تفسير الحجة ، وما الفرس وما بين عينيه ؟ كذا في "الكرمانى" ، انتهى .

٢٩ - في الباب المذكور والحديث المذكور (٢٠ و ٢١ - ٥٠١) قال

ابن عبيد الله الخ قال أبو عبد الله الخ : هكذا في مبدء كتاب الشيخ - قدس سره - ولم يكتب عليها شيئاً ، وما أفاد عند سؤاله عنه - قدس سره - عند الدرس . أن الأول يعنى - لفظ قال ابن عبيد الله - لعله وقع مكرراً سهواً ، انتهى : هكذا أفاد ؛ ولا يبعد عندى أنه - قدس سره - نبه بذلك عند الكتابة على أن ههنا وهمين : الأول في قول ابن عبيد الله وقد تقدم في القول السابق مفصلاً ، والثاني في قوله : قال أبو عبد الله . قال الشيخ - قدس سره - عند سؤاله عنه : إن الغرض منه التنبيه على أنه خلاف المعروف من روايات ، وأن المشهور : الزر بتقديم الزاء ، انتهى ، كذا أفاد الشيخ قدس سره ، وليس هذا القول يعنى قوله : قال أبو عبد الله : الصحيح الراء قبل الزاء في نسخ الشروح الثلاثة : الفتح والعيني والقسطلاني ، ولم يتعرضوا له ، ولم يذكر الحافظ في المقدمة في غرائب لغات البخارى "الرز" في الراء ، نعم ذكر الزر في الزاء ، ولم يتعرض فيه أيضاً للأول ، ولم يتعرض له في "المجمع" في "الرز" في (باب

(الراء) نعم ذكر في (باب الزاء) قوله : مثل زر الحجلة هو واحد الأزرار ، وقيل : بتقديم الراء ، قال المناوى في "شرح الشائل" في حديث الباب : قال التوربشتى : الرواية بتقديم الزاء المنقوطة المكسورة على الراء المهملة المشددة ، وقيل : إنما هو رز بتقديم الراء ، وهو أوفق لظاهر الحديث ، لكن الرواية لا تساعده ، انتهى .

٣٠ - (١٦ - ٥١٤) كتب الشيخ قدس سره على هامش كتابه في (باب) بلا ترجمة بعد (باب سؤال المشركين) أن يريهم النبي ﷺ آية على حديث عبد الله بن مسلمة عن مالك في الخيل ثلاثة ، هذه العبارة مكررة سنداً ومتناً على (ص - ٤٠٠) وهو كما أفاده الشيخ ، فإن الحديث بسنده ومتنه تقدم في (باب الخيل لثلاثة) ، وأشار الشيخ بذلك إلى إيراد مشهور على الإمام البخارى ، وهو أنه رضى الله عنه ادعى في (كتاب الحج) في (باب التعجيل إلى الموقف) أنه أراد أن يدخل في كتابه غير معاد انتهى ، يعنى لا يدخل فيه حديث مكرراً ، وهذا الحديث بخلاف ما أراده ، وتقدم الكلام على ذلك مفصلاً في هذه المقدمة في الخصيصة العاشرة من خصائص البخارى ، وتقدم فيه أن في البخارى اثنين وعشرين حديثاً مكررة بسندها ومتنها .

ذكر ما انتقد عليه من الروايات في الجزء الثانى من "صحيح البخارى"

١ - (٢٤ - ٥٦٣) في (باب قصة غزوة بدر) ، طعيمة بن عدى بن

الخيار هذا وهم والصواب ابن نوفل ، بذلك جزم الشراح كلهم : الحافظ والعينى والقسطلانى وغيرهم ، قال الحافظ : كذا وقع فيه ابن الخيار وهو وهم ، وصوابه ابن نوفل ؛ وسأبين ذلك في الكلام على قصة مقتل حمزة في غزوة أحد إن شاء الله تعالى ، وانتهى . ثم لم أجد الكلام على ذلك في غزوة أحد

نعم ذكره القسطلاني ، إذ قال في قصة شهادة حمزة رضى الله عنه تحت قوله  
 ألا تخبرنا (١) بقتل حمزة رضى الله عنه قال وحشى: نعم ، إن حمزة قتل طعيمة  
 ابن عدى بن الحيار ببدر في وقتها، رطعيمة بضم الطاء مصغراً ، قال الدمياطي  
 وتبعه في "التنقيح" : إنما هو طعيمة بن عدى بن نوفل بن عبد مناف ، وأما  
 عدى بن الحيار فهو ابن أخى طعيمة ، لأنه عدى بن الحيار بن عدى بن نوفل  
 ابن عبد مناف انتهى .

٢ - (٣ - ٥٧٢) في باب بعد (باب شهود الملائكة بدرأ) ، أبو مسعود

البدرى لا يصح شهوده بدرأ وإنما نزلها فنسب إليها بذلك جزم جمع من علماء  
 التاريخ ؛ قال الحافظ : اختلف في شهوده بدرأ ، فالأكثر على أنه لم يشهدها ،  
 ولم يذكره محمد بن إسحاق ومن تبعه من أصحاب المغازى في البدرين ، وقال  
 الواقدي وإبراهيم بن الحر بنى : لم يشهد بدرأ وإنما نزل بها فنسب إليها ، وكذا  
 قال الإسماعيلي : لم يصح شهوده بدرأ ، وإنما كانت مسكنه ، فقبل له : البدرى ،  
 فأشار إلى أن الاستدلال بأنه شهدها بما يقع في الروايات أنه بدرى ليس بقوى ،  
 لأنه يستلزم أن يقال لكل من شهد بدرأ : البدرى ، وليس ذلك مطرداً ، قال  
 الحافظ : قلت : لم يكتف البخارى في جزمه بأنه شهد بدرأ بذلك ، بل بقوله  
 في الحديث الذى يليه أنه شهد بدرأ ، فإن الظاهر أنه من كلام عروة بن الزبير  
 وهو حجة في ذلك لكونه أدرك أبا مسعود ، وإن كان روى عنه هذا الحديث  
 بواسطة، ويرجح اختيار البخارى ذلك بقول نافع حين حدثه أبو لبابة البدرى ،  
 فإنه نسبه إلى شهود بدر إلى آخر ما بسطه الحافظ .

(١) هذه الخطوط لمن القسطلاني لا لكلام الشيخ ، فإن كلامه - قدس سره -  
 قد تم على قوله : والصواب ابن نوفل .

قلت : وسألت عن ذلك شيخى - قدس سره - حين الدرس أنه يشكل ذكره في الأوهام لاتفاق الشيخين على شهوده بدرأ ، وقواه الحافظ بوجوه ، فقال - قدس سره - : اضيب على ذلك ، ومع ذلك ذكرته ههنا إبقاءً لكلامه الشريف - قدس سره - وللمصلحة التي تأتى قريباً في الإيراد السادس عشر ، ولترجيح أهل السير لذلك ، ولقول ابن الأثير في "أسد الغابة" : ما قال البخارى وغيره : إنه شهد بدرأ ، لا يصح ؛ انتهى ، والكلام في مرجحات الفريقين والشواهد لكليهما وسيع .

٣- (٢٢ - ٥٧٨) في (باب غزوة أحد) حدثنا إبراهيم : ذكر أحد

وهم ، والصواب بدر كما في (ص - ٥٧٠) يعنى في (باب شهود الملائكة بدرأ) فإن الحديث تقدم فيه بسنده ومتنه بلفظ بدر مكان أحد ، ولم يذكر الحافظ هذا الحديث في شرحه بل بدأ شرح الباب بحديث عقبة ، ثم قال : وقع في رواية أبى الوقت والأصلي ههنا قبل حديث عقبة بن عامر حديث ابن عباس هذا ، وهو وهم من وجهين : أحدهما : أن هذا الحديث تقدم بسنده ومتنه في (باب شهود الملائكة بدرأ) : ولهذا لم يذكره ههنا أبو ذر ولا غيره من متقني رواة البخارى ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم ؛ ثانيهما : أن المعروف في هذا الخبر يوم بدر كما تقدم ، لا يوم أحد ، والله المستعان ، انتهى ؛ وذكره العيني في شرحه ههنا ثم قال : هذا الحديث غير واقع في محله ههنا ؛ لأنه تقدم في (باب شهود الملائكة بدرأ) بسنده ومتنه ، إلى آخر ما قال نحو كلام الحافظ .

٤- كتب الشيخ - قدس سره - في هامش كتابه على الحديث المذكور :

مكرر قد مر على (ص - ٥٧٠) وهذا إشارة من الشيخ إلى الوهم الثانى في حديث الباب ، كما تقدم قريباً في كلام الحافظ من أن الحديث فيه وهم من وجهين :

أحدهما ما تقدم، والثاني هذا، والوهم هذا تكرراره بسنده ومتنه، وتقدم الكلام على ذلك في الوهم الأخير من أوهام الجزء الأول .

٥ - (١٢-٥٨٤) في (باب من قتل من المسلمين يوم أحد) ذكر فيهم الإمام

البخارى : والنضر بن أنس صوابه أنس بن النضر ، قال الحافظ : أما النضر ابن أنس فكذا وقع لأبي ذر عن شيوخه ، وكذا وقع عند النسفي وهو خطأ ، والصواب ما وقع عند الباقي أنس بن النضر ، وقد تقدم ذكره في أوائل الغزوة على الصواب وأما النضر بن أنس فهو ولده . وكان إذ ذاك صغيراً وعاش بعد ذلك زماناً ، انتهى .

٦ - (١٢-٥٨٦) في (باب غزوة الرجيع) أن رعلا وذكوان وعصية

وبني لحيان قال الحافظ : ذكرهم في هذه القصة وهم ، قال الحافظ : ذكر بني لحيان في هذه القصة وهم ، وإنما كان بنو لحيان في قصة خبيب في غزوة الرجيع التي قبله ؛ انتهى ، قلت : وتقدم شيء من البسط في ذلك في الانتقاد الحادى والعشرين من منتقادات الجزء الأول ، ومما يجب التنبيه على ذلك أن الإمام البخارى خلط في الترجمة أيضاً إذ قال : (باب غزوة الرجيع ورعل الخ) ، قال الحافظ : سياق هذه الترجمة يوهم أن غزوة الرجيع وبئر معونة شيء واحد وليس كذلك ، فغزوة الرجيع كانت سرية عاصم وخبيب في عشرة أنفس وهى مع عضل والقارة ، وبئر معونة كانت سرية القراء السبعين وهى مع رعل وذكوان ، وكأن المصنف أدرجها معها لقربها منها ، انتهى .

٧ - (٢٤-٥٨٦) في الباب المذكور قبل ، وهو رجل أعرج والصواب

هو ورجل أعرج ، قال الحافظ : قوله : وهو رجل أعرج كذا همنا على أنها صفة حرام ، وليس كذلك بل الأعرج غيره ، وقد وقع في رواية عثمان بن سعيد ، فانطلق حرام ورجلان معه رجل أعرج ، ورجل من بني فلان ،

فالذى يظهر أن الواو في قوله ؛ وهو ، قدمت سهواً من الكاتب ، والصواب تأخيرها ، وصواب الكلام : فانطلق حرام هو ورجل أعرج ؛ فأما الأعرج فاسمه كعب بن زيد وهو من بنى دينار ، وأما الآخر فاسمه المنذر بن محمد الحزرجى سماهما ابن هشام في "زيادات السيرة" ، و وقع في بعض النسخ ؛ هو ورجل أعرج ؛ وهو الصواب ، انتهى .

٨- (٢٧- ٦١٣) (باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح) ودخل

النبي ﷺ من كدى الخ ، يخالف الأحاديث الصحيحة الآتية ، قاله الحافظ إذ قال : قوله : من كدى أى بالقصر ، وهذا يخالف للأحاديث الصحيحة الآتية أن خالداً دخل من أسفل مكة والنبي ﷺ من أعلاها ، وكذا جزم ابن إسحاق أن خالداً دخل من أسفل ودخل النبي ﷺ من أعلاها ، وضربت له هناك قبة ، وساق ذلك موسى بن عقبة سياقاً واضحاً إلى آخر ما بسطه .

٩- (٦- ٦٦٦) في تفسير "سورة الأنعام" ، الصور جماعة صورة ،

قال الإمام الرازى في "التفسير الكبير" عن أبى الهيثم : إنه خطأ فاحش ، بسط الرازى في تفسيره الكلام على ذلك إذ قال : يوم ينفخ لا شبهة أن المراد منه يوم الحشر ، ولا شبهة عند أهل الإسلام أن الله سبحانه خلق قرناً ينفخ فيه ملك من الملائكة ، وذلك القرن يسمى بالصور ، على ما ذكر الله تعالى هذا المعنى في مواضع من الكتاب الكريم ، ولكنهم اختلفوا في المراد في هذه الآية على قولين : الأول : أن المراد منه ذلك القرن الذى ينفخ فيه ، وصفته المذكورة في سائر السور ، والقول الثانى : أن الصور جمع صورة ، والنفخ في الصور عبارة عن النفخ في صور الموتى ، قال أبو عبيدة : الصور جمع صورة مثل صوف وصوفة ، قال الواحدى بسنده عن أبى الهيثم أنه قال : ادعى قوم أن الصور جمع صورة ، وروى ذلك عن أبى عبيدة ، قال أبو الهيثم : وهذا

خطأ فاحش إلى آخر ما بسطه بالكلام الطويل في الرد على قول أبى عبيدة لا يسعه هذا المختصر ، إلى أن قال : قال الأزهري : قد أحسن أبو الهيثم في هذا الكلام ، ولا يجوز عندنا غير ما ذهب إليه ، وأقول : مما يقوى هذا الوجه أنه لو كان المراد نفخ الروح في تلك الصور لأضاف تعالى ذلك النفخ إلى نفسه لأن نفخ الأرواح في الصور يضيفه الله تعالى إلى نفسه ، كما قال تعالى : " فإذا سويته ونفخت فيه من روحي " وقال : « ونفخنا فيه من روحنا » وقال : « ثم أنشأناه خلقاً آخر » وأما نفخ الصور بمعنى النفخ في القرن : فإنه تعالى يضيفه لا إلى نفسه كما قال : « فإذا نقر في الناقور » وقال : « ونفخ في الصور الآية » وفيها : « ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون » فهذا تمام القول في هذا البحث ، انتهى .

وقال الحافظ همنا : قال أبو عبيدة : إنها جمع صورة ، والثابت في الحديث أن الصور قرن ينفخ فيه ، وهو واحد لا اسم جمع ، وحكى الفراء الوجهين ، وقال في الأول : فعلى هذا فالمراد النفخ في الموتى إلى أن قال : وسيأتى البحث في ذلك في كتاب الرقاق ، ثم بسط الكلام عليه هناك في ( باب نفخ الصور ) وقال : تكرر ذكره في القرآن في الأنعام ، والمؤمنين ، والنمل ، والزمر ، وق ، وغيرها ، وهو بضم المهملة وسكون الواو ، وثبت كذلك في القراءات المشهورة والأحاديث ، وذكر عن الحسن البصري أنه قرأها بفتح الواو جمع صورة وتأوله على أن المراد النفخ في الأجساد لتعاد عليها الأرواح ، وبالغ النحاس وغيره في الرد على التأويل وقال الأزهري : إنه خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة ، إلى آخر ما ذكره .

١٠ - ( ٦ - ٦٦٧ ) في ( باب قوله تعالى : « ولا تقرّبوا الفواحش » ) قبلا

جمع قبيل ، المعنى ضروب قال في "الفتح" : لم أر من فسر ، قال الحافظ : قوله : قبلا جمع قبيل ، والمعنى أنه ضروب للعذاب كل ضرب منها قبيل ،

انتهى ، هو من كلام أبى عبيدة أيضاً لكن بمعناه قال فى قوله تعالى « وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً » قال فعنى حشرنا جمعنا ، وقبلنا جمع قبيل أى صنف ، وروى ابن جرير عن مجاهد قال : قبلاً أى أفواجاً ، قال ابن جرير : أى حشرنا عليهم كل شيء قبيلة قبيلة صنفاً صنفاً وجماعة جماعة ، فيكون القبل جمع قبيل الذى هو جمع قبيلة فيكون القبل جمع الجمع ، قال أبو عبيدة : ومن قرأها قبلاً بكسر القاف فإنه يقول : معناها : عياناً . ثم قال الحافظ بعد ما بسط الكلام على اختلاف القراءة والمعانى : ولم أر من فسرهُ بأصناف العذاب فليحذر انتهى ، ولم يورد العيى على كلام البخارى بشيء وحكى القسطلانى كلام الحافظ وسكت عليه ، والأوجه عندى أن نقل الكلام ههنا من سهو الكاتب وهو تفسير لما فى سورة الكهف « أو يأتيهم العذاب قبلاً » والتفسير هناك فى محله .

١١ - ( ٢٢ - ٦٦٨ ) فى ( باب قوله تعالى : « قل يا أيها الناس إني رسول

الله إليكم جميعاً » الآية ) قوله قال أبو عبدالله : غامر سابق بالخير ، قال الحافظ :

هو تفسير مستغرب ، وقد عزاه الطبرى إلى أبى عبيدة أيضاً فهو سلف البخارى فيه ، قال الحافظ فى مناقب أبى بكر رضى الله عنه : قوله غامر أى خاصم ، والمعنى دخل فى غمرة الخصومة ، والغامر الذى يرمى بنفسه فى الأمر العظيم كالحرب وغيرها ، وقيل : هو من الغمر بكسر المعجمة وهو الحقد أى صنع أمراً اقتضى له أن يحقد على من صنعه معه ويحقد الآخر عليه ، ووقع فى تفسير الأعراف فى رواية أبى ذر وحده قال أبو عبدالله هو المصنف : غامر أى سبق بالخير ؛ وذكر عياض أنه فى رواية المستمل وحده عن أبى ذر ، وهو تفسير مستغرب والأول أظهر ، وقد عزاه الحب الطبرى لأبى عبيدة بن المثنى أيضاً فهو سلف البخارى فيه انتهى ، ولم يورد العيى على البخارى بشيء فى ذلك ،

وقال القسطلاني : قوله : سبق بالخير بالتحية الساكنة كذا فسرهُ ، والذي في "الصحيح" و"النهاية" أى خاصم أى دخل في غمرة الخصومة وهي معظمها ، والغامر الذي يرمى بنفسه في الأمور المهلكة ، وقيل : هو من الغمر بالكسر وهو الحقد أى حاقده غيره ، وهذا ثابت في رواية أبي الوقت وأبي ذر ساقطة لغيرهما ، قال في "المشارك" : كذا فسرهُ المستمل عن البخاري ، وهو يدل على أنه ساقط للحموى والكشميهني على ما لا يخفى ، انتهى .

١٢ - (٢٦ - ٦٧٧) في (باب قوله تعالى «وكان عرشه على الماء»)

قوله اعتراك افتعلت ، قال العيني : الصواب أن يقال اعتري افتعل ، قلت : ليس في نسخة العيني اعتراك افتعلت ، بل فيها اعتراك افتعلك ، والعيني أورد عليه أيضاً إذ قال : قوله اعتراك افتعلك أراد به أنه من باب الافتعال ، ولكن قوله اعتراك افتعلك بكاف الخطاب ليس باصطلاح أحد من أهل العلوم الآلية ، وقال بعضهم : وإنما يقال : اعتراك افتعلت بتاء مثناة من فوق وهو كذلك عند أبي عبيدة ، قلت : كذا وقع في بعض النسخ ، والصواب أن يقال : اعتري افتعل ؛ فلا يحتاج إلى ذكر كاف الخطاب في الوزن انتهى كلام العيني ، وأشار بلفظ البعض إلى الحافظ إذ قال : قوله اعتراك افتعلك من عروته أى أصيبته ، ومنه يعرفه واعتراني هو من كلام أبي عبيدة ، وتقدم شرحه في فرض الخمس وثبت ههنا للكشميهني وحده ، ووقع في بعض النسخ اعتراك افتعلت بمثناة في آخره ، وهو كذلك عند أبي عبيدة انتهى .

ولاريب في أن تفسير اعتراك بافتعلت غلط فاحش ، والعجب أن الإمام البخاري هكذا فسرهُ فيما تقدم في (باب فرض الخمس) أيضاً كما تقدم في الإيراد الثالث والعشرين من الإيرادات في الجزء الأول .

١٣ - كتب الشيخ - قدس سره - على هامش كتابه بخطه الشريف في الباب المذكور قبل ، على قوله (٦ - ٦٧٨) مجراها موقفها ، وقع في بعض الشروح مجراها موقفها بواو وقاف وفاء وهو تصحيف لم أره في شيء من النسخ ، ثم وجدت ابن التين حكاهما من رواية الشيخ أبي الحسن يعنى القابسي ، قال : وليس بصحيح لأنه فاسد المعنى ، والصواب ما في الأصل بدال ثم فاء ثم عين "فتح البارى" هكذا كتبه الشيخ قدس سره ونور الله مرقده على هامش كتابه : وتوضيح ذلك أنه وقع اللفظ المذكور في نسخة "الفتح" بلفظ مجراها مدفعا يعنى بالدل والفاء والعين فقال الحافظ : ووقع في بعض الشروح إلى آخر ما نقله الشيخ ، وهكذا في نسخة العيني مدفعا بالدال والفاء والعين ، ولم يتعرض العيني لنسخة الواو والقاف والفاء بشئ ، وقال القسطلاني : قوله ؛ مدفعا بفتح الميم وفي بعض الأصول موقفها بالواو والقاف والفاء ، وعزى لرواية القابسي ، قال الحافظ ابن حجر : هو تصحيف لم أر في شيء من النسخ وهو فاسد المعنى ، انتهى .

١٤ - (١٦ - ٦٧٨) في (باب قوله تعالى « وكذلك أخذ ربك الآية »)

قوله الرشد المرفود العون المعين ، هكذا نبه عليه الشيخ - قدس سره - في مبدء كتابه ، ولم يتعرض له بشئ من الإيراد ، ولا يبعد أنه أشار بذلك إلى ما في هامش نسخ البخارى عن مولانا الشيخ أحمد على الحدث السهارنفورى إذ كتب على هامشه : قوله الرشد المرفود في قوله تعالى : « بشئ الرشد المرفود » أى العون المعين - بضم الميم وكسر العين - فسر المرفود بالمعين ، قال في "المصابيح" : فيه نظر ، وقال البرماوى : الوجه العون المعان ، قال الكرماني : وفي النسخ التى عندنا العون المعين بضم الميم ، فلما أن يقال ؛ الفاعل بمعنى المفعول وإما أن يكون من باب ذى كذا ، أى عون ذو إعانة ، وإن صح بفتحها فهو ظاهر ،

انتهى . وحكى الحافظ قول الكرمانى مختصراً ، وكذا العينى إلا أنه لم يعزه إلى الكرمانى .

١٥ - (٤ - ٦٧٩) فى تفسير سورة يوسف ، و أبطل الذى قال الأترنج ،

قال العينى ، قلت : ولم يفحص عن ذلك كما ينبغى وقلد أبا عبيدة ، والآفة من التقليد ، قلت : أشار الشيخ قدس سره بذلك إلى كلام العينى مجملًا للتنبيه عليه ، وليراجع الأصل من أراده ، والكلام فى حل هذه العبارة طويل لايسعه هذا المختصر ، فليراجع له الشروح الثلاثة : الفتح ، والعينى ، والقسطلانى ، نعم قال القسطلانى : قوله : وليس فى كلام العرب الأترج أى ليس مفسراً فى كلامهم به ، وهذا أخذه من كلام أبى عبيدة ولفظه ؛ وزعم قوم أنه الأترنج ، وهذا أبطل باطل فى الأرض ، انتهى ، ثم تعقب عليه القسطلانى ، وكذا تعقب على قوله الحافظان : ابن حجر والعينى ، وذكرنا جمعاً من العلماء ممن فسروها بالأترنج .

١٦ - (٨ - ٦٨٣) فى (باب «الذين جعلوا القرآن عضين» ) المقتسمين

الذين حلفوا ، هكذا كتب الشيخ قدس سره فى مبدء كتابه ولم يزد عليه شيئاً؛ ولما راجعته قدس سره أفاد أن التفسير غير معروف ، قلت : هو كذلك، فإن عامة أهل اللغة من صاحب "القاموس" وغيره لم يذكروا معنى الحلف فى الاقسام ، وأيضاً عامة المفسرين جعلوها من القسمة لامن القسم ، قال صاحب "الجمال" : قوله : المقتسمين أى الذين اقتسموا كتبهم فآمنوا ببعضها وكفروا ببعضها ، انتهى ، وقال الحافظ : قوله المقتسمين الذين حلفوا هكذا جعل المقتسمين من القسم بمعنى الحلف والمعروف أنه من القسمة ، وبه جزم الطبرى وغيره ، وسياق الكلام يدل عليه انتهى ، وبسط العينى الأقوال فى المراد بالمقتسمين

وكلها يرجع إلى معنى القسمة ، ثم قال : قوله : ومنه لا أقسم أى من معنى المقتسمين لا أقسم ، وأشار بذلك إلى أن المقتسمين من القسم ، وليس الأمر كما ذكره ، بل هو من الاقتسام لا من القسم ، فلا يصح جعل لا أقسم منه ، انتهى .

ولما راجعت الشيخ قدس سره في أن بعض أهل التفسير ذهبوا إلى أنه من القسم كما حكاه الطبرى عن بعضهم إذ قال : وقال آخرون : عنى بذلك رهطاً من قوم صالح تقاسموا على تبئيت صالح ، ثم أسنده الطبرى إلى من قاله ، وأيضاً في "لسان العرب" عن ابن عرفة في قوله تعالى : «المقتسمين» قال : هم الذين تقاسموا وتحالفوا على كيد الرسول ﷺ ، انتهى ، وقال القسطلاني : قوله المقتسمين الذين حلفوا ، جعله من القسم لا من القسمة ، أى مثل ما أنزلنا على الرهط الذين تقاسموا على أن يبيتوا صالحاً ، وذلك في قوله تعالى : «قالوا تقاسموا بالله لنبيئنه وأهله الآية» قال في "الكشاف" : الاقتسام بمعنى التقاسم ، ولعل المؤلف اعتمد على هذا القول على ما رواه الطبرى عن مجاهد أن المراد بالمقتسمين قوم صالح الذين تقاسموا على إهلاكه ، انتهى .

ولما عرضت على الشيخ قدس سره هذه الأقاويل أمرنى أن أضرب على هذا الإيراد فضبيت (١) على ذلك في كتاب الشيخ - قدس سره - ، ومع ذلك أوردته ههنا لوجهين : الأول أن رأى الشيخ - قدس سره - في ذلك موافق لرأى الحافظين : ابن حجر والعيني ، كما تقدم ، بل جعله العيني غير صحيح ، فلا أقل من أنه غير معروف ، والوجه الثانى وهو الأوجه : أن إيرادات الشيخ - قدس سره - هذه نقلت في زمان حياته نقلها كثير من تلامذته ، فلما رآه بعض نقلته في نقله ولم يره ههنا تشوش بذلك ، وأيضاً من رآه مضبوطاً في

(١) والفرق بين الضرب والضبط من مسائل أصول الكتابة عند المحدثين كما بسطت في "التدريب" .

كتاب الشيخ - قدس سره - يزداد في التفكير والتأمل .

١٧ - في سورة الشعراء قوله : اللبكية والأليكة جمع أليكة ، قال العيني :

كذا في النسخ وهو غير صحيح ، والصواب أن يقال : اللبكية والأليكة مفرد أليك ، أو يقال : جمعها أليك ، وقال الحافظ : هو من كلام أبي عبيدة ووقع فيه سهواً ، انتهى ، وتمام كلام الحافظ : قوله : اللبكية والأليكة جمع أليكة وهي جمع الشجر ، كذا لأبي ذر ولغيره جمع شجر ، وللبعض جماعة الشجر ، والكلام الأول من قول مجاهد ، ومن قوله جمع أليكة الخ هو من كلام أبي عبيدة ، ووقع فيه سهواً ، فإن اللبكية والأليكة بمعنى واحد عند الأكثر ، والمسهل الهمة فقط ، وقيل : لبكية اسم القرية ، والأليكة : الغيضة وهي الشجر الملتف ، وأما قوله : جمع شجر يقال : جمعها ليك وهو الشجر الملتف ، انتهى .

وقال العيني : قوله واللبكية الخ أشار به إلى قوله تعالى : « كذب أصحاب الأليكة المرسلين » واللبكية بفتح اللام والأليكة بفتح الهمزة ، قال الجوهري : من قرأ أصحاب الأليكة فهي الغيضة ، ومن قرأ لبكية فهي القرية ، وقال : الأليكة الشجر الكثير الملتف ، الواحدة أليكة ، وقوله جمع أليكة كذا في النسخ وهو غير صحيح ؛ والصواب أن يقال : اللبكية والأليكة مفرد أليك أو يقال جمعها أليك ، والعجب من بعض الشراح لم يذكر ههنا شيئاً ، بل قال : الكلام الأول من مجاهد الخ ، وحاش من مجاهد ومن أبي عبيدة أن يقولوا : الأليكة جمع أليك انتهى ، وقال القسطلاني : قوله لبكية ، بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همز بعدها غير منصرف اسم غير معرف بـأل مضاف إليه أصحاب ، وبه قرأ نافع ، وابن كثير . وابن عامر ، ولأبي ذر : واللبكية بـألف وصل وتشديد اللام ، وقوله : هي جمع شجر وكان شجرهم الدوم ، وهو المقل ، وقال العيني :

الصواب أن الليكة والأليكة إلى آخره، لكن وقع في نسخة "القسطلاني" تحريف في نقل كلام العيني .

١٨ - (٢٢ - ٧٠٢) في تفسير سورة النمل قوله: الصرح كل ملاط اتخذ

من القوارير الخ ، تبع فيه أيضاً أبا عبيدة ووقع فيما وقع ، هكذا كتب الشيخ - قدس سره - ولا ريب في أن التفسير المذكور عن أبي عبيدة كما سيأتى في كلام الحافظ: وليت شعري ما أراد الشيخ في هذا الإيراد ولا أتذكر الرجوع إلى الشيخ في ذلك ، قال الحافظ: قوله: الصرح كل ملاط الخ ، كذا للأكثر بميم مكسورة ، وفي رواية الأصيلي بالموحدة ، وكتبه الدمياطي في نسخته بالموحدة وليست هي روايته ، والملاط : بالميم المكسورة الطين الذى يوضع بين سافى البناء ، وقيل : الصخر ، وقيل : كل بناء عال منفرد ، وبالموحدة المفتوحة ما كسيت به الأرض من حجارة ورخام أو كلس ، وقال أبو عبيدة: الصرح كل بلاط اتخذ من قوارير ، والصرح القصر انتهى ، وقال الراغب : الصرح بيت عال مزوق ، سمي بذلك اعتباراً بكونه صرحاً عن الشوب - أى خالصاً - انتهى ، وقال العيني بعد ذكر الأقوال المختلفة في ذلك: وقال البخارى: كل ملاط اتخذ من القوارير ، وكذا قاله أبو عبيدة ، انتهى ، ويحتمل أن الشيخ أشار بذلك إلى أن المعروف في اللغة أن الملاط هو الطين الذى يوضع بين سافى البناء ، فتأمل .

١٩ - (١٢ - ٧٤٤) في تفسير سورة «قل أعوذ برب الناس» قوله

خنسه الشيطان ، قال عياض : هو تصحيف إنما هو نخره ، وبسط الحافظ الكلام على ذلك إذ قال : قوله قال ابن عباس رضى الله عنه الخ ، كذا لأبى ذر وغيره ، ويذكر عن ابن عباس وكأنه أولى ، لأن إسناده إلى ابن عباس ضعيف ، أخرجه الطبري والحاكم ، وفي إسناده : حكيم بن جبير وهو ضعيف

ولفظه : ما من مولود إلا على قلبه الوسواس ، فإذا عمل فذكر الله خنس ، وإذا غفل وسوس ، ثم ذكر عدة طرق لذلك عن ابن عباس آخر ، ثم قال : قال ابن التين : ينظر في قوله خنسه الشيطان ، فإن المعروف في اللغة : خنس إذا رجع وانقبض ، وقال عياض : كذا في جميع الروايات ، وهو تصحيف وتغيير ، ولعله كان نخسه أى بنون ثم خاء معجمة ثم سين مهملة مفتوحات ، لما جاء في حديث أبي هريرة رضى الله عنه الماضى في ترجمة عيسى عليه السلام قال : لكن اللفظ المروى عن ابن عباس ليس فيه نخس ، فلعل البخارى أشار إلى الحديين ، كذا قال ، وادعى فيه التصحيف ، إلى آخر ما بسط في توجيهه الذى ذكره العيني مختصراً إذ قال : قوله خنسه ، قال الصاغاني : الأولى نخسه مكان خنسه ، فإن سلمت اللفظة من الانقلاب والتصحيف فالمعنى والله أعلم : أخره وأزاله عن مكانه لشدة نخسه وطعنه في خاصرته ، انتهى ، وقال القسطلاني : في قوله : خنسه : اعترضه السفاقي بأن المعروف في لغة خنس إذا رجع وانقبض ، وقال الصاغاني : الأولى نخسه مكان خنسه ، إلى آخر ما ذكره العيني .

٢٠ - ( ٤ - ٨٢٠ ) في ( باب الكباث ) قوله : وهو ورق الكباث ، قال

ابن التين : ليس بصحيح ، والذي في اللغة : ثمر الأراك ، قال الحافظ : قوله هو ورق الأراك ، كذا وقع لأبي ذر عن مشايخه ، وقال : كذا وقع في الروايات ، والصواب ثمر الأراك ، ووقع للنسفي ثمر الأراك ، وللإمام علي الوجهين . ووقع عند الإسماعيلي وغيره ورق الأراك ، وتعقبه الإسماعيلي فقال : إنما هو ثمر الأراك ، وقال ابن التين : قوله : ورق الأراك ليس بصحيح ، والذي في اللغة أنه ثمر الأراك إلى آخر ما بسطه من اختلاف الروايات وتحقيق اللغة في ذلك أنه ثمر مطلقاً ، أو إذا نضج واسود وغير ذلك ، واختصر الكلام عليه العيني وقال : اعترض عليه ابن التين ، فقال : ورق الأراك ليس بصحيح ، والذي في اللغة أنه ثمر الأراك ، انتهى .

هذا آخر ما أورده الشيخ - قدس سره - في مبدء كتابه "الجامع الصحيح" للبخارى ، وذكرتها مفصلاً مع أنى ذكرت ما أورده الشراح على الروايات أو الرواة مجملًا ، لأنها كانت معروفة بين الناس مطبوعة في الشروح وغيرها ، لاسيما في مقدمة "الفتح" للحافظ ابن حجر رحمه الله ، وهذه الآلى التى نظمها الشيخ - قدس سره - فى عقد لم تكن مطبوعة بعد ، فخفت الضياع عليها ، فذكرتها مفصلاً مع التأييد من كلام الشراح لكلامه ؛ وقد كتب الشيخ - قدس سره - فى آخر كتابه قولين آخرين ذكرهما الشيخ - قدس سره - فى ( باب قول الله تعالى « تعرج الملائكة والروح إليه الخ » ) وهما وإن لم يتعلقوا بالإرادات بل يتعلقان بتأييد البخارى ذكرتها ههنا تكميلاً للفائدة وإبقاءً لتحريره الشريف ؛ الأول منها على حديث عبد الأعلى فى الدعاء عند الكرب ، قال العلامة العيني :

ليس هذا بمطابق للترجمة ؛ قلت : مطابقتها للترجمة ظاهرة ، فإن هذه هى الكلم

الطيب التى تصعد إليه تعالى وتعرج بها الملائكة إلى الله عز وجل انتهى . (١)  
والثانى فى هذا الباب على حديث قبيصة فى قصة ذهيبة بعثها على رضى الله عنه

من اليمن ، قلت : وجه المطابقة بين الحديث والترجمة ظاهر غير خاف فى

قوله : لا يجاوز حناجرهم ، فإنه يدل على أن غيرهم من المؤمنين يجاوز

قراءتهم حناجرهم ويصعد إليه تعالى ، فقط . (٢)

هذا ولو رفع الله عز وجل بمنه وكرمه ذرة من أعمال هذا المبلى بالسيئات  
لكفى له فخراً وابتهاجاً يوم القيامة ، والله الموفق لما يحب ويرضى .

(١) خليل أحمد عفى عنه .

(٢) خليل أحمد عفى عنه .

الفائدة الثانية عشرة : فيما انتقد عليه من الرواة في "صحيح البخارى" :  
وقد ألف الحافظ أبو زرعة بن العراقى في ذلك تأليفاً وهو أول تأليفه "البيان  
والتوضيح لمن خرج له في الصحيح" ، وقد مس بضرب من التجريح ، ذكره  
ابن فهد في "ذيل الطبقات" ، للحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى المعروف  
بابن القيسرانى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ كتاب الجمع بين كتابى أبى نصر أحمد بن  
محمد بن الحسين الكلاباذى في رجال البخارى ، وكتاب أبى بكر الأصبهاني  
في رجال مسلم جمعها المقدسى في كتاب واحد مطبوع ببلدة حيدرآباد في مجلدين ،  
ذكر فيه جملة رواته وتكلم على من تكلم فيه ، وقد ذكرهم الحافظ في مقدمة  
"الفتح" في فصل مستقل بسط أسماءهم فرداً فرداً ، وذكر الكلام عليهم والجواب  
عنه ، وقال السيوطى في "التدريب" في ترجيح "البخارى" على "مسلم" :  
إن الذين انفرد البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربع مائة وبضعة وثمانون  
رجلاً ، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً ، والذين انفرد مسلم بالإخراج  
لهم دون البخارى ست مائة وعشرون ، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة  
وستون ، انتهى .

وقال السخاوى في "فتح المغيث" : إن الذين انفرد البخارى بالإخراج  
لهم دون مسلم أربع مائة وخمسة وثلاثون رجلاً ، المتكلم فيهم بالضعف نحو من  
ثمانين ، والذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخارى ست مائة وعشرون  
رجلاً ، المتكلم فيه منهم مائة وستون رجلاً على الضعف من كتاب البخارى ؛  
قلت : قوله : على الضعف من كتاب البخارى ليس بسديد ، فإن الثمانين  
في البخارى من خمسة وثلاثين وأربع مائة ، ومائة وستون في مسلم من ست  
مائة وعشرين ، وقال القارى في "شرح النخبة" بعد ذكر قول السخاوى :  
كذا ذكره في "شرح ألفية العراقى" إن أراد الذين أخرج عنهم مسلم في غير  
المتابعات ، ومن ليس مقروناً بغيره فممنوع بل هما سواء لمن تتبع ما في الكتابين

مطلقاً ، انتهى .

وأجاب الحافظ فى مقدمة "الفتح" فى مبدء هذا الفصل إجمالاً فقال :  
وقبل الخوض فيه ينبغى لكل منصف أن يعلم أن تخرج صاحب الصحيح لأى  
راو كان مقتضى لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف  
إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتّابين بالصحيحين ، وهذا معنى  
لم يحصل لغير من خرج عنه فى "الصحيح" ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل  
من ذكر فيها ، هذا إذا خرج له فى الأصول ، فأما إن خرج له فى المتابعات  
والشواهد والتعليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم فى الضبط وغيره  
مع حصول اسم الصدق لهم ، وحيثئذ إذا وجدنا لغيره فى أحد منهم طعنا  
فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام ، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح  
يقدر فى عدالة هذا الراوى وفى ضبطه مطلقاً أو فى ضبطه لخبر بعينه ، لأن  
الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها ما يقدر ، ومنها ما لا يقدر .

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسى يقول فى الرجل الذى يخرج عنه فى  
الصحيح : هذا جاز القنطرة ، يعنى بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ، قال  
الشيخ أبو الفتح القشيرى : هكذا نعتقد وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا بحجة  
ظاهرة وبيان شاف يزيد فى غلبة الظن على المعنى الذى قدمناه من اتفاق الناس  
بعد الشيخين على تسمية كتّابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما ،  
ثم قال بعد ما بسط الكلام على وجوه الطعن والجواب عنها : واعلم أنه قد وقع من  
جماعة الطعن فى جماعة بسبب اختلافهم فى العقائد فينبغى التنبيه لذلك وعدم الاعتداد  
به إلا بحق ، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا فى أمر الدنيا فضعفوا  
لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط وأبعد ذلك كله من الاعتبار  
تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره أو للتحامل  
بين الأقران ، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه وأعلى

قدرأ أو أعرف بالحديث، فكل هذا لا يعتبر به، انتهى ما في مقدمة "الفتح".  
 وإذا تقرر ذلك في الشيخين فهل يمكن الإنكار من أن ذلك كله يتمشى  
 في من هو أجل وأرفع من الشيخين في علو شأنه ورفع منزلته من الأئمة  
 المجتهدين، فإن الشيخين رضى الله عنهما وأرضاها مع علو شأنهما ورفع منزلتهما  
 لا يوازنان مشايخهما ومشايخ مشايخهما من الأئمة الأربعة - شكر الله سعيهم وكثر  
 أتباعهم - وأخبارهم في علو شأنهم في الحديث مبسطة في مواضعها لا يسعها  
 هذا المختصر، بسط شئ من أحوال الإمامين مالك وأبي حنيفة في مقدمة  
 "الأوجز".

منها ما قال القطان ويحيى بن معين وهما من أئمة الجرح والتعديل : مالك  
 أمير المؤمنين في الحديث ؛ زاد ابن معين : كان مالك من حجج الله على خلقه  
 مجمع على فضله ؛ وقال السيوطي : قال بعض العلماء : إن البخارى إذا وجد  
 حديثاً يؤثر عن مالك لا يكاد يعدل به إلى غيره ؛ وقال إسحاق بن إبراهيم : إذا  
 اجتمع الثورى ومالك والأوزاعى على أمر فهو سنة وإن لم يكن فيه نص ،  
 وقال ابن حبان في "الثقات" : كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة ،  
 وأعرض عن ليس بثقة في الحديث ، ولم يكن يروى إلا ما صح ولا يحدث  
 إلا عن ثقة وبه تخرج الشافعى ، وعن ابن عيينة قال : إنما كنا نتبع آثار مالك  
 وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه وإلا تركناه ، وقال ابن حنبل رحمه الله :  
 إذا رأيت الرجل يبغض مالكا فاعلم أنه مبتدع .

هذا وقال ابن المبارك في الإمام الأعظم : كان والله شديداً لأخذ العلم  
 لا يستحل أن يأخذ إلا ما صح عن رسول الله ﷺ ، شديد المعرفة بناسخ الحديث  
 ومنسوخه ، وكان يطلب أحاديث الثقات ، والآخر من فعله ﷺ . وقال  
 الشعرانى : قد من الله على بمطالعة مسانيد أبى حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة  
 عليها خطوط الحفاظ ، فرأيت أنه لا يروى حديثاً إلا عن خيار التابعين العدول

الثقات الذين هم من خير القرون كالأسود وعلقمة وعطاء وأحزابهم ؛ فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله ﷺ عدول ثقات أعلام خيار ليس فيهم كذاب ولا متهم بالكذب ، كذا في مقدمة ”الأوجز“ .

وفي ”تهذيب الحافظ“ في حال الإمام الشافعي : قال أبو داود : وليس للشافعي حديث أخطأ فيه ، وقال أبو زرعة الرازي : ما عند الشافعي حديث غلط فيه ، وقال ابن عبد الحكم : إن كان أحد من أهل العلم حجة فالشافعي حجة في كل شيء ، وقال أبو منصور البغدادى : بالغ مسلم في تعظيم الشافعي في كتاب ”الانتفاع بجلود السباع“ ، وفي كتاب ”الرد على محمد بن نصر“ وعده في هذا الكتاب من الأئمة الذين يرجع إليهم في الحديث ، وفي ”الجرح والتعديل“ : والإمام أحمد بن حنبل من شيوخ الشيخين - البخارى ومسلم - وفي ”التهذيب“ قال ابن المدينى : ليس في أصحابنا أحد أحفظ منه ، وقال أبو زرعة : كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث ، وقال محمد بن إبراهيم البوشنجى : ما رأيت أجمع في كل شيء من أحمد ، ومناقب الأئمة الأربعة أكثر من أن تحصر .

الفائدة الثالثة عشرة : في مناسبة الترتيب بين الكتب والأبواب المذكورة في ”صحيح البخارى“ : ذكره الحافظ في مقدمة ”الفتح“ ملخصاً من كلام شيخه شيخ الإسلام أبى حفص عمر البلقينى - تغمدهما الله تعالى برحمته - نوره بلفظه تكميلاً للفائدة ، فإن ”فتح البارى“ لا يمكن حصوله لكثير من الناس لغلاء ثمنه ، على أن النظر الدقيق في هذا الكلام يورث الدقائق الكثيرة العجيبة في ترتيب الكتب والأبواب ، فقال الحافظ : قال أى - البلقينى - رحمه الله : بدأ البخارى بقوله : كيف بدأ الوحي ، ولم يقل : كتاب الوحي ، ولا كتاب بدء الوحي ، لأن بدأ الوحي من بعض ما يشتمل عليه الوحي ، قلت : ويظهر

لى أنه إنما عراه من باب ، لأن كل باب يأتى بعده ينقسم منه فهو أم الأبواب ، فلا يكون قسماً لها .

قال : وقدمه لأنه منبع الخيرات ، وبه قامت الشرائع ، وجاءت الرسائل ، ومنه عرف الإيمان والعلوم ، وكان أوله إلى النبي ﷺ بما يقتضى الإيمان من القراءة والربوبية ، وخلق الإنسان ، فذكر بعده كتاب الإيمان والعلوم (١) وكان الإيمان أشرف العلوم فعقبه بكتاب العلم ، وبعد العلم يكون العمل ، وأفضل الأعمال البدنية الصلاة ، ولا يتوصل إليها إلا بالطهارة ، فقال : كتاب الطهارة ، فذكر أنواعها وأجناسها وما يصنع من لم يجد ماءً ولا تراباً إلى غير ذلك مما يشترك فيه الرجال والنساء ، وما تنفرد به النساء ، ثم كتاب الصلاة وأنواعها ، ثم كتاب الزكاة على ترتيب ما جاء في حديث : بنى الإسلام على خمس .

واختلفت النسخ في الصوم والحج أيهما قبل الآخر ، وكذلك اختلفت الرواية في الأحاديث وترجم على الحج بكتاب المناسك ، ليعم الحج والعمرة وما يتعلق بهما ، وكان في الغالب من يحج يجتاز المدينة الشريفة ، فذكر ما يتعلق بزيارة النبي ﷺ وما يتعلق بحرم المدينة (٢) .

(١) أو يقال : إنه قدم العلم على سائر الكتب بعده ، لأن مدارها كلها على العلم ؛ ولم يقدمه على الإيمان لوجوبه أولاً أو لشرفه على العلم كما قاله العيني ، قلت : أو لأن العلم المعتبر هو المرتب على الإيمان :

علمى كه راه حق نه نماید جهالت است

معناه كل علم لا يهدى إلى الحق جهل .

(٢) والأوجه عندى بدله : ولما كان المؤكد بالترغيبات للزائر والتهنئات للمعرضين عن زيارة المدينة المنورة والروضة المطهرة ذكر ما يتعلق بالحج ،

قلت : ظهر لى أن يقال فى تعقيبه الزكاة بالحج : إن الأعمال لما كانت بدنية محضة ، ومالية محضة ، وبدنية مالية معاً ، رتبها كذلك ، فذكر الصلاة ، ثم الزكاة ، ثم الحج ، ولما كان الصيام هو الركن الخامس المذكور فى حديث ابن عمر رضى الله عنهما : بنى الإسلام على خمس عقب بذكره ، وإنما أخره لأنه من المتروك ، والترك وإن كان عملاً أيضاً لكنه عمل النفس لا عمل الجسد ، فلهذا أخره ، وإلا لو كان اعتمد على الترتيب الذى فى حديث ابن عمر رضى الله عنهما لقدم الصيام على الحج ، لأن ابن عمر رضى الله عنهما أنكر على من روى عنه الحديث بتقديم الحج على الصيام ، وهو وإن كان ورد عن ابن عمر من طريق آخر كذلك فذاك محمول على أن الراوى روى عنه بالمعنى ولم يبلغه نبيه عن ذلك .

وهذه التراجم كلها معاملة العبد مع الخالق ، وبعدها معاملة العبد مع الخلق (١) فقال : كتاب البيوع ، وذكر تراجم بيوع الأعيان ، ثم بيع دين على وجه مخصوص وهو السلم ، وكان البيع يقع قهرياً فذكر الشفعة التى هى بيع قهرى ، ولما تم الكلام على بيوع العين (٢) والسدين الاختيارى والقهرى وكان ذلك قد يقع فيه غبن من أحد الجانبين ، إما فى ابتداء العقد أو فى مجلس العقد ، وكان فى البيوع ما يقع على دينين لا يجب فيهما قبض فى

(١) وإلى ذلك إشارة فى قوله عز اسمه : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » فكأن المصنف أشار بذكره بعد العبادات أن الأولى بعد العبادات الاشتغال بالمكاسب ، لئلا يكون كلاً على الناس ، على أن فيه استعانة على الطاعات المالية المتقدم ذكرها .

(٢) ترك الشيخ رحمه الله الإجارة ، فالوجه أن يقال لما فرغ عن البيوع وهو تمليك العين بالعوض ذكر بعده الإجارة لأنها قريب من البيع فإنها تمليك المنفعة بالعوض .

المجلس ولا تعين أحدهما وهو الحوالة فذكرها ، وكانت الحوالة فيها انتقال الدين من ذمة إلى ذمة أردفها بما يقتضى ضم ذمة إلى ذمة ، أو ضم شئ يحفظ به العلة وهو الكفالة والضمان .

وكان الضمان شرع للمحفظ فذكر الوكالة التي هي حفظ للمال (١) وكانت الوكالة فيها توكل على آدمي فأردفها بما فيه التوكل على الله ، فقال : كتاب الحرث والمزارعة (٢) وذكر فيها متعلقات الأرض، والموات، والغرس، والشرب، وتوابع ذلك ، وكان في كثير من ذلك يقع الارتفاق ، فعقبه بكتاب الاستقراض لما فيه من الفضل والإرفاق (٣) ثم ذكر : العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بأذنه ، للإعلام بمعاملة الأرقاء ، فلما تمت المعاملات كان لابد أن يقع فيها من منازعات (٤) فذكر الأشخاص، والملازمة ، والالتقاط، (٥) وكان الالتقاط وضع اليد بالأمانة الشرعية (٦) فذكر بعده وضع اليد تعدياً وهو الظلم والغصب وعقبه بما قد يظن فيه غصب ظاهري وهو حق شرعي فذكر وضع الخشب في جدار الجار ، وصب الخمر في الطريق ، والجلوس في الأفنية، وحفر الآبار

(١) وأيضاً للوكالة مماثلة تامة بالكفالة فإنها ضم ذمة إلى ذمة أخرى ، وبالوكالة لا تسقط ذمة المؤكل، فكان فيها أيضاً ضم ذمة إلى ذمة كما لا يخفى .

(٢) على أن للمزارعة مماثلة تامة بالوكالة بل كأنها من أنواعها ، فإن المزارع في تصرفاته بمنزلة الوكيل عن رب الأرض .

(٣) على أن المزارع بمنزلة المستقرض لرب الأرض حتى يؤدي إليه حقه .

(٤) لاسيما في المزارعة والاستقراض وهو أشد المعاملات منازعة كما لا يخفى .

(٥) فإن اللقطة أيضاً كالدين على الملتقط يسعى في ردها إلى مالِكها .

(٦) على أن في اللقطة يكثر التعدي والغصب بقلة التعريف واحتيال الملتقط

في ردها إلى المالك .

فى الطريق ، وذكر فى ذلك الحقوق المشتركة ؛ وقد يقع فى الاشتراك نهى ، فترجم النهى بغير إذن صاحبه ، ثم ذكر بعد الحقوق المشتركة العامة الاشتراك الخاص ، فذكر كتاب الشركة وتفاريعها (١) .

ولما أن كانت هذه المعاملات فى مصالح الخلق ذكر شيئاً يتعلق بمصالح المعاملة وهى الرهن ، وكان الرهن يحتاج إلى فك رقبة (٢) وهو جائز من جهة المرتهن لازم من جهة الراهن أردفه بالعتق الذى هو فك الرقبة ، والملك الذى يترتب عليه جائز من جهة السيد لا من جهة العبد (٣) فذكر متعلقات العتق من : التدبير ، والولاء ، وأم الولد ، والإحسان إلى الرقيق ، وأحكامهم ومكاتباتهم ، ولما كانت الكتابة تستدعى إيتاءاً لقوله تعالى : « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » فأردفه بكتاب الهبة ، وذكر معها العمرى والرقي ، ولما كانت الهبة نقل ملك الرقبة بلا عوض أردفه بنقل المنفعة بلا عوض وهو العارية والمنيحة ؛ ولما تمت المعاملات وانتقال الملك على الوجوه السابقة وكان ذلك قد يقع فيه تنازع فيحتاج إلى الإشهاد فأردفه بكتاب الشهادات (٤) ولما كانت

(١) على أن الظلم والغصب يكثران جداً فى الشركة ، فإن الشريك الغالب القوى يبغي على شريكه الضعيف ويغصب حقه ، قال عز اسمه : « وإن كثيراً من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض الآية » .

(٢) على أنه يحتاج إليه فى كثير من المعاملات المذكورة من البيوع والشركة وغيرهما .

(٣) على أن العبد بمنزلة الرهن عند سيده حتى يفك رقبته عنه بإرضائه ببذل الكتابة وغيره .

(٤) على أنه أمر به النبي ﷺ فى قوله : « من وجد لقطة فليشهد ذا عدل

البينات قد يقع فيها تعارض ترجم القرعة في المشكلات ، وكان ذلك التعارض قد يقتضى صلحا ، وقد يقع بلا تعارض ترجم كتاب الصلح ، ولما كان الصلح قد يقع فيه الشرط عقبه بالشروط في المعاملات (١) ، ولما كانت الشروط (٢) قد تكون في الحياة وبعد الوفاة ترجم كتاب الوصية والوقف .

فلما انتهى ما يتعلق بالمعاملات مع الخالق ثم ما يتعلق بالمعاملات مع الخلق، أردفها بمعاملة جامعة بين معاملة الخالق (٣) وفيها نوع اكتساب ، فترجم كتاب الجهاد (٤) إذ به يحصل إعلاء كلمة الله تعالى وإذلال الكفار بقتلهم واسترقاقهم نساءهم وصبيانهم ، وغنيمة أموالهم العقار والمنقول، والتخيير في كاملهم ، وبدأ بفضل الجهاد ، ثم ذكر ما يقتضى أن المجاهد ينبغي أن يعد نفسه في القتلى فترجم (باب التحنيط عند القتال) ، وقريب منه من ذهب ليأتى

أو ذوى عدل الخ ، رواه أحمد وأبو داود والدارمي كما في "المشكاة" ، وقال بوجوبه بعض الأئمة كما في "البدل" . وسيأتى في "البخارى" (باب الإشهاد في الوقف والصدقة) و (باب الإشهاد في الهبة) وعلم من ذلك كله أنه قد يحتاج إلى الإشهاد في المعاملات المذكورة فذكره .

(١) على أن الشروط في المعاملات السابقة تقع كثيراً كما يظهر من التراجم الكثيرة في "البخارى" في كتاب الشروط .

(٢) على أن الشرط في الوقف ألزم ، فإن شرط الواقف كنص الشارع والوقف كالوصية فجمعهما .

(٣) كذا في الأصل ولعله ترك لفظ المخلوق من الكاتب ، والصواب : الخالق والمخلوق .

(٤) على أن الشروط تقع كثيراً في الجهاد كما تقدم قريباً في (باب الشروط مع الناس بالقول) و (باب الشرط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب) .

بخبير العدو وهو الطليعة، وكان الطليعة يحتاج إلى ركوب الخيل (١) ثم ذكر من الحيوان ما له خصوصيته وهى بغلة النبي ﷺ وناقته ، وكان الجهاد فى الغالب للرجال وقد يكون النساء معهم تبعاً فترجم أحوال النساء فى الجهاد ، وذكر باقى ما يتعلق بالجهاد .

ومنها آلات الحرب وهيئتها والدعاء قبل القتال وكل ذلك من آثار بعثته العامة ، فترجم دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام (٢) وكان عزم الإمام على الناس فى الجهاد ، وإنما هو بحسب الطاقة ، فترجم عزم الإمام على الناس فيما يطيقون وتوابع ذلك ، وكانت الاستعانة فى الجهاد تكون يجعل أو بغير جعل فترجم الجعائل ، وكان الإمام ينبغي أن يكون إمام القوم ، فترجم المبادرة عند الفرع ، وكانت المبادرة لا تمنع من التوكل ولا سيما فى حق من نصر بالرعب فذكره ، وذكر مبادرته ، على أن تعاطى الأسباب لا يقدر فى التوكل ، فترجم حمل الزاد فى الغزو .

ثم ذكر آداب السفر ، وكان القادمون من الجهاد قد تكون معهم الغنيمة فترجم فرض الخمس ، وكان ما يؤخذ من الكفاراتارة يكون بالحرب ، ومرة بالمصالحة ، فذكر كتاب الجزية وأحوال أهل الذمة ، ثم ذكر تراجم تتعلق بالموادعة والعهد والحذر من الغدر ، ولما تمت المعاملات الثلاث وكلها من الوحي

(١) والأوجه عندى : أن الاحتياج إلى الخيل لا يختص بالطليعة بل المجاهد يحتاج إليه فى كل حال، والبغلة يكثر الاحتياج إليها لحمل الأثقال، فإن العساكر تحتاج إليها فى هذا الزمان أيضاً كثيراً .

(٢) بل الدعوة من لوازم الجهاد ، وهذه الأبواب كلها من توابع الجهاد فلا أدرى أى حاجة إلى ذكر المناسبات لها أصالة ، ولا إنكار من أن الحفاظ وشيخه كليهما أدق نظراً من هذا الضعيف .

المترجم عليه بدء الوحي فذكر بعد هذه المعاملات بدأ الخلق .

قلت : (١) ويظهر لى أنه إنما ذكر بدأ الخلق عقب كتاب الجهاد ، لما أن الجهاد يشتمل على إزهاق النفس ، فأراد أن يذكر أن هذه المخلوقات محدثات وأن مآلها إلى الفناء ، وأنه لا خلود لأحد ، انتهى .

ومن مناسبة ذكر الجنة والنار اللتين مآل الخلق إليهما ، وناسب ذكر إبليس وجنوده عقب صفة النار لأنهم أهلها ، ثم ذكر الجن ، ولما كان خلق الدواب قبل خلق آدم عقبه بخلق آدم ، وترجم الأنبياء نبياً نبياً على الترتيب الذى نعتقه ، وذكر فيهم ذا القرنين لأنه عنده نبى ، وأنه قبل إبراهيم ، ولذا ترجمه بعد ترجمة إبراهيم (٢) وكذا ترجم أيوب بعد يوسف لما بينهما من مناسبة الابتلاء ، وذكر قوله : « واسألهم عن القرية التى كانت حاضرة البحر » لأن يونس التقمه الحوت ، فكان ذلك بلوى له فصبر فنجى ، وأولئك ابتلوا بحيتان فمنهم من صبر فنجى ، ومنهم من تعدى فعذب ، وذكر لقمان بعد سليمان إما لأنه عنده نبى ، أو لأنه من جملة أتباع داود ، وذكر مريم لأنها عنده نبية (٣) .

(١) ولا يبعد عندى أن يقال : إن ذكر مغازيه ﷺ كانت من تكلمة الجهاد فلأنها أسوة لكثير من مسائل الجهاد ، فالقصد أصالة ذكرها ، ولذا بسطها أشد البسط ، وكان الجدير بذكرها أن يذكر أولاً أحوال النبى ﷺ ، لأن ذكره الشريف أيضاً من المقاصد ، فبسط فى ذكره الشريف وأتباعه الصحابة الكرام ، فإنهم الجاهدون فى هذه المغازى ، وقدم على ذكره الشريف ذكر الأنبياء توطئة ، وأولهم آدم عليه السلام فذكره وذكر معه خلق آدم ، وقدم قبله بدأ الخلق تمهيداً لما سيأتى بعده ، فتأمل .

(٢) كذا فى الأصل والصواب قبل إبراهيم .

(٣) والأوجه عندى أن ذكرها تمهيد لعيسى عليه السلام ، فلإن حملها إياه

ثم ذكر بعد الأنبياء أشياء من العجائب الواقعة في زمن بنى إسرائيل، ثم ذكر الفضائل والمناقب المتعلقة بهذه الأمة (١) وأنهم ليسوا بأنبياء مع ذلك ، وبدأ بقريش لأن الكتاب نزل بلغتهم ، ولما ذكر أسلم (٢) وغفراً ذكر قريباً كانت معجزة فلا حاجة إلى ادعاء نبوتها .

(١) والأوجه عندى أن ذكرها تمهيد وتكميل لذكر نبينا سيد الأنبياء عليه أفضل الصلاة والسلام ، ولما كان ذكره الشريف أصلاً ومقصوداً بسط في ذكر التمهيد والتكميل فذكر قريشاً لأنه قبيلته .

(٢) وأجاد شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوى في تراجمه ههنا كلاماً لطيفاً فقال : (باب ذكر قمحطان) ، تحير الناس في هذه المطالب التي ترجم لها البخارى ولم يهتدوا إلى مقصده فيها، والذي وفق هذا العبد الضعيف لفهمه أن البخارى عمد ههنا إلى قصص أطال الكلام محمد بن إسحاق فيها في "سيرته" ، فأقام لكل منها شاهداً من الأحاديث الصحيحة على شرطه ، فذكر ابن اسحاق قصة الين (١) من حر فأتى البخارى لها شاهداً، أو هو ذكر قمحطان في الحديث الصحيح وذكر حلف الفضول وغيرها من معاداتهم فيما بينهم ، فأشار إليه البخارى بقوله : (باب ما ينهى من دعوى الجاهلية)، وذكر قصة تسلط خزاعة على مكة بعد ما أخرجوا ، وأتى لها البخارى بشاهد ، وهو ذكر عمرو بن لحي وتسييجه السوائب ، وذكر قصة حفر عبد المطلب زمزم فأتى لها بشاهد ، وهو حديث إسلام أبى ذر وشربه من زمزم ، فإنه يدل على أن زمزم كان موجوداً في أول مبعث النبي ﷺ ، وذكر الدارمى قبل ذكر مبعث النبي ﷺ جهل العرب ، وأخرج قصة رجل ذكر عنده ﷺ أنه قتل ابنه في الجاهلية فأتى البخارى لها بشاهد وهو قوله تعالى : « قد خسر الذين قتلوا أولادهم » وذكر

(١) كذا في الأصل مع بياض قبله .

منه إسلام أبى ذر (١) لأنه أول من أسلم من غفار : ثم ذكر أسماء النبي ﷺ وشماله وعلامات نبوته في الإسلام ، ثم فضائل أصحابه .

ولما كان المسلمون الذين اتبعوه وسبقوا إلى الإسلام هم المهاجرون والأنصار ، والمهاجرون مقدمون في السبق ترجم مناقب المهاجرين ورأسهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فذكرهم ، ثم أتبعهم بمناقب الأنصار وفضائلهم ، ثم شرع بعد ذكر مناقب الصحابة في سياق سيرهم في إعلاء كلمة الله مع نبيهم ، فذكر أولاً أشياء من أحوال الجاهلية قبل البعثة التي أزال الجاهلية ، ثم ذكر أذى المشركين للنبي ﷺ وأصحابه ، ثم ذكر أحوال النبي ﷺ بمكة قبل الهجرة إلى الحبشة ، ثم الهجرة إلى الحبشة ، وأحوال الإسراء وغير ذلك ، ثم الهجرة إلى المدينة النبوية .

ثم ساق المغازي على ترتيب ما صح عنده ، وبدأ بإسلام ابن سلام تفاؤلاً بالسلامة في المغازي (٢) ثم بعد إيراد المغازي والسرايا ذكر الوفود ، ثم حجة

ابن إسحاق نسبه ﷺ إلى سيدنا إسماعيل عليه السلام وروى عن مالك أنه كره رفع النسب إلى ما فوق الإسلام ، فانتصر البخاري لابن إسحاق ، وذكر ابن إسحاق في ميلاد النبي ﷺ قصة الفيل واستيلاء الجيش على اليمن ، فلم يجد البخاري لها شاهداً فأتى بقوله تعالى : « ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل » وذكر الحبشة في الحديث وخطابه بنى أرفدة ، هذا ما لاح لي والله أعلم ، انتهى بلفظه الشريف نور الله مرقدته .

(١) بل ذكره ههنا لبيان زمزم كما ترجم به ، وذكر إسلامه استطراداً لأنه أول من أسلم من غفار كما أفاده ، وذكر إسلامه يناسب الترجمة الثانية الآتية بعد النبوة وإلا فلا وجه لذكر إسلامه قبل مبعثه ﷺ .

(٢) كذا في الأصل والأوجه عندي بدله : بدأ بإسلام سلمان الفارسي .

الوداع ، ثم مرض النبي ﷺ ووفاته (١) وما قبض ﷺ إلا وشريعته كاملة بيضاء نقية ، وكتابه قد كمل نزوله فأعقب ذلك بكتاب التفسير (٢) ثم عقب ذلك بفضائل القرآن ومتعلقاته وآداب تلاوته ، وكان ما يتعلق بالكتاب والسنة من الحفظ والتفسير وتقرير الأحكام ، يحصل به حفظ الدين في الأقطار واستمرار الأحكام على الأعصار ، وبذلك تحصل الحياة المعتبرة أعقب ذلك بما يحصل به النسل والذرية التي يقوم منها جيل بعد جيل ، يحفظون أحوال التنزيل ، فقال :

(١) سكت الحافظ تبعاً لشيخه عن ذكر تبوك ههنا وهو في غير محله ، ولعله لم يتعرض له لأنه عند الشراح من غلط الكتاب كما صرحوا بذلك في شروحهم ، لكن الأوجه عندى أن البخارى رحمه الله أشار بذكر حجة الوداع بعد الوفود إلى أن سلسلة الوفود انجرت إلى حجة الوداع ، ولذا لم يذكر بعد حجة الوداع وفداً ، وأما كونها بعد التبوك فكان معروفاً بين العام والخاص فلم يلتفت إلى ذلك .

(٢) على أن معظم مقصد الجهاد والمغازى إعلاء كلمة الله تبارك وتعالى والعمل بالقرآن ، وقد كمل كله قبل ذلك فتناسب ذلك كتاب التفسير فذكره ، وقد رجز رواحة في أشعاره في عمرة القضاء :

خلوا بنى الكفار عن سبيله      اليوم نضربكم على تنزيله  
ضرباً يزيل الهام عن مقيله      ويذهل الخليل عن خليله  
كذا في " جمع الفوائد " برواية " الترمذى " و " النسائى " ، وفيه أيضاً برواية " الكبير " :

خلوا بنى الكفار عن سبيله      أنا الشهيد إنه رسوله  
قد نزل الرحمن في تنزيله      في صحف تتلى على رسوله  
فالיום نضربكم على تأويله      كما ضربناكم على تنزيله

كتاب النكاح (١) ثم أعقب بالرضاع لما فيه من متعلقات التحريم به ، ثم ذكر ما يحرم من النساء وما يحل ، ثم أردف ذلك بالمصاهرة والنكاح الحرام والمكروه ، والخطبة والعقد والصداق ، والولي وضرب الدف في النكاح والولاية ، والشروط في النكاح وبقية أحوال الولاية ، ثم عشرة النساء ، ثم أردفه بكتاب الطلاق ، ثم ذكر أنكحة الكفار .

ولما كان الإيلاء في كتاب الله مذكوراً بعد نكاح المشركين ذكره البخاري عقبه ، ثم ذكر الظهار وهو فرقة مؤقتة ، ثم ذكر اللعان وهو فرقة مؤبدة ، ثم ذكر العدة والمراجعة ، ثم ذكر حكم الوطى من غير عقد لما فرغ من توابع العقد الصحيح فقال : مهر البغى والنكاح الفاسد ، ثم ذكر المتعة ، ولما انتهت الأحكام المتعلقة بالنكاح وكان من أحكامه أمر يتعلق بالزوج تعلقاً مستمراً وهو النفقة ذكرها ، ولما انقضت النفقات وهى من المأكولات غالباً أردف بكتاب الأطعمة وأحكامها وآدابها ، ثم كان من الأطعمة ما هو خاص فذكر العقيقة (٢) وكان ذلك مما يحتاج فيه إلى الذبح فذكر الذبائح ، وكان من المذبوح

وتأويله هو التفسير ، وأيضاً فالمدكور سابقاً كان ذكره الشريف مبسوطاً من نسبه ومعجزاته ، وكان خلقه العظيم العمل بالقرآن كما هو معروف ، فهذا أيضاً يناسب ذكر تفسير القرآن بعده لأن العمل عليه خلقه .

(١) على أنه يحتاج لحفظ القرآن إلى الجيل من الناس ، قال النبي ﷺ : « تزوجوا الودود الولود ، فإنى مكأثر بكم الأمم » أو كما قال ﷺ . وأيضاً فإن النكاح يترتب غالباً على الفراغ من العلم ، ومأخذه تفسير القرآن ، فناسب ذكر النكاح بعد التفسير .

(٢) على أن لها تعلقاً خاصاً بالنكاح فناسب ذكرها بعده ، والأطعمة كانت من توابع النفقات وهى مقدمة على العقيقة لأن النفقات تثبت بالنكاح والعقيقة بعد مضى قريب من سنة .

ما يصاد فذكر أحكام الصيد ، وكان من الذبائح ما يذبح فى العام مرة فقال : كتاب الأضاحى (١) وكانت المآكل تعقبها المشارب فقال : كتاب الأشربة ، وكانت المأكولات والمشروبات قد يحصل منها فى البدن ما يحتاج إلى طبيب (٢) فقال : كتاب الطب وذكر تعلقات المرض وثواب المرض وما يجوز أن يتداوى به وما يجوز من الرقى وما يكره منها ويحرم .

ولما انقضى المأكولات والمشروبات وما يزيل الداء المتولد منها أردف بكتاب اللباس والزينة والطيب وأنواعه ، وكان كثيراً منها يتعلق بآداب النفس فأردفها بكتاب الأدب والبر والصلة والاستئذان (٣)

ولما كان السلام والاستئذان سبباً لفتح الأبواب السفلية أردفها بالدعوات التى هى فتح الأبواب العلوية ، ولما كان الدعاء سبب المغفرة ذكر الاستغفار ، ولما كان الاستغفار سبباً لهدم الذنوب قال : (باب التوبة) ثم ذكر الأذكار المؤقتة وغيرها ، والاستعاذة ، ولما كان الذكر والدعاء سبباً للانعاط ذكر المواعظ والزهد وكثيراً من أحوال يوم القيامة ، ثم ذكر ما يبين أن الأمور

(١) على أنها كانت لها أحكام خاصة ووجوبها مستقل لا يلزم النكاح فأفردا بالذكر .

(٢) لو قيل: لما كانت المأكولات والمشروبات تورث فى البدن مرضاً فقال : كتاب المرضى ، ولما كان المريض يحتاج إلى الطبيب أولاً فقال : كتاب الطب . ويحتاج إلى الألبسة المانعة من الحر والبرد والعوارض وغير ذلك فقال : كتاب اللباس لكان أوجه فإنه رحمه الله ترك كتاب المرضى .

(٣) على أن للآداب تعلقاً خاصاً باللباس فذكرها بعده ومن الآداب أيضاً : الاستئذان والأدعية ، والاستئذان أشد تعلقاً بالآداب فقدمه ، ثم ذكر الأدعية .

كلها بتصرف الله تعالى ، فقال : كتاب القدر ، وذكر أحواله (١) ولما كان القدر قد تحال عليه الأشياء المنذورة ، فقال : كتاب النذور (٢) وكان النذر فيه كفارة فأضاف إليه الأيمان ، وكانت الأيمان والنذور تحتاج إلى الكفارات فقال : كتاب الكفارات ، ولما تمت أحوال الناس في الحياة الدنيا ذكر أحوالهم بعد الموت فقال : كتاب الفرائض ، فذكر أحكامه ، ولما تمت الأحوال بغير جنابة ذكر الجنايات الواقعة بين الناس (٣) فقال : كتاب الحدود وذكر في آخره أحوال المرتدين ، ولما كان المرتد قد لا يكفر إذا كان مكرهاً قال : كتاب الإكراه ، وكان المسكره قد يضممر في نفسه حيلة دافعة فذكر الحيل ، وما يحل منها وما يحرم .

ولما كانت الحيل فيها ارتكاب ما يخفى أردف ذلك بتعبير الرؤيا لأننا مما يخفى وإن ظهر للمعبر (٤) وقال الله تعالى : « وما جعلنا الرؤيا التي أريناك (١) على أن الخوف من القدر أشد رقة للقلب .

(٢) لو قيل محله : ولما قال النبي ﷺ لا يأتي ابن آدم النذر بشئ ، لكن يلقيه القدر - أى إلى النذر - كما أخرجه البخارى في (باب إلقاء النذر العبد إلى القدر) أردفه بكتاب النذر لكان أوضح ، ولما كان الأيمان والنذور أخوين جمعهما في كتاب .

(٣) أو يقال : ولما كانت الفرائض قد يحرم منها الرجل بسبب جنابة كقتل العمد ذكر الجنايات بعدها وبدأ بالحدود لأنها حق الله ، ولما كان قتل العمد قد لا يوجب القصاص كقتل المرتد أردفه بأحوال المرتدين .

(٤) على أن كثيراً من الرؤيا تكون على خلاف الظاهر فتكون أشبه بالحيل ، والقصص في ذلك كثيرة شهيرة ، كرجل رأى في المنام : أن كلمين يقتتلان على فرج امرأته حتى عضاها ؛ وعبره ابن سيرين بأن امرأته تستعمل مقراضاً

إلا فتنة للناس» فأعقب ذلك بقوله : كتاب الفتن ؛ وكان من الفتن ما يرجع فيه إلى الأحكام فهم الذين يسعون في تسكين الفتنة غالباً ، فقال : كتاب الأحكام وذكر أحوال الأمراء والقضاة ، ولما كانت الإمامة والحكم قد يتمناها قوم أردف ذلك بكتاب التمنى (١) ولما كان مدار حكم الأحكام في الغالب على أخبار الآحاد قال : ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق ؛ ولما كانت الأحكام كلها تحتاج إلى الكتاب والسنة ، قال : الاعتصام بالكتاب والسنة وذكر أحكام الاستنباط من الكتاب والسنة والاجتهاد وكرهية الاختلاف ؛ وكان أصل العصمة أولاً وآخرأ هو توحيد الله تعالى فختم بكتاب التوحيد (٢) وكان آخر الأمور التي يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخفتها فجعله آخر التراجم ، فقال : (باب قول الله تعالى : «ونضع الموازين القسط ليوم القيامة» وإن أعمال بني آدم توزن) فبدأ بحديث : إنما الأعمال بالنيات ، وختم بأن أعمال بني آدم توزن ، وأشار بذلك إلى أنه إنما يتقبل منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى ، وهو حديث : كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم .

وجرح امرأته ، ورأى رجل أنه شرب من قلة لها رأسان : رأس مالح ورأس حلو ، فعبه ابن سيرين بأن له زوجة وأنه يراودها أختها وغير ذلك من النوادر العجيبة الشهيرة .

(١) بل يتمناها كثير من الناس ويسعون في تحصيلها .

(٢) أو يقال : لما كان الاستنباط من القرآن والسنة موجباً للهداية مرة والضلالة أخرى فإن الله تعالى قال في الكتاب الحكيم : «يضل به كثيراً ويهدى به كثيراً» ترجم بكتاب الرد على الجهمية احترازاً عن الاستنباط الضال .

فقوله : كلمتان فيه ترغيب وتخفيف ، وقوله : حبيبتان فيه حث على ذكرهما لمحبة الرحمن إياهما ، وقوله : خفيفتان فيه حث بالنسبة إلى ما يتعلق بالعمل ، وقوله : ثقيلتان فيه إظهار ثوابهما ، وجاء الترتيب بهذا الحديث على أسلوب عظيم وهو أن حب الرب سابق وذكر العبد وخفة الذكر على لسانه ، قال : وبعد ذلك ثواب هاتين الكلمتين إلى يوم القيامة ، وهاتان الكلمتان معناهما جاء في ختام دعاء أهل الجنان لقوله تعالى : « دعواهم فيها سبحانهك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » انتهى كلام الشيخ ملخصاً ، ولقد أبدى في ترتيب الكتب بدائع لطيفة تورث للناظر نكات كثيرة في الترتيب والتبويب .



## الفصل الثالث

### في بيان التراجم

وهذا الفصل وإن كان في الحقيقة جزءاً من الفصل الثاني فإنها فائدة من الفوائد المتعلقة "بالجامع الصحيح" ، لكنه كما عرفت في الفائدة الثالثة من الفصل الثاني أن موضوع التراجم من أهم مقاصد الإمام في "صحيحه" ، حتى أجمع أهل العلم كلهم سلفاً وخلفاً أن معظم مقصود البخاري في "صحيحه" مع اهتمام صحة الأحاديث استخراج المعاني الكثيرة من المتون ، ولذا كرر الأحاديث في كتابه في الأبواب المختلفة ، وذكر بعضاً من الأحاديث أكثر من عشرين مرة ، كحديث عائشة في قصة بريرة وغير ذلك ، وفي الكثرة على العشرة كثرة ، ولذا اشتهر قول جمع من العلماء : فقه البخاري في تراجمه ، وسيأتي في الفائدة الثانية عن الكرماني أن هذا قسم عجز عنه الفحول البوازل من الأعصار ، والعلماء الأفاضل من الأنصار ، فتركوها بأعذار ، انتهى ، ولذلك اهتم جمع من السلف والخلف لبيان تراجمه ، وأفردوا لها التصانيف واجتهدوا في بيان المناسبات وإبداء الاحتمالات الكثيرة في التراجم ، فأفردت لذلك فصلاً مستأنفاً محتوياً على ثلاثة فوائد .

الأولى : في ذكر بعض من صنف في ذلك تأليف مستقلة من السلف والخلف ، منهم : الإمام ناصر الدين علي بن محمد بن منير الإسكندراني شرح البخاري في تأليف كبير نحو عشرة مجلدات ، وصنف رسالة مستقلة في الكلام على التراجم سماها : "المتواري على تراجم البخاري" ذكرها صاحب

”كشف الظنون“ ، وقال القسطلاني في مقدمة شرحه : ولا بن المنير حواش على ابن بطل ، وله أيضاً كلام على التراجم سماه : ” المتوارى “ ، ومنهم أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهرى السبتي المتوفى سنة ٥٧٢١هـ ألف رسالة في التراجم سماها : ” ترجمان التراجم “ ، وهى على أبواب الكتاب ولم تكمل ، كذا في ” الكشف “ ، وذكرها أيضاً القسطلاني في مقدمة شرحه بقوله : وكذا لأبي عبد الله بن رشيد ” ترجمان التراجم “ انتهى .

قلت : وذكر ابن فهد في ” لحظ الألفاظ “ ترجمة ابن رشيد هذا فقال : هو الإمام المحدث ذو الفنون محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر ، إلى أن أوصل بوسائط إلى رشيد الفهرى السبتي على الإسناد صحيح النقل تام العناية بصناعة الحديث ، مولده سنة ٦٥٧هـ توفى في محرم ٥٧٢١هـ ، وعد في مؤلفاته ” ترجمان التراجم على أبواب البخارى “ قال : أطال فيه النفس ولم يكمل ، قلت : وسيأتى في كلام الحافظ أنها وصلت إلى كتاب الصيام وبسط ترجمته ابن رشيد صاحب ” الديباج “ (ص - ٣١٠) ومنهم : الفقيه أبو عبد الله محمد بن منصور بن حماسة المغراوى السجلماسى ألف رسالة سماها : ” حل الأغراض المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة “ شرح فيها مائة ترجمة للبخارى ذكرها القسطلاني في مقدمة شرحه ، كذا ذكرها صاحب ” كشف الظنون “ وغيره ، وسيأتى في كلام الحافظ ، وسماها ” فك أغراض البخارى “ ، ومنهم القاضي بدر الدين بن جماعة كما سيأتى في كلام الحافظ .

وذكر في ” بستان المحدثين “ : ” تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح “ لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر عمر القرشى الخزومى الإسكندراني الملقب ببدر الدين المعروف بالدماميني ؛ ويظهر من اسمه أنه على تراجم الأبواب ولم يذكره صاحب ” الكشف “ بل ذكره في شروح البخارى إذ قال : ومنها : شرح العلامة بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني ويظهر من اسمه أنه على

تراجم الأبواب ، ولم يذكره صاحب "الكشف" بل ذكره من شروح البخارى إذ قال : ومنها : شرح العلامة بدرالدين محمد بن أبى بكر الدمامينى المتوفى ٨٢٨هـ سماه "مصابيح الجامع" أوله : الحمد لله الذى جعل فى خدمة السنة النبوية أعظم سيادة ، إلى آخره ، ذكر أنه ألفه للسلطان أحمد شاه بن محمد بن مظفر شاه من ملوك الهند ، وعلقه على أبواب منه ، ومواضع يحتوى على غريب وتنبيه ، قلت : لم يذكر الدمامينى فى ديباجة شرحه هذا الذى نقله المؤلف لكن قال فى آخر نسخة قديمة : وكان انتهاء هذا التأليف بزبيد من بلاد اليمن قبل ظهر يوم الثلاثاء العاشر من شهر ربيع الأول سنة ٨٢٨هـ على يد مؤلفه محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر الدمامينى المخزومى ، انتهى ما فى "الكشف" ، ولا يبعد أن يكون له تأليفان : "المصابيح فى شرح البخارى" و"تعليق المصابيح على التراجم" .

قال الحافظ فى مقدمة "الفتح" : وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية من ذلك أربع مائة ترجمة ، وتكلم عليها وخلصها القاضى بدرالدين بن جماعة ، وزاد عليها أشياء ، وتكلم على ذلك أيضاً بعض المغاربة ، وهو محمد بن منصور بن حمادة السجلماسى ، ولم يكثر من ذلك بل جملة ما فى كتابه نحو مائة ترجمة ، وسماه : "فك أغراض البخارى المبهمة فى الجمع بين الحديث والترجمة" وتكلم أيضاً على ذلك زين الدين على بن المنير أخو العلامة ناصر الدين فى شرحه على "البخارى" ، وأمعن فى ذلك ، ووقفت على مجلد من كتاب اسمه : "ترجمان التراجم" لأبى عبد الله بن رشيد السبتي يشتمل على هذا المقصد ، وصل فيه إلى كتاب الصيام ، ولو تم لكان فى غاية الإفادة ، وإنه لكثير الفائدة مع تقصده ، انتهى .

ولا يوجد فى ديارنا إلا رسالتان مختصرتان ، إحداهما : رسالة "شرح تراجم البخارى" للعارف الربانى شيخ المشايخ مسند الهند الشاه ولى الله الدهلوى المولود سنة ١١١٤هـ المتوفى سنة ١١٧٦هـ تقدمت ترجمته مختصراً فى مقدمة

”الأوجز“ ومما يجب التنبيه عليه أن في ”دهلي“ رجلاً آخر معروف بالشيخ ولي الله الدهلوى طالما يلتبس أحدهما بالآخر ، قال مولانا السيد عبدالحى في ”نزهة الخواطر“ : الشيخ الفاضل ولي الله الحنفى الدهلوى أحد العلماء المشهورين ، كان سبط الشيخ عبد الأحد السرهندى ، برع في الشعر والتصوف والتفسير ، وسمى نفسه ”اشتياق“ في الشعر على طريق الشعراء ، له مصنفات ، منها تفسير القرآن الكريم ، وقد ظن شبلى الأعظم كرهى في حاشيته على ”كلشن هند“ أنه هو الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوى ، وهذا خطأ فاحش ، فإن الشيخ ولي الله ابن عبد الرحيم الدهلوى وإن كان شاعراً لكن اسمه في الشعر أمين وهذا الشيخ ولي الله وإن كان محدثاً لكنه كان من أسباط الشيخ عبد الأحد ، وكان يسكن ”بكوتله فيروز شاه“ ، وأين هذا من ذاك ؟ توفى هذا في سنة خمسين ومائة وألف ، انتهى مختصراً ، وذكر في موضع آخر وفاة الشاه ولي الله بن عبد الرحيم حجة الإسلام يوم السبت سلخ شهر الله المحرم سنة ست وسبعين ومائة وألف .

ورسالة ”تراجم البخارى“ لمسند الهند حجة الإسلام هذا الثانى دون الأول ، وهى رسالة وجيزة بلسان عربى طبعت ببليدة حيدرآباد دكن فى سنة ١٣٢٣هـ ، ذكر المؤلف - قدس سره - فيها أولاً أصولاً جامعة مطردة للتراجم سبأتى ذكرها فى الفائدة الثانية قريباً ، ثم تكلم على تراجم الأبواب مفصلةً بالاختصار من أول الكتاب إلى آخره .

والثانية رسالة وجيزة فى اللغة الأردية لشيخ المشايخ مولانا الحاج محمود حسن المعروف بشيخ الهند ، رئيس المدرسين بدارالعلوم ديوبند المولود سنة ثمان وستين وألف ومائتين ، المتوفى صبيحة يوم الثلاثاء فى الثامن عشر من أولى الربيعتين سنة تسع وثلاثين بعد ألف وثلاث مائة فى ”دهلي“ ، المدفون صبيحة يوم الأربعاء فى ”ديوبند“ سنة ١٣٣٩هـ ، طبعت فى الهند ، ذكر فيها أيضاً

خسة عشر أصلاً مجملة ، ثم شرع الكلام على التراجم بالتفصيل ، لكن الأسف كل الأسف على أنه اختزمت المنية قبل تكميلها ولم يزد على ( باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل ) من كتاب العلم ، وذكر في آخرها عدة أصول مجملة بالعربية ، وبعد ذلك ذكر فهرس الأبواب معلماً عليها بالإشارات المشعرة إلى أغراض المصنف لاسيما في الأبواب الخالية عن التراجم ، والله الموفق لما يحب ويرضى .

الفائدة الثانية : فى أصول التراجم التى ذكرها شرح الحديث والمشايخ فى كتبهم مجملة ، وتقدم فى الفائدة الثالثة من الفصل الثانى ما قال الحافظ فى مقدمة "الفتح" فى موضوع كتاب البخارى والكشف عن مغزاه ، فقال : تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه أصل موضوعه ، ثم رأى أن لا يخلية من الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة ، فاستخرج بفهمه من المتون معانى كثيرة فرقها فى أبواب الكتاب بحسب تناسبها ، واعتنى فيها بآيات الأحكام ، فانترع منها الدلالات البديعة وسلك فى الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة .

قال الشيخ محى الدين - نفع الله به - : ليس مقصود البخارى الاقتصاد على الأحاديث فقط ، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ، ولهذا المعنى أدخل كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث ، واقتصر فيه على قوله : فيه فلان عن النبى ﷺ أونحو ذلك ، وقد يذكر المتن بغير إسناد ، وقد يورده معلقاً ، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التى ترجم لها ، وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً ، وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريباً ، ويقع فى كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة ، وفى بعضها ما فيه حديث واحد ، وفى بعضها ما فيه آية من كتاب الله ، وبعضها لا شىء فيه البتة ، وقد ادعى

بعضهم أنه صنع ذلك عمداً ، وغرضه : أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذى ترجم عليه .

ومن ثمّة وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب فأشكل فهمه على الناظر فيه ، وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخارى (١) فقال : أخبرنى الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروى قال : حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملى قال : انتسخت كتاب البخارى من أصله الذى كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربرى ، فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجع لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض ، قال الباجي : ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبى إسحاق المستملى ورواية أبى محمد السرخسى ورواية أبى الهيثم الكشميهنى ورواية أبى زيد المروزى مختلفة بالتقديم والتأخير ، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد (٢) وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان فى طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما ، فأضافه إليه ، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث .

(١) سماه الكرماني فى أول شرحه "كتاب التعديل والتجريح لرجال البخارى".

(٢) ويشكل عليه أن ما تقدم من كلام المستملى لا يدل على التقديم والتأخير ، بل يدل على ضم أبواب بعضها إلى بعض بدون ترك البياض ، نعم يوافقه ما حكى شيخ المشايخ فى تراجمه فى (باب إذا لم يتم السجود) نقل عن الضريرى : (كذا فى الأصل والصواب على الظاهر الفربرى) إن بعض أوراق الكتاب كان غير ملتصق بالكتاب فوق الخطأ من بعض النساخ فى إلحاق تلك الأوراق ، فألحقوها فى غير محلها ، إلى آخر ما قال .

قال الباجى : وإنما أوردت هذا ههنا لما عنى به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذى يليها ، وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ ، قال الحافظ : وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث (١) وهى مواضع قليلة جداً ، ثم ظهر لى أن البخارى مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفى و وافق شرطه ، أوردته فيه بالصيغة التى جعلها مصطلحة لموضوع كتابه ، وهى "حدثنا" وما قام مقام ذلك ، والعننة بشرطها عنده ، وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للخدمة كتبه فى الباب مغايراً للصيغة التى يسوق بها ما هو من شرطه ، ومن ثم أورد التعاليق وإن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه ولا على شرط غيره ، وكان مما يستأنس به ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك ومعناه ترجمة باب ، ثم أورد فى ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له ، أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر ، وعلى هذا فالأحاديث التى فيه على ثلاثة أقسام ، وستأتى تفاصيل ذلك مشروحاً .

ثم قال بعيد ذلك : ولندكر ضابطاً يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهى ظاهرة وخفية ، أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا ههنا ، وهى أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد فى مضمونها ، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد فى ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة ، كأنه يقول : هذا الباب الذى فيه كيت وكيت ، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلانى مثلاً ، وقد تكون

(١) قلت : وأورد عليها القسطلانى فى مقدمة شرحه إذ قال : وهذا الذى قاله الباجى فيه نظر من حيث أن الكلام قرئ على مؤلفه ، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتباً مبوباً ، فالعبرة بالرواية لا بالمسودة التى ذكر صفتها ، وسيأتى كلام الباجى هذا فى الفائدة الرابعة أيضاً .

الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه ، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد ، فيعين أحد الاحتمالين بما ذكر تحتها من الحديث ، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك ، بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة ، والترجمة ههنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائية مناب قول الفقيه مثلاً : المراد بهذا الحديث العام الخصوص ، أو بهذا الحديث الخاص العموم إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة ، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى ، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا في الخاص والعام ، وكذا في شرح المشكل وتفسير الغامض ، وتأويل الظاهر ، وتفصيل المجمل ، وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب ، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء : فقه البخاري في تراجمه ، وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه .

وقد يفعل ذلك لغرض شخذ الأذهان في إظهار مضمرة واستخراج خبيثة ، وكثيراً ما يفعل ذلك - أى هذا الأخير - حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً (١) فكأنه يحيل عليه ويؤمى بالرمز والإشارة إليه ، وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام (٢) كقوله : باب هل يكون كذا ؟ أو من قال كذا (٣) ونحو ذلك ، وذلك حينما لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين وغرضه بيان هل ثبت ذلك الحكم أو لم يثبت ، فيترجم على الحكم ، ومراده ما

(١) يريد تفسير الغامض وتأويل الظاهر ، كذا في شرح "مقدمة القسطلاني" ، وسيأتي ذلك في الأصل السابع والعشرين .

(٢) سيأتي ذلك في الأصل الثاني والثلاثين .

(٣) سيأتي هذا في الأصل الثالث .

يتفسر بعد من إثباته أو نفيه أو أنه محتمل لها (١) وربما كان أحد الاحتمالين أظهر ، وغرضه أن يبقى للنظر مجالا ، ينبه على أن هناك احتمالا أو تعارضاً يوجب التوقف حيث يعتقد أن فيه إجمالا ، أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدلال به ، وكثيراً ما يترجم بأمر ظاهر قليل الجدوى ، لكنه إذا حققه المتأمل كان أجدى ، كقوله : (باب قول الرجل ما صلينا) فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك ، ومنه قوله : (باب قول الرجل فاتتنا الصلاة) ، وأشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا القول ؛ وكثيراً ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادى الرأى، كقوله : (باب استياك الإمام بحضرة رعيته) فإنه لما كان الاستياك قد يظن أنه من أفعال المهنة فلعل بعض الناس يتوهم أن إخفاءه أولى مراعاة للمروءة ، فلما وقع في الحديث أن النبي ﷺ استاك بحضرة الناس دل على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر ، نبه على ذلك ابن دقيق العيد (٢) .

وكثيراً ما يترجم بلفظ يؤمى إلى معنى حديث لم يصح على شرطه ، أو يأتى بلفظ الحديث الذى لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة ، ويورد في الباب ما يؤدى معناه تارةً بأمر ظاهر وتارةً بأمر خفى ، من ذلك قوله : (باب الأمراء من قریش) ، وهذا لفظ حديث يروى عن على وليس على شرط

(١) كذا في الأصل ، وفي "مقدمة القسطلانى" بدله ما يفسر وهو أوضح.

(٢) زاد في "مقدمة القسطلانى" بعد ذلك قال الحافظ ابن حجر : ولم أر هذا في "البخارى" فكأنه ذكره على سبيل المثال ، انتهى ، هكذا فيه ، وليس هذا الكلام في "مقدمة الفتح" التى بأيدينا ، والكلام صحيح فإن هذه الترجمة لم أرها أيضاً في "البخارى" ، نعم ترجم النسائى في "سننه" : (باب هل يستاك الإمام بحضرة رعية ؟) انتهى ، وسيأتى البسط في ذلك في الأصل الرابع والخمسين .

البخارى ، وأورد فيه حديث لا يزال وال من قريش ، ومنها : قوله : (باب اثنان فما فوقهما جماعة) ، وهذا حديث يروى عن أبى موسى الأشعرى وليس على شرط البخارى ، وأورد فيه : فأذا وأقيما ؛ وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التى هى لفظ حديث لم يصح على شرطه ، وأورد معها أثراً أو آية ، فكأنه يقول : لم يصح فى الباب شئ على شرطى ، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض ، ومن تأمل ظفر ، ومن جد وجد ، انتهى .

وذكر الحافظ فى بادى الرأى أحد عشر أصلاً فى كلامه هذا ، لكنه يتضمن أكثر من إحدى عشرة كما يظهر فى الفائدة الثالثة ، وحكى كلام الحافظ هذا القسطلانى فى مقدمته سواء مع التغيير فى حرف وزيادة قول نبهت عليها فى الحاشية ، زاد القسطلانى فى آخره : وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض ، وبالجمللة فتراجمه حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار ، ولقد أجاد القائل :

أعيا فحول العلم حل رموزها      أبداه فى الأبواب من أسرار

وإنما بلغت هذه المرتبة وفازت بهذه المنقبة لما روى أنه يعضها بين قبر النبي ﷺ ومنبره ، وأنه كان يصلى لكل ترجمة ركعتين ، انتهى .

وقال السندى فى أول شرحه : اعلم أن تراجم "الصحيح" على قسمين : قسم يذكره للاستدلال بحديث الباب عليه ، وقسم يذكره ليجعل كالشرح لحديث الباب ويبين به محمل حديث الباب مثلاً ، ليكون حديث الباب مطلقاً قد علم تقييده بأحاديث آخر ، فيأتى بالترجمة مقيدة ، لا يستدل عليها بالحديث المطلق بل ليبين أن محمل الحديث هو المقيد ، فصارت الترجمة كالشرح للحديث (١)

(١) هو الأصل الثالث والعشرون من الأصول الآتية فى الفائدة الثالثة .

والشرح جعلوا الأحاديث كلها دلائل لما فى الترجمة ، فأشكل عليهم الأمر فى مواضع ، ولو جعلوا بعض التراجم كالشرح تخلصوا عن الإشكال فى مواضع ، وأيضاً كثيراً ما يذكر بعد الترجمة آثاراً لأدنى خاصية بالباب (١) وكثير من الشراح يرونها دلائل للترجمة فيأتون بتكاليفات باردة لتصحيح الاستدلال بها على الترجمة، فإن عجزوا عن وجه الاستدلال عدوه اعتراضاً على صاحب "الصحيح"، والاعتراض فى الحقيقة متوجه عليهم ، حيث لم يفهموا المقصود ، وأيضاً كثيراً ما يكون ظاهر الترجمة معنى فيحملون الترجمة عليه (٢) والحديث لا يوافقه فيعدون ذلك إيراداً على صاحب "الصحيح" مع أنه قصد معنى يوافقه الحديث قطعاً (٣) وقد يكون معنى الترجمة ما فهموا ولكن تطبيق الحديث عليه يحتاج إلى فضل تدقيق ، فكثيراً ما يغفلون عنه ويعدونه اعتراضاً ، وأنت إذا حفظت وراعت ما ذكرنا لك لسهل عليك مواضع عديدة مما صعبت عليهم ، انتهى .

وقال الكرماني فى أول شرحه : وبينت - أى فى شرحى - مناسبة الأحاديث التى فى كل باب لما ترجم عليه ، ومطابقتها بما عقد له وأشار إليه ، وهو قسم عجز عنه الفحول البوازل فى الأعصار ، والعلماء الأفاضل من الأنصار (٤) فتركوها واعتذروا عنها بأعذار ، من جملتها ما قال القاضى أبو الوليد الباجى، فذكر كلامه المذكور قريباً فى كلام الحافظ ابن حجر ، ثم قال

(١) هذا هو الأصل الرابع والعشرون .

(٢) كذا فيه .

(٣) هذا هو الأصل الرابع والخامس من أصول شيخ الهند الآتية فى

الفائدة الثالثة .

(٤) كذا فى الأصل والظاهر بدله : فى الأمصار .

الكرمانى : والبخارى رحمه الله وإن كان من أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه، فليس ذلك من علم المعانى وتحقيق الألفاظ بسبيل، كيف وفيها روى أبو إسحاق العلة فى ذلك - كما تقدم فى كلام الباجى - وبينها أن الحديث الذى يلى الترجمة ليس بموضوع لها، وإنما هو موضوع لىأتى قبل ذلك بترجمة ، ويأتى للترجمة التى قبله من الحديث بما يليق بها ، انتهى .

وذكر شيخ مشايخنا الشاه ولى الله الدهلوى فى أول رسالته فى التراجم أصولاً بالإجمال ، وهذا نصه ، فقال بعد الحمد والصلاة :

يقول الفقير إلى رحمة الله الكريم ، أحمد المدعو بولى الله بن عبد الرحيم كان الله لها : أول ما صنف أهل الحديث فى علم الحديث جعلوه مدوناً فى أربعة فنون : فن السنة أعنى الذى يقال له : الفقه ، مثل ” مؤطاً مالك “ و ” جامع سفیان “ ، وفن التفسير مثل ” كتاب ابن جريج “ ؛ وفن السير مثل ” كتاب محمد بن إسحاق “ ؛ وفن الزهد والرقاق مثل ” كتاب ابن المبارك “ ، فأراد البخارى أن يجمع الفنون الأربعة فى كتاب ، ويجرده لما حكم له العلماء بالصحة قبل البخارى وفى زمانه ، ويجرده للحديث المرفوع المسند ، وما فيه من الآثار وغيرها إنما جاء به تبعاً لا أصالة ، ولهذا سمي كتابه ” بالجامع الصحيح المسند “ ، وإنما أراد أيضاً أن يفرغ جهده فى الاستنباط من حديث رسول الله ﷺ ، ويستنبط من كل حديث مسائل كثيرة جداً ، وهذا أمر لم يسبق إليه غيره ؛ غير أنه استحسن أن يفرق الأحاديث فى الأبواب ، ويودع فى تراجم الأبواب سر الاستنباط .

وجملة تراجم أبوابه تنقسم أقساماً :

منها : أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شروطه ، يذكر فى الباب حديثاً شاهداً له على شرطه .

ومنها : أنه يترجم بمسألة استنباطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه ، أو إشارته ، أو عمومه ، أو إيمائه .

ومنها : أنه يترجم بمذهب من ذهب إليه قبل ، ويذكر فى الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة شاهداً ، ويكون له فى الجملة من غير قطع بترجيح ذلك المذهب ، فيقول : باب من قال كذا .

ومنها : أنه يترجم بمسألة اختلف فيها الأحاديث ، فيأتى بتلك الأحاديث على اختلافها ، ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها ، مثاله (باب خروج الناس إلى البراز) جمع فيه حديثين مختلفين .

ومنها : أنه قد تتعارض الأدلة ، ويكون عند البخارى وجه التطبيق بينهما بحمل كل واحد على محمل ، فيترجم بذلك المحمل إشارةً إلى وجه التطبيق ، مثاله (باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله) وما يحذر من الإصرار على القتال والعصيان ، ذكر فيه حديث : «سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر» .

ومنها : أنه قد يجمع فى باب أحاديث كثيرة ، كل واحد منها ما يدل على الترجمة ، ثم يظهر له فى حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها ، ويعلم على ذلك الحديث علامة الباب ، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه ، وجاء الباب الآخر برأسه ، ولكن قوله باب هناك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ : تنبيه ، أو لفظ : فائدة ، أو لفظ : قف ، مثاله قوله فى كتاب بدء الخلق : (باب قول الله تعالى : «وبث فيها من كل دابة») ثم قال بعد أسطر : (باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال) ، وأخرج هذا الحديث بسنده ، ثم ذكر حديث : «والفخر والخيل» فى أهل الخيل» ثم ما ليس فيه ذكر الغنم ، فكانه أعلم على هذا الحديث بأنه

مع دخوله في الباب فيه فائدة أخرى مع منقبة للغنم .

ومنها : أنه قد يكتب لفظة باب مكان قول المحدثين : وبهذا الإسناد ، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد كما يكتب : " ح " حيث جاء حديث بإسنادين ، مثاله ( باب ذكر الملائكة ) أطال فيه الكلام حتى أخرج حديث الملائكة : « يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » برواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، ثم كتب : ( باب إذا قال : آمين ، والملائكة في السماء : آمين ، فوافقت إحداهما الأخرى ، غفر له ما تقدم من ذنبه ) ثم أخرج حديث « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة » ثم ما ليس فيه ذكر آمين إلا بعد كثير ، قال الإسماعيلي في موضع الباب : وبهذا الإسناد كأنه يشير إلى أن لفظة باب علامة لقوله : وبهذا الإسناد .

ومنها : أنه قد يترجم بمذهب بعض الناس ، وبما كاد يذهب إليه بعضهم ، أو بحديث لم يثبت عنده ، ثم يأتي بحديث يستدل به على خلاف ذلك المذهب والحديث ، إما بعمومه أو غير ذلك .

ومنها : أنه يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارة طرق الحديث ، وربما يتعجب الفقيه من ذلك لعدم ممارسته لهذا الفن ، ولكن أهل السير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخصوصيات .

ومنها : أنه يقصد التمرن على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة ، ويهdy طالب الحديث على هذا النوع ، مثاله ذكر الصواغ في ( باب ذكر الحنات ) .

وقد فرق البخاري في تراجم الأبواب علماً كثيراً من شرح غريب القرآن ، وذكر آثار الصحابة ، والأحاديث المعلقة ، وقد يذكر حديثاً

لا يدل هو بنفسه على الترجمة أصلاً لكن له طرق ، وبعض طرقه يدل عليها إشارة أو عموماً ، وقد أشار بذكر الحديث إلى أن له أصلاً صحيحاً يتأكد به ذلك الطريق ، ومثل هذا لا ينتفع به إلا المهرة من أهل الحديث ، وكثيراً ما يترجم لأمر ظاهر قليل الجدوى ، ولكنه إذا تحقق التأمل أجدى ، كقوله : (باب قول الرجل : ما صلينا) فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك .

قلت : وأكثر ذلك تعقيبات وتبكيئات على عبد الرزاق وابن أبى شيبة فى تراجم مصنفيهما ، إذ شواهد الآثار تروى عن الصحابة والتابعين فى مصنفيهما ، ومثل هذا لا ينتفع به إلا من مارس الكتابين ، واطلع على ما فيهما ، وكثيراً ما يستخرج الآداب المفهومة بالعقل من الكتاب والسنة بنحو من الاستدلال والعادات السائدة فى زمانه صلوات الله عليه وسلم ، ومثل هذا لا يدرك حسنه إلا من مارس كتب الآداب ، وأجال عقله فى ميدان آداب قومه ، ثم طلب لها أصلاً من السنة ، وكثيراً ما يأتى بشواهد الحديث من الآيات ، ومن شواهد الآية بالأحاديث تظاهراً ، ولتعين بعض المحملات دون البعض ، فيكون كقول المحدث : المراد بهذا العام الخصوص ، أو بهذا الخاص العموم ، ونحو ذلك ، ومثل هذا لا يدرك إلا بفهم ثاقب ، وقلب حاضر ، فهذه مقدمة لا بد من حفظها لمن أراد أن يقرأ "البخارى" ويفهم ، والحمد لله أولاً وآخراً ، انتهى كلام شيخ المشايخ .

وذكر شيخ الهند - قدس سره - خمسة عشر أصلاً بالبسط فى اللغة الأردية فى مبدء تراجمه ، يأتى بيانها فى الفائدة الثالثة مفصلاً معرباً ، وذكر فى آخرها عدة أصول فى العربية وهذا نصه ، فقال :

اعلم أن المؤلف رحمه الله مرة يصرح بالترجمة لكن غرضه لا يكون ظاهر العبارة ، بل ما يثبت بالالتزام أو بالإشارة جلياً كان أو خفياً ، يظهر مقصوده بعد التأمل فى أحاديث الباب ، فمن لم يتأمل وقصر على الظاهر يقع فى التكلف

والتخبط ، مثلاً قال رحمه الله : (باب من أدرك ركعةً من العصر قبل الغروب) وذكر فيه حديث استيجار أهل الكتابين واستيجار هذه الأمة ، فأشكل التطبيق على الشراح ، وتكلفوا فيه ، والتحقيق أن غرض المؤلف من هذه الترجمة بيان آخر وقت العصر ، فظهر التطبيق ، فافهم ، ولو قال (باب تأخير العصر إلى الغروب) كما صرح في الصفحة السابقة (باب تأخير الظهر إلى العصر) ما تكلف أحد هذه التكاليف البعيدة ، وهكذا قال بعد ورقة : (باب من أدرك من الفجر ركعة) فالمقصود منه أيضاً بيان آخر وقت الفجر لا ظاهر الترجمة ، والله أعلم ، وهكذا قال في محل آخر : (باب ما يقول بعد التكبير) وأدخل فيه حديث الكسوف أيضاً ، فأشكل التوفيق فتكلفوا ، والوجه عندنا أن بعد التأمل في أحاديث الباب يفهم أن غرض المؤلف من هذا الباب إثبات التوسع في دعاء الافتتاح وتركه رأساً ، وعدم تعيين الدعاء المخصوص لزوماً ، وأن الدعاء ثابت بعد التكبير متصلاً ومنفصلاً ، فحينئذ ينطبق جميع الأحاديث المذكورة في الباب فافهم ، والله أعلم ، وليس غرضه من هذا الباب تعيين الدعاء .

وتارةً يذكر الباب بلا ترجمة (١) ويذكر فيه حديثاً ، فالشراح رحمهم الله يذكرون في مثل هذا المقال احتمالات أكثرها بعيدة عن شأن المؤلف والمؤلف كليهما كما لا يخفى على المهرة ، وأحسن أَعذارهم أنه كالفصل من الباب السابق ، لكن هذا العذر أيضاً لا يتمشى في بعض المواضع ، مثلاً قال في الأبواب المتعلقة بأحكام البول : (باب من السكبات أن لا يستتر من بوله) وذكر فيه حديث إنسانين يعذبان في قبورهما ، ثم قال بعده : (باب ما جاء في غسل البول) وذكر في الترجمة هذا الحديث ، ثم بعد ذلك الباب قال : (باب بلا ترجمة ، وذكر فيه هذا الحديث أيضاً ، فكيف يقال : إنه كالفصل من الباب السابق ، لأن هذا يمكن إذا كان الثاني مغايراً للاول بسوجه ، وههنا لا تغاير

(١) سيأتي في الأصل الخامس والعشرين .

أصلاً ، فافهم .

وعندنا لابد أن يقال : إن المؤلف أحياناً يترك الترجمة عمداً ، ويذكر حديثاً ومقصوده أنى أخرجت من هذا الحديث حكماً أو أحكاماً ، فينبغى أن تخرجوا منه حكماً غير ذلك بشرط أن يكون مناسباً لتلك الأبواب ، ويفعل هكذا تشجيعاً للأذهان ، وتنبيهاً وإيقاظاً للناظرين ، كما هو دأبه فى أمور كثيرة ، فعندنا - والله أعلم - هذا الاحتمال أقوى وأليق وأنفع مهما أمكن ، نعم إذا كان مانع منه فى موضع ما فلا بد أن يتوجهوا إلى احتمال آخر يناسب ذلك المقام ، فعلى هذا يقال ههنا مثلاً : ينبغى أن تكون الترجمة كون البول موجباً لعذاب القبر وما يماثلها - والله أعلم - لا يقال : إن فى أبواب القبر يقول : (باب عذاب القبر من الغيبة والبول) فتكرر الترجمة ، لأننا نقول : المقصود هناك بيان حكم القبر ، وههنا المقصود ذكر حكم البول ، فأين التكرار ؟ ونظائره كثيرة عند المؤلف لا تحفى على الناظرين ، مثلاً قال فى أبواب الإيمان : (أداء الخمس من الإيمان) ثم قال فى أبواب الخمس : (باب أداء الخمس من الدين) وهكذا قال المؤلف رحمه الله فى آخر أبواب التيمم : (باب بلا ترجمة ، ثم ذكر حديث عمران بن حصين رضى الله عنه : إن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معزلاً لم يصل فى القوم ، فقال : «يا فلان ما منعك أن تصلى فى القوم ؟ فقال : يا رسول الله أصابتنى جنابة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد ، فإنه يكفيك» فعلى ما ذكرنا سابقاً يفهم من التراجم المذكورة فى هذه الأبواب أن الترجمة ههنا ينبغى أن تكون (إذا لم يجد الجنب الماء يتيمم) ، ولا حاجة إلى سهو الناحين ، أو عدم توفيق المؤلف رحمه الله .

وتارة يذكر باباً مع الترجمة (١) لكن لا يذكر حديثاً عكس الصورة

(١) يأتي فى الأصل السابع والعشرين .

الأولى ، وفيه وجهان : مرةً يذكر تحت الترجمة آيةً أو حديثاً أو قولاً من الصحابة والتابعين دالاً على الترجمة ، وهو كثير ؛ ومرةً لا يذكر شيئاً منها أيضاً كما لا يذكر حديثاً مسنداً بل يذكر الترجمة فقط ، فيحمله الشراح على سهو النسخين ، أو سهو المؤلف ، أو عدم تيسر لإرادته بوجه من الوجوه ، ولا يخفى استبعاده ، والتحقيق عندنا في هذه المواضع التفصيل ، أما الصورة الأولى فظاهر أن الترجمة مدللة بالآية أو الحديث أو غيرهما ، المذكور في ذيل الترجمة ، فالترجمة تثبت ما تركها غير ثابتة ، واكتفى المؤلف بهذا القدر بوجه ما ، إما لأن حديثاً على شرط المؤلف ليس عنده ، وإما لقصد التمرين ؛ وأما الصورة الثانية فلا يختارها المؤلف إلا في موضع يكون دليل الترجمة مذكوراً قبلها في الباب السابق أو بعدها ، مع أن هذه الصورة قليلة جداً ، فلا يكون الترجمة غير ثابتة بل ثابتة بالدليل المذكور في الكتاب ، وإن لم يذكر مع الترجمة لقصد التمرين والتنبيه وغيرها من الأسباب .

نعم وجدنا في جملة الكتاب باباً أو باين جعل رحمه الله الآية فيه ترجمةً ، واكتفى بها لم يذكر معها حديثاً ولا قولاً ، فالأولى أن يقال : لما جعل الترجمة آية القرآن ، وهو دليل فوق جميع الأدلة ، فهذه الترجمة دعوى دليلها معها ، لا يحتاج إلى دليل آخر ، فاكتفى بها ، فلا يقال : الدعوى بقيت بلا دليل ، ولا يحتاج إلى أن يجعل حديثاً أو قولاً المذكور في الأبواب السابقة أو اللاحقة دليلاً لها ، فالله أعلم ، هذا ما عندنا من التفصيل فعليك بالتأمل الصادق والإنصاف اللائق ، فإن كان حقاً فمن العزيز الرحيم ، وإلا فني ومن الشيطان الرجيم ، انتهى .

وأشار الكرماني في مواضع من شرحه أن الإمام البخاري يقتنى مشايخه في تراجم "صحيحه" ، وتعقبه الحافظ في "الفتح" ورد عليه في (باب طرح الإمام المسألة) إذ قال : وأما دعوى الكرماني أنه لمراعاة صنيع مشايخه في

تراجم مصنفاتهم فلإنها غير مقبولة ، ولم نجد عن أحد ممن عرف حال البخارى وسعة علمه وجودة تصرفه حكى أنه كان يقلد فى التراجم ، ولو كان كذلك لم يكن له مزىة على غيره ، وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخارى دقة نظره فى تراجم أبوابه ، والذى ادعاه الكرماني يقتضى أنه لا مزىة له فى ذلك ، لأنه مقلد فيه لمشايخه ، وأعاد الكرماني هذا الكلام فى شرحه مراراً ، ولم أجد له سلفاً فى ذلك ، والله المستعان ، انتهى مختصراً .

**الفائدة الثالثة :** فى تفاصيل الأصول من الأصول المذكورة فى كلام الشراح أو المشايخ المذكورين ، أو من كلامهم فى الشروح أو الدروس من غير ما ذكر سابقاً ، أو مما كان خاطرى أبا عذره ، ونقدم من تلك الأصول الخمسة عشر التى تقدمت فى كلام شيخ المشايخ الشاه ولى الله الدهلوى - قدس سره - مع الزيادة عليها من كلامه رحمه الله فى تراجمه ، ثم بعد ذلك الأصول الخمسة عشر التى ذكرها شيخ الهند رحمه الله باللغة الأردية فى مبدء تراجمه ، ثم الأصول الأخر التى ظفرت بها ، ولما أردت أن أذكر كلام الشيخين الجليلين المذكورين مسلسلاً ، وقع التفريق فى بيان الأصول المناسبة التى كان حقها أن تذكر مسلسلة كما سترى فى التفصيل .

**الأول :** من الأصول التى ذكرها شيخ المشايخ فى مبدء تراجمه أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شروطه ، ويذكر فى الباب حديثاً شاهداً له على شرطه ، انتهى ، وهذا أصل مطرد كثير الشيوع فى "صحيحه" ، وتقدم هذا الأصل فى كلام الحافظ فى مقدمته الذى رقمت عليه (١٠) ومثل له الحافظ بـ (باب الأمراء من قرىش) وبـ (باب الاثنان فما فوقهما جماعة) وتبع القسطلاني فى مقدمته فى ذلك الأصل الحافظ ، قلت : ومن أمثله (باب ستر الإمام ستره لمن خلفه) حديث "للاوسط" بضعف ، ذكر له البخارى شاهداً ، و (باب

الأذان منى منى) قال الحافظ: لفظ الترجمة في حديث مرفوع لابن عمر رضى الله عنه أخرجه "الطيالسى" إلخ ؛ و (باب الإقامة واحدة) قال الحافظ : ولم يقل واحدة واحدة مراعاة للفظ الخبر الوارد في ذلك ، وهو عند "ابن حبان" في حديث ابن عمر رضى الله عنه ، ولفظه : الأذان منى ، والإقامة واحدة ؛ و (باب الصعيد الطيب وضوء المسلم) قال الحافظ : هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه "البزاري" بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً إلخ ؛ و (باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء) قال الحافظ : الجملة المترجم بها أخرجهما الدارقطني مرفوعاً لكن إسنادها ضعيف إلخ ؛ و (باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) قال الحافظ : هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن إلخ ، قلت : ونظائره كثيرة في الكتاب ، ولا يلتبس هذا الأصل بالأصل الحادى والأربعين الآتى في محله .

الثانى : إنه يترجم بمسألة استنباطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومه أو إيمائه، انتهى، ذكره شيخ المشايخ أصلاً واحداً فاقفينا أثره ، وإلا فهو أصل متضمن لأربعة أصول ، كما لا يخفى ، وأشار الحافظ في "الفتح" فى آخر (باب فضل صلاة الفجر فى جماعة) إلى هذا الأصل ، وبه أثبت المناسبة بالروايات ، وأثبت شيخ المشايخ فى تراجمه بهذا الأصل مناسبة كثير من الروايات ، كما قال فى (باب الماء الذى يغسل به شعر الإنسان) إلخ : إنه رضى الله عنه أثبت ذلك بحديثى الباب بالدلالة الالتزامية ، وقال فى (باب الوضوء من النوم) : استدلل المؤلف بظاهر الحديث إلى أن قال : وأمثال هذه الاستدلالات للمؤلف كثيرة ، فاحفظ فإنه ينفعل ، وكذا فى (باب عرق الجنب) وكذا فى (باب من صلى فى الثوب الذى يجامع فيه) إذ قال : احتاج فى هذا الباب إلى هذا النوع من الاستدلال بالإيمامات والإشارات الخفية ، لأنه لم يرد فيه نص يدل عليه ، انتهى ؛ وكذا فى (باب ذكر البيع والشراء فى

المسجد ) وكذا فى ( باب سنة الصلاة على الجنائزة ) وكذا فى ( باب المزايدة ) و ( باب إيجاب التكبير ) أثبت بعضها بالإشارة أو الدلالة أو الاقتضاء ، وهذه الأنواع وسبعة فى تراجم الإمام البخارى ، وأخذ بذلك العيني فى المواضع الكثيرة ، مثلاً قال فى حديث أبى موسى فى ( باب من أدرك ركعة من العصر ) مطابقتها للترجمة بطريق الإشارة لا بالتصريح ، وكذا قال فى الباب الذى بعده ( باب وقت المغرب ) .

الثالث : إنه يترجم بمذهب ذهب إليه قبل ، ويذكر فى الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة ، من غير قطع بترجيح ذلك المذهب ، فيقول : باب من قال كذا ، قلت : هذا أصل معروف عند المشايخ ، جار على ألسنتهم كثيراً ، وتقدمت الإشارة إليه فى كلام الحافظ فيما رقت عليه : السادس ؛ إذ قال : وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله : باب هل يكون كذا ؟ أو من قال كذا ؟ ونحو ذلك ، وذلك حينما لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين ، إلى آخر ما تقدم من كلامه ، ولذا قال الحافظ فى " الفتح " فى ( باب من انتظر الإقامة ) : أوردها مورد الاحتمال تنبيهاً على اختصاص ذلك بالإمام ، انتهى ، وتبعه القسطلانى أيضاً فى هذا الأصل فى مقدمة شرحه : ولا يذهب عليك الفرق بين كلام شيخ المشايخ إذ قال : إنه إشارة إلى مذهب من غير قطع بترجيحه ، وبين كلام الحافظ إذ قال : إنه لعدم الجزم بأحد الاحتمالين ، ومع ذلك كله فليس هذا الأصل بمطرد ، فإنه طالما يترجم بذلك فى الإجماعات كما فى ( باب من بنى مسجداً ) ، وفى ( باب من قال : إن صاحب الماء أحق بالماء ) و ( باب من قال : لم يترك النبى ﷺ إلا ما بين الدفتين ) نعم ما قال الحافظ : إن غرضه بذلك التنبيه على الثبوت متجه فى أكثرها ، فإن المبدوء

بلفظ باب من قال هكذا في جميع الكتاب عشرة أبواب ، والتنبيه على الثبوت محتمل في أكثرها بل كلها .

الرابع : قد يترجم بمسألة اختلف فيها الأحاديث ، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها ، ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها ، مثاله ( باب خروج النساء إلى البراز ) جمع فيه حديثين مختلفين ، انتهى ، قلت : هذا أصل مطرد معروف عند الشراح ، يعبرون عنه بأن الروايات التي لا يترجع إحداها على الأخرى عند المصنف لا يجزم بالحكم في الترجمة ، وأخذ شيخ المشايخ في تراجمه في ( باب إذا حنث ناسياً في الأيمان ) إذ قال : جمع البخاري في هذا الباب أحاديث بعضها يدل على أن الناسى والجاهل لا يؤاخذان بما فعلا ، ومن قضيتها أن لا تجب الكفارة ، وبعضها يدل على أنها يؤاخذان ببعض فعلها ، إلى آخر ما قال ، وبهذا الأصل جزم ابن المنير في الباب المذكور إذ قال : أورد الأحاديث المتجاذبة ليفيد الناظر مضان النظر ، ومن ثم لم يذكر الحكم في الترجمة ، بل أفاد مراد الحكم ، والأصول التي تصلح أن يقاس عليها ، إلى آخر ما في "الفتح" ( ١١ - ٤٣٩ ) .

ويدخل في هذا الأصل عندى ( باب الصلاة على الشهيد ) إذ لم يجزم فيه المصنف بالحكم ، وأورد فيه حديثين متعارضين ، و ( باب رفع الصوت في المسجد ) لم يجزم فيه بحكم ، وأورد الروايتين المختلفتين ، ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالأصل الخامس والثلاثين لظهور الفرق بينهما ، فإن عدم جزم الحكم ههنا لمكان اختلاف الروايات ، وهناك لمكان اختلاف أهل العلم ، وكذا لا يلتبس ههنا هذان بالأصل السابع والأربعين ، فإن عدم الجزم بالحكم فيه للتوسع في الحكم ، فتميز كل أصل عن أخويه ، ولا تلتبس الثلاثة بالثامن والستين ، فإن عدم الجزم فيه لجرد الاحتمال .

الخامس : إنه قد تتعارض الأدلة ويكون عند البخاري وجه التطبيق

بينها بحمل كل واحد على محمل ، مثاله : خوف المؤمن أن يحبط عمله ، وما يحذر من الإصرار على القتال ، كما تقدم مفصلاً فى كلام شيخ المشايخ وهذا الأصل مطرد كثير الشيوخ فى الكتاب ، أخذ به شيخ المشايخ فى عدة مواضع من تراجمه ، فقال فى (باب قوله : « لا يستقبل القبلة بغائط » إلخ) ، فى هذه المسألة القول معارض للفعل ، فأشار المصنف بضم الاستثناء فى الترجمة إلى وجه الجمع ، إلى أن القول فى الصحراء ، والفعل بالأبنية ، وكذا قال الشيخ - قدس سره - فى (باب قول النبي ﷺ : « يعذب الميت ببكاء أهله ») قال : غرضه من هذا الباب الجمع بين ما روى عن عمر بن الخطاب وأمية رضى الله عنهما ، وبين ما ناقضت به عائشة رضى الله عنها على طبق ما حكى عن الشافعى رحمه الله من وجه الجمع بينهما انتهى ، قلت : ومن ذلك (باب النوم قبل العشاء لمن غلب إلخ) ، و (باب من سأل الناس تكثراً) .

السادس : إنه يجمع فى باب أحاديث كثرة دالة على الترجمة ، ثم يظهر له فى حديث فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها ، فيعلم على ذلك الحديث بعلامة الباب ، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه ، إلى آخر ما تقدم من كلامه مفصلاً ، وهذا أصل مطرد كثير الوقوع فى كتابه ، أخذ بذلك جمع من المشايخ ، معروف فى ألسنتهم بباب فى باب ، ونظائره فى "صحيحه" لاسيما فى كتاب بدء الخلق فى (باب قوله تعالى : « وبث فيها من كل دابة ») كثيرة ، والعجب من عامة الشراح أنهم لا يأخذون بهذا الأصل ، ولذا مال الحافظ فى "الفتح" والعينى والقسطلانى فى شرحيهما إلى أن الأولى حذف هذه الأبواب ، ولا حاجة إلى ذلك ، فإنه أصل معروف مطرد ، ولا يضطر على قبول هذا الأصل المطرد إلى تغليط النساخ فى ذكر الأبواب الكثيرة من هذا النوع فى "الصحيح" ، ولذا أورد عليهم شيخ المشايخ فى تراجمه فى (باب من مضمض من السويق) إذ قال : هذا الباب من قبيل الباب

في الباب ، لأنه يشتمل على ماعقد له الباب السابق مع فائدة أخرى ، إلى أن قال : فاحفظ هذا التقرير فإنه ينفعك في مواضع من ” البخاري “ ، وأكثر الشراح في أمثال هذا المقام قد خطبوا كثيراً ، انتهى .

وبذلك جزم في ( باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد ) إذ قال : دلالة الحديث على جواز ذلك ظاهرة ، والحديث الذي في الباب الثاني أظهر في ذلك ، ولهذا ينبغي أن يقال : إنه باب في الباب على نحو ما مر سابقاً في مواضع عديدة ، إلى آخر ما قال ، وقال في ( باب فضل صلاة الفجر في جماعة ) : هذا الباب باب في الباب ، فلا إشكال في ربط الحديثين الآخرين فيه مع الترجمة فتدبر ، انتهى ، وقال في ( باب المدبر ) : هذا باب في باب ، انتهى ، والشراح لما لم يأخذوا بهذا الأصل المطرد ، جهدوا بربط هذين الحديثين بالترجمة جهداً شديداً ، وذكروا في المطابقة توجيهات بعيدة ، ثم لا يذهب عليك أن هذا الأصل المذكور غير الآتي في التاسع والخمسين .

السابع : قد يكتب لفظ الباب مكان قول المحدثين : بهذا الإسناد كما يكتبون ” ح “ إلى آخر ما تقدم من كلامه - قدس سره - مفصلاً ، وهذا الأصل وضعه الشيخ رحمه الله لهذا الموضع خاصة ، وليس له نظير آخر في نظري القاصر في جميع الكتاب ، وليس الباب ههنا في نسخة الحافظ ، وقال في شرحه : ووقع في كثير من النسخ ههنا ، ( باب إذا قال أحدكم : آمين ) إلى آخر الحديث ، فصار ترجمة بغير حديث ؛ وصارت الأحاديث التي تتلوه لاتعلق لها به ، فأشكل أمره جداً ، وسقط لفظ الباب من رواية أبي ذر فخفف الإشكال ، لكن لو قال : وبهذا الإسناد أو : وبه قال ، أو نحو ذلك لزال الإشكال ، وقد صنع ذلك الإسماعيلي فإنه ساق حديث « يتعاقبون » ، فلما فرغ قال : وبهذا الإسناد « إذا قال أحدكم » فساقه من طريقين عن أبي الزناد كذلك وظهر بهذا أن هذا الحديث وما بعده من الأحاديث بقية ترجمة ذكر الملائكة ، انتهى .

قلت : وبصنيع الإسماعيلى أخذ الشيخ - قدس سره - هذا الأصل ، وما يخطر فى بال هذا العبد الضعيف أن هذا الباب ليس بثبت - بفتح الموحدة - حتى يحتاج له إلى حديث ، بل هو مثبت - بكسر الموحدة - كأنه أشار إلى أن (باب قوله ﷺ : « إذا قال أحدكم آمين ») بجميع رواياته المروية بالألفاظ المختلفة مثبت للترجمة السابقة ، وهى ذكر الملائكة ، فلو جعل هذا أيضاً أصلاً مستقلاً وهو أنه قد يترجم بباب لا لإثباته بل هو مثبت للباب السابق كان جديراً لتفنن طبع المصنف - قدس سره - .

ثم رأيت أن السندى قد مال إلى ذلك التوجيه الذى سنح فى خاطر هذا الفقير ، فله الحمد والمنة ، قال السندى : قوله (باب « إذا قال أحدكم آمين ») لعل مراده أن من جملة الأدلة على وجود الملائكة هذا الباب ، أى ما ذكر فيه وما يتعلق به من الأحاديث ، فلم يأت بالباب ليذكر أحاديثه ، والله أعلم ، نعم ذكر بعض أحاديثه ليستدل به على وجود الملائكة فيما بعد أيضاً فى جملة سائر الأحاديث لهذا المطلوب ، والله تعالى أعلم ، انتهى . وحيث قد لم يبق لى مانع أن أذكره أصلاً مستقلاً ، ولذا ذكرته أصلاً مستقلاً كما سيأتى فى الأصل الستين ، وسيأتى هناك بعض أمثله .

الثامن : إنه قد يترجم بمذهب بعض الناس ، وبما كاد يذهب إليه بعضهم ، أو بحديث لم يثبت عنده ، ثم يأتى بحديث يستدل به على خلاف ذلك المذهب ، والحديث إما بعمومه أو بغير ذلك ، انتهى ، كذا فى مبدء تراجم الشيخ - قدس سره - ولم يمثل له بمثال ، وما ذكر هذا الأصل فى موضع من تراجمه المفصلة ، ومع ذلك هذا أصل مشهور على السنة المشايخ ، ويمكن عندى أن يمثل له (بباب « إنما جعل الإمام ليؤتم به ») وهو قطعة من حديث معروف ، وذكر بعده الإمام البخارى : وصلى النبي ﷺ فى مرضه الذى توفى فيه بالناس وهو جالس ، ثم أورد فى الباب حديثاً طويلاً فى مرضه ﷺ ، وفيه

فجعل أبو بكر رضى الله عنه يصلى وهو قائم بصلاة النبي ﷺ وهو قاعد ، قال الشيخ فى التراجم : قوله : وصلى النبي ﷺ إلخ ، أشار بإيراد هذا القول فى تعاليق الباب إلى نسخ هذا القدر من الحكم ، انتهى ، ويمكن أيضاً أن يمثل له ( بباب جهر المأموم بالتأمين ) إذ أورد فيه حديث تأمين المأموم مطلقاً بدون قيد الجهر ، فكأنه لم ير جهر المأموم بالتأمين على إحدى التوجيهات العديدة فى توافق الحديث بالترجمة ، وهكذا ترجم ( بباب بيع العبد الزانى ) وأورد فيه حديث زنا الأمة على إحدى التوجيهات ، وكذا ترجم ( بباب الجمعة إذا زالت الشمس ) وأورد فيه حديث التذكير بها والقيولة بعدها ، و ترجم ( بباب من كفن بغير قيض ) وأورد فيه حديث ابن أبى المنافق الدال على القميض ، و ترجم ( بباب تحرى ليلة القدر ) فى الوتر وأورد فيه عن ابن عباس : « التمسوا فى أربع وعشرين » وهذا الأصل غير الأصول الآتية فى ( ٤٣ ) و ( ٥٥ ) و ( ٦٤ ) فلا تلتبس الأربعة وكذلك هذا الأصل بمعزل من الأصل الثالث كما لا يخفى .

التاسع : أنه يذهب فى كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير فى استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارة طرق الحديث ، وربما يتعجب الفقيه من ذلك ، إلى آخر ما قال ، ويوضح كلامه هذا ما تقدم من كلامه مبسوطاً فى آخر الفائدة الثالثة عشرة فى ( باب ذكر قحطان ) ، ويمكن عندى أن يمثل له ( بباب كيف كان بدء الحيض ) إذ استنبط الإمام رضى الله عنه كونه من زمن آدم عليه السلام ، بحديث عائشة رضى الله عنها فى الحج ، وهذا الأصل بمعزل من الآتى فى الرابع والخمسين والتاسع والخمسين .

العاشر : ما قال - قدس سره - : قد يقصد الثمرن على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة ، ويهدى طالب الحديث إلى هذا النوع ، مثاله ذكر الصواع فى ( باب ذكر الخناط ) هكذا أفاد الشيخ ، ولا ريب فى قصد

التمرن من الإمام البخارى فى جميع كتابه ، ومع ذلك لم أجد هذا الباب فيما عندى من نسخة "الجامع الصحيح" فلعله يكون فى نسخة الشيخ - قدس سره - .

الحادى عشر : قد يذكر حديثاً لا يدل هو بنفسه على الترجمة أصلاً لكن له طرق، وبعض طرقه يدل عليها إشارة أو عموماً ، وقد أشار بذكر الحديث إلى أن له أصلاً يتأكد به ذلك الطريق ، ومثل هذا لا ينتفع به إلا المهرة من أهل الحديث ، انتهى ، هكذا أفاد الشيخ - قدس سره - ، وجعله كله أصلاً واحداً ، وإلا فى الحقيقة هما أصلان مطردان كثيراً الوقوع فى "الجامع" . الأول: أنه يشير به إلى بعض طرقه الواردة فى "الصحيح" فى الموضع الآخر ، وأشار إلى ذلك الشيخ بأول كلامه . والثانى : أن يشير بذلك إلى بعض طرقه الواردة فى الكتب الأخرى من غير "الجامع" ، وإليه أشار الشيخ بآخر كلامه بقوله : أشار إلى أن له أصلاً صحيحاً إلخ ، وجعلهما شيخ الهند رحمه الله أيضاً فى أصول تراجمه أصلاً واحداً واتباعهما - قدس سرهما - جعلته أصلاً واحداً ، وإلا فهما أصلان متغايران جداً ، جذيران بأن يفرد كل واحد منهما عن الآخر ، وبسط الكلام على ذلك شيخ الهند رحمه الله فى الأصل السادس من أصول تراجمه إذ قال : قد يذكر المصنف فى الباب حديثاً لا تعلق له بالترجمة أصلاً ، لكنه رحمه الله يذكر هذا الحديث فى باب آخر من "صحيحه" ، ويكون فيه ما يثبت الترجمة الأولى صريحاً ، ومن لم يعرف ذلك يتكلف فى التطبيق بين الترجمة الأولى وحديثها تكلفات باردة ، مثاله أنه ترجم فى أول كتابه (باب السمر فى العلم) وأورد فيه حديث ابن عباس : بت فى بيت خالتي ميمونة رضى الله عنها إلخ ، ولا ذكر فيه للسمر أصلاً ، فاضطر الشراح فى ذلك إلى تأويلات باردة كلها بمعزل من الحقيقة .

وأجاد فى ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله فى شرحه إذ قال : إن المصنف

أخرج الحديث في كتاب التفسير، وفيه زيادة وهي قوله : فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ، وهذه الجملة نص في إثبات الترجمة الأولى ، انتهى .

قلت : وتام كلام الحافظ في الباب المذكور بعد ذكره التوجيهات العديدة عن الشراح الأخر، وكل ذلك معترض ، والأولى من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى، وهذا يصنعه المصنف كثيراً ، يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث ، والنظر في مواقع ألفاظ الرواة ، لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن ، وإنما أراد البخاري ههنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث مما يدل صريحاً على حقيقة السمر وهو ما أخرجه في التفسير بلفظ : « تحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ، ثم رقد » الحديث ، فصحت الترجمة صريحاً - بحمد الله - من غير حاجة إلى تعسف ولا رجم بالظن ، انتهى مختصراً ، قلت : هو كذلك فإن الإمام البخاري رحمه الله أخرج الحديث بهذه الزيادة في (باب قوله تعالى « إن في خلق السهوات والأرض » الآية .

ثم قال شيخ الهند - رحمه الله - في هذا الأصل السادس المذكور : وتارة يكون الحديث الذي فيه جملة مثبتة للترجمة لا يكون على شرط المؤلف وإن كان صحيحاً ، لكنه لما لم يكن على شرطه لا يذكره المؤلف في "صحيحه" ولا يظفر بذلك إلا من تتبع كتب الحديث ، انتهى مختصراً ؛ وهذان الأصطلان مطردان في "صحيحه" ، قد أخذ بهما الحافظ ابن حجر في المواضع التي لا تخصي من شرحه ، منها : ما قال في (باب كنس المسجد ، والتقاط الخرق ، والقذى ، والعيدان) : الذي يظهر لي من تصرف البخاري أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً ثم ذكر الطرق المصروفة بذلك ، وقال في (باب ذلك المرأة إلخ) : جرى على عادته في الترجمة بما تضمنه بعض طرق الحديث ، وقال في (باب أمور الإيمان) وقول الله عز وجل : « ليس البر أن تولوا ،

الآية ، : وجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذى رواه عبد الرزاق وغيره ورجاله ثقات ، ولم يسقه المصنف لأنه ليس على شرطه ، فإن قيل : ليس فى المتن ذكر التصديق ، أجيب : بأنه ثابت فى أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره ، والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذى يذكر أصله ولم يسقه تاماً ، انتهى ملخصاً ، وهذا من الأصل الثانى من هذين الأصلين .

وقال أيضاً فى ( باب الفتيا وهو واقف على الدابة ) فى كتاب العلم ، فإن قيل : ليس فى سياق الحديث ذكر الركوب ، فالجواب : أنه أحال به على الطريق الأخرى التى أوردها فى الحج ، فكان على ناقلته ترجم له : ( باب الفتيا على الدابة ) انتهى ، وهذا من الأصل الأول من الأصلين المذكورين ، والعجب من العلامة العيني - قدس سره - أنه أورد على الحافظ فى الباب المذكور إذ قال : وأجاب بعضهم بأنه أحال به على الطريق الأخرى التى أوردها فى الحج ، وبعد هذا الجواب كبعد الثرى من الثريا ، فكيف يعقد باب بترجمة ثم يحال ما يطابق ذلك على حديث يأتى فى باب آخر ، انتهى ، وأشد التعقب على الحافظ فى ( باب السمر فى العلم ) فقال راداً على كل جزء من كلامه : وأما قوله : والأولى من هذا كله إلى آخره فكلام ليس له توجيه أصلاً فضلاً عن أن يكون أولى من غيره ، لأن من يعقد باباً بترجمة ويضع فيه حديثاً ، هل يقال : مناسبة الترجمة فى هذا الباب تستفاد من ذلك الحديث الموضوع فى باب آخر ، فما أبعد هذا الكلام !! وأبعد من هذا البعيد أنه علله بقوله : لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن ، فسبحان الله هؤلاء ما فسروا الحديث بل ذكروا مطابقة الحديث بالترجمة ، وما ذكره هو الرجم بالظن ، انتهى ملخصاً .

ومع هذا كله فقد أخذ بهذا الأصل بنفسه أيضاً إذ قال في (باب من حمل جارية صغيرة على عنقه) : وقد أخرج فيه البخارى حديث أبى قتادة فى صلاته ﷺ حاملاً أمانة بنت زينب ، فقال العيني : مطابقتها ظاهرة ، فإن قلت : أين الظهور وقد خص الحمل بكونه على العنق ، ولفظ الحديث أعم من ذلك ؟ قلت : كأنه أشار بذلك إلى أن الحديث له طرق أخرى ، منها : ” لمسلم “ من طريق بكر ، وصرح فيه : على عنقه ، وكذا ” لأبى داود “ و” أحمد “ من طريق أخرى ، انتهى مختصراً ، وهكذا أخذ العلامة العيني بذلك فى (باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها) إذ قال : مطابقتها للترجمة فى لفظ التسوية ظاهرة ، وليس فيه ما يطابق بقوله : عند الإقامة وبعدها ، ولكنه أشار بذلك إلى ما فى بعض طرق الحديث ما يدل على ذلك .

وقال فى (باب التقاضى والملازمة) : وجه مطابقة الحديث للترجمة فى التقاضى ظاهر ، وأما بالملازمة فبوجهين : ثانيهما : أنه أخرج هذا الحديث فى عدة مواضع ، منها : فى (باب الصلح) و(باب الملازمة) بلفظ : « فلزمه » فكأنه أشار بالملازمة إلى الحديث المذكور على أن ما ذكره فى عدة مواضع كلها حديث واحد ، وهو عادة فى بعض المواضع يذكر التراجم بهذه الطريقة ، انتهى ملخصاً .

فجملته الكلام أن هذين الأصلين مطردان فى ” صحيحه “ أخذهما الشراح قاطبة ، ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالأصل الثامن والثلاثين ولا الحادى والأربعين .

الثانى عشر : ما قال : وكثيراً ما يترجم لأمر ظاهر قليل الجدوى ، لكنه إذا تحقق التأمل أجدى ، كقوله : (باب قول الرجل ما صلينا) فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك ، انتهى ، قلت : أخذ الشيخ - قدس سره - هذا الأصل من كلام الحافظ المذكور فيما سبق عن المقدمة ، ورقى عليه :

الثامن، وزاد الحافظ في مثاله، ومنه قوله : ( باب قول الرجل فاتتنا الصلاة ) وأشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا القول ، انتهى ، وتبعه القسطلاني في مقدمة شرحه في ذكر هذا الأصل ، وهو أصل مطرد ويظهر بالتأمل وتفتيش المذاهب والآثار الواردة في ” ابن أبي شيبه “ و ” عبدالرزاق “ وغيرهما ، وذكر هذا الأصل شيخ الهند رحمه الله أيضاً في الأصل الحادى عشر ووجهه بوجهه كما سيأتى في محله .

الثالث عشر : ما قال : وأكثرها تعقبات على ” مصنف عبدالرزاق “ و ” ابن أبي شيبه “ في تراجم مصنفيهما ، ومثله لا ينتفع به إلا من مارس الكتابين واطلع على ما فيهما ، انتهى ، قلت : وهو كذلك ، ويظهر ذلك بمطالعة ” فتح البارى “ و ” العينى “ فإنهما يصرحان بذلك في كثير من التراجم أن غرضه الرد على قول فلان ، أخرجه فلان ، وذكره شيخ الهند رحمه الله أيضاً ، لكنه لم يذكره أصلاً مستقلاً بل أدججه في الأصل الثانى عشر المذكور فيما سبق ، وذكره شيخ الهند رحمه الله في الأصل الحادى عشر من أصوله ، وأضاف فيه احتمالات أخر أيضاً ، وقال الحافظ في ( باب السترة بمكة ) بعد ذكر توجيه ابن المنير : والذي أظن أنه أراد أن ينكت على ما ترجم به عبدالرزاق حيث قال : ( باب لا يقطع الصلاة بمكة شئ ) إلى آخر ما بسط الحافظ ، وقال أيضاً في ( باب الصلاة على الحصير ) النكتة في ترجمة الباب الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شيبه وغيره من طريق شريح بن هانئ ، أنه سأل عائشة رضى الله عنها : أكان النبي ﷺ يصلى على الحصير ، والله يقول « وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً » ؟ فقالت : لم يكن يصلى على الحصير ، فكأنه لم يثبت عند المصنف ، أو رآه شاذاً مردوداً لمعارضته ما هو أقوى منه ، إلى آخر ما قال .

وقال العيني في (باب الاستنجاء بالماء) : قصد بهذه الترجمة الرد على من كره الاستنجاء بالماء ، وعلى من نفي وقوعه من النبي ﷺ ، لما رواه ابن أبي شيبه بأسانيده صحيحة إلى آخر ما ذكر ، وقال الحافظ في (باب أذان الأعمى) روى ابن أبي شيبه وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما ، أنهم كرهوا أن يكون المؤذن أعمى ، وقال الحافظ في (باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد) : كأنه يشير إلى ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح ، أن ابن عمر رضی الله عنهما كان يؤذن للصبح في السفر أذنين ، وقال في (باب الأذان للمسافرين إلخ) : وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر رضی الله عنهما أنه كان يقول : إنما التأذين لجيش ، أو ركب عليهم أمير ، فينادى بالصلاة ليجتمعوا لها ، وأما غيرهم فإنما هي الإقامة ، وحكى نحو ذلك عن مالك ، انتهى ، وهذا الأصل لا يختص بالكتابين المذكورين بل الإمام البخاري كثيراً ما يترجم في "صحيحه" على رد الروايات التي لا تصح عنده ، سواء كانت في الكتابين المذكورين أو غيرهما من كتب السنن وغيرها ، وخص الشيخ - قدس سره - الكتابين المذكورين لكثرة التعقبات عليها ، ولا يمتري في ذلك من مارس التراجع ، وأمعن النظر في الكتابين المذكورين ، قال الحافظ في (باب الدفن بالليل) : أشار بهذه الترجمة إلى الرد على منع ذلك محتجاً بحديث جابر أن النبي ﷺ زجر أن يقبر الرجل ليلاً ، إلا أن يضطر إلى ذلك ، أخرجه ابن حبان إلى آخر ما قال ، قلت : ويدخل في ذلك الأصل (باب موت الفجأة) على ما قاله ابن رشيد كما حكاه عنه في "الفتح" .

الرابع عشر : ما قال : وكثيراً ما يستخرج الآداب المفهومة بالعقل بالكتاب والسنة والعادات السائدة في زمانه ﷺ ، ومثل هذا لا يدرك حسنه إلا من مارس كتب الآداب ، وأجال عقله في ميدان آداب قومه ثم طلب لها أصلاً من السنة ، انتهى ، قلت : وهو كذلك لا مرأى في ذلك ولا امتراء ،

ويتضح ذلك بمطالعة الأبواب مفصلاً ، لاسيما فى كتاب العلم ، والجهاد ، والنكاح ، والأطعمة ، والآداب وغيرها ، ويمثل له بالأبواب المسلسلة فى كتاب العلم من : (باب من سئل علماً وهو مشغل لئخ) ، و(من رفع صوته بالعلم) ، و(طرح الإمام المسألة) و(القراءة على المحدث) ، و(من قعد حيث ينتهى به المجلس) ، و(ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة) ، و(من جعل لأهل العلم أياماً معلومة) ، و(الفتيا على الدابة) ، و(الفتيا بإشارة اليد والرأس) ، و(الغضب فى الموعظة) ، و(من برك على ركبتيه) ، وغير ذلك من الأبواب الكثيرة فى الكتب المتفرقة .

الخامس عشر : ما قال : وكثيراً ما يأتى بشواهد الحديث من الآيات ، ومن شواهد الآية من الأحاديث تظاهراً ، ولتبين بعض الحملات دون البعض فيكون كقول المحدث : المراد بهذا العام الخصوص ، أو بهذا الخاص العموم ونحو ذلك ، ذكره شيخ المشايخ - قدس سره - أصلاً واحداً ، وإلا فى الحقيقة هى ثلاثة أصول مختلفة ، أحدها : التظاهر ، والثانى : لإرادة العام بالخصوص ، والثالث : عكسه ، وقد تقدم نحو ذلك فى كلام الحافظ المذكور فى الفائدة الثانية ، ورقمت عليه (١) و (٢) لكنه خصه بالترجمة ، ولذا أدخلته فى الأصل الثلاثين ، ولا يلتبس هذا بالأصل الأربعين لجزم الحكم ههنا ، وعدم جزمه فى الأربعين ، ولأن الآثار والشواهد ههنا لتعين محتملات الحديث ، وفى الأربعين لإظهار اختيار المؤلف ، وكذا الفرق بينه وبين الثامن عشر واضح ، لإرادة الخصوص بالعموم ههنا وعكسه فى الثامن عشر ، فالجملة ههنا عدة أصول متقاربة يظهر الفرق بينها بالتأمل وهى (١٨) و (٢٤) و (٤٠) و (٥٣) ، والمقصود ههنا ذكر الشواهد من الآيات للتظاهر ، أو لتعين بعض المحتملات فهذه خمسة عشر أصلاً ذكرها شيخ المشايخ الشاه ولى الله الدهلوى - قدس سره - فى مبدء تراجمه ، وأخذ فى

ذيل تراجمه عدة أصول آخر ، نلحقها بكلامه منها .

السادس عشر : أن من دأب الإمام البخارى الاستدلال بكل المحتمل ، قال شيخ المشايخ فى (باب الرجل يأتم بالإمام إلخ) : هذا يحتمل معنيين ، وذهب المؤلف إلى كلا الاحتمالين إلخ ، وقال فى (باب العلم بالمصلى) : ولما كان ظاهر لفظ الحديث يحتمل أن يكون العلم فى زمانه ﷺ بنى المؤلف عقد الباب عليه ، انتهى ، وقال فى (باب إذا قيل للمصلى تقدم إلخ) : استنباط المؤلف مستصعب عند الشراح غاية الصعوبة ، وحله عندى أن دأب البخارى أن يستدل بكلا احتماليه ، وهذا فى كتابه كثير ، انتهى ، وكذا قال فى (باب العرض فى الزكاة) : من أن قوله : وأما خالد إلخ ، استدلال ببعض محتملاته إلخ ، قال الشيخ أيضاً فى (باب من نام عند السحر) : استدلال المؤلف بقول عائشة على ترجمة الباب استدلالاً ببعض محتملاته ، وهذا من دأبه ، يفعله كثيراً فى كتابه ، وأخذ الشيخ - قدس سره - أيضاً بهذا الأصل فى (باب العرض فى الزكاة) إذ قال : واستدلال المؤلف بقول النبي ﷺ : وأما خالد إلخ ، استدلال ببعض محتملاته ، إلى آخر ما أفاده ، وهذا الأصل جار على السنة المشايخ كثيراً .

السابع عشر : ما قال فى (باب حك الخطأ بالخصم) : وههنا توجيه آخر مطرد فى أكثر المواضع ، وهو أجود التوجيهات عندى ، وهو : أنه من دأب المصنف أن يورد حديثاً واحداً متعدد الطرق مراراً متعددة ، ويعقد كل ترجمة بلفظ آخر واقع فى ذلك الحديث ، ومقصوده ليس إلا إكثار طرق الحديث ، كما وقع فى هذا المقام ، انتهى ، وأخذ بذلك الأصل فى (باب صلاة التطوع على الحمار) أيضاً ، قلت : ويستأنس هذا الأصل مما قالت الشراح فى (باب طرح الإمام المسألة على أصحابه) فإن مؤدى كلام الكرماني وتبعه العيني وغيره ، أن المقصود ذكر الحديث بطريقيه اللتين سمعها عن شيخيه ، ويستأنس

ذلك أيضاً عما قال الحافظ فى (باب الصلاة على الحمره) : أفردھا بترجمة لكون شيخه أبى الوليد حدثه بالحديث مختصراً ، وبذلك جزم العيني فى (باب إتيان مسجد قباء راكباً و ماشياً) : لو قلنا لإفراد هذه الترجمة لبيان تعدد سنده لكان فيه الكفاية ، انتهى ، وإلى ذلك الأصل أشار الحافظ فى مقدمته مجيباً عن تكرار الروايات ، أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم ، فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتل معنى ، وحدث آخر فعبّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتل معنى آخر ، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ، ويفرد لكل لفظ باباً مفرداً ، انتهى .

الثامن عشر : ما قال فى (باب رفع البصر إلى الأمام) : عقد هذا الباب لما تقرر أن الأولى أن ينظر المصلّى فى صلاته إلى موضع سجوده ، ومع ذلك لو رأى إلى أمامه ، ولم ينظر إلى ذلك الموضع لم تفسد عليه صلاته ، وقد مر غير مرة أن البخارى ربما يعقد الترجمة لأمر خاص من بين العام ، مع أن مراده إثبات ذلك العام ، وذلك لتعيين صورة من بين صورته المحتملة كما قلنا ههنا ، فإن مراده - رحمه الله - نفي لزوم النظر إلى موضع السجود ، وهو عام ، ومن صورته المحتملة اختيار صورة خاصة ، وهى حالة النظر إلى الأمام ، مع أن الغرض لإثبات العام ، فاحفظ هذا التحقيق ، فإنه مما ينفعك فى مواضع شتى من هذا الكتاب ، انتهى ، وإلى ذلك الأصل أشار الحافظ فى "الفتح" فى (باب غسل المرأة أباهما الدم) إذ قال : هذه الترجمة معقودة لبيان أن إزالة النجاسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها ، وبهذا يظهر مناسبة أثر أبى العالية ، انتهى ، وبذلك الأصل أخذ شيخ المشايخ فى (باب من دعى لطعام فى المسجد) إذ قال : غرضه من عقد هذا الباب جواز الكلام المباح فى المسجد ، إلى آخر ما قاله ، وكذا فى (باب هل يتتبع المؤذن فاه إلخ) ، إذ قال : غرضه أن الأذان غير ملحق بالصلاة فى الأحكام ، ولا يشترط فيه الاستقبال ، وبهذا يتحقق المناسبة بين الترجمة والآثار ، انتهى ، وبذلك أخذ فى (باب الرجل ينمى إلى أهل الميت)

إذ قال : ذكر الأهل لمجرد تصوير صورة ، والمقصود إثبات جواز النعي مطلقاً ، وبذلك أخذ في ( باب الصدقة باليمين ) إذ قال : مقصود الترجمة الإعطاء بنفسه ، فلا خفاء لمناسبة الحديث الثاني ، انتهى ، والأوجه عندي أن هذا الباب من الأصل السادس والخمسين ، وقد عرفت في الخامس عشر أن ههنا عدة أصول متقاربة فلا تلتبس عليك لا سيما هذا الأصل بالأصل الثلاثين .

التاسع عشر : أن الإمام البخارى يذكر في الترجمة أمرين ، يثبت أحدهما بالنص ، والآخر بالأولوية ، كما أفاده شيخ المشايخ في ( باب ما يذكر في المناولة إلخ ) إذ قال : ذكر في الترجمة أمرين : المناولة ، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان ، وأثبت بحديثي الباب الأمر الثاني ، فثبت الأمر الأول بالطريق الأولى فافهم ، انتهى ، قلت : قد أخذ شيخ المشايخ بهذا الأصل في عدة مواضع من تراجمه ، فقال في ( باب التيمن في الوضوء والغسل ) : ثبت بأول حديث الباب التيمن في غسل الميت ، فثبت التيمن في غسل الحى بالطريق الأولى لكونه الأصل ، وذكره في ( باب البول قائماً وقاعداً ) أثبت بالحديث الأول والثاني بالطريق الأولى ، وهكذا قرره الشراح ثم ذكر توجيهاً آخر ، واختاره ههنا خاصة ، وما حكاه الشيخ عن الشراح حكاه الحافظ في " الفتح " عن ابن بطال : دلالة الحديث على القعود بالطريق الأولى ، لأنه إذا جاز قائماً فقاعداً أكثر جوازاً ، وأخذ شيخ المشايخ بهذا الأصل في ( باب التسمية على كل حال إلخ ) ، إذ قال : لما لم يكن الحديث الذى روى في ( باب التسمية قبل الوضوء ) على شرط المؤلف ، أثبت التسمية للوضوء بالحديث الذى أورده في الباب لدلالته على الاستحباب في الوضوء بالطريق الأولى ، انتهى مختصراً ملخصاً .

وأخذ العيني هذا الأصل في الباب المذكور بوجه آخر ، وهو أن إثبات التسمية عند الوقاع نص ، وعلى كل حال بالأولى ، وحكاه الحافظ في ( باب

وجوب القراءة) تحت حديث قصة سعد عن الكرماني إذ قال : وأبدي الكرماني لتخصيص العشاء بالذكر حكمةً ، وهو أنه لما أتقن فعل هذه الصلاة التي وقتها وقت الاستراحة ، كان ذلك في غيرها بالطريق الأولى ، انتهى ، وذكر شيخ الهند - رحمه الله - أيضاً في مبدء تراجمه هذا الأصل ، لكنه - رحمه الله - ذكر له وجهاً آخر إذ قال في الأصل الثالث عشر : إنه قد يذكر في الترجمة أمران ، والوارد فيه مثبت للواحد فقط ، فيتوهم منه أن الأمر الثاني لم يثبت ، وليس كذلك ، بل يكون مقصود المؤلف جزءاً لا الآخر ، لظهوره واتفاق العلماء عليه فيذكره تبعاً واستطراداً : انتهى ما قاله معرباً مختصراً .

وأخذ شيخ الهند - قدس سره - عن العيني إذ اختاره في الباب المذكور أى : (البول قائماً وقاعداً) بعد التعقب على توجيه ابن بطل ، والأحسن أن يقال : لما ورد في الباب جواز البول قائماً وقاعداً بأحاديث كثيرة ، أورد البخاري حديث الفصل الأول ، وفي الترجمة أشار إلى الفصلين ، إما اكتفاءً بشهرة الفصل الثاني ، وعمل أكثر الناس عليه ، أو إشارةً إلى أنه اقتصر على أحاديث الفصل الأول لكونها على شرطه ، انتهى مختصراً ، وهذا الأصل غير الأصلين الآتين في (٣٨) و(٣٩) وغير الذي تقدم في الحادي عشر كما لا يخفى .

العشرون : ما اختاره في تراجمه مراراً ، أن الباب الخالي عن الترجمة يكون بمنزلة الفصل عن الباب السابق ، ذكره الشيخ في (باب) خال عن الترجمة بعد (باب إدخال البعير في المسجد) وفي (باب) بعد (باب الصلاة بين السواري) ، وقال العيني : إن البخاري جرت له عادة أنه إذا ذكر لفظ باب مجرداً عن الترجمة ، يدل ذلك على أن الحديث الذي يذكر بعده يكون له مناسبة .

٣٢١ - باب إدخال البعير في المسجد (م - ٤١)

بأحاديث الباب الذى قبله ، انتهى ، وقال الحافظ فى الباب المذكور : كذا فى الأصل بلا ترجمة ، وكأنه بيض له فاستمر كذلك ، وأما قول ابن رشيد : إن مثل ذلك إذا وقع للبخارى كان كالفصل من الباب ، فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذى قبله مناسبة بخلاف مثل هذا الموضع ، وكذا قال شيخ المشايخ فى (باب) بعد (باب الصلاة بين السوارى) : إن هذا الباب لا ترجمة له ، فهو كفصل الباب الأول ، وقال الحافظ فى الباب المذكور : كذا للأكثر بلا ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذى قبله ، انتهى .

والجملعة أن هذا الأصل مطرد معروف فى الشروح ، ذكره الشراح مراراً فى شروحه ، وذكره شيخ الهند - رحمه الله - أيضاً فى أصول تراجمه فى الموضعين ، الأول فى الأصل الثامن ، ثم أعاده فى آخر كتابه فى الأصول العربية ، وحكى عن الشراح هذا الذى تقدم ، لكنه - رحمه الله - أبدع له وجهاً آخر أيضاً ، ذكره فى الأصل الخامس والعشرين والسادس والعشرين وينظر (٣٧) و(٥٧) .

هذه عشرون أصلاً ذكرها شيخ المشايخ الشاه ولى الله الدهلوى فى تراجمه وذكر شيخ الهند - رحمه الله - فى مبدء رسالته فى التراجم فى اللغة الأردوية خمسة عشر أصلاً ، ذكرها على ترتيبها إلا أن بعضاً منها تقدم فى كلام شيخ المشايخ ، فلا نذكره إلا مجملًا تكميلاً لعدده ، وإبقاءً لترتيب كلامه ، ولا نذكر له رقم العدد فى عدادنا للتكرار ، فالعدد الأول يكون لشيخ الهند ، والثانى لعدادنا فقال :

(١) ٢١ - الحادى والعشرون : أن الإمام البخارى - رحمه الله - كثيراً ما يترجم بجزء من الحديث ، أو بكلام آخر ، ولا يريد بلفظ الترجمة مدلوله الأصلى اللفظى الصريح ، بل يريد مدلوله الالتزامى الثابت بالإشارة والإيماء ، فابورء فى الباب يكون موافقاً للثانى ، ومن أراد تطبيقه بالأول - أى المدلول

اللفظي - يقع في التخييط ، كما يظهر من أول أبوابه (باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ) فإنه - رحمه الله - ذكر فيه ستة أحاديث ليس في بعضها ذكر الوحي أصلاً ، وليست كيفية البدء إلا في حديث واحد ، وهو حديث حراء ، ولذا اضطر بعض الشراح إلى قولهم : إن كثيراً من أحاديث الباب لا يتعلق إلا بالوحي ، لا ببدء الوحي ، فكيف جعل الترجمة (باب بدء الوحي) ، وتكلف بعضهم في التوجيهات الباردة ، والحق أن غرض الترجمة لم يكن ما هو ظاهر من اللفظ ، بل الغرض كان بيان عظمة الوحي ، وكونه واجب الاتباع ، وخلوه عن الخطأ والسهو ، وغير ذلك من الأمور التي تناسب عظمة الوحي ، انتهى ، قلت : وبسط الشيخ الكلام على ذلك في ذيل تراجمه أيضاً ، وبسطه أشد البسط ، وذكر الأصل المذكور في آخر كتابه أيضاً ، كما تقدم كلامه العربي في الفائدة الثانية مفصلاً ، ومثل له هناك (بياب من أدرك ركعة من العصر) وغير ذلك كما تقدم كلامه بلفظه .

(٢) ٢٢ - الثاني والعشرون : أن من المسلمات المجمع عليها ، أن الإمام البخاري لا يكرر عمداً في "صحيحه" حديثاً ولا ترجمةً ، ومع ذلك فإن ظهر في موضع تكرار الترجمة مثلاً ذكر (باب فضل العلم) في الموضعين من كتاب العلم ، فلا بد من أن يجعل لهما محملاً يميزهما ؛ ولذا أجمعوا على أن المراد بالفضل في أحدهما غير المراد في الثاني ، وأيضاً لا يخرج عن التكرار تغير السياق والألفاظ ، كما ترجم (بياب كيف كان بدء الوحي إلخ) في أول كتابه ، و(بياب كيف كان نزول الوحي) ، و(أول ما نزل) في كتاب فضائل القرآن ، فهذا تغير السياق لا يخرج عن التكرار حتى يفرق بينهما بغرض الترجمة ومقصودها ، انتهى ملخصاً معرباً ، وهذا واضح ، ولذا اضطر الشراح في شروحهم ، والمشايخ في دروسهم ، إلى بيان الفرق بين التراجم المكررة لفظاً وهي كثيرة في "الصحيح" مثلاً ترجم (بالسمر بالعلم) في كتاب العلم ،

ثم ترجم ( بالسمر في الفقه والخير ) قبيل كتاب الأذان ، وترجم ( بالسؤال والفتيا عند رمى الجمار ) في كتاب العلم ، ثم ترجم ( بالفتيا على الدابة عند رمى الجمار ) في كتاب الحج ، وترجم ( بالمرأة تحيض بعد الإفاضة ) في كتاب الحيض ، ثم ترجم في الحج ( إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ) ، وترجم ( بشهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ) ثم ترجم في العيد ( خروج النساء الحيض إلى المصل ) ، وترجم ( بالصلاة بمنى ) في أبواب تقصير الصلاة ، ثم ترجم بذلك اللفظ في الحج ، وترجم ( بالصلاة على النساء وستنها ) في الحيض ، ثم ترجم ( بالصلاة على النساء ) في الجنائز ، وترجم ( بالتكبير أيام منى ) ، و ( إذا غدا إلى عرفة ) في العيدين ، ثم ترجم في الحج ( بالتلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة ) ، وترجم في الصلح ( بقول الإمام : اذهبوا بنا نصلح ) ، ثم ترجم في الأحكام ( بالإمام يأتي قوماً فيصلح بينهم ) ، وترجم في الجمعة ( لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه ) ، ثم ترجم في الاستيذان ( بيباب لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه إلخ ) ، وترجم بلفظ ( لا هامة ) في موضعين من كتاب الطب ، وترجم فيه أيضاً ( بيباب السحر ) في موضعين ، قال الحافظ ( ١٠ - ١٨٥ ) : كذا وقع للكثير وسقط لبعضهم وهو الصواب إلخ ، وغير ذلك من الأبواب الكثيرة المسكورة ظاهراً ، ويستأنس ذلك الأصل من كلام شيخ المشايخ في ( باب صلاة التطوع على الحمار ) إذ قال : إنه ترجم بذلك لزيادة الاهتمام .

(٣) ٢٣ - الثالث والعشرون : أن الأصل في التراجم أن تكون دعاوى والأحاديث الواردة في الباب تكون دلائلها مثبتة للترجمة ، لكن الإمام البخاري كثيراً ما يترجم بما يكون بمنزلة شرح للحديث ، كما تقدم بسط ذلك في الفائدة الثانية من كلام السندی إذ قال : إن تراجم " الصحيح " على قسمين ، قسم يذكره للاستدلال بحديث الباب ، وقسم يذكره ليجعل كالشرح لحديث الباب ،

والشرح جعلوا الأحاديث كلها دلائل للترجمة ، فأشكل عليهم الأمر ، إلى آخر ماتقدم في كلام السندى ، وذكره السندى أيضاً في (باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل) ، ومثل له شيخ الهند - رحمه الله - (باب الصفرة والكدرية في غير أيام الحيض) فقال: إن زيادة لفظ غير أيام الحيض بمنزلة الشرح للحديث ، جمعاً بينه وبين حديث عائشة رضى الله عنها : « لا حتى ترين القصة البيضاء » ، انتهى ، قلت : كون بعض التراجم شارحة ، معروفة مطردة عند الشراح كثيرة الوقوع في " الصحيح " ، ومع ذلك المثال الذى أفاده شيخ الهند - قدس سره - من (باب الصفرة) لو جعل داخلاً في الأصل الخامس لكان أوضح .

وشيوخ الهند - قدس سره - لما أدخل المذكور في هذا الأصل تبعاً للسندى صحح تمثيله - قدس سره - بذلك على أصله ، ويمثل لذلك الأصل (باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى) ، فقوله : لتكون أنقى ، بين بذلك علة مسح اليد بالتراب مع الإشارة إلى الاختلاف في ذلك ، وكقوله (باب الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض) أشار بذلك إلى عدم التخصيص بالمسك ، وكقوله (باب الإقامة واحدة إلخ) ، شرح بذلك قوله في الحديث : يوتر الإقامة ، وكقوله (باب الذكر بعد الصلاة) شرح بذلك لفظ : الدبر ، الوارد في أحاديث الأدعية ، رداً على من قال : بأن هذه الأدعية في التشهد قبل السلام للفظ الدبر ، وترجم (باب كلام الميت على الجنازة) شرح بذلك لفظ الجنازة الواردة في الحديث ، وكقوله (باب بركة السحور من غير إيجاب) فإن هذا القيد نبه على أن الأوامر الواردة فيه للاستحباب ، وكقوله (باب رفع معرفة ليلة القدر) فإن لفظ المعرفة نبه على معنى قوله ﷺ : رفعت ، رداً على من قال : إن ليلة القدر رفعت .

(٤) ٠ - ذكر شيخ الهند - رحمه الله - أصلاً رابعاً: أن الترجمة قد يكون لها معنى ظاهر ، وآخر خفى ، فالشرح لما حملوها على الأول اضطربوا في

التطبيقات ، والحق أن مراد المصنف كان معنى خفياً ، ومثل له بـ (باب ما يقول بعد التكبير) فإنهم لما حملوا الترجمة على الدعاء بعد تكبير الافتتاح تكلفوا في ذلك ، والحق أن مراد المؤلف - رحمه الله - كان التوسع في الدعاء ، وبسط في ذلك ، وبسطه أيضاً في كلامه العربي في آخر التراجم ، كما تقدم مفصلاً في الفائدة الثانية ، ولما لم يظهر لي فرق واضح بينه وبين ما تقدم في (١) ٢١ - الأصل الأول من أصوله ، لم أجعل له عدداً مستقلاً ، وهذا الأصل والذي بعده مأخوذان من كلام العلامة السندی ، كما تقدم في كلامه من قوله : وكثيراً ما يكون لظاهر الترجمة معنى ، فيحملون الترجمة عليه ، والحديث لا يوافقه ، فيعدون ذلك إيراداً على صاحب "الصحيح" مع أنه قصد معنى يوافقه الحديث ، وقد يكون معنى الترجمة ما فهموا ، ولكن تطبيق الحديث به يحتاج إلى فضل تدقيق ، انتهى .

(٥) ٠ - وهكذا ذكر شيخ الهند - قدس سره - أصلاً خامساً : وهو أن يكون معنى الترجمة ظاهراً لكن الاستدلال بالحديث يكون بإشارة خفية ، ومثل له بـ (باب ما يذكر في الفخذ) والاستدلال فيه بحديث زيد بن ثابت ، ولما دخل هذا الأصل في الأصل الثاني من أصول شيخ المشايخ لم أجعل له عدداً مستأنفاً .

(٦) ٠ - وذكر الشيخ - قدس سره - أصلاً سادساً : أنه قد يذكر في الباب حديثاً لا يوافق الترجمة ، لكن يأتي في باب آخر ما يثبت به الترجمة ، ومثل له بـ (باب السمر في العلم) ولما تقدم هذا الأصل الحادى عشر من أصول شيخ المشايخ لم أجعل له أيضاً عدداً مستقلاً .

(٧) ٢٤ - الرابع والعشرون : ما ذكره شيخ الهند - رحمه الله - في الأصل السابع أن الإمام البخاري - رحمه الله - كثيراً ما يذكر في الترجمة آثار الصحابة وغيرها ، فمنها ما يكون مثبتاً للترجمة ، ومنها : ما يذكر لأدنى مناسبة ، فإن

الشئ بالشئ يذكر ، فن جعل كلها دلائل ، وقع فى التكاليف الباردة ، انتهى ، قلت : أخذه الشيخ - قدس سره - من كلام السندى كما تقدم فى الفائدة الثانية إذ قال : وأيضاً كثيراً ما يذكر بعد الترجمة آثاراً لأدنى خاصية بالباب ، وكثير من الشراح يرونها دلائل للترجمة ، فيأتون بتكاليف باردة لتصحيح الاستدلال بها على الترجمة ، فإن عجزوا عن وجه الاستدلال عدوه اعتراضاً على صاحب "الصحيح" والاعتراض فى الحقيقة متوجه عليهم حيث لم يفهموا المقصود ، انتهى .

وأخذ الإمام الكنكوهى هذا الأصل بمواضع من تقريره ، منها : فى (باب تقضى الحائض المناسك كلها) إذ قال : ويمكن إيرادها - أى الآثار - ههنا لمناسبة ما جرى من ذكر صوم الحائض وصلاتها إلخ وبذلك جزم شيخ المشايخ فى تراجمه فى الباب المذكور إذ قال : أورد تعليقات الباب لأدنى مناسبة كما لا يخفى ، ومثل هذا كثير عند المؤلف ، انتهى ، وبذلك أخذ العينى فى الآثار المذكورة فى هذا الباب إذ قال : وإذا وجد التطابق بأدنى شئ يكتفى به ، والتطويل فيه يؤل إلى التعسف ، انتهى .

قلت : وهكذا قال بعضهم فى الآثار الواردة فى (باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره) ، وإلى ذلك أشار الكرمانى فى الآثار الواردة فى (باب وضوء الرجل مع امرأته) إذ قال : غرض البخارى ليس منحصرأ فى ذكر المتون ، إلى آخر ما قال ، وقال العينى فى الآثار الواردة فى (باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا) : وأدنى المناسبة كاف ، لأن المقام إقناعى غير برهانى ، انتهى ، وقال شيخ المشايخ فى (الصلاة فى مسجد السوق) : ولهذا القدر من المناسبة أورد المؤلف تعليقات الأبواب بل بأدنى من ذلك ، انتهى ، ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالخامس عشر الماضى ولا بالأربعين الآتى .

(٨) ٢٥ - الخامس والعشرون ما ذكره شيخ الهند - رحمه الله - فى

الأصل الثامن ، وأعاده في آخر رسالته في العربية أيضاً إذ قال : إن المصنف قد يذكر الباب بلا ترجمة ، والشرح يذكرون في ذلك احتمالات أكثرها بعيدة عن شأن المؤلف والمؤلف كليهما ، وأكثر أهدارهم أنه كالفصل من الباب السابق ، لكن هذا لا يتمشى في بعض المواضع ، إلى آخر ما تقدم من كلامه مفصلاً في آخر الفائدة الثانية ، ورقمت عليه (٢) فقال مثلاً : ترجم (بباب) بلا ترجمة بعد (باب ما جاء في غسل البول) ، وذكر فيه الحديث المذكور سابقاً ، فكيف يقال : إنه كالفصل من الباب السابق لأن هذا يمكن إذا كان الثاني مغايراً للأول بوجه ، وههنا لا تغاير أصلاً ، وعندنا لا بد أن يقال : إن المؤلف أحياناً يترك الترجمة عمداً ، ومقصوده أني أخرجت من هذا الحديث حكماً أو أحكاماً ، فينبغي أن تخرجوا منه حكماً غير ذلك مناسباً لتلك الأبواب ، ويفعل هكذا تشجيعاً للأذهان ، وتنبيهاً ولإيقاظاً للناظرين ، كما هو دأبه في أمور كثيرة ، فعندنا هذا الاحتمال أقوى وأليق وأنفع مثلاً يكون الترجمة ههنا كون البول موجباً لعذاب القبر وما يماثلها ، وكذلك في (باب) بلا ترجمة في آخر أبواب التيمم ينبغي أن يكون الترجمة إذ لم يجد الجنب ماءً يتيمم ، انتهى ملخصاً .

واقترنت على التلخيص لأن كلامه هذا تقدم في الفائدة الثانية بلفظه، وزاد في هذا الأصل الثامن في الأردية : فهما يوجد باب بلا ترجمة ننظر أولاً هل له مناسبة بالباب السابق ؟ فإن كان فهو المرام ، وإلا فنجعل له ترجمةً مستقلةً بشرطين : أحدهما : أنها لا تتكرر بترجمة المصنف ؛ والثاني : أن تكون مناسبة للمقام ، وطالما يظهر بالتدبر أن الحديث محتمل لعدة تراجم جديدة ، فحينئذ يحتمل أن المؤلف حذفها تكثيراً للفائدة ، انتهى ملخصاً ، وهذا الأخير أجعله أصلاً مستأنفاً كما سيأتي ، ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالعشرين الماضي ، فإن حذف الترجمة فيه كان على ما هو المشهور عند الشراح والمشايخ ،

لكونه فصلاً من الباب السابق في هذا الأصل تشحيذاً للأذهان ، تنبيهاً على وضع الترجمة الجديدة ، وفي الآتي تكثيراً للفائدة ووضعاً لعدة تراجم فتميز الأصول الثلاثة .

(٨) ٢٦ - السادس والعشرون : ذكره شيخ الهند - رحمه الله - استطراداً في الأصل الثامن ، وهو أجدر أن يعد أصلاً مستأنفاً وهو : أن الإمام البخاري قد يحذف الترجمة تكثيراً للفوائد ، فإن الحديث الوارد في الباب يستنبط منه مسائل عديدة مناسبة لهذا المحل ، فيحذف الترجمة تشحيذاً للأذهان ، وتنبيهاً وإيقاظاً للناظرين أن يخرجوا منه تراجم عديدة مناسبة لهذه الأبواب ، وأخذ شيخ الهند - رحمه الله - بهذا الأصل في تراجمه أيضاً ، ومال في (باب) بلا ترجمة بعد (باب سؤال جبرئيل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام إلخ) ، فقال بعد بسط التقرير في ذلك : إنه يحتمل أن حذف المصنف الترجمة يكون لتعدد الفوائد .

(٩) ٢٧ - السابع والعشرون : ما ذكره شيخ الهند - رحمه الله - في الأصل التاسع ، وذكره في آخر رسالته في العربية أيضاً ، وتقدم في آخر الفائدة الثانية ورقعت عليه (٣) إذ قال : وتارة يذكر باباً مع الترجمة لكن لا يذكر فيه حديثاً ، وفيه وجهان : مرة يذكر تحت الترجمة آية أو حديثاً أو قولاً من الصحابة والتابعين دالاً على الترجمة فالترجمة مثبتة بذلك ، واكتفى المصنف بذلك إما لأن حديثاً على شرطه ليس عنده ، أو لقصد التمرين ؛ ومرة لا يذكر في الباب شيئاً منها ولا حديثاً ، فيحمله الشراح على سهو الناسخين ، أو سهو المصنف ، أو عدم تيسر إرادته بوجه من الوجوه ، ولا يخفى استبعاده .

والتحقيق عندنا أن المؤلف لا يفعل ذلك إلا في موضع يكون دليل الترجمة مذكوراً قبلها في الباب السابق أو بعدها ، مع أن هذه الصورة قليلة جداً ،

فلا يكون الترجمة غير ثابتة بل ثابتة بالدليل المذكور وإن لم يذكره مع الترجمة لقصد التمرين، انتهى مختصراً، وتقدم كلامه بلفظه في الفائدة الثانية ، وبسطه في الأصل التاسع في الأردية ، وذكر أن مثل هذه المواقع قريب من عشرة فقط، ويستأنس هذا الأصل من كلام الحافظ ، المذكور في الفائدة الثانية ورقعت عليه (٥) ، قلت : وعلى هذا الأصل يحمل ما قال شيخ المشايخ في تراجمه : قوله قال إبراهيم : اكتفى في هذا الباب بإيراد الحديث المعلق ، لأنه سيذكر في موضع آخر يتعلق به هذا الحديث تعلقاً شديداً ، وإنما قلنا : هذا معلق ، لأن إبراهيم بن طهمان ليس من شيوخ المؤلف ، ومثل هذا يفعل المؤلف كثيراً ، انتهى .

ومما يجب التنبيه عليه أن مراد الشيخ من قوله : سيذكره هو حديث مال البحرين ، فقد أخرجه البخاري في المغازي ، وأما تعليق البخاري فلم يصله المصنف بل وصله الحاكم وغيره كما في "الفتح" و "مقدمته" ، وعلى ذلك حمل شيخ المشايخ (باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها) إذ قال : والمؤلف اكتفى بحديث الباب لأن رتبة قبل الجمعة قد علم سنيتهما سابقاً صريحاً عن حديث جابر رضي الله عنه أنه دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب انتهى ، وبنحو ذلك استدل في (باب حمل الرجال الجنازة) ، والفرق بين هذا الأصل والآتي في الثاني والخمسين ظاهر فتأمل .

(١٠) ٢٨ - الثامن والعشرون : ما ذكره شيخ الهند - رحمه الله - في الأصل العاشر : أن الإمام البخاري - رحمه الله - طالما يكرر التراجم لفوائد شتى : كالإجمال في ترجمة سابقة ، والتفصيل في أخرى ، أو لإثباتها في الأولى بغير حديث مسند ، وفي الثانية بحديث مسند ، وتارة ما يكرر التراجم لإثبات دعوى واحد ، وقد يكون في إثبات المدعى بالحديث الوارد في الترجمة الأولى نوع تقصير ، فيتداركه بالترجمة الثانية ، وقد يكون في الحديث الوارد في

الترجمة الأولى مسألة مستأنفة يترجم لها الثانية ، ولا يذكر الحديث اكتفاءً بالأولى ، وقد يذكر فى الترجمة أموراً متعددة ، ويذكر الحديث متعلقاً ببعضها لـ اكتفاءً بالآثار الواردة فى الباب ، أو إشارةً إلى إثباتها بالقياس ، وقد يكون فى ترجمه بعض لإجمال يوضحه الحديث الوارد فيها ، انتهى ملخصاً معرباً ، وأنت خبير بأن هذا الأصل يتضمن أصولاً عديدة يأتي بيان بعضها فى الأصول الآتية ، ونأخذ من هذا كله أصلاً واحداً وهو أن الإمام كثيراً ما يعالج لإثبات مسألة واحدة مهمة عنده بالتراجم العديدة المختلفة ، كما فعل فى أبواب الخمس ، فى أن النبي ﷺ لم يكن مالِكاً لخمسه ، بل كان له قسمه ، وكما فعل فى آخر الكتاب فى مسألة خلق القرآن ، ويستأنس ذلك بمسألة طهارة بول ما يؤكل لحمه ، وهذا غير الأصل المتقدم فى السابع عشر .

(١١) ٠ - ذكر شيخ الهند - رحمه الله - فى الأصل الحادى عشر : أن الإمام البخارى كثيراً ما يترجم بأمر قليل الجدوى ، لا فائدة فى ذكرها على الظاهر ، ويكون ذلك لعدة وجوه ، منها : ما أفاده الشاه ولى الله - رحمه الله - أنه أراد الرد على " مصنف ابن أبى شيبة " ، أو " عبدالرزاق " ، وطالما يكون الغرض دفع توهم ناشئ فى ذلك المحل ، أو تكون الإباحة ظاهراً لكنه يشير بذلك إلى ندمه ، أو لإثبات الحكم بالنص فقط ، ولم أذكر ذلك مستقلاً لأنه تقدم فى الأصل الثانى عشر والثالث عشر من كلام شيخ المشايخ .

(١٢) ٠ - وذكر شيخ الهند الأصل الثانى عشر : أن الإمام البخارى قد يترجم مقصودةً له ، لكن الروايات الواردة فيها لا تشفى الغليل ، ولا تكفى لإثبات المقصود ، فيكرر الترجمة ، قلت : وهذا داخل فى الأصل العاشر من كلامه - رحمه الله - فلم أذكر له عدداً .

(١٣) ٠ - وذكر شيخ الهند الأصل الثالث عشر : أن البخارى قد يذكر فى الترجمة أمرين ، ولا يورد الحديث إلا لواحد منهما ، وتقدم ذلك فى

## الأصل التاسع عشر .

(١٤) ٢٩ - التاسع والعشرون : ما ذكره شيخ الهند - رحمه الله - في الأصل الرابع عشر : أن الإمام البخارى قد يورد بعد الترجمة حديثاً يوافقها ، ثم يذكر بعد ذلك حديثاً لا يوافقها ، بل قد يخالفها ، ويكون ذكر هذا الحديث الثانى لمصلحة الحديث الأول ، كتوضيح لإجمال ما فى الحديث الأول وذكر هذا الأصل الإمام الكنىكوهى - قدس سره - أيضاً فى مبدء تقريره ، كما سيأتى فى أول باب منه إذ قال : إن المؤلف كثيراً ما يورد من الروايات ما لها أدنى مناسبة بالحديث الوارد فى الباب ، وإن لم يكن لها مناسبة بالباب والترجمة ، انتهى ، وأخذ بذلك الأصل شيخ المشايخ فى تراجمه كثيراً ، كما أوضحت أمثلته فى حاشية ”اللامع“ ، منها : ما قال فى (باب ترك القيام للمريض) من أن حديث أبى نعيم الذى أورده أولاً فى هذا الباب يدل صريحاً على الترجمة ، وأما الحديث الثانى - أى حديث محمد بن كئير - فليس له دلالة ظاهرة على ما يناسب الترجمة ، وإنما أورده ههنا إشارةً إلى أن الرواة اختلفوا على سفيان . إلى آخر ما قال ، وإلى ذلك أشار الحافظ فى ”الفتح“ إذ قال : استشكل أبو القاسم بن الورد مطابقة حديث جندب للترجمة ، وتبعه ابن التين فقال : احتباس جبرئيل ليس ذكره فى هذا الباب فى موضعه ، انتهى ، قال الحافظ : وقد ظهر بسياق تكملة المتن وجه المطابقة ، وذلك أنه أراد أن ينبه على أن الحديث واحد لاتحاد مخرجه ، إلى آخر ما قال ، وكذلك قال العينى : إن مطابقتها للترجمة من حيث أن هذا من تنمة الحديث السابق ، ويدفع بهذا ما قاله ابن التين إلخ .

وكذلك أخذ بذلك الأصل شيخ المشايخ فى (باب النهى عن تلقى الركبان) إذ قال : قوله : عباس بن الوليد إنما أتى بهذا الحديث فى هذا الباب ، إشارةً إلى مسألة حديثية فى حديث ابن عباس المذكور سابقاً ، وهى : أنه اختلف

فى هذا الحديث على معمر ، فعبد الواحد عنه يذكر : « لا تلقوا الركبان » ، وعبد الأعلى عنه لا يذكره ، وذكر الاختلاف من مهات مسائل المحدثين ، والبخارى يعنى به : « هذا الكتاب كثيراً ، انتهى ، وقال الحافظ فى "الفتح" وليس فيه للتلقى ذكر ، وكأنه أشار على عادته إلى أصل الحديث فقد سبق قبل بيابين من وجه آخر عن معمر ، وفى أوله : « ولا تلقوا الركبان » ، انتهى ، قلت : وعلى ما قاله الحافظ يكون الحديث من الأصل الحادى عشر بخلاف ما أفاده شيخ المشايخ .

(١٥) ٣٠ - الثلاثون : ما ذكره شيخ الهند فى الأصل الخامس عشر : أن الإمام البخارى كثيراً ما يأتى بالترجمة مطلقة ، ويذكر الحديث مقيداً ، فظالماً يظهر ذلك وضوحاً ، وقليلاً ما يحنى ذلك على الناظرين ، فيوردون على البخارى عدم انطباق الحديث بالترجمة ، فينبغى إذ ذاك أن يلاحظ فى الترجمة قيداً مناسباً للحديث ، انتهى ، قال الكرماني فى (باب ليبصق عن يساره) : فإن قلت : الترجمة مطلق ، والحديث مقيد بكونه فى الصلاة عكس الباب المتقدم ، فإن ترجمته مقيدة بالصلاة ، والحديث الذى فيه مطلق ، قلت : المطلق محمول على المقيد فى الموضعين عملاً بالدليلين ، فإن قلت : لفظة الترجمة مقيدة بالقدم اليسرى ، ولفظ القدم فى الحديث لا تقييد فيه ، قلت : تقييد به عملاً بالقاعدة المقررة من تقييد المطلق ، فإن قلت : كان المناسب أن يذكر هذا الحديث فى ذلك الباب ، وذلك الحديث فى هذا الباب ، قلت : لعل غرضه بعد معرفة نفس الأحكام بيان استخراج الأحكام ، ومعرفة طرق استنباطها أيضاً تكثيراً للفائدة ، إلى آخر ما قاله ، وطرق الاستنباط من أهم أصول البخارى كما تقدم فى الأصل الثانى .

قلت : ولم يمثل شيخ الهند - قدس سره - لأصله هذا بمثال ، ويمكن عندى أن يمثل (بباب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) فأتى بالترجمة

مطلقة" وذكر الحديث فيه مقيداً بصلاة الفجر ، ولذا أشكل على الشراح التطابق ، ووجهه بوجهه ، وعلى الأصل المذكور ينبغي أن يلاحظ القيد في الترجمة ، ويستأنس ذلك من كلام الحافظ إذ قال : ويحتمل أن يكون اللام في الترجمة عهدية ، فيتفقان أي يتفق الحديث مع الترجمة ، إذ أريدت في الترجمة أيضاً صلاة الفجر ، قلت : وأشار إلى ذلك الأصل الحافظ في " مقدمة الفتح " أيضاً كما حكيت كلامه في الفائدة الثانية ورقمت عليه (١) ، وحاصله الاحتمال في الترجمة ، والتقييد في الحديث ، وهذا آخر الأصول التي ذكرها شيخ الهند - قدس سره - في مبدء تراجمه ، وقد وجد في كلام الشراح والمشايخ العظام - قدس أسرارهم - أصول كثيرة غير ما سبق منها .

الحادى والثلاثون : ما أفاده شيخ الشيوخ الإمام الكنكوهي - قدس سره - في مبدء تقريره هذا : أن المقصود كثيراً ما يحصل بالنظر إلى مجموع الروايات الموردة في الباب ، ولا تستقل كل رواية بإفادة ما وضعت عليه الترجمة ، وعلى هذا فلا إشكال فيما يورده المؤلف من الروايات التي لا تنطبق على الترجمة بأسرها ، انتهى ، قلت : وهذا أصل مطرد معروف عند الشراح أخذوا به في كثير من التراجم ، قال الكرماني في (باب هل يصلى الإمام بمن حضر إلخ) : ولا يخفى أنه لا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل الترجمة بل لو دل البعض بحيث تعلم كل الترجمة من كل ما في الباب لكفاه ، انتهى ، وبه أخذ في حديث هرقل في أول الكتاب إذ قال : فإن قلت : هذا في آخر عهد البعثة فما مناسبته لما ترجم عليه الباب ، وهي كيفية بدء الوحي ؟ قلت : المراد منه أن يعلم من جميع ما في الباب لا من كل حديث منه ، انتهى مختصراً ، وبه أخذ في (باب من قال : الإيمان هو العمل) مجيباً عن إشكال عدم التطابق ، قلت : المراد به المجموع ، والاستدلال عليه بمجموع الآيات والحديث ، إذ يدل كل واحد من القرآن والسنة على بعض الدعوى بحيث يدل الكل على الكل ،

انتهى ونظائره فى شرحه كثيرة ، وذكره العلامة العيني بحثاً فى أول باب "الصحيح" ، أو المراد بالباب بجملة بيان كيفية بدء الوحي لا من كل حديث منه ، فلو علم من مجموع ما فى الباب كيفية بدء الوحي ومن كل حديث شئ مما يتعلق به صحت الترجمة ، انتهى .

وأخذ بذلك الأصل بمواضع من شرحه ، منها : ما قال فى حديث هرقل فى الأسئلة والأجوبة ، الأول : ما قيل أن قصة أبى سفيان مع هرقل إنما كانت فى أواخر عهد البعثة ، فمما مناسبة ذكرها لما ترجم عليه الباب ، وهو كيفية بدء الوحي ، أجيب : بأن كيفية بدء الوحي تعلم من جميع ما فى الباب وهو ظاهر لا يخفى ، انتهى ، وبذلك جزم الحافظ فى (باب من قال : إن الإيمان هو العمل) إذ قال : مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالمجموع على المجموع لأن كل واحد منها بمفرده دال على بعض الدعوى ، ثم بسط فى تطابق الأجزاء بالأجزاء ، وإلى ذلك أشار فى (باب ما يقع من النجاسات إلخ) ، إذ قال : وهذا الذى يظهر من مجموع ما أورده فى الباب من أثر وحديث ، وبذلك جزم فى (باب الحلوى والعسل) (٩ - ٤٤٤) . إذ قال : ولا يشترط أن يشتمل كل حديث فى الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفى التوزيع ، انتهى ، وبذلك طابق السندى روايات (باب فضل صلاة الفجر فى جماعة) إذ قال : هذا الحديث يدل على عظم فضل الجماعة ، فإذا ضم ذلك إلى فضل صلاة الفجر المعلوم بالحديث المتقدم ، يلزم أن لصلاة الفجر فى الجماعة فضلاً عظيماً ، انتهى ، والجملة أن هذا الأصل أخذه جميع الشراح مراراً فى شروحه .

الثانى والثلاثون : ما تقدم من كلام الحافظ فى مقدمته ورقته عليه (٦) أن الإمام البخارى كثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام ، كقوله : (باب هل

يكون كذا) (١) أو من قال : كذا ونحو ذلك ، وذلك حينما لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين ، وغرضه بيان هل يثبت ذلك الحكم ، أولا يثبت ؟ فيترجم على الحكم ومراده ما يفسر بعد من إثباته أو نفيه ، أو أنه محتمل لهما ، انتهى ، وأخذ بذلك الأصل الحافظ في شرحه كثيراً ، كما قال في (باب التيمم هل ينفخ فيها ؟) إنما ترجم بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالاً كعادته ، لأن النسخ يحتمل أن يكون لشيء علق بيده ، وقال في (باب هل يقال : مسجد بنى فلان ؟) : إنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالاً إلى آخر ما بسطه ، وقال في (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ؟) : كأنه استعمل الاستفهام في الترجمة للاحتمال ، وقال في (باب هل تكفن المرأة في إزار رجل ؟) : قال ابن رشيد : أشار بقوله : هل إلى تردد عنده في المسألة ، فكأنه أوماً إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي ﷺ إلى آخر ما بسطه من الاحتمالات العديدة ، وترجم البخاري (باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ؟) ، وبسط الحافظ في الاحتمالات الكثيرة في هذه المسألة تظهر بمراجعة "الفتح" .

وترجم بـ (باب هل يشتري الرجل صدقته ؟) قال الزين بن المنير : أوردتها بالاستفهام لأن تنزيل الباب على سببه يضعف معه تعميم المنع ، لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون القيمة ، لقوله : وظننت أنه يبيعه برخص ، إلى آخر ما في "الفتح" ، وترجم بـ (باب من أين تؤتى الجمعة ؟ إلخ) ، قال الحافظ : يعنى أن الآية ليست صريحة في بيان الحكم المذكور ، فلذلك أتى في الترجمة بصيغة الاستفهام ، ويدخل في هذا الأصل عندي (باب هل ينش قبر مشرك الجاهلية وتتخذ مكانها مساجد ؟) فإن الشراح قاطبة جعلوا لفظ هل ههنا بمعنى قد ، لأن الرواية الواردة في الباب نص في نبش قبور المشركين ، والأوجه

(١) تقدم ذلك في الأصل الثالث .

عندى أن لفظ : هل ههنا بمعناه ، وزاده الإمام البخارى على هذا الأصل الذى نحن بصدده ، وذلك لأن مقتضى حديث الباب هو نبش القبور ظاهر ، لكن القصة لمبدء الهجرة السنة الأولى منها ، وما سيأتى قريباً من (باب الصلاة فى مواضع الخسف والعذاب) وقعة السنة التاسعة فى غزوة تبوك ، فالظاهر عندى أن الإمام البخارى لمح بلفظ هل إلى ذلك ، فإن قبور المشركين محل العذاب لا محالة .

الثالث والثلاثون : ما قال القسطلانى فى مقدمة شرحه فى بيان موضوعه ، وتفرد به مجموعه ، وتراجمه البديعة المثال ، المنبوعة المثال : أنه - رحمة الله عليه - التزم مع صحة الأحاديث استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة ، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون معانى كثيرة فرقها فى أبوابه بحسب المناسبة ، وانتزع منها الدلالات البديعة ، وسلك فى الإشارات إلى تفسيرها السبل الوسيعة ، ومن ثم أخلى كثيراً من الأبواب عن ذكر إسناد الحديث ، واقتصر فيه على قوله : فلان عن النبي ﷺ ، ونحو ذلك ، انتهى مختصراً ، قال الشارح : قوله : ومن ثم أخلى ، أى من كون غرضه الاستنباط منها ، والاستدلال لأموار أرادها ، لاختصاص ذكر الأحاديث فقط ، انتهى .

قلت : أخذ القسطلانى هذا من كلام الحافظ كما تقدم من كلامه فى أول الفائدة الثالثة من الفصل الثانى ، وهذا الأصل مطرد معروف فى "الصحيح" ، كثير الشيوع فى كتابه ، فإنه - رضى الله عنه - اقتصر فى (باب استواء الظهر فى الركوع) على قوله : وقال أبو حميد فى أصحابه : ركع النبي ﷺ ، ثم هصر ظهره ، فقط ، واقتصر فى (باب يستقبل بأطراف رجله القبلة) على قوله : قاله أبو حميد عن النبي ﷺ ، وقال فى (باب الصلح مع المشركين) فيه عن أبى سفيان ، انتهى ، واقتصر فى (باب من غزا وهو حديث بعزسه) على (م-٤٣)

قوله : فيه جابر عن النبي ﷺ ، وفي ( باب من اختار الغزو بعد البناء ) على قوله : فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ ، وقال في ( باب تزويج اليتيمة ) فيه سهل عن النبي ﷺ ، وغير ذلك من الأبواب الكثيرة .

الرابع والثلاثون: ما قال حافظ الحديث مولانا السيد أنور شاه في "فيض الباري" في (باب الفتيا وهو واقف على ظهر الدابة أو غيرها) : قد استفدت من عادة البخارى أن الحديث إذا اشتمل على جزء مخصوص، ويكون الحكم عاماً عنده ، فيصنع البخارى هناك هكذا ، ويضع لفظ أو غيرها دفعا لإيهام التخصيص ، وإفادة للتعميم ، ثم لا يخرج له دليلاً فيها بعد ، فالمصنف -رحمة الله عليه- ههنا أخرج من الحديث مسألة الدابة فقط ، وإنما أضاف أو غيرها لإفادة تعميم الحكم ، فهذا فقه وبيان مسألة احتراضاً ، فطلب الدليل على هذا الجزء في كلامه بعيد عندي ، انتهى ، قلت : وهذا الأصل قريب مما تقدم في الأصل الثالث والعشرين ، وأفردته بالذكر لأن تبويب الإمام البخارى بلفظ غيره مطرد شائع في كتابه ، وأيضاً فرق ما بين شرح الحديث بالترجمة ، وبين الإشارة إلى عدم التخصيص بلفظ : غيره في الترجمة ، وهذا السياق كثير الشيوع في " البخارى " ، مثلاً ترجم (إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره) قال الحافظ : استدل البخارى على أن بقاء الأثر بعد زوال العين في إزالة النجاسة وغيرها لا يضر ، فلذا ترجم (إذا غسل الجنابة أو غيرها إلخ) ، و ترجم (باب الإهلال من البطحاء وغيرها إلخ) ، إشارة إلى عدم التخصيص بالبطحاء ، و ترجم (هل بيت أصحاب السقايه أو غيرهم إلخ) ، إشارة إلى عدم التخصيص بأصحاب السقاية ، و ترجم (باب العمرة ليلة الحصبة وغيرها) إشارة إلى عدم التخصيص بليلة الحصبة وإن كانت عمرة عائشة رضى الله عنها فيها ، وكقوله (باب الفطر بما تيسر بالماء وغيره) .

الخامس والثلاثون : ما قال الحافظ في "الفتح" : في (باب كتابة العلم)

طريقة البخارى فى الأحكام التى يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشئ ، بل يوردها على الاحتمال ، وهذه الترجمة من ذلك ، لأن السلف اختلفوا فى ذلك عملاً وتركاً ، وإن كان الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم إلى آخره ، وقال فيه (باب إذا صلى ثم أم قوماً) : قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب إذا جرياً على عادته فى ترك الجزم بالحكم المختلف فيه ، انتهى ، وقال فى (باب إذا دعت الأم ولدها فى الصلاة) : أى هل يجب لإجابتها أم لا ؟ وإذا وجبت هل تبطل الصلاة أولاً ؟ فى المسألتين خلاف ، ولذلك حذف المصنف جواب الشرط ، انتهى ، ويمثل هذا أيضاً (باب الوضوء من غير حدث) لمكان الاختلاف فيه فى السلف ، كما بسطه الحافظ ، وإن استقر الإجماع بعد على عدم الوجوب .

وهذا الأصل مطرد كثير الشيوع فى "الصحيح" ، وهذا غير الأصل الرابع ، كما لا يخفى فإنه تقدم فيه أنه - رضى الله عنه - لا يجزم بالحكم لاختلاف الروايات ، فيأتى بالروايات على اختلافها ، وههنا عدم الجزم إشارة إلى اختلاف العلماء ، ولا يأتى بالروايات المختلفة كما ترى فى هذه الأمثلة ، فإنه لم يذكر فى هذه الأبواب إلا رواية واحدة ، كما فى (باب إذا صلى ثم أم قوماً) ، وقال مولانا الشيخ محمد حسن المكى عن شيخه الإمام الكنكوهى - قدس الله أسرارهما - : إن البدأ الشائع للبخارى ، أنه يضع الترجمة ولا يذكر معها الحكم ، إما لاشتباه الحكم عليه ، أو للإحالة إلى فهم الناظر ، ثم يورد لها أحاديث متفقة على حكم واحد ، أو متعارضة من غير تطبيق بينهما ، فيذكرها على سبيل التعداد ، ويحيل التطبيق إلى فهم الناظر ، فكأنه يختبره ، فلذلك ذكر (باب شؤر الكلب) مطلقاً ، ثم أورد فيه مذهب الزهرى ، ثم أورد حديثاً منابذاً له ، وهو قوله ﷺ : « فليغسله سبعاً » ، ثم أورد حديثين معارضين لذلك الحديث مؤيدين لمذهب الزهرى ، وهما : حديث الخلف

وقوله ﷺ : « فكل » إلخ ، يعنى حديث الصيد الآتى فى الباب الثانى ، وكلامه قدس سره هذا يشتمل أصولاً ، منها هذا الأصل والأصل الرابع ، لقوله : ثم يأتى لها أحاديث متفقة أو متعارضة فتأمل .

وأدخل شيخ المشايخ فى هذا الأصل (باب الصلاة على الشهيد) ، إذ قال : فيه اختلاف العلماء ، وإنما عقد المؤلف الباب للإشارة إلى أن الدلائل فى هذا الباب متعارضة ، فمن مثبت ومن ناف ، ومن دأبه الإشارة إلى تعارض أدلة المسألة أيضاً ، وعقد الباب لمجرد ذلك ، كما لا يخفى على متتبع كتابه حق التتبع ، انتهى ، والأوجه عندى أن هذا الباب من الأصل الرابع لذكر الروايتين المختلفتين فى ذلك ، وإن كان فيه اختلاف العلماء أيضاً .

السادس والثلاثون : ما أفاده شيخ المشايخ فى تراجمه فى (باب الوضوء من النوم) ، وحاصله : أن التعليل بالعلة البعيدة تاركاً للعلة القريبة دليل على أن العلة القريبة غير مؤثرة ، قال : وأمثال هذه الاستدلالات للمؤلف كثيرة ، فاحفظ فإنه ينفعك ، انتهى ، وسيأتى تمام كلام الشيخ فى هامش التقرير فى هذا الباب .

السابع والثلاثون : ما قال العيني فى (باب بلا ترجمة يعد (باب ما جاء فى غسل البول) وقد ذكر فيه البخارى حديث الرجلين يعذبان فى القبر : هذا الحديث فى نفس الأمر هو الحديث الذى ترجم له البخارى بقوله : (باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله) لأن مخرجها واحد ، غير أن الاختلاف فى السند وبعض المتن ، لأن هناك عن مجاهد عن ابن عباس ، وههنا عن مجاهد عن طاؤس عن ابن عباس إلى آخر ما قال : وحاصله : أنه ذكر الباب بلا ترجمة تنبيهاً على الاختلاف فى الرواية ، والفرق بينه وبين الأصول : العشرين ، والخامس والعشرين ، والسابع والخمسين لا يخفى ، وهكذا هذه كلها بمعرض من الأصل السابع .

الثامن والثلاثون : إن من دأب البخارى المطرد فى كتابه أنه طالما يترجم بترجمتين ، ولا يذكر الحديث إلا لواحد منهما ، ويترك الأخرى سدى ، وميل الحافظ فى هذه الأبواب أنه رضى الله عنه أشار بالترجمة الثانية إلى روايات ليست على شرطه ، فقد قال فى (باب غسل المني وفركه إلخ) : لم يخرج البخارى حديث الفرق ، بل اكتفى بالإشارة إليه فى الترجمة على عادته ، انتهى ، وقال فى (باب البول قائماً وقاعداً) : ولم يذكر البخارى حديث الجزء الثانى فقال : ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حسنة ، الذى أخرجه النسائى وابن ماجه وغيرهما ، انتهى ، وقد حمله ابن بطل على الأصل التاسع عشر ، كما تقدم ، وقال الحافظ فى (باب إذا غسل الجنابة أو غيرها) : ذكر فى الباب حديث الجنابة ، وألحق غيرها بها قياساً ، أو أشار بذلك إلى ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة فى سؤال خولة عن ثوب الحيض ، وقال فى (باب كنس المسجد والتقاط الحرق والقذى والعيذان) : والذى يظهر لى من تصرف البخارى أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد فى بعض طرقه صريحاً ، ثم ذكر الروايات المصرحة بهذه الأجزاء ، وقال فى آخره : وتكلف من لم يطلع على ذلك ، فزعم أن حكم الترجمة يؤخذ من إتيان النبي ﷺ القبر حتى صلى عليه ، قال : فيؤخذ من ذلك الترغيب فى تنظيف المسجد ، وقال فى (باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها) : ولم يذكر البخارى حديث قبلها فقال الحافظ بعد ذكر توجيهات الشراح الآخر : والذى يظهر أن البخارى أشار إلى ما وقع فى بعض طرق حديث الباب ، وهو ما رواه أبو داود وابن حبان فذكر الحديث ، ونظائرهما كثيرة فى "الفتح" ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالأصل الحادى عشر ، والتاسع عشر ، فإن الفرق بينها واضح .

التاسع والثلاثون : ما قالو فى النوع المذكور - يعنى إذا ذكر جزئين فى الترجمة ولم يذكر الحديث إلا لواحد منها - أن الإمام البخارى يشير بذلك

إلى أن أحد الجزأين ثابت والثاني لا يثبت ، فكأن البخارى رد عليه بالترجمة وأنكره ، جزم بذلك البكرمانى فى (باب غسل المني وفركه) إذ قال : فإن قلت : الحديث لا يدل على الفرق ، قلت : علم من الغسل عدم الاكتفاء بالفرق ، والمراد من الباب حكم المني غسلًا وفركًا في أن أيهما ثبت في الحديث؟ وما الواجب منهما؟ انتهى ، وعلى ذلك حمل الشيخ ابن القيم في "الهدى" ترجمة البخارى (باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها) ، وبسط الكلام على أن لاصلاة قبل الجمعة ، قال : ولم يرد البخارى إثبات السنة قبل الجمعة ، وإنما مراده : هل ورد في الصلاة قبلها أو بعدها شيء؟ ثم ذكر هذا الحديث ، أى أنه لم يرو عنه فعل السنة إلا بعدها ، ولم يرد قبلها شيء ، انتهى ، ويدخل في ذلك (باب الصلاة على الجنائز في المصل والمسجد) ، إذ أورد الحديث للأول دون الثاني ، وأشكل على الشراح إثبات الثاني ، وقال العيني : لعل غرض البخارى رضي الله عنه ، أن لا يصلى عليها في المسجد ، إلى آخر ما قال ، وإلى ذلك الأصل أشار العيني في (باب البول قائماً وقاعداً) احتمالاً ، إذ قال : وإما إشارة إلى أنه وقف على أحاديث الفصلين ، لكنه اقتصر على أحاديث الفصل الأول لكونها على شرطه ، انتهى ، يعنى أحاديث الفصل الثاني لم تكن على شرطه ولا يلتبس هذا بالأصل الخامس والخمسين .

الأربعون : ما يستنبط من كلام الحافظ ، في (باب في كم تصلى المرأة من الثياب ؟) أن من عادة البخارى أنه طالما لا يذكر في الترجمة حكماً لكن يختاره يظهر عما ذكر في الباب من الآثار إذ قال بحثاً أنه لم يصرح بشيء ، إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة ، انتهى ، وتبعه القسطلاني في ذلك ، وبذلك الأصل أخذ العيني في الباب المذكور إذ قال : واختاره يؤخذ في عاداته من الآثار التي يترجم بها ، انتهى ، وإلى ذلك أشار الحافظ في (باب سؤر الكلب) إذ قال : والظاهر من تصرف المصنف أنه يقول

بطهارته ، انتهى ، وقريب من ذلك ما قال في (باب أبواب الإبل والدواب) :  
لم يفصح المصنف بالحكم كعادته في المختلف فيه ، لكن ظاهر إirاده حديث  
العرنيين يشعر باختياره الطهارة ، انتهى ، وقلت قريب من ذلك لأنه ليس  
فيه الأثر بل الحديث ؛ لكنه مشعر إلى الأصل المذكور ، ويدخل في ذلك  
عندى (باب الصلاة في الجبة الشامية إلخ) ، فإنه يحتمل مسألة النجاسة ،  
ومسألة التشبه ، لكن الآثار التي أوردها في الباب تؤيد الثاني ، قال الحافظ :  
هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها ،  
انتهى .

قلت : ويؤيده أثر معمر ، وبذلك الأصل أخذ الحافظ في (باب  
وجوب صلاة الجماعة) إذ قال : أطلق الوجوب ، وهو أعم من كونه  
وجوب عين أو كفاية ، إلا أن الأثر الذي ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد  
أنه وجوب عين ، انتهى ، وهذا اللفظ أى تعيين المراد بالوجوب عنده فرضى  
ههنا بذكر كلامه وإلا فقد تقدم كلامه في الخامس عشر لأصل آخر ، وقال  
الكرمانى في (باب هل يتبّع المؤذن فاه إلخ) : في قول البخارى : ويذكر عن  
بلال أنه جعل لإصبعيه في أذنيه ، وكان ابن عمر لا يجعل ، ميل البخارى إلى  
عدم الجعل ، لأن التعليق الأول ذكره بصيغة التمريض ، والثاني بصيغة  
التصحيح ، انتهى ، وسيأتى قول الكرمانى هذا في الأصل الخامس والأربعين  
لفرض آخر ، وهكذا قال العيني ، يعنى ذكر الأول بصيغة التمريض والثاني  
بصيغة التصحيح ، فكأن ميله إليه ، وقال الحافظ في (باب كيف الإشعار  
للميت) وقال الحسن ، إلخ ، ويقول الحسن قال زفر ، وكأن المصنف  
أشار بذلك إلى موافقته قول زفر ، انتهى ، وقال الحافظ في  
(٩ - ٣٤٤) : عادة البخارى في موضع الاختلاف مهما صدر به من النقل  
عن صحابى أو تابعى فهو اختياره ، انتهى ، والفرق بين هذا الأصل وبين

الأصول التي ذكرت في الأصل الخامس عشر واضح لا يخفى ، نعم الفرق بين ذلك وبين ما تقدم في الحصيفة السادسة من خصائص البخارى في الفائدة الثانية من الفصل الثانى دقيق ذكر هناك .

الحادى والأربعون : من عادته المستمرة المعروفة أنه - رضى الله عنه - كثيراً ما يقوى بالترجمة معنى حديث ليس على شرطه لكن معناه صحيح عنده ، فيستدل بالرواية التي هي على شرطه على صحة معنى حديث ليس على شرطه ، والفرق بين هذا الأصل وبين الأصل الأول من هذه الأصول ، أن المذكور في الترجمة هناك كان لفظ الحديث ، وههنا الترجمة ليست بلفظ حديث ، بل ههنا أشار بالترجمة إلى صحة معناه ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك الأصل في كلام الحافظ في مقدمته الذى حكيمته في الفائدة الثانية ، ورقبت عليه العاشر إذ قال : وكثيراً ما يترجم بلفظ يؤمى إلى معنى حديث لم يصح على شرطه ، أو يأتي بلفظ الحديث الذى لم يصح على شرطه ، إلى آخر ما قال ، فهذا الثانى تقدم في الأصل الأول ، والأول من نوعى الحافظ هذا ، ويمثل لذلك مما قاله شيخ المشايخ في تراجمه في (باب صيام أيام البيض) : ثبت حديث الترجمة في السنن ، وليس على شرط "البخارى" ، فاستخرج له حديثاً على شرطه يشهد له ، كذا للزركشى ، انتهى ، قلت : ولفظ الترجمة مروي بألفاظ مختلفة ذكرها الحافظ في "الفتح" ، قلت : ويمثل لذلك الأصل (باب كم بين الأذان والإقامة) فإن المعروف أنه - رضى الله عنه - أشار بذلك إلى رواية جابر رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال لبلال : « إجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله » الحديث ، أخرجه الترمذى والحاكم ، لكن إسناده ضعيف ، وله شواهد ذكرها الحافظ .

ويمثل لذلك أيضاً (باب الصلاة في النعال) قال الحافظ : روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً : « خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في

نعالمهم ولا خفافهم» إلخ ، ثم ترجم الإمام البخارى ( بباب الصلاة فى الخفاف )  
قال الحافظ : يحتمل أنه أراد الإشارة إلى حديث شداد بن أوس المذكور لجمعه  
بين الأمرين ، وترجم الإمام البخارى ( بباب المساجد فى البيوت ) وهو عندى  
إشارة إلى حديثي عائشة وسمرة - رضى الله عنهما - أخرجهما أبو داؤد فى "سننه"  
وترجم عليهما ( بباب اتخاذ المساجد فى البيوت ) فيها الأمر بينائهما فى الدور ،  
وترجم البخارى ( بباب يلبس أحسن ما يجد ) ، وقد ورد فى معنى ذلك عدة  
روايات ذكرها الحافظ فى "الفتح" ، وترجم ( باب من تمطر فى المطر  
إلخ ) قال الحافظ : لعله أشار إلى ما أخرجه مسلم عن أنس قال : حشر  
رسول الله ﷺ ثوبه حتى أصابه المطر ، وقال : « لأنه حديث عهد بربه » ،  
وترجم ( بباب الثياب البيض للكفن ) ، قال الحافظ : كأن البخارى لم يثبت  
على شرطه الحديث الصريح فى الباب ، وهو ما رواه أصحاب السنن من حديث  
ابن عباس ، بلفظ : « البسوا ثياب البيض ، فإنها أطهر وأطيب ، وكفنوا فيها  
موتاكم » صححه الترمذى والحاكم ، وله شاهد من حديث سمرة ذكره الحافظ ،  
وترجم ( باب حمل الرجال الجنائز دون النساء ) ، قال الحافظ : لعله أشار إلى  
ما أخرجه أبو يعلى من حديث أنس فذكره ، وترجم ( بباب ما ذكر فى  
الحجر الأسود ) ، قال الحافظ : أورد فيه حديث عمر رضى الله عنه ،  
وكانه لم يثبت عنده فيه على شرطه شئ غير ذلك ، وقد ورد فيه أحاديث  
فيسطها ، وترجم ( بباب ما جاء فى زمزم ) ، قال الحافظ : كأنه لم يثبت  
عنده فى فضلها حديث ، إلى آخر ما قال ، والفرق بين هذا الأصل وبين  
الحادى عشر واضح لا يخفى .

الثانى والأربعون : إن من دأبه المعروف المطرد ، أنه قد ينبه بالترجمة  
على مسألة مهمة غير متعلقة بالكتاب استطراداً ، فيشكل على الناظرين توفيق  
( م - ٤٤ )

هذه الترجمة بالكتاب ، مثلاً ترجم في أبواب المساجد (باب الاغتسال إذا أسلم) ، وأشكل على الشراح قاطبة إدخاله في أبواب المساجد، قال الحافظ: الاغتسال إذا أسلم لا تعلق له بأحكام المساجد إلا على بعد، وهو أن يقال: الكافر جنب غالباً ، وهو ممنوع من المسجد إلا لضرورة فلما أسلم لم يبق ضرورة للبث في المسجد جنباً فاغتسل لتسوغ له الإقامة في المسجد ، إلى آخر ما بسط من التوجيهات البعيدة حتى قال : يحتمل أن يكون بيض للترجمة فسد بعضهم البياض بما ظهر له ، وحكى عن بعضهم ههنا التراجم ، ولو أمعنوا النظر في عادات المصنف تخلصوا عن الإشكال ، فالأوجه عندي أن يقال : إن الحديث من الباب السابق ، ولذا نبه عليه بربط الأسير أيضاً ، وذكر مسألة الاغتسال استطراداً اهتماماً بشأنها ، لشدة اختلاف الأئمة الأربعة في تلك المسألة حتى لم يتفق اثنان منهم على قول واحد ، بل لكل واحد من الأربعة مسلك مستقل في تلك المسألة .

ولما كانت المسألة مستنبطة بحديث الباب نبه عليها بالترجمة كاللتنبيه ، ثم رأيت أن هذا الأصل أخذه مولانا السيد أنور شاه - نور الله مرقده - أيضاً ، فله الحمد والمنة ، فقد قال في " فيض الباري " في (باب فضل صلاة الفجر والحديث): هذا من عادات المصنف - رحمه الله تعالى - أن الحديث إذا اشتمل على فائدة ويريد أن ينبه عليها ، فإنه يذكره في الترجمة ، وإن لم يناسب سلسلة التراجم ، أعني به أن التراجم إذا تكون عنده سلسلة ، ثم تبدو له فائدة في الأحاديث المستخرجة ويراها مهمة ، فلا ينتظر أن ييؤب لها مستقلاً ، ولكن يفرغ عنها في ديول هذه التراجم ، وأسميه : إنجازاً ، فقوله : والحديث ، أى الحديث بعد العشاء وإن لم يناسب ذكره ههنا لأنه عقد الترجمة لفضل صلاة الفجر ، ولا مناسبة بينه وبين الحديث بعد العشاء ، إلا أنه لما كان مذكوراً في الحديث المترجم له ذكره إنجازاً ، وقد اضطرب في توجيهه الشارحون ،

ولم يأتوا بشئ ، انتهى ، قلت : وما وجه - رحمة الله عليه - للفظ الحديث يأتى الكلام عليه فى محله من "اللامع" ، وما اختاره فى توجيهه هو أقرب التوجيهات عند هذا العبد الضعيف أيضاً ، لكن مع التفحص الكثير لم أجد بعد فى رواية نصاً بأن هذا الكلام كان بعد العشاء ، فليتفحص ، وعلى هذا الأصل حمل شيخ المشايخ فى تراجمه (باب نفص اليدين من الغسل) ، إذ قال : وغرضه عندى إثبات طهارة الغسالة ، إذ النفص لا يخلو عن إصابة الرشاش بالبدن ، انتهى .

الثالث والأربعون : إن من دأبه المعروف أنه كثيراً ما يذكر الترجمة بخلاف لفظ الحديث ، ويكون الغرض منه الإشارة إلى اختلاف ألفاظ الرواية الواردة فى الباب ، وهذا مطرد فى كتابه ، وأمثله كثيرة فى "الصحيح" ، منها : أنه ترجم بـ (باب من أدرك من الصلاة ركعة) وأورد فيه حديث أبى هريرة بلفظ : «من أدرك ركعة من الصلاة» قال الحافظ : أخرجه البيهقي وغيره بلفظ ترجمة الباب ، قدم قوله من الصلاة على قوله ركعة ، وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع فى تراجم البخارى مما يترجم بلفظ الحديث ، لا يقع فيه شئ مغاير للفظ الحديث الذى يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير ، فله دره ما أكثر اطلاعه ، انتهى ، قلت : ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالأصل الآتى : الرابع والستين .

الرابع والأربعون : ما اختاره العيني فى شرحه فى كثير من التراجم : أن التوافق بجزء من الترجمة يكفى للمطابقة ، كما قال فى (باب فضل صلاة الفجر فى الجماعة) فى ذيل حديث أم الدرداء ، فإن قلت : الترجمة فى فضل الصلاة بالجماعة فى الفجر ، والذى يفهم من الحديث أعم من ذلك ، فكيف يكون التطابق ؟ قلت : إذا طابق جزء من الحديث الترجمة يكفى ، ومثل هذا وقع له كثيراً فى هذا الكتاب ، انتهى ، وقال فى (باب تشبيك الأصابع فى المسجد وغيره) : مطابقة حديث ابن عمر للترجمة فى أحد جزئيهما ، واكتفى البخارى بدلالته على

بعض الترجمة ، حيث دل حديث أبي هريرة على تمامها ، ثم قال بعد ذلك في حديث أبي موسى : مطابقتها للترجمة في أحد جزئيهما كما قلنا في حديث ابن عمر رضي الله عنه ، انتهى ، وقال في (باب الأذان للمسافرين إلخ) ، بعد حديث أبي ذر : إن قلت لا دلالة ههنا على الإقامة ، والترجمة مشتملة على الأذان والإقامة معاً ، قلت : المقصود هو الدلالة في الجملة ، ولا يلزم الدلالة صريحاً على كل جزء من الترجمة ، انتهى .

وبهذا الأصل أثبت مناسبة حديث ابن عباس بـ (باب الخطبة بعد العيد) إذ قال : مطابقتها للترجمة تأتي بالتكلف من حيث أن الترجمة مشتملة على العيد ، والمراد منه صلاة العيد ، وأشار بالحديث إلى أن صلاة العيد ركعتان ، انتهى ، وإن كان عندي في وجه المطابقة ههنا ما قاله الكرماني من أن الأمر للنساء بالصدقة من تنمة الخطبة أوجه مما قاله العيني ، لكن العيني طابق الحديث بجزء الترجمة ، وقال الحافظ في (باب هل يصلي الإمام بمن حضر؟ إلخ) : وحديث أنس رضي الله عنه لا ذكر للخطبة فيه ، ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ما في الترجمة ، انتهى ، وأخذ بذلك أيضاً في (باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء) إذ قال : وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة ، وحديث عائشة على جميعها ، انتهى ، وأخذ بذلك الأصل شيخ المشايخ في (باب مسح الرأس كله) إذ قال : وتعلق قول ابن المسيب بالباب إنما هو لمجرد ذكر المسح فيه ، ولا تعلق له بخصوص الترجمة ، ومثل ذلك في تعاليق البخاري كثيرة ، انتهى .

الخامس والأربعون : ما هو المعروف في الشروح جملة ، وعلى السنة المشايخ قاطبة : أن ما يذكره البخاري في تراجمه بصيغة التمریض إشارة إلى ضعفه ، قال النووي في مبدء شرحه : قال العلماء المحققون من المحدثين وغيرهم : إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه : قال رسول الله ﷺ ، أو فعل ، أو

أمر ، أو نهى ، أو شبه ذلك من صيغ الجزم ، وكذا لا يقال : روى أبو هريرة ، أو ذكر ، أو قال شبه ذلك ، وكذا لا يقال ذلك فى التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفاً ، فلا يقال شئ من ذلك بصيغة الجزم ، وإنما يقال فى الضعيف بصيغة التمريض ، فيقال : روى عنه ، أو نقل ، أو ذكر ، أو يروى ، أو يحكى ، أو جاء عنه ، أو بلغنا عنه ، قالوا : وإذا كان الحديث أو غيره صحيحاً أو حسناً ، عين المضاف إليه بصيغة الجزم ، ودليل ذلك أن صيغة الجزم تقتضى صحته عن المضاف إليه ، فلا يطلق إلا على ما صح ، وإلا فيكون فى معنى الكاذب ، وهذا التفصيل مما يتركه كثير من المصنفين فى الفقه والحديث وغيرهما ، وقد اشد إنكار الإمام البيهقي على من خالف هذا من العلماء ، وهذا التساهل من فاعله قبيح جداً ، فلأنهم يقولون فى الصحيح بصيغة التمريض ، وفى الضعيف بالجزم ، وهذا حيد عن الصواب .

وقد اعتنى البخارى - رضى الله عنه - بهذا التفصيل فى " صحيحه " فيقول فى الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض وبعضه بجزم مراعيماً ما ذكرنا ، وهذا مما يزيدك اعتقاداً فى جلالته ونحريه ، وورعه وإطلاعه ، وتحقيقه وإتقانه ، انتهى ، قلت : هذا هو المعروف فى عامة الشروح ، لكن الحافظ فى مقدمته بسط الكلام على ذلك الأصل بسطاً كثيراً لا يسعه هذا المختصر ، وذكر عدة أمثلة للأنواع المختلفة من الجزم والتمريض وبسط الكلام عليهما ، وقال فى (باب الرجل يأتى بالإمام) قوله : ويذكر عن النبى ﷺ : « ائتموا بى » الحديث ، هذا طرف من حديث أبى سعيد الخدرى ، قال : رأى رسول الله ﷺ فى أصحابه تأخراً ، الحديث ، أخرجه مسلم وأصحاب السنن ، قيل : وإنما ذكره البخارى بصيغة التمريض لأن أبا نضرة ليس على شرطه لضعف فيه ، وهذا عندى ليس بصواب ، لأنه لا يلزم من كونه على شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به ، بل قد يكون صالحاً للاحتجاج به عنده ، وليس

هو على شرط "صحيحه" الذى هو أعلى شروط الصحة ، والحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف ، بل قد تستعمل فى الصحيح أيضاً ، بخلاف صيغة الجزم ، فلأنها لا تستعمل إلا فى الصحيح ، انتهى .

وتعقب العيني إذ قال : قال الكرماني : ويذكر تعليق بلفظ التمرىض ، ثم ذكر العيني قول الحافظ ؛ ثم قال : قلت : وهذا الذى ذكره يخرم قاعدته ، لأنه إذا لم يكن على شرطه كيف يحتاج به ؟ وإلا فلا فائدة لذلك الشرط ، إلى آخر ما ذكر ، والجملة : أن المعروف عند الشراح ، ما يذكره البخارى بصيغة التمرىض إشارة إلى ضعفه ، ولا أقل من أنه إشارة إلى أنه ليس على شرطه ، وأخذ الحافظ أيضاً بهذا الأصل فى مواضع من شرحه ، قال فى ( باب الجمع بين السورتين فى ركعة ) فى قوله : ويذكر عن عبد الله بن السائب بعد ما ذكر الاختلاف فى إسناده على ابن جريج ، وكان البخارى علقه بصيغة : ويذكر لهذا الاختلاف ، انتهى .

وبذلك جزم العيني إذ قال : وذكره البخارى على صيغة المجهول ، وهو صيغة التمرىض ، لأن فى إسناده اختلافاً ، ثم ذكر الاختلاف ، وأمثلة ذلك فى الشروح كثيرة ، قال الكرماني فى ( باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا ؟ ) ويذكر عن بلال أنه جعل لإصبعيه فى أذنيه ، وكان ابن عمر رضى الله عنه لا يجعل ، إلخ ، ميل البخارى إلى عدم الجعل لأن التعليق الأول ذكره بصيغة التمرىض ، والثانى بصيغة التصحيح ، انتهى ، تقدم قول الكرماني هذا فى الأصل الأربعين لغرض آخر ، وهو بيان ميل البخارى ، وههنا بصيغتي التمرىض والتصحيح ، ويقرب منه ذكر الإمام البخارى التراجم بصيغة التمرىض ، كما فى قوله : ( باب ما يذكر فى المناولة ) وله نظائر كثيرة فى التراجم ، والفرق بين هذا وبين ما تقدم أن التمرىض فيما تقدم كان فى ذكر الحديث وههنا فى الترجمة .

السادس والأربعون : إن الإمام البخارى طالما يبت الحكم فى الترجمة فى

مسألة خلافية شهيرة أيضاً ، لثبوت الجزم عنده فى هذه ، كما قالوا فى (باب وجوب صلاة الجماعة) : قال الحافظ : هكذا بت الحكم فى هذه المسألة ، وكان ذلك لقوة دليلها عنده ، وقال فى (باب التيمم للوجه والكفين) : أتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الاختلاف لقوة دليله ، وقال فى (باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس) : جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيه لضعف دليل المخالف عنده ، وهكذا قالوا فى (باب التكبير على الجنائزة أربعاً) قال الزين بن المنير : أشار بهذه الترجمة إلى أن التكبير لا يزيد على أربع ، ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ، ولا خبراً بالباب ، وقد اختلف السلف فى ذلك ، كما حكى أقوالهم الحافظ فى "الفتح" ، وقد أكثر الحافظ بهذا الأصل فى شرحه .

السابع والأربعون : إن الإمام البخارى كثيراً لا يجزم بالحكم فى الترجمة إشارةً إلى التوسع فى ذلك، فيذكر الروايات المختلفة فى الباب إشارةً إلى جواز كل ذلك ، ذكر هذا الأصل مولانا الشيخ محمد حسن المكى عن شيخه الإمام الكنكوهمى - قدس سرهما - فى (باب ما يقرأ بعد التكبير) كما سيأتى فى محله ، وعلى هذا الأصل يحمل قول ابن المنذر فى (باب ما يقول إذا سمع المنادى ؟) قال الحافظ : قال ابن المنذر : يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح ، فيقول تارةً كذا وتارةً كذا ؛ انتهى ، قلت : ويدخل فى ذلك (باب ما جاء فى الوتر) لم يجزم فى الترجمة بحكم وأورد فى الباب ما يدل على الوصل والفصل معاً، وأخذ بذلك الأصل شيخ الهند - رحمه الله عليه - أيضاً فى أصوله ، كما تقدم فى الأصل الرابع من أصوله ، إلا أنه جعل عنوان الأصل معنى خفياً للترجمة ، كما تقدم فى كلامه ، ولا يلتبس هذا بالأصل الثامن والستين .

الثامن والأربعون : ما قالوا : إن الإمام البخارى قد يشير بذكر حديث لصحابى لا يناسب الترجمة إلى حديث آخر لذلك الصحابى مناسب للترجمة ،

وهذا من أشد تشحيذاته للأذهان ، فقد ترجم البخارى فى " صحيحه " ( باب طول القيام فى صلاة الليل ) وأورد فى آخره حديث حذيفة رضى الله عنه أن النبى ﷺ كان إذا قام للتهجد من الليل يشوص فاه بالسواك ، وأشكل على الشراح قاطبة مناسبة هذا الحديث بالباب ، قال الحافظ : استشكل ابن بطال دخوله فى هذا الباب ، فقال : لا مدخل له ههنا لأن التسوك بالليل لا يدل على طول الصلاة ، قال : ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ ، فكتبته فى غير موضعه ، أو أن البخارى أعجلته المنية قبل تهذيب كتابه ، فإن فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك ، ثم قال الحافظ بعد ذكر عدة توجيهات عن الشراح : وقال البدر بن جماعة : يظهر لى أن البخارى أراد بهذا الحديث استحضار حديث حذيفة ، الذى أخرجه مسلم أنه صلى مع النبى ﷺ ليلة ، فقرأ البقرة ، وآل عمران ، والنساء فى ركعة ، وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبىح ، أو سؤال سأل ، أو تعوذ تعوذ ، ثم ركع نحواً مما قام ، إلى آخر الحديث ، قال : وإنما لم يخرج به البخارى لكونه على غير شرطه ، فلما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة ، أو نية بأحد حديثى حذيفة على الآخر انتهى .

قلت : وعلى هذا الأصل يمكن أن يقال : إن الإمام البخارى نبه بذكر حديث أنس أن النبى ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، فى ( باب ما يقرأ بعد التكبير ) إلى حديث أنس فى الاستفتاح بسبحانك اللهم ، قال العيني : وفى الباب عن أنس أخرجه الدارقطنى ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر ، ثم رفع يديه حتى يحاذى بإبهاميه أذنيه ، ثم يقول : « سبحانك اللهم ، وبحميدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » ثم قال : - أى الدارقطنى - ورجال إسناده كلهم ثقات ، انتهى ، وفى " المغنى " فى ذكر تخريج هذا الحديث : ورواه

أنس ، ورجال إسناده حديثه كلهم ثقات ، رواه الدارقطنى ، انتهى ، ولا فرق بين هذا وبين ما اختاره البدر بن جماعة .

التاسع والأربعون : إن الشراح كثيراً ما يشبتون الترجمة بالعادة المعروفة عنه عليه السلام ، وأخذ بذلك الأصل شيخ المشايخ فى التراجم فى (باب دفع السواك إلى الأكبر) إذ قال : وجه الدلالة من الحديث أن عادته عليه السلام ، إذا أتى بشئ يسير أن يعطيه صغير السن ، وإذا أهدى إليه شئ ذو خطر أن يعطيه الكبير ، وأعطى السواك أولاً نظراً إلى الظاهر الصغير ، فقليل له : كبر ، ففهم منه فضيلة السواك وكونه ذا خطر ، انتهى .

وقال الحافظ تحت حديث ابن مسعود فى (باب طول القيام فى صلاة الليل) : كذا للأكثر ، وللعموم والمستعمل (باب طول الصلاة فى قيام الليل) وحديث الباب موافق لهذا ، لأنه دال على طول الصلاة لا طول القيام بخصوصه إلا أن طول الصلاة يستلزم طول القيام ، لأن غير القيام كالركوع مثلاً لا يكون أطول من القيام ، كما عرف بالاستقراء من صنيعه عليه السلام ، انتهى ، هكذا أفاد الحافظ - رحمه الله عليه - والأوجه عندى أن الترجمة ههنا واضحة ، والغرض أن الحافظ استعمل الأصل المذكور ههنا ، وقال أيضاً فى حديث حذيفة فى هذا الباب : استشكل ابن بطل دخول فى هذا الباب ، فقال : لا مدخل له ههنا ، ثم حكى الحافظ التوجيهات العديدة من الشراح ومن جملتها قال ابن رشيد : الذى عندى أن البخارى إنما أدخله لقوله : إذا قام للتهجد أى إذا قام لعادته ، وقد تبينت عادته فى الحديث الآخر ، ثم قال الحافظ بعد ذكر التوجيهات الآخر : وأقربها توجيه ابن رشيد انتهى .

وقال العيني فى حديث جابر بن سمرة : قال : شكى أهل الكوفة سعداً إلى عمر رضى الله عنه الحديث أخرجه "البخارى" فى (باب وجوب القراءة)

قال : قال الكرمانى : فإن قلت : ما وجه تعلقه بالترجمة ؟ قلت : وجهه أن ركود الإمام يدل على قراءته عادة ، انتهى ، وتبعه القسطلانى فى ذلك إذ قال : والركود يدل على القراءة عادة ، كما سيأتى فى هامش ” اللامع “ ، وقال الحافظ فى ( باب هل يصلى الإمام بمن حضر ؟ ) : أما مطابقة حديث أبى سعيد فن جهة أن العادة فى يوم المطر أن يتخلف بعض الناس إلخ ، وقال العينى فى ( باب كيف حول النبى ﷺ ظهره إلى الناس ) بعد ذكر توجيهات الشراح الآخر ، قلت : يمكن أن تؤخذ الكيفية من حال النبى ﷺ ، فإنه كان يعجبه التيمن فى شأنه كله إلخ ، وأخذ بذلك الأصل شيخ المشايخ فى ( باب التماس الوضوء إلخ ) . وابن بطلال فى ( باب يلبس أحسن ما يجد ) أى فى الجمعة .

الخمسون : ما هو معروف مطرد عند الشراح والمشايخ أن الإمام البخارى رضى الله عنه كثيراً ما يستدل على الترجمة بالعموم ، وأخذ بذلك الأصل الإمام الكنكوهى - قدس سره - بمواضع من تقريره ، منها : ما قال فى ( باب وجوب القراءة للإمام ) : استدل على مدعاه بأن الوارد مطلق عن تقييد بشئ من الصلوات أو المصلين ، انتهى ؛ وأخذ بذلك الأصل الحافظ ابن حجر أيضاً فى الباب المذكور إذ قال : وقد يؤخذ السفر والحضر من إطلاق قوله ﷺ ، فإنه لم يفصل بين الحضر والسفر ، انتهى ، وأخذ الشيوخ - قدس سره - أيضاً فى ( باب التشهد فى الآخرة أيضاً ) إذ قال : دلالة الرواية عليه من حيث إن المذكور فيها غير مقيد بالأولى والآخرة فلا يتقيد بشئ منها إلخ ، وقال العينى فى ( باب التيمن فى دخول المسجد ) فى حديث عائشة رضى الله عنها : كان النبى ﷺ يحب التيمن ما استطاع الحديث : مطابقتها للترجمة من حيث عمومها لأن عمومها يدل على البداية باليمين فى دخول المسجد ، انتهى .

وبذلك الأصل أخذ النووى أحاديث ( باب الدعاء قبل السلام ) كما حكى

عنه الحافظ إذ قال بعد ذكر أقوال الشراح الأخر : وقال النووى : استدلال البخارى صحيح ، لأن قوله : فى صلاتى يعم جميعها ومن مظانه هذا الموطن ، انتهى ، وقال الحافظ فى (باب فضل صلاة الفجر فى جماعة) : تفنن المصنف بإيراد الأحاديث الثلاثة فى الباب ، إذ تؤخذ المناسبة من حديث أبى هريرة بطريق الخصوص ، ومن حديث أبى الدرداء بطريق العموم ، ومن حديث أبى موسى بطريق الاستنباط انتهى ، وقال شيخ المشايخ فى (باب ما جاء فى غسل البول) : قوله : إذا تبرز لحاجته إلخ ، التبرز وإن كان فى متفاهم العرف يحمل على الغائط ، لكن الصحابى لما حكى فعله وهو : الذهاب إلى الفضاء ، والذهاب إليه قد يكون للبول أيضاً ، فبالنظر إلى هذا العموم استدل البخارى بالحديث على ثبوت الغسل من البول ، ومثل هذا الاستدلال كثير شائع عند المؤلف ، كما نيهناك مراراً ، انتهى ، ويدخل فى هذا الأصل أيضاً ما قال فى (باب ذكر البيع والشراء فى المسجد) : إذا استدل بذكرهما النبى ﷺ على جواز البيع فى المسجد بدون إحضار المبيع بعموم اللفظين ، وقال : مثل هذه الاستدلالات كثيرة فى "البخارى" ، كما مر غير مرة ، انتهى .

الحادى والخمسون : إن الإمام البخارى رضى الله عنه ، ترجم فى "صحيحه" بباب كيف كان أصالة ثلاثون ترجمة ، عشرون منها فى النصف الأول ، وعشر فى النصف الثانى ، والمراد بقولى : أصالة أن المترجم بذلك تبعاً فى الأبواب الأخر وراء من ذلك ، ولا تثبت الكيفية فى أكثر هذه التراجم ، واضطربت أقوال الشراح فى إثبات الكيفية من أحاديث هذه الأبواب ، والأوجه عندى فى هذه الأبواب الحالية عن بيان الكيفية أن الإمام البخارى لم يرد فى هذه الأبواب إثبات الكيفية ، بل أراد إثبات ما بعد لفظ كيف ، ونبه بلفظ كيف على الاختلاف الوارد فى كيفية هذه الأمور ، مثلاً ترجم (بباب كيف كان بدء الحيض ؟) ، وليس فى الحديث بيان كيفية

بدئه ، بل الوارد فيه الاختلاف في وقت بدئه ، وعلى ذلك حمل عامة المشايخ الترجمة ، والأوجه عندى أن الإمام البخارى أشار بذلك إلى اختلافهم في كيفية البدء ، هل كان بدؤه مصلحة أو عذاباً ؟ ويستنبط ذلك من كلام شيخ المشايخ في تراجمه أيضاً ، إذ قال : قوله : كتبه الله إلخ ، أى شئ كتبه الله على بنات آدم تغذية لأجنتهن ، خلافاً لبعضهم ، إذ قالوا : أول ما أرسل على نساء بنى إسرائيل ابتلاءً لهن إلخ ، وترجم ( كيف يهل الحائض بالحج والعمرة ) قال شيخ المشايخ في التراجم : قال الشارح القسطلانى في معناه : ليس المراد بالكيفية الصفة ، بل بيان صحة إهلال الحائض ، وعندى أنه على الظاهر ، والغرض إثبات صفة الإهلال إذا أهلت الحائض ، وهى أن يكون إهلالها مقروناً بالغسل ، وإن كان ذلك الغسل في أثناء الحيض ، وغسل عائشة رضى الله عنها يحتمل ذلك ، انتهى .

قلت : ما حكاه الشيخ - قدس سره - عن الشارح ؛ أخذه الشارح المذكور عن " الفتح " ، إذ قال : مراده بيان صحة إهلال النبى ﷺ ، ومعنى كيف في الترجمة : الإعلام بالحال بصورة الاستفهام لا الكيفية التى يراد بها الصفة ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة إذ ليس فيها ذكر صفة الإهلال ، انتهى ، وقال العيني : المراد من الكيفية الحال من الصحة والبطلان والجواز وغير الجواز ، فكأنه قال : ( باب صحة إهلال الحائض بالحج إلخ ) ومؤدى كلام هؤلاء المشايخ كلهم أن لفظ كيف حشو في كلام الإمام الهام ، وأنت خير بأن هذا بعيد كل البعد عن جلالة شأنه ودقائق تدبره .

فالأوجه عندى على الأصل المذكور ، أن الإمام البخارى رضى الله عنه نبه بذلك على الاختلاف الواقع في كيفية هذا الغسل باعتبار الحكم ، هل هو سنة مؤكدة ؟ كما عند مالك ، أو مستحب ؟ كما عند بقية الأئمة الثلاثة ، ففي

”الأوجز“ : هذا الغسل سنة مؤكدة عند مالك وأصحابه لا يرخص في تركه إلا لعذر ، وهو آكد اغتسالات الحج ، إلى آخر ما بسط فيه ، ومال ابن حزم إلى أن هذا الغسل فرض للمحائض المتمتع والنفساء ، قال العيني : قال ابن حزم : لا يلزم الغسل فرضاً في الحج إلا المرأة تهل بعمره تريد التمتع ، فتحيض قبل الطواف بالبيت ، فهذه تغتسل ولا بد ، والمرأة تلد قبل أن تهل بالعمره أو بالقران ، ففرض عليها أن تغتسل وتهل ، انتهى .

وترجم (بياب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة) وليس في حديث الباب بيان كيفية الاعتماد ، ولذا تكاف الشراح في إثبات الكيفية من الحديث ولا يثبت ؛ فالأوجه عندي أن الإمام البخارى لم يرد بالباب إثبات الكيفية ، بل أراد إثبات الاعتماد على الأرض فقط ، وأما لفظ كيف فلمجرد التنبيه على اختلاف العلماء في كيفية الاعتماد ، وهكذا ترجم الإمام البخارى (باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس) وأتى فيه بحديث لا يدل على كيفية التحويل ، بل فيه ذكر التحويل فقط ، ولذا اضطربت أقوال الشراح في إثبات الكيفية من الحديث .

والأوجه عندي أن المقصود بالترجمة هو التحويل فقط ، وهو ثابت بالحديث نصاً ، وأشار بلفظ كيف إلى الاختلاف الواقع في كيفية ذلك التحويل باعتبار وقته ، فعند الصاحبين من الحنفية بعد الخطبتين ، وعند الشافعية إذا مضى الثلث من الخطبة الثانية ، وعند المالكية في المشهور بعد الخطبتين ؛ وقال الباجي : اختلف فيه قول مالك فذكر القولين في ذلك ، وعند الحنابلة خطبة الاستسقاء واحدة على الأصح ، ويستقبل القبلة في أثنائه ، كما بسط اختلاف الأئمة في ذلك في ”الأوجز“ . فالأوجه عندي أن البخارى لم يرد في ترجمته إثبات الكيفية ، حتى يضطر إلى إثباتها بالحديث ، بل نبه بلفظ كيف على الاختلاف في الكيفية ، هل يحول ظهره في أثناء الخطبة ؟

أو بعدها عند الدعاء ؟ أو عند الخطبة ؟ وغير ذلك ، كما في ” الأوجز “ ،  
ونظير ذلك عندى قوله : (باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة ؟)  
وتحير الشراح في لفظ : متى ههنا وأى معنى للسؤال .

وقال شيخ المشايخ في التراجم : أظهر تأويلات هذه الترجمة أن يقال :  
إن قوله : إذا رأوا الإمام جواب متى ، يعنى يقومون إذا رأوا الإمام عند  
الإقامة ، انتهى . ولا مرأى في أن ما أفاده الشيخ - قدس سره - أقرب مما قالت  
الشراح في ذلك ، وعند هذا المبتلى بالسيئات ، والمعترف بالتقصيرات ،  
الراجى واهب الحسنات بدل السيئات : أن لفظ : متى ليس للإثبات حتى يحتاج  
إلى التوجيهات ، بل الترجمة : يقوم الناس إلخ ، وزاد لفظ : متى كزيادة  
لفظ : كيف تنبيهاً على الاختلاف الوارد في أنهم متى يقومون ؟ مع الإقامة  
ومع رؤية الإمام أيضاً ، فالمعروف عند المالكية من أول الإقامة ، وعند  
الشافعية بعد تمام الإقامة ، وعند الحنفية على قول المؤذن : « حى على الصلاة »  
وعند الحنابلة على قوله : « قد قامت الصلاة » كما بسطت تلك الأقوال في  
” الأوجز “ ، عند قول الإمام مالك رضى الله عنه : لم أسمع فيه بحمد ، إلا أنى  
أرى ذلك على قدر طاقة الناس ، فإن منهم الثقيل والخفيف ، ولا يستطيعون  
أن يكونوا كرجل واحد ، انتهى .

وهكذا ترجم (باب كيف الإشعار للميت) وذكر فيه ، قال الحسن :  
الخرقة الخامسة ، قال الحافظ : وقول الحسن في الخرقة الخامسة ، قال به زفر؛  
وقالت طائفة : تشدد على صدرها لتضم أكفانها ؛ وكأن المصنف أشار إلى  
موافقة قول زفر انتهى .

وذكر ابن عابدين الاختلاف في ذلك ، ثم قال : ومفاد هذه العبارات  
الاختلاف في عرضها ، وفي محل وضعها ، وفي زمانه فتأمل ، انتهى ، وهكذا

ذكر الاختلاف فيه غير الحنفية أيضاً ، قال الموفق : فعلى قول الخرق تشد الحرقه على فخذيهما أولاً ، ثم تؤزر بمنزر ، إلخ ، فالأوجه عندى أن الإمام البخارى نبه بلفظ : كيف على الاختلاف ، فلا بد للتدبر فى الأبواب المبدوءة بلفظ : كيف من الوقوف على اختلاف العلماء فى كيفية هذه الأمور واختلاف الأئمة المجتهدين ، رضى الله عنهم ، وشكر سعيهم ، وخطرى أبو عذرة هذا الأصل .

الثانى والخمسون : ما ظهر أيضاً لهذا الفقير المحتاج إلى رحمة ربه العليا أن الإمام البخارى طالما يجمع الأبواب العديدة ، ويأتى بعد تلك الأبواب بحديث واحد يثبت الأبواب السابقة كلها ، ويفعل ذلك تشجيعاً للأذهان ، ومن لم يمعن النظر فى ذلك يعد الأبواب السابقة خالية عن الحديث ، ويأتى لذلك بتوجيهات بعيدة كسهو المؤلف ، أو عدم وجدانه للحديث ، أو تحريف من الناسخ ، وغير ذلك من التوجيهات العامة المعروفة ، ومثال ذلك أنه رضى الله عنه ترجم ( بباب الرياء فى الصدقة ) ثم ترجم ( بباب لا يقبل الله صدقة من غلول ، ولا يقبل إلا من كسب طيب ) ثم ترجم ( بباب الصدقة من كسب طيب ) ولم يذكر حديثاً فى الأولين ، وذكر فى الثالث ، ولم يتعرض لذلك الشراح إلا بقولهم : تخلو الترجمة عن الحديث ، اقتصاراً على الاستدلال بالآية ، انتهى ، وهذا الذى اختاره شيخ الهند - قدس سره - فى الأصل التاسع من أصوله ، وتقدم فى الأصل السابع والعشرين من هذه الأصول .

والأوجه عندى أن الإمام البخارى رضى الله عنه ، أثبت بالحديث الوارد بعد الباب الثالث البابين السابقين أيضاً ، فإنه رضى الله عنه أورد فيه حديث أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، فإن الله تعالى يتقبلها ، ثم يربها

لصاحبه « إلى آخر الحديث ، فإن قوله : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب » ثالث التراجم ، وقوله : « لا يقبل الله إلا الطيب » ثانيها ، وقوله : « فإن الله تبارك وتعالى يريها حتى تكون مثل الجبل » يشعر إلى أولها بالضد ، فإن التربية تنافي الإبطال ، والاستدلال بالأضداد من أصول التراجم ، كما في التاسع والستين ، وسيأتى في أول الجناز عن ابن مسعود رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من مات يشرك بالله دخل النار » قلت : من مات لا يشرك بالله دخل الجنة ، فهذا ابن مسعود رضى الله عنه ، استنبط الثانى لكونه ضد الأول ، ومن ذلك الأصل أن الإمام البخارى ترجم (باب صدقة العلانية) ثم (باب صدقة السر) وذكر فيه حديثاً معلقاً ، ثم (باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم) ولم يأت بالحديث مسنداً للأولين ، وأتى في الباب الثالث حديث أبى هريرة ، قال رجل : لأ تصدقن بصدقة ، إلى آخر الحديث وقال الحافظ وتبعه غيره في الباب الأول : سقطت هذه الترجمة للمستمل وتثبت للباقيين ، وبه جزم الإسماعيلى ، ولم يثبت فيها لمن أثبتها حديث ، وكأنه أشار إلى أنه لم يصح فيها على شرطه شئ ، انتهى ، وهكذا قال العينى وغيره .

والأوجه عندى أنه ثبت بحديث أبى هريرة المذكور التراجم الثلاثة ، الصدقة على الغنى ظاهر ، ولما لم يكن فى بعض النسخ الباب الثالث مستقلاً ، وأدججه بالباب الثانى ، فوجه الحافظ مناسبة حديث أبى هريرة بالباب الثانى ، بقوله : إن الصدقة المذكورة وقعت بالليل ، لقوله فى الحديث : فأصبحوا يتحدثون ، بل وقع فى صحيح التصريح بذلك ، لقوله فيه : لأ تصدقن الليلة ، فدل على أن صدقته كانت سراً إلى آخر ما قال ، قلت : ولما أصبحوا يتحدثون صارت علانية باعتبار المآل ، فثبت التراجم الثلاثة ، ولا يلتبس هذا الأصل بالأصل السابع والعشرين ، فإنه ليس فيه تسلسل الأبواب وذكر الحديث بعدها .

الثالث والخمسون : من عادة الإمام البخارى الشائعة فى كتابه كثيرة الوقوع فى تراجمه ، أنه كثيراً ما يثبت الترجمة بالنظير والقياس ، وهذا الأصل معروف عند المشايخ والشرح ، أخذ بذلك الأصل الإمام الكنىهوى - قدس سره - بمواضع من تقريره ، منها : ما قال فى (باب القراءة فى الظهر) : دلالة الرواية على الترجمة على تقدير نسخة العشى ظاهرة ، وعلى النسخة المكتوبة فى المتن ، وهو قوله : صلاتى العشاء فإلمدعى حاصل بالقياس ، انتهى ، وقال العيني فى (باب الدخول على الميت إذا أدرج فى أكفانه) : وقد ذكر فيه البخارى حديث دخول أبى بكر على النبى ﷺ ، وهو مسجى ببردة ، فقال العيني : مطابقتها للترجمة ظاهرة ، قيل : لا نسلم الظهور ، لأن الترجمة فى الدخول إذا أدرج فى الكفن ، ومتن الحديث وهو مسجى ببردة ، لم يكن حينئذ غسل ، فضلاً عن أن يكون مدرجاً فى الكفن ، وأجيب : بأن كشف الميت بعد تسجيته مساو لحاله بعد تكفينه ، إلخ .

وقال الحافظ فى الباب المذكور : ودلالة الحديث الأول وهو حديث أبى بكر المذكور ، والحديث الثالث وهو حديث جابر ، قال : لما قتل أبى جعلت أكشف الثوب عن وجهه ، إلى آخر الحديث مشكلة لأن أبى بكر إنما دخل قبل الغسل فضلاً عن التكفين ، ولأن جابراً كشف الثوب قبل تكفينه ، فقال بعد ذكر الأجوبة المختلفة : وقال ابن رشيد : المعنى الذى فى الحديثين من كشف الميت بعد تسجيته مساو لحاله بعد تكفينه ، انتهى ، وقال الحافظ أيضاً فى (باب القسمة وتعليق القنو فى المسجد) : لم يذكر البخارى فى الباب حديثاً فى تعليق القنو ، فقال ابن بطال : أغفله ، وقال ابن التين : أنسيه ، وليس كما قالوا ، بل أخذه من جواز وضع المال فى المسجد بجامع أن كلا منهما وضع لأخذ المحتاجين منه ، انتهى ، وقال أيضاً فى (باب فضل صلاة الفجر

في جماعة : وقد أورد فيه البخارى حديث أبى موسى قال : قال النبي ﷺ : « أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم ، فأبعدهم ممشي » إلى آخر الحديث ، فقال الحافظ : استشكل لإيراد حديث أبى موسى في هذا الباب ، لأنه ليس فيه لصلاة الفجر ذكر ، بل آخره يشعر بأنه في صلاة العشاء ، ووجهه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب في زيادة الأجر وجود المشقة بالمشي إلى الصلاة ، إلى آخر ما قال ؛ وأيضاً ترجم البخارى رضى الله عنه (باب الخطبة أيام منى) وأورد في جملة أحاديثه حديث ابن عباس رضى الله عنه ، قال : سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات ، قال الحافظ ناقلاً عن ابن المنير : أراد البخارى أن يبين أن الراوى قد سماها خطبةً ، كما سمي التي وقعت في عرفات خطبةً ، وقد اتفقوا على مشروعية الخطبة بعرفات ، فكأنه ألحق المختلف فيه بالمتفق عليه ، انتهى .

وقال شيخ المشايخ في التراجم في (باب تفريق الغسل) : أى التفريق في أفعال الوضوء والغسل ، إشارة إلى جوازه خلافاً لمن اشترط الموالاة ، ويثبت بالحديث التفريق في الوضوء ، فثبت في الغسل أيضاً بالمقايضة إذ لا فرق بينهما في الأركان والآداب ، انتهى ، وقال في (باب تقضى الحائض المناسك كلها) : قوله : وقال الله تعالى إلخ ، هذا بمنزلة المقدمة الثانية للدليل ، يعنى أن الذبح جائز مع الجنابة مع أنه لا يجوز بدون ذكر الله ، وحكم الجنابة والحيض سواء بالاجماع ، انتهى ، وحكى شيخ المشايخ في تراجمه في باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها أنه قال : يعلم راتبة قبل الجمعة من حديث الباب بالقياس على راتبة الظهر .

الرابع والخمسون : ما تقدم في كلام الحافظ في المقدمة ، ورقعت عليه التاسع : أن الإمام البخارى كثيراً ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادى الرأي ، كقوله : (باب استياك الإمام بحضرة رعيته) فإنه لما كان

الاستيائك قد يظن أنه من أفعال المهنة، فلعل بعض الناس يتوهم أن إخفاءه أولى مراعاةً للمروعة، فلما وقع فى الحديث أن النبي ﷺ استاك بحضرة الناس، دل على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر، نبه على ذلك ابن دقيق العيد، انتهى، هكذا فى مقدمة "الفتح" وحكا القسطلانى فى مقدمته وزاد فيه : قال الحافظ ابن حجر : لم أر هذا فى "البخارى"، فكأنه ذكره على التمثيل، انتهى، قلت : هو كذلك لم أره أيضاً فى "البخارى"، نعم ترجم النسائى فى "سننه" (باب هل يستاك الإمام بحضرة رعيته) انتهى .

ولو أدخل هذا الأصل فى الأصل الثانى عشر كان كافياً، إلا أن الحافظ فى المقدمة ذكرهما أصليين مستقايين كما تقدم فى كلامه، ويمثل لذلك الأصل عندى (بباب دفع السواك إلى الأكبر) فإنه إشارة إلى واقعة خاصة فى اليقظة أو فى المنام، وترجم البخارى (باب علامة المنافق) وأورد فيه حديث : «آية المنافق ثلاث» حكى الخطابى عن بعضهم أن الحديث ورد فى رجل بعينه منافق، وكان النبي ﷺ لا يواجههم بصريح القول فيقول : فلان منافق، إنما يشير إشارة، انتهى. كذا فى "البيان والتعريف" فى أسباب ورود الحديث، ويمكن أن يدخل فيه باب "البخارى" (علامة المنافق) وذكر فيه حديث أبى هريرة : «آية المنافق ثلاث» وفى "البيان والتعريف" أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم عن أبى هريرة، وحكى الخطابى عن بعضهم أن الحديث ورد فى رجل بعينه منافق، وكان النبي ﷺ لا يواجههم بصريح القول فيقول : فلان منافق، إنما يشير إشارة، كقوله : «ما بال أقوام يفعلون كذا؟» انتهى، وترجم الإمام البخارى (باب الأرواح جنود مجندة) وذكر فيه حديث عائشة رضى الله عنها مرفوعاً بذلك اللفظ، ويمكن التلويح بذلك إلى ما فى "البيان والتعريف"، إذ قال : أخرجه الحاكم عن سلمان، والشيخان بلفظ : «الأرواح جنود مجندة» إلى آخر الحديث وسببه عنه : أن امرأة كانت

تضحك النساء بمكة قدمت المدينة ، فنزلت على امرأة تضحك النساء بالمدينة ، فأخبر النبي ﷺ بذلك ؛ فقال : « الأرواح » فذكره ، انتهى .

ويشكل عليه أن الحافظ في " الفتح " ذكر قصة المرأة هذه بلفظ آخر ، برواية "مسند أبي يعلى" عن عمرة قالت : كانت امرأة بمكة مزاحمة ، فنزلت على امرأة مثلها بالمدينة ، فبلغ ذلك عائشة قالت : صدق حبي سمعته ﷺ ، فذكر مثله ، انتهى ، وفيه أن الأول من حديث سلمان ، والثاني من حديث عائشة ، ولا يبعد عندي أيضاً أن يمثل هذا الأصل ( بباب المؤمن يأكل في معي واحد ) فإن هذه الترجمة بوب لها البخاري بابين ، ويشكل على الشراح تكرار الترجمة ، واختلفت التوجيهات في التكرار حتى مال كثير منهم إلى غلط الفساح ، ولا يبعد عندي أن الإمام أشار بإحدى الترجمتين إلى أمر مختص ببعض الوقائع .

قال الحافظ : وقع في " مسلم " عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ضافه ضيف وهو كافر ، فشرب حلاب سبع شياه ، ثم إنه أصبح فأسلم ، فأمر له بشاة فشرب حلابها ، ثم أخرى فلم يستتمها ، إلى آخر الحديث ، وهذا الرجل يشبه أن يكون جهجاه الغفاري ، فأخرج ابن أبي شيبه وأبو يعلى وغيرهما عنه أنه قدم في نفر من قومه يريدون الإسلام ، فحضروا مع رسول الله ﷺ ، فلما أسلم ، قال : ليأخذ كل رجل بيد جليسه ، فلم يبق غيري ، وكنت رجلاً عظيماً طويلاً لا يقدم على أحد ، فذهب بي رسول الله ﷺ إلى منزله ، فحلب لي عنزاً فأتيت عليه ، ثم آخر حتى حلب لي سبعة أعنز فأتيت عليها ، ثم أتيت بصنيع برمة فأتيت عليها ، فقالت أم أيمن : أجاع الله من أجاع رسول الله ﷺ ، فقال : « مه يا أم أيمن ، أكل رزقه ، ورزقنا على الله ، فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب ، صنع ما صنع في التي قبلها ، فحلب لي عنزاً ورويت وشبعت ، فقالت أم أيمن : أليس هذا ضيفنا ؟ قال : « إنه

أكل في معي واحد الليلة وهو مؤمن ، وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء ، « الكافر يأكل في سبعة أمعاء ، والمؤمن يأكل في معي واحد » ثم ذكر قصة أخرى بنحوها ، فلا يبعد عندي أن الإمام البخاري أشار بإحدى الترجمتين إلى واقعة مخصوصة في ذلك .

الخامس والخمسون : ما تقدم أيضاً في كلام الحافظ عن المقدمة ورقعت عليه الحادى عشر ولفظه : وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه ، وأورد معها أثراً أو آيةً ؛ فكأنه يقول : لم يصح في الباب شيء على شرطى ، وللغفلة من هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبيين ، انتهى ، قلت : وبذلك جزم في (باب فضل العلم ، وقول الله تعالى : « يرفع الله الذين » الآية ) إذ قال بعد ذكر أقوال الشراح الآخر : وعن بعض أهل العراق أنه تعمد بعد الترجمة عدم إيراد الحديث إشارةً إلى أنه لم يثبت فيه شيء على شرطه ، والذي يظهر لى أن هذا محله حيث لم يورد فيه آيةً ولا أثراً ، أما إذا أورد فهو إشارة منه إلى ما ورد في تفسير تلك الآية ، وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه ، وما دلت عليه الآية كاف في الباب ، انتهى .

وقريب من ذلك ما قال الحافظ في (باب صدقة العلانية ، وقوله عز وجل : « الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية ») إلى قوله : « ولا هم يحزنون » قال : سقطت هذه الترجمة للمستمل وثبتت للباقيين ، وبه جزم الإسماعيلي ، ولم يثبت فيها لمن أثبتها حديث ، وكأنه أشار إلى أنه لم يصح فيها على شرطه شيء ، انتهى ، وقلت : قريب من ذلك لأن لفظ الترجمة ليس لفظ حديث ، وكذا قوله : (باب صدقة الكسب والتجارة ، لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم » إلى آخر الآية) ولم يذكر فيه حديثاً ، كأنه لم يجده على شرطه وترجم (باب زكاة البقر) ولم يذكر

في الباب حديثاً نصاً على ذلك ، حكى الحافظ عن الزين بن المنير : لم يذكر في الباب شيئاً مما يتعلق بنصابها لكون ذلك لم يقع على شرطه ، انتهى .

وترجم ( باب العدل بين النساء » ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء » إلى آخر الآية ) ولم يذكر فيه حديثاً ، كأنه لم يجده على شرطه : قال الحافظ : وقد أخرج الأربعة عن عائشة رضی الله عنها أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه فيعدل ، إلى آخر الحديث ، وهذا الأصل ضد الأصل الأول ، والفرق بين هذا الأصل والأصل الثامن أيضاً واضح ، فإن المذكور في الثامن كان ذكر الحديث بخلاف الترجمة ، وههنا عدم ذكر الحديث إشارة إلى أنه لم يجد فيه حديثاً على شرطه ، كما رأيت في كلام الحافظ ؛ وأيضاً الفرق بين هذا وبين التاسع والثلاثين أيضاً واضح ، فإن المذكور فيه كان أمرين ، والاستدلال فيه كان لأحد الجزئين فقط ، كما تقدمت أمثله .

السادس والخمسون : ما قال الحافظ في ( باب قول النبي ﷺ : « يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه » إلخ ) قال : هذا تقييد من المصنف لمطلق الحديث وحمل منه لرواية ابن عباس المقيدة بالبعضية على رواية ابن عمر المطلقة كما ساقه في الباب عنها ، وتفسير منه للبعض المبهم في رواية ابن عباس بأنه النوح ، انتهى ، وهذا غير الأصل الخامس ، فإن التطبيق بين الروایتين غير حمل المطلق على المقيّد ، لأن فيه بقاء الحديث المقيّد على حاله ، ويقيّد به الحديث المطلق ، بخلاف حمل الحديثين معاً على محمل ، وهذا معروف عند المشايخ ، وبذلك الأصل أخذ الحافظ في ( باب ما جاء في غسل البول ) إذ قال : قال ابن بطال : أراد البخاري أن المراد بقوله في رواية الباب : « كان لا يستتر من البول » بول الناس لا بول سائر الحيوان ، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان ، وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال : فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها ، ومحصل الرد أن العموم في رواية : من البول ، أريد

به الخصوص ، لقوله : من بوله ، أو الألف واللام بدل من الضمير ، انتهى ويمكن أن يدخل في هذا الأصل ( باب الصدقة باليمين ) فكأنه أشار بالترجمة إلى تقييد الأحاديث المطلقة باليمين للروايات المقيدة .

السابع والخمسون : ما هو المعروف على السنة المشايخ أن ( الباب ) بلا ترجمة كثيراً ما يكون رجوعاً إلى الأصل ، وأخذ بذلك الحافظ في ( باب ) بلا ترجمة ، بعد ( باب فضل ربنا لك الحمد ) إذ قال : كذا للجميع بلا ترجمة إلا للأصلي ، فحذفه ، والراجع إثباته ، لأن الأحاديث المذكورة فيه لادلالة فيها على فضل ربنا لك الحمد إلا بتكلف ، فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله ، كما تقدم في عدة مواضع ، وذلك أنه لما قال أولاً : ( باب ما يقول الإمام ومن خلقه ، إلخ ) ، وذكر فيه قوله ﷺ : « اللهم ربنا لك الحمد » استطرد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه ، ثم فصل بلفظ ( باب ) لتكميل الترجمة الأولى ، فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال ، انتهى .

ويدخل في ذلك أيضاً ( باب ) بلا ترجمة بعد ( باب قطع الشجر والنخل ) فإنه ذكر في هذا الباب حديث رافع بن خديج ، ولا تعلق له بقطع الشجر أصلاً ، فهو رجوع إلى ما قبله من ( باب المزارعة ) وهو ( باب إذا قال : اكفني ، إلخ ) ويدخل في ذلك أيضاً ( باب ) بلا ترجمة بعد ( باب حديث الخضر مع موسى عليه السلام ) فإن المذكور بعد الباب الثاني لما لم يكن له تعلق ما بقصة الخضر ، بل كان له تعلق بقصة موسى عليه السلام وبني إسرائيل نبه على ذلك ( بباب ) بلا ترجمة رجوعاً إلى الأصل ، ونظائره كثيرة في " الصحيح " ، وهذا غير الأصل العشرين ، والفرق بينها واضح ، فإن المذكور في العشرين كالفصل لما سبق ، فإن مؤداه أن له تعلقاً بالباب السابق ، وميز عنه بالباب لنوع من الفرق ؛ بخلاف هذا فإنه رجوع إلى الباب الذي

تقدم قبل ذلك ، وهكذا الفرق بين هذا الأصل وبين الخامس والعشرين والسابع والثلاثين ظاهر .

الثامن والخمسون : ما يستنبط من كلام الحافظ في ( باب قوله عز وجل : « وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن » إلى آخر الآية ) : أن الإمام البخارى أشار بذكر الآية إلى حديث تفسيرها ، إذ قال : لم يذكر المصنف في هذا الباب حديثاً ، واللائق به حديث ابن عباس الذى تقدم في صفة الصلاة في توجهه النبي ﷺ إلى عكاظ واستماع الجن لقراءته ، وقد أشار إليه المصنف بالآية التى صدر بها هذا الباب ، انتهى ، وقال أيضاً في ( باب أمور الإيمان ، وقول الله عز وجل : « ليس البر أن تولوا وجوهكم » إلى آخر الآية ) : وجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذى رواه عبد الرزاق وغيره : أن أبا ذر سأل النبي ﷺ عن الإيمان ، فتلا عليه « ليس البر » إلى آخر الآية ، انتهى ، وقال أيضاً في ( باب فضل العلم ، وقول الله تعالى : « يرفع الله الذين آمنوا منكم » إلى آخر الآية ) بعد ذكر أقوال الشراح الأخر : والذى يظهر لى أن هذا أى الذى قالته الشراح محله حيث لم يورد فيه آية ولا أثراً ، أما إذا أورد آية أو أثراً فهو إشارة منه إلى ما ورد في تفسير تلك الآية ، أنه لم يثبت فيه شئ على شرطه ، انتهى .

وقال أيضاً في ( باب صدقة الكسب والتجارة ، لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا » إلى آخر الآية ) : هكذا أورد هذه الترجمة مقتصرأ على الآية بغير حديث ، وكأنه أشار إلى ما رواه شعبة عن الحكم عن مجاهد في هذه الآية ، قال : من التجارة الحلال ، إلى آخر ما بسطه ، وقال العيني في ( باب قوله تعالى : « وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون » ) : وجه إدخال هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء ، لأن هذه الآية في من قالوا : الاستسقاء بالأنواء ،

على ما روى عبد بن حميد الكشى فى " تفسيره " ، فذكر الحديث عن ابن عباس بسنده .

التاسع والخمسون : ما ظهر لهذا الفقير إلى مغفرة ربه أن الإمام البخارى كثيراً ما يذكر فى مبدء الكتاب ما يدل على مبدء الحكم المذكور فى الكتاب ، كما قال فى مبدء كتاب الصلاة : ( باب كيف فرضت الصلاة فى الإسراء ) وقال ابن عباس : حدثنى أبو سفيان فى حديث هرقل ، إلخ ، قال الحافظ : وفيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة ، لأن أبا سفيان لم يلق النبي ﷺ بعد الهجرة إلى الوقت الذى اجتمع فيه بهرقل لقاءً يتهياً له معه أن يكون أمراً له بطريق الحقيقة ، انتهى ، وترجم الإمام البخارى فى مبدء كتاب الوضوء ( باب ما جاء فى قول الله تعالى : « وإذا قمتم إلى الصلاة » ) وبسط الحافظ الاختلاف الكثير فى تفسير الآية ومبدء حكم الوضوء ، وقال فى ذيل ذلك : وتمسك بالآية من قال : إن الوضوء أول ما فرض بالمدينة ، إلى آخر ما بسطه ، وترجم كتاب التيمم ، وذكر فيه حديث بدء التيمم مفصلاً .

وترجم فى مبدء كتاب الجمعة ( باب فرض الجمعة لقول الله تعالى : « وإذا نودى للصلاة » إلى آخر الآية ) قال الحافظ : استدلال البخارى بهذه الآية على فرضية الجمعة سبقه إليه الشافعى فى " الأم " ، واختلف فى وقت فرضيتها ، فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة ، وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة ، وهى مدنية انتهى . قلت : وهذا وإن كان مخالفاً للحنفية ، فإنها فرضت عندهم بمكة ، لكن الإمام البخارى ليس بمقلد للحنفية ، فلإشارته بتلك الآية إلى ما هو المختار عنده واضح ، وترجم بكتاب الزكاة وذكر فى مبدئه أيضاً حديث ابن عباس فى قصة هرقل ، وعلى ما تقدم قريباً فى كلام الحافظ فى مبدء الصلاة يستأنس ههنا أيضاً الإشارة إلى مبدء فرضيتها .

وقال في مبدء كتاب الحج (باب وجوب الحج ، وقول الله عزوجل : « والله على الناس » إلى آخر الآية ) : ففيه إشارة إلى فرضية الحج بعد الهجرة رداً على من قال بفرضيتها قبل الهجرة ، لأن سورة آل عمران مدنية ؛ وبدأ كتاب الصوم بـ (باب وجوب صوم رمضان ، وقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام » إلى آخر الآية ) قال الحافظ : أشار بذلك إلى مبدء فرض الصيام ، انتهى ، قلت : والبقرة أيضاً مدنية ، ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالأصل التاسع ولا بالرابع والخمسين ، فإن الأصول الثلاثة متميزة .

الستون ما يظهر من التدبر في تراجمه أنه قد يذكر ترجمة لإثبات الترجمة السابقة ، فهي تكون مثبتة بكسر الموحدة لا بفتحها حتى يحتاج لها إلى دليل ، وقد جزم بذلك السندی أيضاً ، كما تقدم من كلامه في الأصل السابع ؛ وأدخل السندی في هذا الأصل (باب إذا قال أحدكم : آمين) كما تقدم ، وهو الأوجه عندى في هذه الترجمة ، وكذا يدخل في هذا الأصل عندى التراجم الواردة في باب وجوب الثياب من قوله : ومن صلى ملتحمفاً في ثوب واحد ، فإن الشراح اضطربوا في إثباتها بالحديث ، وأنوا لذلك بتوجيهات عديدة لإثباتها ولدفع التكرار عنها ، فإن هذه الترجمة ستأتى قريباً مستقلاً وليست الترجمة عندى مثبتة - بفتح الموحدة - حتى يقال فيها ما قالوا ، بل هى مثبتة - بكسر الموحدة - لوجوب الثياب ، وكذلك قوله : ومن صلى في الثوب الذى يجامع فيه مثبت لماسبق ، فلا يحتاج لإثباته إلى دليل ، وهكذا قوله : وأمر النبي ﷺ أن لا يطوف بالبيت عريان ، يشكل عليه بوجهين : أحدهما : عدم ثبوته بالحديث الوارد في الباب ، والثانى : أن المسألة من كتاب الحج ، وسيأتى في محله (باب لا يطوف بالبيت عريان) وعلى ما اخترته في ذلك من أنه ليس بمقصود بالذكر ، بل ذكره مبالغة في وجوب الثياب للصلاة ، فإنه ﷺ منع الطواف بالبيت عرياناً ، والطواف بالبيت صلاة حكماً ، فكيف بالصلاة حقيقة .

وهكذا ترجم الإمام البخارى : (باب فضل استقبال القبلة) وذكر فيه قوله : «يستقبل بأطراف رجله القبلة» وأورد عليه بوجوه ، منها : عدم الثبوت : وأيضاً أى تعلق لاستقبال الأطراف بفضل الاستقبال ، وأشد منها أن الترجمة ستأتى مستقلةً فى محلها فى صفة الصلاة ، وتزول الإشكالات كلها على ما اخترته من أن الترجمة مثبتة لفضل الاستقبال ، بأنه إذا روى الاستقبال فى أطراف الرجلين أيضاً فما بال استقبال الوجه ، وأما إثباتها فسيأتى فى محلها من صفة الصلاة ، وهكذا ترجم الإمام البخارى (باب هل ينبش قبور المشركين إلخ) ، وذكر فيه : (وما يكره من الصلاة فى القبور) ويشكل هذا الجزء على الشراح جداً لوجهين : الأول : عدم الثبوت بالحديث الوارد فيه ، والثانى : التكرار ، فإنه سيأتى قريباً (باب كراهية الصلاة فى المقابر) ووجهوا لدفع هذين الإيرادين بوجوه عديدة بعيدة عندى من دقة نظر الإمام البخارى ، ومنشأ الإيرادات كلها أنهم - رضى الله عنهم أجمعين - جعلوا عطفه على قوله : هل ينبش ، وجعلوه ترجمةً مستقلةً فأشكل الأمر عليهم .

والأوجه عند هذا العبد الفقير إلى رحمة ربه ؛ أنه معطوف على لفظ قول النبي ﷺ تحت اللام ، فهو دليل للترجمة السابقة ، أى ينبش قبور المشركين ، لقوله ﷺ ، ولما يكره من الصلاة فى القبور ، وهو واضح عندى ، ولا يرد عليه حينئذ إيراد أصلاً حتى يحتاج لدفعه إلى توجيهات ، ولا يذهب عليك أن لفظة : هل فى الترجمة بمعنى : قد عند الشراح ، وهو فى معناه عند هذا العبد الضعيف ، كما تقدم فى الأصل الثانى والثلاثين .

الحادى والستون : ما ظهر أيضاً لهذا المبتلى بالسيئات غفر الله له الزلات ، أن الإمام البخارى قد يغير سياق التراجم على الأحكام الواردة فى الأحاديث على نسق واحد ، مثلاً ورد فى الأوقات المنهية عن الصلاة فيها الروايات على سياقين : أحدهما : النهى عن الصلاة عند الطلوع والغروب مطلقاً ، كما فى

حديث ابن عباس عن عمر رضى الله عنه ، أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب ، وهكذا ورد في روايات عديدة ، والسياق الثانى : ما أورد عن ابن عمر رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها » والإمام البخارى رضى الله عنه أورد السياقين معاً فى " صحيحه " ، لكنه ترجم على النهى عند الطلوع بالإطلاق ، فقال : ( باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع ) وترجم على الثانى : ( باب لا تتحرى الصلاة عند غروب الشمس ) ولم يتعرض لذلك الشراح ، إلا ما أفاده الشيخ - قدس سره - فى " اللامع " : أنه رضى الله عنه نبه بذلك إلى اختلاف المذاهب ، ومال السندى إلى توجيه أحاديث التحرى إلى أحاديث الإطلاق .

والأوجه عندى أن ذلك فعله الإمام البخارى قصداً وتنبيهاً على أنه لم يرد فى أحاديث الصلاة عند الطلوع ما يخالف حديث النهى ، فرجع فى ذلك أحاديث الإطلاق ، ووقع فى الصلاة بعد العصر ما سيأتى فى باب ما يصلى بعد العصر ، من ثبوت الصلاة بعد العصر على شرط البخارى ، فرجع الإمام فى الجزء الأول أى الفجر أحاديث النهى مطلقاً ، ورجع فى الجزء الثانى أحاديث التحرى ، وهكذا روى الإمام البخارى - رضى الله عنه - عن ابن عباس قال : أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم ، ولا يكف شعره ولا ثوبه ، بسياق واحد فى الفعلين ، وغير الإمام البخارى سياق الترجمتين ، فترجم : ( باب لا يكف شعراً ) و ( باب لا يكف ثوبه فى الصلاة ) تنبيهاً على الاختلاف فى الثانى ، هل هو مقيد بالصلاة أولاً ؟ كما بسط فى الشروح ، وهكذا ورد فى الأحاديث أن النبي ﷺ قال : « من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس السراويل » هكذا ورد فى روايات عديدة ذكر النبي ﷺ الأمرين على سياق واحد

وغير الإمام البخارى سياق الترجمتين ، فترجم أولاً : ( باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين ) وترجم ثانياً : ( باب إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل ) وحملوا ذلك على تفنن الإمام رضى الله عنه ، وليس كذلك بل لم كان لبس الخفين لمن لم يجد النعلين اختياراً إن شاء لبس وإن شاء لم يلبس ولا مانع في الاحتفاء ترجم عليه الإمام البخارى ما يدل على الجواز ، وكان لبس السراويل لمن لا يجد الإزار حتماً واجباً لوجوب ستر العورة ، ترجم على ذلك بلفظ : « فليلبس » الدال على الوجوب ، ونظائر هذا الأصل الذى خاطرى أبو عذرته كثيرة في « الصحيح » تظهر من التدبر في تراجمه ، مثلاً ترجم : ( باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ) وذكر فيه حديث شد الرحال إلى ثلاثة مساجد ، ولم يذكر في الترجمة الصلاة ببيت المقدس ، مع كونها في الحديث ، ثم ترجم : ( باب مسجد بيت المقدس ) ولم يذكر في الترجمة لفظ : الصلاة ، وذكر فيه أيضاً حديث شد الرحال إلى ثلاثة مساجد ، ومثلاً ترجم : ( باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء ) مطلقاً ولم يقيده بقيد .

وترجم للجمع بين الظهر والعصر مفصلاً بترجمتين فترجم : ( باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس ) ثم ترجم : ( باب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب ) والمسألة خلافة شهيرة ليس هذا محلها ، وغرضي من ذلك التنبيه على تغيير سياق التراجم على الأحكام الواردة في الأحاديث بنسق واحد ، كما ترجم : ( باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد ) ثم ترجم : ( باب أجر المرأة إذا تصدقت إلخ ) ، فقيده الأولى بأمر صاحبه دون الثانية مع اتحاد سياق الرواية من التراجم الكثيرة في « الصحيح » تظهر بأدنى تأمل .

ويقرب من ذلك الأصل وإن لم يكن داخلاً فيه ، تغيير التراجم في

الخطب إذ ترجم في الجمعة : (باب استقبال الناس الإمام إذا خطب) وفي العيد (استقبال الإمام الناس في خطبة العيد) ، وفي الاستسقاء (باب استقبال القبلة في الاستسقاء) ووجوه تلك كلها واضحة .

الثاني والستون : ما ظهر لي أيضاً : أن الإمام البخارى طالما يغير الترتيب الوجودى لمصلحة شعث الأذهان ليتدبر في ذلك الناظر ، ولم أر من نبه على ذلك الأصل من كلام المشايخ المذكورين في الفائدة الثانية ، مثاله أنه ترجم : (باب الأذان بعد الفجر) على الأذان قبل الفجر ، قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر ، فخالف الترتيب الوجودى ، لأن الأصل في الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت ؟ فقدم ترجمة الأصل على ماندر عنه ، وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة : بأنه لا خلاف بينه وبين الأئمة ، وإنما الخلاف في جوازه قبل الفجر ، والذي يظهر لي أن مراد المصنف بالترجمتين أن يبين أن المعنى الذى كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذى كان يؤذن لأجله بعد الفجر ، وإن الأذان قبل الفجر لا يكتفى به عن الأذان بعده ، كذا في ” الفتح “ ، وهذا هو الوجه عندى أن الأذان بعد الفجر لما كان أصل أذان الصلاة بخلاف الأذان قبل الفجر فإنه لم يكن للصلاة - بل لمصالح آخر الواردة في الأحاديث - قدم الذى هو الأصل .

ومن ذلك الأصل أنه قدم الرواتب البعدية على الرواتب القبلية سوى ركعتي الفجر ، فإنه رضى الله عنه ترجم أولاً : (باب التطوع بعد المكتوبة) ثم ترجم : (باب الركعتين قبل الظهر) ونبه على ذلك الحافظ إذ قال : (باب التطوع بعد المكتوبة) ترجم أولاً بما بعد المكتوبة ، ثم ترجم بعد ذلك بما قبل المكتوبة ، انتهى ، كذا قال ، ولم يذكر الحافظ له وجهاً ، والأوجه عندى أن الإمام البخارى نبه بذلك على الاختلاف في ترتيب الأفضلية في الرواتب

بعد اتفاقهم على أن راتبة الفجر آكدتها ، ولذا قدمها الإمام البخارى ، ثم اختلفوا فى الرواتب الباقية ، كما بسط الاختلاف فى ذلك فى ” الأوجز ” .

وترجم : ( باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ) قدم البعد على القبل بخلاف ( باب الصلاة قبل العيد وبعدها ) قال الحافظ : قال ابن المنير فى الحاشية : كأنه يقول : الأصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه ، قال : وكانت عنايته بحكم الصلاة بعدها أكثر ، ولذلك قدمه فى الترجمة على خلاف العادة فى تقديم القبل على البعد ؛ انتهى ، ووجه العناية المذكورة ورود الخبر فى البعد صريحاً دون القبل ، انتهى ، ويقرب من ذلك أنه - رضى الله عنه - قدم نوم المرأة فى المسجد على نوم الرجال ، وكان مقتضى الظاهر عكسه ، ولم يتعرض لذلك الشراح ، والأوجه عندى أنه - رضى الله عنه - فعل ذلك قصداً لأن الجواز فى المرأة كان أبعد لاحتمال الفتنة والطمث وغير ذلك ، ويقرب من ذلك أيضاً ما قال الحافظ إذ قال : قدم الإمام البخارى الآية التى من سورة المائدة على الآية التى من سورة النساء لدقيقة ، وهى : أن الكلمة التى فى المائدة « فاطهروا » فيها إجمال ، والكلمة التى فى سورة النساء « حتى تغتسلوا » فيها تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور ، إلى آخر ما قال الحافظ .

وكذلك قدم ( باب الإبراد بالظهر ) وهو صفة من صفات الأوقات على ( باب وقت الظهر ) ، وعندى فى ذلك دقيقة تأتى فى هامش ” اللامع ” فى محلها ، وهكذا آخر ( باب زكاة البقر ) عن زكاة الإبل والغنم ، فإنه ترجم أولاً للإبل ثم للغنم ، ثم ترجم لزكاة البقر ، وكان حقها التوسط ، قال الزين ابن المنير : أخرها لأنها أقل وجوداً ونصباً ، ولم يذكر فى الباب شيئاً مما يتعلق بنصابها ، لكون ذلك لم يقع على شرطه ، وترجم فى كتاب الصوم : ( باب الحائض تترك الصوم والصلاة ) على خلاف الحديث فقد قدم فى الحديث

الصلاة على الصوم ، وغير ذلك من التراجم الكثيرة .

الثالث والستون : إنه رضى الله عنه طالما يدخل الباب الأجنبي بين الأبواب المتناسقة للتنبيه على لطيفة يرشد الناظر إلى التدبر في ذلك ، مثاله أنه رضى الله عنه أدخل (باب الجهاد من الإيمان) بين (باب قيام ليلة القدر من الإيمان) و(باب تطوع قيام رمضان من الإيمان) ، قال الحافظ : أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه ، فأما مناسبة لإيراده معها في الجملة فواضح لاشتراكها في كونها من خصال الإيمان ، وأما إيراده بين هذين البابين مع أن تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فلنكتة لم أر من تعرض لها ، بل قال الكرماني : صنيعه هذا دال على أن النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة يعنى اشتراكها في كونها من خصال الإيمان ، قال الحافظ : بل قيام ليلة القدر وإن كان ظاهر المناسبة لقيام رمضان ، لكن للحديث الذى أورده في (باب الجهاد) مناسبة بالتماس ليلة القدر حسنة جداً ، لأن التماس ليلة القدر تستدعى محافظةً زائدةً ومجاهدةً تامةً ، ومع ذلك فقد يوافقها أولاً ، وكذلك المجاهد يلتمس الشهادة ، ويقصد إعلاء كلمة الله ، وقد يحصل له ذلك أولاً ، فتناسبا في أن في كل منهما مجاهدة ، وفي أن كلاهما قد يحصل المقصود الأصلي لصاحبه أولاً ، فالقائم لالتماس ليلة القدر مأجور ، فإن وافقها كان أعظم أجراً والمجاهد لالتماس الشهادة مأجور ، فإن وافقها كان أعظم أجراً ، انتهى .

ويدخل في ذلك الأصل عندى (باب احتساب الآثار) بين (باب فضل التهجير إلى الظهر) و(باب فضل صلاة العشاء في الجماعة) ، والأوجه عندى أنه رضى الله عنه ذكر (باب الاحتساب) بعد (باب فضل التهجير) تنبيهاً على أنه لا ينبغي له تطويل الأقدام والسعى لشدة الحر ، فإنه يناق الوقار والسكون في المشي إلى الصلاة ، بل ينبغي له أن يمشى بتقارب الأقدام على هيئة السكون والوقار المطلوبين ، المأمور بهما في قوله ﷺ : « إذا سمعتم الإقامة

فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ، ولا تهرعوا » الحديث ، أخرجه البخارى فى ( باب ما أدركتم فصلوا ) وغير ذلك من الروايات العديدة المختلفة فى كون الوقار والسكون مأمورين فى المشى إلى الصلاة ؛ وقد ترجم أبو داود : ( باب الهدى فى المشى إلى الصلاة ) وأخرج فيه عن كعب بن عجرة مرفوعاً ، النهى عن التشبيك لمن خرج عامداً إلى الصلاة ، وعن رجل من الأنصار قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى الصلاة ، لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله عز وجل له حسنة » ، ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عز وجل عنه سيئة » ، فليقرب أحدكم أو ليبعد » إلى آخر الحديث ، فترجم الإمام البخارى ( بباب الاحتساب ) تنبيهاً على تقارب الخطى الموجب لكثرة الأجر .

ويدخل فى هذا الأصل عندى إدخال ( باب قوله تعالى : « وتزودوا » الآية ) بين أبواب مواقيت الحج تنبيهاً على أن التقوى مطلوب فى سفر الحج كله ، لكنه فيما بين المواقيت أشد اهتماماً ، وهكذا عندى توسيط ( باب صوم الدهر ) بين أبواب الحقوق داخل فى هذا الأصل ، وهكذا إدخال ( باب رثاء النبى ﷺ ) بين أبواب النهى عن شق الجيوب والحلق وغيرهما ، ويقرب من ذلك الأصل عندى فصل الأبواب العديدة بين بابى ( الاستماع إلى الخطبة يوم الجمعة ) و ( الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ) فإن الجدير باتباع الآية وهى قوله تعالى : « فاستمعوا له وأنصتوا » كان أن يذكر البابان متصلاً ، لكن الإمام البخارى رضى الله عنه لعله أشار بالتفريق بينهما إلى أنها حكمان مستقلان ، الأول : للقريب ، والثانى : للبعيد عن الإمام ، ولذا بعد الباب الثانى عن الأول ، ويستأنس ذلك من كلام شيخ المشايخ فى تراجمه ، إذ قال : ( باب الإنصات إلخ ) عقد المؤلف الباب السابق لاستماع الخطبة ،

وهذا الباب للإنصات وقت الخطبة ، إذ لا تلازم بينهما ، لأن من يكون بعيداً عن الإمام لا يجب الاستماع عليه ، وإنما يجب الإنصات ، انتهى .

وتراجم أبواب الوضوء جلها داخلة عندى فى هذا الأصل ، وما أورد الشراح جلهم على الإمام البخارى من عدم المناسبة بين أبواب الوضوء ليس بصحيح عندى ، بل كلها مناسبة فيما بينها ، إلا أنه رضى الله عنه على دأبه فى النظر إلى الدقائق ينبه بذلك إلى نكت لطيفة جدرة بشأن تفنن البخارى ، مثلاً أوردوا على (باب غسل الوجه باليدين) بأنه فى غير محله ، وليس كذلك بل الغرض منه التنبيه على تكميل الباب السابق بأن الإسباغ قد يتم بمعاونة اليدين ولا يحتاج إلى كثرة الماء ، فلذا قيده بغرفة واحدة ، وهكذا أوردوا على (باب التسمية) بأن حقه كان التقديم على الباب السابق ، وليس كذلك عندى بل هو فى محله ، وإنما أراد البخارى منه التسمية عند الدخول فى الخلاء ، ولذا قدمه على (باب ما يقول عند الخلاء) والوضوء عندى لم يشرع بعد ، وهكذا أوردوا على (باب غسل الأعقاب) فإنه فى غير محله جداً ، وليس كذلك عندى ، بل ذكره بعد المضمضة إشارة إلى ندب الغرغرة فى المضمضة ، وليس باب منها إلا وله مناسبة لطيفة بالمحل الذى ذكره فيه البخارى ، إلا أنه إذا ذكر مسألة فى محل لمناسبة لا يعيدها مرة أخرى فى محله تحرزاً عن التكرار ، فله ما أدق نظره ! وسيأتى شئ من ذلك فى أول أبواب الوضوء فى هامش "اللامع" ، ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالسابع والستين .

والرابع والستون : ما ظهر لهذا الفقير أيضاً أن الإمام البخارى قد يغير لفظ الحديث فى الترجمة لبديعة يرشد إليها الناظر ، شخذاً لذهنه فى أنواع الاستخراج من الحديث ، مثلاً ورد فى الحديث ولفظه للبخارى : «من غدا إلى المسجد وراح ، أعد الله له نزله من الجنة كلما غدا أو راح» وترجم عليه فى نسخة "الفتح" وغيره : (باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح)

قالوا : هذه الترجمة أقرب وأوضح لموافقة سياق الحديث ، لكن النسخ التى بأيدينا فيها : (باب فضل من خرج إلى المسجد ومن راح) وهذا السياق أوجه عندى وأجدر بشأن البخارى ، وغير لفظ : غدا ، الوارد فى الحديث بلفظ : خرج ، فى الترجمة لبديعة ، وهى : أن المعروف فى اللغة الغدوة : المضى من بكرة النهار ، والرواح : من الزوال ، وعلى هذا فمقتضى الحديث فضل من أكثر الخروج إلى المسجد ، لكن الغدو قد يطلق على الخروج مطلقاً ؛ كما هو معروف ؛ والرواح قد يطلق على الرجوع ، قال الحافظ : (باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح) هكذا للأكثر موافقاً للفظ الحديث فى الغدو والرواح ، ولأبى ذر بلفظ : خرج ، بدل : غدا ، وعلى هذا فالمراد بالغدو : الذهاب ، وبالرواح : الرجوع ، انتهى .

قلت : وهذا الذى أراده البخارى عندى ، وأشار بذلك إلى الفضل فى الخروج إلى المسجد والرجوع منه ، وكأنه أوماً بذلك إلى ما أخرجه مسلم وأبو داؤد واللفظ له ، عن أبى بن كعب رضى الله عنه ، قال : كان رجل لا أعلم أحداً من الناس ممن يصلى القبلة من أهل المدينة أبعد منزلاً من المسجد من ذلك الرجل ، وكان لا تحطئه صلاة فى المسجد ، فقلت : لو اشتريت حميراً تركبه فى الرمضاء والظلمة ، فقال : ما أحب أن منزلى إلى جنب المسجد ، فسمى الحديث إلى رسول الله ﷺ ، فسأله عن ذلك ، فقال : أردت يا رسول الله أن يكتب لى إقبالى إلى المسجد ، ورجوعى إلى أهلى إذا رجعت ، فقال : « أعطاك الله ذلك كله ، أعطاك الله ما احتسبت كله أجمع » وعزاه السيوطى فى " الدر " إلى " ابن أبى شيبة " و" أحمد " و" عبد بن حميد " و" مسلم " و" أبى داؤد " و" ابن ماجه " و" ابن مردويه " ولفظه : فقال : يا رسول الله كما يكتب أترى وخطاى ، ورجوعى إلى أهلى ، وإقبالى وإدبارى ، فقال رسول الله ﷺ : « أعطاك الله ذلك كله وأعطاك ما احتسبت أجمع » فهذا الحديث لما لم يكن على

شرط البخارى أشار إليه بالتغير فى سياق الترجمة ؛ ولا التباس بين هذا الأصل وبين الأصل الثالث والأربعين .

الخامس والستون : ما هو الظاهر من النظر إلى تراجم البخارى والروايات الواردة فى هذه التراجم ، أن البخارى كثيراً ما يورد الروايات المتضمنة لأحكام عديدة لكنه لا يأخذ بجملتها ، فيترجم على بعضها دون بعض ، مثلاً أخرج رواية صدقة الفطر ، وذكر فيها صاعاً من طعام ، وصاعاً من شعير ، وصاعاً من تمر ، وصاعاً من أقط وغير ذلك ، وترجم لتلك الأنواع مستقلاً ولم يترجم للأقط ، قال الحافظ : كأن البخارى أراد بتفريق هذه التراجم الإشارة إلى ترجيح التخيير فى هذه الأنواع إلا أنه لم يذكر الأقط ، وهو ثابت فى حديث أبى سعيد ، وكأنه لا يراه مجزئاً فى حال وجدان غيره كقول أحمد ، وحملوا الحديث على أن من كان يخرج منه كان قوته إذ ذاك ، أو لم يقدر على غيره ، انتهى .

وقال العيني : ولما كان حديث أبى سعيد الحدرى مشتملاً على خمسة أصناف وضع لكل صنف ترجمة غير الأقط ، تنبيهاً على جواز التخيير بين هذا الأشياء فى دفع الصدقة ، ولم يذكر الأقط كأنه لا يراه مجزئاً عند وجود غيره ، كما هو مذهب أحمد ، انتهى ، وأنت خبير بأن الوارد فى الحديث ذكر الأقط على منوال الأصناف الآخر .

وترجم البخارى للجمع بين المغرب والعشاء مطلقاً ، وفصل الترجمتين فى الجمع بين الظهرين ، ولم يترجم لها كالجمع بين العشائين ، وأغفل عن ذلك الحافظ على دأبه لكونه خلاف مسلكه ، وكذلك لم يترجم (باب الصلاة على النبي ﷺ) فى أواخر التشهد مع إخراج روايات الصلاة فى كتاب الدعوات كثيراً ، ولم يترجم لتعدد الركوع فى أبواب الكسوف مع تخريجه رواية التعدد بل الرواية التى ذكرها فى (باب الصلاة فى كسوف الشمس) من مستدللات

الحنفية فى عدم التعدد ، وتخلص الحافظ عن ذلك لكونه خلاف مسلكه بقوله :  
ابتدأ البخارى أبواب الكسوف بالأحاديث المطلقة فى الصلاة بغير تقييد بصفة  
إشارة منه إلى أن ذلك يعطى أصل الامثال ، وإن كان إيقاعها على الصفة  
المخصوصة عنده أفضل ، أنتهى ، وأنت ترى أى مانع كان للإمام الهمام عن  
التنبية على اختيار الأفضل منه ، وهكذا لم يذكر قنوت الفجر فى أبواب صلاة  
الفجر ، بل ذكر القنوت فى الوتر ، وهل هذا إلا إيماء منه أنه يرى القنوت  
فى الوتر دون الفجر .

السادس والستون : ما ظهر لى أيضاً أن بعض تراجمه قد يكون تفصيلاً  
لما أجمل أولاً ، فحينئذ لا يحتاج إلى توجيه تلك التراجم المفصلة ، وإثبات  
غرض خاص بها ، مثلاً ترجم أولاً : ( باب وجوب القراءة للإمام والمأموم  
فى الصلوات كلها فى الحضر والسفر ، وما يجهر فيها وما يخافت ) ثم ذكر  
الأبواب الكثيرة تفصيلاً لذلك الباب ، فلا يحتاج إلى إثبات غرض لكل باب  
ولا يرد ما أوردوا على الإمام فى بعض الأبواب أنه لافائدة فى ذكر هذا  
الباب ، مثلاً ترجم بعد ذلك : ( باب الجهر فى المغرب ) و ( باب الجهر فى  
العشاء ) وقال الحافظ فى ( باب الجهر فى المغرب ) : اعترض الزين بن المنير  
على هذه الترجمة التى بعدها بأن الجهر فيها لا خلاف فيه ، وهو عجيب ، لأن  
الكتاب موضوع لبيان الأحكام من حيث هى ، وليس هو مقصوداً على  
الخلافيات ، أنتهى ، وأنت خبير بأنهم إذا أجمعوا على دقائق تراجم البخارى  
وعلى أن فقه الإمام فى تراجمه ، وأن تراجمه لا تكون مثل تراجم الكتب الأخرى  
لمجرد إثبات الأحكام ، فلا عجب فى إيراد الزين بن المنير ، وقد أقر بذلك الحافظ  
بمواضع من شرحه ، وحكى العيني فى ( باب لا يقبل الله صدقةً من غلول )  
عن ابن المنير : عادة البخارى الاستدلال بالحنفى وترك الجلى .

وتقدم في الفائدة الثالثة من الفصل الثاني عن الحافظ : أن الإمام البخارى رأى أنه لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة ، فاستخرج بفهمه من المتون معانى كثيرة ، إلى آخر ما تقدم ؛ وحكى فيه عن الشيخ محى الدين : ليس مقصود البخارى الاقتصار على الأحاديث فقط ، بل مراده الاستنباط منها ، والاستدلال لأبواب أرادها ، وغير ذلك من أقاويل العلماء أن غرض البخارى من تأليفه ليس مجرد ذكر الروايات ، بل غرضه دقائق الاستنباط ، فالتفصى عندى عن إيراد الزين بن المنير أن هاتين الترجمتين ليستا بمستقلتين ، بل هما تفصيلان لما أجمل أولاً ، وهكذا ترجم أولاً : (باب فرض مواقيت الحج والعمرة) وهو جدير بشأن البخارى لعدة أبحاث فى ذلك ، ثم فصل ذلك بأبواب المواقيت للبلاد ، فلا يحتاج حينئذ إلى إثبات وجه جديد لميقات أهل المدينة ، أو أهل نجد ، أو غير ذلك ، وكذلك ترجم : (باب قول الله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً » إلى آخر الآية) ثم فصل ذلك فى عدة أبواب ، ولا ينافى ذلك أن فى بعض هذه التراجم المفصلة أيضاً إشارات وتنبهات ذكرها اهتماماً بشأنها ، وإلا فالغرض كان تفصيلاً لما أجمل أولاً ، لئلا يرد على الإمام الهمام ما أوردوا فى هذه التراجم من عدم الفائدة بذكرها .

السابع والستون : ما ظهر لهذا الفقير أيضاً أن الإمام البخارى قد يذكر التراجم فى غير محلها ، مثلاً ذكر بابى السجود فى أبواب الثياب ، وذكر بابى الثياب فى أبواب صفة السجود ، وحملت الشراح ذلك على وهم الإمام ، أو غلط النساخ ، قال الحافظ فى أبواب الثياب : قوله : (باب إذا لم يتم السجود) وكذا وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة وحديث حذيفة فيها ، والترجمة الآتية وحديث ابن بجمينة فيها موصولاً ومعلقاً ، ولم يقع عند المستملئ شئ من ذلك وهو الصواب لأن جميع ذلك سيأتى فى مكانه اللائق به ، وهو أبواب صفة الصلاة ، ولولا أنه ليس من عادة المصنف إعادة الترجمة وحديثها

معاً ، لكان يمكن أن يقال : مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة ، الإشارة إلى أن من ترك شرطاً لاتصح صلاته كمن ترك ركناً ، ومناسبة الترجمة الثانية ، الإشارة إلى أن المحافة فى السجود لاتستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطلّة للصلاة .

وبالجملة لإعادة هاتين الترجمتين ههنا ، وفى أبواب السجود الحمل فيه عندى على النساخ بدليل سلامة رواية المستملى من ذلك وهو أحفظهم ، انتهى وإلى ذلك مالت الشراح عامة ، وقال شيخ المشايخ فى تراجمه : قوله : (باب إذا لم يتم السجود) نقل عن الفربرى أن بعض أوراق الكتاب كان غير ملتصق بالكتاب ، فوق الخطأ من بعض النساخ فى إلحاق تلك الأوراق ، فألحقوها فى غير الموضع الذى أراد المصنف إلحاقها فيه فى نفسه ، وهذا الباب فى هذا المقام من هذا القبيل ، وكذا الأبواب الآتية لأنها فى الحقيقة من أبواب صفة الصلاة فاحفظ ، انتهى ، وأنت خبير بأن ما أورده الحافظ من تكرار الترجمة والحديث يتمشى فى بابى السجود لكن لا يتمشى فى بابى الثياب ، فإنه ترجم فى صفة السجود (بباب عقد الثياب وشدها ، إلخ) و(بباب لايكف ثوبه فى الصلاة) فإن هذين البابين لم يتكررا لاترجمتهما ولا حديثاً ، فبقى الإيراد بذكرهما فى صفة السجود .

وما أفاد شيخ المشايخ يشكك عليه أيضاً أنه لو كان الأمر كما حكى عن الفربرى كانت الترجمتان فى موضع واحد لا فى موضعين ، وأيضاً يشكك عليه وعلى ما قاله الحافظ أيضاً تغير الترتيب فى الترجمتين ، فإنه قدم فى أبواب الثياب (باب إذا لم يتم السجود) وأخر (باب يبدى ضبعيه) بخلاف ما فى صفة السجود ، فإنه قدم فيها الثانى ، وأخر الأول ، فالظاهر عندى أن ذلك كله من بدائع دقائق البخارى ، فعل كل ذلك عمداً للطائف ليس هذا محلها ، وسيأتى شئ منها فى هامش "اللامع" ، وهكذا ذكر الإمام البخارى فى

وأخر صفة الصلاة (باب ما جاء في الثوم النبي والبصل والكراث ، إلخ) وأورد عليه أن محله كان في أبواب المساجد .

وهكذا ترجم بعد ذلك : (باب وضوء الصبيان) إلخ ، وأوردوا عليه أيضاً أن محله كان كتاب الطهارة لا أبواب صفة الصلاة ، والأوجه عندى أن الإمام البخارى لم يذكر الباب الأول في أبواب المساجد إشارةً إلى أن المنع منه لا يختص بالمساجد ، وترجم بالثاني ههنا لإفراداً لمسائل الصبيان لكونهم غير مكلفين ، فذكر أحكامهم المتفرقة من : الطهارة ، والصلاة ، وحضورهم العيد ، والجنائز في باب واحد ، فهو بمنزلة باب مسائل شتى أفرد أحكامها المتعلقة بالصلاة في باب واحد ، وجعله تنمةً للصلاة ، لأن الأبواب الآتية تتعلق بصلوات خاصة من الجمعة والعيد وغيرهما ، وسيأتى شئ من ذلك في هامش ”اللامع“ ، وأجاد في ترتيب هذه الأبواب من ذكر أحكام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ، على ترتيب صفوفهم في الصلاة .

وعلى هذا الأصل حمل شيخ المشايخ في تراجمه (باب القنوت قبل الركوع وبعده) إذ قال : هذا الباب في الأصل من متعلقات أبواب صلاة الفجر ، لأن الأحاديث الواردة إنما تبدل على القنوت فيها ، وإيراده ههنا باعتبار أن بعض العلماء قال بالقنوت في الوتر ، انتهى ، كذا أفاد - قدس سره - وقد عرفت فيما سبق أن هذا الباب عندى داخل في الأصل الخامس والستين ، نعم ! يقرب من هذا الأصل (باب الأمر باتباع الجنائز) فإنه ذكره في مبدء كتاب الجنائز ، والميت لم يغسل بعد ولم يكفن ، فكيف الأمر باتباعه ، وسيأتى في محله (باب فضل اتباع الجنائز) فالأوجه عندى أن المراد بالاتباع في مبدء الكتاب ليس المشى خلف الجنائز ، لئلا يرد ما تقدم من ذكره في غير محله ، بل المراد فيه الاهتمام بتجهيزه ، والمبادرة في غسله وتكفينه ، كما يقال : الجيش يتبع السلطان ، أى يتوخى موافقته ، وإن تقدم كثير منهم في المشى والركوب

كما حمل عليه الحديث القسطلاني مجيباً للحنفية ، إذ استدلوا بالحديث على أن المشي خلفها أفضل .

وعلى هذا فلا يرد على الإمام البخارى أيضاً أنه ذكر الأمر باتباعها في أولها ، والفضل في اتباعها بعد أبواب كثيرة ، لأن المراد بالاتباع في الثاني المشي خلفها فذكره في محله ، والمراد بالاتباع في أول الكتاب غير المشي ، وهذا وإن كان مخالفاً لما اختاره الحنفية إلا أن البخارى ليس بمقلد لهم ، وهذا الأصل غير الأصل الثاني والأربعين والثالث والستين ، فبين الثلاثة فرق واضح لا يلتبس عليك أحدها بالآخر .

الثامن والستون : إن الإمام البخارى رضى الله عنه ، قد لا يجزم في الترجمة بالحكم شخذاً للأذهان لجورد الاحتمال الناشئ من غير دليل ، فكأنه ينبه الناظر على أن يحيل نظره ، ويسبق فكره في الاحتمالات الناشئة من النصوص ، مثلاً ترجم : (باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة) ولم يذكر فيه حكماً ، وأورد فيه حديث أنس يقول : كان النبي ﷺ إذا اشتد البرد بكر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة - يعنى الجمعة - وقد أخرج قبل ذلك عن أنس رضى الله عنه ، قال : كنا نبكر بالجمعة ، ونقيل بعد الجمعة ، قال الحافظ : لم يجزم المصنف بحكم الترجمة للاحتمال الواقع في قوله : يعنى الجمعة ، لاحتمال أن يكون من كلام التابعى أو من دونه ، وهو ظن ممن قاله ، والتصريح عن أنس في الرواية الماضية : أنه كان يبكر بها مطلقاً ، إلى آخر ما بسطه الحافظ .

وقال أيضاً في (باب الصلاة قبل العيد وبعدها) : أورد فيه أثر ابن عباس أنه كره الصلاة قبل العيد ، وحديثه المرفوع في ترك الصلاة قبلها وبعدها ، ولم يجزم بحكم ذلك ، لأن الأثر يحتمل أن يراد به منع التنفل ، أو نفي الراتبة ، وعلى المنع فهل هو لكونه وقت كراهة ، أو لأعم من ذلك ، (م - ٤٩)

ويؤيد الأول الاقتصار على القبل، وأما الحديث فليس فيه ما يدل على المواظبة فيحتمل اختصاصه بالإمام دون المأموم، أو بالمصلي دون البيت، وقد اختلف السلف في جميع ذلك، انتهى، كذا أفاد، وكأنه حمل عدم الجزم بالحكم على الاحتمالات الواردة في الأثر والحديث، كما صرح بذلك، لكن الأوجه عندي أن هذا الباب من الأصول الخامس والثلاثين، فإن الحافظ أقر بنفسه اختلاف السلف في جميع ذلك، وقال الحافظ أيضاً في (باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذى أو الحربى) : ولم يجزم بالحكم لإشكاله، بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط، وقد جرت عادته أن دليل الحكم إذا كان محتملاً لا يجزم بالحكم، انتهى.

قلت : ولهذا الأصل أيضاً نظائر في "الصحیح"، وهذا غير الأصل الرابع إذ عدم الجزم فيه كان لاختلاف الروايات، وغير الأصل الخامس والثلاثين أيضاً، لأن عدم الحكم فيه كان لاختلاف العلماء في ذلك، وكذا غير السابع والأربعين إذ فيه عدم الجزم للتوسع، فلا التباس بين الأصول الثلاثة.

التاسع والستون : من عادة البخارى المطردة في كتابه ذكر الأضداد في الكتب، كما ذكر في كتاب الإيمان أبواب الكفر والنفاق، قال الحافظ في (باب كفران العشير) بعد نقل بديعة عن ابن العربى في تخصيصه من بين الذنوب : يؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لأموور الإيمان، وذلك من جهة كون الكفر ضد الإيمان، انتهى، وذكر في كتاب الاستسقاء (باب دعاء النبى ﷺ) : «اجعلها سنين كسنى يوسف» قال العيني : فإن قلت : ما وجه إدخال هذا الباب في أبواب الاستسقاء قلت : للتنبيه على أنه كما شرع الدعاء في الاستسقاء للمؤمنين، كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكاذبين، لأن فيه إضعافهم وهو أنفع للمسلمين، انتهى، وكذا قال الحافظ وزاد : لما فيه من

نفع الفريقين ، بإضعاف عدد المؤمنين ، ورقة قلوبهم ليذلوا للمؤمنين ، وقد ظهر من ثمرة ذلك التجاؤهم إلى النبي ﷺ أن يدعوا لهم برفع القحط ، كما فى الحديث الثانى ، ويمكن أن يقال : إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين فى الصلاة تقتضى مشروعية الدعاء للمؤمنين فيها ، فنبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافاً لمن أنكرها ، انتهى ، قلت : ولا يحتاج إلى هذه التوجيهات عندى لما علم من دأبه ذكر الأضداد ، فإن بضدها تبين الأشياء .

وقد أخرج البخارى فى أول الجنائز عن عبدالله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من مات يشرك بالله دخل النار » وقلت أنا : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، فهذا استدلال منه - رضى الله عنه - بالضد ، واستنباط بالحديث حكم خلافه .

السبعون : من دأبه المطرد فى " صحيححه " أنه إذا كان فى حديث واحد أوامر عديدة ، أو النهى عن أمور عديدة ، يترجم لكل من ذلك ترجمة مستقلة تنبيهاً على استقلال كل ذلك من المأمورات أو المنهيات ، مثلاً ورد فى الحديث : « ليس منا من ضرب الحدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » فترجم الإمام لكل من تلك الأمور تراجم مستقلة ، وهكذا ورد فى حديث أبى سعيد الخدرى : كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من زبيب فترجم الإمام لكل من تلك ترجمة مستقلة غير الأقط ، ولم يذكر الأقط عندى للأصل الخامس والستين ، وإلا فلا وجه لتركه من جملة الواردة فى الحديث ، وهكذا ترجم فى كتاب البيوع لجميع أجزاء حديث الربا ، ونظائر ذلك فى كتاب اللباس عديدة .

وهذا آخر ما اكتفيت به من الأصول المفصلة رعايةً لعدد السبعين المرعية فى كثير من الأحاديث ، وإلا فدقائق استنباطه وأصول تراجمه كثيرة

غير ما تقدم ، كالفرق بين المترجم له والمترجم به ، كما أشار إليه الحافظ في (باب يهوى بالتكبير حين يسجد) ، وكاختيار أهون الأمرين ، والأخذ بالاستصحاب ، وإطلاق أحد اللفظين على الآخر لغةً كي إطلاق الحيض على النفاس ، وغير ذلك يظهر لمن سهر الليالي للخوض في بحر الآلي ؛ ومع ذلك كم من تراجع له لا يروى الغليل ما قيل فيها من الأقاويل ، وإن أكثر العلماء فيها من التعاليل ، كـ (باب من بدأ بالحلاب والطيب) و (باب فضل صلاة الفجر والحديث) و (باب ميمنة المسجد والإمام) وغير ذلك ، من التراجع الصعبة وإن اخترعت فيها أيضاً نكات اتباعاً للأسلاف : شكر الله سعيهم وجزاهم عني وعن سائر طلبة ” البخاري “ أحسن الجزاء .

الفائدة الرابعة : في الوجوه العامة الشائعة على ألسنة المشايخ ، المستورة في الشروح من غلط النسخ ، أو الوهم من الإمام البخاري ، أو عدم تبييضه للكتاب ، لما قد اخترمته المسنية قبل التبييض ، أو وصل الرواة لما كان في الأصل من البياضات وغير ذلك من الأمور التي اضطروا إليها عند العجز عن التوافق بين الترجمة والحديث ولم يظهر لهذا العبد الضعيف الفقير إلى رحمة ربه العليا شيء من ذلك ، فإما من ترجمة من التراجع في ” البخاري “ ، إلا وهو داخل في أصل ما من الأصول السبعين المذكورة في الفائدة الثالثة ، إلا أنه لما كانت هذه الأمور معروفة عند الشراح والمشايخ أفردت ذكرها في فائدة مستقلة ، وقد تقدم في أول الفائدة الثانية ما حكى الحافظ في المقدمة عن الشيخ محي الدين ، أنه لم يقع في بعض التراجم شيء من الحديث وغيره ، وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً ، وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه ، ومن ثم وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب ، فأشكل فهمه على الناظر فيه .

وقد أوضح السبب في ذلك الإمام الباجي المالكي ، إذ حكى عن المستملى أنه قال : انتسخت البخارى من أصله الذى كان عند الفربرى ، فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة ؛ منها : تراجع لم يثبت بعدها شيئاً ؛ ومنها : أحاديث لم يترجم لها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض . قال الباجي : ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية المستملى ، والسرخرى ، والكشميهنى ، وأبى زيد المروزى مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد ، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة ورقة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه ، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث ، قال الباجي : وإنما أوردت هذا ههنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث ، وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ ، قال الحافظ : وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث ، انتهى مختصراً .

تقدم كلامه هذا في أول الفائدة الثانية من هذا الفصل ، وذكرت في هامشه ما أورد القسطلاني عليه إذ قال : وهذا الذى قاله الباجي فيه نظر من حيث إن الكتاب قرئ على مؤلفه ، ولاريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتباً مبوباً ، فالعبرة بالرواية لا بالمسودة التى ذكر صفتها ، انتهى ، قلت : ويؤيد ذلك أيضاً ما قال القسطلاني في ترجيح نسخة اعتمد عليها في شرحه : ولقد عول الناس عليه في روايات " الجامع " لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة ، وكثرة ممارسته له ، حتى إن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة ، إلى آخر ما بسط من الاهتمام في المقابلة والتصحيح ، ويؤيد الباجي ما قال شيخ المشايخ في تراجمه في (باب إذا لم يتم السجود) : نقل عن الفربرى أن بعض أوراق الكتاب كان غير ملتصق بالكتاب ، فوقع الخطأ من بعض النساخ في إلحاق تلك الأوراق ،

فألحقوها في غير الموضع الذي أراد المصنف إلحاقها فيه في نفسه ، وهذا الباب في هذا المقام من هذا القبيل ، انتهى .

وقال الحافظ في ( باب طول القيام في صلاة الليل ) : وقد أخرج فيه البخارى حديث السواك ، استشكل ابن بطال دخوله في هذا الباب ، فقال لا مدخل له ههنا ، لأن التسوك في صلاة الليل لا يدل على طول الصلاة ، قال : ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ ، فكتبه في غير موضعه ، أو أن البخارى أعجلته المنية قبل تهذيب كتابه ، فإن فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك ، انتهى ، وقد تقدم في الفائدة السادسة من الفصل الثانى ما قالوا في التراجم الحالية عن الأحاديث : إن البخارى أراد كتابة الحديث ، ولم يتفق له لعوارض أو لم يجد على شرطه فيه ، انتهى ، وقال الحافظ في ( باب يعكفون على أصنام لهم ) : وقد أخرج البخارى فيه حديث جابر رضى الله عنه كنا مع رسول الله ﷺ نجنى الكباش ، إلى آخر الحديث ، ولاتعلق له بالترجمة ، فقال : والذي يهجم في خاطرى أنه كان بين التفسير وبين الحديث بياض أخلى لحديث يدخل في الترجمة ، ولترجمة تصلح لحديث جابر ، ثم وصل ذلك كما في نظائره ، انتهى .

وقال الكرماني في ( باب فضل العلم ) : واقتصر فيه البخارى على الآية ، ولم يذكر فيه حديثاً قال : فإن قلت : هذا ترجمة الباب ، فأين ما هذا ترجمته ؟ إذ لم يذكر فيه حديثاً أصلاً ، ففضلاً عما يدل على المترجم عليه ، قلت : قال بعض الشاميين : بوب البخارى الأبواب ، وذكر التراجم ، وكان يلحق بالتدريج إليها الأحاديث المناسبة لها ، فلم يتفق له أن يلحق إلى هذا الباب ونحوه

شيئاً منها ، إما لأنه لم يثبت عنده حديث يناسبه بشرطه ، وإما لأمر آخر ، وقال بعض أهل العراق : ترجم ولم يذكر فيه شيئاً قصداً منه ليعلم أنه لم يثبت في ذلك شيء عنده ، انتهى .

وقال الحافظ في الباب المذكور : فإن قيل : لم لم يورد في هذا الباب شيئاً من الحديث ؟ فالجواب أنه إما أن يكون اكتفى بالآيتين الكريميتين ، وإما بيض له ليلحق فيه ما يناسبه فلم يتدبر ، وإما أورد فيه حديث ابن عمر الآتي بعد ( باب رفع العلم ) ويكون وضعه هناك من تصرف بعض الرواة ، وفيه نظر ، ونقل الكرمانى عن بعض أهل الشام ، فذكر ما تقدم من قوله ، ثم قال : والذي يظهر لى أن هذا محله حيث لا يورد فيه آية ولا أثر ، أما إذا أورد آية أو أثر ، فهو إشارة منه إلى ما ورد في تفسير تلك الآية ، وإنه لم يثبت فيه شيء على شرطه ، وما دلت عليه الآية كاف في الباب ، وإلى أن الأثر السوارى فى ذلك يقوى به طريق المرفوع ، وإن لم يصل فى القوة إلى شرطه ، انتهى ، وذكر العينى ما حكى الكرمانى عن بعض الشاميين والعراقيين ثم قال : وهذا كله كلام غير سديد لا طائل تحته ، إلى آخر ما قاله .

وقال القسطلانى اكتفى المصنف بهاتين الآيتين لأن القرآن العظيم أعظم الأدلة ، أو لأنه لم يقع له حديث من هذا النوع على شرطه ، أو اختارته المنية قبل أن يلحق بالباب حديثاً يناسبه لأنه كتب الأبواب والتراجم ، ثم كان يلحق فيها ما يناسبها من الحديث على شرطه ، فلم يقع له شيء من ذلك ، انتهى ، وسيأتى قريباً فى " اللامع " ما اختاره الإمام الكنىكوهى فى الباب المذكور ، وفى هامشه ما اختاره هذا العبد الفقير إلى مغفرة ربه ، والغرض من سرد هذه الأقاويل أجوبتهم العامة فى أمثال هذه المواضع من أنه من تصرف الرواة ،

أو كان بياض فلم يتفق له ، أو اخترمته المنية قبل التبييض ، أو تنبيهاً على أنه لم يجد فيه شيئاً على شرطه ، وقد عرفت فيما سبق أنه ليس عندى شئ من ذلك ، بل كل التصرفات فعلها البخارى عمداً ، وكل ذلك داخل فى أصل ما من الأصول السبعين المقدمة فى الفائدة الماضية .



## الفصل الرابع

فيما يتعلق بشروح "الجامع الصحيح" وحواشيه  
وغيرهما ، وفي ذلك فائدتان :

الأولى : في الشروح الخمسة المعروفة المتداولة في ديارنا ، أفردتها بالذكر  
لكثرة مزاولتها وشيوعها في هذا الزمان ، فذكرت في أحوالها شيئاً من البسط ،  
ذكرتها على ترتيب الشهرة صرفاً للنظر عن زمانهم ، وباعتبار الشهرة فصلت  
في أحوالهم .

والثانية : في بقية الشروح والحواشي وغيرهما ، فأشهر هؤلاء الخمسة  
"فتح الباري" للحافظ ابن حجر العسقلاني ، بسط ترجمته ابن فهد في "لحظ  
الإلحاط" بذيل طبقات الحفاظ "والسيوطي في "حسن المحاضرة" و"ذيل  
طبقات الحفاظ" ، وحكى في أول "الفتح" عن "التبر المسبوك في ذيل  
الملوك" للسخاوي .

وهو شيخ الإسلام إمام الحفاظ في زمانه ، أحمد بن علي بن محمد بن محمد  
ابن علي بن محمود بن أحمد بن حجر الكنانى العسقلاني المصرى الشافعى ، المراد  
بالحافظ على الإطلاق ، أبو الفضل شهاب الدين المعروف بابن حجر ، ولد في  
مصر ثالث عشر من شعبان سنة ثلاث وسبعين ومائة ، مات عنه والدته  
وهو طفل في شهر رجب سنة سبع وسبعين ، فأدخل الكتاب بعد إكمال خمس  
سنين ، وكان له ذكاء وسرعة حافظة بحيث إنه حفظ سورة مريم في يوم واحد ،

وكان يحفظ الصحيفة من "الخواص الصغيرة" في مرتين : الأولى : نصحيحاً ،  
والثانية : قراءة في نفسه ، ثم يعرضها حفظاً في الثالثة ، وحج أولاً في  
أواخر سنة أربع وثمانين ، وجاور بمكة في السنة التي بعدها وهي سنة خمس ،  
فسمع بها اتفاقاً على العفيف الشاذلي "صحيح البخاري" ، وهو أول شيخ  
سمع عليه الحديث ، كذا قاله ابن فهد : وقال السيوطي : عانى أولاً الأدب  
ونظم الشعر ؛ فبلغ فيه الغاية ، ثم طلب الحديث من سنة أربع وتسعين ،  
قال ابن فهد : وصلى التراويح بالمسجد الحرام بالقرآن العظيم في هذه السنة  
- أي سنة خمس - ثم سمع في سنة ست "صحيح البخاري" بمصر على عبد الرحيم  
ابن رزين ، وسمع بها بعد التسعين ، فطلبه من جماعة من شيوخها والقادمين  
إليها من ذوى الإسناد العالي : ورحل إلى دمشق في سنة اثنتين وثمان مائة ،  
فأدرك بها بعض أصحاب القاسم بن عساكر والحجار .

وحج مرات وسمع بعدة من البلاد كالحرمين ، والإسكندرية ، وبيت  
المقدس ، وبلاد اليمن وغيرها ، على جمع من الشيوخ ، ومشايخه كثيرة جداً ،  
وحصل فنوناً كثيرة ، وأول ما كان نظره في الأدب والتاريخ ففاق في  
فنونهما ، وقال الشعر الحسن ، وأخذ علم الحديث عن الحافظ زين الدين  
أبى الفضل العراقي ولازمه ، وانتفع به كثيراً ، وهو أول من أذن له في  
الإقراء ، ولما حضرت العراقي الوفاة قيل له : من تخلف بعدك ؟ قال : ابن  
حجر ، ثم ابنى أبو زرعة ، ثم الهيثمي ، وأخذ اللغة عن المجد الفيروزآبادي ،  
والعربية عن العمادى ، والأدب والعروض عن البدر البشتكى ، وأخذ بعض  
القرآن بالسبع على التنوخى .

وتفقه على جماعة ، منهم : شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر  
ابن رسلان البلقيني ، وهو أول من أذن له بالافتاء ، حكى أنه شرب ماء  
زمرم ليصل مرتبة الذهبي في الحفظ ، فبلغها وزاد عليها ، قاله السيوطي ،

ولى مشيخة الحديث وتدريس الفقه بأماكن من الديار المصرية ، وولى بها نيابة القضاء مدةً ، ثم أعرض عنها ، وولى قضاء مصر مراراً وعزل ، كما بسط تواريخه السيوطى فى "حسن المحاضرة" ، وابن فهد فى "الخط" ، وبسطاً أيضاً فى ذكر مؤلفاته ، وأملى أكثر من ألف مجلس من حفظه ، وخرج أحاديث "الرافعى" ، و"الهداية" ، و"الكشاف" ، و"الفردوس" ، وكان - رضى الله عنه - كثير التأليف ألف كتباً أكثر من مائة وخمسين مفيدةً شهيرةً جليلةً سائرةً فى الآفاق ، لا سيما فى فن الرجال ، فإن المدار فى زماننا فى هذا الفن على تأليفه غالباً .

وبلغ الغاية القصوى فى الكتابة والقراءة ، فقد قرأ "البخارى" فى عشرة مجالس من بعد صلاة الظهر إلى العصر ، و"مسلم" فى خمسة مجالس كل مجلس منها قريب من أربع ساعات ، وأغرب ما وقع له فى الإسراع أنه قرأ فى رحلته الشامية "المعجم الصغير" للطبرانى فى مجلس واحد فيما بين الظهر والعصر ، و"معجم الصغير" يشتمل على نحو ألف وخمسة مائة حديث بأسانيدھا ، وفى مدة إقامته بدمشق وكانت شهرين وثلاث شهر قرأ فيها قريباً من مائة مجلد .

وأشهر تأليفه : "فتح البارى" فى ثلاثة عشر مجلداً ، ومقدمته فى مجلد ضخم مسماة بـ "هدى السارى لمقدمة فتح البارى" تشتمل على مقاصد الشرح ، وأحوال المصنف ، وموضوع كتابه ، وبيان المبهم من رجاله ، وتخرىج تعليقاته ، ومعانى لغاته الغريبة ، وغير ذلك من الأمور الكثيرة ، وله كتاب "تعليق التعليق" (١) وصل فيه ما ذكره البخارى فى "صحيحه"

(١) سيأتى ذكره فى الفائدة الآتية على رقم التاسع والأربعين ؛ قيل : إنه أول تأليفه - رضى الله عنه - ألفه فى ٨٠٤ هـ .

معلقاً ، ولم يفته من ذلك إلا القليل وقد كمل في حياة كبار الشيوخ ، وشهدوا بأنه لم يسبق إلى مثاله ، وهو له مفخرة ، وقدره كقدر المقدمة ، ثم اختصره وسماه : ” التشويق إلى وصل المهم من التعليق ” في مجلد لطيف ، ثم اختصره واختصر فيه على ذكر الأحاديث التي لم تقع في الأصل إلا معلقةً ، ثم توصل في مكان منه آخر وسماه : ” التوفيق بتعليق التعليق ” في مجلد .

وله من الكتب المعروفة في الرجال : ” تهذيب التهذيب “ ، وهو اختصار ” تهذيب الكمال “ للمزى مع زيادات كثيرة على الأصل ، فرغ من تأليفه ٩ جمادى الأولى سنة ٨٠٨ هـ ، ولخصه في مجلد سماه : ” تقريب التهذيب “ ألفه في ٨٢٦ هـ ، و ” الإصابة في تمييز الصحابة “ و ” لسان الميزان “ لخص فيه ” ميزان الاعتدال “ للذهبي ، مع زيادات كثيرة على الأصل ، و ” تعجيل المنفعة برجال الأربعة “ ، و ” الدرر الكامنة بأعيان المائة الثامنة “ ، و ” تبصير المنتبه بتحرير المشتبه “ مجلد ضخم .

وقال الكوثري في هامش ” اللخط “ : حكى الشعراني في ” ذيل طبقاته “ عن السيوطي أنه قال : كان ابن حجر - رحمه الله عليه - يحفظ ما يزيد على عشرين ألف حديث ، وكان يقول : الشروط التي اجتمعت في الآن بها أسمى حافظاً ، وهي الشهرة بالطلب ، والأخذ من أفواه الرجال ، والمعرفة بالجرح والتعديل ، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم ، وتمييز الصحيح من السقيم ، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره مع استحضار الكثير من المتون ؛ فهذه الشروط من جمعها فهو الحافظ انتهى .

قال الكوثري : وكان سريع الكتابة إلا أنه كان ردى الخط ، وما كان يجزى في كتابته على نمط واحد ، ومن ثمة تصعب معرفة خطه ، والممارسة على قراءته ، على ما أشار إلى ذلك أبو المحاسن في ” المنهل الصافي “ ، وقد طالعنا

عدة كتب بخطه سوى خطوطه في الطبايق والساعات ، فوجدنا ما يشير إليه أبو المحاسن صواباً ، وكان كثيراً ما يتراجع عما بيضه أولاً ، فيصبح مبيضه مسوداً ، فتختلف نسخ مؤلفاته زيادةً ونقصاً وتبدلاً ، حتى في شرحه على ” البخارى “ بعد ما أورد عليه البدر العيني ما أورده في شرحه إلى غير ذلك ، قال : وحيث كانت نشأته على معاناة الشعر ، والاسترسال في المدح والهجاء على طريقة أهل الأدب ، ورث من ذلك منذ عهد شبابه التنكيت ، وتطلب مواضع العلل من تراجم الرجال ، والخط من مقاديرهم إذا أراد ، وإن كانوا من أصحابه وشيوخه وممن تقدمهم .

ويقول تلميذه البرهان البقاعى : إنه لا يعامل أحداً بما يستحقه من الإكرام ، وقال قاضى القضاة محب الدين محمد بن الشحنة الحنفى ، الذى كان ابن حجر يحله فى مقدمة شرحه على ” الهداية “ فى حق ابن حجر : كان كثير التبكيت فى تاريخه على مشايخه وأحابيه وأصحابه لا سيما الحنفية ، فإنه يظهر من زلاتهم ونقائصهم التى لا يعرى عنها غالب الناس ما يقدر عليه ، ويغفل ذكر محاسنهم وفضائلهم إلا ما ألجأته الضرورة إليه ، فهو سالك فى حقهم ما سلكه الذهبى فى حقهم وحق الشافعية ، حتى قال السبكى : إنه لا ينبغى أن يؤخذ من كلامه ترجمة شافعى ولا حنفى ، وكذا لا ينبغى أن يؤخذ من كلام ابن حجر ترجمة حنفى متقدم ولا متأخر ، انتهى .

هذا ، وقال تلميذه الخاص العلامة السخاوى فى ” التبر المسبوك “ فى ذيل أوصافه من علمه واحتماله وصبره ، ومزيد أدبه مع الأئمة المتقدمين والمتأخرين ، بل ومع كل من يجالسه من كبير وصغير ، إلى آخر ما بسطه ، وفيه : قال بعضهم : من توسل به إلى الله تعالى فى حوائجه قضيت ، وكتب فى مبدء مقدمة ” الفتح “ : شرح البخارى المسمى ” فتح البارى “ ، هو أجمل تصانيفه مطلقاً ، ورأيت بخط مؤلفه قبل تمامه ما نصه : ولو لا خشية الإعجاب

لشرحت ما يستحق أن يوصف به هذا الكتاب ، لكن لله الحمد على ما أولى وإياه أسأل أن يعين على كماله مناً وطولاً ، وكان الابتداء في أوائل سنة سبع عشرة وثمان مائة على طريق الإملاء ، ثم صار يكتب من خطه وتداوله الطلبة شيئاً فشيئاً ، وكان الاجتماع في يوم من الأسبوع للمقابلة والمباحثة ، وذلك بقراءة الشيخ أبي خضر إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمان مائة سوى ما ألحق فيه بعد ذلك ، فلم ينته إلا قبل وفاة المؤلف بيسير وجاء بخط مؤلفه في ثلاثة عشر سफراً وكان بعد الفراغ من المقدمة شرح في شرح أطال فيه النفس ، وكتب منه قطعةً تبلغ مجلداً ، فخشي الفتور عن تكميله على تلك الصفة ، فابتدأ في شرح متوسط ، وهو ” فتح الباري “ ، كذا في ” الضوء اللامع “ .

وللحافظ المؤلف في أول كتابه ” انتفاض الاعتراض “ (١) ما نصه :  
أما بعد ! فإني قد شرعت في شرح البخارى في سنة ثلاث عشرة وثمان مائة ، بعد أن كنت خرجت ما فيه من الأحاديث المعلقة في كتاب سميته : « تعليق التعليق » ، وكمل في سنة أربع وثمان مائة ، ثم عملت مقدمة تشتمل جميع مقاصد الشرح سوى الاستنباط ، فكلمات في سنة ثلاث عشرة المذكورة ، وإذ ذاك ابتدأت في الشرح ، فكثبت منه قطعةً أطلت فيها التبیین ، ثم خشيت أن يعوق عن تكميله على تلك الصفة عائق ، فابتدأت في شرح متوسط سميته ” فتح الباري بشرح البخارى “ ، فلما كان بعد خمس سنين أو نحوها ، وقد بيض منه مقدار الربع على طريقة مثلى ، اجتمع عندى من طلبة العلم المهرة جماعة وافقوني على تحرير هذا الشرح ، فجعلت أكتب الكراس ، ثم يحصله كل منهم نسخاً ، ثم يقرأه أحدهم ويعارض معه رففته مع البحث في ذلك التحرير ، فصار السفر

(١) يأتي ذكره في الفائدة الآتية على رقم السابع والأربعين .

لا يكمل إلا وقد قوبل وحرر ، فنشأ من ذلك البطوء فى السير لهذه المصلحة ، إلى أن يسر الله إكماله فى رجب ٨٤٢ هـ .

وفى أثناء العمل كثرت الرغبات فى تحصيله ، حتى خطبه جماعة من ملوك الأطراف بسؤال علمائهم لهم فى ذلك ، وفى سنة ٢٢ هـ أحضر إلى طالب كراسة بخط محتسب القاهرة - وهو العلامة العيى - فقتبعت ما وقع له من الغلطات فى تلك الكراسة التى ابتدأ بها خاصة ، فزادت على ثمانين غلطة ، فأفردت ذلك فى جزء سميت : ” الاستنصار على الطاعن المعثر “ ، وكتب عليها علماء ذلك العصر ، إلى آخر ما قال ، فراجعه ، انتهى .

هكذا فى مبدء المقدمة ، وفى آخر ” الفتح “ : فرغ منه جامعه أحمد ابن على محمد بن محمد بن على بن أحمد بن حجر الكنانى النسب ، العسقلانى الأصل ، المصرى المولد والمنشأ ، نزيل القاهرة فى أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمان مائة سوى ما ألحقه فى هذا الكراس فى ثانى عشر رجب منها ، وكان جمعه للمقدمة فى سنة ثلاث عشرة ، وشروعه فى الشروح فى أوائل سنة سبع عشرة ، والله الحمد باطناً وظاهراً أولاً وآخرآ ، انتهى .

وفى ” كشف الظنون “ تبعاً للقسطلانى : وكان يكتب كراسة ، ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعبرين ، ويعارض بالأصل مع الباحثة فى يوم من الأسبوع ، وذلك بقرعة العلامة ابن خضر ، فصار السفر لا يكمل إلا وقد قوبل وحرر ، إلى أن انتهى فى أول يوم من رجب ٨٤٢ هـ سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك ، فلم ينته إلا قبل وفاته ، فلما تم عمل مصنفه وليمة عظيمة لم يتخلف عنها من وجوه المسلمين إلا نادر ، فى يوم السبت ثانى شعبان من السنة المذكورة ، وقرئ فى المجلس الأخير ، وهناك حضرة الأئمة كالفايانى والنوائى والسعد الديرى ، وكان المصروف فى الوليمة المذكورة نحو خمس مائة دينار ، فطلبه ملوك الأطراف بالاستكتاب ، واشترى بنحو ثلاث مائة دينار ، وانتشر فى الآفاق ، انتهى .

وبسط في آخر "الفتح" في أسماء جماعة من العلماء حضروا في هذا المجلس الأخير ، وكتب في مقدمة "الفتح" : قال السخاوى في "الضوء اللامع" في ترجمة الحافظ ابن حجر : سمعته يقول : لست راضياً عن شيء من تصانيفي ، لأنى عملتها في ابتداء الأمر ، ثم لم يتهياً لى من تحريرها سوى شرح البخارى ومقدمته ، و"المشتبه" ، و"التهذيب" ، و"لسان الميزان" ، وكان يقول فيه : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أتقيد بالذهبي ، ولجعلته كتاباً مبتكراً ، بل رأيت في مواضع أفنى على شرح البخارى و"التعليق" و"النخبة" ، ثم قال : وأما سائر المجموعات فهي كثيرة العدد واهية العدد ، ضعيفة القوى ظامية الروى ، ولكنها كما قال بعض الحفاظ من أهل المائة الخامسة :

وما لى فيه سوى أننى أراه هوى وافق المقصدا  
وأرجو الثواب بكتب الصلاة على السيد المصطفى أحدا

وهذا الحافظ القائل هو أبو بكر البرقانى ، انتهى .

فلما كان في أثناء ذى القعدة سنة اثنتين وخمسين وثمان مائة حصل له إسهال دموى ، واستمر به ذلك إلى أن وافاه حمامه بعيد صلاة العشاء الآخرة من ليلة السبت المسفرة عن اليوم الثامن والعشرين من ذى الحجة الحرام من السنة المذكورة ، وصلى عليه قبيل صلاة الظهر بمصلى المؤمنين بالرميلة خارج القاهرة ، وكان له مشهد عظيم ، حضر الصلاة عليه السلطان الملك الظاهر جقمق وأتباعه في مشهد عظيم لم ير من حضره مثله ، حتى قيل إن الحضر عليه السلام ممن شهد ، وصلى عليه العلم البلقينى بإذن الخليفة ، ونقل نقشه إلى القرافة الصغرى ، فدفن فيها بتربة بنى الخروبي بين تربة الإمام الشافعى والشيخ مسلم السلمى ، وفي أواخر مرضه بأيام يسيرة عاده قاضى القضاة سعد الدين بن الديرى الحنفى ، فسأله عن حاله ، فأنشده أربعة أبيات من قصيدة للإمام أبى القاسم

الزمنخسرى وهى :

قرب الرحيل إلى ديار الآخرة      فاجعل إلهى خير عمرى آخره  
وارحم مبيتى فى القبور ووحدتى      وارحم عظامى حين تبقى ناخره  
فأنا المسكين الذى أيامه      ولت بأوزار غدت متواتره  
فلئن رحمت فأنت أكرم راحم      فبحار جودك يا إلهى زاخره  
رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً ، وغفر له مغفرةً جامعةً ، وجزاه عنى  
أحسن الجزاء ، فإنى انتفعت بكتبه انتفاعاً كثيراً .

الثانية : من الشروح المعروفة الشهيرة فى الدنيا ، وهو أشهر من الأول  
عند الحنفية شرح العلامة العيني المسمى بـ ”عمدة القارئ فى شرح البخارى“  
لبدر الدين العيني ، وهو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف  
ابن محمود قاضى القضاة ، ولد بمصر فى رمضان سنة اثنتين وستين وسبع مائة ،  
كذا جزم بولادته بمصر فى ”الفوائد البهية“ ، وفيه أيضاً عن ”المجمع المؤسّر“  
للحافظ ابن حجر : محمود بن أحمد إلخ ، العتائى الفقيه الحنفى بدر الدين ،  
ذكر لى أنه ولد فى نصف رمضان ٧٦٢ هـ بحلب ، قال : وكان أبى قد ولى  
قضاء عنتاب فنسب إليها ، قدم القاهرة سنة سبع وثمانين وسبع مائة ، وأول  
شئ ولى بها من الوظائف التصرف فى الظاهرية ، وانتقلت به الأحوال حتى  
ولى الحسبة ، وقد سمع بعض شيوخنا ، كالشيخ زين الدين العراقى والشيخ  
تقى الدين ، وصنف شرح ”الطحاوى“ ، وأفرد رجاله ، وشرح ”الكنز“  
و”المثار“ ، وله فى العروض والتاريخ وغير ذلك ، وكان قد شرع فى شرح  
للبخارى ، وله تاريخ كبير أجاز باستدعائى ابنى محمداً ، انتهى ما قاله الحافظ  
ابن حجر .

قال صاحب " الفوائد " : كان إماماً عالماً علامة عارفاً بالعربية والتصريف ، حافظاً للغة ، سريع الكتابة ، عمر مدرسة بقرب الجامع الأزهر ووقف كتبه بها ، انتهى ، وفي " فيض الباري " في النقول : إنه كان سريع القلم جداً ، حتى نقل " القدوري " بتمامه في يوم واحد ، وكان يتعسر على الناس قراءة كتبه من أجل سرعة قلمه ، وفيه أيضاً كان - رحمة الله عليه - أسن من الحفاظ ، وقد بقي بعده ثلاث سنين ، وكان عمره تسعين سنة ، وكان يؤلف شرح " الهداية " في نور المصباح ، وألف شرح " الكنز " في ثلاثة أشهر ، انتهى .

قلت : بل قريب من أربعة أشهر ، كما كتب في آخره إذ قال : قد نجز تحريره وتنقيحه على يد مؤلفه ومسطره العبد الفقير إلى الله الغني ، أبي محمد محمود بن أحمد ، عامله ربه ووالديه بلطفه الجلي والحنفي ، يوم الأربعاء أول النهار والعشرين من ذي الحجة الحرام المحرم عام ثمانية عشر وثمان مائة من الهجرة النبوية بمدرسة أنشأها بالقاهرة ، وكان النجاس من تسويده وتبييضه أولاً يوم الجمعة الخامس عشر من ربيع الآخر عام ستة عشر وثمان مائة ، بعد أن بدأه فيه غرة محرم تلك السنة المذكورة مع تخلل الحوادث والنكبات ، وعروض ما يركب القلب والقالب من الهموم والحسرات من شين بهتان ودين إنسن ، وهم الأولاد والنسوان ، وحسد الإخوان والخلان ، وضيق ما تبسط به اليدين ، والشكوى إلى الله وعليه التكلان ، إلى آخر ما بسط من الحمد والثناء ، وذكر في أوله أيضاً شدة ما ابتلى به في ذلك الزمان من الهموم والغموم من الحساد وغيرهم ، وذكر صاحب " الفوائد " في مؤلفاته : شرح " الصحيح " للبخاري ، و " شرح الهداية " ، وشرح " معاني الآثار " ، و " شرح الكنز " ، و " شرح المجمع " ، و " شرح درر البحار " و " طبقات الحنفية " و " طبقات الشعراء " ، و " مختصر تاريخ ابن عساكر " ، و " شرح

الشواهد "الصغير والكبير ، و"شرح المنار" و"منحة السلوك" شرح "تحفة الملوك" و"رجال الطحاوى" ، وله فى التاريخ والعروض وغير ذلك .

قلت : وله شرح على قطعة من "سنن أبى داؤد" ذكره صاحب "الكشف" ، وذكره العيني أيضاً فى أول شرحه على البخارى ، كما سيأتى قريباً فى كلامه ، وقال صاحب "الكشف" فى شرحه "للهداية" المسمى "بالبنية" : أتمه فى عشرى المحرم سنة خمسين ومائة بالقاهرة ، وهو فى سن التسعين ، ابتدأ فى صفر ٨١٧ هـ من كتاب المضاربة لما قرأ عليه رجل من الأبحام ، ثم تهادى الحال إلى ٨٣٧ هـ ، ثم شرع فيه ، انتهى ، توفى - رحمه الله - فى ذى الحجة سنة خمس وخمسين وثمان مائة ، كما قاله السيوطى فى "حسن المحاضرة" ، وتبعه صاحب "الفوائد البهية" وغيره ، فيكون عمره الشريف ثلاثاً وتسعين سنة وثلاثة أشهر ، فمن قال : التسعين ، فكأنه ألغى الكسر .

ومن أشهر تأليفه شرح "صحيح البخارى" المسمى "بعمدة القارى" ، كتب فى أوله بعد الثناء الجميل على "الجامع الصحيح" ، وذكر بعض شروحه المبسوط والمختصرة : قد كان يختلج فى خلدى أن أخوض فى هذا البحر العظيم ، لأفوز من جواهره وآلياته بشئ جسيم ، لكن كنت استهيب من عظمته أن أحول حوله ، ولا أرى لنفسى قابلية لذلك ، ثم إني لما رحلت إلى البلاد الشمالية قبل الثمان مائة من الهجرة ، مستصحباً فى أسفارى لهذا الكتاب لنشر فضله عند ذوى الألباب ، ظفرت هناك من بعض مشايخنا الغرائب النوارد ، مما يتعلق باستخراج ما فيه من الكنوز ، ثم لما عدت إلى الديار المصرية أقمت بها برهة من الحريف مشغلاً بالعلم الشريف ، ثم اخترعت شرحاً لكتاب "معانى الآثار" للإمام الطحاوى : ثم أنشأت شرحاً على "سنن أبى داؤد" فعاقبى عوائق الدهر ما شغلنى عن التتيم ، واستولى على من الهموم ما يخرج عن الحصر ، ثم لما انجلى عنى ظلامها ندبتنى إلى شرح هذا الكتاب

أمور : الأول : أن يعلم أن في الزوايا خبايا ؛ والثاني : إظهار ما منحى الله من فضله ؛ والثالث : كثرة دعاء بعض الأصحاب ، والتصدي لشرح هذا الكتاب ، على أنى قد أملتهم بسوف ولعل ، إلى آخر ما ذكره ، انتهى ما في أول الكتاب ملخصاً .

وكتب في آخره : فرغت يمين مؤلفه العبد الفقير أبو محمد محمود بن أحمد العيني من تأليف هذا الجزء وتسطيره الحادى والعشرين من "عمدة القارى" الذى به كمل الشرح بتوفيق الله تعالى في آخر الثلث الأول من ليلة السبت الخامس من شهر جمادى الأولى عام سبعة وأربعين وثمان مائة من الهجرة النبوية في داره التى بمقابلة مدرسة البدرية بالقرب من الجامع الأزهر ؛ وكان ابتداء شروعى في تأليفه في آخر شهر رجب الأصم سنة عشرين وثمان مائة ، وفرغت من الجزء الأول السادس عشر من شهر ذى الحجة الحرام سنة عشرين وثمان مائة ، ومن الجزء الثانى نهار الثلاثاء السابع من شهر جمادى الأخرى سنة إحدى وعشرين وثمان مائة ، ومن الجزء الثالث يوم الجمعة الثامن من جمادى الأولى سنة ثلاث وثلانين بعد أن مكثت فيه نصف سنة ، وكان الحلو بين الثانى والثالث مقدار ستة عشر ( ١ ) سنة وأكثر ، ومن الرابع التاسع من ربيع الآخر سنة تسع وثلانين ، ثم استمرت في الكتابة والتأليف إلى التاريخ المذكور ، وكانت مدة مكثي في التأليف مقدار عشر سنين مع تخلل أيام كثيرة فيها ، والحمد لله تعالى على هذه "العمدة" ، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، انتهى مختصراً .

(١) هكذا في الأصل ، وفيه تحريف ظاهر لأن قدر الحلو على هذا ثنتا عشرة سنة ، والأوجه عندي أنه وقع التحريف في سنة الفراغ عن الثالث ، والصواب فيه سنة ثمان وثلانين فتدبر .

وقال صاحب ”كشف الظنون“ تبعاً لما قاله العلامة القسطلاني في مقدمة شرحه : ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين العيني ، وهو شرح كبير أيضاً ، وسماه : ”عمدة القارئ“ واستمد فيه من ”فتح الباري“ بحيث ينقل منه الورقة بكاملها ، وكان يستعير من البرهان بن الخضر بإذن مصنفه له ، وتعقبه بمواضع وطوله بما تعتمد الحافظ ابن حجر حذفه من سياق الحديث بتمامه ، وإفراد كل من تراجم الرواة بالكلام ، وتباين الأنساب ، واللغات ، والإعراب ، والمعاني والبيان ، واستنباط الفوائد من الحديث ، والأسئلة والأجوبة ، انتهى مختصراً ، قلت : وهو كذلك ، فشرح العيني - رحمه الله - في بسط هذه الأمور كلها فائق على ”الفتح“ بمراحل .

قال : وحكى أن بعض الفضلاء ذكر لابن حجر ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع وغيره ، فقال بسديهة : هذا شيء نقله من شرح ركن الدين ، وقد كنت وقفت عليه قبله ، ولكن تركت النقل منه لكونه لم يتم إنما كتب منه قطعة ، وخشيت من تعبي بعد فراغها في الاسترسال في هذا المهييع ، ولذا لم يتكلم العيني بعد ذلك القطعة بشيء من ذلك ، انتهى ، وبالجملة فإن شرحه حافل كامل في معناه ، لكن لم ينتشر كانتشار ”الفتح“ في حياة مؤلفه ، وهلم جرأً : انتهى ، وسيأتي ذكر شرح الشيخ ركن الدين المتوفى ٧٨٣هـ في الفائدة الثانية على رقم السابع والعشرين .

وقال الكوثري في هامش ”لحظ الألفاظ“ : قد بسطنا الموازنة بين شرحي الشهاب ابن حجر والبدر العيني في ”تذهيب التاج اللجيني في ترجمة البدر العيني“ ، وشرح البدر أضخم من شرح الشهاب بقدر ثلثه ، وأجمع وأوسع يني الأبحاث حقها من جميع مناحيها بحيث لا يحوج القارئ إلى غير كتابه فيما له مساس بشرح الكتاب ، والشهاب يسعى في حشد طرق الحديث وألفاظه المختلفة من كتب الأطراف والمستخرجات ، وليس الشهاب كل حين

بثاقب ، بينما ترى البدر مكتمل الأنوار من كل جانب ، ولولا مقدمته لكان  
دونه بمراحل ، على أن البدر كان يطلع على شرح الشهاب جزءاً فجزءاً قبل  
إتمامه ، فينقده ويبدى أوهامه ، ولما ظهر شرح البدر أصلح ابن حجر بعض  
مواضع من كتابه ، وحاول الرد على البدر في كتابه ” انتفاض الاعتراض “  
لكنه ما أجاد ، ولا بلغ المراد ، وكان بينهما منافسة مع أن البدر كان في عداد  
شيوخ الشهاب ، وأكبر سنأ منه باثنتي عشرة سنة ، وإن تأخرت وفاته عنه  
بثلاث سنوات ، انتهى .

وقال القسطلاني في مقدمة شرحه ، ولشيخ الإسلام ابن حجر ” انتفاض  
الاعتراض “ يجيب فيه عما اعترضه عليه العيني ، طالعه لكنه لم يجب عن  
أكثرها ، ولعله كان يكتب الاعتراضات ويبيض لها ليجيب عنها فاخترمته  
المنية ، وله أيضاً ” الاستنصار على الطاعن المعتار “ ، وهو صورة فتيا عما  
وقع في خطبة شرح البخاري للعلامة العيني ، انتهى ، قلت : وسيأتي ذكرهما  
في الفائدة الآتية على الرقم السابع والأربعين .

والثالث : من الشروح المشهورة المتداولة في ديارنا شرح الشيخ  
شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني المسمى : ” بإرشاد الساري إلى  
شرح صحيح البخاري “ ، وهو في الحقيقة تلخيص الشرحين المذكورين :  
” الفتح “ و” العمدة “ ، والكتاب أيضاً معروف ” بالقسطلاني “ كاسم مؤلفه  
وهو : العلامة أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن  
محمد الحسين بن علي القسطلاني القاهري الشافعي ، ولد في اثنين وعشرين من  
ذي القعدة سنة إحدى وخسين وثمان مائة بمصر ، وحفظ عدة من الكتب ،  
منها : ” الشاطبية “ ، وأخذ عن جماعة منهم : الحافظ السخاوي ، وشيخ الإسلام  
زكريا الأنصاري ، وألف هذا الشرح الحافل ، ثم اختصره في آخر سماه  
” الإسعاد في مختصر الإرشاد “ ولم يكمل ، وشرح ” صحيح مسلم “ إلى أثناء

الحج ، وشرح ”الشاطبية“ و”البردة“ ، وصنف كتاب ”المواهب اللدنية بالمنح المحمدية“ ، وكتاب ”لطائف الإشارات فى القراءات الأربع عشرة“ ، وله غير ذلك من المؤلفات .

وتوفى يوم الخميس مستهل المحرم سنة ثلاث وعشرين وتسع مائة بمزله بالعينية ، وتعذر الخروج إلى الصحراء ذلك اليوم ، لأنه اليوم الذى دخل فيه السلطان سليم مصر ، وكانت وفاته بشئ أصابه من الجنة ، ودفن على الإمام العيني شارح البخارى بمدرسته المذكورة بقرب الجامع الأزهر ، تغدما لله وإيانا برحمته ورضوانه ، وجمعنا بهما فى بحوحة جنانه ، آمين يا معين ، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، انتهى مختصراً عما فى أول الورق من ”القسطلانى“ المطبوع بمصر .

وبسط ترجمته شيخ مشايخنا الشاه عبدالعزيز - قدس سره - فى ”البستان“ وذكر ولادته فى الثانى عشر من ذى القعدة فى السنة المذكورة ، ووفاته ليلة الجمعة فى السابع من المحرم فى السنة التى تقدم ذكرها ، وكتب أيضاً : إنسه - رضى الله عنه - اشتغل أولاً فى علم القراءات ومهر فيه ، وألف فيه عدة تأليف ذكر الشيخ أسماءها ، ثم اشتغل بالفنون الأخر ، وذكر القصة المشهورة من نقم السيوطى عليه ، أنه نقل فى ”المواهب اللدنية“ عن كتب السيوطى يدون النسبة إلى السيوطى ، ومحكمة ذلك إلى شيخ الإسلام الزين زكريا ، وعجز القسطلانى عن دفع إيراد السيوطى ، قلت : وكان الفراغ من تسويد ”المواهب“ فى شوال ٨٩٨ هـ ، وعن تبليضه فى شعبان ٨٩٩ هـ ، كما ذكره صاحب ”الكشف“ فى ذكر ”المواهب“ ، وحكى هو أيضاً هذه الواقعة التى وقعت مع السيوطى ، وقال الزرقانى فى شرح ”المواهب“ : ولد كما ذكره شيخه السخاوى فى ”الضوء اللامع“ بمصر ثانى عشر ذى القعدة من السنة المذكورة وحفظ عدة كتب ، وقرأ ”البخارى“ على الشهاوى فى خمسة مجالس ، وحج

مراراً وجاور مكة مرتين ، ولم يكن له في الوعظ نظير ، مات يوم الخميس مستهل محرم بمنزله بالعينية ، وكانت وفاته بشئ أصابه بالبندق ، ودفن على الإمام العيني ، انتهى مختصراً .

وقال صاحب "الكشف" : ومن شروح "البخارى" شرح الفاضل شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني المصري الشافعي ، صاحب "المواهب اللدنية" المتوفى ٩٢٣هـ ، وهو شرح كبير ممزوج في نحو عشرة أسفار ، قال فيه بعد مدح الفن والكتاب : طالما خطر في الخاطر أن أعلق عليه شرحاً أمزجه فيه مزجاً ، وأدرجه ضمنه درجاً ، أميز فيه الشرح من المتن بالحمرة والمداد ، واختلاف الروايات بغيرهما ، ليدرك الناظر سريعاً المراد ، يكون كاشفاً بعض أسرار ، رافع النقاب عن وجوه معانيه ، موضحاً مشكله فأجدني أحجم عن سلوك هذا المسرى ، وأجدني أقدم رجلاً وأؤخر أخرى ، إذ أنا بمعزل عن هذا المنزل ، ولم أزل على ذلك مدة من الزمان ، حتى مضى عصر الشباب ، فانبعث الباعث إلى ذلك راغباً ، فشمرت ذيل العزم عن ساق الحزم ، وأتيت بيوت التصنيف من أبوابها ، ولخصتها من كلام الكبراء الذين رقت في معارج علوم هذا الشأن ، وبذلت الجهد في تفهيم أقاويل الفهماء المشار إليهم بالبنان ، وممارسة الدواوين المؤلفة في هذا الشأن ، ومراجعة الشيوخ ومباحثة الحذاق ، ولم أتخاش عن الإعادة عند الحاجة إلى البيان ، فدونك شرحاً أشرقت عليه من شرفات هذا الجامع أضواء نوره اللامع ، فاخترت منه كواكب الدراري (١) ، كيف لا ! وقد فاض عليه النور من فتح الباري انتهى مختصراً ، وبزيادة من الأصل .

وأراد بذلك أن شرح ابن حجر مندرج فيه ، وسماه "إرشاد السارى" وذكر في مقدمته فصولاً هي لفروع قواعد هذا الشرح أصول ، وقد لخصت

ما فيها من أوصاف كتاب البخارى وشروحه إلى ههنا مع ضم ضميمته ، هي في جيد كل شرح كالتميمة ، وذلك مبلغه من العلم ، ولكن للبخارى معلقات أخرى أوردناها تكميلاً لما ذكر ، وتنبيهاً على ما فات عنه أو أهمله ، وله أسئلة على البخارى إلى أثناء الصلاة ، وله : ” تحفة السامع والقارئ بختم صحيح البخارى “ ، ذكره السخاوى في ” الضوء اللامع “ ، انتهى .

وقال العلامة القسطلاني في آخر شرحه بعد الاستدعاء الطويل عن الناظرين بالصفح والصلاح : على أفى - والله عز وجل يعلم - في أكثر مدة جمعى له في كرب ووجل ، مع قلة المعين والناصر ، والمنته والمذاكر ، ثم قال : وقد فرغت من تأليفه وكتابته في يوم السبت سابع عشر من ربيع الثانى سنة ست عشرة وتسع مائة ، حامداً مصلياً مسلماً ومحوقلاً ومحسباً ، انتهى ؛ وقال في آخر كتاب الأحكام : هذا آخر كتاب الأحكام ، وفرغت منه بعون الله وتوفيقه في يوم الأربعاء خامس عشر شهر الله المحرم سنة ست عشرة وتسع مائة ، والله أسأل الإعانة على التكميل ، فهو حسبى ونعم الوكيل ، انتهى .

وعلم منه أنه كتب منه إلى آخر الشرح في ثلاثة أشهر ويومين ، فيا لهم من البركات في الأوقات ! رزقنا الله تعالى شيئاً من تلك البركات بمنه وكرمه ، وسيأتى في الفائدة الآتية في ذكر شرح بدر الدين الدمامينى ما قال القسطلاني : قد استوفيت مطالعتها كشرح العيني وابن حجر والبرماوى ، انتهى ، فكان شرحه مأخوذاً من هذه الأربعة واستفاد بالشروح الأخر أيضاً ، كشرح النووى وغيره ، كما سيأتى كلامه في بيان الشروح الأخر وبسط شيخ مشايخنا في ” البستان “ في مؤلفات القسطلاني ، ثم المعروف المسموع من السنة المشايخ العظام بفتح القاف وسكون السين وفتح الطاء المهملتين وتخفيف اللام المفتوحة ولم أجسد في ” معجم البلدان “ موضعاً اسمه قسطلان ، وبسط الكوثرى في

”هامش ذيول الطبقات“ على ترجمة الإمام ابن القسطلاني في بيان هذه النسبة، فقال : نسبة إلى قسطلينة من إقليم إفريقية ، ذكره ابن فرحون المالكي في ”الديباج المذهب“ عند ترجمة أبي العباس القيسي المالكي المعروف بابن القسطلاني ، إلى آخر ما بسط في النسبة والضبط ، وحكى عن بعضهم أنه أعرب عليه بفتح القاف وشد اللام ، قلت : وهكذا ضبطه الزرقاني في ”شرح المواهب“ ، فقال : بفتح القاف وشد اللام على ما اشتهر ، انتهى .

والرابع : من الشروح المعروفة شرح الكرمانى الذى سماه مؤلفه بالالهام ”بالكواكب الدرارى“ ، إذ قال في مقدمة شرحه : ولازلت متفكراً في تسميته ، إذ كنت في بعض الليالى في المطاف بعد فراغى من الطواف ، فألهمنى ملهم بأنه هو ”الكواكب الدرارى في شرح صحيح البخارى“ فسميته به ، انتهى ، وهذا الشرح قد أكثر الأخذ عنه الحافظان ابن حجر والعيني في شرحيهما ، وتبعهما من بعدهما ، وهو العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن على ابن سعيد الكرمانى ، ثم البغدادى ، الإمام في الحديث والتفسير والفقه والمعاينى والعربية ، قال ابنه في ”ذيل المسالك“ : ولد يوم الخميس ٧١٧ هـ وقرأ على والده بهاء الدين ، ثم انتقل إلى كرمان وأخذ عن العضد وغيره ، وبهر وفاق أقرانه ، ثم دخل دمشق ومصر وقرأ بها ”البخارى“ على ناصر الدين الفاروقى ، وسمع من جماعة ، وحج ورجع إلى بغداد واستوطنها ، وكان تام الخلق ، فيه بشاشة وتواضع للفقراء غير مكترث بأهل الدنيا ولا ملتفت إليهم ، يأتى إليه السلطان في بيته ، ويسألونه الدعاء والنصيحة ، له من التصانيف ”شرح البخارى“ ، و”شرح المواقف“ ، و”شرح الفوائد الغياثية في المعانى والبيان“ ، وحاشية على ”تفسير البيضاوى“ ، ورسالة في مسألة الكحل .

مات يوم الخميس ٧٨٦ هـ ، فنقل إلى بغداد ودفن بقبر أعده لنفسه بقرب الشيخ أبى إسحاق الشيرازى ، كذا في ”أبجد العلوم“ بحذف وزيادة ، وقال

ابن فهد فى " اللحظ " فى ذيل سنة ست وثمانين وسبع مائة : وفيها مات شيخ الشافعية ببغداد العلامة شمس الدين، ويدعى شمس الأئمة محمد بن يوسف الكرمانى البغدادى فى المحرم ، انتهى ، وذكر ترجمته شيخ المشايخ الشاه عبد العزيز فى " البستان " فقال : محمد بن يوسف بن على بن عبد الكريم الكرمانى الملقب بالشيخ شمس الدين ، ولد فى السادس عشر من جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وسبع مائة ، أخذ العلوم أولاً عن والده ، ثم عن القاضى عضد الدين يحيى فلازمه مدة ولم يفارقه إلى اثنى عشرة سنة ، ثم شرع الرحلة إلى الآفاق فأخذ عن مشايخ مصر والشام والحجاز والعراق ، ثم استقر واستوطن ببغداد واشتغل بها ثلاثين سنة ، وكان كثير الاجتناب عن أهل الدنيا ، وكان لا يمشى إلا باستعانة العصا للعرج من سقوطه عن السقف ، وفى آخر عمره قصد أيضاً الحج ، فلما فرغ عنه ورجع إلى بغداد توفى - رحمه الله - فى الطريق فى السادس عشر من المحرم فى منزل معروف بروض ههنا ، وانتقلت جنازته إلى بغداد ودفن فى قبر أعده لنفسه ، انتهى مختصراً معرباً .

وقال صاحب " الكشف " : شرح العلامة شمس الدين الكرمانى شرح متوسط مشهور بالقول ، جامع لفرائد الفوائد ، وزوائد الفرائد ، فشرح الألفاظ اللغوية ، ووجه الأعاريب النحوية البعيدة ، وضبط الروايات ، والرجال ، وألقاب الرواة ، ووفق بين الأحاديث المتنافية ، وفرغ عنه بمكة المكرمة سنة خمس وسبعين وسبع مائة لكن قال الحافظ ابن حجر فى " الدرر الكامنة " : هو شرح مفيد على أوهام فيه فى النقل لأنه لم يأخذه إلا من الصحف ، انتهى مختصراً ، وقال الكرمانى فى أول شرحه بعد البسط فى فضل الحديث وفضل " صحيح البخارى " : إني لم أر له شرحاً مشتملاً على كشف بعض ما يتعلق من الكتاب ، فضلاً عن كلها (١) أو مستقلاً بما يتعلق بالبحث

عن عويصاته فضلاً عن جلها ، مع ارتحال إلى بلاد كثيرة هي مظان وجدانه ، ولم أظفر بعد التفتيش إلا على فقدانه ، والشروح التي شرحها الشارحون لانتشفي عليلاً ، ولا تسقى غليلاً ، وها هو ذا كتاب الإمام أبي الحسن علي بن خلف المالكي المغربي المشهور بابن بطلال ، إنما هو غالباً في فقه الإمام مالك من غير تعرض لما هو الكتاب مصنوع له .

وكتاب الشيخ العلامة سليمان الخطابي - شكر الله مساعيه - فيه نكت متفرقات ولطائف على سبيل الطفرات ، وأما الذي ألفه الإمام العالم المشهور بمغلطاي التركي المصري ، فهو بكتب تتمم الأطراف أشبه ، وبصحف تصحيح التعليقات أمثل ، فكأنه من إخلائه عن مقاصد الكتاب على ضمان ، ومن شرح ألفاظه وتوضيح معانيه على أمان ، ولا أقول ذلك - والله أعلم - غضاً من مراتبهم الجليلة العلية ، أو وضعاً من رificات أقدارهم السنية حاشا من ذلك ، كيف وإني مقتبس من أنوارهم ، وملتمس من جوامع آثارهم ، فهم القدوة وبهم الأسوة ، إلى آخر ما بسط من فضلهم وسعيهم في ذلك ، واحتياجه إلى الشرح الجديد وتوضيح ما اهتم به في شرحه .

وذكرت ذلك الذي ذكرت إشارةً إلى أن شرح العلامة الكرمانى مأخوذ من الشروح الثلاثة المذكورة أى : شرح الخطابي الشافعى ، وشرح ابن بطلال المالكي ، وشرح مغلطاي الحنفى ، وقال في آخره : وكنت زمان مجاورتي بمكة المشرفة مكملًا لهذا الشرح فيها إذا عانقت الملتزم المبارك كنت أجعل الكعبة المعظمة شفيعاً في أن يتقبله الله تعالى عنى أحسن التقبلات ، ويصير عنده ﷺ من أشرف الوسائط وأحسن الوسائل ، ولكل مثن على من أنفى عليه ، وكل متوسل على من يتوسل إليه مثوبة من جزاء أو عارفة من عطاء ، فأنا أرجو شفاعته في أن يعفو عنى الزلات ، ودعوته في أن يرحمنى ويرفع لى الدرجات جائزةً وادخاراً ، وعطيةً واستظهاراً ، اللهم لانخب رجاءناً واستجب دعاءناً ،

انتهى ، قالت : ولولده تقي الدين يحيى بن محمد الكرمانى أيضاً شرح للبخارى يأتى ذكره فى الفائدة الآتية .

الخامس : شرح الإمام النووى الشافعى ، وهو وإن لم يشتهر بعد وليس بمكمل أيضاً ، لكنه لما طبع فى هذا الزمان صار مرجع العلماء فى هذا الشأن ، لعلو مرتبته وتقدمه على هؤلاء الأربعة المذكورة ، وعلو شأن العلامة النووى وشهرته فى غنى من أن يبسط شئ من أحواله ، إلا نبذة من زمانه وغير ذلك فهو : الإمام الشهير أبو زكريا محى الدين يحيى بن شرف بن حسن بن حسين النووى ، إمام الشافعية فى زمانه ، كان عالماً متورعاً فقيهاً محدثاً ، له تأليفات كثيرة شهيرة فى الفقه وغيره ، مثل : ” الروضة ” و ” شرح المذهب ” و ” كتاب الأذكار ” ، وفرغ من تأليفه فى المحرم ٦٦٧هـ و ” التقريب فى أحوال الحديث ” ، و ” رياض الصالحين ” ، و ” شرح الصحيح لمسلم ” المعروف المشهور ، و ” شرح البخارى ” ، و ” سنن أبى داود ” ، ولم يتأ ، و ” تهذيب الأسماء واللغات ” وغير ذلك ، ولد فى العشرة الأولى من شهر الله المحرم سنة إحدى وثلاثين ، وما فى ” الإتحاف ” من : إحدى وثمانين تحريف من الناسخ ولد بقرية نوى من أعمال دمشق الشام ، وحفظ فيها القرآن وذهب به والده بدمشق سنة تسع وأربعين ، إذ كان عمره تسع عشرة سنة ، فسكن المدرسة ولازم ركن الدين المغربى الشافعى ، وحج مرتين .

وكان كثير المجاهدة لا يأكل إلا شيئاً بعد العشاء ، ويشرب فى السحور ماءً ولم يتزوج ، توفى بعد ما زار القدس ، ورجع إلى بلده فى ليلة الأربعاء الرابع عشر من شهر رجب سنة ست وسبعين وست مائة فى عمر خمس وأربعين سنة ، وقبره بنوى يزار ، كذا فى ” الإتحاف ” عن ” أشعة اللمعات ” و ” الإكمال ” و ” هامش الفوائد البهية ” .

وقال النووي في أول شرحه بعد ذكر فضل الحديث وفضل الصحيحين :

” البخارى ومسلم “ : إنه ليس لها نظير في المصنفات فينبغى أن يعتنى بشرحها وتشاع فوائدها ، وكذا وكذا ، فأما ” صحيح مسلم “ ، فقد جمعت في شرحه جملاً مستكثرات مشتملات على أنواع من النفائس بعبارات واضحات ، وأنا مستمر في تميمه راج من الله الكريم الرؤف الرحيم ، وأما ” صحيح البخارى “ فيها أنا أشرع في جمع كتاب في شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات ، ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين في المبسوط ، لبلغت ما يزيد على مائة من المجلدات مع اجتناب التكرير والزيادات العاطلات ، بل لكثرة فوائده وعظم عوائده الخفيات والبارزات ، لكنى أقتصر على التوسط ، إلى آخر ما بسط من أمور مهمة في شرحه ، وهذا الشرح لكتاب الإيمان فقط ، وقال في آخره بعد حديث جرير في النصيح لكل مسلم ، وبسط الكلام على شرحه وادعائه أن هذا الحديث عظيم الشأن وعليه مدار الإسلام : إلى ههنا بلغ الشيخ محى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووى - رحمه الله ورضى عنه - في شرح ” صحيح البخارى “ فقبضه الله عز وجل وتوفاه ، وفغر الموت لابتلاع ذلك الدر النفيس فاه ، أسكنه الله الكريم سبحانه وتعالى في حظائر القدس وآواه ، آمين ، والحمد لله على كل حال ، والصلاة والسلام والبركات على محمد المصطفى إمام أئمة الهدى ، خير أخيار أهل الأرض والسماء ، صاحب الشفاعة العظمى ، أشرف الرسل وخاتم الأنبياء ؛ وعلى جميع إخوانه من المرسلين والنبين ، وعلى آله وصحبه النجباء ، انتهى ، وقال القسطلانى في مقدمة شرحه : وكذا شرح شيخ الإسلام أبى زكريا يحيى النووى قطعة من أوله إلى آخر كتاب الإيمان ؛ طالعته وانتفعت ببركتها ؛ انتهى .

الفائدة الثانية : في بقية الشروح التى ظفرت بها في الكتب الموجودة عندي لخصت ذكرها لما يأتى ذكر كثير منها في الشروح المذكورة ، وإفادات

المشايخ المعروفة ، بسط في ذكرها صاحب " كشف الظنون " إذ قال : أما الشروح فقد اعتنى الأئمة بشرح " الجامع الصحيح " قديماً وحديثاً ، فصنفوا له شروحات منها : شرح الإمام أبى سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم البستى الخطابى المتوفى ٣٠٨ هـ ثمان وثلاث مائة ، وهو شرح لطيف فيه نكت لطيفة ، ولطائف شريفة سماه " إعلام السنن " ذكر فيه أنه لما فرغ عن تأليف " معالم السنن " يبلغ سأل أهله أن يصنف شرحاً فأجاب ، وهو فى مجلد ، أخذ عنه الكرمانى فى شرحه ، كما تقدم فى كلامه .

واعتنى الإمام محمد التميمى بشرح ما لم يذكره الخطابى مع التنبيه على أوهامه ، كذا فى " الكشف " : التميمى بميمين ، وفى " القسطلانى " بدله : التميمى بميم واحدة ، ولا يذهب عليك أن المذكور فى الكتب فى شراح الحديث اثنان : أحدهما : أبو عبدالله محمد بن جعفر التميمى ، المعروف بالقزاز ، قال ابن دقيق العيد : قال أبو عبدالله محمد بن جعفر التميمى المعروف بالقزاز فى كتاب " تفسير غريب صحيح البخارى " : الفطرة تنصرف فى كلام العرب على وجوه ، انتهى ، كذا فى " أحكام الأحكام " ( ص - ٨٤ ) وثانيهما أبو عبدالله محمد بن إسماعيل التميمى المولود ٥٠٠ هـ المتوفى ٥٢٦ هـ ، قال الذهبى فى " التذكرة " ( ص - ٧٣ ) ، وكان أملى جملة فى شرح الصحيحين ، له تصانيف كثيرة مع صغره ، انتهى ، فليفتش أيها هو ، أو ثالثهما ، وأبو جعفر أحمد بن سعيد الداؤدى وهو ممن ينقل عنه ابن التين الآتى ذكره ، كذا فى " القسطلانى " قلت : وفى " الديباج المذهب " : أحمد بن نصر الداؤدى الأسدى أبو جعفر من أئمة المالكية بالمغرب كان بطرابلس وبها أصل كتابه فى شرح " المؤطا " ، ثم انتقل إلى تلمسان ، كان فقيهاً متقناً ألف كتابه " النامى " فى شرح المؤطا و " النصيحة فى شرح البخارى " ، توفى بتلمسان سنة اثنتين وأربع مائة ، انتهى مختصراً ، لكنه ذكر اسم أبيه : نصراً ، وصاحب " الكشف " : سعيداً فليُنظر .

و"شرح المهلب بن أبي صفرة الأزدي"، وهو ممن اختصر "الصحيح" قلت : هو مالكي المذهب ترجم له في "الديباج"، فقال : المهلب أبو القاسم ابن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة التميمي سكن المرية ، من أهل العلم الراشخين في الفقه والحديث ، ولى قضاء مالقه ، قال أبو الأصبغ : كان أبو القاسم من كبار أصحاب الأصيلي وبه حي كتاب البخاري بالأندلس ، وشرحه واختصره اختصاراً مشهوراً سماه : "النصيح في اختصار الصحيح" وعلق عنه تعليق حسن على "البخاري" ، توفي سنة ثلاث وثلاثين وأربع مائة ، انتهى مختصراً .

و"مختصر شرح المهلب" لتلميذه أبي عبدالله محمد بن خلف بن المراتب وزاد عليه فوائده ، وهو ممن نقل عنه ابن رشيد ، قاله القسطلاني ، وترجم له في "الديباج" فقال : محمد القاضي أبو عبدالله بن خلف بن سعيد ، المعروف بابن المراتب المري ، فقيه بلده ومفتيه ، ولى قضاء مندة ، له في شرح "البخاري" كتاب كبير حسن ، رحل إليه الناس وسمعوا منه ، توفي بالمدينة بعد الثمانين وأربع مائة ، انتهى مختصراً .

ولحافظ ابن عبد البر المولود ٣٦٨هـ المتوفى ٤٦٣هـ "الأجوبة على المسائل المستغربة من البخاري" سأل عنه المهلب ، كذا في "الكشف" وقال القسطلاني : ولابن عبد البر "الأجوبة عن المسائل المستغربة" سأل عنها المهلب ابن أبي صفرة ، انتهى .

وكذا لأبي محمد بن حزم المولود ٣٨٤هـ المتوفى ٤٥٦هـ كما في "تذكرة الحفاظ" (٣ - ٣٢٢) ، وبسط في ترجمته عدة أجوبة عليه ، كذا في "الكشف" و"القسطلاني" .

و"شرح أبي الزناد سراج" ، هكذا ذكره "القسطلاني" وصاحب "الكشف" .

و"شرح الإمام أبي الحسن" على بن خلف الشهير بابن بطل المغربي

المالكي المتوفى ٤٤٤هـ وغالبه فقه الإمام مالك من غير تعرض لموضوع الكتاب غالباً ، كذا في "الكشف" تبعاً "للقسطلاني" ، وبه جزم الكرمانى ، كما تقدم فى كلامه ، وقد أخذ عنه الكرمانى فى شرحه ، وقال صاحب "الديباج" : على أبو الحسن بن خلف بن بطلال البكرى المعروف بابن اللجج أصلاً من قرطبة ، وأخرجهم الفتنة إلى بلنسية عنى بالحديث عناية تامة ، حدث عنه جماعة ، وألف شرح البخارى توفى سنة أربع وأربعين وأربع مائة ، انتهى .

و"شرح أبى حفص" عمر بن الحسن بن عمر العوزى ( ١ ) الاشبيلي المتوفى سنة ٢٠٠هـ .

و"شرح أبى القاسم" أحمد بن محمد بن عمر بن ورد التميمى المتوفى ( ٣ ) وهو واسع جداً ، انتهى ، وهكذا فى "القسطلاني" ، لكن فيه بدله : ابن فرد التيمى ، انتهى .

و"شرح الإمام عبد الواحد ابن التين" - بالمشناة الفوقية ، ثم بالياء التحتانية الساكنة - السفاقسى المتوفى ( ٤ ) كذا فى "الكشف" ، قال القسطلاني : وقد طالعه ، قلت : وأكثر الأخذ عنه الحافظ فى "الفتح" ، قلت : ترجم له بابا التنبكتى فى "النيل" ، فقال : عبد الواحد السفاقسى الشهير بابن التين صاحب شرح "البخارى" المشهور لم أقف على ترجمته ، وشرحه متداول كان قبل المائة التاسعة ، انتهى .

و"شرح الإمام ناصر الدين" على بن محمد بن المنير - بنون بعد ميم فتحتية - الاسكندراني المتوفى ( ٥ ) وهو شرح كبير فى عشر مجلدات ، وله

( ١ ) كذا فى الأصل وفى "القسطلاني" : الفوزى قال شارحه بالفاء والزاي انتهى .

( ٢ - ٣ - ٤ - ٥ ) كذا فى الأصل ، ترك سنى المصنفين فى مواضع كثيرة ، واقتفيته لقلة الفراغ للتفتيش .

( م - ٥٣ )

حواش على "شرح ابن بطلال" وله أيضاً كلام على التراجم سماه "المتواری على تراجم البخاری" تقدم ذكره في الفائدة الأولى من الفصل الثالث ، وقال القسطلانی : والزین بن المنیر في نحو عشر مجلدات ، قلت : هكذا قالوا ، فيه إجمال مغل ، وتوضيحه أن ابن المنیر عرف به رجلان وهما أخوان ، أحدهما : ناصر الدين بن المنیر ، والثاني : زين الدين بن المنیر ، والأول أكبرهما ، وقد ترجم لهما في "الديباج" (ص - ٧١) ، فقال في ترجمة الأول : أحمد بن محمد ابن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر بن علي أبو العباس المنعوت ناصر الدين المعروف بابن المنیر الجزای الإسكندری ، كان إماماً بارعاً برع في الفقه ورسخ فيه وفي الأصولين والعربية وفنون ، وله اليد الطولى في علم النظر وعلم البلاغة والإنشاء ، وكان متبحراً في العلوم موفقاً فيها : له الباع الطويل في علم التفسير والقراءات ، كان علامة الإسكندرية ، ثم ذكر توليته القضاء وغيرها ومشايخه ، وثناء ابن الحاجب وابن عبد السلام عليه .

ثم قال : وله تأليف حسنة مفيدة منها : تفسير القرآن سماه : "البحر الكبير في نخب التفسير" ، ومنها : كتاب "الانتصاف من الكشاف" وكتاب "الاقتفاء في آيات الاسراء" وله على تراجم البخاری مناسبات ، توفي في أول ربيع الأول سنة ثلاث وثمانين وست مائة ومولده سنة عشر وست مائة (ص - ٢١٤) ، وقال في ترجمة الثاني : علي بن محمد بن منصور بن المنیر يلقب زين الدين وهو أخ القاضي ناصر الدين بن المنیر ولي القضاء بعد أخيه بالإسكندرية ، وقرأ الفقه على أخيه ناصر الدين وعلي أبي عمرو بن الحاجب ، وكان بعض العلماء يفضلهم على أخيه الناصر ، وإن كان الناصر أشهر منه ، وله شرح على البخاری في عشرة أسفار لم يعمل على البخاری مثله ، يذكر الترجمة ويورد عليها أسئلة مشككة ، حتى يقال : لا يمكن الانفصال عنها ، ثم يجيب عن ذلك ، ثم يتكلم على فقه الحديث ومذاهب العلماء ، ثم يرجع المذهب ، ولم أقف

على وفاته ، قال في " نيل الابتهاج " ( ص - ٢٠٣ ) ذكره في الأصل يعني " الديباج " وقصر فيه جداً .

ثم أطال الثناء عليه عن العبدري تلميذ الزين ، وقال في جملته : وله اقتدار على حسن التأليف ومكنة في إجادته ، شرح البخارى شرحاً مؤسس المباني محقق المعاني حسن العبارة ، إن تم كان مفتاحاً يعول عليه في حل المشكلات ، ومصباحاً في إزالة ظلام الشكوك ، ولما وقف المحب الطبرى عليه استحسنته وقرظه وكذا العلم العراقى ، وكان أخوه ناصر الدين تكلم على أربع مائة ترجمة مشكلة فحل إشكالاتها في تأليف ، وسمعت شيخنا هذا يذكر تأليف أخيه .

ثم قال : لا يعدم فيما تخلص من تأليفنا هذا أربعة آلاف ترجمة كلها مشكل ، قال في " الديباج " : لم أقف على وفاته ، قلت : وقد ذكرها أبو القاسم التجيبى في رحلته ، فقال : صلينا بالإسكندرية بعد صلاة الجمعة ثالث عشر ذى الحجة سنة خمس وتسعين وست مائة على جماعة ، منهم : الشيخ الفقيه الفاضل زين الدين بن الإمام الفاضل وجيه الدين أبى المعالى محمد بن منصور ابن المنير الإسكندرى أخو ناصر الدين ، انتهى باختصار .

تنبيه : قال في " الديباج " في ترجمة ناصر الدين ابن المنير : والمنير بضم الميم ، وفتح النون ، وباء مثناة من تحت مشددة مكسورة .

و " شرح أبى الأصبع " عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدى ، كذا في " الكشف " وترجم له في " الديباج " ، قال : وتوفى بغرناطة سنة ست وثمانين وأربع مائة .

و " شرح الإمام قطب الدين " عبد الكريم بن عبد النور بن مسير ( ١ )

( ١ ) كذا في الأصل بالميم والسين ، وكذا حكى عنه في مقدمة الطابع على " العينى " ، وفي " الفوائد البهية " بدله : ابن منير بالنون بدل : السين .

الحلبي الحنفى ، المتوفى سنة خمس وأربعين وسبع مائة ، وهو إلى نصفه فى عشر مجلدات ، كذا فى ” الكشف ” ، وذكر ترجمته صاحب ” الجواهر المضيئة ” مختصراً ، فقال : عبد الكريم بن عبد النور بن عبد الكريم بن على بن عبد الحق الحلبي الأصل والمولد ، المصرى الإمام ؛ سمع الكثير ، وحدث ودرس لطائفة المحدثين بالجامع الحاكمى ، مولده فى سادس عشر رجب سنة أربع وستين ، ومات فى سلخ رجب سنة خمس وثلاثين وسبع مائة انتهى ، وهكذا ذكر ولادته ووفاته أبو المحاسن الحسينى فى ” ذيل التذكرة ” وابن فهد فى ” اللقط ” والسيوطى فى ” ذيل الطبقات ” ، فها فى ” الكشف ” من خمس وأربعين سهو من الناسخ ، قال الحسينى : الحافظ المتقن ، المقرئ الحلبي ثم المصرى ، مفتى الديار المصرية ، إلى آخر ما بسط ؛ وقال السيوطى : خرج لنفسه التسايعات والبلدانيات والمتباينات ، وبلغ شيوخه الألف ، وشرع فى شرح البخارى مطولاً بيض منه النصف ، انتهى ، قال الحسينى : شرح أكثر ” صحيح البخارى ” فى عدة مجلدات ، انتهى ، وفى هامشه : هو شرح كبير بيض منه إلى نصفه ، فبلغ ما بيض عشر مجلدات ، ومنه ومن ” شرح الحافظ مغلطائى ” يستمد من بعدهما من شراح ” البخارى ” لا سيما ابن الملقن ، فإنه يعتمد عليها بل ينسخ منها نسخاً ، انتهى .

و” شرح الإمام الحافظ علاء الدين ” مغلطائى بن فليح التركى المصرى الحنفى ، المتوفى ٧٩٢هـ اثنتين وتسعين وسبع مائة وهو شرح كبير سماه ” التلويح ” وهو شرح بالقول ، قال : قال الكرماني : هو بتميم الأطراف وتصحيح تصحيح التعليقات أمثل ، إلى آخر ما تقدم فى كلام الكرماني فى الفائدة الأولى ولا يذهب عليك أن ما فى ” الكشف ” من لفظ تصحيح تحريف من الناسخ والصواب كما تقدم قريباً فى كلامه : بصحف بالوحدة ، وهكذا حكى القسطلانى فى مقدمة شرحه عن الكرماني ، وبسط ترجمته ابن فهد الشافعى فى

”اللحظ“ ، وقال : مغلطائي بن قليج الحنفي علاء الدين أبو عبد الله الإمام العلامة الحافظ المحدث المشهور ، مولده فيما ذكره الحافظ تقي الدين في سنة تسعين ، وفيما ذكره الصلاح الصفدي بعد التسعين وست مائة ، وسأله شيخنا الحافظ زين الدين العراقي عن مولده ، فقال : في سنة تسع وثمانين ؛ وبسط في ذكر شيوخه والكلام على سماعه منهم ، وكذا في تفصيل مؤلفاته ، وأجل ترجمته العلامة السيوطي في ”ذيل الطبقات“ ، فقال : مغلطائي بن قليج الحنفي الإمام الحافظ علاء الدين ، ولد سنة تسع وثمانين وست مائة ، وسمع من خلائق وولى تدريس الحديث بالظاهرية بعد ابن سيد الناس وغيرها .

وله مأخذ على المحدثين وأهل اللغة ، قال العراقي : كان عارفاً بالأنساب معرفةً جيدةً ، وأما غيرها من متعلقات الحديث فله بها خبرة متوسطة ، وتصنيفه أكثر من مائة ، منها : ”شرح البخارى“ ، و”شرح ابن ماجه“ ولم يكمل ، وشرعت في إتمامه ، و”شرح أبي داؤد“ ، ولم يتم ، وجمع ”أوهام التهذيب“ و”أوهام الأطراف“ ، و”ذيل على التهذيب“ وغير ذلك من التصانيف ، مات في رابع عشر من شعبان سنة اثنتين وستين وسبع مائة ، انتهى مختصراً ، وقال أيضاً في ”حسن المحاضرة“ : كان حافظاً عارفاً بمنون الحديث ، علامةً في الأنساب ، له أكثر من مائة تصنيف ، انتهى ، وقال الحافظ في مقدمة ”تهذيبه“ : قد انتفعت في هذا المختصر بالكتاب الذى جمعه الإمام العلامة علاء الدين المغلطائي على ”تهذيب الكمال“ إلى آخر ما قال ومما يجب التنبيه عليه أن لفظ قليج لم أر ضبطه بعد ، وقد كتبت في بعض الكتب : بالفاء والحاء وفى بعضها بالفاء والجيم ، وفى أكثرها بالقاف والجيم فليحرر .

قال صاحب ”الكشف“ : و”مختصر شرح مغلطائي“ لجلال الدين رسولاً بن أحمد التبانى ، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وسبع مائة ، انتهى ،

ولفظ القسطلاني : واختصره الجلال التبانى ، وقد رأيت ، انتهى ، وذكر ترجمته الحافظ فى " الدرر الكامنة " ، فقال : جلال بن أحمد بن يوسف التيزينى ، المعروف بالتبانى ، يقال : اسمه رسولا ، صنف عدة تصانيف ، منها : " المنظومة فى الفقه " ، وشرحها فى أربع مجلدات ، و" شرح المشارق " و" المنار " ، واختصر شرح مغلطائى على البخارى رأيت بخطه ، كان شديداً على الاتحادية والمبتدعة ، انتهت إليه رئاسة الحنفية فى زمانه ، عرض عليه القضاء غير مرة فأصر على الامتناع ، مات فى ثالث رجب ٥٧٩٣ هـ بالقاهرة عن بضع وستين سنة ، انتهى مختصراً .

و" شرح العلامة الكرماني " ، وتقدم ذكره فى الفائدة الأولى مفصلاً .

و" شرح ولده تقي الدين " يحبى بن محمد الكرماني ، كذا استمد فيه من شرح أبيه وشرح ابن الملقن ، وأضاف إليه من " شرح الزركشى " وغيره ، وما سنح له من حواشى " الدمياطى " ، و" فتح البارى " و" البدر العنتابى " ، قال شارح مقدمة " القسطلاني " : بفتح العين المهملة ، وسكون النون بعدها فوقية ، نسبة إلى عنتاب قلعة بين حلب وأنطاكية من الشام ، انتهى ، وسماه " بمجمع البحرين وجواهر الخبرين " ، قال القسطلاني : وقد رأيت ، وهو فى ثمانية أجزاء كبار بخطه مسودة ، انتهى .

و" منها شرح الإمام سراج الدين " عمر بن على بن الملقن الشافعى ، المتوفى ٨٠٤ هـ أربع وثمان مائة ، وهو شرح كبير فى عشرين مجلداً ، قدم فيه مقدمة مهمة ، وذكر أنه حصر المقصود فى عشرة أقسام فى كل حديث ، سماه : " بشواهد التوضيح " ، قال السخاوى : اعتمد فيه على شرح شيخه مغلطائى والقطب وزاد فيه قليلاً ، قال ابن حجر : وهو فى أوائله أقعد منه فى أواخره ، بل هو من نصفه الباقي قليل الجلدوى ، انتهى ، وقال القسطلاني : وكذا شرحه العلامة السراج بن الملقن ، وقد طالعت الكثير منه ، انتهى ،

قلت : بسط ترجمته ابن فهد في "اللحظ" ، فقال : عمر بن علي المعروف بابن النحوى لأن أباه كان عالماً به ، ولذا كان يكتب بخطه عمر بن أبي الحسن النحوى ، فاشتهر بذلك في بلاد اليمن الأنصارى الوادى آشى ، الأندلسى الأصل نزيل القاهرة ، الشافعى الإمام شيخ الإسلام سراج الدين أبو علي خرج والده من الأندلس إلى التكرور ، فعلم بها أهله القرآن فأنعموا عليه بدنيا طائلة ، فارتحل إلى القاهرة فاستوطنها وتأهل بها ، فولد له بها ابنه هذا في يوم السبت الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبع مائة ، ومات عنه وهو ابن سنة فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربى ، وكان خيراً صالحاً يلحن القرآن العظيم بجماع ابن طولون ، فتزوج بأمه وتربى في حجره بحيث إنه نسب إليه ، حتى صار يعرف بابن الملقن ، أقرأه القرآن ، ثم "عمدة الأحكام" وأراد أن يقرأه في مذهب الإمام مالك ، فأشار إليه بعض بنى جماعة بأن يقرأه "المنهاج" ففعل .

وطلب الحديث في صغره بنفسه ، فأقبل عليه وعنى به لتوفر الدواعى وتفرغه ، فإن وصيه أنشأ له ربعا أنفق عليه قريبا من ستين ألف درهم ، فكان يغل له جملة صالحة ، فسمع الكثير بمصر من جماعة عدها ابن فهد ، ولازم زين الدين الرحبى فتخرج به ، وبالحافظ علاء الدين مغلطامى ، وارتحل في سنة سبعين إلى دمشق ، وكانت عنده عوالى كثيرة بحيث ذكر عنه أنه قال : سمعت ألف جزء حديثية ؛ وله الخط المنسوب جود فيه على ابن السراج ، تفقه واشتغل في فنون فبرع ودرس وأفتى وصنف ، يقال : إنه قرأ في كبره كتابا في كل مذهب ، وصنف بحيث إنه كان أكثر أهل زمانه تأليفاً ، فبلغت مؤلفاته في الحديث والفقه وغيرهما قريبا من ثلاث مائة مؤلف ، ذكر بعضها ابن فهد وبسط في أحواله وابتلائه بالقضاء ، وقال : كان كثير الكتب جداً ، فاحترق غالبها قبل موته ، إلى أن مات ليلة الجمعة السادس عشر من

ربيع الأول سنة أربع وثمان مائة بالقاهرة ، انتهى ، وذكر بعض مؤلفاته في " ما تمس إليه الحاجة " ومن جملتها " شرح البخارى " في عشرين مجلداً ، و " شرح زوائد مسلم على البخارى " في أربعة أجزاء و " زوائد أبى داود على الصحيحين " في مجلدين ، و " زوائد الترمذى على الثلاثة " ، كتب منه قطعة ، و " زوائد النسائى على الأربعة " جزءاً ، و " زوائد ابن ماجه على الخمسة " في ثلاثه مجلدات ، انتهى ، وتقدم على رقم الخامس عشر في شرح الإمام الحنفى : أن ابن الملقن استمد في شرحه على شرح الإمام ودغلطائى الحنفين فينسخ منها نسخاً ، انتهى .

ومنها : " شرح العلامة شمس الدين " أبى عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوى الشافعى ، المتوفى سنة إحدى وثلاثين وثمان مائة ، وهو شرح حسن في أربعة أجزاء سماه : " اللامع الصبيح " ( ١ ) ذكر فيه أنه جمع بين " شرح الكرماني " باقتصار وبين " التنقيح " للزركشى بإيضاح وتنبية ، ومن أصوله أيضاً مقدمة " فتح البارى " ، ولم يبيض إلا بعد موته ، كذا في " الكشف " ، قال القسطلانى : وقد استوفيت مطالعته " كالكرمانى " ، انتهى ، قلت : ذكره شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز الدهلوى في " البستان " فقال : " اللامع الصحيح في شرح الجامع الصحيح " من تصنيف العلامة المحقق شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوى المصرى الشافعى ، المولود في الخامس عشر من ذى القعدة سنة ثلاث وستين وسميع مائة ، ذكر الشيخ بعض أحواله وقال : لازم الزركشى في آخر أيامه ، ووقع في " البستان " تحريف من الناسخ في وفاته ، إذ قال : توفى يوم الخميس ثانى جمادى الأخرى سنة إحدى وثلاثين وست مائة ، انتهى ، والصواب ثمان مائة .

( ١ ) بالصاد والموحدة كما في " القسطلانى " ، وهو أوجه ، ولعل ما في " الكشف " من لفظ : الصحيح بدل : الصبيح تحريف من الناسخ .

ومنها : "شرح الشيخ برهان الدين" لإبراهيم بن محمد الحلبي المعروف : بسبط ابن العجمي ، المتوفى سنة إحدى وأربعين وثمان مائة ، وسماه : "التلخيص لفهم قارئ الصحيح" وهو بخطه في مجلدين ، وفيه فرائد حسنة ، كذا في "الكشف" ، وزاد القسطلاني : وهو بخط غيره في أربعة ، وقد التقط منه الحافظ ابن حجر حيث كان بحلب ما ظن أنه ليس عنده لكونه لم يكن معه إلا كراريس يسيرة من "الفتح" ، انتهى ، وبسط ترجمته ابن فهد في "اللمحظ" فقال : هو إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي ، ولد بالجلوم - بفتح الجيم وتشديد اللام حارة من حارات حلب - في الثامن والعشرين من شهر رجب سنة ثلاث وخسين وسبع مائة ، ومات والده وهو صغير جداً ، وكفلته أمه وتحولت به إلى دمشق فأقام معها ، وحفظ القرآن وقرأ الفقه والعلوم .

وكان طلبه للحديث بنفسه بعد أن كبر ، فأقدم مماع له في سنة تسع وستين وست مائة ، وكتب الحديث من جمادى الثانية من سنة سبعين ، وبسط في أحواله ومؤلفاته ؛ وكذا ذكر ترجمته مختصرة مولانا عبد الرشيد النعماني في "ماتمس إليه الحاجة" ملخصاً من "البدر الطالع" ، وقال : روى عنه أنه قال : مشايخي في الحديث نحو من المأتين ، وقد جمع الكل ابن فهد في مجلد ضخيم ، وكذا الحافظ ابن حجر ، وقد اجتهد في الحديث اجتهاداً كثيراً ، وقرأ "البخارى" أكثر من ستين مرة ، ومسلماً نحو العشرين ، ولم يزل مشغلاً في العلوم ، حتى مات مطعوناً في يوم الاثنين سادس عشر شوال سنة إحدى وأربعين وثمان مائة وهو يتلو ولم يغيب له عقل ، ودفن بالجليل عند أقاربه داخل سور حلب ، وله : "شرح للبخارى" وحواش على "سنن ابن ماجه" في مجلد ، وحواش على "صحيح مسلم" و"السنن لأبي داود" ومؤلفات في

الحديث والرجال ، بسطها ابن فهد ، منها : "إملاءات على صحيح البخارى".  
واختصر الشرح المذكور أى "التلخيص" لإمام الكاملية محمد بن محمد  
الشافعى المتوفى سنة أربع وسبعين وثمان مائة ، كذا فى "الكشف" ، وذكر  
ترجمته الشوكانى فى "بدر الطالع" ، وذكر ولادته فى يوم الخميس ثامن  
عشر شوال سنة ثمانى وثمان مائة ، انتهى .

وقال صاحب "الكشف" تبعاً للقسطلانى : ومن أعظم شروح  
"البخارى" شرح شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رضى الله عنه فأكثر فى  
المدح عليه وتقدم فى أول الفائدة الأولى ذكره مبسوطاً .

قال القسطلانى : وقد اختصر "فتح البارى" شيخ مشايخنا الشيخ أبو  
الفتح محمد بن الشيخ زين الدين بن الحسين المراكشى ، وقد رأيت بمكة وكتبت  
كثيراً منه ، انتهى ، وذكره صاحب "الكشف" بقوله : ومختصره للشيخ أبى  
الفتح محمد بن الحسين المراكشى ، المتوفى سنة تسع وخسين وثمان مائة ، انتهى ،  
قلت : وقد ذكر فى "نيل الابتهاج" فى ترجمة محمد بن قاسم أبى عبد الله  
الأنصارى التونسى الشهير بالرصاع ، المتوفى سنة أربع وتسعين وثمان مائة ،  
شرح البخارى ، وآخر اختصار شرح البخارى لابن حجر .

وقالا أيضاً : وشرح العلامة بدر الدين العيني ، فبسطا فى أحواله ،  
وتقدم فى الفائدة الأولى مفصلاً .

ومنها : "شرح الشيخ ركن الدين" أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القرىمى  
المتوفى سنة ثلاث وثمانين وسبع مائة ، وهو الذى ذكره ابن حجر فى الجواب  
عن تفضيل شرح العيني على شرح ابن حجر ، كما تقدم فى بيان شرح العيني .

ومنها : "شرح الشيخ بدر الدين" محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى  
الشافعى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وسبع مائة ، وهو شرح مختصر فى مجلد ،

قصد فيه إيضاح غريبه ، وإعراب غامضه ، وضبط نسب أو اسم يخشى فيه التصحيف ، منتخباً من الأقوال أصحها ، ومن المعاني أوضحها ، مع إيجاز العبارة والرمز بالإشارة ، وإلحاق فوائد يكاد يستغنى به اللبيب عن الشروح ، لأن أكثر الحديث ظاهر لا يحتاج إلى بيان ، كذا قال ، وسماه : " التنقيح " ، كذا في " الكشف " ، وقال القسطلانى : وكذا شرح مواضع من " البخارى " الشيخ بدر الدين الزركشى في " التنقيح " ، انتهى ، قلت : ذكر شرحه شيخ مشايخنا مولانا أحمد على السهارنفورى فى الكتب التى أخذ منها فى حاشيته ، وذكر ترجمته شيخ المشايخ الشاه عبد العزيز الدهلوى فى " البستان " ، وقال : ولد فى سنة خمس وأربعين وسبع مائة ، وتوفى ثالث رجب سنة أربع وتسعين وسبع مائة ، وذكر فى مؤلفاته : " شرح البخارى " ، وقال : شرح طويل ملخص من شرح ابن ملقن وأضاف عليه أشياء من عنده ، انتهى .

قلت : ذكر ترجمته ابن حجر فى " الدرر " ، فقال : محمد بن بهادر ابن عبدالله التركى الأصل المصرى الشيخ بدر الدين الزركشى سنة ٨٧٤٥هـ ، وعنى بالاشتغال من صغره فحفظ كتباً ، وأخذ عن الشيخ سراج الدين البلقينى ، ولازمه وشرح " علوم الحديث " لابن الصلاح ، و " جمع الجوامع " للسبكى وشرع فى شرح البخارى فتركه مسودة وقفت على بعضها ، ونلخص منه " التنقيح " فى مجلد ، وكان منقطعاً فى منزله لا يتردد إلى أحد إلا لسوق الكتب ولا يشتري منه شيئاً ، وإنما يطالع فى حانوت الكتبي طول نهاره ومعه ظهور أوراق يعلق فيها ما يعجبه ، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه ، مات فى ثالث رجب ٨٩٤هـ ، انتهى ، قلت : واختصر الشرح المذكور محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسى المالكى ، المتوفى ثامن عشر جمادى الآخرة عام خمسة وتسعين وثمان مائة ، بسط ترجمته صاحب " نيل الابتهاج " أشد البسط ، وذكر فضائله ومناقبه ، منها : أنه شم الناس المسك بنفسه موته ، ذكر فى مؤلفاته شرحه

العجيب على البخارى ، وصل فيه إلى ( باب من استبرأ لدينه ) ، وشرح مشكلات البخارى فى كراسين ، ومختصر الزركشى على البخارى ، انتهى .

وعلى " التنقيح " نكت للحافظ ابن حجر ، وهى تعلية بالقول ولم تكمل كذا فى " الكشف " ، وقال القسطلانى : للحافظ ابن حجر نكت عليه ولم تكمل ، انتهى .

وللقاضى محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادى الحنبلى ، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمان مائة ، نكت أيضاً على " تنقيح الزركشى " كذا فى " الكشف " .

ومنها : شرح العلامة بدر الدين محمد بن أبى بكر الدمامينى ، المتوفى ٨٢٨هـ ثمان وعشرين وثمان مائة ، وسماه : " مصابيح الجامع " ذكر أنه ألفه للسلطان أحمد شاه بن محمد بن مظفر من ملوك الهند ، وعلقه على أبواب منه ومواضع يحتوى على غريب وإعراب وتنبيه ، قلت : لم يذكره الدمامينى فى ديباجة شرحه هذا الذى نقله المؤلف ، لكن قال فى آخر نسخة قديمة : كان انتهاء هذا التأليف بزيد من بلاد اليمن قبل ظهر يوم الثلاثاء العاشر من شهر ربيع الأول ٨٢٨هـ ثمان وعشرين وثمان مائة على يد مؤلفه محمد بن أبى بكر بن عمر ابن أبى بكر الخزومى الدمامينى ، انتهى ، كذا فى " الكشف " ، وقال القسطلانى : وشرح العلامة بدر الدين الدمامينى وسماه : " مصابيح الجامع " ، وقد استوفيت مطالعتها كشرح العينى وابن حجر والبرماوى ، انتهى .

قلت : وذكره شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز الدهلوى فى " البستان " ، فقال : " تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح " لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر بن عمر القرشى الخزومى الإسكندرى المعروف بالدمامينى ، الملقب ببدر الدين ، ولد فى الثالث والستين وسمائة ، واشتغل من أول زمانه فى أخذ العلوم ، كان مشتهراً بقوة الحفظ والذكاء ؛ وذكر من أحواله إلى أن قال :

وانتقل في آخره إلى أحمد آباد كجرات من بلاد الهند ، وتوفى فيها في شعبان سنة ثمان وعشرين وثمان مائة ، انتهى .

وبسط ترجمته صاحب "نيل الابتهاج بتطريز الديباج" ، وبسط في ذكر مؤلفاته منها : شرح البخارى ، وقال : بغته الأجل ببلد «كلبرجا» من الهند في سنة سبع ، وقيل : ثمان وعشرين ، قتل مسموماً ، انتهى ، وحكى عنه أنه قال : كنت يوماً بمجلس شيخنا ابن عرفة أقرأ عليه درساً من كتاب الحج من مختصره ، وكان شخص من الطلبة الموسومين بالتشدد والتكبر بما لم يعط حاضراً بالمجلس ، فر بموضع من كلام الشيخ عائد فيه ضمير على مضاف إليه ، فقال الشخص المذكور : النحويون يقولون : لا يعود الضمير على المضاف إليه ، فكيف أخذتموه ؟ فقال الشيخ - رحمه الله - على الفور : «كمثل الحمار يحمل أسفاراً» ولم يزد على ذلك ، انتهى .

ومنها : شرح الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ إحدى عشرة وتسع مائة ، وهو تعليق لطيف قريب من "تنقيح الزركشى" سماه : "التوشيح على الجامع الصحيح" وله : "الترشيح" أيضاً ولم يتم ، كذا في "الكشف" وذكره شيخ المشايخ في "البستان" ، وقال : قال في مقدمة كتابه : هذا تعليق على "صحيح أمير المؤمنين البخارى" ، مسمى "بالتوشيح" يجرى مجرى تعليق الإمام بدر الدين الزركشى ، المسمى "بالتنقيح" ، ويفوقه بما حواه من الزوائد ، يشتمل على ما يحتاج إليه القارئ والمستمع من ضبط ألفاظ وغيرها ، إلى أن قال : وقد عزمت على أن أضع على كل من الكتب الستة كتاباً على هذا النمط ليحصل به النفع بلا طلب ، انتهى مختصراً .

قلت : وقد من الله تبارك وتعالى عليه ، فأتم عزمه ذلك ، فعلق تعليقات لطيفة مختصرة على الأمهات الست ، سماها : "التوشيح على الجامع الصحيح

للبخارى “ و ” الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج “ ، و ” مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود “ و ” قوت المغتذى على جامع الترمذى “ ، و ” زهر الربى على المحتجب للنسائى “ ، و ” مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه “ ، ولم يطبع من تلك التعاليق الستة إلا ” زهر الربى “ على هامش ” النسائى “ المطبوعة فى المطابع القديمة بالهند ، وعلى هامش بعض النسخ المصرية ، ثم لخص هذه التعاليق الستة العلامة السيد على بن سليمان المغربى المالكى الدمنى البجعموى فى رسائل مستقلة طبعت كلها بمصر ، وسمى كل رسالة بإضافة كلمة على رسالة السيوطى فسمّاها : ” روح التوشيح “ ، و ” وشى الديباج “ ، و ” درجات مرقاة الصعود “ ، و ” نفع قوت المغتذى “ ، و ” عرف زهر الربى “ ، و ” نور مصباح الزجاجة “ .

وكتب فى آخر كل تلخيص تاريخ الفراغ منه ، فكتب فى آخر ” الروح “ : ضحوة الاثنين عشرين يوماً من صفر سنة أربع وتسعين ومأتين وألف ، وفى آخر ” الوشى “ : بين ظهر الثلاثاء ثامن عشر ربيع الأول ١٢٩٤هـ - أى السنة المذكورة - وفى آخر ” الدرجات “ : آخر يوم الخميس ثالثاً وعشرين من جمادى الآخرة السنة المذكورة ، وفى آخر ” النفع “ : بين ظهري السبت تاسع رجب من السنة المذكورة ، وفى آخر ” العرف “ : ضحوة الاثنين الخامس والعشرين من رجب المذكور .

وكتب فى أول ” النور “ : هذا اختصار سادس مما وعدت بوضعه على السكتب الستة ، وهو اختصار تعليق الحافظ أبى الفضل السيوطى على ” سنن الحافظ ابن ماجه “ بنمط ما اختصرته من تعليقاته على السكتب الخمسة ، وقال فى آخره : انتهى مرادنا وكفى ، عشية الثلاثاء رابع شعبان من السنة المذكورة قبل ، انتهى ، فله دره ! ألف هذا السادس فى عشرة أيام والستة كلها فى قريب من ستة أشهر ، وطبعت هذه كلها فى آخر سنة ثمان وتسعين من المائة

المذكورة في مصر ، بمعاونة المصنف في التصحيح والمقابلة بالأصل ، ولا يذهب عليك أن بعض محشى زماننا ينقلون الكلام في حواشيه عن تلخيصات الدمتى وينسبونه إلى تعليقات السيوطى لعدم خبرتهم بالفرق بينهما .

ومن شروح البخارى التى ذكرها صاحب "الكشف" : شرح الإمام النووى ، وتقدم مفصلاً في الفائدة الأولى .

ومنها : "شرح الحافظ عماد الدين" لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى ، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبع مائة ، وهو شرح قطعة من أوله أيضاً ، كذا في "الكشف" ، وذكره القسطلانى أيضاً في مقدمة شرحه ؛ وذكر ترجمته الحافظ في "الدرر" فقال : إسماعيل بن عمر بن كثير القيسى البصرى ، الشيخ عماد الدين ولد سنة سبع مائة أو بعدها ببسبر ، ومات أبوه سنة ٥٧٠٣ هـ ، ونشأ هو بدمشق ، واشتغل بالحديث مطالعة في متونه ورجاله ، وشرع في كتاب كبير في الأحكام ولم يكمل ، وجمع التاريخ الذى سماه : "البداية والنهاية" ، وشرع في شرح البخارى ، ولم يكن على طريق المحدثين في تحصيل العوالى ، إنما هو من محدثى الفقهاء مات في شعبان سنة ٥٧٧٤ هـ ، انتهى مختصراً .

ومنها : شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى ، المتوفى سنة خمس وتسعين وتسع مائة ، وهو أيضاً شرح قطعة من أوله ، سماه "فتح البارى" قلت : وصل إلى كتاب الجنائز ، قاله صاحب "الجواهر المنضد في طبقات متأخرى أصحاب أحمد" ، كذا في "الكشف" ، وقال القسطلانى : ولزين بن رجب الدمشقى ورأيت منه مجلدة ، انتهى .

قلت : وما قال صاحب "الكشف" في وفاته من لفظ : تسع مائة تحريف من الناسخ ، والصواب : سبع مائة ، كما في "الزرقانى شرح المواهب" (١-٢٣) ، وهكذا في "ما تمس إليه الحاجة" إذ قال : ولد ببغداد في

ربيع الأول سنة ست وسبع مائة ، ومات في رجب سنة خمس وتسعين وسبع مائة ٨٧٩٥ هـ ، وأجل الكلام على ترجمته وذكر مؤلفاته ، منها : ” شرح ابن ماجه “ و ” شرح الترمذى “ وشرح قطعة من البخارى ، المسمى : ” فتح البارى “ وحكى ترجمته عن ” الدرر الكامنة “ ، ويؤيد ذلك ذكر القسطلانى هذا الشرح فى مقدمة شرحه ، وقد فرغ القسطلانى من شرحه سنة ست عشرة وتسع مائة ، كما تقدم فى بيان شرحه ، وأيضاً قد ذكر صاحب ” الكشف “ فى شروح الترمذى شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى ، المتوفى سنة خمس وتسعين وسبع مائة ، وأوضح من ذلك كله دليلاً على التحريف أن صاحب ” الكشف “ حكى ذكر هذا الشرح عن ” الجوهر المنضد “ ، وقال بنفسه فى ذكر ” الجوهر “ : قد فرغ من تصنيفه سنة إحدى وسبعين وثمان مائة ، انتهى .

وأجل الكلام على ترجمته ابن فهد فى ” ذيله “ ، فقال : ابن رجب هو : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقى الحنبلى الإمام الحجة ، له المؤلفات السديدة ، منها : شرح على ” صحيح البخارى “ ، لم يكمل وصل فيه إلى كتاب الجنائز ، مات فى رجب أو فى شهر رمضان سنة خمس وتسعين وسبع مائة بدمشق ، انتهى ، وقال السيوطى فى ” ذيله “ : ابن رجب الإمام الحافظ ، المحدث ، الفقيه ، الواعظ ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقى الحنبلى ، ولد فى بغداد فى ربيع الأول سنة ست وسبع مائة ، صنف ” شرح الترمذى “ ، و ” شرح علل الترمذى “ ، و ” شرح قطعة من البخارى “ ، مات فى رجب سنة خمس وتسعين وسبع مائة ، انتهى ، وتعقب عليه فى هامشه على قوله : ولد سنة ست وسبع مائة ، فقال : هكذا فى الأصل ، والصواب سنة ست وثلاثين ، كما رأيت بخط ابن حجر فى ” أنباء الغمر “ ، انتهى .

ومنها : شرح العلامة سراج الدين عمر بن رسلان البقلاوينى الشافعى ،

المتوفى سنة خمس وثمان مائة ، وهو شرح قطعة من أوله أيضاً إلى كتاب الإيمان في نحو خمسين كراسة ، وسماه : "فيض البارى" كذا في "الكشف" ، وقال القسطلانى : والعلامة السراج البلقينى رأيت منه مجلدة أيضاً ، انتهى ، قلت : وبسط ابن فهد في "ذيل الطبقات" في ترجمته أشد البسط بما لا مزيد عليه ، وذكر في مؤلفاته شرحين على "الترمذى" وقطعة على "البخارى" ، قال : بلغ فيها إلى كتاب الإيمان ، أطال فيها جداً جاء في مجلد ، ولو قدر إكماله بلغ مأتى مجلد ، انتهى ، وفي هامشه : من ظن أن له شرحاً تاماً على "البخارى" فقد وهم ، قال السخاوى : لم يكمل من مصنفاته إلا القليل ، لأنه كان يشرع في الشئ فلسعة علمه يطول عليه الأمر ، حتى إنه كتب على "البخارى" على نحو عشرين حديثاً مجلدين ، انتهى ، وفي هامش "لحظ الألاحظ" : البلقينى بضم الموحدة وسكون اللام وكسر القاف ، كما ذكره السخاوى وغيره ، انتهى ، وهكذا ضبطه الزرقانى في "شرح المواهب" ( ٧ - ٢٤٢ ) .

ومنها : شرح العلامة مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى الشيرازى ، المتوفى سنة سبع عشرة وثمان مائة ، سماه : "منح البارى بالسيح الفسيح المجارى في شرح البخارى" كذا في "الكشف" بالميم في أوله فالنون بلفظ : "منح البارى" وفي "القسطلانى" : بالفاء والمثناة بلفظ : "فتح البارى" ( ١ ) قال شارح المقدمة : السيح بتحتيه بعد السين المهملة آخره حاء

( ١ ) وفي بعض نسخ القسطلانى بلفظ منح يعنى بالميم والنون ، ويؤيده ما سيأتى من كلامه : متعلق "بالممنح" ، وهكذا في "تاج العروس" يعنى : بالميم والنون ، وفي "بغية الوعاة" ( ص - ١١٨ ) : "فتح البارى" يعنى بالفاء والتاء ، وقال : وقد أخذ ابن حجر منه اسمه وسمى به شرح البخارى تأليفه ، انتهى .

متعلق بالمنح ، والسيح : المطر ، والمجارى جمع مجرى أى : الفسيحة مجاريه أى ذلك السيح ، انتهى ، قال القسطلانى : كمل ربع العبادات فى عشرين مجلداً ، وقدر تمامه فى أربعين مجلداً ، قال التقي الفاسى : لكنه ملأ شرحه بغرائب المنقولات لما اشتهر باليمن مقالة ابن العربى ، وغلب ذلك على علماء تلك البلاد وصار يدخل فى شرحه من فتوحاته الكثير ما كان سبباً لشين شرحه عند الطاعنين فيه ، وقال الحافظ ابن حجر : إنه رأى القطعة التى كملت فى حياة مؤلفه ، قد أكلتها الأرضة بكاملها ، بحيث لا يقدر على قراءة شئ منها ، انتهى وبسط ذلك صاحب " الكشف " .

ومنها : " شرح الإمام أبى الفضل " محمد الكمال بن محمد بن أحمد النوبرى خطيب مكة ، المتوفى سنة ثلاث وسبعين وثمان مائة ، وهو شرح مواضع منه ، كذا فى " الكشف " ، وقال القسطلانى : وكذا بلغنى أن الإمام أبى الفضل النوبرى خطيب مكة شرح مواضع من " البخارى " ، انتهى .

ومنها : شرح العلامة أبى عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمسانى المالكى شارح " البردة " ، المتوفى سنة اثنين وأربعين وثمان مائة ، سماه : " المتجر الربيع والمسعى الرجيع " ولم يكمل أيضاً ، كذا فى " الكشف " ، ونحوه فى " القسطلانى " بلفظ : وكذا العلامة محمد بن أحمد بن مرزوق شارح " بردة البوصيرى " ؛ إلخ ، وفى شرحه : " المتجر " - بفوقية ساكنة فعجيم - أى محل التجارة ، والربيع كثير الربح ، انتهى ، قلت : بسط ترجمته بابا التنبكتى فى " نيل الابتهاج " أشد البسط ، فقال : محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن بكر بن مرزوق الحفيد التلمسانى ، الإمام المشهور ، العلامة الحجة ، المحقق الكبير ، التقي الصالح ، الزاهد الورع ، الخاشى لله ، الخاشع الأبواب ، القدوة الفقية ، المجتهد الأصولى ، المفسر المحدث المجدود ، النحوى اللغوى ، العروضى ، الآخذ من كل فن بأوفر نصيب ، حجة الله

على الخلق ، المفتى الشهير ، الرحلة ، شيخ الشيوخ ، قال الحافظ السخاوى :  
هو أبو عبدالله حفيد بن مرزوق ، ويقال له أيضاً : ابن مرزوق .

وقال بعد بسط مشايخه وذكر حجاجته : وأما تأليفه فكثيرة ، منها :  
شروحه الثلاثة على " البردة " الأكبر المسمى : " إظهار صدق المودة فى شرح  
البردة " استوفى فيه غاية الاستيفاء ضمنه سبعة فنون فى كل بيت ، و " الأوسط " و  
" الأصغر " ، المسمى : " بالاستيعاب لما فى البردة من البيان والإعراب " ،  
وبسط فى ذكر مؤلفاته الكثيرة ، منها : " أنوار الدرارى فى مكررات  
البخارى " ، وقال بعد ذكر المؤلفات الكثيرة : وهذه كلها تامة ، وأما ما  
لم يكمل من تأليفه " فالتجر الربيع ، والسعى الرجيع ، والرحب الفسيح فى شرح  
الجامع الصحيح " " صحيح البخارى " وغير ذلك من الكتب الكثيرة ، قال :  
ومولده على ما ذكره هو فى شرحه على " البردة " ليلة الاثنين رابع عشر  
ربيع الأول عام ستة وستين وسبع مائة ، وتوفى يوم الخميس رابع عشر شعبان  
عام اثنين وأربعين وثمان مائة : انتهى ملتقطاً .

ولا يذهب عليك أن هذا غير الآتى على رقم الثامن والتسعين ( ٩٨ ) ،  
وإن كان الاثنان مالمكين .

ومنها : شرح العارف القلوة عبد الله بن سعد بن أبى حمزة - بالجيم -  
الأندلسى ، وهو على ما اختصره من البخارى ، وهو ثلاث مائة حديث سماه :  
" بهجة النفوس وغايتها بمعرفة مالها وما عليها " ، كذا فى " الكشف " ، قال  
القسطلانى : وقد طالعه وذكره شيخ المشايخ فى " البستان " فقال : شرح  
مختصر البخارى فى مجلدين ، ذكر فيه العلوم الغامضة والدقائق الخفية ، وكان  
المؤلف من أولياء الله صاحب الكرامات الجليلة ، ومن أعظمها قوله : إني  
بحمد الله لم أعص الله قط ، انتهى ، وقال صاحب " الكشف " فى حرف الباء :

” بهجة النفوس وغايتها بمعرفة ما لها وما عليها في شرح جامع النهاية “ ، وهو مختصر البخارى “ .

وقال فى الجيم : ” جمع النهاية فى بدء الخير وغايته “ مختصر فى الحديث للشيخ أبى محمد عبد الله بن سعد بن أبى حمرة الأزدي الأندلسى ، ذكر فيه أنه أخذ من ” البخارى “ ثلاث مائة حديث وبضعاً بمحذف الأسانيد ما عدا راوى الحديث ليسهل حفظه ، ثم شرحه وسماه : ” بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما عليها وما لها “ ، ثم قال فى النون : ” نهاية فى بدء الخير وغايته “ ، مختصر ” الجامع الصحيح “ للبخارى لعبد الله بن سعد بن أبى حمرة الأزدي ، المتوفى سنة خمس وسبعين وست مائة ، ثم شرحه ، وسماه : ” بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما عليها ولها “ ، انتهى ، قلت : والمتن معروف ” بمختصر ابن أبى حمرة “ ، وبهذا الاسم طبع المتن بمصر ، قال المصنف فى أوله بعد ما ذكر الباعث على تأليفه : فلما كملت بحسب ما وفق الله تعالى إليه ، فإذا هى ثلاث مائة حديث غير بضع ، فكان أولها : ( كيف كان بدء الوحى ) وآخرها ( دخول أهل الجنة وإنعام الله عليهم بدوام رضاه فيها ) فسميته بمقتضى وضعه : ” جمع النهاية فى بدء الخير وغايته “ انتهى ، قلت : ختم المصنف مختصره هذا على حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه إن الله يقول لأهل الجنة ، إلى آخر الحديث ، وفى آخره : « أحل عليكم رضوانى ، فلا أسخط عليكم بعده أبداً » أخرجه ” البخارى “ فى كتاب التوحيد فى ( باب كلام الرب مع أهل الجنة ) .

وذكر بابا التنبىكى ترجمته فى ” النبيل “ مختصراً ، فقال : عبد الله بن أبى حمرة أبو محمد الولى القدوة ، العارف بالله ، الزاهد ، الإمام ، العلامة ، المقرئ المشهور ، مؤلف ” مختصر البخارى “ وشرحه : ” بهجة النفوس “ فى سفرين له كرامات عديدة ، وناهيك من كراماته ما ذكر أنه قال يوماً بحمد الله تعالى : إنه لم يعص الله تعالى قط ، أخذ عنه صاحب ” المدخل “ ، ونقل عنه كثيراً

فى كتابه ، توفى سنة تسع وتسعين وست مائة ، وذكر الإمام ابن مرزوق الحفيد فى " شرح خليل " : إن صاحب الترجمة وتلميذه ابن الحجاج ليسا من الأئمة المعتمد عليهم فى نقل المذهب ، هكذا رأيت فى شرحه معترضاً على خليل ولا يخفى أن خليلاً يعتمد على صاحب " المدخل " ، ونقل عنه فى " التوضيح " فى غير موضع فتأمل ، انتهى .

ومنها : " شرح برهان الدين " لإبراهيم بن النعمانى إلى أثناء الصلاة ، ولم يف بما التزمه ، كذا فى " الكشف " و " القسطلانى " .

ومنها : " شرح الشيخ أبى البقاء " محمد بن على بن خلف الأحمدي المصرى الشافعى نزىل المدينة المنورة ، وهو شرح كبير ممزوج ، وكان ابتداء تأليفه من شهر شعبان سنة تسع وتسع مائة ، ذكر أنه جعله كالوسيط برزخاً بين الوجيز والبسيط ، ملخصاً من شروح المتأخرين ، كالكرمانى وابن حجر والعينى ، كذا فى " الكشف " ، وذكره القسطلانى بقوله : وصاحبنا الشيخ أبو البقاء الأحمدي أعانه الله تعالى على الإكمال ، انتهى .

ومنها : " شرح جلال الدين البكرى " الفقيه الشافعى ، المتوفى سنة كذا فى " الكشف " ، ولم يذكر سنة وفاته ، وقال القسطلانى : وشيخنا فقيه المذهب الجلال البكرى ، وأظنه لم يكمل ، انتهى .

ومنها : " شرح الشيخ شمس الدين " محمد بن محمد الدبجى الشافعى ، المتوفى سنة خمسين وتسع مائة ٩٥٠هـ كتب قطعة منه ، كذا فى " الكشف " ، وقال القسطلانى : وكذا صاحبنا الشيخ شمس الدين الدبجى كتب قطعة لطيفة ، انتهى .

ومنها : " شرح العلامة زين الدين " عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد الشافعى ، المتوفى سنة ٩٦٣هـ ثلاث وستين وتسع مائة ، رتبته على ترتيب عجيب

وأسلوب غريب ، فوضعه كما قال في ديباجته على منوال مصنف ابن الأثير ، وبناء على مثال جامعه ، وجرده من الأسانيد راقاً على هامشه بإزاء كل حديث حرفاً أو حرفاً ليعلم بها من وافق البخارى على إخراج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الخمسة ، جاعلاً لئثر كل باب منه باباً لشرح غريبه ، واضعاً للكلمات الغريبة يهيتها على هامش الكتاب موازياً لشرحها ، وقرظ له عليه البرهان بن أبى شريف ، وعبد البر بن الشحنة ، والرضى الغزى ، كذا في ” الكشف “ ، وكذا قال القسطلانى فقال : وكذا شرحه العلامة المفنن الأوحى الزينى عبدالرحيم ابن عبد الرحمن بن أحمد العباسى الشافعى شرحاً رتبته على ترتيب عجيب ، فذكر ما تقدم فى كلام ” الكشف “ .

ومنها : ” انتقاض الاعتراض “ للمافظ ابن حجر بحث فيه عما اعترض عليه العيني فى شرحه ، لكنه لم يجب عن أكثرها ، ولكنه كان يكتب الاعتراضات ويبيضها ليحجب عنها ، فاخترته المنية ، ذكر فيه أنه لما أكمل شرحه كثرت الرغبات فيه من ملوك الأطراف ، فاستنسخت نسخة لصاحب المغرب أبى فارس عبد العزيز ، وصاحب المشرق شاهرخ ، وللملك الظاهر ، فحسده العيني وادهى الفضيلة عليه ، فكتب فى رده وبيان غلطه فى شرحه ، وأجاب عنه برمز : ح ، و : ع إلى ” الفتح “ و ” أحمد “ و ” العيني “ والمعتز ، وله أيضاً : ” الاستبصار على الطاعن المعثار “ ، وهو صورة فتيا عما وقع فى خطبة شرح البخارى للعيني ، كذا فى ” الكشف “ ، وقال القسطلانى : ولشيخ الإسلام المافظ ابن حجر ” انتقاض الاعتراض “ يجب فيه عما اعترض عليه العيني فى شرحه ، طالعه لكنه لم يجب عن أكثرها ، ولعله كان يكتب الاعتراضات ويبيض لها ليحجب عنها فاخترته المنية ، انتهى .

وقال الكوثري في هامش "ذيل الطبقات" لابن فهد على ترجمة الحافظ ابن حجر : ولما ظهر شرح العيني أصلح ابن حجر بعض مواضع من كتابه وحاول الرد على البدر في كتابه : "انتقاض الاعتراض" ، لكنه ما أجاد ولا بلغ المراد ، وكان بينهما مناقشة ، مع أن البدر كان في عداد شيوخ الشهاب ، وأكبر سنّاً منه باثنتي عشرة سنةً ، وإن تأخرت موته عنه بثلاث سنوات انتهى .

ولحافظ ابن حجر أيضاً : "الإعلام بمن ذكر في البخارى من الأعلام" ذكر فيه أحوال الرجال المذكورين فيه زيادة على ما في "تهذيب الكمال" ، كذا في "الكشف" .

ولحافظ أيضاً : "تعليق التعليق" ذكر فيه تعاليق أحاديث "الجامع" المرفوعة ، والآثار الموقوفة ، والمتابعات ، ومن وصلها بأسانيدھا إلى الموضع المعلق ، وهو كتاب حافل عظيم النفع في بابه لم يسبقه إليه أحد ، ولخصه في مقدمة "الفتح" فحذف الأسانيد ذاكرّاً من خرجه موصولاً ، وقرظ له عليه العلامة المحمد صاحب "القاموس" قيل : هو أول تأليفه ، أوله : الحمد لله الذى من تعلق بأسباب طاعته فقد أسند أمره إلى العظيم ، إلخ ، قال فيه : تأملت ما يحتاج إليه طالب العلم من شرح "البخارى" ، فوجدته ثلاثة أقسام : الأول في شرح غريب ألفاظه وضبطها وإعرابها ، الثانى : فى صفة أحاديثه وتناسب أبوابها ، الثالث : وصل الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة المعلقة ، وما أشبه ذلك من قوله : تابعه فلان ، ورواه فلان ، فبان لى أن الحاجة إلى وصل المنقطع ماسة ، فجمعت وسميت "تعليق التعليق" ، لأن أسانيده كانت كالأبواب المفتوحة فغلقت ، انتهى ، وفرغ من تأليفه سنة سبع وثمان مائة ، لكن قال فى "انتقاضه" : إنه كمل سنة أربع وثمان مائة ، ولعل ذلك تاريخ التسويد ، كذا فى "الكشف" .

وقال القسطلاني : هو كتاب حافل عظيم في بابيه لم يسبقه إليه أحد فيما أعلم ، وقرض (١) له عليه العلامة المجد صاحب " القاموس " ، كما رأيته بخطه على نسخة بخط مؤلفه ، ولخصه في مقدمة "الفتح" ، انتهى ، وذكر ابن فهد في مؤلفات الحافظ ابن حجر : " تعليق التعليق " ، قال : وصل فيه ما ذكره البخاري في " صححيحه " معلقاً ، ولم يفته من ذلك إلا القليل ، وقد كمل في حياة كبار الشيوخ فشهدوا بأنه لم يسبق إلى مثاله ، وهو له مفخرة ، وقدره كقدر المقدمة ، ثم اختصره وسماه : " التشويق إلى وصل المبهم من التعليق " في مجلد لطيف ، ثم اختصره واقتصر فيه على ذكر الأحاديث التي لم تقع في الأصل إلا معلقة ، ثم توصل في مكان منه آخر وسماه : " التوفيق بتعليق التعليق " في مجلد لطيف ، انتهى .

قال صاحب " الكشف " : ومن شروحه : شرح الفاضل الخطيب القسطلاني إلى آخر ما قال وتقدم في الفائدة الماضية .

ومنها : " شرح الإمام رضى الدين " حسن بن محمد الصغاني الحنفي صاحب " المشارق " ، المتوفى سنة خمسين وست مائة ، وهو مختصر في مجلد ، انتهى ، كذا في " الكشف " ، وذكره صاحب " الثقافة الإسلامية " بلفظ : شرح الشيخ الإمام حسن بن محمد الحيدر الصغاني اللاهوري ، انتهى ، قلت : ترجمه في " قضاء الأرب من علماء النحو والأدب " في اللغة الأردية وتعريبه لمولانا حسن الصغاني اللاهوري من العلماء الربانيين ، انتقل أحد من أجداده من بلدة صغان ما وراء النهر إلى لاهور ، فولد بلاهور مولانا حسن في الخامس عشر من صفر سنة ٥٧٧ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٦٥٠ هـ ، ودفن على وصيته بمكة المكرمة ، وعد من مؤلفاته : " شرح البخاري " ، انتهى .

(١) كذا في الأصل والصواب : قرظ .

وفى " أبجد العلوم " : حسن بن محمد بن حسن بن حيدر الصغاني صاحب " مشارق الأنوار " ولد بلاهور فى سنة ٥٧٧ هـ ؛ كان من نسل عمر بن الخطاب ، كان محدثاً فقيهاً لغوياً ، سمع الحديث بمكة وعدن والهند من شيوخ كبار ، له عدة تصانيف منها : " شرح البخارى " ، وقد دعا لموته وقبره بمكة المكرمة فى مبدء " مشارق الأنوار " ، توفى ببغداد فى سنة ٦٥٠ هـ ، وأوصى بنقل ميتته إلى مكة فدفن بها ، انتهى ؛ وترجم له صاحب " حقائق الحنفية " وقال : كنيته أبو الفضائل ولقبه رضى الدين ، كان ماهراً فى سائر العلوم لا سيما فى الفقه والحديث ، وكان إماماً فى اللغة ، كان أول وروده فى الهند سنة ٦١٧ هـ على السفارة من خليفة بغداد إلى الهند ورجع ، ثم جاء مرة أخرى سنة ٦٢٤ هـ على السفارة أيضاً ، ورجع سنة ٦٣٧ هـ ، وتوفى ببغداد سنة ٦٥٠ هـ . ودفن فى بيته ، ثم أرسل نعشه إلى مكة المكرمة فى هذه السنة تنفيذاً لوصيته ، وبسط فى ذكر مؤلفاته منها : " شرح البخارى " .

وبسط ترجمته صاحب " الفوائد البهية " ، وقال : كان فقيهاً محدثاً لغوياً ذا مشاركة تامة فى جميع العلوم ، ولد بمدينة لاهور سنة ٥٧٧ هـ ، ونشأ بغزنة ، ودخل بغداد سنة ٦١٥ هـ ، وذهب منها بالرياسة الشريفة إلى صاحب الهند ، فبقى هناك مدة ، وحج ودخل اليمن ، ثم عاد إلى بغداد ثم إلى الهند ثم إلى بغداد ، وكان إليه المنتهى فى اللغة ، وله : " مجمع البحرين " فى اللغة ، و " تكملة الصحاح " و " العباب " ، قال السديايطى : وكان معه مولود حكم بموته فى وقته ، فكان يترقب ذلك اليوم فحضر ذلك اليوم وهو معافى ، فعمل لأصحابه طعاماً شكرياً ، ففارقنا فلقينى شخص أخبرنى بموته فجاءة وذلك فى سنة ٦٥٠ هـ ، ومن تصانيفه رسالتان جمع فيها الأحاديث الموضوعة وأدرج فيها كثيراً من الأحاديث الغير الموضوعة ، فعند لذلك من المشددين كابن

الجوزى وصاحب "سفر السعادة" ، قال السخاوى فى "فتح المغيـث" :  
وذكر - أى الصاغانى - فيها أحاديث من الصحاح والحسان وما فيه ضعف  
يسير ، ونسبته إلى صاغان قرية بمرو ، ويقال لها : جاغان فعرب ، ويقال :  
الصغان ، ذكره السمعانى ، انتهى مختصراً .

ومنها : "شرح الإمام عفيف الدين" سعيد بن مسعود الكازرونى ،  
الذى فرغ منه فى شهر ربيع الأول سنة ست وستين وسبع مائة بمدينة شيراز ،  
كذا فى "الكشف" .

ومنها : شرح المولى الفاضل أحمد بن إسماعيل بن محمد الكورانى الحنفى ،  
المتوفى سنة ٨٩٣ هـ ثلاث وتسعين وثمان مائة ، وهو شرح متوسط ، وسماه :  
"الكوثر الجارى على رياض البخارى" رد فى كثير من المواضع على الكرمانى  
وابن حجر ، وبين مشكل اللغات ، وضبط أسماء الرواة فى موضع الالتباس ،  
وذكر قبل الشروع سيرة النبى ﷺ إجمالاً ، ومناقب المصنف وتصنيفه ،  
وفرغ عنه فى جمادى الأولى سنة أربع وسبعين وثمان مائة بأدرنه ، كذا فى  
"الكشف" ، وقال القسطلانى : والشمس الكورانى مؤدب السلطان المظفر  
أبى الفتح محمد بن عثمان فاتح القسطنطينية ، سماه : "الكوثر الجارى إلى رياض  
صحيح البخارى" ، وهو فى مجلدين ، انتهى .

قلت : ترجم صاحب "الفوائد البهية" ترجمة إسماعيل شمس الدين  
الكورانى ، وقال فيه : لما جلس السلطان محمد خان على السرير أكرمه غاية  
الإكرام وقلده منصب الفتوى وغير ذلك ، وصنف فى أيامه تفسير القرآن ،  
سماه : "غاية الأمانى" ، وشرح "صحيح البخارى" ، وكان يحب الليل كله  
بقراءة القرآن ويختمه فى كل ليلة ، قوالاً بالحق ، ذا وجهة ، مات سنة  
ثلاث وتسعين وثمان مائة ، قال : ويعلم من كلام صاحب "الكشف" فى

مواضع أن اسمه أحمد بن إسماعيل ، ثم ذكر كلامه هذا في "شرح البخارى" المذكور من قبل ، ثم حكى عن السمعاني : الكوراني بضم الكاف نسبة إلى كوران إحدى قرى إسفرائين ، انتهى ، وترجمه صاحب "الحداثق" : بأحمد بن إسماعيل ابن محمد الكوراني المعروف : بمولى فاضل ، الملقب : بشمس الدين ، وذكر قصة ذهابه من مكة إلى السلطان مراد خان ، وجعله إياه معلماً لابنه محمد خان وغير ذلك .

ومنها : "شرح الإمام زين الدين" أبي محمد عبد الرحمن بن أبي بكر العيني الحنفى ، المتوفى سنة ٨٩٣ هـ ثلاث وتسعين وثمان مائة ، وهو فى ثلاث مجلدات كتب "الصحيح" على هامشه ، كذا فى "الكشف" .

ومنها : شرح أبى ذر أحمد بن إبراهيم بن السبط الحلبي ، المتوفى سنة ٨٨٤ هـ أربع وثمانين وثمان مائة لخصه من شروح ابن حجر والكرمانى والبرماوى ، وسماه "التوضيح للأوهام الواقعة فى الصحيح" ، كذا فى "الكشف" .

ومنها : "شرح الإمام فخر الإسلام" على بن محمد البزدوى الحنفى ، المتوفى سنة ٨٨٤ هـ أربع وثمانين وثمان مائة ، وهو شرح مختصر ، كذا فى "الكشف" ، وقال صاحب "الفوائد البهية" : على بن محمد بن عبد الكريم البزدوى ، الإمام الكبير ، الجامع بين أشتات العلوم ، إمام الدنيا فى الفروع والأصول ، له تصانيف كثيرة معتبرة ، منها : "المبسوط" أحد عشر مجلداً ، وكتاب كبير فى أصول الفقه معروف "بأصول البزدوى" معتبر ومعتمد ، وكتاب فى تفسير القرآن يقال : إنه مائة وعشرون جزءاً ، كل جزء فى ضخيم مصحف ، و"غناء الفقهاء" فى الفقه .

ولد في حدود سنة أربع مائة هـ ، ومات في خامس رجب سنة اثنتين وثمانين وأربع مائة هـ ، وحمل تابوته إلى سمرقند ، قد طالعت ” أصوله “ مع شرحه ” الكشف “ للبخارى ، انتهى ، وكتب هو بنفسه على هامشه في التعليقات على ” الفوائد “ : قد أرخ بعض معاصرينا في كتابه ” الحطة في ذكر الصحاح الستة “ وفاته بأربع وثمانين وثمان مائة ، وهو غلط فاحش صدر من تقليد صاحب ” كشف الظنون “ ، فإنه أرخ عند ذكر شرح ” البخارى “ كذلك ، وأرخ دو عند ذكر الأصول كما أرخ جماعة سنة اثنتين وثمانين وأربع مائة ، ولا يخفى على من أطلع بمطالعة ” كشف الظنون “ أن فيه أوهاماً كثيرة في تواريخ مواليده العلماء ، ووفيات الفضلاء ، انتهى ، قلت : وهكذا أرخ وفاته صاحب ” الجواهر المضيئة “ : يوم الخميس خامس رجب سنة اثنتين وثمانين وأربع مائة ، انتهى .

ومنها : شرح الإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي ، المتوفى سنة ٥٣٧ هـ سبع وثلاثين وخمس مائة ، سماه : ” كتاب النجاح في شرح كتاب أخبار الصحاح “ ، ذكر في أوله أسانيده عن خمسين طريقاً إلى المصنف ، كذا في ” الكشف “ ، قلت : ترجم له صاحب ” الجواهر المضيئة “ فقال : عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي الإمام الزاهد نجم الدين أبو حفص ، توفي ليلة الخميس ثاني عشر جمادى الأولى سنة سبع وثلاثين وخمس مائة بسمرقند ، وولادته بنسف في سنة إحدى وستين وأربع مائة ، حكى أنه أراد أن يزور جارا لله الزمخشري في مكة ، فلما وصل إلى داره ودق الباب ليفتحوه ، فقال الشيخ : من ذا ؟ فقال : عمر ، فقال جارا لله : انصرف ، فقال نجم الدين : عمر لا ينصرف ، فقال الشيخ : إذا نكر ينصرف ؛ له مؤلفات ، منها : كتاب ” طلبه الطلبة “ في اللغة على ألفاظ كتب أصحابنا ، وذكره ابن النجار فأطال وقال : كان فقيهاً فاضلاً مفسراً محدثاً أديباً مفتياً ، وقد صنف كتباً

فى التفسير والحديث ، وهو أحد مشايخ صاحب "الهداية" وصدر مشيخته التى جمعها لنفسه بذكره ، وقال صاحب "الهداية" : سمعته يقول : أنا أروى الحديث عن خمس مائة وخمسين شيخاً ، انتهى ، قال صاحب "الفوائد" : يقال له : مفتى الثقلين لأنه كان يعلم الجن والإنس ، انتهى ، وفى "الحدائق" : كان المعروف بمفتى الثقلين ، انتهى .

ومنها : شرح الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوى الشافعى ، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ اثنتين وسبعين وست مائة ، وهو شرح لمشكل إعرابه ، سماه : "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" ، كذا فى "الكشف" ، قلت : هذه رسالة مختصرة طبعت فى الهند ، ذكر فى أولها : قال الشيخ الإمام العالم فريد عصره أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجبائى حامداً لله رب العالمين ، ومصلحاً على سيدنا محمد سواد المرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين : هذا كتاب سميته : "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" فمنها : قول ورقة ابن نوفل : يا ليتنى أكون حياً ، إلخ ، فذكر الإيراد والجواب ، ثم ذكر الشواهد على جوابه ، وهكذا فى جميع رسالته .

وكتب فى آخره الطابع ترجمته عن "فوات الوفيات" للفخر محمد بن شاکر الحلبي الكتبي ، فقال : هو الإمام الأوحى جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائى الجبائى الشافعى نزيل دمشق ، ولد سنة ست مائة ، صرف همهته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين ، كان إماماً فى القراءات وعللها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها ، وكان إماماً فى العادلية ، فإذا صلى فيها يشيعه قاضى القضاة شمس الدين ابن خلصان إلى بيته تعظيماً له ، وأما النحو والتصريف فكان فيها بجزراً لا يشق لججه ، مع ما هو عليه من الدين

والعبادة وكثرة النوافل، ألف عدة تصنيفات ، كانت وفاته سنة اثنتين وسبعين وست مائة .

وكان تصنيفه لهذه الرسالة عند تصحيح الشرف اليونيني لكتاب "البخارى" بمقابله على أصول مصححة ، كما ذكره المصنف بنفسه فيما كتبه بخطه على ظاهر الورقة الأولى من المجلد الأخير منه فيما رآه الصحاب القسطلاني إلى آخر ما ذكره الطابع ، وبسط ترجمته السيوطي في " بغية الوعاة " أشد البسط ، وقال : ولد سنة ست مائة ، أو إحدى وست مائة ، قال : وتوفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وست مائة انتهى .

ومنها : " شرح القاضي محمد الدين " لإسماعيل بن إبراهيم البليسي ، المتوفى سنة ٨١٠ هـ عشر وثمان مائة ، كذا في " الكشف " .

ومنها : " شرح القاضي زين الدين " عبد الرحيم بن الركن أحمد ، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ أربع وستين وثمان مائة ، كذا في " الكشف " .

ومنها : " شرح غريبه لأبي الحسن " محمد بن أحمد الجبائي النحوي ، المتوفى سنة ٥٤٠ هـ أربعين وخمس مائة ، كذا في " الكشف " .

ومنها : " شرح القاضي أبي بكر " محمد بن عبد الله العربي المالكي ، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ ثلاث وأربعين وخمس مائة بفاس ، كذا في " الكشف " ، وبسط ترجمته " صاحب الديباج " أشد البسط ، وذكر في مؤلفاته : " شرح حديث أم زرع " ، و " أنوار الفجر في تفسير القرآن " في ثمانين مجلداً ، ألفه في عشرين سنة ، وشرحه للترمذي ، المسمى : " بعارضة الأحوذى " معروف ، وبسط في معنى عارضة الأحوذى ، وقال : توفي في ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وخمس مائة منصرفه من مراکش ، وحمل ميتاً إلى مدينة فاس ،

ومولده ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربع مائة ، انتهى .

ومنها : " شرح الشيخ شهاب الدين " أحمد بن رسلان المقدسى الرملى الشافعى ، المتوفى سنة ٨٤٤ هـ أربع وأربعين وثمان مائة ، وهو فى ثلاث مجلدات ، كذا فى " الكشف " ، وقال الشوكانى فى " البدر الطالع " ( ١ - ٥١ ) فى ترجمة ابن رسلان : شرع فى شرح البخارى ، ووصل فيه إلى آخر الحج فى ثلاث مجلدات ، انتهى .

ومنها : شرح الإمام عبد الرحمن الأهدل اليمنى ، المسمى " بمصباح القارى " كذا فى " الكشف " و " الحطة " و " الإتحاف " .

ومنها : " شرح الإمام قوام السنة " أبى القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الحافظ ، المتوفى سنة ٥٣٥ هـ خمس وثلاثين وخمس مائة ، كذا فى " الكشف " .

قال صاحب " الكشف " : ومن التعليقات على بعض المواضع من البخارى " تعلية المولى لطف الله " بن الحسن التوقانى ، المتوفى سنة ٩٠٠ هـ تسع مائة ، وهى تعلية على أوائله ، انتهى ، قلت : ذكر ترجمته صاحب " الحقائق الحنفية " ، فقال : لطف الله التوقانى الرومى ، الشهير بمولى لطفى ، جامع بين المعقول والمنقول ، قتل بوشى الحاسدين سنة تسع مائة انتهى ، لكنه لم يذكر فى مؤلفاته شرح البخارى ، وهكذا فى حاشية " الفوائد البهية " ، فقال : لكثرة فضائل حسده أقرانه ، وإطالة لسانه نسبوه إلى الإلحاد والزندقة ، وحكم المولى الخطيب بإباحة دمه فقتلوه سنة ٩٠٠ هـ ، انتهى .

ومنها : " تعلية العلامة شمس الدين " أحمد بن سليمان بن كمال باشا ، المتوفى سنة ٩٤٠ هـ أربعين وتسع مائة ، انتهى ، قلت : بسط ترجمته صاحب " الفوائد البهية " ، فقال : أحمد بن سليمان الرومى الشهير بابن كمال باشا ، أخذ

العلم عن الرجال المشهورين ، منهم : المولى اللطفي ، صار مدرساً بمدينة أدرنة ، ثم صار قاضياً بها ، ثم صار قاضياً بالعسكر ، ثم صار مفتياً بقسطنطينية بعد وفاة علاء الدين على الجمال سنة ٨٩٣٢ هـ ، ومات وهو مفت بها ٩٤٠ هـ ، له تصانيف كثيرة معتبرة ، قلما يوجد فن إلا وله فيه مصنف أو مصنفات ، تزيد مؤلفاته على ثلاث مائة ، وذكر بعض مؤلفاته صاحب ”الفوائد“ ، ولكنه لم يذكر فيه شرح البخاري ، نعم ذكر صاحب ”الحدائق“ فيها ”تعلق صحيح البخاري“ ، وبسط في ترجمته صاحب ”الشقائق النعمانية“ ، انتهى .

ومنها : ”تعليقة المولى فضل“ بن علي الجمال ، المتوفى سنة ٩٩١ هـ إحدى وتسعين وتسع مائة .

ومنها : ”تعليقة مصلح الدين“ مصطفى بن شعبان السروري ، المتوفى سنة ٩٦٩ هـ تسع وستين وتسع مائة ، وهي كبيرة إلى قرية من النصف ، انتهى ، بسطت ترجمته في ”العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم“ ، وذكرت فيه مناقبه وأحواله وتبته في آخر أيامه والتوبة على يد الشيخ محمود النقشبندی ، وذكر في مؤلفاته : ”حاشية على التلويح“ و ”حاشية على أوائل الهداية“ ، و ”شرح البخاري“ إلى النصف ، وقال : مات في مرض الهيضة سنة ٩٦٩ هـ ، وقد بلغ عمره إلى اثنتين وسبعين سنة ، انتهى .

ومنها : ”تعليقة مولانا حسين“ الكفوي ، المتوفى سنة ١٠١٢ هـ اثني عشرة وألف ، انتهى .

قال صاحب ”الكشف“ : ولكتاب البخاري مختصرات غير ما ذكر ، منها : ”مختصر الشيخ الإمام جمال الدين“ أبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري الترمذي ، المتوفى سنة ٦٥٦ هـ ست وخمسين وست مائة بالإسكندرية ، انتهى ، قلت : ترجم له صاحب ”الديباج“ ، فقال : أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر

أبو العباس الأنصارى الأندلسى ثم القرطبى ، المالکى الفقيه عرف بابن المزين - بالزى المعجمة بعدها مثناة من تحت ونون - يلقب بضمياء الدين ، من أعيان فقهاء المالكية ، نزل الإسكندرية واستوطنها ودرس بها ، له على " صحيح مسلم " شرح أحسن فيه وأجاد ، سماه : " المفهم " واختصر صحيحى " البخارى " و " مسلم " ، وقال الدمياطى : اختصر الصحيحين وشرحهما ، مولده سنة ثمان وتسعين وخمس مائة على الصحيح ، وتوفى بالإسكندرية فى ذى القعدة سنة ست وعشرين وست مائة ، وفى كتاب " الذيل " و " التكملة " لقاضى الجماعة أبى عبد الله المراكشى : أنه توفى سنة ست وخمسين فانظره ، انتهى .

ومنها : مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبى العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجى الزبيدى ، المتوفى سنة ٨٩٣ هـ ثلاث وتسعين وثمان مائة جرد فيه أحاديثه ، وسماه : " التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح " أوله : الحمد لله البارى المصور ، إلخ ، حذف فيه ما تكرر ، وجمع ما تفرق فى الأبواب ، لأن الإنسان إذا أراد أن ينظر الحديث فى أى باب لا يكاد يهتدى إليه إلا بعد جهد ، ومقصود المصنف بذلك كثرة طرق الحديث وشهرته ، فجرده من غير تكرار محذوف الأسانيد ، ولم يذكر الأماكن مسنداً متصلاً ، وفرغ عنه فى شعبان ٨٨٩ هـ تسع وثمانين وثمان مائة كذا فى " الكشف " ، وكذا فى آخر " التجريد " المطبوع بمصر ، قال مؤلفه شيخنا الإمام الحافظ المتقن أبو العباس زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجى الزبيدى ، كان الله له : فرغت من تجريده يوم الأربعاء الرابع والعشرين من شهر شعبان المكرم أحد شهور سنة تسع وثمانين وثمان مائة والحمد لله وحده ، والصلاة على من لانبى بعده .

ولا يذهب عليك أنه طبع فى أول التجريد المطبوع بمصر اسم الكتاب :

”التجريد الصريح“ للحسين بن مبارك الزبيدي ، انتهى ، وهو غلط من الناسخ ، قال الكوثري في هامش ”ذيل الطبقات“ : للحسين بن المبارك الزبيدي عدة مؤلفات في الفقه واللغة والقراءات ، توفي في الثالث والعشرين من صفر سنة ٦٣١ هـ ، و”التجريد الصريح لأحاديث الجامع“ ليس له ، وإن نسب إليه في النسخ المطبوعة ، وإنما هو الزبيدي الآخر ، وهو محدث البلاد اليمنية الشيخ أحمد ابن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي الحنفي ، المتوفى سنة ٨٩٣ هـ ، وهو من بيت علم زبيد له مؤلفات ممتعة ، انتهى ، قلت : هذا هو الصحيح في حاشية ”التجريد“ المطبوع المذكور مأخوذاً من شرحي الشيخ الشرقاوي والشيخ الغزالي : هذا المتن تأليف الشيخ الرئيس المحدث شهاب الدين أبي العباس أحمد ابن شهاب الدين أحمد بن زين الدين بن عبد اللطيف الشرجي الحنفي الزبيدي ، إلى آخر ما قال ، وبذلك جزم صاحب ”عون الباري“ الآتي على رقم السامع والتسعين .

ومنها : مختصر الشيخ بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي ، المتوفى سنة ٧٧٩ هـ تسع وسبعين وسبع مائة ، وسماه : ”إرشاد السامع والقارئ المنتقى من صحيح البخاري“ انتهى ، قلت : ترجم له الحافظ في ”الدرر“ ، فقال : الحسن ابن عمر بن الحسن بن حبيب بن عمر بدر الدين أبو محمد أو أبو طاهر الدمشقي الأصل الحلبي ، كان أبوه محتسباً بحلب ، وله عمل كثير في الحديث ، ولد الحسن في شعبان سنة عشر وسبع مائة ، ونشأ محباً في الآداب ، ومات في ربيع الآخر سنة ٧٧٩ هـ وأنجب ولده طاهراً ، وقد ذيل على تصنيف أبيه : ”درة الأسلاك في دولة الأتراك“ انتهى ، قال صاحب ”الكشف“ : ومن الكتب المصنفة على ”صحيح البخاري“ : ”الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام“ للجلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقيني ، المتوفى سنة ٨٢٤ هـ أربع وعشرين وثمان مائة ، فرغ عنه في صفر سنة ٨٢٢ هـ اثنتين وعشرين وثمان

مائة ، انتهى ، وقال القسطلانى : ولشيخ الإسلام جلال الدين البلقينى : " بيان ما فيه من الإبهام " ، وهو فى مجلدة ، انتهى ، قلت : وبسط ترجمته ابن فهد فى " ذيل الطبقات " ، فقال : ابن البلقينى عبد الرحمن بن عمر زسلان الكنائى العسقلانى المصرى الشافعى الإمام العلامة شيخ الإسلام جلال الدين سبط الشيخ بهاء الدين ، ولد فى جمادى الآخرة ، أو فى شهر رمضان سنة ثلاث وستين ، ومات فى العاشر من شوال سنة أربع وعشرين وثمان مائة بالقاهرة ، وذكر فى مؤلفاته تعليقات على البخارى نفيسات ، منها " بيان ما وقع فيه من المبهات " ، قال : وتعليقه على البخارى سماه : " الإفهام لما فى البخارى من الإبهام " انتهى .

قال صاحب " الكشف " : وأسماء رجاله للشيخ الإمام أبى نصر أحمد ابن محمد بن الحسين الكلاباذى ، المتوفى سنة ٣٩٨ هـ ثمان وتسعين وثلاث مائة ، انتهى .

وللقاضى أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى ، المتوفى سنة ٤٧٤ هـ أربع وسبعين وأربع مائة ، كتاب " التعديل والتجريح لرجال البخارى " ، كذا فى " الكشف " ، وبسط ترجمته صاحب " الديباج المذهب " ، فقال : سليمان القاضى أبو الوليد بن خلف بن سعد بن أيوب الباجى أصلهم من بطلوس ، ثم انتقلوا إلى باجة أعنى : باجة الأندلس ، وثم باجة أخرى بمدينة إفريقية وباجة أخرى ببلاد أصبهان بالعجم ، بسط فى أحواله ومؤلفاته وذكر من جملة كتاب " التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخارى فى الصحيح " ، وقال : توفى - رحمه الله - بالمرية سنة أربع وتسعين وأربع مائة لسبع عشرة ليلة خلت من رجب ، مولده سنة ثلاث وأربع مائة ، انتهى مختصراً ، وتقدم شئ من ترجمته فى مقدمة " الأوجز " فى شروح المؤطأ .

وجرد الشيخ قطب الدين محمد بن محمد الحيزرى الدمشقى الشافعى ،  
المتوفى سنة ٨٩٤ هـ أربع وتسعين وثمان مائة ، من " فتح البارى " أسئلة مع  
الأجوبة ، وسماها : " المنهل الجارى " ، كذا فى " الكشف " .

وجرد الحافظ ابن حجر التفسير من البخارى على ترتيب السور ، كذا فى  
" الكشف " .

ولحافظ ابن حجر أيضاً : " التشويق إلى وصل التعليق " ، كذا فى  
" الكشف " ، وهذا آخر ما ذكره صاحب " كشف الظنون " من متعلقات  
" البخارى " من الشروح والحواشى والمختصرات وغيرها .

وزاد القسطلانى فى مقدمته فى شرح البخارى ، فقال : وشيخ الإسلام  
أبو يحيى زكريا الأنصارى السنيكى ، انتهى ، قال الشارح : السنيكى بضم  
السين وفتح النون وسكون التحتية نسبة إلى سنيلك بلد بالشرق ، انتهى ، ولم يذكر  
هذا الشرح صاحب " الكشف " ، وهو مطبوع بتامها على هامش نسخة  
" القسطلانى " المصرية ، بسط ترجمته فى " طبقات الشعراى " أشد البسط  
( ٢ - ١٠٧ ) ، توفى سنة ٩٢٦ هـ ست وعشرين وتسع مائة ، وهو من أكابر  
الصوفية المعروفين .

قلت : ومن التعليقات المعروفة فى ديارنا : " تعليقة العلامة السندى " ،  
المتوفى سنة ١١٣٩ هـ ، المطبوعة بمصر على هامش " البخارى " ، أجمل الكلام  
على ترجمته فى " نزهة الخواطر " ، وفى " ما تمس إليه الحاجة " ، فقالا :  
المحدث الكبير العلامة أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادى السندى  
الحنفى نزيل المدينة المنورة ، ولد بته قرية من بلاد السند ونشأ بها ، ثم ارتحل  
إلى تستر وأخذ بها عن الشيوخ ، ثم ارتحل إلى المدينة المنورة وتوطنها ، وأخذ  
بها عن جملة من المشايخ كالسيد البرزنجى ، وإبراهيم الكورانى ، ودرس بالحرم

الشریف النبوی ، واشتهر بالفضل والکمال ، وألف مؤلفات نافعة ، منها :  
الحواشی الستة على الکتب الستة ، إلا أن حاشيته على " الترمذی " ما تمت ،  
وحاشية نفیسة على " مسند الإمام أحمد " ، وله مؤلفات عديدة شهيرة في  
الأصول والفقه وغيرهما ، توفي بالمدينة المنورة ثاني عشر شوال سنة ثمان وثلاثين  
ومائة وألف ، وكان له مشهد عظیم حضره الجُم الغفير ، وغلقت الدكاكين ،  
وحمل الولاة نعشه إلى المسجد الشریف ، ودفن بالبقیع ، انتهى مختصراً .

ولا يذهب عليك أن المعروف بالعلامة السندی رجلان في زمان واحد ،  
ترجم لهما مولانا عبد الحی الحسنى - رحمه الله - في " نزهة الخواطر " في أعيان  
القرن الثاني عشر ، فقال أولاً : الشيخ أبو الحسن السندی الكبير ، فقال : هو  
الإمام المحدث الكبير أبو الحسن نور الدين الحنفی السندی الأصل والمولد ،  
نزىل المدينة المنورة ، ألف مؤلفات نافعة أشهرها الحواشی الستة على الصحاح  
الستة ، إلى آخر ما تقدم من كلامه مختصراً ، ثم ترجم بالشيخ أبى الحسن  
السندی الصغير ، فقال : هو الإمام أبو الحسن بن محمد صادق السندی ، كان  
مشهوراً بالصغير ليمتاز عن الكبير المذكور ، ولد بالسند ، وهاجر إلى المدينة  
المنورة ، وأخذ بها عن الشيخ محمد حیات السندی ولازمه دهرأ ، ثم درس  
في تلك البقعة المباركة ، ولم يكن مثله في زمانه في كثرة الدرس ، له مصنفات  
عديدة ، منها : " شرح جامع الأصول " وغيرها ، توفي ليلة الجمعة الخمس  
بقين من شهر رمضان سنة سبع وثمانين وألف بالمدينة المنورة ، انتهى  
مختصراً .

وزاد صاحب " الحطة " و " الإتحاف " : شرح الملا حسن الصديقي  
الفنجاى المعروف : " بحافظ دراز " بالفارسية ، وسماه " منح البارى " ،  
انتهى ، وذكره صاحب " الثقافة " أيضاً بلفظ : " منح البارى " شرحه  
بالفارسی ، للشيخ محمد أحسن بن محمد صديق البشاورى ، انتهى ، وترجم له

في "حدائق الحنفية" ، فقال : الحافظ محمد أحسن الواعظ المعروف : بحافظ دراز بن الحافظ محمد صديق الواعظ ابن الحافظ محمد أشرف الخوشابى البشاورى ، كان وحيد عصره فى الفقه والتفسير والحديث جامعاً بين العلوم العقلية والنقلية ، أخذ أكثر العلوم عن والده ، واشتغل مدة عمره فى الإفادة والتدريس ونشر العلوم ، ومن مؤلفاته : "منح البارى شرح البخارى" فى الفارسية ، وغير ذلك ، توفى فى حدود سنة اثنتين وستين ومأتين وألف ، وله من العمر إحدى وستون سنة ، انتهى ملخصاً معرباً .

وفى "نزهة الخواطر" : مولانا محمد أحسن البشاورى المعروف : بحافظ دراز لطول قامته ، كان من العلماء المبرزين فى المنطق والحكمة له مصنفات كثيرة ، منها : "منح البارى شرح صحيح البخارى" بالفارسي ، مات سنة ثلاث وستين ومأتين وألف ، وله إحدى وستون ، كما فى "تاريخ علماء الهند" ، انتهى ، قلت : وقد ذكر هذا الشرح مولانا عبد الحى الكهنوى فى تقريره على "تيسير القارى" المذكور على رقم أربع وثمانين ، لكنى لم أجده مطبوعاً مع "تيسير القارى" فى النسخ التى بأيدينا .

وشرح العلامة السيد حسان الهند مولانا غلام على بن السيد نوح الحسينى الواسطى الحنفى ، المتلقب فى الشعر : بأزاد البلكرامى ، المتوفى فى سنة مأتين وألف بأورنگ آباد ، المدفون بأرض الروضة ، وسماه : "ضوء الدرارى" ملخص من "القسطلانى" حيث قال فى أوله : لما وصلت إلى المدينة المؤسسة فى أوائل سنة إحدى وخمسين ومائة وألف من الهجرة ، واتفق بعونة تعالى قراءتى "صحيح البخارى" ومطالعة شرحه المسمى : "بإرشاد السارى" هممت أن التقط منه ما يتعلق بتمت الحديث من حل المباني وتحقيق المعانى ، مقتصرأ عليه عن أسماء الرجال ، ثانياً عنان القلم عن طول المقال ، وأنتخب منه ما أقرأ كل يوم وإن كان كثيراً ، وأزيد عليه من الفوائد الفرائد شيئاً يسيراً ، إلى

آخر ما قال ، وقال في آخره : هذا آخر كتاب الزكاة ، ولما بلغت هذا المقام سكن القلم عن الجريان ، وتكاثرت العوائق عن الكتابة ، لكنها ما كفتني عن القراءة ، فالحمد لله على نعمه الوافرة ، وله الحمد في الأولى والآخرة ، انتهى مختصراً من " الحطة " .

وفي " الثقافة الإسلامية " : و " ضوء الدراري " شرح عليه إلى باب الزكاة ، للسيد غلام على الحسيني البلكرامى ، انتهى ، وبسط ترجمته في " أبعاد العلوم " فقال : السيد غلام على آزاد الحسيني نسباً ، والبلكرامى مولداً ومنشأً ، الحنفى مذهباً ، الجشتى طريقةً ، الملقب : بحسان الهند ، ذكر لنفسه ترجمة حافلة بالعربية والفارسية في غالب كتبه ، ولد في الخامس والعشرين من صفر سنة ١١١٦هـ ، وبسط في مؤلفاته ، وذكر وفاته في الرقم سنة ١١٩٤هـ ، وفي هامشه : تاريخ وفاته : ( غلام على آزاد ) وعدده أربع وتسعون وألف ومائة ، وهذا يخالف ما في " الحطة " من تاريخ وفاته ، ويوافق " الحطة " ما في " الإتحاف " ، وبسط ترجمته في " نزهة الخواطر " ، وذكر ولادته لخمس بقين من صفر سنة عشر ومائة وألف ، ووفاته سنة مائتين وألف ، وأرخ وفاته بلفظ : ( آه غلام على آزاد ) وعدده مائتان وألف ، وكذا أرخ وفاته في " حقائق الحنفية " .

وشرح الشيخ الفاضل العلامة نور الحق بن المحدث الشهير الشيخ عبد الحق بن سيف الدين الترك الدهلوى البخارى ، مفتى أكبر آباد من بلاد الهند ، المتوفى سنة ثلاث وسبعين وألف ، سماه : " تيسير القارئ " ، وهو بالفارسية مطبوعة بالهند ، قال صاحب " الثقافة " الآتى ذكره : و " تيسير القارئ " شرح عليه بالفارسى في ست مجلدات للمفتى نور الحق بن عبد الحق البخارى الدهلوى المحدث ، انتهى ، وفي " أبعاد العلوم " : تلمذ على أبيه وولاه السلطان شاهجهان قضاء آكره ، وأدى هذا المنصب بنهاية الديانة ، له تصانيف

كثيرة: منها: ترجمة "الصحيح للبخارى" بالفارسية عاش تسعين سنة ، ومات سنة ١٠٧٣هـ ، انتهى .

قلت : طبع هذا الشرح في الهند سنة ثمان وتسعين وألف ومائتين ، بمساعدة النواب محمود على خان أمير تونك - رحمه الله رحمةً واسعة - وطبع على هامشه شرح شيخ الإسلام الآتي ذكره على رقم ست وتسعين ، وكتب في مبدئه تقرير مولانا عبد الحى اللكهنوى مفصلاً ، ذكر فيه بعد الشاء على "البخارى" : وقد اعتنى بشرحه جمع كثير من حملة الشريعة ، فن مطول ومن مختصر ، ومن مفصل ومن مختصر ، وأجل شروحه على الإطلاق ، كما أجمع عليه علماء الآفاق "فتح البارى" للحافظ ابن حجر ، و"عمدة القارئ" للبدر العيني ، ويفضل الأول على الثانى تحقيقاً وتنقيداً ، والثانى على الأول توضيحاً وتفصيلاً .

ومع ذلك كان العجم عن تحصيلها - كما هو حقها - محرومين إلى أن جاء الفاضل النبيل ، والعالم الجليل ، مولانا نور الحق الدهلوى بن مولانا الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوى مؤلف التأليفات النافعة ، وكان مصداق : « الولد سر لأبيه » سالكاً في نشر العلوم مسلك أبيه ، ولى قضاء أكبر آباد في عهد السلطان شاه جهان ، وحصل له القبول في أعين الإنس والجان ، برع في العلوم العقلية والنقلية ، وفاضت بدرسه أنهار الفيوضات الحقيقية ، توفى بدهلى سنة ١٠٧٣هـ ، ويطلب التفصيل في ترجمته وترجمة أبيه من رسالتى "إنباء الخلال بأنباء علماء هندوستان" فشرح "البخارى" في الفارسية ، وسماه : "تيسير القارئ" أتى فيه بمطالب نفيسة وفوائد شريفة ، فطبعه فلان مع شرح "صحيح البخارى" لشيخ الإسلام من أحفاد الشيخ عبد الحق الدهلوى، وشرحه لحافظ دراز البشاورى ، فصارت المجموعة كمجموعة درر مخزونة ، انتهى مختصراً ملخصاً .

وكتب هو بنفسه فى آخر شرح الجزء الرابع عشر : تم النصف الأول من "تيسير القارئ" فى غرة شهر الربيع الأول سنة ألف وستين ، انتهى ، ولم يكتب فى آخر الكتاب أى آخر الجزء الثلاثين تاريخ الاختتام ، ولا شئ من الكلام الدال على الاختتام ، نعم ذكر عدة من مادة التاريخ منها : ( التوفيق رفيقنا ) و ( فضل الله دلانا ) وغير ذلك .

وذكر ترجمته صاحب "نزهة الخواطر" ، فقال : الإمام المحدث الفقيه الملقى نور الحق البخارى أبو السعادات الجلال الدهلوى أحد كبار الفقهاء الحنفية ، ولد ونشأ بمدينة دهلوى ، وقرأ العلم على والده وأخذ عنه الحديث ، له مصنفات أشهرها : "شرح البخارى" فى ست مجلدات كبار بالفارسى ، صنفه امتثالاً لأمر والده ، مات سنة ثلاث وسبعين وألف ، وله اثنتان وتسعون سنة ، وقبره بدهلوى ، انتهى مختصراً ، وذكر مؤلفاته مفصلاً .

وشرح الشيخ عبد الله بن سالم البصرى المكي ، المتوفى سنة أربع وثلاثين ومائة وألف ، وسماه : "ضمياء السارى" ، ذكره السيد آزاد فى "تسليمة الفؤاد" ، فقال : وله شرح على "صحيح البخارى" سار فى الأنفس والآفاق سير الروح ، لكن ضاق الوقت عن إكماله إلى آخر ما ذكره صاحب "الحطة" ، وقال : النسخة المكتوبة بيد المصنف موجودة فى رونق آباد ، انتهى ، وفى "أبجد العلوم" : عبد الله بن سالم قارئ "البخارى" فى جوف الكعبة ، له شرح على "البخارى" عز أن يلقى فى الشروح له مثال ، لكن ضاق به الوقت عن الإكمال ، وسماه : "ضمياء السارى" ، وهذا الاسم موافق لعام شروعه فى التأليف ، ومن بسط ترجمته الشاه ولى الله الدهلوى فى "إنسان العيون" ، ومن مناقبه تصحيح الكتب الستة ، ومن أعظمها "صحيح البخارى" أخذ فى تصحيحه نحواً من عشرين سنة ، انتهى .

وشرح مولانا السيد محمد بن أحمد اليمنى الأهدل القاطن حالاً بقريّة  
مراوعة بقرب بندر الحديد ، سماه : ” سلم القارئ “ ، كذا في ” الحطة “ ،  
وذكره صاحب ” الإتحاف “ أيضاً ، والمراد بقوله : حالاً حدود سنة ثمانين  
وألف ومأتين .

وزاد صاحب ” الإتحاف “ : شرح السيد عبد الأول ، المسمى : بـ ” فيض  
البارى “ انتهى ، وذكره في ” الثقافة الإسلامية “ : ” فيض البارى شرح صحيح  
البخارى “ ، للسيد عبد الأول بن على بن العلاء الحسينى ، وترجم له صاحب  
” النزّهة “ ، فقال : الشيخ العالم المحدث عبد الأول بن العلاء الحسينى الجون  
فورى أحد كبار الفقهاء الحنفية ، كان أصله زيد فور من أعمال جون فور ،  
انتقل أحد آبائه إلى أرض الدكن ، فولد ونشأ بها عبد الأول ، ولازم جده علاء  
الدين ، وأخذ عنه الحديث عن الشيخ حسين عن محمد بن محمد الجزرى صاحب  
” الحصن الحصين “ ، ثم دخل كجرات وسكن بها زماناً ، ثم سافر إلى الحرمين  
الشريفين فحج وزار ، ورجع إلى الهند فأقام بأحمد آباد مدة من الزمان ، ثم قدم  
دهلى فى آخر عمره ، فعاش بها ستين ، ومات سنة ثمان وستين وتسع مائة ٩٦٨هـ ،  
له مصنفات عديدة منها : ” فيض البارى شرح البخارى “ وغير ذلك ،  
وترجم له صاحب ” الحقائق “ ، وقال : دفن فى حصن دهلى فى مقبرة  
الغرباء ، وذكر فى مؤلفاته : ” فيض البارى “ وقال : ألفه بغاية التحقيق  
والتدقيق .

وشرح الشيخ نور الدين ، المسمى بـ ” نور القارئ “ ، انتهى ، وذكره  
صاحب ” الثقافة “ بقوله : ” نور القارئ “ شرح عليه الشيخ نور الدين بن  
محمد صالح الكجراتى ، انتهى ، وترجم له صاحب ” نزّهة الخواطر “ ، فقال :  
الشيخ الإمام العالم الكبير العلامة نور الدين بن محمد صالح الأحمد الكجراتى ،  
أحد الأساتذة المشهورين فى الهند ، ولد لعشر خلون من جمادى الأولى سنة

ثلاث وستين وألف ، واشتغل بالعلم من صباه ، وقرأ "كلستان" للشيخ سعدى على أمه فى سبعة أيام ، وقرأ الحديث على الشيخ محمد جعفر الحسينى البخارى ، وأخذ عنه الطريقة ، وبنى له أكرم الدين الكجراتى مدرسة عظيمة بأحمد آباد ، وأنفق على بنائها مائة ألف وأربعمائة وعشرين ألفاً ، وكان نور الدين أروع الناس وأزهدهم شديد التعب يصلى فى جوف الليل مرتين ، وكلما يضطجع يهل ألف مرة ، ويصلى على النبى ﷺ ألف مرة .

وكان لا يقبل هدايا الملوك والسلاطين ، سار إلى الحرمين الشريفين - زادهما الله شرفاً وكرامة - سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف ، فحج وزار ، ورجع إلى الهند ، له مؤلفات كثيرة تربو على مائة وخمسين ، منها : "نور القارئ شرح البخارى" ، وله حاشية على "شرح المواقف" ، وعلى "المطول" ، وعلى "شرح المطالع" ، وعلى "التلويح" ، وعلى "شرح الوقاية" ، وغير ذلك ، توفى يوم الثلاثاء لتسع خلون من شعبان سنة خمس وخمسين ومائة وألف ، وقبره قريب من مدرسة أحمد آباد ، انتهى مختصراً ، وترجم له فى "حدائق الحنفية فى تراجم الحنفية" ، وزاد أنه حج سنة ١١٤٣ هـ ، ورجع بعد سنة ، فحضر عتبة سلطان الأولياء حضرة السلطان نظام الدين الدهلوى - قدس سره - وذكر أيضاً بعض مؤلفاته .

وشرح الشيخ على الشامى الحديرى لأول جزء منه من الأجزاء الثلاثين ، قال صاحب "الإتحاف" : لقيته بحديرة فى سنة خمس وثمانين بعد ألف ومأتين ، انتهى .

ومنها : الحواشى التى علقها شيخ المشايخ حضرة العلامة المحدث الكبير مولانا الحاج أحمد على المحدث السهارن فورى ، من مؤسسى المدرسة العلمية الشهيرة بمظاهر علوم فى سهارن فور ، علقها على عديدة من كتب الحديث ،

منها : حاشية مبسوبة على "صحيح البخارى" ، مطبوعة على هامش جميع النسخ المطبوعة بالهند مفيدة جداً يكتفى لقارئ "البخارى" المبتدئ مطالعتها بالتدبر ، لا يحتاج بعدها إلى شئ آخر من الحواشى وغيرها ، ألفها حضرة مولانا أحمد على المؤمى إليه ابن الشيخ لطف الله بن الشيخ محمد جميل المذكور ترجمته فى مقدمة "الأوجز" مختصراً ، المتوفى يوم السبت فى ستة خلت من أولى الجمادين سنة سبع وتسعين وألف ومائتين فى عمر بلغ اثنتين وسبعين سنة قريباً ، فيكون مولده فى حدود سنة خمس وعشرين وألف ومائتين .

قرأ الكتب الدراسية كلها من الفنون والحديث على علماء الهند ، ثم اشتاق إلى قراءة كتب الحديث على مرجع الخلائق ورأس العلماء فى زمانه ، الشهير فى الآفاق مولانا الشاه محمد إسحاق الدهلوى ، وقد كان هاجر الشاه محمد إسحاق إلى مكة المكرمة فى ذى القعدة سنة سبع وخمسين ، فشد مولانا أحمد على الرحيل إليه ، وأخذ عنه كتب الحديث ، ثم رجع بعد الإقامة عند الشيخ برهه من الزمان إلى وطنه سهارن فور ، وأنشأ المطبعة الأحمدية بدار السلطنة دهلئ ، فطبع فيها كتب الحديث بتصحيحه وتحشيه ، وهى أول مطبعة فى الهند نشرت كتباً كثيرة من كتب الأحاديث ، منها : الحواشى التى علقها على "صحيح البخارى" إلى قريب من الجزء الخامس والعشرين من الأجزاء الثلاثين ، وأكمل بقيتها بحر العلوم من مؤسسى دار العلوم بديوبند مولانا الحاج محمد قاسم النانوتوى ابن الشيخ أسد على النانوتوى ، المولود فى شعبان أو رمضان سنة ثمان وأربعين بعد ألف ومائتين ، المتوفى يوم الخميس فى أربعة خلت من جمادى الأولى المذكورة ، قبل يومين من شيخه مولانا أحمد على المؤمى إليه ، فقد كان قطب الإرشاد الكنكوهى قد وصل إلى ديوبند على خبر شدة مرض قاسم العلوم يوم الثلاثاء ، و رجع منها بعد أربعة أيام يوم الجمعة بعد معالجة الحادثة الفاجعة ، وفاة الشيخ النانوتوى بقصد وطنه كنكوه ، ف وقعت يوم السبت

هذه الحادثة الثانية الفاجعة فصار الأمر ضعفاً على إباله .

وكان الشيخ النانوتوى - قدس سره - حين تحشيتة هذه الأجزاء موظفاً في المطبعة الأحمدية المذكورة عند شيخه ، كان يساعده في تصحيح الكتاب وطبعها ، وبقيت المطبعة المذكورة ذات بهجة وإفادة إلى الواقعة الهائلة، الثورة الهندية المعروفة بغدر سنة ١٨٥٧ م حين غدر الإنجليز بملك الإسلام السلطان بهادر شاه ظفر - رحمه الله - ففي هذه الحادثة المهلكة خربت المطبعة المذكورة وضاعت ، ثم أسست بعد ذلك في بلدة ميرت ، بعد برهة من الزمان ، وطبع فيها أيضاً بعض كتب الحديث بتصحيح مولانا أحمد على المؤمى إليه - قدس سره - كما كتب في أول كتاب " الترمذى " و " المشكاة " وغيرهما ، المطبوعات في المطبعة المذكورة الحصرية بميرت .

وكان الشيخ النانوتوى - قدس سره - أيضاً في بلدة ميرت في هذا الزمان ساعياً في تصحيح الكتب وطبعها ، شكر الله سعيهم ، وتقبل جهدهم في إشاعة كتب الحديث ، وجزاهم عنا وعن سائر قارئى الكتب الحديثية أحسن الجزاء ، فإنهم أسسوا بنيان نشر كتب الحديث في الهند ، والكتب الكثيرة التى لاتعد ولا تحصى من المطبوعات بعد ذلك كلها بناء على أساس حضرة الحاج مولانا أحمد على المحدث السهارن فورى - نور الله مرقده - وبسط ترجمة حضرة النانوتوى في " نزهة الخواطر " ، وقال : أخذ الحديث عن الشاه عبد الغنى ولازمه مدة " ، واشتغل في المطبعة الأحمدية بدلهى للشيخ أحمد على السهارن فورى ، وكان الشيخ في تلك المدة مجتهداً في تصحيح " صحيح البخارى " وتحشيتة ، فقوض إليه خمسة أجزاء من آخر ذلك الكتاب ، وكانت تلك الأجزاء عسيرة سيما في مقامات أورد فيها " البخارى " على الإمام أبى حنيفة ، انتهى .

قلت : وكان بدء طبعه أولاً في المطبعة الأحمدية بدهلي لاثنتي عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة سنة أربع وستين بعد مأتين وألف ، وأرخ بدأ طبعه بقوله : ( يا أيها المؤمنون صلوا على النبي وسلموا تسليماً ) وكل طبعه أولاً في سنة سبعين من المائة المذكورة ، وأرخ ختمه بلفظ : ( قد طبع أصح كتاب بعد كتاب الله ) وقرظ على الطبع الأول شيخ المشايخ مولا المفتي صدر الدين - قدس سره - كما حرر في آخر المطبوع الأول ، ثم طبع مرة ثانية في المطبعة الأحمدية بميرت في سنة ثمانين من المائة المذكورة ، ثم تتابع الطبع وانتشر .

وزاد مولانا السيد عبد الحى الحسنى اللكهنوى ، المولود سنة ١٢٨٦ هـ المتوفى سنة ١٣٤١ هـ في رسالته المطبوعة حالاً المسماة : ” بالثقافة الإسلامية في الهند “ عدة شروح ، منها : شرح الشيخ يعقوب بن الحسن الصرفى الكشميرى الحنفى ، المتوفى سنة ثلاث وألف ١٠٠٣ هـ ، المسمى : ” غاية التوضيح “ ، قلت : ترجم له في ” زهرة الخواطر “ ، فقال : ولد سنة ثمان وتسع مائة بكشمير ، ومات ليلة الخميس الثانى عشر من ذى القعدة سنة ثلاث وألف ، سافر إلى الحرمين وأخذ الحديث عن الشيخ ابن حجر المكى له مؤلفات عديدة منها : ” تفسير القرآن “ ولم يتم ، وشرح على ” البخارى “ و ” مغازى النبوة “ وغير ذلك ، انتهى ، وترجم له صاحب ” حقائق الحنفية “ .

وشرح الشيخ عثمان بن عيسى بن إبراهيم السندى البرهان فورى ، انتهى ، ترجم له في ” الزهرة “ ، فقال : أحد العلماء المبرزين في المنطق والحكمة ، ولد ونشأ بقرية ” بوب كان “ ، سافر إلى كجرات ، وأخذ الفقه والأصول وغيرهما من العلامة وجيه الدين الكجراتى وغيره ، ثم سافر إلى برهان فور سنة ثلاث وثمانين وتسع مائة ، فاحتفى به محمد شاه بن المبارك الفاروقى أمير تلك الناحية ، وولاه التدريس والإفتاء ، فدرس وأفتى سبعاً وعشرين سنة ، كان

فاضلاً كبيراً بارعاً فى المنطق والحكمة ، حاذقاً فى الطب ، تقياً زاهداً يحترز عن المشتبهات ، لم يأكل طعام أحد أربعين سنةً ، له شرح على "صحيح البخارى" وحاشية على "البضاوى" ، ومؤلفات أخر ، انتقل فى آخر عمره من برهان فور إلى قرية من قراها وسكن بها ، فقتل بها مع سبع عشرة نسمة من عياله بأيدى اللصوص فى شهر شعبان سنة ثمان وألف ، انتهى .

وشرح الشيخ طاهر بن يوسف السندى البرهان فورى ، وهو مأخوذ من "القسطلانى" ، انتهى ؛ وفى "النزهة" : طاهر بن يوسف بن ركن الدين السندى أحمد العلماء المبرزين فى الفقه والحديث ، ولد بقرية يائرى من أرض السند ، وسافر فى صغر سنه مع والده إلى الشيخ شهاب الدين السندى ، فقرأ عليه "منهاج الغزالى" ، ثم سافر إلى كجرات سنة خمس وتسع مائة ، وأخذ الحديث عن الشيخ عبد الأول بن على الحسينى الجون فورى ثم الدهلوى ولازمه مدة من الزمان ، ثم انتقل إلى خاندیس ، وسكن بمدينة برهان فور ، له مصنفات كثيرة ، منها : "مجمع البحرين" فى تفسير القرآن الكريم على مشرب الصوفية وذوقهم ، ومنها : "منتخب المواهب اللدنية للقسطلانى" ، ومنها : "تلخيص شرح أسماء رجال البخارى للكرمانى" ، وبسط صاحب "النزهة" فى نقل فوائده من تفسيره ، وذكر وفاته فى سنة أربع وألف ، لكنه لم يذكر شرحه "البخارى" ، هذا مأخوذ من "القسطلانى" فتأمل .

وشرح الشيخ يعقوب أبى يوسف البياى اللاهورى ، المسمى : بـ "الخيز الجارى" انتهى ، قلت : ذكره شيخ مشايخنا مولانا أحمد على المحدث السهارة فورى فى الكتب التى أخذ منها فى حاشيته على "البخارى" ، فقال : و "الخيز الجارى" للشيخ يعقوب البياى ، انتهى ، وترجم له صاحب "النزهة"

فقال : الشيخ العالم المحدث أبو يوسف يعقوب البنانى (١) اللاهورى ، أحد الرجال المشهورين فى الفقه والحديث ولد ونشأ بلاهور ، كان عالماً عارفاً جامعاً بين المعقول والمنقول من الفروع والأصول ، ولى التدريس فى المدرسة الشاهجهانية ، فانتفع به كثير من الناس ، وكان له باع طويل فى الحديث ، ويتعقب فى دروسه على الفاضل السالكوتى بتعريضات ، ومن مصنفاته : كتاب ” الخير الجارى فى شرح صحيح البخارى ” وكتاب ” المعلم فى شرح صحيح مسلم ” وكتاب ” المصنفى شرح المؤطا ” وحاشية على ” البيضاوى ” وغير ذلك ، توفى سنة ثمان وتسعين وألف ببلدة دهلى ، ودفن بها فى داره ، وقبره مشهور يزار ويتبرك ، انتهى مختصراً ، قلت : وهذا الشرح موجود فى مكتبة إمارة رام فور بوبى فى ثلاثة مجلدات ، كما ذكر فى فهرس المكتبة .

وشرح الشيخ محمد أعظم بن سيف الدين السرهندى ، انتهى ، قلت : هو الشيخ العالم المحدث محمد أعظم بن سيف الدين بن محمد معصوم الحنفى العمرى السرهندى ، كان أكبر أبناء أبيه ، وأوفرهم فى العلم والأدب ، ولد ونشأ بسرهند قرأ العلم على عمه ثم على والده ، فلازمه وأخذ عنه الطريقة ، له شرح مفيد على ” صحيح البخارى ” المسمى بـ ” فيض البارى ” ، توفى سنة أربع عشرة ومائة وألف ، وله ثمان وأربعون سنة ، وقبره عند قبر أبيه بسرهند ، كذا فى ” نزهة الخواطر ” .

وشرح الشيخ شيخ الإسلام بن محب الله البخارى الدهلوى ، وهو شرح بسيط عليه بالفارسية ، كذا فى ” الثقافة ” ، قلت : قد طبع على هامش ” تيسير القارى ” المذكور على رقم الرابع والثمانين إلا أنه لم يوجد كله ، ولذا طبع بعد الجزء الرابع الجزء السادس ، لأنه لم يوجد الخامس عند الطبع ، كما صرح بذلك

(١) كذا فى الأصل ، وتقدم عن ” الثقافة ” : البنانى .

الطابع في أوله ، وشيخ الإسلام هذا سبط الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوى - نور الله مرقدتهما - وقد ذكر شيخ الإسلام سنده في أول شرحه هكذا ويعرف منه نسبه ، فقال : أجازني والدى الماجد الحافظ فخر الدين أبو المسكارم عبد الصمد ، وأجازته والده الشيخ محب الله بن الشيخ نور الله عن الجسد الأجل صاحب التصانيف الشهيرة الشيخ نور الحق عن والده شيخ المحدثين عبد الحق ابن سيف الدين ، الدهلوى وطنياً ، والبخارى أصلاً ، والذكى نسباً ، والحنفى مذهباً ، والقادري سلسلة ، والنقشبندى سرّاً ، وفي كل مرتبة من مراتب هذا السند إجازة قراءة ومناولة ، انتهى ملخصاً معرباً .

وكتب الطابع في آخر الجزء الثامن من شرح شيخ الإسلام أن اسمه : محمد كما كتب بنفسه في خطبة كتابه : "كشف الغطاء عما لزم للموتى على الأحياء" إذ يقول فيه : أما بعد ! فيقول خادم العلماء محمد ، المدعو بشيخ الإسلام ، ثبته الله على الإيمان ، إلخ ، وكان - رحمه الله - في زمان السلطان محمد شاه على وظيفة صدر الصدور في شاهجهان آباد ، وبقي على ذلك المنصب إلى أول زمان النادر شاه أيضاً ، ثم ارتحل إلى دار البقاء ، ودفن في كورة قطب الأقطاب البختيار الكاكي - قدس سره - في مقبرة الشيخ عبد الحق المحدث - نور الله مرقدته - انتهى مختصراً وملخصاً .

قلت : ثم وجد الجزء الخامس من شرح شيخ الإسلام عند طبع المجلد الخامس من "التيسير" ، فطبع في أوله ، ولم أجد بعد المجلد السادس من "تيسير القارئ" حتى يرى ختمه ، وكتب في آخر الجزء الرابع عشر المطبوع على الجزء السادس من "تيسير القارئ" : وهذا آخر النصف الأول من "صحيح البخارى" ، كما نقلها لكرمانى عن المحققين من شيوخه ، والله أسأل

وأرجو رحمته أن يمن على بإتمام شرح النصف الآخر أيضاً بأحسن وجهه ، إلى آخر ما قال من الأدعية والثناء ، وترجم له صاحب "النزهة" ، فقال: العالم المحدث شيخ الإسلام فخر الدين بن محب الله بن نور الله بن نور الحق بن الشيخ المحدث عبد الحق البخارى الدهلوى أحد مشايخ المحدثين ، له شرح بسيط على "صحيح البخارى" بالفارسى فى ست مجلدات ، انتهى ، ولم يذكر وفاته .

و"عون البارى فى حل أدلة البخارى" فى أربع مجلدات للسيد صديق حسن الحسينى البخارى القنوجى ، وهو شرح "التجريد الصريح" للشيخ حسين ابن المبارك الزبيدى ، كذا فى "الثقافة" ، وكذا فى أول "التجريد" المطبوع بمصر : "التجريد الصريح" للحسين بن المبارك الزبيدى ، وهو غلط من الناسخ ، كما تقدم على "التجريد" المذكور على الرقم الثانى والسبعين ، وقال صاحب "العون" بنفسه فى مبدء شرحه بعد ذكر تمنيه لشرح كتاب من كتب الحديث وإحجابه عن التصدى لشرح "البخارى" هضماً لنفسه : فوقفت فى أثناء تصفح الصحف على كتاب "التجريد الصريح" للشيخ الرئيس المحدث شهاب الدين أبى العباس أحمد بن أحمد بن زين الدين عبد اللطيف بن أبى بكر الشرجى الزبيدى الحنفى ، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمان مائة إلى آخر ما قال .

والشارح السيد صديق هذا المعروف بالنواب صديق حسن خان البهوبالى مؤلف "الحطة فى ذكر الصحاح الستة" ، و"إتحاف النبلاء المتقنين بإحياء مآثر الفقهاء والمحدثين" ، و"أبجد العلوم" المشار إليها فى هذه المقدمة بلفظ : "الحطة" و"الإتحاف" و"أبجد" ، بسط ترجمته مختصراً فى آخر "الحطة" ، وبمبسوطاً فى حرف الصاد من "الإتحاف" ، ولد ضحى يوم الأحد فى التاسع عشر من جمادى الأولى سنة ثمان وأربعين ومأتين وألف من الهجرة ، وتوفى سنة سبع وثلاث مائة وألف ، وكان - رحمه الله - من أكابر علماء منكبرى التقليد ، ومع ذلك كان حسن التأدب بالأئمة المجتهدين ، والفقهاء المقلدين ، ومشايخ

السلوك ، وأرسل ابنه للاسترشاد إلى حضرة مولانا الشاه فضل الرحمن المتوطن بكنج مراد آباد ، وللسيد المذكور شرح بالأردية على ثلاثيات البخارى أيضاً سماه : "غنية القارئ" مطبوع بالهند .

ومنها : حاشية السيد زروق أبى العباس أحمد بن أحمد بن أحمد (١) بن محمد عيسى البرنسى الفارسى (٢) المعروف ، بزروق ، المتولد يوم الخميس فى الثامن والعشرين من المحرم سنة ست وأربعين وثمان مائة ، المتوفى فى طرابلس من بلاد الغرب فى صفر سنة تسع وتسعين وثمان مائة ، كذا فى "بستان المحدثين" لشيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز الدهلوى ، وذكر فى مفاخره أن العلامة شهاب الدين القسطلانى شارح "البخارى" من تلامذته ، وذكر مؤلفاته وأحواله .

وذكر ترجمته بابا التنبكى فى "نيل الابتهاج بتطريز الديباج" ، فقال : أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسى القاسى الشهير : بزروق ، الإمام العالم الفقيه المحدث الولى الزاهد ، الإمام الغوث العارف بالله ، الرحلة المشهور شرقاً وغرباً ، قد عرف بنفسه وأحواله فى كناشته وغيرها ، فقال : ولدت يوم الخميس طلوع الشمس للثامن والعشرين من المحرم سنة ست وأربعين وثمان مائة ، وتوفيت أى يوم السبت بعده وأبى يوم الثلاثاء بعده وكلاهما فى سابعى ، فبقيت بعين الله بين جدتى الفقيهة أم البنين ، فكفلتنى حتى بلغت العشر وحفظت القرآن وتعلمت صناعة الخرز ، إلى آخر ما بسط من ترجمته ومؤلفاته لا سيما فى التصوف ، ذكر فيها أن له على "الحكم" أربعاً وعشرين شرحاً ،

(١) كذا فى الأصل ثلاث مرات ، وفى "النيل" مرتين .

(٢) كذا فى الأصل وتدير فى الاختلاف بين النسب والنسبة بينه وبين كلام صاحب "النيل" الآتى .

وشرحين على "حزب البحر"، و"شرح الحزب الكبير" لأبى الحسن الشاذلى، وشرح مشكلاته و"شرح الحقائق والدقائق" وغير ذلك من المؤلفات الكثيرة، من جملتها: تعليق لطيف على "البخارى" قدر عشرين كراساً، اقتصر فيه على ضبط الألفاظ وتفسيرها، وجزء فى علم الحديث، وله رسائل كثيرة لأصحابه مشتملة على حكم ومواظ، ولطائف التصوف مع الاقتصار قل أن توجد لغيره، توفى بتكرين من عمل طرابلس فى صفر عام تسعة وتسعين وثمان مائة، انتهى مختصراً، ولا يذهب عليك أن هذا غير المذكور على رقم الأربعين.

و: "الفيض الطارىء شرح صحيح البخارى" بالعربية فى مجلدين للشيخ جعفر بن محمد الحسينى البخارى الكجراتى، كذا فى "الثقافة"، قلت: ترجم فى "النزهة" للشيخ العالم جعفر بن الجلال بن محمد الحسينى البخارى الكجراتى، قال: كان يعرف ببدر عالم، ولد فى ثمانى عشر من شعبان سنة ثلاث وعشرين وألف، ونشأ فى مهد العلم والطريقة، وانتفع بوالده وبغيره من العلماء، وكان أفضل من والده فى الحديث والتفسير والتصوف، جلس على مجلس الإرشاد فى حياة أبيه بعد جده محمد بن الجلال، كان سريع الكتابة، يكتب القرآن الكريم فى أربع وخمسين ساعة نجومية، له كتاب "الروضات" فى مجلدات كبار، ورسائل أخرى فى الحديث والتفسير، توفى سابع ذى الحجة سنة خمس وثمانين وألف، فدفن عند والده، انتهى مختصراً، والظاهر أنه هذا لكنه لم يذكر فى مؤلفاته شرح البخارى هذا فتأمل.

و"إغاثة القارئ شرح ثلاثيات البخارى"، شرح بسيط بالعربية، للشيخ يحيى بن أمين العباسى الإله آبادى، كذا فى "الثقافة" وترجم له فى "النزهة" فقال: العالم الكبير العلامة يحيى بن أمين العباسى الإله آبادى، لم يكن فى عصره ومصره مثله فى سعة العلم وكثرة الإفادة، ولد لسبع عشرة

من محرم سنة ثمانين وألف ، واشتغل على عمه الشيخ محمد أفضل ولازمه مدة وأخذ عنه الطريقة ، ولما توفى الشيخ محمد أفضل المذكور تولى الشياخة مكانه ، من مصنفاته : "إغاثة القارئ في شرح ثلاثيات البخارى" فى العربية ، وغير ذلك من الكتب الكثيرة ، توفى لإحدى عشرة من جمادى الأولى سنة أربع وأربعين ومائة وألف ، انتهى مختصراً .

و"نظم اللآلى شرح ثلاثيات البخارى" بالفارسية ، للشيخ عبد الباسط ابن رستم على الصديقى القنوجى ، كذا فى "الثقافة" ، وذكره صاحب "الإتحاف" أيضاً ، وترجم له صاحب "الحقائق الحنفية" ، فقال : مولانا عهد الباسط ابن المولوى رستم على بن الملا على أصغر القنوجى من مشاهير علماء قنوج فى الفقه والحديث والتفسير ، ولد فى سنة ١١٥٩ هـ ، أخذ العلوم كلها عن والده ، وألف عدة تأليفات ، منها : "نظم اللآلى فى شرح ثلاثيات البخارى" ، توفى ثانى الربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين ومائتين وألف ، وأرخت سنة وفاته بلفظ : (شمع شبستان) انتهى ملخصاً معرباً .

وذكر صاحب "الكشف" فى ثلاثيات البخارى ، وقال : وعليه شرح لطيف لمحمد شاه بن الحاج حسن ، المتوفى سنة تسع وثلاثين وتسع مائة ، انتهى .

وزاد صاحب "الإتحاف" فى شروح ثلاثيات البخارى تعليق الملا على القارى الهروى المكي ، قلت : هو الشيخ العلامة نور الدين على بن سلطان محمد الهروى ، المتوفى سنة أربع عشرة وألف ، قلت : ورأيت فى فهرس المكتبة الآصفية بجيدر آباد على رقم (٤٣٨) شرح صحيح البخارى للملا على القارئ ، فليفتش هل هو هذا أو غيره من شروح "الصحيح" ؟ فإن صاحب "الحقائق الحنفية" ذكر فى مؤلفاته كتابين مستقلين : "نور القارئ شرح

صحيح البخارى " ثم ذكر " شرح ثلاثيات البخارى " وعد مؤلفاته بأسمائها خمسين كتاباً ، وقال القارئ فى " المرقاة " ( ٥ - ٣٩٨ ) فى شرح ( باب المبعث وبدء الوحي ) فى تحقيق لفظ الباب بيئته فى تعليق لأول باب كتاب " البخارى " ، إلى آخر ما قال .

ومن متعلقات البخارى أيضاً : " القول الفصيح فيما يتعلق بنضد أبواب الصحيح " لشيخ الحديث فى الجامعة القاسمية بمراد آباد سابقاً ، وشيخ الحديث بدار العلوم الديوبندية حالاً ، بسط فيه فى مناسبة أبواب " البخارى " طبع فى مراد آباد أطال الله بقاءه ( ١ ) .

ومنها : " شرح أبى عبد الله " محمد بن خلف الدوسى ، المتوفى سنة ٥٣٧ هـ ، شرح مشكل ما وقع فى " المؤطا " و " البخارى " ، كما فى مقدمة " الأوجز " ( ص - ٣١ ) .

منها : " شرح الوزير عون الدين " أبى المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة ، المتوفى سنة ٥٦٠ هـ ، قال الذهبى فى " العبر " : شرح " صحيح البخارى " و " مسلم " ، انتهى .

ومنها : لأحمد بن محمد المعروف بابن تقي المالكى ، المتوفى سنة ٧٨٥ هـ ، بسط ترجمته صاحب " نيل الابتهاج " ( ص - ٧٧ ) وقال : شرح فى تعليق على كل من " المؤطا " و " البخارى " ، إلى آخر ما بسط .

( ١ ) كان المؤلف قد ذكر فى الطبعة الأولى لهذا الكتاب مائة وعشرة شروح وتعليقات " للجامع الصحيح " ، ثم اطلع على شروح وتعليقات جديدة يزيد عددها على عشرين ، فأضافها إلى هذه الطبعة ، وأولها : شرح أبى عبد الله محمد بن خلف الدوسى .

ومنها : "شرح العلامة أبى إسحاق" لإبراهيم بن موسى الشاطبى المالكى ، صاحب "الاعتصام" و "الموافقات" ، شرح فيه كتاب البيوع من "صحيح البخارى" فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله ، توفى سنة ٥٧٩٠ هـ ، كذا فى "نيل الابتهاج" (ص - ٤٨) .

ومنها : "شرح شرف الدين" يحيى بن عبد الرحمن المغربى الكندى المالكى ، المولود سنة ٥٧٧٧ هـ ، والمتوفى سنة ٨٦٢ هـ ، كذا فى "نيل الابتهاج" ، وقال شرع فى شرح "البخارى" إلى آخر ما ذكر .

ومنها : "شرح الشيخ يحيى" بن أحمد بن عبد السلام ، عرف بالعلمى - بضم العين وفتح اللام - المالكى ، المتوفى سنة ٨٨٨ هـ .

ومنها : "شرح القاضى أبى عبد الله" محمد بن القاسم الأنصارى الشهير : بالرصاع المالكى ، المتوفى سنة ٨٩٤ هـ ، ذكر فى "نيل الابتهاج" (ص - ٤٢٤) فى مؤلفاته شرح البخارى ، وحكى عن "الضوء اللامع" واختصر شرح "البخارى" لابن حجر ، وعندى أنه انتقاء الاختصار ، انتهى .

منها : "شرح العارف محمد بن يوسف" السنوسى المالكى ، المتوفى سنة ٨٩٥ هـ ، كذا فى "نيل الابتهاج" (ص - ٣٢٩) ، وقال : فى مؤلفاته "شرح العجيب على البخارى" وصل فيه إلى (باب من استبرأ لدينه) وشرح مشكلات البخارى فى كراسين ، و "مختصر الزركشى على البخارى" ، إلى آخر ما بسطه .

ومنها : "شرح العلامة إبراهيم" بن هلال الفلالى السجلماسى المالكى ، المتوفى سنة ٩٠٣ هـ ، ذكر فى "نيل الابتهاج" فى مؤلفاته "شرح البخارى" ، قال : واختصر فيه ابن حجر .

ومنها : ” شرح الخطيب محمد بن رحمه “ المكناسي ثم الفاسي المالكي ، المولود سنة ٨٤١ هـ ، والمتوفى سنة ٩١٩ هـ ، قال في ” نيل الابتهاج “ ( ص - ٣٣٣ ) : كان يسمع في كل شهر رمضان ” صحيح البخاري “ وله عليه تقييد نبيل ، ذكر في ذكر مؤلفاته حاشية لطيفة في أربعة كراريس على ” البخاري “ .

ومنها : شرح الشيخ نور الدين أبي الحسن علي بن محمد المالكي ، المولود سنة ٨٥٧ هـ ، والمتوفى سنة ٩٣٩ هـ ، بسط ترجمته صاحب ” نيل الابتهاج “ ، وقال في ذكر مؤلفاته : وشرح ” البخاري “ سماه : ” معونة القارئ “ ، وآخر سماه : ” صيانة القارئ عن الخطأ والحن في البخاري “ انتهى .

منها : شرح العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي صاحب ” الدر المختار “ ، قال ابن عابدين ( ص - ١٢ ) : توفي عاشر شوال سنة ١٠٨٨ هـ عن ثلاث وستين ، وقال في ذكر مؤلفاته : له تعليقة على ” صحيح البخاري “ تبلغ نحو ثلاثين كراساً ، انتهى .

منها : شرح الشيخ أبي بكر بن الشيخ محمد الحنفي الإحسائي ذكر ترجمته ولده في ” بغية السائلين “ ، وقال : لخص شرح القسطلاني ، وسماه : ” إرشاد القارئ لصحيح البخاري “ ، وصل فيه إلى ( باب ما يحذر من الغضب ) من كتاب الأدب .

ومنها : ” كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري “ تأليف العلامة الشيخ محمد الخضر بن سيدي عبد الله بن مايبي الجكني الشنقيطي المالكي عالم المدينة المنورة - حفظه الله ونفع المسلمين بعلومه - كذا في مقدمة ” تنوير الحوالك “ للطابع المطبوعة سنة ١٣٧٠ هـ ، وذكر العزيز الأستاذ محمد

حسان الندوى فى مقال له عن البخارى ظهر فى صحيفة : " تعمير حياة " بعض شروح لم تذكر فى المقدمة .

منها : " تفسير غريب ما فى الصحيحين " لأبى عبد الله محمد بن أبى نصر الأندلسى .

منها : " الرموز على صحيح البخارى " لعلى بن محمد اليونينى .

منها : " الكوكب السارى " لمحمد بن أحمد بن موسى .

منها : " تيسير نيل القارئ فى تفسير البخارى " لمحمد بن موسى الشافعى .

منها : " هداية القارئ " لمحمد بن سليم بن على الطبقلاوى .

ومنهم : " إعراب القارئ " لشيخ الإسلام الهروى .

ومنهم : " العقد الفعال " لأحمد الكردى .

ومنهم : " الكوكب السارى " لعلى بن حسين الموصلى .

ومن متعلقات " البخارى " أيضاً تشكيل أسانيد " البخارى " جمعها شيخ الحديث بالجامعة العباسية بهاولفور (مغربى باكستان) مولانا الحاج فاروق أحمد الحنفى الأيربى الأنبهتوى السهارن فورى ، المولود تاسع ذى الحجة سنة اثنتين وثلاث مائة وألف - أطال الله بقاءه - ابن الشيخ المقدم فى السلوك حضرة الحاج مولانا صديق أحمد - قدس سره - وكان الشيخ من أجل خلفاء الإمام الكنكوهى - قدس سره - توفى ليلة الجمعة الثامن والعشرين من شهر صفر سنة أربع وأربعين بعد ثلاث مائة وألف ، جمع المؤلف - دام فضله - فى ذلك التشكيل جملةً من أسانيد " الجامع الصحيح " للإمام البخارى عن مشايخ الحديث الشهيرة فى الهند ، كإمام الإرشاد الكنكوهى ، وحجة الإسلام

النانوتوى ، وشارح ” أبى داؤد “ حضرة مولانا خليل أحمد السهارن فورى المهاجر المدنى ، وشيخ الهند الديوبندى ، وأشرف العلماء التهانوى ، وشيخ الإسلام الفيض آبادى ، وحافظ الحديث مولانا أنور شاه الكشميرى ، وغير ذلك من مشايخ الحديث الشهيرة إلى أمير المؤمنين فى الحديث، جمعها على طريق الجداول ، فظهر منه سلسلة الأسانيد على أسهل طريق ، جزاه تعالى عن سائر طلبة الحديث أحسن الجزاء .

ومن متعلقات البخارى أيضاً : ” نبراس السارى فى أطراف البخارى “ ذكر فيه جملة المواضع التى ذكر فيها ” البخارى “ حديثاً ، وهو كتاب مفيد جداً لمن أراد جمع طرق للحديث فى ” البخارى “ ، للشيخ أبى سعيد محمد عبد العزيز الحنفى بن مولانا محمد نور السهالى ، الخطيب بالمسجد الجامع فى كوجرانواله باكستان الغربية ، المعروف بـ ( مغربى باكستان ) ، المولود فى السنة الأولى بعد ألف وثلاث مائة ، المتوفى يوم السبت فى الثالث من رمضان سنة تسع وخمسين بعد ألف وثلاث مائة ، المدفون عند قبر والده بكورة سهالى قريبة من قرى كيمل فور ، بدأ تأليفه فى سنة اثنتين وأربعين بعد الألف وثلاث مائة ، وفرغ عنه فى صفر سنة أربع وأربعين ، وذكر فى أوله سنده فقال : أما إسناد الكتاب منى إلى المؤلف ، فأخبرنى به شيخ الهند مولانا محمود الحسن - رحمه الله - سنة سبع وعشرين بعد الألف وثلاث مائة قراءةً عليه وأنا أسمع ، عن قاسم العلوم أبى الهاشم عن الشيخ عبد الغنى عن المشتهر فى الآفاق مولانا الشاه محمد إسحاق ( ح ) وأخبرنى به مولانا حسين على إجازة عن الشيخ رشيد أحمد ، عن الشاه عبد الغنى المؤمى إليه ( ح ) وأخبرنى به مولانا خليل أحمد إجازة عن مولانا محمد مظهر ، إلخ .

قلت : وشيخ الهند هذا رئيس المحدثين فى دار العلوم ديوبند ، تقدم ذكره فى الفائدة الأولى من الفصل الثالث فى هذه المقدمة فى ذيل رسائل الترجم ،

وقاسم العلوم هو حضرة الحاج مولانا محمد قاسم النانوتوى ، المولود سنة ثمان وأربعين بعد ألف ومأتين، المتوفى يوم الخميس فى الرابع من أولى الجمادين سنة سبع وتسعين من المائة المذكورة، فى عمر تسع وأربعين - نور الله مرقده - تقدم شئ من ترجمته فيما تقدم قبل ، وأما مولانا حسين على هذا هو الآتى ذكره فى السطور القادمة، ويظهر من كلام الشيخ عبد العزيز فى مبدء "النبراس" أن مولانا حسين على كان من شيوخه فى الطريقة ، إذ ذكره فى موضع بقوله: عثر عليه أى على كتابه "النبراس" من أقامه الله مقام الإرشاد ، وهدى الأمة به سبيل الرشاد ، أعنى شيخ الطريقة العلية ، ذا المقامات الرفيعة ، صاحب النكت البديعة فى علوم القرآن والسنة السنية عدة آخرتى ووسيلة مغفرتى شيخى ومطاعى مولانا المولوى حسين على ، الخ ، قلت : وكان الشيخ من أشد الناس فى رد البدعات حتى يكفر غلاة أهل البدعة ، وكان من الخلفاء المجازين للبيعة عن الخواجه محمد عثمان موسى الزئى الشهير فى البنجاب من أكابر المشايخ النقشية المحددية .

قلت : وقد كثر فى هذا الزمان جمع لإفادات المشايخ الشهيرة عند تدريسهم "للبخارى" ، يكتبها الطلاب كالأمالى ، وتوجد فى هذا الزمان كثيراً عند الطائفة الذين قرأوا "البخارى" على شيخ معروف ، منها: تقرير الشيخ المحدث الكبير الشهير مولانا السيد محمد أنور شاه الكشميرى ، رئيس المحدثين بدار العلوم ديوبند أولاً ، وبجامع دابهيل سورت آخرأ ، المولود صبيحة السبت فى سبع وعشرين من شوال سنة ألف ومأتين واثنين وتسعين من الهجرة ، المتوفى فى الثلث الآخر من ليلة الاثنين ثالث صفر سنة اثنتين وخمسين وألف وثلث مائة ، جمعها تلميذه الرشيد مولانا السيد بدر عالم الميرتهى ، المتوفى فى ٣ رجب ١٣٨٥ هـ - رحمه الله - مطبوعة بمصر باسم : "فيض البارى" فى أربعة مجلدات كبار .

ومنها : إفادات شيخ الإسلام شيخ العرب والعجم مولانا الحاج السيد حسين أحمد المدنى ، رئيس المدرسين بدار العلوم الديوبندية ، المولود ساعة إحدى عشرة من ليلة التاسع عشر من شوال سنة ست وتسعين بعد ألف ومأتين بقرية بانكرمثو ، وسمى : ”جراغ محمد“ بالاسم التاريخي ، المتوفى عند الظهر يوم الخميس في أولى الجمادين من سنة سبع وسبعين بعد ألف وثلاث مائة ، ودفن في آخر ليلة الجمعة بديوبند - رحمه الله رحمةً واسعة - جمعها تلاميذه العديدة ، وسمعت أن قطعة منها من بدء الوحي إلى أول كتاب الإيمان طبعت ، وهي مما جمعه المولوى كفيل أحمد بن مولانا جليل أحمد الكيرانوى ، المدرس بدار العلوم الديوبندية .

ومنها : التقييدات التى جمعها تلاميذ شيخ العرب والعجم سيدى وشيخى ، حافظ القرآن والحديث ، قدوة الفقهاء والمحدثين فى أوانه ، فخر الأذكياء والأتقياء فى زمانه ، شارح ”أبى داؤد“ ، المسمى بـ : ”بذل المجهود“ ، صدر المدرسين وشيخ الحديث بالمدرسة العلية الشهيرة بمظاهر العلوم سهارن فور ، المولود فى أواخر صفر سنة تسع وستين بعد ألف ومأتين ، المتوفى بالمدينة المنورة المشرفة المطهرة بعد العصر يوم الأربعاء لست عشرة من آخرى الربيعين سنة ست وأربعين بعد ألف وثلاث مائة ، المدفون فى البقعة الطاهرة فى بقيق الغرقد لدى مدافن أهل بيت النبي ﷺ ، وبعض تقاريره الذى كتبه بعض تلاميذه موجود فى مكتبة مظاهر علوم مسودة ، وتقدم فى الفائدة الحادية عشرة من الفصل الثانى فى هذه المقدمة ما انتقده الشيخ - قدس سره - على ”البخارى“ .

وبدأ هذه السلسلة أى جمع الإفادات الدراسية التى تشتهر فى ديارنا باسم التقرير من زمن قطب العالم إمام المحدثين وقدوة السالكين ، الغنى باسمه عن وصفه ، فخر الفقهاء سيد الأتقياء حاذق الأجسام والأرواح ، مغن كلماته عن الأسفار والألواح ، شيخ مشايخ الحديث الكثيرين ، منهم الثلاثة الذين مر

ذكرهم فيما تقدم قريباً ، حافظ القرآن والحديث ، حضرة الحاج مولانا رشيد أحمد الكنكوهي - قدس سره - المولود وقت الضحى يوم الاثنين في السادسة من ذى القعدة سنة أربع وأربعين بعد ألف ومأتين من الهجرة بكورة كنكوه من مضافات سهارن فور ، المتوفى عند أذان الجمعة ثامن أخرى الجمادين سنة ثلاث وعشرين بعد ألف وثلاث مائة جمعها تلاميذه الكثيرة الشهيرة في كل سنة من سني تدريسها ، وهي كثيرة موجودة في أقطار الهند وغيرها في صورة المسودات .

منها: ما جمعه إمام المناطقة والمتكلمين ، مولانا ماجد على المتوطن بكورة ماني كلان من مضافات جون فور ، صدر التدريس بجامعة ميندهو ، والجامعة الكلية بكلكته وغيرها .

ومنها : ما جمعه زوج عمي ، الطبيب الشهير ، مولانا الحافظ الحاج رضی الحسن الكاندهلوى المرحوم المتوفى غرة شوال سنة خمسين وثلاث مائة وألف ، وقد أخذت عن تقريره في هامش "الكوكب الدرّي" مشيراً إليه بلفظ "الإرشاد الرضی" ، وكانا شريكي الدرس لوالدي المرحوم - نور الله مرادهم - .

ومنها : ما جمعه مولانا حسين على البنجابي ، المتقدم ذكره قريباً على رقم الثامن والعشرين ومائة من متعلقات البخاري ، وهو مطبوع باسم : "تقرير الكنكوهي" وهو مختصر جداً التقطه الجامع من فرائد كلام الشيخ القطب الكنكوهي ، حين حضر في درسه سنة ثلاث بعد ألف وثلاث مائة .

وكان يقرأ قبل ذلك في المدرسة العلية الشهيرة بمظاهر علوم السهارن فورية ، وقرأ على مدرسيها ومنهم شيخ المشايخ مولانا محمد مظهر النانوتوي رئيس المدرسين بالمدرسة المذكورة "تفسير الجلالين" و"الهداية" وغيرها .

ومنها : التقريران جمعها أرشد تلاميذه الفقيه العابد ، الزاهد المتورع ، المتوكل على الله ، مولانا الحاج حسن شاه الشهير بمولانا محمد حسن المكي مهاجراً ، والبشاورى موطناً ، مؤلف الكتاب الشهير فى مسائل الحج ، المعروف بـ ”غنية الناسك“ الذى طبعه مولانا عاشق إلهى الميرتهى - رحمه الله - وذكر فى أوله ترجمة الشيخ محمد حسن - رحمه الله - مختصراً ، وقد حضر الشيخ محمد حسن فى درس الإمام الكنكوهى سنتين ، وكتب إفادات كل درس مستأنفاً أعطانيهما وجملة ما كتب من إفادات الإمام الكنكوهى على كتب الصحاح الشيخ محمد حسن - قدس سره - عند حضورى مكة المكرمة سنة ثمان وثلاثين ، قائلاً : بأنى ضعفت وآن وقت الرحيل ، وأنا أرجو من الله تعالى أن تستفيد بتلك التقارير ، جزاه الله عنى وعن سائر قراء ”لامع الدرارى“ أحسن الجزاء ، فإنى قد أكثرت الأخذ عنها وعن تقرير مولانا حسين على المذكور فى هامش ”اللامع“ .

ومن جملة إفادات الإمام الكنكوهى ، هذا التقرير الأنيق الجدير باسم : ”لامع الدرارى“ بلا تصنع ولا مبالغة ، وهذه إفادات الشيخ الإمام الكنكوهى فى تدريسه الأخير للأهميات الست ، فإنه - رضى الله عنه - لم يدرس بعد ذلك بل اشتغل فى الإفادات السلوكية كما تقدم فى أول هذه المقدمة ، جمعها والدى المرحوم ، رئيس الفقهاء ورأس الأذكياء ، بحر الجود والسخاء ، مرجع أهل الفتوى ، حافظ القرآن والحديث ، مولانا محمد يحيى الكاندهلوى ، نائب متاب صدر المدرسين بالمدرسة العلية الشهيرة بمظاهر علوم سهارن فور ، المولود عند غرة محرم الحرام فى آخر يوم من سنة سبع وثمانين بعد ألف ومأتين ، ولذا سمى بالاسم التاريخى : ”بلند أختار“ ، المتوفى عند صلاة الضحى ساعة تسع من يوم السبت عاشر ذى القعدة سنة أربع وثلاثين بعد ألف وثلاث مائة فى عمر قريب من سبع وأربعين سنة .

جمع هذه الإفادات فى أوائل سنة ثلاث عشرة ، كما تقدم مفصلاً فى أول هذه المقدمة ، وعلق عليها هذه الحواشى الآتية ، المبثلى بالسيئات ، المعترف بالتقصيرات ، الراجى مغفرة ربه ، ستار عيوبى الذى رحمته أوسع من ذنوبى ، المولود فى ساعة إحدى عشرة من ليلة إحدى عشرة من رمضان ، عند فراغ أقاربى الأكابر من التراوىح فى المساجد ، فبشروا فى المساجد ، واجتمعوا كلهم داعين مهنتين فى البيت ، سنة خمس عشرة بعد ثلاث مائة وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها ألف ألف صلاة وتحية .

هذا ؛ وقد وقع الفراغ من تسويد هذه المقدمة قريباً من ساعة إحدى عشرة يوم الجمعة لثالث عشر من أولى الربيعين سنة تسع وسبعين بعد ألف وثلاث مائة من الهجرة النبوية ، على صاحبها ألف ألف صلاة وتحية ، والله الحمد أولاً وآخراً ، والصلاة على من لا نبى بعده ، وعلى آله وأتباعه وأتباعهم حملة الدين إلى يوم الدين .



## ترجمة أمير المؤمنين فى الحديث قطب الارشاد الكنكوهى مصدر هذا التعليق الانيق

هو قطب الأقطاب ، مقتدى المشايخ الشهيرة فى الأقطار ، حافظ القرآن والحديث ، حضرة الحاج مولانا رشيد أحمد بن مولانا هداية أحمد بن القاضى بير بخش الأيوبى الأنصارى ، ينتهى سلسلة نسبه إلى الصحابى الشهير ، أبى أيوب الأنصارى رضى الله عنه ، ولد فى السادس من ذى القعدة سنة أربع وأربعين بعد ألف ومأتين يوم الاثنين وقت الضحوة الكبرى فى كورة ”كنكوه“ من مضافات سهارن فور، وتوفى والده فى سنة اثنتين وخمسين حين كان عمره الشريف سبع سنين ، وكان والده مولانا هداية أحمد من العلماء الجامعين بين الشريعة والطريقة من خلفاء الشيخ الشهير الشاه غلام على المجددى النقشى ، فتربى عند جده القاضى بير بخش ، وأخذ الكتب الفارسية الابتدائية عن أخيه الأكبر مولانا عناية أحمد ، ثم عن خاله مولانا محمد تقي فى بلدة كرنال ، ثم أخذ الكتب العربية الابتدائية فى كورة رام فور عن المولوى محمد بخش .

ثم ارتحل إلى بلدة دهلى لتكميل العلوم العربية فى سنة إحدى وستين ، حين كان عمره الشريف سبع عشرة سنة ، وكان يقرأ ”هداية النحو“ وغيره ، فأخذ فيها عن عدة مشايخ ، وأكثر الأخذ عن العلامة الشهير مولانا مملوك على النانوتوى ، إذ كان - رحمه الله تعالى - موظفاً فى الكلية المسماة : عربك كالج ، بالبالب الأبحرى ، فأخذ عنه أكثر الكتب العربية من العلوم العقلية والنقلية ،

يقال: إنه - رحمه الله - لجودة ذكائه وجهده في المطالعة يقرأ "القاضي" و"الصدرا" و"الشمس البازغة" على مولانا مملوك على سرداً، كما يقرأ الحافظ القرآن حدرأ، وأخذ أيضاً بعض الكتب من المعقولات عن المفتي الشهير مولانا صدر الدين، وأخذ كتب الحديث عن بقية السلف حمجة الخلف المحدث الكبير الشاه عبد الغنى المجددى المهاجر المدني، فأقام في دهلي أربع سنين، وخاض في الطلب بالجهد البليغ، حتى قيل: إنه لا يشتغل بجوائجه الطبيعية من الأكل والشرب والنوم وغير ذلك إلا قريباً من سبع ساعات، ويصرف سائر أوقاته في طلب العلم، وبعد الفراغ عن العلوم الدراسية رجع إلى بلدة كنكوه، إذ كان عمره الشريف إحدى وعشرين سنة.

واشتغل بالتدريس، وكان يدرس العلوم المختلفة من علم النحو والمعاني والفقه والتفسير والحديث إلى آخر المأتين وألف، وفرغ نفسه الشريفة بعد ذلك لتدريس الأمهات الست الصحاح، فكان - قدس سره - يدرسها كلها منفرداً يبدأ تدريسها في شوال ويختمها في شعبان، كما تقدم في أول هذه المقدمة، وبعد الفراغ عن تحصيل العلوم الدراسية حضر عتبة الشيخ الشهير الشاه إمداد الله التهانوي المهاجر المكي فبايع على يده، أظنه في سنة ست وستين، وأقام على عتبته أربعين يوماً، وأخذ خرقة الخلافة ورجع إلى كنكوه، فاشتغل بالتدريس والإفتاء والتسليك، ولم يزل ذلك دأبه إلى آخر عمره الشريف، فأخذ منه جم غفير العلوم الشرعية وجم غفير العلوم الباطنية، وأعطى خرقة الخلافة لجمع من المشايخ أولهم: العلامة الشهير حضرة الحاج مولانا خليل أحمد المهاجر المدني شارح "أبي داود"، كتب الإمام الكنكوهي إلى شيخه الشاه إمداد الله - قدس سره - في أواخر سنة ١٢٩٦هـ أن المولى خليل أحمد يحضر عتبة بابك وهو جدير بأن يعطى إجازة البيعة، فلباه الشيخ بالبهجة والسرور،

وأعطاه الخلافة ، وعممه بعامته في المحرم سنة سبع وتسعين ، وبعد رجوعه من مكة المكرمة هناك الإمام الكنكوهي ، وأجاز الخلافة المذكورة عن نفسه أيضاً .

ومن أشهرهم : شيخ مشايخ الحديث حضرة مولانا الحاج محمود حسن الشهير بشيخ الهند مؤلف تراجم "البخاري" ؛ ومنهم : شيخ مشايخ السلوك رأس الأنقياء الكاملين حضرة الحاج مولانا الشاه عبد الرحيم ؛ ومنهم : شيخ العرب والعجم شيخ الإسلام حضرة مولانا الحاج حسين أحمد المدني ؛ ومنهم : شيخ المشايخ حضرة مولانا الحاج محمد صديق الانبتهوي والد مؤلف "تشكيل البخاري" ؛ ومنهم : الشاه محمد ياسين النكينوي ؛ ومنهم : القاري الحافظ محمد صالح الجالندهرى، وغير هؤلاء من المشايخ الذين يرتقى عددهم إلى الثلاثين، واكتفيت بأسماء المذكورين لكثرة مسترشديهم في ديارنا وشهرتهم في البلاد ، ولبي إمام الأئمة داعي الله سبحانه عند أذان الجمعة في ثامن أخرى الجمادين سنة ثلاث وعشرين بعد ألف وثلاث مائة من الهجرة النبوية ، وتوفي شهيداً بلدغ الحية الكبيرة في رجله ، وذكر نبرة من ترجمته في "مقدمة أوجز المسالك إلى مؤطأ مالك" ، وترجمته - قدس سره - مبسوط في اللغة الأردنية في "تذكرة الرشيد" المطبوعة بالهند .



## ترجمة والدى العلامة الشهير مرجع أهل الفتوى

مولانا محمد يحيى الكاندهلوى جامع هذا التعليق الأنيق

هو العلامة الشهير حافظ القرآن والحديث ، مولانا محمد يحيى بن مولانا محمد إسماعيل بن غلام حسين بن حكيم كريم بنخش الصديق نسباً ، الحنفى مسلماً ، الجشتى النقشى القادرى السهروردى مشرباً ، الكاندهلوى وطنياً ، ولد فى غرة محرم سنة ثمان وتسعين ، وكان ذلك آخر يوم من سنة سبع وتسعين ، فسمى بالاسم التاريخى : "بلند اختر" ، وكان كذلك ، فإنه - رحمه الله - كان ذكياً فطناً من يوم ولادته ، كان - رحمه الله - حفظ ربع الجزء الثلاثين من "القرآن الكريم" عند فطامه وحفظ سائر القرآن إذ كان عمره سبع سنين ؛ ومع ذلك قد قرأ الكتب الفارسية بتمامها عند عمه ، والكتب العربية الابتدائية على والده .

وكان والده - قدس سره - قد أمره بعد فراغه من حفظ القرآن قبل شروعه فى الكتب العربية ، أن يقرأ كل يوم القرآن المجيد مرة واحدة ، فكان يبتدئ من بعد الفجر ويختم قبيل صلاة الظهر ، وتسلسل عمله ذلك إلى ستة أشهر ، وقرأ - رحمه الله - بعض الكتب الدراسية فى مدرسة حسين بنخش فى دهلى ، وأكثر كتب المعقول فى المدرسة العربية التى كانت فى بلدته كاندهله ، وكان العلامة الشهير مولانا يد الله السنبهلى مدرساً فى تلك المدرسة ، وكان ماهراً فى العلوم العقلية مشاراً إليه بالبنان ، لكنه لم يكن ماهراً فى علم الأدب العربى ، وكان الوالد المرحوم ماهراً فى كتب الأدب حافظاً لها ، درس كتبها بدون النظر إلى الكتاب إلى آخر عمره ، فكان والدى الشيخ يقرأ عليه كتب المنطق ، ويقرأ الشيخ الأستاذ على والدى "المقامات" للحريرى .

وكان الوالد - رحمه الله - يقول : إني كنت أطالع " حمد الله " من بعد الفجر إلى صلاة الظهر ، وكان درسه بعد الظهر في الساعة الأولى ، وكان الأستاذ يقرأ " المقامات " في الساعة الثانية ، فطالما يكون بيني وبين الأستاذ خلاف في بعض المسائل في " حمد الله " ، فكنت أقول : إن البحث فيه يكون في ساعة " المقامات " ، وكان يقول : إني قرأت " حمد الله " في ثمانية عشر يوماً على هذا المنوال .

وبعد الفراغ من الكتب الدراسية كلها من المعقول والمنقول غير كتب الصحاح ، اشتغل بالتدريس في مدرسة والده في نظام الدين ، وتجنب عن أخذ كتب الصحاح عن غير إمام الأئمة ، كما تقدم مفصلاً في مقدمة هذا " اللامع " ومقدمة " الكوكب الدرّي " ، حتى لبي الإمام الكنكوهي تدرسه في شوال سنة إحدى عشرة و ثلاث مائة ، فقرأ عنده كتب الصحاح في الستين ، ثم أقام عنده وباع على يده واجتهد في خدمته ، حتى قال الشيخ الإمام : إن المولى محمد يحيى عصاى أتوكأ عليها ، وكان يكتب مكاتيبه وفتاواه إلى أن توفى الإمام الكنكوهي - قدس سره - فتوجه إلى أجل خلفائه حضرة مولانا الشيخ خليل أحمد المهاجر المدني المؤي إليه سابقاً ، فأعطاه الشيخ خليل خرقة الخلافة ، وعممه العمامة التي عمامها حضرة الحاج إمداد الله المهاجر المكي قائلاً : بأنك جدير بهذه العمامة ووارث لها بالحقيقة ، وكنت أميناً لها إلى أن أوصلها إلى مستحقها .

وناب والدي مناب الشيخ خليل أحمد في تدريس الصحاح في المدرسة العلمية الشهيرة بمظاهر علوم من سنة ثمان وعشرين إلى أن توفى - رحمه الله - في العاشر من ذي القعدة سنة أربع وثلاثين بعد ألف وثلاث مائة في الساعة التاسعة صبيحة يوم السبت داخلاً تحت قوله ﷺ : « المبطون شهيد » - نور الله مرقده - وبسط شئ من أحواله في " تذكرة الخليل " المطبوعة بالهند .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم لك الحمد على ما أوليت من آلاء لا حد لها ولا نهاية ،  
وأفضلت من نعماء لا بدأ لها ولا غاية ، وعلى نبيك الصلاة والسلام على ما حمل  
من أعباء (١) الرسالة ، ما يكاد يبهض (٢) كل ذى نجدة (٣) وبسالة (٤) ،  
وعلى من تبعه واقتفى آثاره ، لا سيما حملة الدين الذين قصوا علينا أخباره  
وآثاره ، صلاة يوازي عناءهم في نشر شرائعه ، ويحازي أمانتهم في تبليغ  
ودائعهم .

بسم الله الرحمن الرحيم - نحمده ونصلي على رسوله الكريم

(١) قوله : أعباء بفتح همزة جمع عب بكسر عين ومسكون موحدة فهمزة  
وهو : الحمل الثقيل ، كذا في " المجمع " . ز

(٢) قوله : يبهض بتحتية مفتوحة فوحدة ساكنة ، قال المجد : يهضى الأمر  
كمنع ، وأبهضنى قدحنى ، والظاء أكثر ، وقال : يهظه الأمر كمنع : غلبه  
وثقل عليه ، وبلغ به مشقة . والراحلة : أوقرها فأتعبها ؛ وفلاناً : أخذ بذقنه  
ولحيته .

(٣) النجدة : الشجاع الماضى فيها يعجز غيره ، وقد نجد ككرم نجادة  
ونجدة ، كذا في " القاموس " .

(٤) قلل المجد : البسل : الشدة ، وتبسل : عبس غضباً وشجاعة ، وبسل :  
ككرم بسالة وبسالاً .

## (باب كيف (١) كان بدء الوحي الى رسول الله ﷺ)

لا سبيل على المؤلف في ترك الخطبة وذلك لأن المقصود وهو الذكر حاصل بالبسملة ، كيف وفيه من ذكر أوصاف الكمال من : الله والرحمن

(١) اعلم أن الإمام البخارى رضى الله عنه بدأ أبوابه بلفظ : كيف في سائر كتابه في ثلاثين موضعاً أصالة العشرون منها في النصف الأول ، والعشرة في النصف الثاني ، والمراد بقولى : أصالة إخراج ما ذكرها تبعاً ، وأكثر المواضع من هذه الثلاثين خالية عن ذكر الكيفية ، فإيخطر بالبال بمطالعة هذه الأبواب كلها : أن غرض الإمام فيها ليس إثبات الكيفية ، حتى يجهد في إثبات الكيفية في كل حديث حديث . بل الغرض عندى : الإشارة والتنبيه إلى اختلاف العلماء أو اختلاف الروايات في كيفية هذه الأمور التي ترجم عليها بلفظ : كيف ، فتأمل فإن خاطرى أبو عذره . ثم رأيت أن شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوى أشار إلى ذلك في ” تراجمه “ إذ قال : قوله بدء الوحي من البداية ، وتخصيصه أن إيراد : كيف في الترجمة من قبيل إيراد التنبيه في أثناء الباب لإفادة زيادة فائدة على أصل المقصود من الباب ، إذ المقصود إثبات أصل الوحي .

ويمكن أن يقال : إن المراد بالوحي الحديث ، وبدءه مبدء الذى صدر منه ، وهو الله تعالى . فعنى كيف كان بدء الوحي أى كيف كان مبدء ما روى عنه ﷺ . فأثبت بأحاديث الباب : أنه كان بالوحي وتوسط الملك . فكأنه أثبت أنا أخذنا الحديث عن رسول الله ﷺ ، وهو عن جبرئيل عليه السلام ، وهو عن الله تعالى ؛ فهذه الوجهين ينحل ما يورد ههنا من أنه ليس في أكثر أحاديث الباب إثبات كيفية بدء الوحي ، بل ذكر أصله . وإنما هو في حديث واحد فتذكر انتهى .

والرحيم ما لا ينكر دخولها في الحمد أيضاً، نعم يرد عليه ترك الابتداء بالكتاب الوارد بتقديم الحمدلة بعد البسملة ، وإن لم يتوقف تمام الامثال بحديثي (١) الابتداء عليه ، ولعل الباعث له ما كثر وشاع من كتبه (٢) ورسائله عليه السلام التي

(١) لعله رحمه الله أشار بحديثي الابتداء إلى ما في ” العيني ” من قوله صلى الله عليه وسلم: « كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم » رواه أبو داود والنسائي . وفي رواية ابن ماجه : « كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد أقطع » . ورواه ابن حبان وأبو عوانة في ” صحيحهما ” ، وقال ابن الصلاح : هذا حديث حسن بل صحيح .

(٢) وأجاب بذلك الحافظ في ” الفتح ” إذ قال : إن الحديث ليسا على شرطه ، بل في كل منهما مقال ، سلمنا صلاحيتها للحجة لكن ليس فيها أن ذلك يتعين بالنطق والكتابة معاً . فلعله حمد وتشهد نطقاً ، ولم يكتب ذلك اختصاراً على البسملة ، لأن القدر الذى يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها ، ويؤيده أن أول شئ نزل من القرآن « اقرأ باسم ربك » فطريق التأسى به : الافتتاح بالبسملة ، والاختصار عليها . لا سيما وحكاية ذلك من جملة ما تضمنه هذا الباب الأول بل هو المقصود بالذات من أحاديثه .

ويؤيده أيضاً وقوع كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الملوك ، وكتبه في القضايا مفتوحة بالبسملة دون الحمدلة وغيرها كما سيأتى في حديث أبي سفيان في قصة هرقل في هذا الباب ، وسيأتى في حديث البراء في قصة سهيل في صلح الحديبية وغير ذلك من الأحاديث . وهذا يشعر بأن لفظ الحمد والشهادة إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق ، فكان المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبة أجراه مجرى الرسائل إلى أهل العلم ، ليستفخوا بما فيه تعليماً وتعليماً ، وقد أجاب من شرح الكتاب بأجوبة أخرى فيها نظر ثم بسط هذه الأجوبة .

اكتفى بها بالتسمية فقط ، لا سيما والكتاب في الحديث النبوى ﷺ ، وأما على ما ذكره العلامة العيني (١) من ذكر الحمد فيه ، فلا إشكال .

ثم لا يخفى أن المؤلف كثيراً ما يورد من الروايات ما لها أدنى مناسبة بالحديث الوارد في الباب (٢) ، وإن لم يكن لها مناسبة بالباب والترجمة (٣) ،

(١) فإن العلامة العيني أجاب أولاً بسبعة أجوبة في الاعتذار عن الإمام البخارى في ترك الحمد ، ثم قال : والأحسن فيه ما سمعته من بعض أساتذتي الكبار أنه ذكر الحمد بعد التسمية كما هو دأب المصنفين في مسودته ، كما ذكره في بقية مصنفاته ، وإنما سقط ذلك من بعض المبيضين ، فاستمر على ذلك .

(٢) وهذا هو الأصل التاسع والعشرون من الأصول المتقدمة للتراجم ، وأشار إلى ذلك الأصل شيخ مشايخنا الدهلوى أيضاً بمواضع من تراجمه ، فقال في (باب ترك القيام للمريض) : حديث أبي نعيم الذي أورده أولاً في هذا الباب يدل صريحاً على الترجمة ، وأما الحديث الثاني أعني حديث محمد بن كثير فليس له دلالة على ما يناسب الترجمة ، وإنما أورده ههنا إشارة إلى أن الرواة اختلفوا على سفيان إلى آخر ما قاله . والمعنى أنه ذكره لمناسبته الحديث السابق .

وكذا قال الشيخ في (باب النهي عن تلقى الركبان) : قوله : عباس بن الوليد إنما أتى بهذا الحديث في هذا الباب إشارة إلى مسألة حديثية في حديث ابن عباس المذكور سابقاً ، وهى أنه اختلف في هذا الحديث على معمر ، وذكر الاختلاف من مهمات مسائل المحدثين ، والبخارى يعنى به في هذا الكتاب كثيراً .

(٣) قال المجد في باب الميم فصل التاء : الترجمان كزعفران ، وعنفوان ، وريهقان : المفسر للسان ، وقد ترجمه وعنه ، والفعل يدل على أصالة التاء .

وأيضاً فإن المقصود كثيراً ما يحصل بالنظر إلى مجموع الروايات الموردة في الباب (١) ، ولا تستقل كل رواية بإفادة ما وضعت عليه الترجمة ، وعلى هذا فلا إشكال فيما يورده المؤلف من الروايات التي لا تنطبق على الترجمة بأسرها ، وسيرد في كل باب من أبوابه ما يعود عليك بتفصيل ذلك .

ثم من الواجب عليك علمه أن المؤلف كثيراً ما يورد في الترجمة آية أو أثرأ يناسب الباب ، وهذا موقوف على فضل تفصيل يأتي في أبوابه وتراجمه (٢) إن شاء الله تعالى ، والمقصود ههنا بيان مناسبة الآية والرواية بالترجمة ، وقد سلم من جعل الإضافة بيانية (٣) . وقصد بالمراد أن هذا باب

(١) هذا هو الأصل الحادى والثلاثون من الأصول المتقدمة .

(٢) بكسر الجيم أى ما ترجم به من الكتب والأبواب جمع ترجمة ، وسمى ما ذكر تراجماً لأنه مترجم عما بعده ، لأن ما يذكر في الباب مثلاً تنبئ عنه الترجمة وتبينه ؛ كذا في " نيل الأمانى شرح مقدمة القسطلانى " . وفي " شرح الإقناع " : التراجم إن كان في تراجم المصنفين فتكسر فيه الجيم ، وإن كان في الرى بالحجارة مثلاً فتضم الجيم . قلت : لأن الآخر تفاعل من الرجم الثلاثى ، والأول رباعى كما أشار إليه المحمد .

(٣) قال الكرمانى : قوله : باب ، يجوز فيه وفي نظائره أوجه ثلاثة : أحدها : رفعه مع التنوين ، والثانى : رفعه بلا تنوين على الإضافة . وعلى التقديرين هو خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا باب . والثالث : باب على سبيل التعداد للأبواب بصورة الوقف ، فلا إعراب له وهذا الذى أفاده الشيخ مختار العلامة السندى إذ قال : الحاصل أن الوحى إليه ﷺ هو بدء أمر الدين ، ومدار النبوة والرسالة ، فلذلك سمي الوحى بدءاً بناءً على أن إضافة البدء إلى

فى بيان بدء الأمر وهو الوحى . وعلى هذا فلا حاجة إلى ارتكاب تكلف فى بيان المناسبة ، لأن فى كل من الآية والروايات الموردة بعدها مناسبة للوحى وذكرآ له . وكذلك من لم يجعل لفظ الباب مضافاً إلى بدء الوحى المصدر بكيف بل اكتفى بهما علىحدة . فلفظ ” الباب ” منون خبر ابتداء محذوف ، يعنى هذا باب من أبواب الحديث . ثم أخذ فى بعض ما أورده فى هذا الباب ، فعنونه بقوله : كيف كان بدء الوحى ، وعلى هذا فلا حاجة إلى إثبات المناسبة بين الترجمة وبين كل رواية واردة فى الباب . نعم يناسب إيراد كل رواية لها دخل فى إثبات النبوات ، وتذكرة لما عليه رسول الله ﷺ من الحصول الجميلات ، ليفيد تقديم كل ذلك مما هو متصد له فيما هنالك . ومن لم يجعل الإضافة بيانيةً وهو الأظهر فله فضل حاجة إلى إثبات المناسبة .

ف نقول : أما قوله تعالى : « إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده » ففيه تشبيه لوحيه بالوحى الموحى إلى الأنبياء قبله ، فلا يكون الوحى إليه إلا وحى إرسال (١) كما كان إليهم ، وإذا ثبت له صفة الإيحاء إليه كانت

الوحى فى قوله : بدء الوحى بيانية ، وابتداء به الكتاب .

والمعنى كيف كان بدء أمر النبوة والدين الذى هو الوحى . وبهذا التقرير حصل المناسبة بين تسمية الوحى بدءاً وابتداء الكتاب به . وسقط ما أورد بعض الفضلاء على ترجمة المصنف للباب من أن كثيراً من أحاديث الباب لا يتعلق إلا بالوحى لا ببدء الوحى ، فكيف جعل الترجمة (باب بدء الوحى) وكذا يظهر وجه الشبه فى قوله تعالى : « كما أوحينا » إلى آخر ما بسطه .

(١) قوله : وحى إرسال . قال العلامة السندى : لما كان الوحى يستعمل فى الإلهام وغيره مما يكون إلى غير النبي ﷺ أيضاً كما فى قوله تعالى : « وأوحى ربك

كيفية ككيفية الوحي إليهم ، وبدءه كبدء الوحي إليهم ، وعلى هذا ففيها بيان لكيفية بدء الوحي إليه أنها مماثل لكيفية بدء الوحي إليهم ، فتظهر المناسبة .

ثم قد يلتبس تشبيه وحيه ﷺ بوحي نوح ومن بعده (١) فخرج آدم ومن بعده ، والجواب أن تشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي عدم الشبه بينه وبين غير

إلى النحل» الآية «وأوحينا إلى أم موسى» الآية ، فلا يدل على ثبوت النبوة ذكر آية تدل على أن الإيحاء إليه ﷺ كان إيحاء نبوة ، لقوله تعالى : « كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده » ، فثبت به أنه قد أوحى إليه ﷺ إيحاء نبوة . وبواسطته ثبتت نبوته ، ثم قال بعد ذلك : كذا ظهر وجه الشبه في قوله تعالى : « كما أوحينا إلى نوح » أن الإيحاء كان إيحاء نبوة ورسالة .

(١) ما أفاده الشيخ - رحمه الله - في الجواب هو أوجه مما أجاب به الشراح . قال العيني : فإن قلت : لم خصص نوحاً عليه السلام بالذكر ، ولم يذكر آدم عليه السلام ، مع أنه أول الأنبياء المرسلين . قلت : أجاب عنه بعض الشراح بجوابين فذكر الجوابين المعروفين ، ذكرهما الكرمانى وغيره وتبعهم الحافظ . الأول : أنه عليه السلام أول نبي أرسل . والثاني : أنه أول نبي عوقب قومه . وبسط العيني في الرد عليهما بأن آدم عليه السلام أول نبي أرسل إلى بنييه . وشيث عليه السلام أيضاً كان نبياً مرسلًا . وبأن شيث عليه السلام هو أول من عذب قومه . ثم أجاب عنه العيني بأنه تعالى خص نوحاً بالذكر ، لأنه هو الأب الثاني ، وجميع أهل الأرض من أولاده الثلاثة لقوله تعالى : « وجعلنا ذريته هم الباقين » . فجميع الناس من أولاد سام وحام ويافث . وبسط في هذا الجواب . وأنت خير بأن جواب الشيخ - رحمه الله - مطرد خال عن الإيرادات الواردة على الأجوبة السابقة . ز

هذا المشبه به ، كما هو مشاهد في تشبيه الشعر الحالك بالغداف ، مع أنه مشابه بالفحم وبالليل المظلمة وغيرهما من الأشياء الكثيرة ، ولوسلم فلا ضير (١) في خروجهم أيضاً ، لأن القصد وهو التشبيه بأولى العزم من الرسل ، وآدم ومن بعده وإن كانوا أنبياء إلا أن في كونهم رسلاً كلاماً ، وذلك لعدم أمة شاع الكفر بينهم شيوعه (٢) في أيام نوح ومن بعده ، وإذا كان كذلك لم يكن الإيحاء إليهم إيحاء رسالة .

قوله : « إنما الأعمال بالنيات » وأجابوا عن إيراد الحديث في هذه الترجمة بأجوبة : أوجهها أن الرسالة والنبوة وإن لم تكن فضيلة مكتسبة وإنما هي منة من الله وفضل إلا أن بعض الأعمال كثيراً ما يترتب عليها بعض الفواضل ويدلك عليه قوله تعالى : « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أسلمت على ما أسلفت من خير » (٣) على أحد التوجيهات فيه ، وإذا (١) أى لا ضرر من قولهم : ضارره ضره .

(٢) أى مثل شيوع الكفر في زمان نوح عليه السلام . وبهذا اندفع ما أورد العلامة العيني على الجواب المذكور ، وأخرج السيوطي في " الدر " عن غير واحد من السلف في تفسير قوله تعالى : « فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل » أنهم نوح ومن بعده . وفي " البخارى " في حديث الحشر أنهم يأتون نوحاً فيقولون : يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض ، وبسط فيه الحافظ الاختلاف في أول الرسل .

(٣) أخرجه البخارى بمواضع من " صحيحه " منها في كتاب الزكاة في (باب من تصدق في الشرك ثم أسلم) فذكر فيه من حديث حكيم بن حزام قلت : يا رسول الله أرأيت أشياء كنت أتحدث بها في الجاهلية من صدقة ، أو عتاقة ، أو صلة رحم ، فهل فيها من أجر ؟ فقال النبي ﷺ : « أسلمت على ما سلف من

كان ذلك كذلك كان الحديث بياناً لبدء الوحي أن السبب في بدء الوحي إليه ما جبل عليه النبي ﷺ من إخلاص النية ، وخلوص النصيحة لله رب العالمين ولسائر خليقته .

والتوجيه المذكور فيه مبنى على أن لفظة : كيف كما يسأل بها عن كيفية الشيء وصفته فكذلك هي مسئولة بها سبب وجود الأمر وحدوثه ، يقال : كيف جئت ؟ والمقصود ليس هو استفسار كيفية مجيئه بل سبب إتيانه ، وعلى هذا فينبغي التعميم في لفظ : كيف الوارد في الترجمة بحيث يشمل جملة هذه المعاني على جهة العموم في المجاز ، وأما على ما هو المشهور من معنى كيف وهو السؤال عن حال الشيء ووصفه ، فلا يراد الروية في أول الباب بل في أول الكتاب تنبيه للطالب على ما ينبغي أن يكون عليه ، ودفع لمظنة السوء عن نفسه بأنه لم يرد به لإخلاص وجهه الكريم (١) .

خير . » وبسط الحافظ في معاني هذا الحديث . منها ما أفاده الشيخ من أنك ببركة فعل الخير هديت إلى الإسلام ؛ لأن المبادئ عنوان الغايات .

(١) قد بسط الشراح في توجيهات ذكر هذا الحديث في هذا الباب كثيراً ، وهذا الذي أشار إليه الشيخ - رحمه الله - أحد التوجيهات التي ذكروها . قال الكرمانى : اعلم أنه لما كان كتابه معقوداً على أخبار النبي ﷺ طلب تصديره بأول شأن الرسالة والوحي ، ولم يرد أن يقدم عليه شيئاً . ولهذا لم يقدم عليه الخطبة . فإن قيل : ترجمه لبيان بدء شأن الوحي ، والحديث لبيان كون الأعمال محتاجة إلى النية . قلنا : قال العلماء : البخارى رحمه الله أورد هذا الخبر بدلاً من الخطبة وأنزله منزلتها ، فكأنه قال : بدأت بهذا الكتاب وصدرته بكيفية بدء الوحي ، وقصدت به التقرب إلى الله تعالى ، فلما الأعمال بالنيات . يعنى مدار أجرها على حسن النية ، كما سينبه عليه المصنف رحمه الله قريباً في كتاب الإيمان في (باب الأعمال بالنية) .

وما وقع فيه من ترديد مذهب من خالف فلأنما المقصود منه الذب عن السنة بحسب زعمه ، والمناسب حينئذ كان تقديمه على الترجمة ، إلا أنه أخره عنها إشارة إلى أن معنى الحديث مما هو متوقف على الوحي ، فكان المنفى بدون النية هو الوجود الشرعى ، أى الوجود المعتبر عند الله دون مطلق الوجود ، أعم من أن يكون حسياً أو شرعياً ، فإيراد الرواية بعد الترجمة تعيين لأحد محتملاتها على ما هو عادته فى هذا الكتاب ، والله الهادى إلى سبيل الصواب .

قوله : كيف يأتيك الوحي ؟ ظاهره أن السائل لم يسأل عن كل (١) أنواع الوحي (٢) وإنما كانت مسألته عما يوحى عليه من الكيفية التى تنزل عليه الوحي

(١) وإن كان سؤاله عن كل أقسامه ، فلاقتصار على ذكر القسمين اقتصار على معظم أنواعه ، أو يكون ذكر الأقسام الباقية أيضاً ولكنه لم يذكرها بعض الرواة . منه رحمه الله تعالى .

(٢) فإن جميع أقسام الوحي على ما حكاه المحشى عن العلامة العيني سبعة أوجه . وقال الحافظ : ذكر الحليمي أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعاً ، فذكرها . وغالبها من صفات حامل الوحي ، ومجموعها يدخل فيما ذكر انتهى .

وما ذكره شيخ مشايخنا مولانا أحمد على المحدث السهارن فورى أحد مشايخ الحديث فى مظاهر العلوم ، قال الجوهري : الوحي : الإشارة ، والرسالة ، والكتابة ، والإلهام ، والكلام الخفى ، وكل ما ألقته إلى غير ذلك . وفى اصطلاح الشريعة : هو كلام الله تعالى المنزل على نبي من أنبيائه عليه السلام . وأما أقسامه فى حق الأنبياء عليهم السلام فعلى ثلاثة أضرب : إما سماع الكلام القديم كسماع موسى عليه السلام بنص القرآن ، ونبيينا ﷺ بصحيح الآثار . والثانى : وحى رسالة بواسطة الملك . والثالث : وحى تلق بالقلب كقوله ﷺ :

من الله في أكثر أحيانه وغالب أزمانه . والجواب إذ ذاك يمكن على إمراده على ثلاثة أوجه : بيان كيفية الوحي لنفسه ، أو الموحى وهو الملك ، أو الموحى إليه وهو الرسول ﷺ . فجوابه بقوله : « مثل صلصلة الجرس » (١) بيان « إن روح القدس نفث في روعى » . وقيل : هذا كان حال داود عليه السلام .

وأما الوحي إلى غير الأنبياء فهو بمعنى الإلهام كالوحي إلى النحل . وأما صورة على ما ذكره السهيلي فسبعة : الأولى : المنام . والثانية : كصلصلة الجرس . والثالثة : أن ينث في روعه . والرابعة : أن يتمثل الملك رجلاً . والخامسة : أن يترأى جبرئيل عليه السلام في صورته التي خلقها الله تعالى له ستمائة جناح . والسادسة : أن يكلمه الله تعالى من وراء حجاب . والسابعة : وحي إسماعيل عليه السلام ، انتهى مختصراً .

قلت : السابعة داخلية في الرابعة والخامسة ، وإلا فوحي الملائكة غير إسماعيل أيضاً ثابت في الروايات . كملك الجبال وغيره . فالأوجه عندى اقتصارها على أربعة : أحدها : سماع الكلام القديم . الثانية : بواسطة الملك . الثالثة : تلق بالقلب . الرابعة : وحي منام . وباقي الأقسام يرجع إلى هذه الأربعة ، فتأمل . وبسط شئ من الكلام على هذا الحديث في " الأوجز " . (١) اختاره الفاضل ولي الله الدهلوى فليتحقق في بعض تصانيفه (١) . منه .

(١) ذكره شيخ المشايخ الدهلوى في عدة تصانيفه ، منها ما في " حجة الله البالغة " إذ قال : أما الصلصلة : فحقيقتها أن الحواس إذا صادمها تأثير قوى تشويش ، فتشويش قوة البصر أن يرى ألواناً من الحمرة والصفرة والخضرة ونحو ذلك ، وتشويش قوة السمع أن يسمع أصواتاً مهمة كالطنين والصلصلة والهمهمة ؛ فإذا تم الأثر حصل العلم ، انتهى . وذكره في " التراجم " مختصراً

لكيفية نفسه الشريفة حين ينزل عليه الوحي (١) لالصوت جبرئيل عليه السلام (٢) كما فهمه بعضهم . وذلك لأن صوت جبرئيل مركب من الألفاظ والحروف ، فكيف يمكن له التلفظ بما لم يفهم ، والقراءة بكلام مصمت مبهم ، مع أن الأمر وارد بخلافه ، وهو قوله تعالى : « ورتل القرآن ترتيلاً » . وعلى هذا فقوله : « وأحياناً يتمثل » لإفادة زائدة على أصل الجواب لبيان أن الوحي

(١) فإن ذلك النوع من الوحي كان متوقفاً على التجرد التام (!!) وإبطال الحواس بالكلية عن استعمالها في أمور الدنيوية ولا شك فيما يلزم من ذلك من المشتة والتعب . منه :

(٢) هكذا حكى جمع من الشراح ، قال الحافظ : قيل : الصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي . وقيل : بل هو صوت حفيف أجنحة الملك . والحكمة في تقديمه أن يقرع سمعه الوحي . فلا يبقى فيه مكان لغيره انتهى . واختار صاحب " تيسير القارئ " الأول ، وقال بعد القول الثاني : وفيه ما فيه .

وزاد فيه : فقوله : « مثل صلصلة الجرس » عبارة عن تعطل حاسة السمع عن مسموعات عالم الشهادة لكي يتفرغ لحفظ ما أوحى إليه ويعيه كما هو حقه ، فتدبر ، انتهى . وقد قيل :

كس ندانست كه منزل كه آن يار كجا است

این قدر هست كه بانگم جرسمی آید

(!!) قال السيوطي في " الإنقان " : في التنزيل طريقان : أحدهما : أن النبي ﷺ انخلع من الصورة البشرية إلى الصورة الملكية ، وأخذه من جبرئيل . والثاني : أن الملك انخلع إلى البشرية حتى يأخذه الرسول منه . والأول أصعب الحالين .

غير مقتصر على ما ذكر . بل له وجوه أخرى أيضاً . وكونه بياناً لكيفية الوحي ظاهر . وإذا كان ذلك من كيفيات الوحي مطلقاً كان الأمر في بدئه أيضاً كذلك . وأيضاً فلا حاجة إلى إثبات مجموع أجزاء الترجمة بكل رواية كما قدمنا (١) . ويمكن مثل ذلك في الرواية الآتية بعدها .

وقول عائشة: إن جبينه ليتفصد عرقاً ، لاينافي قوله: «زملوني زملوني» كالحموم ، فإن باطنه حرارة ، وظاهره برد . حتى يجعل عليه ثياباً ، ويمكن توجيه ذلك بأن (بياض في الأصل (٢) ) .

(١) تقدم ذلك في أول (باب كيف كان بدء الوحي) من كلام الشيخ رحمه الله ، وتقدم أيضاً في الأصل الواحد والثلاثين من الأصول المتقدمة .

(٢) بياض في الأصل . ولعل الشيخ أراد بيان وجه آخر في الجمع بين قول عائشة رضى الله عنها هذا وبين قوله ﷺ الآتي في الحديث الآتي: «زملوني» فإن الأول يدل على شدة الحرارة إذ ذاك ، والثاني على شدة البرودة ، ولا يبعد أن الشيخ رحمه الله أراد أن يجمع بينهما بأنهما حالتان مختلفتان ، فإن ما في حديث عائشة رضى الله عنها هذا هو وقت نزول الوحي ، وكان هذا الوقت من أشد الأوقات عليه ﷺ باعتبار التعب .

قال العيني : أكدت عائشة رضى الله عنها قوله عليه الصلاة والسلام : «وهو أشد على» بواو القسم ، ولام التأكيد وقد اتى وضعها للتحقيق في مثل هذه المواضع ، وذلك لأن مرادها : الإشارة إلى كثرة معاناته ﷺ والتعب والكرب عند نزول الوحي ، وذلك لأنه ﷺ كان إذا ورد عليه الوحي يجد له مشقة ويغشاه الكرب لثقل ما يلقي عليه ، قال تعالى : «إنا سنلقي عليك قولاً

قوله: «حتى بلغ منى الجهد» الجهد (١) إما أن يكون مفعولاً ، فالفاعل الملك . أو الغطة المذكورة في غطى . والجهد جهده ﷺ أو جهد الملك على ثقبلاً . ولذلك كان يعتريه مثل حال المحموم كما روى أنه كان يأخذه عند الوحي الرخصاء أى العرق من الشدة ، وأكثر ما يسمى به عرق الحمى ، ولذلك كان جبينه يتفصد عرقاً ، وإنما كان ذلك ليبلو صبره ويحسن تأديبه فيرتاض لاحتمال ما كلفه من أعباء النبوة .

وقد ذكر البخارى في حديث يعلى بن أمية : «فأدخل رأسه فإذا رسول الله ﷺ محمر الوجه وهو يغط ثم سرى عنه» . ومنه في حديث عبادة ابن الصامت رضى الله عنه قال : كان نبي الله ﷺ إذا نزل عليه كرب لذلك وتربد وجهه . وفي حديث الإفك قالت عائشة رضى الله عنها : فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء عند الوحي حتى إنه لينحدر منه مثل الجان من العرق في اليوم الشاتى من ثقل القول الذى أنزل عليه ، انتهى .

وفى " كنز العمال " برواية أحمد عن ابن عمر وقال : «أسمع صلاصل ثم أسكت عند ذلك فما من مرة يوحى إلى إلا ظننت نفسى تقبض» . فهذه الروايات كلها صريحة فى أن تلك الحالة كانت تعتريه ﷺ عند نزول الوحي خاصة . وما سيأتى من قوله ﷺ : «زملونى زملونى» كان بعد ذلك بزمان حين رجع إلى بيته الشريف يرجف فؤاده لشدة الخوف ، وفى مثل هذه الحالة يعتري المرأ البرد والرجف حتى يحتاج إلى غشيان الثياب . قال القسطلانى : والعادة جارية بسكون الرعدة بالتلف ، فزملوه حتى ذهب عنه الروع انتهى .

(١) قال الحافظ فى "الفتح" : الجهد روى بالفتح والنصب . أى بلغ الغط منى غايته وروى بالضم والرفع أى بلغ منى الجهد مبلغه ، ولم يذكر الغط فى المرة الثالثة وهو ثابت عند المؤلف فى التفسير . والمراد بقوله بالفتح والنصب :

ضرب مجاز . أى لو كان ثمة بشر موضع الملك لبلغه الجهد . وإما فاعل ، أى بلغ الجهد منى مبلغه . وأياً ما كان فهو كناية عن غايته ، ولذلك لم يغطه (١) الملك إلا بمرات تدريجاً وتخفيفاً .

فتح الجيم ونصب الدال . قال العيني : الجهد بالرفع والنصب . أما الرفع فعلى كونه فاعلاً لبلغ ، يعنى بلغ الجهد مبلغه ، فحذف مبلغه . وأما النصب فعلى كونه مفعولاً ، والفاعل محذوف يجوز أن يكون الملك أو الغط انتهى .

قال القسطلاني : على النصب مفعول حذف فاعله . وفى "شرح المشكاة" : إن المعنى على النصب أن جبرئيل عليه السلام بلغ فى الجهد غايته . وتعقبه التوربشيتى بأنه يعود المعنى إلى أن جبرئيل فعله حتى استفرغ قوته بحيث لم تبق فيه بقية . قال : وهذا قول غير شديد ، فإن البنية البشرية لا تستدعى استنفاد القوة الملكية لا سيما فى مبدء الأمر ، وحينئذ فن رواه بالنصب فقد وهم . وأجاب عنه الطيبي بأن جبرئيل عليه السلام فى حال الغط لم يكن على صورته الحقيقية التى تجلى له بها عند سدرة المنتهى ، فيكون استفراغ جهده بحسب الصورة التى تجلى له بها وغطه ، وحينئذ فيضمحل الاستبعاد .

(١) قال القسطلاني : وهذا الغط ليفرغه عن النظر إلى أمور الدنيا ويقبل بكليته إلى ما يلقى إليه ، وكرره للمبالغة . واستدل به على أن للمؤدب أن لا يضرب صبيّاً أكثر من ثلاث ضربات . وقيل : الغطة الأولى ليتخلى عن الدنيا ، والثانية ليتفرغ لما يوحى إليه ، والثالثة للمؤانسة ، انتهى ، وأجاد شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز فى "تفسيره" فى حكمة هذه الضغطة فقال مامعربه : إن هذه الضغطة كانت لإنشاء أثر روحانية جبرئيل عليه السلام فى روحه ﷺ ، وذلك أن تأثير المشايخ الكاملين فى نفس الآخر الذى يعبرونه فى اصطلاحهم "بالتوجه" على أربعة أنحاء :

الأول : تأثير انعكاسى ، مثاله رجل لطخ على جسده طيباً كثيراً ومعطرات غالية يفوح منها الرياح الطيبة الكثيرة ، فجلس فى مجلس وحوله عصاية تمتعوا بهذه الرياح ، وتدخل هذه الرياح الطيبة فى مشامهم ، فيتأثرون بها ، وهذا أضعف التأثيرات ، لأن أثره يبقى ما داموا فى مجلس هذا الشيخ .

الثانى : تأثير إلقاء بمنزلة رجل أخذ سكرجة وألقى فيها من الزيت والفتيلة وذهب عند الشيخ فأخذ منه لهباً نور به مصباحه ، كأن الشيخ ألقى فيه أنواره ، وهذا أقوى من الأول إذ يبقى أثره بعد صدوره من مجلس الشيخ ، ومع ذلك لو عارض مصباحه شئ من الريح الشديد وغيره أطفى نوره ، وأيضاً لا يكون فى هذا النوع مزيد لإصلاح لنفس المريد ، لأنه لم يؤثر فيه الشيخ إلا بإلقاء نوره . فدار لإصباحه على نظافة زيتيه وجودة فتيلته ، إن كانتا أجود كان الضياء أيضاً جيداً ، وإلا فلا .

الثالث : تأثير إصلاحى بمنزلة رجل حفر نهراً وأصلح صنعته وأوصله إلى البحر ليجرى منه الماء فى نهره ؛ وجعله فى النزول عند البحر حتى يجرى منه السيل فى نهره بالسرعة والشدة ؛ وهذا التأثير أقوى من الأولين ؛ فإن فيه يزول العوارض المانعة من جريان الماء كالتراب والأوراق وغير ذلك ؛ فإنها تسيل مع الماء إلا أن يقع عارض فى النهر من الخرق والتقب وغير ذلك .

الرابع : تأثير إتحادى بأن يجعل الشيخ روحه الحامل للكلمات العلية متحداً بروح المسترشد بالقوة والشدة والضغط ؛ ومعلوم أن هذا التأثير أقوى التأثيرات السابقة ؛ وذكر فى ذلك قصة معروفة لشيخ مشايخنا النقشبندية الخواجه باقى بالله شيخ حضرة المجدد للألف الثانى قدس الله أسرارهم التى وقعت مع الطباخ الذى هياً ضيافة أضياف شيخ المشايخ - قدس سره - قال الشيخ

قوله : « لقد خشيت على نفسي » والخشية (١) إنما كانت على عجزه عن تحمل أعباء الرسالة كما هو حقها ، أو عن هلاكه لما أصاب جسمه في غطه وشقه صدره من الجهد ، وأياً ما كان ففيه حرمان عما قدر له من الأجر

فقط جبرئيل عليه السلام كان من هذ القبيل حتى تأثر روحه الشريف بروحانية جبرئيل عليه السلام الملكية ، واصطبغ به اصطبغاً تاماً. قلت : وهذا توجيه لطيف لا ينكره إلا من جهل هذا الطريق .

(١) قال الحافظ : دل قوله : « خشيت » مع قوله « يرجف فؤاده » على انفعال حصل له من مجيء الملك ؛ ومن ثم قال : « زملوني » والخشية المذكورة اختلف العلماء في المراد بها على اثني عشر قولاً : أولها : الجنون ؛ وأن يكون ما رآه من جنس الكهانة ؛ جاء مصرحاً به في عدة طرق ؛ وأبطله أبو بكر بن العربي وحق له أن يبطل ؛ لكن حمله الإسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري . ثانيها : الهاجس ؛ وهو باطل أيضاً لأنه لا يستقر وهذا استقر ؛ وحصلت بينهما المراجعة . ثالثها : الموت من شدة الرعب . رابعها : المرض ؛ وقد جزم به ابن أبي جرة . خامسها : دوام المرض . سادسها : العجز عن حمل أعباء النبوة . سابعها : العجز عن النظر إلى الملك من الرعب . ثامنها : عدم الصبر على أذى قومه . تاسعها : أن يقتلوه . عاشرها : مفارقة الوطن . حادى عشرها : تكذيبهم إياه . ثاني عشرها : تعييرهم إياه .

وأولى هذه الأقوال وأسلمها من الارتباب الثالث والذان بعده . وماعداها فهو معترض انتهى والاحتمالان اللذان ذكرهما الشيخ رحمه الله اقتصر عليهما صاحب " تسيير القارئ ؛ في شرح البخارى " . وبهما جزم القسطلاني إذ قال : خشيت على نفسي الموت من شدة الرعب أو المرض . كما جزم به في " بهجة النفوس " أو أنى لأ أطيق حمل أعباء الوحي لما لقيته أولاً عند لقاء الملك ، انتهى . وما أفاده

والحمدة ، فنفته خديجة بقولها : لا يخزيك (١) الله . وكان حاصل مقاتلتها أن الله

الشيخ في المعجز عن حمل أعباء الوحي أوجه مما قاله القسطلاني وغيره .

وقال النووي في "شرح البخارى" : قال القاضى عياض رحمه الله ، ليس معناه الشك في أن ما أتاه من الله ؛ لكنه كأنه خشى أن لا يقوى على مقاومة هذا الأمر ؛ ولا يطيق حمل أعباء الوحي ؛ فتزهق نفسه لشدة ما لقيه أولاً عند لقاء الملك ؛ أو يكون هذا أول ما رأى التبشير في النوم واليقظة قبل تحقق رسالة ربه ؛ فيكون خاف أن يكون من الشيطان . فأما بعد أن جاءه الملك برسالة ربه فلا يجوز الشك عليه ؛ ولا يخشى تسلط الشيطان . وعلى هذا يحمل كل ما ورد من مثل هذا ، هذا آخر كلام القاضى . قال النووي : معنى قوله : خشيت ، أنه يخبرها بما حصل له أولاً من الخوف ؛ لا أنه في الحال خائف انتهى .

وقال السندى : مقتضى جواب خديجة والذهاب إلى ورقة أن هذا كان منه ﷺ على وجه الشك ، لأنه لما تم الوحي صار نبياً ، فلا يمكن أن يكون شاكاً بعد في نبوته وفي كون الجائى عنده ملكاً من الله . نعم يمكن الشك في بعض ذلك قبل تمام الوحي حين فاجأه الملك أولاً مثلاً . ويمكن أن يقال : إنه ﷺ أراد بهذا الحكاية عن أول أحواله ، إلا أنه ذكره على وجه يوهم بقاء الشك بعده إن كان هو حالة الحكاية على علم من الأمر ، ولا شك له حينئذ أصلاً لكن أراد اختبار خديجة في أمره ليعلم ما عندها من العلم . ولعله لو فاجأها بصريح القول بالنبوة فربما تلقته بالإنكار فيصعب بعد ذلك الرجوع إلى الإقرار ، فأراد أن يأتي بالكلام على وجه الإبهام قصداً للاختبار ، انتهى .

(١) قوله : « لا يخزيك » بضم أوله وسكون الحاء وكسر الزاى المعجمتين بعدهما ياء من الإخزاء . أو بالحاء المهملة والزاى المعجمة والنون من الجرد أو المزيد . يقال حزنه وأحزنه ثلاث روايات كما بسطها شراح "البخارى" .

تعالى لما جبلك على هذه الخصال الشريفة والفضائل المنيفة التي لا تكاد توجد إلا في من كانت نعمته تعالى عليه كاملةً ومنته بشرائره (١) شاملةً ، فلا يكون الأمر على ما كنت تخشاه فإن هذا الأمر - أى أمر التبليغ والرسالة - تام على يدك إن شاء الله تعالى .

قوله : وكان يكتب الكتاب . بيان لمهارته في اللسان وغاية اطلاعه على مرادات الكتب المنزلة ، حتى إنه كان يترجمها في لغة من أخرى . مع أن الترجمة لا يقدر عليها إلا من مهر وبهر ، وتفوق على الأقران واشتهر . وعلى هذا فثوى نسختي (٢) العربية والعبرانية واحد .

قال القسطلاني : قوله إنك بكسر الهمزة لوقوعها في الابتداء . قال البدر الدماميني : فصلت هذه الجملة عن الأولى لكونها جواباً عن سؤال اقتضته . وهو سؤال عن سبب خاص فحسن التأكيد . وذلك أنها لما أثبت القول بانتفاء الخزي عنه وأقسمت عليه انطوى ذلك على اعتقادها أن ذلك لسبب عظيم ، فيقدر السؤال عن خصوصه ، حتى كأنه قيل : هل سبب ذلك هو الاتصاف بمكارم الأخلاق ومحاسن الأوصاف كما يشير إليه كلامك ؟ فقالت : إنك لتصل الرحم إلخ انتهى .

وقال النووي : قال العلماء : معنى كلام خديجة : إنك لا يصيبك مكروه لما جعل الله سبحانه وتعالى فيك من مكارم الأخلاق وجميل الصفات ومحاسن الشئائل . وذكرت ضرورياً من ذلك . وفي هذا أن مكارم الأخلاق وخصال الخير سبب للسلامة من مصارع السوء والمكاره ، انتهى .

(١) أى بجميع جسده ، قال المجدد : الشرائع : النفس والأنقال وجميع الجسد انتهى .

(٢) المراد بالنسختين ما في متن " الصحيح " من قوله : فيكتب من

” الإنجيل “ بالعبرانية ، وفي الحاشية نسخة : بالعربية محل قوله : بالعبرانية ، وقال الحافظ : قوله : بالعبرانية ، وفي رواية يونس ومعمّر : يكتب من ” الإنجيل “ بالعربية ، و” لمسلم “ : فكان يكتب الكتاب العربى ، والجميع صحيح لأن ورقة تعلم اللغة العبرانية والكتابة العبرانية ، فكان يكتب الكتاب العبرانى كما كان يكتب الكتاب العربى لتمكنه من الكتابين واللغتين .

ووقع لبعض الشراح ههنا خبط فلا يعرج عليه ، وإنما وصفته بالكتابة دون الحفظ لأن حفظ ” التوراة “ و” الإنجيل “ لم يكن متيسراً كتيسر حفظ القرآن الذى خصت به هذه الأمة ، فلهذا جاء فى صفتها أنها جيلها صدورها ، انتهى . وبما شرحه الحافظ به جزم العيى . ثم حكى عن الداودى أنه قال : يكتب من ” الإنجيل “ الذى هو بالعبرانية بهذا الكتاب العربى ، فنسبه إلى العبرانية إذ بها كان يتكلم عيسى عليه السلام ، قال العيى : لا نسلم أن ” الإنجيل “ كان عبرانياً ولا يفهم من الحديث ذلك ، والذى يفهم من الحديث أنه كان يعلم الكتابة العبرانية ، ويكتب من ” الإنجيل “ بالعبرانية ، ولا يلزم من ذلك أن يكون ” الإنجيل “ عبرانياً ، لأنه يجوز أن يكون سريانياً وكان ورقة ينقل منه باللغة العبرانية ، وهذا يدل على علمه بالألسن الثلاثة وتمكنه فيها ، انتهى .

وقال القسطلانى : العبرانية بكسر العين نسبة إلى العبر بكسر العين . وسكون الموحدة ، زیدت الألف والنون فى النسبة على غير القياس ، قيل : سميت بذلك لأن الخليل عليه السلام تكلم بها لما عبر الفرات فاراً من نمرود ، وقيل : إن ” التوراة “ عبرانية ، و” الإنجيل “ سريانى ، وعن سفيان : ما نزل من السماء وحى إلا بالعربية وكانت الأنبياء عليهم السلام ترجمه لقومها ،

قوله : هذا الناموس (١) الذى لىخ ، ولقد علمت أنه ﷺ لم يكن شاكاً فى أمر رسالته ، ولا له ارتياب فيما أرسل إليه أنه وحى كما ذكرنا آنفاً من

والباء فى قوله : بالعبرانية تتعلق بقوله : فيكتب ، أى يكتب باللغة العبرانية ، وذلك لتمكنه فى دين النصارى ومعرفته بكتابهم ، انتهى ، وقال الكرماني : يفهم منه أن ” الإنجيل ” ليس عبرانياً وهو المشهور ، انتهى .

(١) قال العيني : بالنون والسين المهملة صاحب السر كما ذكره البخارى فى أحاديث الأنبياء ، قال صاحب ” الجمل ” وأبو عبيد فى ” غريبه ” : ناموس الرجل : صاحب سره ، وقال ابن سيده : الناموس : السر ، قيل : إن الناموس والجاسوس بمعنى واحد ، حكاه القزاز فى ” جامعته ” ، وقال الحسن فى ” شرح السيرة ” : أصل الناموس : صاحب سر الرجل فى خيره وشره ، وقال ابن ظفر فى شرح ” المقامات ” صاحب سر الخير : الناموس وصاحب سر الشر : جاسوس ، وقد سوى بينهما رؤبة بن العجاج ، وقال بعض الشراح - أى الحافظ ابن حجر - : هو الصحيح ، وليس بصحيح ، بل الصحيح الفرق بينهما على ما نقل النووى فى ” شرحه ” عن أهل اللغة : الفرق بينهما بأن الناموس فى اللغة : صاحب سر الخير ، والجاسوس : صاحب سر الشر ، انتهى .

قلت : وما يظهر من ملاحظة الأحاديث تعميم إطلاق الجاسوس كما فى أبواب الجهاد من أحاديث الجاسوس المسلم ، وقال المجذ : الناموس : صاحب السر المطلع على باطن أمرك ، أو صاحب سر الخير وجبرئيل عليه السلام : انتهى ، وقال الكرماني : يقال : نمست السر - بفتح النون والميم - أنمسه - بكسر الميم - نمساً أى كتمته ، ونامسته ، أى ساررتبه ، ويسمى جبرئيل عليه

أن خشيته لم تكن لما فهمه فيه بعضهم ، ومع ذلك (١) فلا يبعد أن لا يكون له علم بأن الذى أرسل إليه هو الملك الذى كان يرسل إلى الأنبياء قبله ، وأنه ما ذا اسمه ، ولا ضمير فيه .

ثم إن قوله : يا ليتنى أكون حياً ، دعاء على سبيل التزل ، أى وإذا فاتنى أن أكون ذا قوة وشباب فليتنى أن أكون حياً إذا لأنصره باللسان وبما تيسر ، واستبعد النبي ﷺ إخراجهم حيث أورده على سبيل التعجب والاستفهام الإنكارى ، فقال : أذكركم وأدعوهم إلى الخير والأمور المعروفة السلام بذلك لأن الله تبارك وتعالى خصه بالغيب والوحى ، انتهى .

ثم قال الكرمانى : فإن قلت : الأنسب أن يقول على عيسى لأنه نصرانى ، قلت : ذكر موسى تحقيقاً للرسالة ، لأن نزوله على موسى عليه السلام متفق عليه بين اليهود والنصارى بخلاف عيسى فإن بعض اليهود ينكرون نبوته ، أو لأن النصارى يتبعون أحكام التوراة ويرجعون إليها مع أنه روى في غير هذا " الصحيح " بدل موسى عيسى وكلاهما صحيح ، انتهى ، قلت : وبسط ذلك الحافظان : ابن حجر والعيني .

(١) يعنى أن الشك لم يكن ولا يمكن أن يكون في نبوته ورسالته ، ولا في أن النازل عليه صلى الله عليه وسلم هو ملك لأن الشك في هذه الأمور بعد تمام النبوة والرسالة غير ممكن ، نعم لو يقال : إن الشك الذى يظهر من بعض الروايات كان في أن هذا الملك هو الملك الذى أنزل على الأنبياء السابقين أو غيره ، فلا ينافي هذا الشك أمر النبوة ولا نقص من هذا الشك في أمر النبوة ، وأنت خبير بأن هذا التوجيه الذى اختاره الشيخ ألطف مما حمل عليه روايات الشك عامة الشراح كما تقدم في القول الأول من الأقوال الاثنى عشرة في شرح قوله ﷺ : « خشيت على نفسى » .

ومخرجي هم ؟ ! لما كان في ظنه أن العاقل لا يغيظه الأمر بالخير ولا يسخطه الدعاء إلى ما فيه منجاته ، فكيف يمكن أن أتحرى نفعهم ويقصدوا ضررى ، فأجاب بجواب فصل ليس بعده مجال بحث ، بأن عادة الله في عباده قد جرت على ذلك (١) وإن كان له إثبات هذا المدعى ممكناً بما فيه نوع تطويل من أن النفوس جبلت على كراهة خلاف ما اعتادتها وإن كان خيراً ، وسيرد عليك منه بعض تفصيل .

قال : وهو يحدث عن فترة (٢) يعنى أن جابراً حدث حديثاً مما يتعلق بأوائل أيام الوحي إلى أن وصل حديثه إلى قوله : وهو يحدث ، فافهم ،

(١) كما هو معروف من أحوال الأنبياء السابقين وما جرى معهم من أمهم من إنكارهم على خلاف مألوفهم ، قال عز اسمه : « وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله ، قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا » وقال تعالى : « أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ، ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون » وقال عز اسمه : « وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزؤن » وقال عز اسمه : « ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا » الآية ، وغير ذلك من الروايات والأحاديث الكثيرة التي فيها ذكر الأنبياء السابقين .

(٢) قال الكرمانى : قوله : وهو يحدث جملة حالية ، أى قال في حال التحديث عن احتباس الوحي عن النزول ، وقال جابر في حالة التحديث : إن رسول الله ﷺ قال : « بينا أنا أمشى » انتهى . كذا في " الكرمانى " وكذا في " العينى " لكنه قال : أو قال جابر في حالة التحديث بلفظ : أو بدل الواو ، ويؤيد ذلك ما في " كنز العمال " برواية " ابن أبي شيبه " عن جابر قال : احتبس الوحي عن رسول الله ﷺ في أول أمره وحبب إليه الخلاء ، فجعل يخلو في حراء فبينما هو مقبل من حراء قال : إذا أنا بحس فوقى ، فرفعت رأسى فإذا أنا بشيئ

ولما فتر الوحي مدة كذا (١) - والله أعلم - ليتدبر (٢) في مقتضى الآيات المنزلة أولاً ، ويفهم من معانيها ما شاء الله أن يفهم ، وذلك لأنه أول ما نزل من الكتاب ، فلا يخلو عن إشارة إجمالية إلى مرادات النصوص جميعاً مع ما في

على كرسى ، الحديث .

وما يظهر لهذا الحقيق أن ضمير هو يحدث ، يرجع إلى النبي ﷺ لا إلى جابر ، والمعنى أنه ﷺ بين حال فترة الوحي وقال في جملة أحواله ما سيأتى ، وذلك لما في "مسلم" عن أبي سلمة عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي ، قال في حديثه : «فبينما أنا أمشي» الحديث . وفي حديث آخر عن جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «ثم فتر الوحي عنى فترة» فبينما أنا أمشي » الحديث .

(١) قال الحافظ : وقع في "تاريخ أحمد بن حنبل" عن الشعبي أن مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين ، وبه جزم ابن إسحاق ، ثم بسط في ذلك ، وقال القسطلاني بعد هذين القولين : وفي بعض الأحاديث أنه قدر سنتين ونصف ، انتهى .

(٢) قال الحافظ : وفتور الوحي عبارة عن تأخره مدة من الزمان ، وكان ذلك ليذهب ما كان ﷺ وجده من الروح ، وليحصل له التشوف إلى العود ، فقد روى البخارى في كتاب التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك انتهى قلت : أخرج البخارى في التعبير هذا الحديث وفيه : وفتور الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا حزناً غداً منه مراراً حتى يتردى من رؤس شواقي الجبال ، فكلماً أوفى بذروة جبل لكي يلقي نفسه تبدى له جبرئيل فقال : يا محمد إنك رسول الله حقاً ، فيسكن لذلك جأشه وتقر نفسه . فيرجع فإذا طالت عليه فترة الوحي غداً لمثل ذلك ، الحديث .

تأخير الوحي وإمهاله من ازدياد الأشواق إليه ، وفي تتابعه من تواتر الكلف عليه ، فلقد عرفت إلى ما صارت نوبته ﷺ في أول ما نزل الوحي ، وكذا في الوحي الذي بعد الفترة ، فلو تتابع من أول الأمر لربما أدى إلى هلاك مهجته ﷺ وإنهاك جسمه لما يرد عليه في ذلك من تعب شديد .

قوله : « فرعبت منه » لما رآه على صورته التي هي له (١) .

قوله : « ثم إن علينا أن نقرأه » ليس المراد أن المراد بالقراءة في الموضعين (٢) واحد ، بل المقصود أن المراد بالقراءة الثانية ليس هو البيان فقط ، بل المراد بها القراءة أيضاً إلا أن بين القراءتين بوناً ظاهراً ، وذلك أن المراد بالقراءة الأولى نفس إثباته في صدره وتمكينه في قلبه حتى يقدر من القراءة لنفسه ، وبالثانية تمكينه من القراءة على الأمة قراءة واضحة لا تلتبس عليهم ، كما هو

(١) وبذلك جزم العيني إذ قال : الفاء في فرعبت للسببية ، وكذا في فرجعت لأن رؤيته على هذه الحالة سبب لرعبه ورعبه سبب لرجوعه ، انتهى .

(٢) قوله : في الموضعين ، الموضع الأول في قوله « إن علينا جمعه وقرآنه » والموضع الثاني في قوله : « ثم إن علينا بيانه » فإن ابن عباس فسر البيان أيضاً بالقراءة كما ترى ، ثم إن علينا أن نقرأه ، ولفظ البخاري في تفسير هذه السورة : ثم إن علينا بيانه أن نبينه بلسانك ، وفي رواية له : نبينه على لسانك ، قال القسطلاني : قوله : إن علينا بيانه ، فسره ابن عباس بقوله : ثم إن علينا أن نقرأه ، وفسره غيره ببيان ما أشكل عليك من معانيه ، انتهى ، وأخرج السيوطي في " الدر " عن ابن عباس في قوله : ثم إن علينا بيانه نبينه بلسانك ، وفي لفظ : أن نقرأه ، الحديث ؛ فهذا نص في أن ابن عباس رضى الله عنه كان يفسر البيان أيضاً بالقراءة وإن روى عنه غيره أيضاً ، فتأمل .

مدلول لفظ البيان ، فكأن المراد بالبيان القراءة على القوم مع ملاحظة ما في لفظ البيان من الوضوح والظهور .

ومناسبته بالبَاب (١) أنه لما كان شأنه كذلك في أول أيام النبوة يكون كذلك في أول وحى نزل عليه ، فصار بياناً لبعض كيفية بدء الوحي أنه كان عالج فيه من التنزيل شدة (٢) وقد ذكرنا (٣) أن بيان كيفية الوحي يعم بيان وجه نزول الوحي وسببه (٤) في ظاهر الأمر ، وإن كان الكل فضلاً من الله ومنه ، وبيان حال نفس الآية المنزلة والحكم المنزل ، وبيان ما يرد على المنزل عليه الموحى إليه ، أو بيان بعض كيفية الموحى والمنزل وأحواله ،

(١) قال الكرمانى : مناسبته لما ترجم عليه الباب ظاهرة ، لأنه بيان حال رسول الله ﷺ في ابتداء الوحي أو عند ظهور الوحي .

(٢) قال الحافظ: كان النبي ﷺ في ابتداء الأمر إذا لقن القرآن نازع جبرئيل القراءة ولم يصبر حتى يتمها مسارعة إلى الحفظ لثلاث يتفقت منه شيء ، قاله الحسن وغيره ، ووقع في رواية "لترمذى" : يحرك به لسانه يريد أن يحفظه ، و"لنسائي" : يعجل بقراءته ليحفظه ، ولا بن أبي حاتم : يتلقى أوله ويحرك به شفثيه خشية أن ينسى أوله قبل أن يفرغ من آخره ، وفي رواية "الطبرى" عن الشعبي : عجل ، يتكلم به من حبه إياه ، وكلا الأمرين مراد ، ولا تنافي بين محبته إياه والشدة التي تلحقه في ذلك ، فأمر بأن ينصت حتى يقضى إليه وحيه ووعد بأنه آمن من تفلته منه بالنسيان أو غيره ، انتهى . قلت : وهذه كلها كيفية لبدء الوحي ظاهرة .

(٣) أى في أول الباب أن ترجمة الباب نعم هذه الأمور التي فصلها الشيخ .

(٤) عطف على وجه ، وتقدم ذلك في حديث : « إنما الأعمال بالنيات » .

وفى هذه الرواية بيان لكيفية الموحى إليه ، وأما إذا قيل : إنه (١) مسوق لمناسبة ذكر الوحي وإن لم يكن فيه تعرض للبدء أو الكيف ، فلا يقتصر إلى تكلف .  
قوله : أخبرنا يونس ومعمر نحوه ، إشارة (٢) إلى أن فى لفظ معمّر خلافاً مع لفظ يونس ، ثم لا تظهر مناسبة (٣) لهذه الرواية بالترجمة ، فإن

(١) أى الحديث ، وهذا توجيه آخر للمناسبة بالبَاب .

(٢) يعنى أن فى لفظ نحوه إشارة إلى اختلاف بيتهما فى اللفظ ، وهذا على ما هو المعروف عند أهل الأصول أنهم يقولون مثله إذا اتفق الحديثان فى اللفظ ونحوه إذا اتفقا فى المعنى ، قال السيوطى فى "التدريب" : قال الحاكم : يلزم الحديثى من الإتيان أن يفرق بين مثله ونحوه ، فلا يحل له أن يقول : مثله إلا إذا اتفقا فى اللفظ ، ويحل أن يقول : نحوه إذا كان بمعناه ، انتهى .

قال الحافظ فى "الفتح" : قوله : ومعمر نحوه أى أن عبد الله بن المبارك حدث به عبدان عن يونس وحده ، وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعمر ، أما باللفظ فعن يونس ، وأما بالمعنى فعن معمّر ، انتهى .

(٣) قال الحافظ : فى الحديث إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان فى شهر رمضان ، لأن نزوله إلى السماء الدنيا جملة واحدة كان فى رمضان ، كما ثبت من حديث ابن عباس : فكان جبرئيل يتعاهده فى كل سنة فيعارضه بما نزل عليه من رمضان إلى رمضان ، فلما كان العام الذى توفى عارضه به مرتين ، كما ثبت فى "الصحيح" عن فاطمة رضى الله عنها ، وبهذا يحاج من سأل عن مناسبة إيراد الحديث فى هذا الباب ، انتهى .

وهكذا فى "العينى" إذ قال : وجه المناسبة بالبَاب أن فيه إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان فى رمضان ، فكان جبرئيل عليه السلام يتعاهده فى كل

استظهر بما رواه السيوطى ( ١ ) أن جبرئيل عليه السلام كان يقرأ عليه في رمضان كل القرآن نزل أو لم ينزل ثم كان النبي ﷺ ينسأه من بعد ، فإن صح ذلك كان قراءته عليه في رمضان نوعاً من الوحي ( ٢ ) وهو ما فيه تمثل للملك ، وبدؤه نسبة إلى ذلك الغير المنزل ظاهر ، يعنى أن الوحي قد كان يبتدأ لا على

سنة ، فيعارضه بما نزل عليه ، فلما كان العام الذى توفى فيه عارضه به مرتين ، كما ثبت في " الصحيح " عن فاطمة ، وكان هذا من أحكام الوحي والباب في الوحي ، انتهى .

( ١ ) لم أجد هذه الرواية بعد إلا أن صاحب " نور الأنوار " قال في شرح قول الماتن في تعريف الكتاب المنزل على الرسول : المنزل يجوز أن يقرأ بالتخفيف أى المنزل دفعة واحدة لأن القرآن نزل دفعة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا أولاً ، ثم نزل نجماً نجماً بحسب المصالح ، أو لأنه كان ينزل عليه عليه الصلاة والسلام دفعة واحدة في كل شهر رمضان جملة ، انتهى . ويشكل عليه أنه لو كان كذلك لما اضطرب النبي ﷺ في قصة الإفك مثلاً .

وقال السيوطى في " الدر " : أخرج عبد بن حميد وابن الضريس عن داود ابن أبى هند قال : قلت لعامر الشعبي : « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن » ، فهل كان عليه في سائر السنة إلا ما في رمضان ، قال : بلى ولكن جبرئيل كان يعارض محمداً ﷺ ما أنزل في السنة في رمضان ، فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء ، وينسخ ما ينسخ وينسيه ما يشاء ، وأخرج الحافظ في " الفتح " هذا الأثر بلفظ آخر عن داود قال : قلت للشعبي قوله تعالى : « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن » أما كان ينزل عليه في سائر السنة ؟ قال بلى ، ثم ذكر نحوه .

( ٢ ) أى من أنواع نزول الوحي المذكورة سابقاً مفصلاً .

ما بدأ عليه أولاً ، بل على كيفية أخرى من نزول الملك ، وقراءته عليه على غير ما كان يأتي به عليه في مجارى عاداته .

ولأن بنى على ما هو المشهور (١) من أنه كان يقرأ عليه ما نزل منه فحسب ، فإيراده فيها لإدخاله في أقسام الوحي أيضاً (٢) ، لأن قراءته عليه مرة أخرى نوع من الوحي لكونه قراءة ملك ، وغاية ما يلزم تكرار الوحي مع اتحاد الموحى ، ولا ضمير فيه ، فقد تكرر النزول في بعض السور وهذا التكرار أدون منه لأنه من الملك وهذا من السماء (٣) ولا يبعد أن يوجه بأنه ﷺ لما كان هذا حاله في رمضان للقاء جبرئيل وتعاكس أنوارهما فيما بينهما ، يكون كذلك أمره حين يلقاه في بدء الوحي ، كما دل على بعض ذلك غطه في المرة الأولى ، فكما أن في الغطة أثراً ظاهراً ، فكذلك في مطلق اللقاء أثراً خفياً ، فافهم . والله أعلم .

قوله : من الرّيح المرسلة ، والفضيلة عليها في أنها لا تبقى ولا تذر شيئاً أنت عليه ، فكذلك كان النبي ﷺ لا يبقى شيئاً مما هو في ملكه .

(١) وهذا هو الذى عليه جمهور العلماء وبه جزم عامة شراح الحديث في شرح هذا الحديث ، وحكى السيوطي في ” الإتقان ” عن بعضهم الإجماع على أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا .

(٢) يعنى هذا أيضاً داخل في أقسام الوحي لأن قراءته إلخ . ز

(٣) يعنى السور التى تكرر نزولها كان نزولها من السماء مكرراً وهذا التكرار الناشئ من قراءة الملك كان تكراراً من الملك لا نزولاً من السماء . ز

قوله : إن هرقل (١) أرسل إليه في ركب ،

(١) بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف على المشهور ، ويقال أيضاً : بكسر الهاء والقاف وسكون الراء ، قال الكرماني : اسم علم له فهو غير منصرف للعلمية والعجمية ، وهو صاحب حروب الشام ملك لإحدى وثلاثين سنة ، وفي ملكه مات النبي ﷺ ولقبه قيصر ، وكذا كل من ملك الروم يقال له : قيصر ، كما أن ملك فارس يسمى : كسرى ، وملك الحبشة بـ : النجاشي ، وملك الترك : خاقان ، وملك القبط بـ : فرعون ، وملك مصر بـ : العزيز ، وملك حير بـ : تبع . انتهى . وزاد العيني ألقاباً أخر كثيرة لسلطين الأقطار وقال : كان هرقل أول من ضرب الدينار وأحدث البيعة ، انتهى .

قال الحافظ : واستمر هرقل على نصرانيته وآثر ملكه على الإيمان ، ومما يقويه أنه حارب المسلمين في غزوة مؤتة سنة ثمان بعد هذه القصة ، وروى ابن حبان في " صحيحه " عن أنس أن النبي ﷺ كتب إليه أيضاً من تبوك يدعو ، وأنه قارب الإجابة ولم يجب ، فدل ظاهره على استمراره على الكفر ، ويحتمل أنه كان يضرر الإيمان ويفعل هذه المعاصي مراعاةً لملكه ، وخوفاً من أن يقتله قومه إلا أن في " مسند أحمد " أنه كتب من تبوك إلى النبي ﷺ أني مسلم ، فقال النبي ﷺ : « كذب بل هو على نصرانيته » .

وفي " كتاب الأموال " لأبي عبيد بسند صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزني بلفظ : « كذب عدو الله ليس بمسلم » وعلى هذا فإطلاق صاحب " الاستيعاب " أنه من أي أظهر التصديق لكنه لم يستمر عليه . وقال أيضاً : اختلف الأخباريون هل هو الذي حاربه المسلمون في زمن أبي بكر وعمر أو ابنه ؟ والأظهر أنه هو . ولم يذكره الحافظ في " الإصابة " وكان حقه أن يذكر في القسم الرابع منه ، وقال الشيخ ابن القيم في " الهدى " : وهم هرقل بالإسلام

إما متعلق (١) بالضمير المجرور أى كائناً فيهم ، أو متعلق بأرسل أى أرسل إليه فى شأن الركب وطلبهم ، ولا يبعد أن تكون كلمة فى بمعنى لأجل ، ولا يلزم خروجه منهم والإرسال إليه لكونه سيدهم وأفضلهم .

قوله : وهم بإيلياء ، وكان هرقل نذر (٢) إن رد الله عليه ملكه من

وكاد ولم يفعل ، وقيل : بل أسلم ، وليس بشئ .

وقال العيني : الذى أثبتته فى تاريخى من أهل التاريخ والأخبار أن هرقل الذى كتب إليه رسول الله ﷺ قد هلك وملك بعده ابنه قيصر واسمه مورك وكان فى خلافة أبى بكر ، ثم ملك بعده ابنه هرقل بن قيصر وكان فى خلافة عمر رضى الله عنه ، وعليه كان الفتح وهو المخرج من الشام أيام أبى عبيدة وخالد بن الوليد فاستقر بالقسطنطينية ، وعدة ملوكهم أربعون ، وسنوهم خمس مائة وسبع سنين . قلت : وسيأتى شئ من الكلام فى إسلام هرقل فى آخر الحديث تحت قوله : وكان ذلك آخر شأن هرقل . ز

(١) وعامة الشراح على أنه حال . قال القسطلانى : أرسل إليه ، أى إلى أبى سفيان حال كونه فى ركب أى مع ركب . وقال الكرمانى : أرسل إلى أبى سفيان حال كونه كائناً فى جملة الركب وهو أميرهم ولهذا أرسل إليه ، ومعناه : أرسل إليه فى شأن الركب وطلبهم إليه .

(٢) قال الحافظ أخرج البخارى فى الجهاد أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حمص إلى إيلياء شكر الله ، وكان سبب ذلك ما رواه " الطبرانى " و " ابن عبد الحكم " من طرق متعاضدة ملخصها : أن كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل فخربوا كثيراً من بلاده .

كسرى أن يأتي إيلياء فرد الله عليه ملكه ، فأتاه ، فبينما هو ناظر (١) ذات ليلة إذ رأى ما يذكر في الرواية ، واتفق أن بعث إليه ملك غسان برجل ، فكتب هرقل إلى صاحب رومية ، ولم يأت إليه جوابه ، إذ وصل إليه كتاب رسول الله ﷺ ، فتحقق بعثته ﷺ عنده ، وهذه الثلاث وقعت له بإيلياء ، فكر راجعاً إلى ملكه ، حتى إذا وصل حمص (٢) بلغه جواب صاحب الرومية ، فجمع هناك حواشيه ، هكذا ينبغي ترتيب الوقائع .

(١) هو ناظر ، أى في النجوم ذات ليلة ، فرأى فيها ما سيذكره البخارى من قوله : ملك الختان قد ظهر أى غلب ، وذلك لأنه رآه هرقل في إيلياء وكان ذلك وقت فتح خير وصلح الحديبية المؤدى إلى فتح مكة وغلبة الإسلام ، قال الحافظ : قوله : قد ظهر أى غلب يعنى دل نظره في النجوم أن ملك الختان قد غلب ، وهو كما قال ، لأن في تلك الأيام كان ابتداء ظهور النبي ﷺ إذ صالح كفار مكة بالحديبية ، وأنزل الله تعالى : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً » إذ فتح مكة كان سببه نقض عهد الحديبية ، ومقدمة الظهور ظهور انتهى .

وحاصل كلام الشيخ أنه ذكرت في هذا الحديث الطويل عدة وقائع مختلفة من نظر هرقل في النجوم ، وإرسال ملك غسان إليه بكتاب ، وكتاب هرقل إلى صاحب له برومية وجوابه إليه ، وذكرت هذه الوقائع في الرواية متفرقة ، فرتبها الشيخ على ما يقتضيه سياق الوقائع .

(٢) وبذلك جزم الحافظ في " الفتح " أن هرقل دعاهم في دسكرة له بمحمص ، وذلك بعد أن رجع من بيت المقدس وكاتب صاحبه الذى برومية ، فجاء جوابه يوافقه على خروج النبي ﷺ ، فالتقدير فسار هرقل إلى حمص فكتب إلى صاحبه برومية فجاء جوابه فدعا الروم انتهى . وعلم من هذا أن ما في آخر القصة من صلب الروم هو غير القصة الأولى من صلبهم في إيلياء عند

قوله : أياكم أقرب نسباً (١) وذلك لكونه أعلم بمحاسنه ومساويه ، فصاحب البيت أدري بما فيه .

قوله : إن كذبنى ، إنما قال لهم ذلك وقد علم أنهم شركاءه في الكفر لما ظن أن قبح الكذب سيما بحضرة الملك لا يتركهم يسكتوا عن تكذيبه ، فكيف إذا أمرتهم بذلك ، مع أن الملوك سطوات ولهم إلى بلادنا بدأت ورجعات ، والمقالة لا تخفى ما فيها من كذبات (٢) ولو بعد أزمان وأوقات ، ولا يبعد أيضاً أن لا يكون له علم بموافقتهم له في الكفر وإجلالهم خلف ظهر أبي سفيان ، لأن المواجهة في التكذيب أعسر (٣) فلعل المرواة وتراى الأبصار يمنعهم عن تكذيبه .

قوله : أن يأتروا ، أى يعلمونى كاذباً (٤) فيرتفع لهم الاعتماد عن مقاتلي

قراءة الكتاب .

(١) وقال النووى : إنما سأل ذلك لأن غيره لا يؤمن أن تحمله العداوة على القدرح في نسبه بخلاف القريب فإن نسبه نسبه ، انتهى .

(٢) يعنى أنه لو كذب في المقالة يشتهر في الديار في زمان قريب أو بعيد .

(٣) قال العيني : إنما فعل ذلك لئلا يستحيوا أن يواجهوه بالتكذيب إن كذب ، وقد صرح بذلك الواقدي في روايته . انتهى . وقال في موضع آخر : وعند الواقدي فقال لترجمانه : قل لأصحابه إنما جعلتكم عند كتفيه لتردوا عليه كذبه إن قاله ، قال : ولما جرت العادة أن مجالس الأكابر لا يواجه أحد فيها بالتكذيب احتراماً لهم ، أذن لهم هرقل في ذلك للمصلحة التي أرادها ، انتهى .

(٤) قال الحافظ : أى ينقلوا الكذب عنه لكذبت ، وفيه دليل على أنهم كانوا يستقبحون الكذب إما بالأخذ عن الشرع السابق أو بالعرف ، وفي قوله :

فما بعد ، وكذلك يعدنى كاذباً كل من سمع القصة من العرب فينقل عنى الكذب فى الأمصار والأقطار ، وأما احتمال تكذيب القوم إياه فى مجلس هرقل (١) فبعيد معنى لثقتهم بتصديقهم وسكوتهم على ما يقوله ، وإن كان صحيحاً لفظاً ، لأن المعنى : ينقلوا إلى الملك أنى كذبت .

قوله : ونحن منه فى مدة ، إلخ ، أراد بذلك إنا فى غيبة منه ، فلا نعلم ما ذا صنع فيها ، أو نحن صالحناه على مدة أى صلح الحديبية فلا ندرى ما ذا يصنع فيها (٢) ، وأياً ما كان فقوله هذا إخبار عما اعتقد قلبه على خلافه ، لكونه

يأثروا دون قوله : يكذبوا دليل على أنه كان واثقاً منهم بعدم التكذيب لاشتراكهم معه فى عداوة النبي ﷺ ، لكنه ترك ذلك استحياءً وأنفةً من أن يتحدثوا بذلك بعد أن يرجعوا ، فيصير عند سامعى ذلك كذاباً ، وفى رواية ابن إسحاق التصريح بذلك ، ولفظه : فو الله لو قد كذبت ما ردوا على ، ولكنى كنت امرأً سيذاً أتكرم عن الكذب ، وعلمت أن أيسر ما فى ذلك إن أنا كذبت أن يحفظوا ذلك عنى ثم يتحدثوا به ، فلم أكذبه ، انتهى . وبذلك فسر جميع شراح "البخارى" .

(١) وعامة الشراح على الاحتمال الأول كما تقدم ، ولعل الشيخ رحمه الله ذكر ذلك الاحتمال مع حكمه ببعده لما بين سطور الكتب الهندية بلفظ : ردوا ، ويؤيده لفظ : على واحتاج الشراح إلى حمله بمعنى : عنى .

(٢) وبهذين الاحتمالين فسرهما عامة الشراح ، قال القسطلانى : أى فى مدة صلح الحديبية أو غيبته وانقطاع أخباره عنا . انتهى . قلت : ومعنى مدة الصلح أوجه لتصريحه فى الرواية ، قال الحافظ : وقع فى رواية أبى الأسود عن عروة مرسلًا . خرج أبوسفيان إلى الشام ، فذكر الحديث إلى أن قال : قال أبوسفيان : هو ساحر كذاب ، فقال هرقل : إني لا أريد شتمه ، ولكن كيف نسبه ؟

موقناً بأنه ﷺ ليس بغادر إلا أنه لما كان غير مكذب في مقالته تلك لعدم الوقوف على ما في قلبه بدر إليها ووجه (١) ذلك أنه كان له أن يقول: ليس لي وثوق بأنه ﷺ لا يغدر فلا تكون مقالته تلك كاذبةً عنده وبحسبه ، وإن كان ظنه ذلك غلطاً مخالفاً لنفس الأمر إلا أنه سماها كذباً لأنه علم أنها مخالفة لما أنا مستيقن به من صدقه وأمانته ، وأنه لا يغدر في عهده وميثاقه .

قوله : وكذلك الرسل تبعث (٢) وذلك لئلا يستنكف أولوا

إلى أن قال : فهل يغدر إذا عاهد ؟ قال : لا إلا أن يغدر في هدنته هذه ، فقال : وما يخاف من هذه ؟ فقال : إن قوى أمدوا حلفائهم على حلفائه ، قال : إن كنتم بدأتهم فأنتم أغدر ، انتهى .

(١) يعنى وجه عده ذلك كذباً مع أنه كان له حق أن يقول ذلك لأنه فعل قلبه ولا يطلع عليه أحد غيره ومع ذلك عده كذباً كما يدل عليه قوله : ولم تمكنى أن أدخل فيها ، قال الكرمانى : قوله أدخل فيها أى شيئاً غير الواقع أى لم تمكنى كلمة أدخل فيها شيئاً أنتقصه به غيره . انتهى . قال الحافظ : على أن التنقيص ههنا أمر نسبي ، وذلك أن من يقطع بعدم غدره أرفع رتبةً ممن يجوز وقوع ذلك منه في الجملة ، وقد كان معروفاً عندهم بالاستقراء من عادته أنه لا يغدر ، ولما كان الأمر مغيباً لأنه مستقبل ، أمن أبو سفيان أن ينسب في ذلك إلى الكذب ، ولذا أورده بالتردد ، ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا القدر منه ، وقد صرح ابن إسحاق في روايته بذلك بقوله : قال : فوالله ما التفت إليها منى . انتهى .

(٢) قال الكرمانى : يعنى هم أفضل القوم وأشرفهم ، والحكمة فيه أن من شرف نسبه كان أبعد من انتحال الباطل ، وكان أقرب لانقياد الناس إليه ، انتهى . قال الحافظ : والظاهر أن إخبار هرقل بذلك الجزم كان عن العلم المقرر

الخطر (١) من مجالستهم ولا يأنفوا من إطاعتهم ، فإن الله لا يحب أن تعير رسله بشئ من المعاييب والقبائح (٢) .

قوله : لو كان أحد ، فعلم أنه ليس من ديدن قومه الادعاء بمثل تلك الدعاوى .

قوله : ويكذب على الله ، وهذا وإن لم ينهض حجة على كفار قريش لإنكارهم الحشر والنشر ، إلا أنه قال ذلك لكونه حجة عنده لإقراره بالبعث ، ولأنه حجة ملزمة على حسب دعوى من ادعى الرسالة ، فإنه إذا ادعى أنه رسول من الله كان حقاً عنده أن يعود إليه فيجازى على ما فعله من الخير والشر ، فكيف يمكن له مع هذه الدعوى أن يفترى على الله ويقول ما لم يوح إليه .

ولا يبعد أن يقال : إن المشركين والكفرة وإن كانت عامتهم لا يعتقدون الحشر والعود إلى خالقهم إلا أنهم لم ينكروا بحملتهم أن المرأ مجزى بأعماله إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، غاية الأمر أنهم اعترفوا بالجزاء في دار الدنيا لا الآخرة ، وأما ما كان شائعاً فيما بينهم من المقابح والشر ، فكان بناء أكثرها على أنهم عدوها قربات في ظنهم الفاسد ، واعتقدوها طاعات في زعمهم السكاسد ، وإذا كان كذلك لا يبعد أن يكون هذا حجة عليهم أنفسهم أيضاً .

عنده في الكتب السابقة ، انتهى .

(١) خطر الرجل : قدره و منزلته ، وخطر الرجل : اهتز في مشيه وتبختر ، كذا في " المختار " .

(٢) فإن قوم موسى لما عيروهم بالأدرة ونحوها أراد عزاسمه أن يبرأه ، فعدا الحجر بثوبه كما سيأتى مفصلاً في كتاب الأنبياء من " البخارى " . ز

وأيضاً فإن مقصوده من طلب الركب ومسألتهم لم يكن إلا التفتيش عن حال النبي ﷺ وبعثته (١) وذلك لما تراءى له في النجوم ولما وصل إليه من الغساني ، فإذا سألهم وتبين أمره حصل مقصوده ، إلا أنه أحب أن يفيدهم من عنده جزاءً وعوضاً عما استفاده منهم من الخير لئلا يدبروا عما هو خير لهم ، وأيضاً فإن محبة النبي ﷺ التي نشأت له إذاً (٢) بعثته على بذل الوسع في نصره وإعانتته مع أنه قصد إسماع من حضر من أعيان ملكه ، لأن ذلك كان أنفع لهم من مواجهتهم أنفسهم به (٣) لأنه يحمل على الخلوص والنصيحة لكون الخطاب إلى غيرهم ، وهؤلاء كانوا أهل كتاب وملة ، فكان قوله : لم يكن ليذر الخ إقامة للحجة على أهل ملته ، لأنهم يسلمون الحشر ويوقنون به .

وكذلك قوله : سيملك موضع قدي هاتين ، كان مقصوداً إسماعه لقومه لينجع خطابه إياهم بعد ذلك ، ولم يذكر فيما أعاده عليهم (٤) ، وأجابهم

(١) نبه الشيخ بذلك على أنه لما كان قصده الاستخبار عن حاله ﷺ وقد حصل بالأسئلة عنهم فلم أجاب لهم عن كل مسأله ، وعما يترتب عليها ، وذكر لذلك عدة مصالح كما ترى . ز

(٢) قوله : إذاً ، أى في ذلك الوقت ، فبعثت هذه المحبة هرقل على نصره ﷺ إذ بين لهم أن هذه الأوصاف التي ذكرتم هي أوصاف الأنبياء ، فهو نبي حقاً واركوا عداوته . ز

(٣) يعنى : لو واجههم بذلك هرقل بنفسه . ز

(٤) هذا على هذه الرواية التي أوردها الإمام البخارى ههنا ، وإلا فهو المذكور في بعض روايات هذه القصة كما سيأتى في " البخارى " في كتاب

عنها : الحرب بيننا وبينه سجال ، لأنه إنما كان سألهم عنه ليعلم بذلك أنه هل هو النبي الموعود أو غيره ؟ وكان ذلك مكتوباً في الكتب القديمة السأوية ، ولم يعده عليهم لأنه لم يكن كبير شئ من العلامات ، ولا حجة يلزم تسليمها على الخصم لأن العادة جارية بين كل محاربين وفريقين مخالفين بذلك .

ثم إنه يشكل قوله : الحرب بيننا وبينه سجال ( ١ ) وذلك لأنه لم يهزم ولم ينصر عليه منذ حاربهم وأخذ في مقابلتهم ومقاتلتهم ، والجواب أنه

الجهاد ، قال الكرمانى فإن قلت : السؤال من أحد عشر وجهاً ، والمعاد في كلام هرقل تسعة ، حيث لم يقل : وسألتك عن القتال ، وسألتك كيف كان قتالك ؟ فلم ترك هذين الاثنين ؟ قلت : لأن مقصود هرقل بيان علامات النبوة ، وأمر القتال لادخل فيها إلا بالنظر إلى العاقبة ، وذلك عند وقوع هذه القصة كانت في الغيب وغير معلوم ، ولأن الراوى اكتفى بما سيذكره في رواية أخرى يوردها في كتاب الجهاد في ( باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام ) مع الزيادات ، وهى أنه قال : وسألتك : هل قاتلتموه وقاتلكم ؟ فرعمت أن فعل ، وأن حربكم وحربه دولاً ، وكذلك الرسل تبلى وتكون لها العاقبة ، انتهى .

وقال الحافظ : سقط من هذه الرواية ، إيراد تقرير السؤال العاشر والذي بعده ، وقد ثبت الجميع في رواية المؤلف في الجهاد ، انتهى ، قلت : ولعل الباعث على اختصاره وتركه ذلك هو الذى أشار إليه الشيخ والكرمانى من أنه ليس له كبير دخل في العلامات . ز

( ١ ) لا يتوجه الإشكال إلا على أخذ معنى السجال الفرار كما أشار إليه الشيخ في الجواب ، وليس المراد في الحديث إلا الغلبة كما يدل عليه قوله : ينال منا وننال منه ، ولفظه في تفسير آل عمران : سجالاً يصيب منا ونصيب منه .

لم يسأل عن الهزم والفرار لكونه قد علم أن الرسل شأنهم الثبات والاصطبار ، فكان المقصود أنهم يقتلون أو يقتلون ، أو يختلف الأمر وكان ذلك حقاً لا ريب فيه ، لأن الكفار نالوا من المسلمين يوم أحد وانعكس الأمر يوم بدر ، وكون

قال الحافظ : وقعت المقاتلة بين النبي ﷺ وبين قريش قبل هذه القصة في ثلاثة مواطن : بدر وأحد والخندق ، فأصاب المسلمون من المشركين ببدر وعكسه في أحد ، وأصيب من الطائفتين ناس قليل في الخندق ، فصح قول أبي سفيان : يصيب منا ونصيب منه ، ولم يضرب من تعقب كلامه بأن فيه دسيسة لم ينبه عليها كما نبه على قوله : ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو صانع ، والحق أنه لم يدس في هذه القصة شيئاً ، وقد ثبت مثل كلامه هذا من لفظ النبي ﷺ كما أشرت إليه في بدء الوحي ، انتهى .

وقال في بدء الوحي : أشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع بينهم في بدر وأحد ، وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد في قوله : يوم بيوم بدر والحرب سجال ، ولم يرد عليه النبي ﷺ بل نطق النبي ﷺ بذلك في حديث أوس بن حذيفة الثقفي لما كان يحدث وقد ثقيف أخرجه " ابن ماجه " وغيره انتهى .

قلت : ولفظ "أبي داود" في حديث أوس المذكور : كانت سجال الحرب بيننا وبينهم ندال عليهم ويدالون علينا ، الحديث ، وما أشار إليه الشيخ بلفظ الإشكال والحافظ بلفظ الدسيسة هو ما قال البلقيني : هذه الكلمة فيها دسيسة أيضاً لأنهم لم ينالوا منه ﷺ قط ، وغاية ما في غزوة أحد أن بعض المقاتلين قتل ، وكانت العزة والنصرة للمؤمنين ، وتعقب عليه التسطواني بكلام الحافظ المذكور .

الحرب سجالاتاً (١) تشبيهه لحال من صار الأمر له بحال من كان السجل في يديه ، والناس الآخر يبقون من غير شئ ، فإذا اختلف أمر الظفر والفتح كان كالسجل يأخذه هذا مرة وذلك أخرى ، والله أعلم .

قوله : سنطة لدينه ( ٢ ) وزاد هذا القيد إشارة منه إلى أن الارتداد قد يكون لعوارض وعلات تعترى للمرتد بعد إسلامه ، ولا يكون هذا الارتداد

(١) قال الكرمانى : السجل بكسر السين جمع سجل و هو الدلو ، شبه المتحاربين بالمستقي يستقي هذا دلوً وذاك دلوً انتهى . وكذا فى ” الفتح “ ، وقال القسطلانى : بكسر السين وبالجم الخففة أى نوب نوبة لنا ونوبة له ، انتهى ، قلت : ما أفاده الشيخ ههنا فى التقرير هو الذى عليه عامة الشراح من أن يأخذ هذا دلوً مرةً فيبقى الآخر خائياً وبالعكس مرةً أخرى ، وما أتذكر من تقريره رحمه الله عند الدرس أن المراد بالسجل دلوان يربطان بالحبل فى خشبة ونحوها ويستقى بهما الماء من البير بحيث إذا غمس أحدهما فى البير يعلو الآخر فوق البير وكذا الآخر ، وهو المعبر بقوله : يدال علينا وندال عليه ، وهذا المعنى أقرب إلى ما قالوا من النوب نوبة لنا ونوبة له .

(٢) قال الحافظ : قوله : سنطة بضم أوله وفتححه أخرج بهذا من ارتد مكرهاً أولاً لسنطة لدين الإسلام بل لرغبة فى غيره كحظ نفسانى كما وقع لعبيد الله بن جحش ، قال الكرمانى : فإن قلت : قد ارتد كثير ممن آمن به فما وجهه ؟ قلت : إما أنه لم يرتد أحد حينئذ ، وإما لأن الارتداد لم يكن لبغض الدين بل لحب الرياسة ونحوه .

قلت : قوله : وقد ارتد كثير لا يصح ، كذا قوله : لم يرتد أحد حينئذ ، بل الصواب ما قال الحافظ من أن قوله : سنطة ، يريد أن من دخل فى الشئ على بصيرة يبعد رجوعه عنه ، بخلاف من لم يكن ذلك من صميم قلبه

حجة على بطلان الإسلام ولا علامة على أن الدين الذي رجع هذا منه فيه نقص ومفاسد ، ولأجل هذا أجابه سفيان بالنفي ، ولو كان السؤال عن مطلق الارتداد لما صح له أن يجيب بالنفي ، ولكان له مسأغ للإثبات لارتداد بعضهم كعبيد الله بن الحطال (١) وغيره ، فإن ارتدادهم كان لعوارض وأسباب تعرف في التواريخ لا لكرهاتهم ملة الإسلام .

فإنه يتزلزل بسرعة ، وعلى هذا يحمل حال من ارتد من قريش ، ولهذا لم يعرج أبوسفیان على ذكرهم وفيهم صهره زوج ابنته أم حبيبة وهو عبيد الله ابن جحش فإنه كان أسلم وهاجر إلى الحبشة بزوجه ، ثم تنصر بالحبشة ومات على نصرانيته وتزوج النبي ﷺ أم حبيبة بعده ، وكان ممن لم يدخل في الإسلام على بصيرة وكان أبو سفيان وغيره يعرفون ذلك منه ، ولذلك لم يعرج عليه خشية أن يكذب ، ويحتمل أن يكونوا عرفوه بما وقع له من التنصر وفيه بعد ، أو المراد بالارتداد الرجوع إلى الدين الأول ولم يقع ذلك لأن جحش ولم يطلع أبوسفیان على من وقع له ذلك ، انتهى .

قال صاحب " الخميس " : تزوج النبي ﷺ أم حبيبة سنة ست وبى بها سنة سبع ، وكانت خرجت مع زوجها ابن جحش مهاجرة إلى الحبشة في الهجرة الثانية ، ثم تنصر زوجها ومات هناك وثبتت أم حبيبة على الإسلام انتهى .

(١) وكان ممن أهد ردمه في النفر الذين أهدر النبي ﷺ دماهم في فتح مكة ، وقد أخرج " البخاري " من حديث أنس أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر ، فلما نزعه جاءه رجل فقال : إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ، فقال : اقتلوه .

قال الحافظ : وإنما أمر بقتله لأنه كان مسلماً فبعثه رسول الله ﷺ مصداقاً وبعث معه رجلاً من الأنصار ، وكان معه مولى يخدمه ، فنزل منزلاً

قوله : ولم أكن أظن أنه منكم (١) وكان ذلك مكتوباً في الكتب السماوية أيضاً أنه من العرب ومن قريش ، فلعل هرقل لم يتذكر ذلك منه واعتراه نسيان وذهول بكونه منهم ، فأنكر ، أو يكون المعنى لم أكن أظن بعثته منكم أبا سفيان خاصة وإن كان لي علم بكونه من العرب ومن قريش ، فالخفي كونه من بنى مناف لا كونه من قريش ، وكان ذلك ظاهراً لديه .

قوله : ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ ، وكان ذلك دلالة على كمال فطنته حيث لم يتبادر إلى الرسالة ما لم يحقق أمر المرسل ، وكان النبي ﷺ أمر دحية أن يدفع الكتاب إلى عظيم بصرى ، وكان عظيم بصرى أقرى إبلية لملاقاة هرقل (٢) وذلك لأن كل أحد لا يمكن له التوصل إلى الملوك .

فأمر المولى أن يذبح تيساً ويصنع له طعاماً ، فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئاً فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركاً ، وكانت له قيمتان تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) قال القسطلاني : قوله : قد كنت أعلم ، قاله لما عنده من علامات نبوته ﷺ الثابتة في الكتب القديمة . وقوله : لم أكن أظن أنه منكم أى من قريش انتهى . وقال الحافظ : أى أعلم أن نبياً سيبعث في هذا الزمان لكن لم أعلم تعيين جنسه ، وزعم بعض الشراح أنه كان يظن أنه من بنى اسرائيل لكثرة الأنبياء فيهم فيه نظر ، لأن اعتماد هرقل في ذلك كان على ما اطلع عليه من الإسرائيليات ، وهي طافحة بأن النبي الذي يخرج في آخر الزمان من ولد إسماعيل فيحمل قوله : لم أكن أظن منكم : أى من قريش .

(٢) كذا في الأصل ولم أجد في الشروح من ذكره بهرقله ، والشيخ رحمه الله لما كان معروفاً بالحذاقة في الأدب حتى يضرب به المثل في ذلك وكتب لفظ هرقله بمواضع كثيرة من هذا التقرير تركته هكذا وما نهت

قوله : يؤتك الله أجرك مرتين ، إما محمول على الكثرة أى مرة بعد مرة وذلك لما يؤجر على إسلام الأريسين ، أو المراد الثنية حقيقة لأنه آمن بنبيه ثم آمن بمحمد ﷺ .

قوله : إلى كلمة سواء بيننا (١) يعنى بذلك أنى لا أدعوك إلا إلى ما هو مسلم بين الفريقين ، واتخاذ غير الله أرباباً أن ينقاد لأوامرها مخالفاً لأمر الله تعالى ، فكان فى " الإنجيل " أمر بإيجاب للإيمان بمحمد ﷺ ، فكان الإيمان به إيماناً وتصديقاً بمضمون كتابهم فى الحقيقة لو امتثلوا أمر الله الذى أمرهم به ولم يأخذوا بقول علمائهم المانعين عنه .

قوله : فإن تولوا ، لحطاب من الله ولعله (٢) كان معلوم هرقله أنه من الله تعالى فاستغنى عن التنبيه لذلك ، وأيضاً فإن قرينة الكلام منبهة عنه فلم يحتج إلى التصريح بأنه من كلامه تبارك وتعالى .

عليه فى كل موضع .

(١) وقد ورد فى التنزيل : « قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة » الآية ، قال الحافظ قيل : إن النبي ﷺ كتب ذلك قبل نزول الآية ، فوافق لفظه لفظها لما نزلت ، وذلك لأن نزولها فى قصة وفد نجران ، وكانت قصتهم سنة الوفود سنة تسع ، وكانت قصة أبى سفيان قبل ذلك سنة ست ، وقيل : بل نزلت سابقة فى أوائل الهجرة ، وإليه يؤمى كلام ابن إسحاق ، وقيل : نزلت فى اليهود ، وجوز بعضهم نزولها مرتين ، وهو بعيد ، انتهى .

(٢) هذا على أحد الأقوال فى نزول الآية كما تقدم قريباً فى كلام الحافظ ، والمعروف عند أهل العلم أنه ﷺ أراد الآية ، قال القسطلانى : قيل : إنه ﷺ لم يرد التلاوة بل أراد مخاطبتهم بذلك ، وحيث فلا إشكال أى فى ذكر الواو

قوله : كثر عنده الصخب ، ولعله كان تشاوراً فيما بينهم (١) في أمره عليه السلام وجواب كتابه ، إلا أن أبا سفيان ومن معه لما كانوا لا يفهمونه لأجنبية اللسان عبروا عنه بالصخب .

قوله : وكان ابن الناطور ، ابتداء قصة من الزهرى (٢) ، وظاهر ما

في أولها ، وعورض بأن العلماء استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة الآية أو الآيتين إلى أرض العدو ، ولولا أن المراد الآية لما صح الاستدلال ، وهم أقوم وأعرف ، وبأنه لو لم يرد الآية لقال عليه الصلاة والسلام : فإن توليتم ، وفي الحديث : « فلن تولوا » انتهى . قلت : وكذا استدل به الطحاوى أيضاً في "مشكل الآثار" على جواز السفر ببعض القرآن إلى أرض العدو .

(١) ما أفاده الشيخ واضح ، ولا يبعد أن يكون الصخب لما رأوا من جنح الملك إلى الإسلام ، لتصديقه بأن هذه الصفات التي ذكرها الوفد صفات النبي ، وأشد منه قوله : لتجشمت لقاءه ، وأشد منه : لغسلت قدميه ، حتى ذكره الشراح بحثاً ، قال العيني : إن قيل : هل يحكم بإسلام هرقل بالقولين المذكورين ؟ يقال : لا نحكم به لأنه ظهر منه ما ينافيه ، انتهى مختصراً ، ثم رأيت الحافظ مال إلى ذلك في التفسير إذ قال : يعرف من قرائن الحال أن اللغظ كان لما فهموا من هرقل من ميله إلى التصديق . انتهى . ز

(٢) وبذلك جزم الحافظ في "الفتح" إذ قال : الواو في قوله : وكان عاطفة ، والتقدير عن الزهرى أخبرني عبيدالله ، فذكر الحديث الأول ، ثم قال الزهرى : وكان ابن الناطور يحدث ، فذكر هذه القصة ، فهي موصولة إلى ابن الناطور لا معلقة كما زعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن ، وقد بين أبو نعيم في "دلائل النبوة" أن الزهرى قال : لقيته بدمشق في زمن عبد الملك

صنعه المؤلف من عطف قصة على قصة من غير فصل بينهما أنه وصل إليه القصتان بسند واحد . ثم إن المراد بذلك أن ابن الناطور (١) سرد من قصة هرقل ما لم يبلغ الزهرى ، وترك منها ما كان قد بلغه كما قدمنا آنفاً ، والترتيب بينهما قد علم ، ثم قد يتوهم أن هرقل لما تحقق عنده أمر الرسالة بأسباب شتى في إيلياء كيف أخر عرضه على رجاله إلى ورود حمص ؟ والجواب أنه وإن كان قد استيقن بذلك إلا أنه أحب أن يجمع مع رأيه رأى صاحبه ، لأن علمه كان مسلماً عند قومه كعلم هرقل وحذاقته ، فكان اجتماعها على أمر أبعد من تهمة الغلط ، إلى غير ذلك من الفوائد ، والله أعلم .

ابن مروان وأظنه لم يتحمل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم ، وإنما وصفه بكونه سقفاً لينبه على أنه كان مطلعاً على أسرارهم ، عالماً بحقائق أخبارهم ، انتهى . ز

(١) ابن الناطور روى بالطاء المهملة والمعجمة ، وهو الحافظ للزرع والناظر إليه كذا في " الكرماني " وغيره من الشروح ، قال العيني : قال القاضي : هو بطاء مهملة ، وعند الحموى بالمعجمة ، قال أهل اللغة : فلان ناظر بنى فلان وناظرهم بالمعجمة ، والناطور بالمهملة : حافظ النخل ، عجمى تكلمت به العرب ، قال الأصمعي : هو من النظر ، والنبط يجعلون الطاء طاء ، وفي " العباب " في فصل الطاء المهملة : الناظر والناطور : حافظ الكرم ، وقال ابن دريد : الناطور ليس بعربي ، انتهى . وقال أيضاً في موضع آخر : هو بالطاء المهملة ، وفي رواية الحموى : بالطاء المعجمة ، وفي رواية الليث عن يونس : ابن ناطوراء بزيادة الألف في آخره فعلى هذا هو اسم أعجمي . انتهى .

قوله : فلا يهمنك (١) شأنهم ، لأن اليهود ليست لهم مملكة ولا سلطنة ، وإنما هم ضربت عليهم الذلة والمسكنة ، فليسوا إلا رعايا وأهل ذمة يسهل قتلهم بأدنى همة .

قوله : ثم كتب هرقل إلى صاحب له ، واتفق مجيئ كتاب رسول الله ﷺ وسؤال هرقله أبا سفيان بعده قبل ورود الجواب . وذلك لأن جوابه إنما ورد إليه بعد ما كر راجعاً إلى بلاده من إيلياء .

قوله : فلم يرم حصص ، الظاهر أنه لم ينتظر جوابه هناك لحصول العلم له قبل ذلك إلا أنه اتفق له المقام هناك (٢) إلى أن ورد الجواب منه ، ولا يبعد أن يكون انتظره أيضاً ، غاية ما في الباب أن انتظاره له ثمة لا يكون لتحصيل يقين له لحصوله بدونه بل لإثبات حجة به على قومه .

قوله : ثم أمر بأبوابها ، وذلك لثلاث ينفلت منهم أحد فتقع الفتنة ، ولا كذلك إذا كانوا مأسورين محصورين هناك ، فإن القضية إذاً مقدورة كما فعل بعد ذلك حيث أظهر لهم أن مسألته هذه إنما كانت امتحاناً ليرجع أنسهم

(١) قال الكرمانى : بضم الياء من الإفعال يقال : أهمنى الأمر إذا أقلقنى وأحزنى ، ومراده أن هؤلاء أحقر من أن تهتم لهم أو تبالي بهم ، انتهى .

(٢) ظاهر كلام الشيخ أن مقامه بمحصص كان اتفاقاً أوللاً انتظار وهو ظاهر لفظ الحديث إذ قال : فلم يرم حصص ، وما جزم به شراح الحديث أن الحصص كان دار سلطنته فيأول ما في الحديث من قوله : لم يرم أى كان مقبلاً بها ولم يخرج منها إلى موضع آخر ، قال الحافظ في قوله : وسار هرقل إلى حصص ، لأنها كانت دار ملكه وكانت في زمانهم أعظم من دمشق وكان فتحها على يد أبى غبيدة بن الجراح سنة ١٦ هـ بعد هذه القصة بعشر سنين .

إليه ويدفع وحشتهم ، ثم إن هرقل لم يظهر عنه بعد ذلك شئ من أمارات الإسلام فلا يدري هل أخفى إسلامه شحاً على الملك وخوفاً على النفس أم رجع عما كان عليه ، وعلى هذا يحمل كلام المؤلف ، وكان هذا آخر شأن هرقل (١) ، يعنى آخر ما ظهر من أمره أنه قال لهم هذه المقالة ، وأما إنه كيف كان فيما بينه وبين الله فالجزم بالحكم في ذلك مشكل لا يمكن الإقدام عليه (٢) ، فكيف ينسب إلى المؤلف أنه حكم عليه بالكفر ، وخروجه في تبوك وكذا في غزوة مؤتة ليسا حجة على كفره (٣) ، وغاية ما يلزم منها الفسق .

(١) قال الحافظ : لما كان أمر هرقل في الإيمان عند كثير من الناس مشتبهاً لأنه يحتمل أن يكون عدم تصريحه بالإيمان للخوف على نفسه من القتل ، ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافراً ، وقال الراوى في آخر القصة : فكان ذلك آخر شأن هرقل ، ختم به البخارى هذا الباب الذى استفتحه بحديث : الأعمال بالنيات ، كأنه قال : إن صدقت نيته انتفع بها في الجملة وإلا فقد خاب وخسر . انتهى . قلت : وتقدم الاختلاف في إسلام هرقل في أول الحديث .

(٢) قال العجنى : قال ابن بطلال : لم يصح عندنا أن هرقل جهر بالإسلام ، وإنما عندنا أنه أثر ملكه على الجهر بكلمة الحق ولسنا نقنع بالإسلام دون الجهر به ، ولم يكن هرقل مكرهاً حتى يعذر وأمره إلى الله تعالى ، وقد حكى القاضى عياض فيمن اطمأن قلبه بالإيمان ولم يتلفظ ، وتمكن من الإتيان بكلمتى الشهادة ولم يأت بها ، هل يحكم بإسلامه أم لا ؟ اختلافاً بين العلماء مع أن المشهور لا يحكم به ، وقيل : إن قوله : هل لكم في الفلاح والرشد فتبايعوا هذا الرجل يظهر أنه أعلن ، والله أعلم بحقيقة الأمر .

(٣) لكن ما تقدم في هامش أول الحديث من قوله ﷺ في غزوة تبوك :

قوله : هل لكم فى الفلاح والرشد ، وفى الأول ما ليس فى الثانى وهما معاً حقيقيان وإضافيان ، فحقيقة الفلاح والرشد الإسلام والإضافى منها نسبة إلى الكفر والطغيان بذل الجزية وقبول الذمة ، وقوله : تبايعوا ، يشمل الأمرين كليهما ، فإن المبايعة مبايعة إسلام أو عهد ، وعلى هذا فكان ما قاله لهم إرشاداً لهم إلى أفضل الأمرين لهما ثم إلى المفضول ، والله أعلم .

قوله : حر الوحش ، وهى أشد الوحوش توحشاً وهذا هو وجه التشبيه (١) .

« كذب عد والله إنه على نصرانيته » نص فى أنه لم يؤمن بعد . ز

(١) قال الحافظ : شبههم بالوحوش لأن نفرتها أشد من نفرة البهائم الإنسية ، وشبههم بالحر دون غيرها من الوحوش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أضل . انتهى . وتعقب كلامه العيني ورجح أنه شبههم بها لأنها أشد نفرة من سائر الحيوان ، ويضرب المثل بشدة نفرتها انتهى .

تنبيه : قال الحافظ : يؤخذ للمصنف من آخر لفظ فى القصة براعة الاختتام ، انتهى . وهذا إشارة منه - رحمه الله - إلى ما تقدم فى مقدمة هذه الحاشية فى خصائص " البخارى " ما جزم به الحافظ رحمه الله من أن الإمام البخارى رحمه الله يذكر فى آخر كل كتاب ما يدل على الختم ، ويشير إلى اختتام الكتاب ، وذكرت هناك أن الأوجه عندى أن الإمام البخارى يذكر فى آخر كل كتاب ما ينبه الرجل على خاتمته ويذكره موته ، وههنا لفظ : وذلك آخر شأن هرقل كما يشير إلى خاتمة الكتاب بلفظ الآخر فهو أشد تنبيهاً إلى خاتمة كل رجل بالإشارة إلى آخر شأن هرقل إن صدقت نيته انتفع بها وإلا فقد خاب وخسر . ز

## كتاب الإيمان (١)

(١) قال القسطلاني : الإيمان بكسر الهمزة لغةً : التصديق ، وهو كما قاله التفتازاني : إذعان الحكم المخبر به وقبوله إفعال من الأمن ، كأن حقيقة آمن به أمته التكذيب والمخالفة ، يعدى باللام كما في ”التنزيل“ في قصة يوسف : « وما أنت بمؤمن لنا » أى مصدق لنا ، وبالباء كما في الحديث : « أن تؤمن بالله » الحديث ، وليس حقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة الصديق إلى المخبر أو المخبر به من غير إذعان وقبول ، بل هو إذعان وقبول لذلك ، بحيث يقع عليه التسليم على ما صرح به الإمام الغزالي ، انتهى .

وقال الحافظ : الإيمان لغةً : التصديق ، وشرعاً : تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه ، وهذا القدر متفق عليه ، ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة إبداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب إذ التصديق من أفعال القلوب ، أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعل المأمورات وترك المنهيات ، انتهى ، وبسط العلامة العيني في هذا الاختلاف أشد البسط وذكر الأقوال الكثيرة في ذلك مع نسبتها إلى قائلها .

وقال شيخ مشايخنا مولانا أحمد على السهارنفورى في هامش ”البخارى“ ملخصاً كلام العيني في شرح ”البخارى“ فقال : نقل عن الإمام أبى حنيفة وغيره أن الإيمان عمل القلب واللسان معاً ، ثم الإقرار هل هو ركن أم شرط في حق إجراء الأحكام ، قال بعضهم : هو شرط ، وقال الحافظ النسفي : هو المروى عن أبى حنيفة وإليه ذهب الأشعرى في أصح الروايتين ، وهو قول أبى منصور الماتريدى ، وقال بعضهم : إن الإيمان فعل القلب واللسان مع سائر الجوارح ،

.....  
 وهم أصحاب الحديث ومالك والشافعى وأحمد .

ونقل عن الإمام الشافعى أنه قال : الإيمان هو التصديق والإقرار والعمل ، فالمخل بالأول وحده منافق ، وبالثانى وحده كافر ، وبالثالث وحده فاسق ، ينجو من الخلود فى النار ويدخل الجنة ، قال الإمام : هذا فى غاية الصعوبة لأن العمل إذا كان ركناً لا يتحقق الإيمان بدونه فغير المؤمن كيف ينجو من النار ؟ وأجيب بأن الإيمان قد جاء بمعنى أصل الإيمان كما فى قوله ﷺ : « الإيمان أن تؤمن بالله » الحديث ، وقد جاء بمعنى الإيمان الكامل وهو المقرون بالعمل كما فى حديث وفد عبد القيس ، والإيمان بهذا المعنى الثانى هو المراد بالإيمان المنفى فى قوله ﷺ : « لا يزنى الزانى وهو مؤمن » الحديث ، فالخلاف لفظى راجع إلى تفسير الإيمان ، ولا خلاف فى المعنى فإن الإيمان المنجى من دخول النار هو الثانى باتفاق جميع المسلمين ، والإيمان المنجى من الخلود فى النار هو الأول باتفاق أهل السنة خلافاً للمعتزلة والخوارج ، انتهى .

وأفاد شيخ مشايخنا شيخ الهند رحمه الله فى تراجمه أنهم اختلفوا فى كون الأعمال جزءاً للإيمان على ثلاثة مذاهب :

الأول : أن الأعمال أجزاء لحقيقة الإيمان داخلية فى ماهيته ، وإذا فات الجزء فات الكل ، وهذا مذهب الخوارج والمعتزلة .

والثانى : أنها خارجة عن حقيقة الإيمان بالكلية لا تعلق لها بالإيمان ، فالإيمان قول بلا عمل ، وهذا مذهب المرجئة .

والثالث : أنها خارجة عن حقيقة الإيمان داخلية فى كماله ، فهى مكمل لها كأعضاء الإنسان فإنها خارجة عن الحقيقة الإنسانية داخلية فى كمال الإنسان ، وما يتقبل من الخلاف بين أهل السنة فهو لفظى بلا مرية ، ولا يشك فى كونه

لفظياً غير من اقتصر على الألفاظ ولم يتأمل المعاني ، انتهى .

قلت : وهذا ظاهر بالبداية ، فإن أحداً من أئمة السلف لم يقل بالخلود في النار لمن أدخل شيئاً من أعمال الجوارح ، ولم يقل أحد منهم بدخول الجنة لمن أدخل بالتصديق القلبي ، قال الحافظ: السلف قالوا : الإيمان اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالأركان ، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله ، ومن ههنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقصان ، والمرجئة قالوا : هو اعتقاد ونطق فقط . والكرامية قالوا : هو نطق فقط . والمعتزلة قالوا : هو العمل والنطق والاعتقاد . والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته ، والسلف جعلوها شرطاً في كماله ، انتهى .

وقال شيخ مشايخنا الدهلوي في التراجم: اضطرب كلام الشراح في بيان غرض القدماء من المحدثين في مسألة الإيمان ، وذلك أنهم حكموا من صدق بقلبه وأقر بلسانه ولم يعمل عملاً فهو مؤمن ، وحكموا بأن الأعمال من الإيمان ، فأشكل عليهم أن الكل لا يوجد بدون الجزء . والحق عندي في ذلك أن الإيمان إيمانان: إيمان انقياد فقط ويتفرع عليه أحكام الدنيا ، وقد نبه عليه البخاري في (باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة) ومثله كمثل الرجل يقال للرجل الضعيف النحيف : إنه رجل ، من غير مجاز ، وللرجل الجامع للكمالات الإنسانية : إنه رجل ، من غير مجاز ، وكذلك يقال لمن له تصديق وإقرار فقط : إنه مؤمن ، ومن جمع معهما العمل الصالح : إنه مؤمن من غير مجاز ، انتهى .

ثم زاد ههنا في تقرير مولانا الشيخ محمد حسن المكي رحمه الله عن الشيخ الكنكوهي - قدس سره - قولاً ، فقال: قوله: بسم الله الرحمن الرحيم ، قد يكتب قبل الكتاب وقد يكتب بعده في غير محله ، والوجه في ذلك أن الإمام البخاري

قوله : وهو قول وفعل (١) أراد بالفعل ما يعم فعل القلب وفعل الجوارح ، ويمكن إرادة فعل الجوارح فقط ، وعلى هذا فترك التصديق في الذكر لاتفاق العلماء على اعتباره في الإيمان (٢) ، ثم إن القصد فيه الرد على

حين يكتب هذا الكتاب كان يكتب ويكتب ، فإذا وقف عن الكتابة بسبب المرض أو غيره من الأعذار تركها ، ثم إذا شرع في الكتابة بعد الوقفة كتب البسملة أولاً ؛ فإن كان كتب الكتاب قبل الوقفة وقعت البسملة بعده وإلا وقعت قبله ، هذا هو الوجه المنقول من الأساتذة وإن كان ضعيفاً ، انتهى . ولم أتحصل بعد وجه الضعف فإن المنقول عن الأساتذة يزيل الإشكال المعروف أن الإمام طالما يذكر البسملة فيما بين الأبواب المسلسلة من كتاب واحد . ز

(١) قال الحافظ : قوله : قول وفعل ، وفي رواية الكشميهني : قول وعمل ، وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك أما القول فالمراد به النطق بالشهادتين ، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات ، ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى الله ؛ فالسلف قالوا : هو اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالأركان ، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله ، ومن ههنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص ؛ والمرجئة قالوا : هو اعتقاد ونطق فقط ؛ والكرامية قالوا : هو نطق فقط ؛ والمعتزلة قالوا : هو العمل والنطق والاعتقاد .

والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته ، والسلف جعلوها شرطاً في كماله ، وأثبتت المعتزلة واسطةً فقالوا : الفاسق لا مؤمن ولا كافر ، انتهى . ز

(٢) قال الكرمانى : فإن قلت : هو قول وفعل واعتقاد بالقلب ، بل الاعتقاد بالقلب هو الأصل فلم لم يذكره ؟ قلت : لا نزاع في أن الاعتقاد

المرجئة (١) القائلين بأنه لا يضر الإسلام معصية ، والمعتزلة المبتئين منزلة بين المؤمن والكافر ، وبيان ما أراده الفقهاء والمتكلمون من علمائنا - رحمهم الله تعالى - من الزيادة والنقص ، ولما كانت عقائد المرجئة هذه تسد باب الأعمال بالكلية بالغ في الرد عليها بآيات وروايات وآثار كثيرة ، ثم إن مبنى استدلاله (٢) على اتحاد الإيمان والإسلام وهو حق لا ريب فيه، فإن الإيمان المعتبر عند الشرع لا ينفك عن الإسلام ولو حكماً ، وهو الانقياد بالقلب ، والاعتراف بعصيانته

لا بد منه ، والبحث في أن القول باللسان والفعل بالجوارح هل هما منه أم لا ؟ فلذلك ذكر ما هو المتنازع فيه .

(١) قال النووي في شرح " البخارى " : إطلاق الإيمان على الأعمال متفق عليه عند أهل الحق ، ودلائله في الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر ، وهذا المعنى أراد البخارى في " صحيحه " بالأبواب الآتية كقوله : ( باب أمور الإيمان ) و ( باب الصلاة من الإيمان ) ( باب الزكاة من الإيمان ) وسائر أبوابه ، وأراد الرد على المرجئة في قولهم الفاسد : إن الإيمان قول بلا عمل ، وبين غلطهم وسوء اعتقادهم ، انتهى .

(٢) يعنى أن استدلال المصنف في هذه الأبواب كلها مبنى على اتحاد الإيمان والإسلام ، ولذا ذكر أحاديث الإسلام في أبواب الإيمان ، وذلك لاتحادهما شرعاً ، قال القسطلانى : الإسلام لغة : الانقياد والخضوع ، ولا يتحقق ذلك إلا بقبول الأحكام والإذعان ، وذلك حقيقة التصديق ، قال الله : « فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين ، فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين » فالإيمان لا ينفك عن الإسلام حكماً ، فهما متحدان في الصدق وإن تغيرا بحسب المفهوم ، إذ مفهوم الإيمان تصديق القلب ، ومفهوم الإسلام أعمال الجوارح ، انتهى .

وقصوره لو أخل بشئ من الأعمال أو ارتكب المعاصى والمآثم ، وأما عدم تحقق الإسلام الشرعى بدون الإيمان فظاهر ، وأراد بالهدى (١) الإيمان ، وزيادة الإيمان (٢) فى الروايات والآيات عندنا محمولة على زيادة المؤمن به ، أو على زيادة مراتب الإيقان وكيفيات التصديق لا نفسه لأنه شئ بسيط .

(١) أى المراد بالهدى فى هذه الآيات التى ذكرها الإمام البخارى الإيمان ، وعلى هذا يصح إيراد البخارى هذه الآيات فى الاستدلال على زيادة الإيمان ، ولا ريب فى ذلك لأن الهداية هى الدلالة الموصلة إلى المطلوب وهو الإيمان . ز

(٢) قال النووى فى شرح " البخارى " أنكر أكثر المتكلمين زيادته ونقصه وقالوا : متى قبل الزيادة والنقص كان شكاً وكفرأ ، وقال المحققون من المتكلمين : نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص ، والإيمان الشرعى يزيد وينقص بزيادة ثمراته ونقصاتها وهى الأعمال ، وفى هذا جمع بين ظواهر النصوص الواردة بالزيادة مع أقاويل السلف ، وبين أصل وضعه فى اللغة وما عليه المتكلمون ، وهذا الذى قاله هؤلاء وإن كان ظاهراً حسناً ، فالأظهر المختار خلافه وهو أن نفس التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر وتظاهر الأدلة وانسراح الصدر ، ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعترهم الشبه ولا يتزلزل إيمانهم بعارض إلى آخر ما بسطه ، وقال فى آخره : فهذا الذى اخترناه هو الصحيح الموافق لظواهر النصوص ، انتهى .

قلت : وهذا هو الذى أشار إليه الشيخ بقوله : أو مراتب الإيقان وكيفيات التصديق ، ولا شك أن نفس التصديق بسيط ، وقوته وضعفه صفة خارجة عن الحقيقة ، كما أن نفس الإنسانية بسيط ، وكون الإنسان ضعيفاً أو قوياً صفة زائدة على الحقيقة الإنسانية ، قال الغزالى فى " الإحياء " : إن قلت : قد اتفق السلف على أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، فإذا

قوله : إن للإيمان فرائض ، شرع في الآثار ، وظاهر أن الفرائض والشرائع ليست لنفس الإيمان (١) إذ هو اسم للتصديق عند الكل ، فلا معنى لكونه ذا فرائض إلا إذا أدخل فيه العمل أيضاً ، ونقل عنه أن الإيمان (٢) فرائض كان التصديق هو الإيمان فلا يتصور فيه زيادة ونقصان .

فأقول : إن السلف هم الشهود والعدل وما لأحدهم عن قولهم عدول ، فما ذكره حق ، وإنما الشأن في فهمه ، وفيه دليل على أن العمل ليس من أجزاء الإيمان وأركان وجوده بل هو مزيد عليه يزيد به ، والزائد موجود والناقص موجود ، والشئ لا يزيد بذاته ، فلا يقال : إن الإنسان يزيد برأسه بل يقال : يزيد بلحيته وسمته ، ولا يجوز أن يقال : إن الصلاة تزيد بالركوع والسجود بل تزيد بالآداب والسنن ، فهذا تصريح بأن الإيمان له وجود ثم بعد الوجود يختلف حاله بالزيادة والنقصان ، إلى آخر ما بسطه من زيادة البقين ونقصه . ز

(١) قال الكرمانى: الغرض من هذه الحكاية بيان أن عمر كان قائلًا بأن الإيمان قول وفعل ، وكان قائلًا بزيادة الإيمان ونقصانه حيث قال : استكملها ولم يستكملها ، ولقائل أن يقول : لا يدل ذلك عليه بل على خلافه إذ قال : للإيمان كذا وكذا ، فجعل الإيمان غير الفرائض وأخواتها ، فقال : استكملها أى الفرائض ونحوها لا الإيمان ، فجعل الكمال لها لا للإيمان ، انتهى .

(٢) قال الحافظ : قوله : للإيمان ، كذا ثبت في معظم الروايات باللام ، وفرائض بالنصب على أنها اسم إن ، وفي رواية ابن عساكر : فإن الإيمان فرائض ، على أن الإيمان اسم إن ، والفرائض خبرها ، وبالأول جاء الموصول الذى أشرنا ، انتهى . وأشار بذلك إلى ما قاله قبل ذلك أن عدى بن عدى الكندى تابعى من أولاد الصحابة كان عامل عمر بن عبدالعزيز على الجزيرة ولذلك كتب

إلخ ، وعلى هذا فمدخول الأعمال فيه أظهر ، ثم لا يمكن أن يكون عمر رضى الله عنه هذا يكفر من أخل بشئ من الأعمال كما هو اللازم من جعل الأعمال داخلة في الإيمان ، لأنه عين ما ذهب إليه المرجئة (١) مع ما فيه من مخالفة بينة للنصوص القطعية ، فلم يكن مراده إلا دخولها في الإيمان الكامل (٢) وهو عين مرادنا .

قوله : فن استكملها ، هذا استدلال ثان من كلام عمر رضى الله عنه .  
قوله : ولكن ليطمئن قلبي ، والاطمينان زيادة اليقين ، ولا يمكن نفي اليقين عنه قبل ذلك لكونه مؤمناً قبله ، فلزم التفاوت والتشكيك في مراتب اليقين والتصديق ، وهو الزيادة في الإيمان ؛ وإيرادها (٣) في غير الآيات لأنها إليه ، وصله أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في "كتاب الإيمان" لهما بلفظ : أما بعد ! فإن للإيمان فرائض وشرائع إلخ . ز

(١) هذا سبقة قلم ، والصواب بدله : الخوارج والمعتزلة .

(٢) قال الحافظ : الغرض من هذا الأثر أن عمر بن عبدالعزيز كان ممن يقول : بأن الإيمان يزيد وينقص ، حيث قال : استكمل ولم يستكمل . قال الكرمانى : هذا على احدى الروايتين ، وأما على الرواية الأخرى فقد يمنع ذلك لأنه جعل الإيمان غير الفرائض ، كذا في "الفتح" عن الكرمانى وليس هذا في النسخة التى بأيدينا ، ثم تعقبه الحافظ بقوله : قلت ، لكن آخر كلامه يشعر بذلك ، وهو قوله : فن استكملها أى الفرائض وما معها فقد استكمل الإيمان ، وبهذا تتفق الروايتان ، فالمراد أنها من المكملات ، لأن الشارع أطلق على مكملات الإيمان إيماناً ، انتهى .

(٣) وما أفاده الشيخ رحمه الله أوجه عندى مما وجهه به العيني إذ قال : قيل :

من كلام إبراهيم عليه السلام لا من أمره تعالى وإن كان مذكوراً في القرآن على سبيل الحكاية ، وكذلك في قول معاذ أي : نزد الإيمان ساعةً بالمذاكرة ، وكذلك قول ابن مسعود فإن كلها دليل على ما قصده المؤلف ، ولا يضرنا شيئاً فإن الزيادة في الكيفيات مسلمة (١) .

قوله : اليقين الإيمان كله ، يعني أن اليقين كل الإيمان ، ففيه استدلالان : توكيد الإيمان بلفظ الكل (٢) ، ولا يؤكد بالكل إلا ذو أجزاء وأبعاد ، فلزم دخول الأعمال في الإيمان إذ ليس في نفس الإيمان أجزاء ، وحمل كان المناسب للسياق أن يذكر هذه الآية عند سائر الآيات ، وأجيب بأن تلك الآيات دلت على الزيادة صريحاً ، وهذه تلزم الزيادة منها ، ففصل بينهما إشعاراً بالتفاوت ، انتهى .

(١) كما تقدم في كلام الشيخ وأيدته بكلام النووي وقال العيني : قال الزمخشري : فإن قلت : كيف قال له : أو لم تؤمن وقد علم أنه أثبت الناس إيماناً ؟ قلت : ليجيب بما أجاب لما فيه من الفائدة الجلية للسامعين ، انتهى . قال العيني : إن فيه فائدتين : إحداهما : التفرقة بين علم اليقين وعين اليقين ، فإن في عين اليقين طمانينة بخلاف علم اليقين ، والثانية : إن لإدراك الشيء مراتب مختلفة قوةً وضعفاً ، وأقصاها عين اليقين ، فليطلبها الطالبون ، انتهى .

(٢) وبذلك جزم عامة الشراح : قال الكرمانى : الكل لا يؤكد به إلا ذو أجزاء يصبح افتراقها حساً أو حكماً ، فعلم منه أن للإيمان كلاًّ وبعضاً فيقبل الزيادة والنقصان ، انتهى . وتبعه العيني وغيره من الشراح ، وأجاد الحفاظ إذ قال : وهذا التعليق طرف من أثر وصله ” الطبراني ” بسند صحيح ، وبقيته : والصبر نصف الميزان ، وجرى المصنف على عادته في الاختصار على ما يدل بالإشارة ،

الإيمان (١) على اليقين أو عكسه ومراتب اليقين متفاوتة ، فلزم كون الإيمان كذلك .

قوله : حقيقة التقوى ، فلزم أن يكون للتقوى وهو الإيمان مراتب بعضها أولى بتسميتها تقوى من بعض ، أى وقد علم أن أدنى درجات التقوى الاتقاء عن الشرك (٢) ، وهو الإيمان نفسه ، فكان أعلى درجاته أعلى درجاته .

قوله : شرع لكم من الدين إلخ ، فتفسير مجاهد (٣) يقتضى اتحادهما

وحذف ما يدل بالصراحة ، إذ لفظ النصف صريح في التجزية ، وفي "الإيمان" لأحمد عن ابن مسعود أنه كان يقول: اللهم زدنا إيماناً و يقيناً وفقهاً ، وإسناده صحيح ، وهذا أصرح في المقصود ولم يذكره المصنف لما أشرت إليه ، انتهى .

(١) هذا استدلال ثان ، وتقدم قريباً في كلام الشيخ أولاً ، ووجه ذلك في كلام النووي أن مراتب التصديق متفاوتة بداهة ، فإن إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم . ز

(٢) قال الكرمانى : قوله : حقيقة التقوى ، أى الإيمان ، لأن المراد من التقوى الوقاية من الشرك ، وفيه إشعار بأن بعض المؤمنين بلغوا إلى كنه الإيمان وبعضهم لا ، فيجوز الزيادة والنقصان ، وفي بعض الروايات بدل التقوى لفظ الإيمان انتهى . وقال الحافظ المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك والأعمال السيئة والمواظبة على الأعمال الصالحة ، وبهذا التقرير يصح استدلال المصنف ، وقوله : حاك ، بالمهملة والكاف الخفيفة أى تردد ، ففيه إشارة إلى أن بعض المؤمنين بلغ كنه الإيمان وحقيقته ، وبعضهم لم يبلغ ، انتهى .

(٣) أشار الشيخ رحمه الله بذلك إلى دفع ما أورد في الحاشية أن الآية التى فسرها مجاهد لا تناسب الترجمة ، لأن الاتحاد لا يدل على الزيادة والنقصان بخلاف

مع ما علم من اختلاف بين الشرائع والأحكام ، فعلم أن الدين واحد غير أن فيه زيادةً ونقصاناً ويدل عليه الرواية (١) : « مثلى مثل من بنى داراً » فإن

الآية التي فسرهما ابن عباس ، ولذا قيل في الحاشية : إن الآية الثانية موافقة للترجمة ، ولا يظهر وجه الموافقة الأولى ، وحكى مولانا الشيخ محمد حسن المكي نور الله مرقده في تقريره عن الشيخ الكنكوهي - قدس سره - قوله : أوحيناك لما كانت الآية محتملةً لمعنيين : أحدهما ما ذكره مجاهد ، وثانيها أوحيناك دين نوح ، ودين إبراهيم ، ودين موسى ، يعني جعلنا مجموع الأديان المذكورة في الآية ديناً لك كما هو مقتضى الواو العاطفة ، فإنها للجمع ، فعلى هذا يكون ديننا أشق الأديان مع أنه أيسرها .

وأيضاً لإرادة هذا المعنى ينافي سوق الآية لأن سوقها تسلية للنبي ﷺ بأنك لا تنزع عن دينك ، ولا تظن أنه ثقیل بالنسبة إلى الأديان السابقة فإنه عينها وليس غيرها ، فسر مجاهد الآية بالمعنى الأول المراد في الآية ، فاستنبط البخارى منه مطلوبه ، وقوله : ديناً واحداً باعتبار أصل الدين ، ومختلفاً باعتبار بعض الفروع الكلية والجزئية ، وباعتبار هذا الاختلاف قال تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً » انتهى . ز

(١) أخرجها البخارى ولفظها عند البخارى من حديث جابر مرفوعاً : « مثلى ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة ، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون ويقولون : لولا موضع اللبنة » ومن حديث أبي هريرة بنحوه ، وفيه : « إلا موضع لبنة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ، ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة ، قال : فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين » انتهى . ز

فيه تصريحاً بأنه ﷺ كمل من الأديان ما كان ناقصاً ، وعلى هذا (١) فمعنى قول ابن عباس : إنه جعل لكل من الأمم سهيلاً وسنةً ، ففى بعض السبل من زيادة الهدى مالم يست فى بعض ، فلزم التفاوت فى درجات الإيمان ، لأن الدين والإيمان واحد ، ويمكن توجيه قوله بأنه جعل لكل من أفراد أمته ﷺ شرعةً ومنهاجاً على أن يكون الخطاب لهم خاصةً دون الأمم كافةً ، ومقصودهم مع تفاوت المناهج واحد كما أن شريعتهم وكتابهم واحدان ، فإطلاق أن لكل منها شرعةً ومنهاجاً لا يصح إلا إذا سلم أن الدين لا يتعدد بتعدد مراتبه ، ولا يتفاوت بتفاوت أوصافه من الشدة والضعف إلى غير ذلك .

ومعنى قوله : شرعةً ومنهاجاً على هذا الأخير ما بين أحكام العبيد والأحرار ، والرجال والنساء ، والأئمة والمؤمنين ، والشبان والشيوخ ، والأصحاء والمرضى ، وغيرهم من تفاوت غير قليل أو ما عليه كل فرد من أفراد الأمة من كثرة العبادة وقتلتها ، والشدة فى الدين وضعفه ، وكثرة ملازمته الجمع والجماعات وقتلتها ، إلى غير ذلك مما لا نهاية له ، فإنهم مع اتحاد المقصود لما تباينوا فيما بينهم هذه المبينة علم أن للإيمان مراتب ، وللتصديق منازل ، فأما إن أدخل الأعمال فالتفاوت حينئذ أظهر ؛ هذا ، ولا يبعد أن

(١) أراد الشيخ بذلك إلى آخر ما بسطه الجمع بين أثرى مجاهد وابن عباس ، إذ يظهر من أثر مجاهد الاتحاد فى الأديان كلها ، ومن أثر ابن عباس اختلاف الشرائع لكل الأمم ، قال الحافظ : المنهاج : السبيل أى الطريق الواضح والشرعة والشرعة بمعنى ، وقد شرع أى سن ، فعلى هذا فيه لف ونشر غير مرتب ، فإن قيل : هذا يدل على الاختلاف ، والذي قبله على الاتحاد ، وأجيب بأن ذلك فى أصول الدين ، وليس بين الأنبياء فيه اختلاف ، وهذا فى الفروع وهو الذى يدخله النسخ ، انتهى .

يقال (١): إن أثر ابن عباس ومجاهد في تفسير الآيتين مجموعهما حجة واحدة .

وحاصلها: أن مجاهداً فسر الآية بما حاصله اتحاد الأديان جملةً ، وفسر ابن عباس رضى الله عنه الآية الثانية بما حاصله افتراق السنن والمناهج ، وليست إلا الشرائع ، فلا يمكن الجمع بين الآيتين إلا بإهدار التفاوت في فروع الإيمان وهى الأعمال ، فإن الأديان حكم عليها بالاتحاد مع ما فيها من بون بائن في الفروع ؛ فعلم أن الدين واحد غير أنه ينقص حسب ما فيه من نقص لقلة الأعمال ، ويزيد حسب زيادة الأعمال ، وما يتوهم من أن الدين أو الإيمان لما كان اسماً لمجموع الاعتقاد والعمل ، ولاشك أن تغير جزء من أجزاء الشيء المركب تغير له ، فلا يبقى المجموع بعد تغير جزء منها هو هذا المجموع بعينه ، فساقط ، لأن ذلك مجرى الأجزاء المتوقفة عليها وجوده لا مطلقاً ، والكلام ههنا في الكامل من الإيمان؛ ونظير ذلك في ما نشاهد الإنسان وسائر الحيوانات، فإن شيئاً من أطرافها كالأيدي والأرجل والآذان والأنوف والأسنان والأذنان لا يصح نفي الجزئية عنها، ومع ذلك فلا يحكم بعد تغير شيء منها أن الكل مغاير لما كان قبل هذا المتغير .

وحاصله : أن الأجزاء نوعان : ما كان منها مدار الاتصاف بالكمال ، وما كان مداراً لتحقيق الشيء وجوده بالفعل ، ودخول الأعمال في الإيمان من قبيل الأول دون الثانى، كما أن المرأ إذا جدعت أنفه وجبت مذاكيره فلا ريب في كونه هو الأول وإن تغيرت صفة كماله إلى النقصان ، فكذلك الأعمال إذا نسبتها إلى الإيمان .

(١) هذا جواب آخر عما أورد أن أثر مجاهد لا يوافق الترجمة .

قوله : « بنى الإسلام على خمس » ولقائل أن يقول: هذا الحديث لا يجديكم شيئاً في دعواكم ، بل الذى يثبت عنه مغايرة الإسلام للأعمال ، فإن المبنى غير المبنى عليه ، والجواب (١) أن المغايرة تجوز أن تكون مغايرة وجود الكل لوجودات الأجزاء في أنفسها .

### (باب أمور الإيمان وقول الله عز وجل (٢))

هذا عطف على لفظ الأمور (٣) وداخل في الترجمة ، والحاصل : أنه يبين فيه شيئين : أمور الإيمان أى يذكر أن الإيمان ليس أمراً وحدانياً بسيطاً

(١) وبذلك أجاب عنه عامة الشراح ، قال العيني تبعاً للكرمانى وغيره قيل : فعلى هذا التقدير هو هذه الخمسة ، والمبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ، وأجيب بأن الإسلام عبارة عن المجموع ، والمجموع غير كل واحد من أركانه ، انتهى .

(٢) ذكر مولانا حسين على في تقريره عن الشيخ الكنكوهي - قدس سره - أن المصنف أورد هذا الباب لدفع وهم أن الأجزاء هو الخمس فقط ، انتهى . يعنى كان لمتوهم أن يتوهم بالحديث السابق اقتصاره على الخمس فقط ، ذكر هذا الباب متصلاً به ، فله در الشيخ ما أجاد .

(٣) قال القسطلاني : بالجر عطف على أمور ، وقال الحافظ: وجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذى رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن أباً ذر سأل النبي ﷺ عن الإيمان ، فتلا عليه : « ليس البر » إلى آخرها ، ورجاله ثقات ، ووجهه أن الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات ، والمراد المتقون من الشرك والأعمال السيئة ، فإذا فعلوا وتركوا فهم المؤمنون الكاملون ، والجامع بين الآية والحديث أن الأعمال

لاجزأ له وإنما هو حقيقة تأليفية تبنى على أمور ويثبت بثبوته أمر آخر ما أشار إليه قوله تبارك وتعالى : « ليس البر » يعنى أن الرواية الموردة في الباب تثبت كلا الأمرين ، لأنها تدل على أن الإيمان بضع وستون شعبة ، فيكون شيئاً ذا أجزاء وأبعاد ، فثبت به أنه ليس إلا حقيقة مؤلفة من أشياء متناسبة ، وكذلك يثبت أن قوله تبارك وتعالى : « ولكن البر من آمن بالله » بعد تصحيح الحمل على ظاهره ، والبر الحقيقي هو الإيمان ، فكانت المذكورات فيها داخلة في الإيمان أجمع ، فافهم ما ألقينته عليك واسمع .

ومعنى قوله : أمور الإيمان ، أى التى أطلق عليها لفظ الإيمان لإطلاق الكل على بعض أجزائه ، فكانت داخلة فيه تصحيحاً لعلاقة المجاز ، والجواب (١)

مع انضمامها إلى التصديق داخلة في مسمى البر ، كما هى داخلة في مسمى الإيمان ، فإن قيل : ليس في المتن ذكر التصديق؟ أجيب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره ، والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذى يذكر أصله ولم يسقه تماماً ، انتهى .

وقال السيوطى : أخرج ابن أبى حاتم وصححه عن أبى ذر أنه سأل رسول الله ﷺ عن الإيمان فتلا : « ليس البر أن تولوا وجوهكم » حتى فرغ منها ثم سألته أيضاً فتلاها ، ثم سألته فتلاها ، الحديث ، وفى " العينى " عن القاسم عن أبى ذر أن رجلاً سألته عن الإيمان فقرأ عليه « ليس البر » الآية ، فقال الرجل : ليس عن البر سألتك ؟ فقال أبو ذر : جاء رجل إلى النبى ﷺ فسأله كما سألتنى ، فقرأ عليه كما قرأت عليك ، فأبى أن يرضى كما أبى أن يرضى ، الحديث .

(١) أى الجواب من الذين قالوا ببساطة الإيمان .

أن علاقة المجاز غير منحصرة فيه ، فلعل إطلاقه عليها لسببية لها ، أو بحسب أن المؤمن آثِل بالآخرة إليها إلى غير ذلك ، والله أعلم .

قوله : « ليس البر » أى الإيمان (١) لأنه أعلى البر ، وكذلك فى قوله : « ولكن البر من آمن » وأنت تعلم ما فيه فإن العطف يقتضى المغايرة كما هو أصله لإبدليل يقوم على خلافه ، فكان المعطوف على الإيمان مغايراً له لا داخلياً فيه إلا أن يقال : جعل الإيمان نوعين : كاملاً (٢) وعبر عنه بالبر وهو الإيمان وما عطف عليه ، وناقصاً وعبر عنه بالإيمان والمعطوفات خارجة عنه ، هذا ظاهر ولا ينكره أحد .

قوله : « قد أفلح المؤمنون » (٣) بإسقاط واو

(١) أى المراد بالبر فى الموضعين الإيمان ، وتام الآية : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب » ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، والموفون بعهدهم إذا عاهدوا ، والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس ، أولئك الذين صدقوا و أولئك هم المتقون » وتقدم قريباً من روايات أبى ذر رضى الله عنه أنه سأل رسول الله ﷺ عن الإيمان فتلا هذه الآية ، فهى تؤيد ما أفاده الشيخ من إطلاق البر على الإيمان .

(٢) قال السيوطى : أخرج وكيع وابن أبى شيبة وغيرهما عن ابن مسرة قال : من عمل بهذه الآية فقد استكمل الإيمان .

(٣) وتامه « قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين هم لفروجهم

العطف (١) لعدم الالتباس ، ورواية الأصيلي بإثباتها ، والاحتجاج بالآية متوقف على كون الصفات المسوقة بعد المؤمنين بياناً للإيمان والمؤمنين لا احترازاً ، وللمانع أن يمنعه ، ولقائل أن يقول : معنى قوله فى الترجمة (٢) باب أمور الإيمان ليس هو إثبات جزئية الأعمال أو قبول الإيمان زيادةً ونقصاناً فإن البحث قد انبرم ، وإنما المقصود ههنا تفصيل بعض مقتضيات الإيمان وآثاره تنبيهاً على أن المؤمن ليس من شأنه الإخلال بها ، وعلى هذا فلا ضير فيما سرده من الآيات والروايات ، والله أعلم .

حافظون ، إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم فلأنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ، والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون ، والذين هم على صلواتهم يحافظون» .

(١) قال الحافظ : قوله : « قد أفلح » ذكره بلا أداة العطف ، والحذف جائز والتقدير وقول الله : « قد أفلح المؤمنون » وثبت المحذوف فى رواية الأصيلي ، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسيراً لقوله : « المتقون » أى المتقون هم الموصوفون بقوله : « قد أفلح » إلى آخرها ، وكأن المؤلف أشار إلى إمكان عد الشعب من هاتين الآيتين وشبههما ، ومن ثم ذكر ابن حبان أنه عد كل طاعة عدها الله تعالى فى كتابه من الإيمان ، وكل طاعة عدها رسول الله ﷺ من الإيمان وحذف المكرر فبلغت تسعاً وتسعين ، انتهى .

(٢) ما أفاده الشيخ أوجه مما قالته الشراح ؛ فلأنهم قاطبةً مالوا إلى أن مقصود الإمام البخارى بهذه الأبواب كلها إثبات ما قاله أولاً من كون الأعمال جزءاً للإيمان ، وحاصل ما أفاده الشيخ أن هذا الغرض قد ثبت فى أول كتاب الإيمان بالآيات والروايات ، ومقصود الإمام من هذه الأبواب الآتية تفاصيل مقتضيات الإيمان ، وأن المؤمن ينبغى له أن يعتنى بشأن هذه الأمور التى أطلق عليها النبي

### قوله : الإيمان بضع (١) الخ أى

ﷺ كونها جزءاً من الإيمان، كما أشار إليه الحافظ قريباً من إمكان عد الشعب منها ، وإليه أشار الكرماني إذ قال : قال ابن بطال : التصديق أول منازل الإيمان ، والاستكمال إنما هو بهذه الأمور ، وأراد البخارى الاستكمال ولهذا بوب أبوابه عليه فقال : (باب أمور الإيمان) و (باب الجهاد) و (باب الصلاة من الإيمان) ، انتهى .

(١) قال الكرماني : هكذا فى بعض الأصول ، وبضعة بالهاء فى أكثرها وهما بكسر الباء على المشهور وبالفتح على اللغة القليلة ، ومعناها : القطعة ، واستعمل فى العدد لما بين الثلاثة والعشرة على الصحيح ، وقيل : من ثلاث إلى تسع ، وقيل : من اثنين إلى عشرة ، وقيل : من واحد إلى تسعة ، وقال الخليل : البضع : السبع ، والشعبة : غصن الشجرة وفرع كل أصل ، وقوله : «ستون» كذا ههنا ، وثبت فى «صحيح مسلم» : «وسبعون» جزماً ، وفى أخرى : «بضع وسبعون» أو «بضع وستون» بالشك ، وروى أبوداؤد والترمذى : «بضع وسبعون» بلاشك .

قال القاضى عياض : الصواب ما وقع فى سائر الأحاديث ، ولسائر الرواة : «بضع وسبعون» ومنهم من رجح رواية : «بضع وستون» لأنها المتيقن ، قال النووى : الصواب ترجيح «بضع وسبعون» لأنها زيادة من الثقات وزيادة الثقات مقبولة ، قال الكرماني : المراد من زيادة الثقات زيادة لفظ فى الرواية ، ومثله ليس منها ، بل من باب اختلاف الروايتين فقط ، ورواية : «بضع وستون» لا تنافى ما عداها إذ التخصيص بالعدد لا يدل على نفى الزائد ، ويحتمل أن يكون رواية الستين مقدمة على رواية السبعين ، وكان الشعب عند صدوره من النبي ﷺ هذا القدر ، ثم قال مرة أخرى عند زيادة الشعب

كماله (١) وأثره ، وأما نفسه

بلفظ سبعون ، فيكون كلاهما صواباً ، انتهى .

(١) قال التسطواني: في الحديث تشبيه الإيمان بشجرة ذات أغصان وشعب، ومبناه على المجاز، لأن الإيمان - كما مر - في اللغة : التصديق، وفي عرف الشرع : تصديق القلب واللسان ، وتماه وكما له بالطاعات ، فحينئذ الإخبار عن الإيمان بأنه بضع وستون يكون من باب إطلاق الأصل على الفرع ، لأن الإيمان هو الأصل ، والأعمال فروع منه، وإطلاق الإيمان على الأعمال مجاز، لأنها تكون عن الإيمان ، وهذا مبني على القول بقبول الإيمان الزيادة والنقصان ، وأما على القول بعدم قبوله لها فليست الأعمال داخلة في الإيمان ، واستدل لذلك بأن حقيقة الإيمان التصديق ، ولأنه قد ورد في الكتاب والسنة عطف الأعمال على الإيمان كقوله تعالى : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات » مع القطع بأن العطف يقتضي المغايرة .

وقد ورد أيضاً جعل الإيمان شرطاً لصحة الأعمال كما في قوله تعالى : « ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن » مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط ، و ورد أيضاً إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال كما في قوله تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » مع القطع بأنه لا يتحقق الشيء بدون ركنه ، ولا يخفى أن هذه الوجوه تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركناً من حقيقة الإيمان بحيث إن تاركها لا يكون مؤمناً كما هو رأى المعتزلة، لا على من ذهب إلى أنها ركن من الإيمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان كما هو مذهب الشافعي ، قاله العلامة التفتازاني ، انتهى .

قلت : وهل قالت الحنفية أو أحد من أهل السنة غير ذلك ؟ فلا أدري

فغير منقسم (١) .

قوله : وقال أبو معاوية لمخ أراد بذلك (٢) تصريح سماع الشعبي عن عبد الله ، إلى غير ذلك من الفوائد مع تقوية الرواية بتعدد الأسانيد .

كيف قال من قال : إن في زيادة الإيمان ونقصه اختلافاً بين الحنفية وغيرهم من المحدثين .

(١) قال الخطابي : الإيمان اسم يتشعب إلى أمور ذوات عدد جماعها الطاعة ، ولذا صار من صار من العلماء إلى أن الناس متفاضلون في درج الإيمان وإن كانوا متساويين في اسمه ، كذا في " الكرماني " .

(٢) قال الحافظ : أراد بهذا التعليق بيان سماعه له من الصحابي ، والنكته فيه رواية وهيب بن خالد له عن داؤد عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمرو وحكا ابن مندة ، وعلى هذا فلعل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ثم لقيه فسمعه ونبه بالتعليق الآخر على أن عبد الله الذي أهمل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بين في رواية رفيقه ، انتهى . وحكى مولانا الشيخ محمد حسن المكي في تقريره لما كان الشعبي تابعياً صغيراً فكان يخفى على بعض الناس أنه سمع من عبد الله ، فيكون الحديث متصلاً أم لا فيكون منقطعاً ، وكان ذلك الاختفاء عليهم حقيقة ، أو خاف البخاري رضي الله عنه ذلك عليهم فأثبت السماع لدفع توهم الانقطاع وكذلك أشار إلى أن الشعبي وعامراً واحداً ، وكذلك عادة البخاري أنه إذا روى معنعناً وخاف فيه اختفاء السماع على الناس ، أو ذكر فيه مدلساً يثبت السماع بقدر الإمكان ، وقوله : قال عبد الأعلى ، أورده لمجرد التقوية ، انتهى . وقد عرفت النكته في إرادته في كلام الحافظ .

قوله : « بين أيديكم وأرجلكم » تشنيع (١) لفعل الافتراء فيما هو معلوم الكذب ، فإن لفظة : بين أيديكم (٢) وإن كانت تصدق على ما قرب منه

(١) قال الكرمانى : إن قلت ما معنى الإطئاب حيث قال : تأتوا ، ووصف البهتان بالافتراء والبهتان والافتراء من واد واحد ، وزيد عليه : بين أيديكم وأرجلكم ، وهلا اقتصر على : ولا تبهتوا الناس ؟ قلت : معناه مزيد التقرير وتصوير بشناعة هذا الفعل ، انتهى . ز

(٢) قال الحافظ : البهتان : الكذب الذى يبهت سامعه ، وخص الأيدى والأرجل بالافتراء لأن معظم الأفعال تقع بهما إذ هى العوامل والحوامل للمباشرة ، ولذا يسمون الصنائع : الأيدى ، وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فيقال : هذا بما كسبت يداك ، ويحتمل أن يكون المراد لانهتوا الناس كفاحاً ، وبعضكم يشاهد بعضاً كما يقال : قلت كذا بين يدي فلان ، قاله الخطابى وفيه نظر لذكر الأرجل ، وأجاب الكرمانى بأن المراد الأيدى وذكر الأرجل تأكيداً ، ومحصله أن ذكر الأرجل إن لم يكن مقتضياً فليس بممانع ، ويحتمل أن يكون المراد بما بين الأيدى والأرجل : القلب ، لأنه هو الذى يترجم اللسان عنه فلذلك نسب إليه الافتراء ، كأن المعنى لا ترموا أحداً بكذب تزورونه فى أنفسكم ثم تبهتون صاحبه بالسنتكم .

وقال ابن أبى جمرة : يحتمل أن يكون قوله : بين أيديكم ، أى فى الحال وقوله : أرجلكم ، أى فى المستقبل لأن السعى من أفعال الأرجل ، وقال غيره أصل هذا كان فى بيعة النساء وكنى بذلك ، كما قال الهروى فى " الغريبين " عن نسبة المرأة الولد الذى تزنى به أو تلتقطه إلى زوجها ، ثم لما استعمل هذا اللفظ فى بيعة الرجال احتيج إلى حمله على غير ما ورد فيه أولاً ، والله أعلم ،

من جهة القدام وما بعد ، إلا أن لفظة : بين أيديكم وأرجلكم لا تصدق إلا على القريب منه كما هو الظاهر بالمراجعة إلى الوجدان ، فكان الافتراء فيما قرب منه افتراءً فيما علم حاله حق علم ، وعرفوا بطلانه حق المعرفة .

ولا يبعد أن يكون المراد بها : النفس أو القلب ، لوقوعه بين الأيدي والأرجل أو الفرج لذلك ، وعلى هذا فيلزم التخصيص في الافتراء بإثبات النسب ونفيه ، وأولى من يصدق عليه هذا الوصف حينئذ هي النساء ، وإن كان ممكن الصدق على الرجال أيضاً .

قوله : « يفر بدينه » الظاهر أن المراد بالدين هي الأعمال ، لأن الفتنة تمنع عن إتيانها ، وأما نفس الاعتقاد فلا ضير فيه من الفتنة ، وعلى هذا يتم الاحتجاج على أن الفرار دين ، أو على أن الأعمال هي الدين حيث أطلق عليها في الرواية لفظ : الدين ، وأما على ما قلنا (١) من أنه لم يقصد ههنا إلا أن يذكر بعض خصال المؤمنين وما ينبغى أن يكون هو عليه ، فلا حاجة إلى شيء من ذلك ، ثم يشكل أن الترجمة لم تطابق الرواية الواردة فيه ، حيث دلت الترجمة على كون الفرار من الفتن بعض أجزاء الدين وأبعاضه على ما هو مدلول من التبعية وهو الذي كان المؤلف متصدياً لإثباته ، والجواب ..... (٢) .

انتهى . قلت : وقد بسط شيء من ذلك في الجزء السادس من " الأوجز " فارجع إليه لو شئت . ز

(١) كما تقدم قريباً في (باب أمور الإيمان) .

(٢) بياض في الأصل بعد ذلك ، ولعل الوالد - قدس سره - نسي ما أفاد شيخه رحمه الله في الجواب ، أو أراد المراجعة في ذلك عن شيخه ولم يتفق له ذلك ، وفي " الفتح " : قال الشيخ النوى : في الاستدلال بهذا الحديث

## (باب قول النبي ﷺ : 'أنا أعلمكم بالله' (١))

اعلم أن العلم نوعان : كسبي وهو حاصل بالاختيار وغيره ، وهو الواقع في القلب بالاضطرار . والمعتبر في الإيمان من التصديق ما كان اختياراً منه لا

الترجمة نظر لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عد الفرار ديناً وإنما هو صيانة للدين قال : فلعلة لما رآه صيانةً للدين أطلق عليه اسم الدين ، وقال غيره : إن أريد بمن كونها جنسيةً أو تبعيضيةً فالنظر متجه ، وإن أريد كونها ابتدائيةً أى الفرار من الفتنة منشأ الدين فلا يتجه النظر ، انتهى . وقال العيني بعد ذكر إشكال النووي : قلت : لم يرد بكلامه الحقيقة لأن الفرار ليس بدين ، وإنما المراد أن الفرار للخوف على دينه شعبة من شعب الدين ، ولهذا ذكره بمن التبعية ، وتقدير الكلام : باب الفرار من الفتن شعبة من شعب الدين انتهى . ولأجل هذا ذكرت إيراد النووي وإلا فأنت خبير بأن إيراد الشيخ غير إيراد النووي لكن جواب العلامة العيني ممكن الجواب عن إيراد الشيخ .

(١) يشكل على المصنف إيراد هذا الباب في كتاب الإيمان وكان حقه كتاب العلم ، قال الكرماني وتبعه شيخ مشايخنا الدهلوي في " التراجم " إذ قال : فإن قلت : ما وجه تعلق هذه الترجمة بالإيمان ؟ قلت : العلم بالله وكذا المعرفة به هو التصديق به فهو من الإيمان لأن الإيمان إما التصديق أو التصديق مع العمل فالمقصود ببيان أن رسول الله ﷺ أشد إيماناً منهم ، وبيان أن الإيمان هو أبعضه فعل القلب رداً على الكرامية ، انتهى بزيادة ، وتقدم مذهب الكرامية في أول كتاب الإيمان أنهم قالوا : إن الإيمان هو النطق فقط .

وقال العلامة السندي : إن إيمان الشخص على قدر معرفته بالله ، فيلزم أن يزيد وينقص على قدر معرفته بربه ، ولما ورد عليه أنه كيف يزيد الإيمان

ما وقع في القلب ضرورة<sup>٢</sup> وليس كسباً له وهو (١) المعبر عنه في قوله تعالى: «يعرفونه كما يعرفون أبناءهم» ، والكسبي هو الممدوح عليه فهو المراد في قوله: «أنا أعلمكم بالله» ولاريب في أنه فعل القلب لثبوت المؤاخذة عليه بالآية (٢) ، فكان حاصل الترجمة أن النبي ﷺ لما أثبت لنفسه العلمية ،

أو ينقص بزيادة المعرفة أو نقصانها مع أن المعرفة خارجة عن الإيمان لما تقدم أن الإيمان قول وفعل والمعرفة ليست شيئاً من ذلك ، أجاب بأن المعرفة فعل القلب والفعل لا يقتصر على ما يصدر من الجوارح بل يشمل ما يصدر من القلب بقوله تعالى: «ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم» فأسند الكسب الذي بمعنى الفعل والعمل إلى القلب فلا يقتصر الفعل على الجوارح ، وعلى هذا فقوله: وإن المعرفة ، بكسر إن وقوله: لقوله تعالى دليل لما يفهم من أن الفعل يشمل فعل القلب ، انتهى .

(١) أى العلم الذى يقع فى القلب بالاضطرار .

(٢) وحكى مولانا الشيخ محمد حسن المكي رحمه الله في تقريره: قوله: فعل القلب أى مطلقاً سواء كان للجزئى أو الكلى ، وغرضه أن العلم والمعرفة مترادفان لا أن المعرفة تكون للجزئى والعلم أعم منه ، كما هو الفرق بينهما عند أرباب المعقول ، ثم استدلل على الترادف بقوله تعالى: «بما كسبت» فإن كلمة ما عامة شاملة للكلى والجزئى ، فكان الكسب أيضاً أعم من المعرفة وفيه ما فيه فإنه يلزم منه عموم الكسب عنهما لا الترادف بينهما إلا أن يقال: إن كسبت بمعنى عرفت ولا دليل عليه ، والأقرب عندى أن يقال: إن مراده أن المعرفة فعل القلب دون الحواس كالبصر مثلاً ، والغرض من هذا تفسير ما جاء في بعض الروايات «أنا أعرفكم بالله» و «من عرف نفسه فقد عرف ربه» وإنما أورد هذا التفسير ههنا لمناسبة المعرفة بالعلم ، والله أعلم ، وقوله:

والعلم (١) هو الإيمان ثبت التفاوت بين أفراد الإيمان والمؤمنين، لما كان الإيمان هو الكسبي من العلم لا مطلقه احتج عليه بالآية فإن المؤاخذة لما لم يكن إلا على الأفعال الاختيارية كان الأمور به هو العلم الكسبي لا العلم الضروري ، وهو المراد في الرواية لأنه مذكور في معرض المدح ولا مدح إلا على الاختياري ، وأيضاً في قوله : « أتفأكم » حجة أخرى على قبول الإيمان الزيادة والنقصان ، لأن التقوى هو الإيمان . أو لأن التقوى اجتناب السيئات ، وهو داخل في الإيمان ، فكان التفاوت فيه بالزيادة والنقصان تفاوتاً بهما في الإيمان لما أن الكل يتصف بالتغير إذا تغيرت أجزائه .

### ( باب تفاضل أهل الإيمان )

أراد بذلك (٢) إثبات ما ذهب إليه المتكلمون والفقهاء من أن الزيادة والنقصان إنما هما باعتبار الكيفيات المزاييدة والثمرات المترتبة ، وأما نفس

أعلم بالله ، والعلم بالله هو التصديق ، فثبت أن التصديق يزيد وينقص باعتبار الكيفيات ، انتهى .

(١) أى العلم الكسبي وهو المعبر عن التصديق ، فعلوم أنه هو الإيمان ، قال القسطلاني : قوله : « أعلمكم بالله » لأن الرجل كلما كان أقوى في دينه كان أقوى في معرفته ربه ، وذلك يدل ظاهراً على قبول الإيمان الزيادة والنقصان ، وللأصيلي : « أعرفكم » بدل « أعلمكم » والفرق بينهما أن المعرفة هي إدراك الجزئى ، والعلم إدراك الكلى ، انتهى .

(٢) ما أفاده الشيخ كله واضح من صنع المصنف إذ قيد الترجمة بلفظ : الأعمال ، وقال القسطلاني : لما ذكر في الحديث السابق الحصال الثلاث والناس يتفاوتون فيها وبه يحصل التفاضل في العمل شرع بذكر تفاضل الأعمال ،

التصديق المنجى من الخلود فأمر واحد بسيط لا تركيب فيها (١) ولا يقبل الزيادة والنقصان ، فقال : إن تفاضل أهل الإيمان إنما هو بحسب الأعمال فزاد لفظ: الأعمال في الترجمة إشارة إلى أن ما ورد في الرويات مثل ذلك ، كما في رواية أبي سعيد المسوقه قريباً (٢) ، فلأنما هو التفاوت بحسب الأعمال ، وأما التصديق فوجود في الكل .

انتهى . قال الحافظ : قوله : في الأعمال ، في ظرفية ويحتمل أن تكون سببية أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال ، انتهى . واختاره شيخنا الدهلوى في « التراجم » إذ قال : وفي للتعليل ، انتهى . وحكى مولانا الشيخ محمد حسن المكي رحمه الله في تقريره : قوله : (باب تفاضل أهل الإيمان) المقصود من مثل هذا الباب كما سيحى من قوله (باب المعاصى من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها) وكذا ما مر من قوله : يزيد وينقص أن الأعمال ليست بداخلة في أصل الإيمان وهو التصديق ، وليست بأركان له بل هى مكمله له فهى أجزاء للإيمان الكامل ، وهذا بعينه مذهب المتكلمين فلا نزاع ههنا أصلاً ، انتهى .

(١) قال العيني : المراد بحجة الخردل زيادة على أصل التوحيد ، وقد جاء في « الصحيح » بيان ذلك فى رواية فيه : « أخرجوا من قال لا إله إلا الله وعمل من الخير ما يزن كذا » ثم بعد هذا يخرج منها من لم يعمل خيراً قط غير التوحيد ، وقال القاضى : هذا هو الصحيح ، إذ معنى الخير ههنا أمر زائد على الإيمان لأن مجردة لا يتجزى وإنما يتجزى الأمر الزائد عليه وهى الأعمال الصالحة من ذكر خفى أو شفقة على مسكين أو خوف من الله تعالى ونية صادقة فى عمل وشبهه ، انتهى .

(٢) وحكى مولانا الشيخ محمد حسن المكي رحمه الله فى تقريره : قوله : « من خردل من إيمان » وصغر إيمانه هذا باعتبار الكيفية فقط ، وذلك لعدم

ثم إن صنيعه هذا وكذلك ما سلكه في أكثر أبواب كتابه يدلك على أن مراده ليس هو الزيادة على جهة الجزئية في نفس الإيمان حتى يلزم خلاف بيننا وبينه، بل الغرض الرد على المرجئة (١) القائلين بأن الأعمال لا تفيد شيئاً .

قوله : « الدين » ومقتضى زيادته لفظ الأعمال في الترجمة أن يحمل الزيادة في دين عمر (٢) وكذلك زيادة من تضمنه الحديث الأول على أن كمالهم في

الأعمال له أصلاً ، فالحاصل أن الإيمان يزيد كيفاً بكثرة الأعمال وينقص كيفاً بقلتها، حتى إن من لم يكن له أعمال أصلاً يكون إيمانه في غاية الصغر كيفاً، فثبت تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ، انتهى . وهذا واضح وإلا لا يصح إدخال المصنف حديث أبي سعيد هذا في ( باب التفاضل في الأعمال ) .

(١) وبذلك جزم عامة الشراح، قال الحافظ في أول حديث الباب : أراد بإيراده الرد على المرجئة لما فيه من ضرر المعاصي مع الإيمان، وعلى المعتزلة في أن المعاصي موجبة للخلود، انتهى . قال الكرماني: الحديث حجة لأهل السنة على المرجئة حيث علم منه دخول طائفة من عصاة الأمة النار إذ مذهبهم أنه لا يضر مع الإيمان معصية فلا يدخل العاصي النار، وحجة على المعتزلة أيضاً حيث دل على عدم تخليد العاصي في النار ، انتهى .

(٢) قال الكرماني : إن قلت : يلزم من الحديث أن يكون عمر رضى الله عنه أفضل من أبي بكر أى لكثرة دينه وهو خلاف الإجماع ، قلت : لا يلزم إذ القسمة غير حاصرة لجواز قسم رابع، سلمنا انحصار القسمة لكن ما خصص القسم الثالث بعمر رضى الله عنه سلمنا بالتخصيص لكنه معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية الصديق بحيث تواتر القدر المشترك منها ومثله يسمى بالتواتر من جهة المعنى ، فدليلكم آحاد ودليلنا متواتر ، سلمنا التساوى بين الدليلين

الدين هذا ناشئ من كثرة القربات ، ففيه فضل تنبيه على نفي الجزئية (١) هذا ، والله أعلم .

## (باب (٢) ' فان تابوا (٣) وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ' )

علق تخلية السبيل على التوبة ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ؛ فعلم أن الإيمان لا معتبر به بحسب الكمال دونها ، فكانتا من أجزاء الإيمان الكامل (٤) وهو المراد ، وأثبت هذا المرام بالآية والرواية .

لكن الإجماع منعقد على أفضليته وهو دليل قطعي ، وهذا ظني والظن لا يعارض القطع ، انتهى .

(١) وهذا ظاهر من صنيع المصنف إذ ذكر الحديث في التفاضل بالأعمال .

(٢) قال الحافظ وتبعه القسطلاني وغيره من شراح " البخاري " : إن غرض المصنف بهذا الباب أيضاً الرد على المرجئة حيث زعموا أن الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال ، انتهى .

(٣) وفي تقرير مولانا الشيخ محمد حسن المكي رحمه الله : قوله : فإن تابوا أي فإن آمنوا لأن معناه : فإن رجعوا إلى الله من الكفر ، انتهى .

(٤) كما جزم به القسطلاني في الحديث السابق إذ قال : لا يقال : إذا كان الحياء بعض الإيمان فیتنی الإيمان بانتفائه ، لأن الحياء من مكملات الإيمان ونفي الكمال لا يستلزم نفي الحقيقة ، انتهى . ثم قال الكرمانی : في الحديث أن تارك الصلاة عمداً معتقداً وجوبها يقتل وعليه الجمهور ، واختلفوا هل يقتل على الفور أم يمهل ثلاثة أيام ؟ الأصح الأول ، والصحيح أنه يقتل بترك صلاة

## (باب من قال : الإيمان هو العمل (١))

يعنى بذلك أن العمل وإن كان المتبادر منه عند الإطلاق أعمال الجوارح إلا أنه كثيراً ما يطلق على العمل القلبي أيضاً كما استشهد عليه بالآية

واحدة إذا خرج وقت الضرورة لها ، وأنه يقتل بالسيف وهو مقتول حداً ، وقال الإمام أحمد : يكفر ، وقال أبو حنيفة : يحبس ولا يقتل ولا يكفر ، أما الصوم فلو تركه حبس ومنع من الطعام والشراب لأن الظاهر أنه ينويه لأنه معتقد لوجوبه ، أما الزكاة فتؤخذ منه قهراً ، انتهى .

(١) قال الإكرامى : إن قلت : العمل إما أن يراد به عمل القلب أى التصديق فلا يطابقه الاستشهاد بقول العدة ، لأنه قول أو عمل اللسان ، أو يراد به عمل الجوارح أو عمل اللسان أو مجموع الأعمال فلا يناسب الحديث ، إذ الإيمان بالله تعالى هو عمل القلب فقط بقرينة ذكر الجهاد والحج بعده ، قلت : المراد المجموع والاستدلال عليه بمجموع الآيات والحديث ؛ إذ يدل كل واحد من القرآن والسنة على بعض الدعوى بحيث يدل الكل على الكل ، انتهى . قلت : وعلى هذا فراد المصنف من لفظ العمل فى الترجمة أعم من فعل القلب والجوارح ، هذا توجيه آخر للترجمة خلافاً لما يأتى عن الشيخ قدس سره ، وأنت خير بأن توجيهه الشيخ أطف ، ويؤيده صنيع المصنف أيضاً إذ ترجم على ذلك بقوله : (باب من قال كذا) .

وقال الحافظ : مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال من المجموع على المجموع ، لأن كل واحد منها دال بمفرده على بعض الدعوى ، فقوله : « بما كنتم تعلمون » عام فى الأعمال ، وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله

والرواية (١) فن قال منهم في تفسير الإيمان : إنه العمل ، لم يعن به عمل الجوارح حتى يرد عليه أنه كيف خالف البداة ، بل غرضه (٢) هو الإيمان والعمل القلبي ، والله أعلم .

قوله : بما كنتم تعملون ، ومن الظاهر أن الإيمان أقوى ما يورث به الجنة ، فكان مراداً بلفظ العمل وهو المقصود .

ههنا : « تعملون » معناه : تؤمنون ، فيكون خاصاً ، وقوله : « عما كانوا يعملون » خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف ، وقوله : « فليعمل العاملون » عام أيضاً ، وقوله في الحديث : « إيمان بالله » في جواب أى العمل أفضل دال على أن الاعتقاد والنطق من جملة الأعمال ، فإن قيل : الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الإيمان لما تقتضيه ثم من المغايرة والترتيب ، فالجواب أن المراد من الإيمان ههنا التصديق هذه حقيقته والإيمان يطلق على الأعمال البدنية لأنها من مكملاته ، انتهى .

(١) وما حكاه المصنف عن عدة من أهل العلم أوضح استشهداً على ذلك ، وبه جزم الكرماني إذ قال : إنما قال ذلك اقتباساً من قول المفسرين : إن قوله تعالى : « تعملون » معناه : تؤمنون ، انتهى . ز

(٢) قال القسطلاني : غرض البخاري من هذا الباب وغيره إثبات أن العمل من أجزاء الإيمان رداً على من يقول : إن العمل لا يدخل له في ماهية الإيمان ، فحيث لا يتم مقصوده على ما لا يخفى ، وإن كان مراده جواز إطلاق العمل على الإيمان فلا نزاع فيه ، لأن الإيمان عمل القلب وهو التصديق ، انتهى . قلت : ولذا اختار الشيخ هذا الغرض لأنه على الأول لا يتم مقصوده كما قاله القسطلاني واضطر الشراح إلى قولهم : إن الترجمة تثبت بالمجموع . ز

قوله : وقال عدة (١) من أهل العلم إلخ ، ثم لا يخفى أن مرادهم ليس هو الحصر حتى لا يراد بلفظ العمل إلا الإيمان فقط ، وإنما مرادهم تعميم العمل بحيث يشمل عمل القلب وأعمال الجوارح ، وذلك لأنه لو خصص المراد فى الآية بأحدهما لزم إخلاء الآخر عن الثواب ظاهراً مع أن المثوبة متعلقة بهما معاً ، ولما كان صدق العمل على ما يصدر من الجوارح ظاهراً لم يحتاج إلى ذكره مع أن الإيمان أعلى ما عليه المؤاخذة فأولى أن يذكر (٢) .

قوله : أى العمل أفضل ؟ وفيه مع الدلالة على الترجمة دلالة أيضاً على أن الإيمان يزيد وينقص ، لأن أكمل المؤمنين أفضلهم عملاً لدخول الأعمال فى الإيمان ، فما ورد فى الروايات وفى الرواية المبحوثة عنها من زيادة الفضل فى بعض الأعمال على بعض (٣) فهو بعينه زيادة فى الإيمان على هذا التقدير .

(١) قال القسطلانى : بكسر العين وتشديد الدال أى عدد من أهل العلم كأئس بن مالك فيما رواه الترمذى بإسناد فيه ضعف ، وابن عمر فيما رواه الطبرى فى " تفسيره " ، والطبرانى فى " الدعاء " ، ومجاهد فيما رواه عبد الرزاق فى " تفسيره " ، انتهى .

(٢) لله در الشيخ - قدس سره - ما أفاد ، وعلى هذا فلا يرد ما أورده النووى كما حكى عنه الكرماني إذ قال : الظاهر أن المراد لنسألهم عن أعمالهم كلها ، أى الأعمال التى يتعلق بها التكليف ، والتخصيص بقول : لا إله إلا الله دعوى لا دليل عليها ، انتهى . وقد عرفت أن هذا التفسير روى مرفوعاً وعن عدة من الصحابة الكرام كما تقدم ، وقولهم : هذا غير مدرك بالقياس بل القياس خلافه ، فلا بد أن يكون مرفوعاً حكماً ، وعلى ما أفاده الشيخ لا يبق فيه إشكال .

(٣) ولا يذهب عليك أن الروايات فى ذلك مختلفة جداً ، قال الحافظ : قال

النووى : ذكر فى هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان ، وفى حديث أبى ذر لم يذكر الحج وذكر العتق، وفى حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البرم الجهاد، وفى الحديث المتقدم السلامة من اليد واللسان ، قال العلماء : اختلاف الأجوبة فى ذلك باختلاف الأحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لم يعلمه السائل والسمعون وترك ما علموه ، ويمكن أن يقال : إن لفظة من مرادة كما يقال : فلان أعقل الناس ، والمراد من أعقلهم ، ومنه حديث : « خيركم خيركم لأهله » ومن المعلوم أنه لا يكون بذلك خير الناس ، فإن قيل : لم قدم الجهاد وليس بركن على الحج وهو ركن ؟ فالجواب أن نفع الحج قاصر غالباً ونفع الجهاد متعدد غالباً ، أوكأن ذلك حيث كان الجهاد فرض عين و وقوعه فرض عين إذ ذاك متكرر فكان أهم منه ، انتهى .

وقال الكرماني : قال العلماء : اختلاف الأجوبة فى ذلك لاختلاف الأحوال ، فأعلم كل قوم بما بهم الحاجة إليه دون ما لم تدع حاجتهم إليه ، أو ذكر ما لم يعلمه السائل وأهل المجلس وترك ما علموه ، ولذا أسقط ذكر الصلاة والزكاة والصيام فى حديث الباب، ولا شك أن الثلاث مقدمات على الحج والجهاد؛ فإن قيل : كيف قدم الجهاد على الحج مع أن الحج من أركان الإسلام والجهاد فرض كفاية ؟ والجواب أن الجهاد قد يتعين كسائر الكفايات ، وإذا لم يتعين لم يقع إلا فرض كفاية ، وأما الحج فالواجب منه حجة واحدة وما زاد نفل فإن قابلت واجب الحج بمتعين الجهاد كان الجهاد أفضل لهذا الحديث ، ولأنه شارك الحج فى القرضية وزاد بكونه نفعاً متعدياً إلى سائر الأمة، ولكونه ذباً عن بيضة الإسلام، أولكونه كان فى أول الإسلام ومحاربة أعدائه ، وقد قيل : ثم ههنا للترتيب فى الذكر، كقوله تعالى : « ثم كان من الذين آمنوا » وقيل : ثم لا تقتضى ترتيباً ، وإن قابلت نفل الحج بغير متعين الجهاد كان الجهاد

## ( باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة (١) )

اعلم أن للإسلام المعبر شرعاً لزوماً بالإيمان (٢) كما أن للإيمان ملازمة بالإسلام ولو كان التسليم والانقياد حكماً لا حقيقة<sup>٣</sup> ، وقد سبق بعض بيانه (٣) ، ولما كان كذلك كان الإسلام والإيمان غير منفك أحدهما عن الآخر ولا متحقق كل منهما دون الثاني إلا أن الإسلام كما يطلق على هذا المعنى المتلازم للإيمان فكثيراً ما يطلق أيضاً على الانقياد الظاهري الذي لم يعتبر عند الشرع إلا في حق إجراء أحكام المسلمين على من اتصف به ، وذلك لتعذر وقوف

أفضل لما أنه يقع فرض كفاية وهو أفضل من النفل بلا شك ، بل قال إمام الحرمين : فرض الكفاية عندى أفضل من فرض العين من حيث إن فعله مسقط للخرج عن الأمة بأسرها وبتركه يعصى المتمكنون منه كلهم ، ولا شك في عظم وقع ما هذه صفته ، وقال القفال : إنه اختلاف على حسب اختلاف الأحوال ، فإنه يقال : خير الأشياء كذا ولا يراد أنه خير من جميع الوجوه في جميع الأحوال والأشخاص بل في حال دون حال ، انتهى .

(١) وفي تقرير الشيخ المكي رحمه الله : قوله : على الحقيقة أى على الحقيقة الشرعية بل يكون على الحقيقة اللغوية ، وجزاء الشرط محذوف أى فلا يعتبر به عند الله ؛ والأعراب : المتفقون ، وقوله : أسلمنا ، فإطلاق الإسلام ههنا حقيقة لغوية ومجاز شرعى إذ لا فرق في الشرع بين الإيمان والإسلام والدين إلا بالاعتبار ، انتهى .

(٢) قال الكرماني : إن الإيمان والإسلام الشرعى واحد عند البخارى وكذا عند غيره لأن الإيمان شرط صحة الإسلام عندهم ، انتهى .

(٣) في أول كتاب الإيمان . ز

الناس على سرائر القلوب وضمايرها فيما بينهم ، فلم يكن بد من نصب علامة لهم يعرفون به المسلم عن غيره ، وهذا الإطلاق للإسلام (١) جار في عرف الشريعة وفي كثير من الآيات والروايات ، فبوب المؤلف رحمه الله باباً لذلك إشارة منه إلى أن الإسلام والإيمان المعبرين وإن لم يتحقق أحدهما دون الآخر إلا أنه قد يطلق في الشرع لفظ الإسلام بإطلاق آخر غير ما ذكرناه أولاً ، فيشتبه الأمر على الناظر .

وأيضاً ففي كلامه إشارة إلى أن من ذهب منهم إلى مغايرة بينهما فإنما

(١) قال السندی قوله : ( باب إذا لم يكن ) إلخ لا بد من حل هذا الكلام أولاً ، ولعل المعنى إذا لم يكن إطلاق لفظ الإسلام على الحقيقة الشرعية لهذا اللفظ وكان إطلاقه على الاستسلام أى الانقياد الظاهري لطمع في الغنيمة أو الخوف من القتل ، فهو إطلاق جائز وورد به الشرع في مواضع ، ثم استدل على ورود هذا الإطلاق بقوله تعالى : « قالت الأعراب » الآية ، ثم قال : فإذا كان إطلاق لفظ الإسلام على حقيقته الشرعية فهو على وفق قوله تعالى : « إن الدين » الآية ، أى فهو يكون إطلاقاً على تمام الدين لا على الاستسلام فقط ، كما أطلق في الآية الإسلام على تمام الدين ، وعلى هذا فقوله : أو الخوف من القتل عطف على محذوف وهو الطمع في الغنيمة ، وهو علة للاستسلام لا على نفس الاستسلام إذ لا مقابلة بين الاستسلام والخوف ، ولا يصح إطلاق اسم الإسلام على الخوف أيضاً وجزاء الشرط محذوف وهو ما ذكرنا من أنه إطلاق جائز ، لأن ما ذكره من الدليل والحديث لا يفيد إلا جواز الإطلاق ، لا ما ذكره الشراح أن ذلك الإسلام نافع أم لا ، ومقصوده أن لفظ الإسلام يطلق تارة على تمام الدين ، وهو حقيقة شرعاً ، وتارة على الانقياد الظاهري وهو مجاز شرعاً ، وبه يندفع ما توهم بين الآيات والأحاديث من التدافع انتهى . ز

غرضه التغيرات بحسب المفهوم لا المصاديق ، فإن المسلم صفة بحسب الظاهر ، والمؤمن صفة له بحسب اعتقاده وإن كانا متلازمين وجوداً ، أو قصد بالمغيرة أنها يتغيران بحسب ذلك الإطلاق الآخر للإسلام الذي هو غير معتبر به شرعاً كما في قوله تعالى : « ولكن قولوا أسلمنا » فإنهم لم يؤمروا أن ينسبوا إلى أنفسهم ذلك الإسلام الحقيقي المعتبر شرعاً إذ لو كانوا متصفين به لما صح نفي الإيمان عنهم ، لما أنها متلازمان بل أمروا أن يسندوا إليها صورة الإسلام وظاهره ، وهذا هو المراد في الرواية حيث نهى سعداً أن يحكم على رجل بالإيمان ، لكونه أمراً مبطناً عنه (١) خفياً أمره عليه وكذلك الإسلام الحقيقي ، نعم إن له أن يحكم على من رآه آتياً بأوامر الشرع مجتنباً عن ارتكاب نواهيه بأنه مسلم بمعنى متقاد ، وذلك لأنه متيقن به غير مشكوك فيه ، وأما الحكم بالإيمان والإسلام الحقيقيين فلا يمكن إلا ظناً عبرة للظاهر ، وهو وإن كان جائزاً لما أمرنا به من بناء الحكم على ظواهر ما نراه إلا أنه خلاف الأدب لكون الحكم بحسب الواقع على ما لم يعلم ، فافهم فإن فيه دقة ما .

ثم إن كلمة أو في قوله ﷺ : « أو مسلماً » ظاهرها أنها بمعنى بل (٢) ،

(١) قال الكرمانى : قوله : « أو مسلماً » معناه أن لفظ الإسلام أولى أن نقولها لأنها معلومة بحكم الظاهر ، وأما الإيمان فباطن لا يعلمه إلا الله ، قال صاحب " التحرير " في شرح " مسلم " : هذا حكم على فلان أنه غير مؤمن ، قال النووي : ليس فيه إنكار كونه مؤمناً بل معناه : النهى عن القطع بالإيمان لعدم موجب القطع ، وقد غلط من توهم كونه حكماً بعدم الإيمان بل في الحديث إشارة إلى إيمانه وهو قوله : « لأعطي الرجل وغيره أحب إلى منه » انتهى .

(٢) وهذا هو الذى عبره الحافظ فى " الفتح " إذ قال : قوله : أو ، بإسكان

حيث أراد النبي ﷺ رده عما قال فيه وجزم إلى ما هو متيقن به منه وهو الانقياد الظاهرى ، وذلك لعدم تيقن سعد بما فى قلبه من الإيمان والكفر وإن كان النبي ﷺ يعلم منه أنه مؤمن كما هو الظاهر من قوله : « وهو أحب إلى » ويمكن كونها أيضاً للشك ، فإنه لما لم يتبين عنده إيمانه أو نفاقه والتبس عليه فلم يكن تعيين أحد الأمرين من شأنه ، فكان عليه أن يقول : إني أراه مؤمناً إن كان باطنه كظاهره أو مسلماً إن لم يكن كذلك ، فقوله ﷺ : « أو مسلماً » عطف على مفعول قوله : أراه ، ومثل ذلك فى الكلام كثير .

قوله : « أحب إلى » فيه دلالة على أن الإيمان يزيد وينقص ، لأن حبه ﷺ متزايد بتزايد مراتب الإيمان كما دل عليه السياق ، ثم لما أثبت للغير (١) أنه أحب إلى ، فكان إيمانه أزيد ممن ليس أحب إليه ﷺ ، فأما مناسبة الحديث بالباب الذى وضعه فحاصلة بقوله : « مسلماً » حيث فرق بين الإيمان والإسلام ، فجوز إطلاق الثانى دون الأول ، وذلك بحسب ما له من المعنى الأعم من معناه المعتبر شرعاً ، وهو أى المعنى الأعم الانقياد ظاهراً سواء وجد معه الإيمان أو لا ، والله أعلم .

الواو لا بفتحها ، فقليل هى للتنويع ، وقال بعضهم : هى للتشريك وإنه أمره أن يقولها معاً لأنه أحوط ، ويرد هذا رواية ابن الأعرابى فى "معجمه" فقال : لا تغفل مؤمن بل مسلم ، فوضح أنه للإضراب وليس معناه الإنكار بل المعنى أن إطلاق المسلم على من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة أولى من إطلاق المؤمن ، لأن الإسلام معلوم بحكم الظاهر ، قاله الشيخ محى الدين ملخصاً ، انتهى .

(١) والرجل الغير هذا الذى تركه ﷺ هو جعيل بن سراقه الضميرى سماه الواقدى فى "الغازى" ، كذا فى "الفتح" وتبعه فى ذلك القسطلانى وغيره من الشراح .

قوله : الإنصاف من نفسك (١) .

## ( باب كفران العشير وكفر دون كفر (٢) )

هذا تصريح بما ذهبنا إليه من أن الأعمال ليست بدخلة في أصل الإيمان ، إذ لو كان كذلك لما تحقق كفر دون كفر ، بل كان مرتكب السيئات وتارك

(١) ليس هذا القول في الأصل وزدته لوجوده في تقرير مولانا محمد حسن المكي إذ قال : الإنصاف : انصاف ديني نفس امارتي من أن يقول للمظلوم : خذ ظلمك مني ، انتهى . وهذا أوجه عندي مما قالته الشراح قاطبة ، ففي " القسطلاني " تبعاً للمحافظ قوله : الإنصاف أي العدل من نفسك بأن لم تترك لمولك حقاً واجباً عليك إلا أدبته ، ولا شيئاً مما نهيت عنه إلا اجتنبته ، انتهى . وأنت خير بأن هذا الذي قالوه هو تمام الإيمان ، فأى شيء بقي بعد ذلك والوارد في الأثر : ثلاث من جمعهن جمع الإيمان ، فالموافق للفظ الأثر ما أفاده الشيخ ، قال العيني : يقال : أنصفه من نفسه وانتصفت أنا منه ، انتهى . قال المجد : انتصف منه استوفى حقه منه وتناصفوا أنصف بعضهم بعضاً ، انتهى .

(٢) قال الكرمانى : الكفر ضد الإيمان والكفر أيضاً جحود النعمة ، وهو ضد الشكر ، وكذا الكفران إلا أن الكفر في الدين ، والكفران في النعمة أكثر استعمالاً ، وقال بعض العلماء : الكفر أربعة أنواع : كفر إنكار ، وجحود ، ومعاندة ، ونفاق ، وهذه الأربعة من لقي الله بواحدة منها لم يغفر له ، فكفر الإنكار أن يكفر بقلبه ولسانه وأن لا يعرف ما يذكر له ؛ وكفر الجحود أن يعرف بقلبه ولا يقر بلسانه ككفر إبليس ؛ وكفر المعاندة أن يعرف بقلبه ويقر بلسانه ويرأى أن يقبل الإيمان ككفر أبي طالب ؛ وكفر النفاق ظاهر ، قال

الحسنات كافرأ لا مؤمناً لعدم صدق الإيمان عليه حيث لم يصدق أحد أجزائه عليه وهو الإتيان بالأعمال ، وغرضه من عقد الباب الرد على المعتزلة القائلين بإثبات المنزلة بين الإيمان والكفر وأن مرتكب الكبيرة خارج من الإيمان ، وحاصل الرد أن إطلاق المؤمن على مرتكب الكبيرة شائع في الآيات والروايات ، فما ورد في مثل تلك المعاصي من لفظ الكفر فالمراد به غير ما هو نقيض الإيمان (١) فإن الكفر أنواع بعضها أعلى من بعض ، وأقصى أنواعه الكفر المقابل للإيمان ، والرواية مصرحة بالترجمة .

النووى: إن الشرع أطلق الكفر على ما سوى الأربعة ككفران الحقوق والنعم ، فن ذلك حديث الباب وحديث : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وأشباهه ، وهذا مراد البخارى بقوله : وكفردون كفر ، انتهى .

وقال القسطلانى: يعنى كما أن الطاعات تسمى إيماناً كذلك المعاصي تسمى كفراً ، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به المخرج عن الملة ؛ ثم إن هذا الكفر يتفاوت في معناه كما أشار إليه المؤلف بقوله : كفردون كفر ، فأخذ أموال الناس بالباطل دون قتل النفس بغير حق ، انتهى . وقال الحافظ : قال ابن العربى في شرحه : مراد المصنف أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيماناً كذلك المعاصي تسمى كفراً لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به الكفر المخرج عن الملة ، قال : وخص كفران العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بديعة وهى قوله ﷺ : « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » فقرن حق الزوج على الزوجة بحق الله تعالى ، انتهى .

(١) وقد أثبتته المصنف بالترجمة الآتية من قوله : المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها إلا بالشرك .

قوله : «إنك امرؤ فيك جاهلية» (١) رماه بذلك وليست الجاهلية بأهون شيء ، ومع ذلك فلم يأمره بتجديد الإيمان أو بغيره من أحكام الكفر (٢) فعلم أن ارتكاب الكبائر غير مكفر .

(١) قال الكرماني : الجاهلية زمان الفترة قبل الإسلام ، سميت بذلك لكثرة جهالاتهم ، انتهى . قال الحافظ : يعنى أن كل معصية من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية ، والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناء ، وحصل الترجمة أنه لما قدم أن المعاصي يطلق عليها الكفر مجازاً على إرادة كفر النعمة لا كفر الجحود ، أراد أن يبين أنه كفر لا يخرج عن الملة ، خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ونص القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى : « يغفر مادون ذلك لمن يشاء » فصير مادون الشرك تحت إمكان المغفرة ، والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر ؛ لأن من جحد بنبو محمد ﷺ مثلاً كان كافراً ولو لم يجعل مع الله إلهاً آخر ، والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف ، قال ابن بطال : غرض البخاري الرد على من يكفر بالذنوب كالخوارج ويقول : من مات على ذلك يخلد في النار والآية وترد عليهم ، انتهى .

(٢) قال الكرماني : قال ابن بطال : يريد أنك في تعييره بأمره على خلق من أخلاق الجاهلية ؛ لأنهم كانوا يتفاخرون بالأنساب ، ولم يستحق بذلك الفعل أن يكون كأهل الجاهلية في كفرهم بالله تعالى ، وغرض البخاري بهذا الرد على الخوارج ، وروى أنه ﷺ قال لأبي ذر : « أعيرته بأمره ؟ ارفع رأسك مائت بأفضل ممن ترى من الأحمر والأسود إلا أن تفضل في دين » وقد روى أن بلالاً رضي الله عنه كان الذي عبره أبوذر بأمره أى بسوادها ، فانطلق بلال إلى رسول الله ﷺ فشكى إليه تعييره بذلك ، فأمره رسول الله ﷺ أن يدعوه ، فلما جاء أبوذر قال له رسول الله ﷺ : « شمت بلالاً » وعيرته

قوله : « إذا التقى المسلمان » سَمَّاهُم مسلمين حين اشتغلا بالمقاتلة (١) .

قوله : أبنا لم يظلم ؟ استشكل عليهم ما يتبادر من العموم (٢) حيث وقعت النكرة تحت النفي (٣) والتعجب بأنواع الظلم بأسرها بحيث يتناول

بسواد أمه ؟ قال : نعم ، قال له رسول الله ﷺ : « ما كنت أحسب أنه يبقى في صدرك من كبر الجاهلية شيء » فألقى أبوذر رضى الله عنه نفسه إلى الأرض ثم وضع خده على التراب ، وقال : والله لأرفع خدى منها إلا أن يظاً بلال خدى بقدمه ، فوطأ خده بقدمه ، انتهى .

(١) وبذلك استدل البخارى فى الترجمة فى قوله تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين » الآية ولها ذكر الحديث لأن الإيمان والإسلام فى الشرع متحدان . ز

(٢) قال الكرمانى : فهم الصحابة الظلم على الإطلاق فشق عليهم ، فبين الله تبارك وتعالى أن المراد الظلم المقيد وهو الظلم الذى لاظم بعده ، فإن قلت : من أين لزم أن من لبس الإيمان بظلم لا يكون آمناً ولا مهتدياً حتى شق عليهم ؟ قلت : من تقديم لهم على الأمن أى لهم الأمن لا لغيرهم ومن تقديم هم على مهتدون ، فإن قلت : لا يلزم من الآية أن غير الشرك لا يكون ظلماً ، قلت : التنوين فى : بظلم للتعظيم ، فكأنه تعالى قال : لم يلبسوا إيمانهم بظلم عظيم ، فلما تبين أن الشرك ظلم عظيم علم أن المراد لم يلبسوا إيمانهم بشرك ، انتهى . وقال الحافظ : قوله : ( باب ظلم دون ظلم ) هذه الجملة لفظ حديث رواه أحمد فى « كتاب الإيمان » واستدل له بحديث الباب ، ووجه الدلالة منه أن الصحابة فهموا من قوله : بظلم عموم أنواع المعاصى ولم ينكر عليهم النبى ﷺ ذلك وإنما بين لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك ، انتهى .

(٣) قال الحافظ : قال الخطابى : كان الشرك عند الصحابة أكبر من أن

المكروهات التنزيهية والتحريرية ، والصغار من المعاصي والكبار متعذر على غير الأنبياء لعصمتهم ، فأجاب رسول الله ﷺ بأن اللبس (١) قرينة على أن المراد بالظلم معظم أفرادَهُ وهو الشرك ، وأما اللبس فليست لها في جنبه الإسلام من وجود وكذا الكبائر من المعاصي ، فلنما تتلاشى في زاخر الإيمان إلا الكفر ، فالآية مسوقة لبيان أن الظلم يطلق على الكفر والشرك وأنه معظم أنواعه ، وأما الجواب في تنكير الظلم أنه للتعظيم بقرينة اللبس (٢) .

يلقب بالظلم ، فحملوه على ماعده من المعاصي ، فسألوا عن ذلك فنزلت الآية كذا قال وفيه نظر ، والذي يظهر لي أنهم حملوا الظلم على عموم الشرك فادونه وهو الذي يقتضيه صنع المؤلف ، وإنما حملوا على العموم لأن قوله : بظلم نكرة في سياق النفي لكن عمومها ههنا بحسب الظاهر ، قال المحققون : إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو من في قوله : ما جاءني من رجل أفاد تنصيب العموم ، وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية ، وبين لهم النبي ﷺ أن ظاهرها غير مراد بل هو من العام الذي أريد به الخاص ، فالمراد منه أعلى أنواعه وهو الشرك ، انتهى .

(١) قال الحافظ : قوله : « لم يلبسوا » أي لم يخلطوا ، قال محمد بن إسماعيل التيمي في " شرحه " : خلط الإيمان بالشرك لا يتصور ، فالمراد أنهم لم تحصل لهم الصفتان كفر متأخر عن إيمان متقدم ، أي لم يرتدوا ، ويحتمل أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهراً وباطناً أي لم ينافقوا ، وهذا أوجه ولذا عقبه ( بيباب علامات المنافق ) وهذا من بدیع ترتیبه ، انتهى . وفي تقرير المكي : المراد باللبس : الخلط في الظاهر إذ لا يمكن الخلط في الحقيقة بين الكفر والإيمان ، انتهى . ز

(٢) لله در الشيخ ما أجاد فيما أفاد ؛ فلن اللبس أي الخلط يشعر إلى عظمة ما خالطه ، فإن الشيء القليل الذي يتلاشى في البحر العظيم لا يقال فيه : الخلط ،

## (باب علامة المنافق (١))

سردھا لیجتنب عنها المسلم مع ما فيه من احتجاج على أن الاتصاف بها

فكذا الإيمان ببحر عظیم والمعاصی یجنبه أجزاء متلاشیة بخلاف الکفر فإنه مقابل للإيمان فیصدق علیه الخلط بداهة . ز

(١) قال القسطلانی : لما فرغ المؤلف من بیان مراتب الکفر والظلم وأنها متفاوتة عقبه بأن النفاق كذلك فبوب بهذا ، وتقدم قريباً في كلام الحافظ وجه المناسبة بشئ آخر ، ثم قال الحافظ : قوله في الحديث : « آية المنافق ثلاث » إفراد الآية على إرادة الجنس أو أن العلامة إنما يتحصل باجتماع الثلاث والأول أليق بصنع المؤلف ولهذا ترجم بالجمع ، فإن الترجمة في نسخة الحافظ (باب علامات المنافق) قال : ورواه أبو عوانة في « صحيحه » بلفظ : علامات المنافق ، فإن قيل : ظاهره الحصر في الثلاث ، فكيف جاء في الحديث الآخر بلفظ : « أربع من كن فيه » الحديث ؟ أجاب القرطبي باحتمال أنه استجد له عليه السلام العلم بخصالهم ما لم يكن عنده ، وأقول : ليس في الحديثين تعارض لأنه لا يلزم من عد الحصلة المذمومة الدالة على كمال النفاق ، كونها علامة على النفاق لاحتمال أن تكون العلامات دالة على أصل النفاق ، والحصلة الزائدة إذا أضيفت إلى ذلك كمل بها خلوص النفاق ، على أن في رواية « مسلم » عن أبي هريرة ما يدل على إرادة عدم الحصر فإن لفظه : « من علامة المنافق ثلاث » وكذا أخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث أبي سعيد الخدري ، وإذا حمل اللفظ الأول على هذا لم يرد السؤال فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت وبيعضها في وقت آخر ، قال القرطبي أيضاً والنووي : حصل من مجموع الروايتين خمس خصال لأنها تواردتا على الكذب والخيانة ، وزاد الأول : الخلف في الوعد ، والثاني : الغدر في المعاهدة والفجور في الخصومة ، ويندرج الغدر

وبالذنوب سوى ذلك لا يوجب الخروج عن الإيمان (١) وأن النفاق في مثل تلك الروايات إنما هو نفاق العمل ، أو تسميته نفاقاً بحسب صورة النفاق لا حقيقته ، وذلك لأنه لم يطلق عليه لفظ المنافق وإنما قال : إنها علامات له ، فمن كانت فيه واحدة منها كان فيه من النفاق بقدرها ، ومن كانت فيه زيادة منها كانت فيه زيادة منه ، ولم يقل : إنه منافق ، وقد علم أن الإيمان غير متجز فلا يمكن إثبات بعض الإيمان وبعض الكفر في مثل ذلك الرجل الذي فيه علامة أو علامتان أو ثلاث منها ، وأيضاً فقد ذكر فيه ما يدل على أنه لم يخرج بوجود تلك العلامات فيه من الإيمان وهو قوله : حتى يدعها ، فعلم أن نفس المواعدة والترك كاف ولا يفتقر إلى تجديد إيمانه ، وأيضاً ففيه دلالة على أن الإيمان يزيد وينقص لأنه لما اتصف بعلام المنافقين كان فيه نقص في

في الخلف في الوعد ؛ فالزيد واحدة ، وهي : الفجور في الخصومة ، ووجه الاقتصار على هذه الثلاث أنها منبهة على ما عداها ، إذ أصل الديانة منحصرة في ثلاث : القول والفعل والنية ، فنبه على الأول بالكذب ، وعلى الثاني بالخيانة ، وعلى الثالث بالخلف لأن خلف الوعد لا يقدر إلا إذا كان العزم عليه عند الوعد ، أما لو كان عازماً ثم عرض له مانع فهذا لم توجد منه صورة النفاق قاله الغزالي في " الإحياء " ، ويشهد له ما في " الطبراني " في حديث طويل عن سلمان : « إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف » وإسناده لا بأس به ، وفي " أبي داود " " والترمذي " من حديث زيد بن أرقم : « إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفي له فلم يفي فلا لثم عليه » انتهى مختصراً ، قال الكرمانى : لو اعتبرنا الدخول فالخمسة راجعة إلى الثلاث ، والحق أنها خمسة متغايرة عرفاً ، انتهى .

(١) قال الكرمانى : إن جماعة من العلماء عدوا هذا الحديث مشكلاً من حيث إن هذه الخصال قد توجد في المسلم المصدق بقلبه ولسانه ، مع أن الإجماع

حاصل أنه لا يحكم بكفره ولا بنفاق يجعله في الدرك الأسفل من النار ، قال النووي : ليس في الحديث إشكال ، لأن معناه : هذه خصال نفاق وصاحبها شبيه بالمنافق متخلق بأخلاقهم ، إذ النفاق إظهار ما يبطن خلافه ، وهو موجود في صاحب هذه الخصال ، ويكون نفاقه خاصاً في حق من حدثه ووعدته واثمنه لا أنه منافق في الإسلام مبطن للكفر ، وقال بعض العلماء : هذا في من كانت هذه الخصال غالبية عليه ، فأما من ندر فيه ذلك فليس داخل فيه إلى آخر ما بسطه الكرمانى .

وأجل الحفاظ الكلام على الأجوبة فقال بعد جواب النووي : ومحصل هذا الجواب الحمل في التسمية على المجاز أى صاحب هذه الخصال كالمنافق ، وهو بناء على أن المراد بالنفاق نفاق الكفر ، وقد قيل في الجواب عنه : إن المراد به نفاق العمل ، وهذا ارتضاه القرطبي واستدل له بقول عمر رضى الله عنه لحذيفة : هل تعلم في شيئاً من النفاق ؟ فإنه لم يرد بذلك نفاق الكفر وإنما أراد نفاق العمل ، ويؤيده وصفه بالخالص في الحديث الثانى بقوله : « كان منافقاً خالصاً » وقيل : المراد بإطلاق النفاق الإنذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال والظاهر غير مراد ، وهذا ارتضاه الخطابى ، وذكر أيضاً أنه يحتمل أن المتصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار له ديدناً ، قال : ويدل عليه التعبير بإذا فإنها تدل على تكرار الفعل كذا قال ، والأولى ما قال الكرمانى : إن حذف المفعول من حديث يدل على العموم أى إذا حدث في كل شئ كذب فيه ، أو يصير قاصراً أى إذا وجد ماهية التحديث كذب .

قال الكرمانى : ولا شك أن مثله منافق في الدين ، وقيل : محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بأمرها فإن كان كذلك

كان فاسد الاعتقاد غالباً ، وهذه الأجوبة كلها مبنية على أن اللام في المنافق للجنس ، ومنهم من ادعى أنها للعهد فقال : إنه ورد في حق شخص معين وكان رسول الله ﷺ لا يوافقهم بصريح القول فيقول : فلان منافق ، بل يشير بإشارة كقوله ﷺ : « ما بال أقوام يفعلون كذا » فههنا إشارة بالآية إليه حتى يعرف ذلك الشخص بها ، وقيل : ورد في حق المنافقين في عهد النبي ﷺ فحدثوا بإيمانهم فكذبوا ، ووعدوا في نصر الدين فأخلفوا ، واثمنوا في دنياهم فخانوا ، وتمسك هؤلاء بأحاديث ضعيفة جاءت في ذلك ، لوثت شيئاً منها تعين المصير إليه ، وأحسن الأجوبة ما ارتضاه القرطبي ، انتهى ما في " الفتح " بزيادة . قال الكرمانى : فلدفع الإشكال خمسة أوجه : لأن اللام فيه إما للجنس فهو إما على سبيل التشبيه أو المراد الاعتقاد أو معناه الإنذار ، وإما للعهد إما من منافق زمن رسول الله ﷺ وإما من منافق خاص ، وههنا وجه سادس وهو أن المراد نفاق العمل لا نفاق الإيمان ، وأحسن الوجوه وهو السابع أن يقال : إن النفاق شرعى وهو ما يبطن الكفر ويظهر الإسلام ، ونفاق عرفى وهو ما يكون سره خلاف علنه وهذا هو المراد إن شاء الله ، ويحكى أن رجلاً من البصرة قدم مكة حاجاً فجلس في مجلس عطاء بن أبى رباح ، فقال : سمعت الحسن يقول من كان فيه ثلاث خصال لم أخرج أن أقول : إنه منافق ، فقال له عطاء : إذا رجعت إلى الحسن فقل له : إن عطاء يقرئك السلام ويقول لك : ماتقول في إخوة يوسف إذ حدثوا فكذبوا ووعدوا فأخلفوا واثمنوا فخانوا أفكانوا منافقين ؟ فلما قال هذا للحسن سر الحسن به وقال : جزاك الله خيراً ، ثم قال لأصحابه إذا سمعتم منى حديثاً فاصنعوا مثل ما صنع أخوكم ، حدثوا به العلماء فما كان منه صواباً فحسبوا وإن كان غير ذلك ردوا على جوابه ، انتهى .

الإيمان (١) بهذا القدر ، فافهم .

قوله : « إيماناً واحتساباً » (٢) مناسبة الرواية بالترجمة متوقفة على أن أثر الشئ والحاصل به يلحق به فلما كان القيام مترتباً على الإيمان مسلباً عنه كان ملحقاً به وجزء منه ، وهذا ملحوظ في كثير من التراجم بعده ، ولا يبعد أن

(١) وبذلك جزم النووى كما حكاه الكرمانى إذ قال : مناسبة هذا الباب لكتاب الإيمان أن يبين أن هذه علامة عدم الإيمان ، أو يعلم منه أن بعض النفاق كفردون بعض ، وقال النووى : مراد البخارى بذكر هذا الحديث أن المعاصى تنقص الإيمان كما أن الطاعة تزيده ، انتهى . قلت : ذكر المصنف رحمه الله من (باب كفردون كفر) خمسة أبواب تضاد الإيمان ، فبضدها تبين الأشياء ، ثم رجع بعد الخمسة إلى أمور الإيمان من (باب قيام ليلة القدر) واختلف العلماء في المناسبات فيها بوجوه مختلفة كما ترى في كلام الشيخ وهذه الحواشى.

(٢) قال الكرمانى : قوله : احتساباً أى إرادة وجه الله تعالى لا الرياء ونحوه ، فقد يفعل الإنسان فعل الخير لكنه لا يفعله مخلصاً بل لرياء أو خوف ونحوه ، وهو منصوب لأنه مفعول له أو تميز ، ولا يصح أن يكون حالاً بمعنى مؤمناً محتسباً لأنه لا يدل حينئذ على ترجمة الباب ، إذ المفهوم فيه ليس القيام إلا في حال الإيمان ؛ فإن قلت : فالتميز والمفعول له أيضاً لا يدلان على الترجمة ، قلت : من للابتداء فعناه أن القيام منشأ الإيمان ، فيكون للإيمان أو من جملة الإيمان ، انتهى مختصراً . وتعقب كلامه العيني ورجح كونها حالين وقال : الترجمة غير مرتبة عليه وإنما هى مرتبة على مباشرة عمل هو سبب لغفران ما تقدم من ذنبه ، وهو قيام ليلة القدر ، ومباشرة مثل هذا العمل شعبة من شعب الإيمان ، انتهى . وقال شيخ مشايخنا الدهلوى : إذا قيل : قام تطوعاً فعناه قياماً تطوعاً ، هكذا صام رمضان وقام ليلة القدر إيماناً أى صوماً

يقال في مثل هذه التراجم : إنه غير متصد لإثبات الجزئية حتى يتكلف ، وإنما قصد أن يثبت ما هو من مسببات الإيمان ومقتضياته ليقبل المسلم عليه ويفعله ، (١) .

قوله : « ولن يشاد الدين أحد » بالتزام ما هو أعلى مراتب العزيمة إلا غلبه الدين (٢) بأن لا يمكنه الجرى على ما التزمه ، وذلك لما في العزيمة من

هو الإيمان وقياماً هو الإيمان فهو مفعول مطلق لحمله عليه وإن خالف في المفهوم فطابق الترجمة الحديث ، انتهى .

(١) وهذا مما مشى عليه الشيخ من (باب أمور الإيمان) أن غرض المصنف من هذه الأمور تحريض المسلم على الانصاف بأمور الإيمان وشعبه .

(٢) قال الكرمانى : المشادة المغالبة من الشدة ، ومعناه لا يتعمق أحد في الدين ويترك الرفق إلا غلب الدين عليه وعجز ذلك المتعمق وانقطع من عمله كله أو بعضه ، والمراد من الدين ههنا الأعمال إذ هي التي توصف باليسر والعسر ، والدين والإسلام والإيمان بمعنى واحد ، والمراد التحضيض على ملازمة الرفق والاقتصار على ما يطيقه ، انتهى مختصراً . وفي تقرير المكى : المشادة : باهم شدت كردن أى دين وصاحب او ، انتهى . وفي "الفتح" قال ابن المنير : في هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متنتع في الدين ينقطع ، وليس المراد منع طلب الأكل في العبادة فإنه من الأمور المحموده ، بل منع الإفراط المؤدى إلى الملل ، أو المبالغة في التطوع المفضى إلى ترك الأفضل ، أو إخراج الفرض عن وقته ، كمن بات يصلى الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة ، أو إلى أن خرج الوقت المختار .

عسر يشق الدوام عليها مع أن مراتب العزيمة متفاوتة ، ففوق كل مرتبة مزيد ، وفيه دلالة على تفاوت الإيمان زيادةً ونقصاً ، فإن من تخير أعلى مراتب العزيمة كان أقواهم إيماناً كالأنبياء .

قوله : « واستعينوا » أى فلما لم يبق التزام أعلى مراتب العزيمة لم يجز الترك بالكلية ، بل ينبغي التزام ما يمكن الدوام عليه من كثرة النوافل وغيرها من القربات في تلك الأوقات ، ووجه تخصيصها (١) غير خفى .

ويستفاد من الحديث : الإشارة إلى الأخذ بالرخصة الشرعية ، فإن الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنقطع ، كمن يترك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فيفضى إلى الضرر ، ومناسبة لإيراد هذا الحديث عقب الأحاديث التي قبله ظاهرة من حيث إنها تضمنت الترغيب في القيام والصيام والجهاد ، فأراد أن يبين أن الأولى للعامل بذلك أن لا يجهد نفسه بحيث يعجز وينقطع ، بل يعمل بتلطف وتدرج ليدوم عمله ولا ينقطع ، ثم عاد إلى سياق الأحاديث الدالة على أن الأعمال الصالحة معدودة في الإيمان ، انتهى .

(١) أى تخصيص هذه الأوقات الثلاثة ظاهر ، قال الكرمانى : قال الجوهرى : الغدوة - بفتح الغين - ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس ، والرواح من زوال الشمس إلى الليل ، والدلجة - بفتح الدال وضمها - من الإدلاج - بسكون الدال - السير أوّل الليل ، ومن الإدلاج بالدال المكسورة المشددة سير آخر الليل ، وأما الرواية فهو بضم الدال وهو مثل قوله تعالى : « أقم الصلاة طرفى النهار وزلفاً من الليل » كأنه ﷺ خاطب مخاطباً يقع طريقه إلى مقصده ، فنبه على أوقات نشاطه لأن هذه الأوقات أفضل أوقات المسافر ، بل على الحقيقة الدنيا دار نقلة ، وطريق إلى الآخرة فنبه أمته أن يغتنموا أوقات فرصتهم وفراغهم .

قوله : « وما كان الله ليضيع إيمانكم » (١) أيد به الترجمة لما فيه من

قال النووي: معناه اغتنموا أوقات نشاطكم للعبادة فإن الدوام لاتطيقونه، واستعينوا بها على تحصيل السداد كما أن المسافر إذا سافر الليل والنهار دائماً عجز وانقطع عن مقصده ، وإذا سار في هذه الأوقات أى أول النهار وآخره وآخر الليل حصل مقصده بغير مشقة ظاهرة ، وهذه أفضل أوقات المسافر للسير فاستعيرت الأوقات للنشاط وفراغ القلب للطاعة ، انتهى . وقال الحافظ: الغدوة : سير أول النهار ، وقال الجوهري : ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس ، والدجلة : بضم أوله وفتحها وإسكان اللام سير آخر الليل ، وقيل : سير الليل كله ، ولذا عبر فيه بالتبعض ، ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار وهذه الأوقات أطيب أوقات المسافر، وكأنه ﷺ خاطب مسافراً إلى مقصد ، فنبهه إلى أوقات نشاطه ، وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة ، وإن هذه الأوقات بخصوصها أروح ما يكون فيه البدن للعبادة ، انتهى .

(١) فسرہ الإمام البخاری بقوله : یعنی عند البيت ، قال الكرمانی : قال النووي : هذا الحديث مشكل ، لأن المراد صلاتهم إلى بيت المقدس ، وكان ينبغي أن يقول : أى صلاتكم إلى بيت المقدس ، وهذا هو مراده فيأول كلامه عليه ، ولعل مراد البخاری بقوله : عند البيت أى بمكة ، وكانت إلى بيت المقدس ، والمراد بالبيت الكعبة زادها الله شرفاً انتهى . قال الحافظ : أخرج "الطيالسي" و"النسائي" حديث الباب من طريق شريك وغيره عن أبي إسحاق عن البراء في الحديث المذكور ، فأنزل الله تعالى : « وما كان الله ليضيع إيمانكم » صلاتكم إلى بيت المقدس ، وعلى هذا فقول المصنف : عند البيت مشكل مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات ، ولا اختصاص لذلك بكونه عند

إطلاق الإيمان على الصلاة (١) إطلاق الكل على جزئه ، ففيه دخول الصلاة

البيت ، وقد قيل : فيه تصحيف ، والصواب : يعنى صلاتكم لغير البيت .

وعندى لا تصحيف فيه . بل هو صواب ، ومقاصد البخارى فى هذه الأمور دقيقة ، وبيان ذلك أن العلماء اختلفوا فى الجهة التى كان النبي ﷺ يتوجه إليها للصلاة وهو بمكة ، فقال ابن عباس وغيره : كان يصلى إلى بيت المقدس ، وقال آخرون : كان يصلى إليه لكن لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس ، وأطلق آخرون أنه كان يصلى إلى الكعبة فلما تحول إلى المدينة استقبل بيت المقدس ، وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين ، والأول أصح لأنه يجمع بين القولين ، وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس ، وكأن البخارى أراد الإشارة بالجزم إلى الأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت إلى بيت المقدس ، واقتصر على ذلك اكتفاءً بالأولوية لأن صلاتهم إلى غير جهة البيت وهم عند البيت إذا كانت لا تضيع فأحرى أن لا تضيع إذا بعدوا عنه ، فتقدير الكلام : صلاتكم التى صليتموها عند البيت إلى بيت المقدس ، انتهى .

ثم قال الكرمانى : سياق كلام البراء يقتضى أن يقال : إيمانهم بلفظ الغائب ، قلت : المقصود تعميم الحكم للأمة حياً وميتاً حاضراً وغائباً فذكر الأحياء المخاطبين تغليبا لهم على غيرهم ، انتهى .

(١) قال الكرمانى : قال ابن بطال : الآية المذكورة أقطع الحجج للجهمية والمرجئة فى قولهم : إن الأعمال لا تسمى إيماناً ، انتهى . وقال العيني : ترجم المصنف بترجيتين : إحداهما : قوله : الصلاة من الإيمان ، والأخرى : قوله تعالى : « وما كان الله » الآية ، والمناسبة بين الترجمتين ظاهرة لأن فى الآية

وهي من الأعمال في الإيمان مع أن مراتب المصلين بحسب تفاوت صلواتهم في الحسن والقبول متفاوتة ، فيتطرق بذلك تفاوت في مراتب الإيمان ، ولعل غرضهم -رضى الله عنهم- ليس هو السؤال عن نفس الأجر (١) بل المسألة إنما وقعت لأنهم لما علموا أن الناسخ خير من المنسوخ أو مثله ، وقد علموا أيضاً أن إكمال الدين يوماً يقتضى أن يكون الحكم الآتي بعد حكم أكمل منه وأفضل عند الله ، وكان النبي ﷺ يجب أن يحول إلى الكعبة ، فكان ذلك أول دليل أيضاً على فضل الصلاة إليها ، فاشتبه أمر الثواب المترتب على صلواتهم إلى بيت المقدس هل يساوى أجور صلواتنا إلى الكعبة أو يكون دون ذلك ؟

قوله : أول صلاة صلاها ، والذي استظهرت عليه الروايات (٢) أن

أطلق على الصلاة الإيمان على سبيل إطلاق الكل على الجزء وبين ذلك بقوله : الصلاة من الإيمان ، لأن كلمة من للتبعض ، والمراد -الصلاة بعض الإيمان ، انتهى .

(١) لله در الشيخ ما أجاد في منشأ سؤا لهم فإن سؤا لهم بظا هره مشكل ، لأن صلواتهم إلى بيت المقدس كانت بأمر الشارع بل بأمره تعالى كما قاله الطبري حكاة القسطلاني وغيره ، قال الحافظ : أخرج الطبري وغيره عن ابن عباس قال : لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة أمره الله تعالى أن يستقبل بيت المقدس ، الحديث ، وكانت هي مع النبي ﷺ فكيف وقع لهم التردد في ذلك ، أفترى هل وقع لهم التردد في أن صلواته ﷺ قبل التحويل مع جميع الأمة صارت ضائعاً ؟ وشأن الصحابة أرفع من أن يقع لهم مثل هذا الإشكال ، فدفعه الشيخ بكلامه ، أعلى الله مراتبه ما أدق نظره .

(٢) قال الحافظ : واختلفت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عندها وكذا

المسجد ، فظاهر حديث البراء هذا أنها الظهر ، وذكر ابن سعد في " الطبقات " يقال : إنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين ، ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستداروا إليه ودار معه المسلمون ، ويقال : زار النبي ﷺ أم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة ، فصنعت له طعاماً وحانت الظهر ، فصلى رسول الله ﷺ بأصحابه ركعتين ، ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل الميزاب ، فسمى مسجد القبليتين ، قال ابن سعد : قال الواقدي : هذا أثبت عندنا ، وأخرج البزار من حديث أنس : انصرف رسول الله ﷺ عن بيت المقدس وهو يصلي الظهر بوجهه إلى الكعبة ، وللطبراني نحوه من وجه آخر عن أنس ، وفي كل منها ضعف ، انتهى . وقال الحافظ أيضاً في موضع آخر : وعند ابن سعد : حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد ، وساق ذلك من حديث عمارة بن أوس قال : صلينا إحدى صلاتي العشي .

والتحقيق أن أول صلاة صلاها في مسجد بني سلمة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر ، وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر ، انتهى . وقال ابن الجوزي في " التلخيص " : في السنة الثانية حولت القبلة إلى الكعبة ، وقال محمد بن حبيب الهاشمي : حولت في الظهر يوم الثلاثاء للنصف من شعبان زار رسول الله ﷺ أم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة ، فتغدى وأصحابه وجاء الظهر فصلى بأصحابه في مسجد القبليتين ركعتين من الظهر إلى الشام ، ثم أمر أن يستقبل القبلة وهو راکع في الركعة الثانية ؛ فاستدار إلى الكعبة ودارت الصفوف خلفه ، ثم أتم الصلاة فسمى مسجد القبليتين لهذا ، انتهى . وبسط في ذلك في " الأوجز " وحكى عن السيوطي أن قصة بني سلمة لم يكن فيها النبي ﷺ إماماً ولا هو الذي تحول في الصلاة .

التحويللة إنما وقعت في صلاة الظهر وباقي الروايات مؤوثة ، فلما أن يقال : إن راوى العصر لم يصل معه الظهر ، فظن أن العصر أول صلاة صلاها إلى الكعبة ، أو يكون المعنى أول صلاة صلاها من صلوات العصر لا مطلقاً ، أو غير ذلك من التأويلات (١) .

(١) وتقدم قريباً ما جمع به الحافظ بأن أول صلاة صلاها في المسجد النبوى هي العصر ، وأما صلاة الظهر فكانت في بني سلمة ، والأوجه عندى أن يوجه بأن أول صلاة صلاها إلى الكعبة كاملة كانت العصر ، وأما الظهر فكانت مشتركة بين القبليتين ، وهذا على ما تقدم من كلام الشراح أن التحويل كان في وسط الصلاة ، وحكى مولانا الشيخ محمد حسن المكي من تقرير الشيخ قدس سره أن ما اشتهر أن تحويل النبي ﷺ كان في وسط الصلاة فكذب وغلط فاحش ، بل نزل التحويل أولاً ثم صلى الصلاة إلى البيت ، انتهى . ويؤيد كلام الشيخ رحمه الله ما تقدم قريباً عن ” الأوجز ” عن السيوطى خلافاً لما تقدم عن ابن سعد والواقدي وغيرهما فتدبر .

ثم لا يذهب عليك ما في حديث الباب من قوله : ستة عشر أو سبعة عشر هكذا بالشك رواه جماعة من الرواة ، وبالجزم بأحدهما رواها جماعة أخرى بسط رواياتها الحافظ في ” الفتح ” ثم قال : والجمع بين الروايتين سهل بأن من جزم بستة عشر لفق من شهرى القدوم والتحويل شهراً وألغى الزائد ، ومن جزم بسبعة عشر عدتهما معاً ، ومن شك تردد في ذلك ، وذلك لأن القدوم كان في شهر ربيع الأول بلا خلاف ، وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح ، وبه جزم الجمهور ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس ، وقال ابن حبان : سبعة عشر شهراً وثلاثة أيام ،

قوله : فحسن إسلامه ، وكذلك قوله : إلى سبع مائة ضعف يدلان على زيادة الإيمان ونقصه حيث كان الحسن متفاوتاً (١) وكذلك تفاوت ما بين أجور الحسنات من العشرة إلى سبع مائة ضعف ينشأ عن ذلك ، وكذلك في قوله تعالى في الباب السابق : « ليضيع إيمانكم » دلالة على تفاوت مراتب الإيمان حسب تفاوت مراتب الصلاة في الحسن والقبول ، فإن الصلاة لما كانت إيماناً كان تفاوت درجاتها تفاوتاً في درجات الإيمان ومراتبه ، وتفاوت ما بين

وهو مبني على أن القدوم كان في ثاني عشر شهر ربيع الأول .

وشذت أقوال أخرى : منها ما في " ابن ماجه " من طريق أبي بكر ابن عياش عن أبي إسحاق في حديث الباب : ثمانية عشر شهراً ، وأبو بكر سبي الحفظ وقد اضطرب أيضاً ، فروى عنه ستة عشر وسبعة عشر أيضاً ، وخرجه بعضهم على قول محمد بن حبيب أن التحويل كان في نصف شعبان ، وهو الذي ذكره النووي في " الروضة " وأقره عليه مع كونه رجح في " شرح مسلم " رواية ستة عشر شهراً ، وجزم موسى بن عقبة بأن التحويل كان في جمادى الآخرة ، ومن الشذوذ أيضاً رواية ثلاثة عشر شهراً ، ورواية تسعة أشهر أو عشرة أشهر ، ورواية شهرين ، ورواية سنتين ، وأسانيد الجميع ضعيفة ، والاعتماد على القول الأول ؛ فجملة ما حكاه تسعة أقوال ، انتهى .

(١) وبذلك جزم الحافظ دون العيني ، قال القسطلاني : قول الحافظ ابن حجر : إن الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص في الإيمان ، لأن الحسن تتفاوت درجاته ، وتعقبه العيني بأن الحسن من أوصاف الإيمان ، ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقص قابلية الذات لإياها ، لأن الذات من حيث هي هي لا تقبل ذلك كما عرف في موضعه ، انتهى .

المصلين (١) مستغن عن البيان .

(١) ففي "أبي داؤد" من حديث عمار بن ياسر رفعه: «إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها» .

ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري ذكر حديث الإمام مالك معلقاً ، قال الكرماني : إن البخاري لم يدرك زمن مالك ، فهذا تعليق منه بلفظ جازم فهو صحيح ولا قدح فيه ، وقال ابن حزم : إنه قادح في الصحة لأنه منقطع ، وليس كما قال لأنه موصول من جهات أخر صحيحة ولم يذكره لشهرته ، كيف وقد عرف من شرط البخاري وعادته أنه لا يجزم إلا بتثبيت وثبوت ، قال ابن بطال : أسقط البخاري بعض هذا الإسناد وهو مشهور من حديث مالك في غير "الموطأ" بهذه العبارة ، قال رسول الله ﷺ : «إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه كتب الله تعالى له كل حسنة كان زلفها ، ومحا عنه كل سيئة ، وكان عمله بعد الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف ، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها» ذكره الدارقطني في غريب حديث مالك ، ورواه عنه من تسع طرق ، وأثبت فيها كلها ما أسقطه البخاري أن الكافر إذا حسن إسلامه يكتب له في الإسلام كل حسنة عملها في الكفر .

قال ابن بطال : والله تبارك وتعالى أن يتفضل على عباده بما شاء ، وهو كقوله ﷺ لحكيم بن حزام : «أسلمت على ما أسلفت من خير» انتهى ، قلت : حديث حكيم هذا يأتي عند "البخاري" في أون كتاب الزكاة (باب من تصدق في الشرك ثم أسلم) وقال الحافظ : قول مالك هكذا ذكره معلقاً ولم يوصله في موضع آخر من هذا الكتاب ، وقد وصله أبوذر الهروي في روايته للصحيح ، فقال عقبه : أخبرناه النضروي هو العباس بن الفضل نا الحسن

ابن إدريس نا هشام بن خالد نا الوليد بن مسلم عن مالك به ، وكذا وصله النسائي وغيره ممن بسطهم الحافظ ، ثم قال : وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخارى وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام ، وقيل : إن المصنف أسقط ما رواه غيره عمداً لأنه مشكل على القواعد ، قال المازرى : لا يصح من الكافر التقرب فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه في شركه ، لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفاً لمن يتقرب إليه والكافر ليس كذلك ، وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الإشكال ، واستضعف ذلك النووى فقال : الصواب الذى عليه المحققون بل نقل بعضهم فيه الإجماع أن الكافر إذا فعل أفعالاً جميلةً كالصدقة وصله الرحم ثم أسلم ومات على الإسلام إن ثواب ذلك يكتب له .

وأما دعوى أنه مخالف للقواعد فغير مسلم لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار فإنه لا يلزمه إعادتها إذا أسلم ويجزئه ، انتهى . قال الحافظ : والحق أنه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه تفضلاً من الله وإحساناً أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً ، والحديث إنما تضمن كتابة الثواب ولم يتعرض للقبول ، ويحتمل أن يكون القبول يصير معلقاً على إسلامه ، فيقبل ويثاب إن أسلم وإلا فلا ، وهذا قوى ، وقد جزم بما جزم به النووى إبراهيم الحربي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين ، قال ابن المنير : المخالف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره ، وأما أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداء من غير عمل ، وكما يتفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر ، فإذا

## (باب أحب الدين (١) الخ)

والحب مختلفة مراتبه فكذا الإيمان لترتبه عليه في الرواية ، وباقي المعنى ظاهر .

جاء له أن يكتب ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن يكتب له ثواب ما عمله غير موافق الشروط .

وقال ابن بطال : لله أن يتفضل على عباده بما شاء ولا اعتراض لأحد عليه ، واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح ، وهو لومات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح بل يكون هباءً منثوراً ، فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً إلى عمله الثاني ، ويقول عليه السلام لما سأله عائشة رضي الله عنها عن ابن جعدان وما كان يصنعه من الخير هل ينفعه ؟ فقال : « إنه لم يقل يوماً : رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين » فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر ، انتهى . ز

(١) قال الكرمانى : قوله : « أحب الدين » أى أحب الأعمال ، إذ الدين هو الطاعة ، ومناسبة الكتاب من جهة أن الدين والإسلام والإيمان واحد ، وقال الخطابى : أحب الدين أحب الطاعة والدين في كلامهم الطاعة ، ومنه الحديث في صفة الخوارج : يمرقون من الدين أى من طاعة الإمام ، ويحتمل أن يكون أراد بذلك أحب الأعمال الدين بمحذف المضاف ، وقوله : « لا يعلم الله » فالملال لا يجوز على الله تعالى ، فلا بد من تأويله ، واختلفوا فيه فقال الخطابى : معناه : لا يترك الثواب لأن من مل شيئاً تركه ، فكفى عن الترك بالملل الذى هو سبب الترك . وقال ابن قتيبة : هو كقولهم في البليغ : فلان لا ينقطع حتى

## ( باب زيادة الايمان ونقصانه (١) )

تنقطع خصومه ، معناه : لا ينقطع إذا انقطعت خصومه ، ولو كان معناه ينقطع إذا انقطعت خصومه لم يكن له فضل على غيره ، وقال بعضهم معناه : إن الله تعالى لا يتناهى حقه في الطاعة حتى يتناهى جهدهم قبل ذلك فلا تتكلفوا ، كنى بالملال عنه ، لأن من تناهت قوته في أمر وعجز عن فعله مله وتركه .

وقال التيمي : معناه أن الله تعالى لا يعمل أبداً ملالاً أنتم أم لم تملوا ، كقولهم : لا أكلمك حتى يشيب الغراب ، ولا يصح التشبيه لأن شيب الغراب ليس ممكناً عادة بخلاف ملال العباد ، وتعقبه الكرمانى بأن شأن المؤمن أيضاً أن لا يعمل من الطاعة وهو قول ابن فورك ، وقال ابن الأنبارى : سمي فعل الله ملالاً على جهة المزاجية ، كقوله تعالى : « وجزاء سيئة سيئة مثلها » فهذه خمسة تواجيه ، انتهى ، وقال الحافظ : لا يعمل بفتح الميم في الموضعين ، والملال استثقال الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته وهو محال على الله تعالى بالاتفاق ، قال الإسماعيلي وجماعة من المحققين : إنما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازاً كقوله تعالى : « وجزاء سيئة سيئة مثلها » وأنظاره ، وقال القرطبي : وجه المجاز أنه تعالى لما يقطع الثواب عن قطع العمل ملالاً عبر ذلك بالملال من تسمية الشيء باسم سببه ، وقال المازري : إن حتى ههنا بمعنى الواو ، فيكون التقدير : لا يعمل وأنتم تملون ، فنفي عنه الملل وأثبتته لغيره ، والأول أليق وأجرى على القواعد ، وإنه من المقابلة اللفظية ، وقال ابن حبان في « صحيحه » : هذا من ألفاظ التعارف التي لا يتهيأ للمخاطب أن يعرف القصد مما يخاطب به إلا بها ، وهذا رأيه في جميع المتشابه ، انتهى . وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي رحمه الله قوله : حتى ، فيقل عبادتكم كيفاً فيقل ثوابكم ، انتهى .

(١) قال الحافظ : تقدم له قبل ستة عشر باباً ( باب تفاضل أهل الإيمان في

أراد بذلك الزيادة والنقصان بحسب تزايد المؤمن به وتناقصه ، كما يدل عليه قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » فإن هذا الإكمال لم يكن إلا إكمال الأحكام والشرائع (١) وهو حق لا ريب فيه ، وهذا هو المراد (٢) بقوله تعالى : « وزدناهم هدى » وقوله تعالى : « ليزداد الذين آمنوا إيماناً » وذلك لأنه كلما نزل حكم آمنوا به ، فكانت في إيمانهم زيادة بحسب زيادة الأحكام ،

الأعمال ) وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري بمعنى حديث أنس الذي أوردناه هنا ، فتعقب عليه بأنه تكرر ، وأجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الأعمال أو باعتبار التصديق ترجم لكل من الاحتمالين ، وخص حديث أبي سعيد بالأعمال لأن سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزونات بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرة والذرة ، قال ابن بطال : التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل ، فمن قل علمه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة ، والذي فوقه في العلم تصديقه بمقدار برة أو شعيرة إلا أن أصل التصديق الحاصل في قلب كل مؤمن لا يجوز عليه النقصان ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة ، انتهى .

(١) وبذلك جزم السندی إذ قال : وقوله : « اليوم أكملت لكم » قد قدمنا أن مراد السلف من قولهم : يزيد وينقص أو يكمل وينقص ونحوه أنه يوصف في الشرع بذلك أعم من أن يكون ذلك بزيادة في الشرائع أو بوجه آخر وبه يظهر الاستدلال بهذه الآية ، انتهى .

(٢) وإليه يشير كلام الحافظ إذ قال : فإن قيل : لم أعاد في هذا الباب الآيتين المذكورتين وقد تقدمتا في أول كتاب الإيمان ؟ فالجواب أنه أعادهما ليوطئ بهما معنى الكمال المذكور في الآية الثالثة ، لأن الاستدلال بهما نص في الزيادة وهو يستلزم النقص ، وأما الكمال فليس نصاً في الزيادة ، انتهى .

وكذلك يراد بقول المؤلف : إنه كلما ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص ، إن الدين لما كان كاملاً إذ ذاك كان الإيمان بما دونه ناقصاً (١) نسبة إلى ذلك الذى استقر عليه الأمر وقت الإكمال وإن كان كاملاً فى نفسه ، فلا يلزم نقصان إيمان من مات منهم قبل إكمالها ، والله أعلم ، وهذا نسبة إلى الإيمان التفصيلي فلمن آمن بعد إكمال الشرائع مزية على المؤمنين الذين ماتوا قبل الإكمال .

وأما الإيمان الإجمالى فكلهم سواء فيه حيث آمن الأولون بعين ما آمن به الآخرون ، نعم لا ينطبق على هذا المعنى للترجمة ما أورد فيه من الرواية ، لأنه لا يمكن التفريق والتفاوت بين المؤمنين باعتبار المؤمن به فكيف يمكن أن

(١) وهذا ظاهر جداً وذكره الحافظ بحثاً وقال فيه : إن آية « أكملت لكم » لا دليل فيها على مراد المصنف ، لأن الإكمال إن كان بمعنى إظهار الحجة على المخالفين فلا حجة فيه للمصنف ، وإن كان بمعنى إكمال الفرائض لزم عليه أنه كان قبل ذلك ناقصاً ، وأن من مات من الصحابة قبل نزول الآية كان إيمانه ناقصاً ، وليس الأمر كذلك لأن الإيمان لم يزل تاماً ، ويوضح دفع هذا الاعتراض جواب القاضى أبى بكر بن العربى بأن النقص أمر نسبي ، لكن منه ما يترتب عليه الذم ومنه مالا يترتب ، فالأول ما نقصه بالاختيار كمن علم وظائف الدين ثم تركها عمداً ، والثانى ما نقصه بغير اختيار كمن لم يعلم أو لم يكلف ، فهذا لا يذم بل يحمى من جهة أنه كان قلبه مطمئناً بأنه لو زيد لقبول ، وهذا شأن الصحابة الذين ماتوا قبل نزول الفرائض ، ومحصله : أن النقص بالنسبة إليهم صورى نسبي ، ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى ، وهذا نظير قول من يقول : إن شرع محمد أكمل من شرع موسى وعيسى عليهم السلام ومع هذا فشرع موسى فى زمانه كاملاً فالأكملية أمر نسبي ، انتهى مختصراً .

يقال في قوله : « أخرجوا من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان » (١) إنه تقليل باعتبار قلة المؤمن به ، وذلك لأن الإيمان بالبعض دون البعض مما أمرنا أن نؤمن به عين الكفر فلا جواب إلا باعتبار التفاوت في الأعمال ، فيكون حاصل الرواية أن المؤمنين بعد ما آمنوا بما أمروا بالإيمان به يتفاوتون بينهم تفاوتاً كثيراً ، فمنهم من ليس له من الخير إلا ذرة ، ومنهم من له فوق ذلك ، فأما إذا عمم في الترجمة (٢) بحيث يشتمل الزيادة والنقصان بحسب الكيفية والتفاوت بحسب المؤمن به ، فالتطبيق بين الترجمة والرواية سهل ، فإن مراتب الكيفيات ودرجات التصديق متفاوتة ، فمنهم من أشد استيقاناً ومنهم من دون ذلك إلا أن الكل منهم متصفون بالإيمان المتوقف عليه النجاة من الخلود في النار ، وهذه المراتب من الذرة وما فوقها فيما فوق ذلك .

(١) قال الكرمانى : إن قلت : تنكير إيمان يقتضى أن يكفى أى إيمان كان وبأى شئ كان ، لكن لا بد من الإيمان بجميع ما علم بحجى الرسول به ضرورة حتى يوجب الخروج من النار ، قلت : الإيمان في الشرع لا يطلق إلا إذا كان بجميع ما جاء به ، فلا بد من ذلك حتى يتحقق حقيقة الإيمان ويصح إطلاقه ، وإنما ذكر بالتنوين التقليل ترغيباً في تحصيله ، إذ لما حصل الخروج بأقل ما ينطلق عليه اسم الإيمان فبالكثير منه بالأولى ، انتهى .

(٢) وحاصل ما أفاده الشيخ رحمه الله أن الزيادة في ترجمة الباب تعم زيادة المؤمن به كما هو نص آية الإكمال وزيادة التصديق القلبي كما مال إليه الحافظ تحذراً عن تكرار الترجمة ، وهذا واضح ، وعلى هذا فلا يبق إشكال تكرار الترجمة ولا إشكال عدم التوافق بين الترجمة والآية والرواية .

قوله : قد عرفنا (١) .

قوله : بقيراطين ، وفي بيان مقدار الأجر وتشبيهه بالأحد تنبيه على أن قراريط (٢) الجنة على تلك المقادير ، فكيف بأوزان هي فوق القيراط ،

(١) ليس هذا في الأصل وزدته لما في تقرير مولانا الشيخ محمد حسن المكي رحمه الله إذ قال : قوله : قد عرفنا ، يعنى قد جعل الله لنا ذلك اليوم عيداً ، يعنى العيد يكون يجعل الله تعالى لا بالتخاذل كما هو زعمكم وفعلكم ، انتهى . قلت : ويؤيد ذلك ما قال الحافظ في "الفتح" في جواب من قال : كيف طابق الجواب السؤال في جواب عمر رضى الله عنه بمعرفة الوقت والمكان ؟ فقال : عندي أن في هذه الرواية اكتفى بالإشارة ، لأن في رواية الطبري في "التفسير" والطبراني في "الأوسط" : نزلت يوم الجمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عيداً ، وفي أخرى لهما : وهما لنا عيدان ، وفي "الترمذي" من حديث ابن عباس نزلت في يوم عيدين يوم الجمعة ويوم عرفة ، انتهى .

(٢) قال الكرمانى : القيراط لغة نصف وائق وأصله قراط بالشدة لأن جمعه قراريط فأبدل من أحد حرفي التضعيف كما في الدينار ، والمقصود منه ههنا النصيب والحصة ، وقال الطيبي : القيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشره في أكثر البلاد وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً ، وقد يطلق ويراد به بعض الشيء ، وقوله : « كل قيراط مثل أحد » تفسير للمقصود ، انتهى . وقال القسطلاني : القيراط اسم لمقدار من الثواب يقع على القليل والكثير ، انتهى . وهؤلاء الفحول اضطروا إلى هذه التوجيهات لما رأوا أن وزن القيراط لا يمكن تساويه الجبل فاختروا المجاز في معناه ، فله در الشيخ فيما اختار من أن المراد من القيراط هو المعروف لكن وزنه في الآخرة يربو على الجبل ، فما ظنك بالأوزان التي فوق القيراط ، فلا شك أنه

وأيضاً فلا ينبغي أن يجهل أن المقصود في تشبيه القيراط بالأحد ليس هو التعيين والتحديد (١) بل تكثير الأجر في نجيلتهم ، وإلا فأجر صلاته ودفنه يربو على ذلك بكثير ، وهذا مثل قوله ﷺ في ركعتي الفجر : « إنهما خير من حمر النعم » (٢) فإنها لما كانت أعز الأموال عندهم قصد بالتفضيل عليها ترغيب الدوام عليهما ، لا أن الأجر على هذا القدر فحسب (٣) وذلك لأن تسبيحة وتهليلة خير من الدنيا وما فيها (٤) فما ظنك بركعتين وبصلاة الجنائز وفيها من الذكر الكثير ما لا يخفى ، ثم إن اتباع الجنائز والصلاة عليها لما كان من مسببات الإيمان وثمراته ألحق به كما مر (٥) وعلى هذا يصح قوله في الترجمة : أجود و أطف ولا فاقاة إذ ذاك إلى أخذ المجاز .

- (١) وعلى هذا فلا يشكل بما في رواية مسلم : أصغرها مثل أحد .
- (٢) ففي " كنز العمال " برواية البيهقي والحاكم في " المستدرک " عن أبي سعيد : « إن الله عز وجل زادكم صلاةً إلى صلاتكم هي خير لكم من حمر النعم ، ألا وهي ركعتان قبل صلاة الفجر » .
- (٣) ويؤيد ذلك ما في " المشكاة " برواية مسلم عن عائشة : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » .
- (٤) والرويات في ذلك أكثر من أن تحصى ذكر بعضها في رسالتي " فضائل الذكر " ، وفي " الكنز " برواية مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه : « لأن أقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، أحب إلي مما طلعت عليه الشمس » وفي الحديث القدسي : « لو أن السماوات السبع وعامرهن غيري والأرضين السبع في كفة مالت بهن لا إله إلا الله » .
- (٥) ( في باب قيام ليلة القدر من الإيمان ) .

من الإيمان وفيه زيادة ونقص للإيمان حسب المذكور أولاً ، فإن الأعمال لما كانت داخلية في الإيمان كان الآتي بالصلاة والصدقة كليهما أكمل إيماناً من المكتفى بأحدهما .

### ( باب خوف المؤمن أن يحبط عمله (١) )

أشار بذلك إلى أن المؤمن ليس من شأنه أن يأمن على نفسه الحبط والكفر ، فإن المرأ ما دام حياً يخاف عليه الفتنة ، فلا بد له من دوام المراقبة ، ثم إن للحبط (٢) مراتب : أدناها أن لا يقع عمله على أفضل ما ينبغي أن يقع

(١) قال الكرمانى : قوله : يحبط أى يبطل ، فإن قلت : القول بإحباط المعاصى للطاعات من قواعد أهل الاعتزال فما وجه قول البخارى ؟ قلت : هذا الإحباط ليس بذلك إذ المراد به الإحباط بالكفر أو بعدم الإخلاص ونحوه ، وقوله : وهو لا يشعر ، قال النووي : المراد بالحبط نقصان الأعمال وإبطال بعض العبادات لا الكفر لأن الإنسان لا يكفر إلا بما يعتقد أو يفعله عالماً بأنه يوجب الكفر ، وتعقبه الكرمانى بقوله : وهذا مما ينازع فيه إذ الجمهور على أن الإنسان يكفر بكلمة الكفر وبالفعل الموجب للكفر وإن لم يعلم أنه كفر ، انتهى .

(٢) قال الحافظ : قوله : أن يحبط عمله ، أى يحرم ثواب عمله لأنه لا يثاب إلا على ما أخلص فيه ، وبهذا يندفع اعتراض من قال : إنه يقوى مذهب الإحباطية الذين يقولون : إن السيئات تبطل الحسنات ، قال القاضى أبوبكر بن العربى فى الرد عليهم : القول الفصل فى هذا أن الإحباط إحباطان : أحدهما : إبطال الشئ للشئ وإذهابه جملة كإحباط الكفر للإيمان وإحباط الإيمان للكفر وذلك فى الجهتين إحباط حقيقى . ثانيهما : إحباط الموازنة إذ جعلت الحسنات

عليه ، وأوسطها أن لا يكون له قبول ، وأعلى مراتب الحبط سلب الإيمان والتأدية إلى الكفر ، وبحسب هذه المراتب يتفاوت الإيمان قوةً وضعفاً وإن لم يكن لأحد من المؤمنين أمن من مراتب الحبط كلها إلا أن غالب حالهم الكون في مرتبة من تلك المراتب ، وبحسبه يختلف اتصافه بالإيمان ، وكذلك التشبيه بإيمان جبرئيل عليه السلام لما لم يثبت من الصحابة (١) علم أن بين المؤمنين بحسب إيمانهم تفاوتاً ، فمن مؤمن إيمانه في أعلى مراتب اليقين ، ومنهم دون ذلك .

في كفة والسيئات في كفة فمن رجحت حسناته نجا ومن رجحت سيئاته توقف في المشيئة إما أن يغفر له وإما أن يعذب ، فالتوقيف إبطال ما ؛ لأن توقيف المنفعة في وقت الحاجة إليها إبطال لها والتعذيب إبطال أشد منه إلى حين الخروج من النار، ففي كل منها إبطال نسبي أطلق عليه اسم الإحباط مجازاً وليس هو إحباط حقيقة لأنه إذا أخرج من النار وأدخل في الجنة عاد إليه ثواب عمله ، وهذا بخلاف قول الإحباطية الذين سوا بين الإحباطين وحكموا على العصي بحكم الكافر، انتهى . وهذان الإحباطان إحباط التوقيف وإحباط التعذيب غير إحباط الكفر ، فثبت له مراتب .

(١) قال الحافظ : قوله : ما منهم من أحد يقول : إنه على إيمان جبرئيل أى لا يجزم أحد منهم بعدم عروض النفاق له كما يجزم بذلك في إيمان جبرئيل، وفي هذا إشارة إلى أن المذكورين كانوا قائلين بتفاوت درجات المؤمنين في الإيمان بخلاف المرجئة القائلين بأن إيمان الصديقين وغيرهم بمنزلة واحدة ، انتهى . وفي تقرير مولانا الشيخ محمد حسن المكي : قوله : على إيمان جبرئيل أى في الأمن عن خوف الحبط والنفاق لأن إيمانه قطعى كما قال الله تعالى : «يفعلون ما يؤمرون» وما قال إمامنا : إيمانى كإيمان جبرئيل فذلك تشبيه ،

وكذلك الإصرار على الكبيرة لما كان مفضيماً إلى الكفر وحبط الأعمال كان الأبعد من الإصرار أبعد من الكفر وأقوى إيماناً ممن هو أقرب إلى الكفر بإصراره على الكبيرة ، والرواية التي أوردتها في الباب محمولة على ما وضع عليه الترجمة ، فكانت الترجمة بياناً لما هو المراد بالكفر في الرواية ، وإذا خيف على المؤمن حبط أعماله بأنواعه التي ذكرت ، فكان الإصرار على الكبائر مفضيماً إلى الكفر كان ذلك رداً على المرجئة القائلين بأن الإيمان لا يضر معه معصية (١) فكان

فإن السكاف للتشبيه والتشبيه لا يقتضى المبالغة من كل الوجوه بل هو يتصور على عدة أوجه ، فما يلزم منه المبالغة وقد نفاه بقوله : ولا أقول إيماناً مثل إيمان جبرئيل ، انتهى .

(١) قال الكرمانى : قوله : وما يحذر بلفظ المجهول عطف على خوف أى باب ما يحذر ، وما مصدرية وهو مجرور المحل ويحتمل عطفه على يقول أى ما منهم من أحد ما يحذر ، فإنا فيه ، ويحذر بلفظ المعروف وهو مرفوع المحل ، وما يحذر إلى آخره رد على المرجئة حيث قالوا : لا حذر من المعاصى عند حصول الإيمان ، فعقد الباب لأمرين : لبيان الخوف من نحو عروض الكفر بما هو كالإجماع السكوتى مما نقل عن التابعين الثلاثة ، ولبيان الخوف من الإصرار على المعاصى بالآية ، فراد البخارى بهذا الباب الرد على المرجئة في قولهم : إن الله لا يعذب على شئ من المعاصى من قال : لا إله إلا الله ولا يحبط شيئاً من أعماله بشئ من الذنوب ، وإن إيمان المطيع والمعاصى سواء فذكر في صدر الباب أقوال أئمة التابعين وما تلقوه عن الصحابة ، وهو كالمشير إلى أنه لا خلاف بينهم فيه ، وأنهم مع اجتهادهم المعروف خافوا أن لا ينجوا من عذاب الله ، وبهذا المعنى استدل أبو وائل في حديث الباب لما سأله عن المرجئة أمصبيون أم مخطئون في قولهم سباب المسلم وقتاله وغيرهما لا يضر لإيمانهم فروى

الباب معقود له كما تدل عليه الرواية الموردة في الباب، وقيل: هذا رد على الإمام الهمام قدوة الأنام أبي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله تعالى عنه (١) فيما قاله من أن إيماني كإيمان جبرئيل ، فإن كان الأمر على ما زعمه صاحب القليل ، فحسبنا الله ونعم الوكيل ، فإن الإمام رضي الله تعالى عنه لم يرم في مقالته هذه شططاً ، ولم يركب فيها زيغاً عن المحجة ولا غلطاً .

الحديث وأراد الإنكار عليهم وإبطال قولهم المخالف بصريح الحديث ، انتهى .

وقال الحافظ : هذا الباب معقود للرد على المرجئة خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرد عليهم لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها بخلاف هذا ، والمرجئة - بضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ويجوز تشديدها بلا همز - نسبوا إلى الإرجاء وهو التأخير لأنهم أخرّوا الأعمال عن الإيمان ، فقالوا : الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جمهورهم النطق ، وجعلوا للعصاة اسم الإيمان على الكمال ، وقالوا : لا يضر مع الإيمان ذنب أصلاً ، انتهى . وقال أيضاً : قوله : وما يحذر في محل جر لأنها معطوف على خوف أي باب ما يحذر ، وفصل بين الترجمتين بالآثار لتعلقها بالأولى فقط ، وأما الحديثان فالأول منها يتعلق بالثانية والثاني بالأولى ففيه لف ونشر غير مرتب ، انتهى . وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي : قوله : باب خوف المؤمن أي المؤمن يجب عليه خوف الحبط في كل ساعة ، وهذا رد على المرجئة ، وقوله : وما يحذر ما مصدريه ، انتهى .

(١) هذا منقول من بعض مشايخ الدرس ولم يقل به أحد من الشراح المعروفين من النووي والكرمانى والحافظين والقسطلاني وغيرهم ، ولعل من قال ذلك أخذه من قول الإمام الأعظم الآتي ذكره .

أما أولاً : فلأن المقالة المعزية إليه في بعض التصانيف هي هذه :  
إيماني كإيمان جبرئيل عليه السلام (١) ولا أقول : مثل إيمان جبرئيل ، وقد  
عرف الفرق بينهما ، فإن الأول يقتضى مشاركة في أى وصف كان ، والثاني  
يستدعى المائلة والمساواة ، وعلى هذا فلا ضمير في تشبيه إيمانه بإيمانه باعتبار

(١) قال صاحب " الدر المختار " في مسألة الطلاق : إن الكاف للتشبيه في  
الذات ، ومثل للتشبه في الصفات ، ولذا قال أبو حنيفة : إيماني كإيمان جبرئيل  
لا مثل إيمان جبرئيل ، " بحر " . قال ابن عابدين : لزيادته في الصفة من كونه  
عن مشاهدة فيحصل به زيادة الاطمينان كما أشير إليه في قوله تعالى : « رب  
أرني كيف تحيي الموتى » الآية ، وبه يحصل زيادة القرب ورفع المزية ، لكن  
ما نقل عن الإمام ههنا يخالفه ما في " الخلاصة " من قوله : قال أبو حنيفة :  
أكره أن يقول الرجل : إيماني كإيمان جبرئيل ولكن يقول : آمنت بما آمن  
به جبرئيل وكذا ما قاله أبو حنيفة في كتاب " العالم والمتعلم " : إن إيماننا مثل  
إيمان الملائكة لأننا آمنا بوحداية الله تعالى وربوبيته وقدرته وما جاء من عند  
الله تعالى بمثل ما أقرت به الملائكة وصدقته به الأنبياء والرسل فمن ههنا  
إيماننا مثل إيمانهم لأننا آمنا بكل شئ آمنت به الملائكة مما عاينته من عجائب الله  
ولم نعاينه نحن ، ولهم بعد ذلك علينا فضائل في الثواب على الإيمان وجميع  
العبادات .

ولا يخفى أن بين هذه العبارات الثلاث تخالفاً بحسب الظاهر ، ويمكن  
التوفيق بحمل الأولى على العالم ، والثانية على غيره لقوله : أكره أن يقول الرجل ،  
والثالثة على ما إذا فصل وصرح بالمؤمن به وإن كان بلفظ المثلية لعدم الإبهام بعد  
التصريح فيجوز للعالم والجاهل ، وللعلامة ابن كمال باشا رسالة في هذه المسألة  
هذا خلاصة ما فيها ، انتهى . زكريا

اتحاد المؤمن به فيها (١) فإن جبرئيل عليه السلام مؤمن بعين ما آمن به كل مؤمن ، فالإيمان الإجمالي يتحد منهم أجمعين ، وإنما الفرق والتفاضل بحسب تفاصيله ، ولم يشبه إيمانه التفصيلي بإيمانه التفصيلي .

وأما ثانياً : فلأن الإيمان متزائد بتزايد مراتب اليقين ومتناقص بتناقصه (٢) وهذا بعد أن يكون داخلياً في الحد المعبر شرعاً للإيمان ، وأما ما دونه الذي لم يدخل تحت التصديق واليقين فلا كلام فيه ، وإنما الكلام ههنا في مراتبه ، فنقول : إذا كان المناط في قوة الإيمان وضعفه هو اليقين فأى استحالة في بلوغ أحد من العباد المؤمنين ما بلغه الملائكة من الإذعان واليقين ، والفرق بين علم اليقين وعين اليقين وإن كان كثيراً شائعاً إلا أنه لا منع عن بلوغ بعض درجات علم اليقين من بعضهم حداً ينتهي إليه يقين المشاهدة والعيان

(١) كما تقدم النص به في مقولته - رضى الله عنه - الثالثة المذكورة في كلام ابن عابدين .

(٢) ولو شئت تفصيل ذلك فعليك ببحث اليقين من "إحياء العلوم" إذ جعل من علامات علماء الآخرة أن يكون شديد العناية بتقوية اليقين ، وقال : فإن اليقين هو رأس مال الدين ، قال عليه السلام : اليقين الإيمان كله ، رواه البيهقي في الزهد من حديث ابن مسعود بإسناد حسن وبسط في مراتب اليقين ، وقال : ميل النفس إلى التصديق بحيث يغلب عليها هو اعتقاد العوام في الشرعيات كلها ، ثم جعل فوق ذلك مراتب في استيلائه وغلبته على العقل واتصافه بالضعف والقوة ، وقال : درجات معاني اليقين في القوة والضعف لا تنهاى وتفاوت الخلق في الاستعداد للموت بحسب تفاوت اليقين ، إلى آخر ما بسطه .

من الآخرين ، ويؤيده قول علي رضي الله تعالى عنه : لو كشف الغطاء لما ازددت يقيناً (١) فإن ورد شيء عليه - رضي الله تعالى عنه - في مقالته هذه لكان وروده مسلماً على مقالة الإمام أيضاً .

وأما ثالثاً : فلأن شهود الأرواح ووقوفها على بعض ما أطلعها الله عليه غير منكر ، فأى امتناع في أن يكون الله تبارك وتعالى أوقف خلص عباده على الأشياء التي اطلعت عليها الملائكة وشهدوها ، فيكون إيمانه كإيمانهم مستندياً معاً إلى مشاهدة وعيان لا إلى سماعه وبيان ، وقد صح الوقوف عليها عن كثير من المشيخة (٢) فما ذا الذي يقدر في جواز ذلك للإمام أبي حنيفة رحمه الله .

(١) وهذا من مقولته المشهورة ذكرها جمع من العلماء في تصانيفهم ، منهم الشيخ ابن الهمام وشارحه في "المسامرة" فقال : لو كشف الغطاء أى عن الأمور المغيبة من الحشر والنشر ونحوها بأن شاهدها واقعة ما ازددت بها يقيناً ، انتهى . وذكرها في تفسير "بيان القرآن" عن "روح المعاني" تحت قول إبراهيم عليه السلام : « ولكن ليطمئن قلبي » .

(٢) وكتب مشايخ هذا الفن مملوءة من ذلك وتواتر النقول عنهم وهم أهل الصدق والعدالة يأبى الإنكار عنه ولا ينكره إلا من جهل عن أحوالهم ، ولو شئت أنمذجاً من ذلك فعليك "بالإبريز" في أحوال الشيخ عبد العزيز الدباج، وحكى شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي في الحديث الرابع والعشرين في مبشرات النبي الأمين قال أخبرني السيد الوالد قال : رأيت النبي ﷺ في المنام فتصرف في نفسي ، فعبرت المقامات حتى وصلت إلى موضع لا يتجاوزه إلا نبي ، فأخذ رسول الله ﷺ روحي في ضمن روحه فرأيت بحراً من النار ثم ظهرت المقامات السابقة من الصبر والتوكل ونحوها إلا أن هذه أصول والأولى فروع ، انتهى .

وأما رابعاً : فلأن القوى من أهل الإيمان في إيمانه يبلغ إلى حد من التيقن والإذعان ، بل وفي تسليم الشرائع والأحكام بحسب التسليم الحقيقي المستلزم للدوام ، والمثابرة عليها بحيث يشكل عليه بعد الوصول إلى ذلك الحد أن يعترى عليه عارض يمنعه عن إتيان ما أمر به فضلاً عن التسليم والإيقان ، فإنه يكون على ثقة من أنه لا يمكن أن يزول عما اعتقد عليه ، ويدلك عليه ما ورد أنه ﷺ حين دعا في جملة دعواته : « اللهم ثبت قلبي على دينك وطاعتك » (١) وقد علموا - رضى الله تعالى عنهم - أن ذلك تعلم منه لهم استشكل عليهم أن ينقلبوا عما هم عليه ، واستبعدوا أن يرجعوا عما وصلوا إليه ، وهل كان ذلك إلا ثقة منهم بإيمانهم واعتماداً منهم على شدتهم في إيقانهم ، فهل كانوا في مقالاتهم التي قالوها : أتخاف علينا يا رسول الله ؟ إلا كالإمام في مقالته التي نقموها منه وأنكروها ، ولم يرد عليهم رسول الله ﷺ شدتهم هذه ولا استبعادهم هذا إلا بإثبات القدرة على القلوب منه تعالى ، وأن الكفر والإيمان مقدوران يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، فليس لعبد وإن كان من الإيقان قد بلغ الأمد البعيد أن يأمن مكر الله فلا يأمن مكر الله إلا الخاسرون ، وهذا هو الذى قصده الإمام من هذا الكلام أن شدة تيقنه بالغة إلى تلك المنزلة .

وأما إنه قد أمن الفتنة على نفسه بحيث لا يبقى كفره وارتداده - والعياذ بالله - مقدوراً لله تعالى فحاشاه أن يتكلم بما لم يتكلم به ذو فهم قليل ، فكيف بهذا العلامة الجليل ، والبحر القمقام النبيل ، مع أن الأمن من الله كما أنه ليس

(١) فى " المشكاة " برواية " الترمذى " و " ابن ماجه " عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول : « يا مثبت القلوب ثبت قلبي على دينك » فقلت : يا نبي الله آمنا بك وبما جئت به فهل تخاف علينا ؟ قال : « نعم إن القلوب بين إصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء » .

له - رضى الله تعالى عنه - فكذلك الملائكة وسائر عباد الله المكرمين غير مأمونين منه ، فإن الكفر والإيمان مقدوران لله تعالى في حقهم أيضاً ، فلا يظهر للتشبيه في قول الإمام وجه منع .

وأما خامساً : فلأن إيمانه لا يبعد أن يكون كإيمان الملائكة في تقدم الزمان وعدم طريان شيء من العوارض المورثة للكفر والطغيان ، فإن للأرواح وجوداً قبل هذا العالم ، ونشأة أقدم من نشأة الدنيا ، ولم يكن هناك كفر ولا عصيان ، وإنما هو تسليم وإذعان ، ثم إذا أخذ منها الميثاق أظهر الكل إيماناً من نفسه ، ثم إذا أرسلوا في دار التكليف تفرقوا فرقاً واختلّفوا فيما بينهم طبقاً طبقاً ، فمنهم من دام على مقتضى ميثاقه وعهده ، ومنهم من لم يرفع رأساً بقوله ووعدته ، فأما من آمن به وصدق رسله وسلم أحكامه بامتنال أو امره واجتناب نواهيه فإن إيمانه كإيمان الملائكة من غير شك في أنه لم يعتز عليه معتر مما ينافيه ، كما اعتزى على من ارتكب بسوء اختياره كفراً وارتداداً فكانت الملائكة وأولئك الملائكة السواسية في الدوام عليه منذ قبلوا أمر الإيمان كما قال الشيخ سعدى الشيرازى :

ألست ازال همچنان شان بگوش بفریاد قالوا بلى در خروش

وأما سادساً : فلأن ما نقله إنا لم نسمع أحداً من الثلاثين يقوله فلا يجدى شيئاً لأن عدم تلفظهم بذلك لا يستدعى بطلانه عندهم ، فكم من أمور معتقدة لا يتفق التلفظ به مدة عمر المعتقد ، أفتراهم تلفظوا بما يتلفظ به هؤلاء من التحويلات والأسانيد المختلفة ؟ وهل ظهر من أحد منهم تأليف أو تصنيف ؟ فهل كان ذلك حكماً منهم بأن هذه الأمور غير جائزة ؟ وهل قرأ منهم أحد كتاباً مؤلفاً في فن الحديث ؟ فهل كان ذلك جزءاً منهم أن قراءة " صحيح البخارى " وعرضه على الأستاذ أو قراءته على التلامذة غير جائز إلى غير ذلك

من الحجج الواضحة على صحة مقالة الإمام ، ولولا رفعة شأن المؤلف وطول بده في العلوم لقلنا : لأنه لم يفهم مراد الإمام ، لكننا لسنا نقدم على ذلك وإنما نقدم على أن مراده ليس كما فهمه من فهم أن هذا الاعتراض على الإمام ، بل مقصوده أن مراتب الإيمان متفاوتة ، فكم من بين بين إيمان الملائكة وإيمان عامة المؤمنين وإيمان أهل الفسق إلى غير ذلك ، والله أعلم .

قوله : ردوه ، إنما أمرهم بذلك وقد علم أنهم لا يقدرُونَ عليه ليزداد تعجبهم ويشتد اعتنائهم بحفظ ما سمعوا ، لكونه سألهم ملك لتعليمهم .

قوله : وكذلك الإيمان حتى يتم ، (١) أراد هرقل بالتام أن تكمل شرائعه وأحكامه وتشيع في البلاد إلا أن البخاري استدل بلفظ التام على أن الإيمان يتم وينقص ، وعلى هذا كثير من استدلالات المحدثين فإنهم يستدلون بعموم اللفظ وإن كان المراد به غير ما استدل به من المعنى ، وهو وإن كان من كلام هرقل (٢) إلا أن تقريره ﷺ وكونه في زمانه مع عدم إنكار منه عليه الحق

(١) قال الحافظ : قوله : كذلك الإيمان ، أى أمر الإيمان ، لأنه يظهر نوراً ثم لا يزال في زيادة حتى يتم بالأمور المعبرة فيه من صلاة وزكاة وغير ذلك ، ولهذا نزلت في آخر سنى النبي ﷺ : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » ومنه « يأبى الله إلا أن يتم نوره » وكذا جرى لأتباع النبي ﷺ لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من إظهار دينه وتمام نعمته ، فله الحمد والمنة ، انتهى .

(٢) أشار الشيخ بذلك إلى دفع إيراد وهو أن الإمام البخاري رضى الله عنه كيف استدل للترجمة بقول هرقل ؟ وفي تقرير مولانا الشيخ محمد حسن المكي : ولا بد أن يكون سفيان أسمع هذه القصة النبي ﷺ لأن الصحابة لا ينقلون القصة التي لا يكون لها الاعتبار ولم يقرروها النبي ﷺ عليها ، انتهى . وأجاب

عنه القسطلاني بأن هرقل لم يقله من قبل رأيه إنما رواه عن الكتب السابقة وفي شرعهم كان الإيمان ديناً وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ ، وتداولته الصحابة ، انتهى . وهذا أوجه مما قاله الحافظ وتبعه العيني من أن هرقل قاله بلسان الرومي ، وأبو سفيان عبره بالعربي وألقاه إلى ابن عباس وهو من علماء اللسان ولم ينكره فدل على أنه صحيح لفظاً ومعنى ، انتهى . وأنت ترى أن توجيه الشيخ رحمه الله أجود من الكل .

ولا يذهب عليك أن الإمام البخاري رضي الله عنه ذكر الحديث في باب بلا ترجمة ، قال الحافظ : كذا هو بلا ترجمة في رواية كريمة وغيره ، وسقط لفظ الباب من رواية أبي ذر وغيره ، ورجح النووي الأول قال : لأن الترجمة يعني سؤال جبرئيل لا يتعلق بها هذا الحديث فلا يصح إدخاله فيها ، قال الحافظ : نفي التعلق لا يتم على الحالتين ، لأنه إن ثبت باب بلا ترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله ، فلا بد له من تعلق ، وإن لم يثبت فتعلقه به متعين ، لكنه يتعلق بقوله في الترجمة : جعل ذلك كله ديناً ، ووجه التعلق أنه سمى الدين إيماناً في حديث هرقل ، فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الإيمان ، انتهى . وقال شيخ الهند رحمه الله في "تراجمه" : إن الشراح اختلفوا في توجيه الباب ، والأوجه عندي أن المصنف أراد بذلك التنبيه على أن ما تقدم من خوف المؤمن حبط عمله هذا إذا لم يدخل الإيمان في بشاشة القلوب ، وبعد ذلك يأمن إن شاء الله عن الارتداد والنفاق ، فينبغي أن يترجم لهذا الباب باب قوله تعالى : « فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام » إلى آخر ما بسطه . ذكره

بالسنة ، ويمكن أن يكون مراده بالتمام هو التمام والكمال بحسب زيادة المؤمن به ، وهو زائد يوماً فيوماً ، وعلى هذا فاستدلال المؤلف بلفظ التمام الوارد في كلام هرقل ظاهر .

## ( باب فضل من استبرأ لدينه )

والاستبراء متفاوت في تفاوت الإيمان (١) .

قوله : « وأن تعطوا من المغنم الخمس » أدخله في الإيمان (٢) فعلم زيادة الإيمان بزيادة الأعمال ، وهذا على رأى من جعل الأمور المذكورة تفسيراً للإيمان ، وأن الثلاثة الباقية غير مذكورة ههنا ، والمذكورة تفسر للإيمان الذى هو أحد الأربعة .

(١) قال الحافظ : كأن المصنف أراد أن يبين أن الورع من مكملات الإيمان فلهذا أورد حديث الباب في أبواب الإيمان ، وقال القسطلاني قوله : من استبرأ أى الذى طلب البراءة ، لأجل دينه من الذم الشرعى أو من الإثم ، ولا ريب أن الاستبراء للدين من الإيمان ، انتهى . ولا ريب أيضاً في درجات الإثم والذم الشرعى .

(٢) كما يدل عليه تبويب الإمام رضى الله عنه واختلف العلماء في عد الأجزاء الأربعة المذكورة في الحديث ، قال الكرماني : قال النووي : عد جماعة الحديث من المشكلات حيث قال : « أمرهم بأربع » والمذكور خمس ، واختلفوا في الجواب عنه ، والصحيح ما قاله ابن بطال : إنه عد الأربع التى وعدهم ثم زادهم خامسةً وهى أداء الخمس لأنهم كانوا مجاورين لكفار مضر وكانوا أهل جهاد وغنائم ، وما قاله الشيخ ابن الصلاح : إن « وأن تعطوا » معطوف على أربع أى أمرهم بأربع وبأن يعطوا ، وأقول : ليس الصحيح ذلك لأن

البخارى عقد الباب على أن أداء الخمس من الإيمان ، فلا بد أن يكون داخلاً في أجزاء الإيمان بل الصحيح ما قيل : إنه لم يجعل الشهادة بالتوحيد والرسالة من الأربع لعلمهم بذلك ، وإنما أمرهم بأربع لم يكن في علمهم أنها دعائم الإيمان .

وقال الطيبي : من عادة البلغاء أن الكلام إذا كان منصباً لغرض من الأغراض جعلوا سياقاً له ، وتوجهه إليه كان ما سواه مرفوض مطرح ، فهنا لما لم يكن الغرض في الإيراد ذكر الشهادتين لأن القوم كانوا مقرين بها بدليل قولهم : الله ورسوله أعلم ، ولكن كانوا يظنون أن الإيمان مقصور عليها وأنها كافيان ، وكان الأمر في أول الإسلام كذلك ، لم يجعله الراوى من الأوامر وجعل الإعطاء منها لأنه هو الغرض من الكلام ، لأنهم كانوا أصحاب غزوات مع ما فيه من بيان أن الإيمان غير مقصور على ذكر الشهادتين ، وقال القاضي البيضاوى : الظاهر أن الأمور الخمسة تفسير للإيمان وهو أحد الأربعة المأمور بها والثلاثة الباقية حذفها الراوى نسياناً أو اختصاراً ، ويحتمل أن يقال : أمرهم بالإيمان ليس تفسيراً لقوله : « أمرهم بأربع » بل هو مستأنف ، وتفصيله الأربعة المذكورة بعد الشهادة ، وإقام خبر مبتدأ محذوف ، وفي الكلام تقديم وتأخير أى أمرهم بالإيمان إلى آخره ، ثم أمرهم عقبيه بأربع ونهاهم عن أربع ، والمأمورات الأربع إقام إلى آخره ، فله أجوبة خمسة فعددها ، انتهى .

وبسط الحافظ في جواب هذا الإشكال أشد البسط ولخصها القسطلاني فذكر أرائد من الأجوبة المذكورة ما قال أبو بكر بن العربي : يحتمل أن يقال : إن الراوى عد الصلاة والزكاة واحدة لأنها قرينتها في كتاب الله ، أو إن

أداء الخمس داخل في عموم إيتاء الزكاة والجامع بينهما لإخراج مال معين في حال دون حال ، وقال ابن التين : لا يمتنع الزيادة إذا حصل الوفاء بالأربع ، قال الحافظ : ويؤيده رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري في هذه القصة بزيادة الصوم بقوله : « وآتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس » وقال القرطبي : أول الأربع المأمور بها لإقام الصلاة ، وإنما ذكر الشهادتين تبركاً كما في قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة » الآية ، وإليه نحا الطيبي فذكر كلامه المذكور قبل ، وعورض بأن في رواية حماد بن زيد عند "البخارى" في المغازي : « أمرهم بأربع : الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله » وعقد واحدة وهو يدل على أن الشهادة إحدى الأربع ، وعند "البخارى" في الزكاة من هذا الوجه : الإيمان بالله ، ثم فسرهما لهم بشهادة أن لا إله إلا الله وهو يدل أيضاً على عدها في الأربع لأنه أعاد الضمير في قوله فسرهما مؤنثاً ، فيعود على الأربع ، ولو أراد تفسير الإيمان لأعاده مذكراً ، قال أبو عبد الله الأبي : وأتم الجواب ما ذكره ابن الصلاح أنه معطوف على أربع أى أمرهم بأربع وبإعطاء الخمس ، وإنما كان أتم لأن به تتفق الطريقتان ويرتفع الإشكال ، انتهى .

والأوجه عندى في الجواب أن الإيمان بالله أحد الأربعة ، وفسره بالشهادتين وذكر الخمس زائد على الأربعة ، ويشكل عليه ترجمة الإمام البخارى ، وأجاب عنها ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى ، وهى أنهم سألوا عن الأعمال التى يدخلون بها الجنة ، وأجيبوا بأشياء ، منها : أداء الخمس ، والأعمال التى تدخل بها الجنة هى أعمال الإيمان ، فيكون أداء الخمس

## (باب ما جاء ان الاعمال بالنية)

يعنى بذلك ثوابها (١) .

من الإيمان انتهى . ويشكل على الحديث عدم ذكر الحج فيه ، وأجاب عنه الكرماني بأنه لم يفرض حينئذ لأن وفادتهم كانت سنة ثمان عام الفتح ، ونزلت فريضة الحج سنة تسع من الهجرة ، أو لأنه عليه السلام علم أنهم لا يستطيعون الحج إما لسبب كفار مضر أو لغيره ، انتهى .

وتعقبه الحافظ بأن فرض الحج في سنة ست على الأصح ، وكذا قول عدم الاستطاعة ليس بمستقيم لأنه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الإخبار به ليعمل به عند الإمكان كما في الآية ، بل دعوى عدم الاستطاعة ممنوع لأن الحج يقع في الأشهر الحرم ، وقد ذكروا أنهم كانوا يأمنون فيها ، لكن يمكن أن يقال : إنه إنما أخبرهم ببعض الأوامر لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة فاقصر لهم على ما يمكن فعله في الحال ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي تجب فعلاً وتركاً ، ويدل على ذلك الاقتصار في المناهي على الانتباز في الأوعية مع أن في المناهي ما هو أشد منه في التحريم لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيهم لها ، وما وقع في ” السنن الكبرى ” للبيهقي من ذكر الحج في هذه القصة شاذ ، وبسط الحافظ في بيان شدوده .

(١) الله درالشيخ رحمه الله ما أجاد في هذه الجملة وملاً ببحراً عميقاً في كوزة فأشار بالكلمة الواحدة إلى أبحاث طويلة ، والمعنى أن الإمام البخارى يريد بهذا الباب أن ثواب الأعمال بالنية كما هو رأى السادة الحنفية - شكر الله سعيهم - فإنهم قالوا : إن الثواب منوط بحسن النية ولا يثاب الرجل على عمل بدونه ، وهو الذى أراد الإمام البخارى ههنا ولذا فسر النية بالحسبة ، والله در

الحنفية إذ فرقوا في الأعمال فقالوا : الأعمال التي هي عبادة محضة لا تصح بدون النية لأن الأجر هو المقصود منها ، والأعمال التي فيها معنى آخر أيضاً غير التعبد تصح بدون النية كالوضوء وغيره ، ألا ترى أن الوقف والعق وغيرهما تصح من الكافر ولا نية له أصلاً وسيأتى شئ من ذلك في (باب التعاون في المسجد) . قال الحافظ : المراد بالحسبة طلب الثواب ، وأيد الإمام البخارى مراده بالآية بقوله : « شاكلته » نيته ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « نفقة الرجل على أهله يحسبها صدقة » ولذا ذكره في الترجمة تنبيهاً على مقصده ، ثم ذكره في الروايات حجة وإثباتاً لمرامه ، ولا يمكن أن يراد في هذا الباب صحة الأعمال لحديث النفقة ، أفترى من أنفق على أهله رياءً وفخراً أفلا تسقط عنه النفقة الواجبة ؟

وأما اختلاف العلماء في صحة الأعمال على النية فمعمول عن هذا الباب يشير إليه الإمام البخارى في مواضعها ، فإن الإمام ذكر حديث الأعمال بالنيات في سبعة مواضع من " صحيحه " : أولها في مبدء الكتاب للتنبيه على تصحيح النية في بدء الأعمال لا سيما في بدء كتاب " البخارى " ، والثاني ههنا تنبيهاً على أن مناط الثواب على النية فكم من أعمال حسنة يبطل أجرها بفساد النية ، والثالث في كتاب العقق في (باب الخطأ والنسيان في العتاقة) فهذا من باب صحة الأعمال ، والرابع في الهجرة ، والخامس في النكاح ، وهذان أيضاً من باب الحسبة ، والسادس في النذور في (باب النية في الإيمان) وهذا من باب صحة الأعمال ، والسابع في ترك الخيل ، فيظهر من النظر في هذه المواضع كلها أن المصنف يستدل بها تارةً على الحسبة وأخرى على صحة الأعمال ، وأراد ههنا الحسبة وإليه أشار الشيخ ، قال العيني : المناسبة

## ( باب قول النبي ﷺ : " الدين النصيحة " )

وهي متفاضلة (١) فيفاضل الدين وهو الإيمان .

بين البابين من حيث إن المذكور في الباب الأول هو الأعمال التي يدخل بها العبد الجنة ، ولا يكون العمل عملاً إلا بالنية والإخلاص فلذا ذكر هذا الباب عقيب الباب المذكور ، انتهى .

(١) نبه الشيخ بذلك على مناسبة الباب بكتاب الإيمان، وقوله : هي متفاضلة ظاهر ، قال الكرمانى : هذا الحديث ذكره البخارى تعليقاً وقد رواه مسلم عن تميم الدارى وليس لتمييم هذا في "البخارى" عن النبي ﷺ ولا في "مسلم" غير هذا الحديث ، قال الحافظ : لم يخرج المصنف مستنداً لكونه على غير شرطه ، ونبه بإيراده على صلاحيته في الجملة ، انتهى . قال الكرمانى : وهو حديث عظيم الشأن وعليه مدار الإسلام ، قال الخطابى : النصيحة كلمة جامعة معناها : حيازة الحظ للمنصوح له ، ويقال : هو من وجيز الأسماء ومختصر الكلام ، وليس في كلام العرب كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة ، كما قالوا في الفلاح : ليس في كلامهم كلمة أجمع لخير الدنيا والآخرة منه ، ومعنى الحديث : عماد الدين وقوامه النصيحة ، كقوله : «الحج عرفة» ، انتهى .

قال الحافظ : هذا من الأحاديث التي قيل فيها : إنها أحد أرباع الدين ، ومن عده فيها الإمام محمد بن أسلم الطوسى ، وقال النووى : بل هو وحده محصل لغرض الدين كله لأنه منحصر في الأمور التي ذكرها ، فالنصيحة لله : وصفه بما هو له أهل ، والخضوع له ظاهراً وباطناً ، والرغبة في محابه بفعل طاعته ، والرهبة من مساخطه بترك معصيته ، والجهاد في رد العاصين

قوله : حتى يأتاكم أمير ( ١ ) إنما أمرهم

إليه ؛ والنصيحة لكتاب الله : تعلمه وتعليمه ، وإقامة حروفه في التلاوة وتحريرها في الكتابة ، وتفهم معانيه ، وحفظ حدوده ، والعمل بما فيه ، وذبح تحريف المبطلين عنه ؛ والنصيحة لرسوله : تعظيمه ، ونصره حياً وميتاً ، وإحياء سنته بتعلمها وتعليمها والافتداء به في أقواله وأفعاله ، ومحبة ومجبة أتباعه ؛ والنصيحة لأئمة المسلمين : إعانتهم على ما حملوا القيام به ، وتنبههم عند الغفلة ، وسد خللتهم عند الهفوة ، وجمع الكلمة عليهم ، ورد القلوب النافرة إليهم ، ومن أعظم نصيحتهم : دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن ، ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد ، وتقع النصيحة لهم ببث علومهم ونشر مناقبهم ، وتحسين الظن بهم ؛ والنصيحة لعامة المسلمين : الشفقة عليهم ، والسعي فيما يعود نفعه عليهم ، وتعليمهم ما ينفعهم ، وكف وجوه الأذى عنهم ، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه ، انتهى . ونحوه في ” الكرمانى ” وفيه : النصيحة للأئمة : معاونتهم على الحق ، والصلاة خلفهم ، والجهاد معهم ، وأداء الصدقات إليهم وغير ذلك ، وهذا على المشهور من أن المراد بالأئمة أصحاب الحكومة كالحلفاء والولاة ، وقد يأول بعلماء الدين ، ونصيحتهم : قبول ما رَووه وتقليدهم في الأحكام وإحسان الظن بهم ، انتهى . والتفاضل في هذه الأمور كلها بمراتب كثيرة وإليه أشار الشيخ في كلامه .

( ١ ) قال الحافظ : كان المغيرة والياً على الكوفة في خلافة معاوية وكانت وفاته سنة خمسين من الهجرة ، واستتاب عند موته ابنه عروة ، وقيل : استتاب جريراً المذكور ولهذا خطب الخطبة المذكورة ، انتهى . وقوله : حتى يأتاكم أمير ، أى بدل الأمير الذى مات ، وقوله : الآن منصوب على الظرفية ،

بالتقوى (١) لأن خلوا البلد عن أمير أدعى لهم إلى الفساد وارتكاب المعاصي لعدم من يقيم الحدود والتعازير ، فأوصاهم بتقوى الله لذلك .

قوله : استعفوا لأميركم (٢) وكان ذلك نصيحة منه للأمير كما أن أول الأمرين نصيحة للقوم .

قال الكرمانى : إما أن يريد به حقيقته فيكون ذلك الأمير جريراً نفسه ، لما روى أن المغيرة استخلف جريراً على الكوفة عند موته ، وقيل : ابنه عروة ابن المغيرة أو يريد بالمدة القريبة من الآن ، فيكون ذلك الأمير زياداً إذ ولاه معاوية الكوفة ، انتهى . وقال الحافظ: قوله: الآن أراد به تقريب المدة تسهيلاً عليهم ، وكان كذلك لأن معاوية لما بلغه موت المغيرة كتب إلى نائبه على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أميراً عليها ، انتهى .

(١) قال الكرمانى: الوقار - بفتح الواو - الحلم والرزانة ، والسكينة السكون والدعة ، وباتقاء الله إشارة إلى ما يتعلق بمصالح الدين ، وبالوقار والسكينة إلى ما يتعلق بمصالح الدنيا ، وإنما نصحهم بالحلم والسكون لأن الغالب أن وفاة الأمير تؤدي إلى الفتنة والاضطراب من الناس ، والهرج والمرج ، وذكر الانتقاء لأنه ملاك الأمر ورأس كل خير ، انتهى . وقال الحافظ : إنما أمرهم بذلك مقدماً لتقوى الله لأن الغالب أن وفاة الأمراء تؤدي إلى الاضطراب والفتنة، ولا سيما ما كان عليه أهل الكوفة إذ ذاك من مخالفة ولاية الأمور، انتهى.

(٢) أى اطلبوا له العفو من الله تعالى ، كذا فى معظم الروايات بالعين المهملة ، وفى رواية ابن عساكر: استغفروا كذا فى "الفتح" قال الكرمانى: أى أسألوا الله لأميركم العفو فإنه كان يحب العفو عن الناس إذ يعامل الشخص كما يعامل هو الناس ، وفى المثل السائر : كما تدين تدان ، انتهى .

قوله : ثم قال دفعاً (١) لتهمة ادعاء الإمارة وانتحالها عن نفسه .

(١) يعنى قوله : أما بعد إلى آخره دفع توهم ، قال الكرمانى : فيه إشارة إلى أنه وفى بما باليع به النبي ﷺ وإن كلامه صادق خالص عن الأغراض الفاسدة ، انتهى . ثم البراعة عند الحافظ فى قوله : ثم استغفر ونزل ، فإن النزول إشارة إلى انقراض الخطبة وختمها ، والأوجه عندى فى ذكر موت الأمير فإن الموت يذكر الموت .



## التصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٤	١٤	اصلاح	اصطلاح
١٧٠	١٥	روايه	راويہ
٢٠٤	٧	القسلاني	القسطلاني
٢٠٦	١٧	هذا لزمان	هذا الزمان
٢١٠	٦	التحية	التحية
٢٢٥	١٦	الشناو عجام	الشناوى بإعجام
٢٥٩	٨	بالدل	بالدال
٢٦٢	٩	القريبة	القريبة
٣٠٧	١٢	كثرة	كثيرة
٤٠٣	٢٢	شغلى	شغلنى
٤٩٦	٧	الدنيه	الدنيا
٤٩٦	٨	المشته	المشقة
٥٨٠	٢١	فرصتهم	فرصتهم
٥٨١	١	الترجمة	الترجمة

# فهرس « لامع الدرارى »

( الجزء الأول )

الموضوع	الصفحة
تقديم الكتاب	١ - خ
التقديم ( للمقدمة )	١
المقدمة	١٧
نبذة من أحوال الشيخ الكنكوهى قدس سره	١٨
صورة إجازة الشيخ الكنكوهى	٢١
الباعث على تأليف الكتاب	٢٣

## الفصل الاول : فى ترجمة البخارى وفيه فوائد ٢٤

الأول : فى اسم المصنف ونسبه	٢٤
ترجمة الإمام البخارى	٢٥
أصل البخارى ونسبه	٢٦

الموضوع	الصفحة
الثانية : فى مولده ووفاته وسنه	٢٧
سبب خروجه من بخارى	٢٩
ذهابه إلى سمرقند	٣٠
الثالثة : فى أحواله التاريخية	٣١
البلاد التى دخلها البخارى	٣٢
بيان حفظه	٣٣
رحلته لطلب الحديث	٣٤
الرابعة : فى مشايخه	٣٥
الخامسة : فى سعة حفظه	٣٦
ذكر كلمات بعض المشايخ فيه	٤٠
السادسة : فى سيرته ومناقبه	٤٠
ذكر مناقبه	٤١
بيان تقوى الله وخشيته فيه	٤٢
ذكر وفاته ودفنه	٤٣
ذكر مناقب البخارى	٤٤
السابعة : فى ما امتحن فيه وابتلى به	٤٥
الخروج من بخارى	٤٧

الموضوع	الصفحة
سبب الخروج من بخارى	٤٩
الثامنة : فى رد ما نقموا على البخارى	٥٠
سبب تشديد البخارى على الحنفية	٥٣
رد تهمة السرقة عنه	٥٤
رد شبهة التدليس عن البخارى	٥٥
البخارى ومسألة خلق القرآن	٥٦
التاسعة : فى مسلك الإمام البخارى	٥٩
بيان كون البخارى مجتهداً	٦١
ذكر شيوخ البخارى	٦٣
مسلك أصحاب الصحاح الستة	٦٧
مسلك المحدثين	٦٩
رأى المؤلف فى البخارى	٧٠
انتقال بعض علماء الحديث من مسلك إلى آخر	٧١
العاشر : فى مؤلفات الإمام البخارى	٧٤

## الفصل الثانى : فى الكتاب وفيه أيضاً فوائد<sup>٨١</sup>

- الأولى : فى اسمه والباعث على تأليفه ٨١
- الفائدة الثانية : فى فضله وثناء الناس عليه ٨٣
- فضل " البخارى " على كتب الحديث ٨٣
- الفائدة الثالثة : فى موضوع الكتاب ومعظم مقصود الإمام فى " صحيحه " ٨٥
- سبب تسمية البخارى صحيحاً ٨٥
- ذكر ما التزمه البخارى فى " صحيحه " ٨٦
- الفائدة الرابعة : فى شرط الإمام البخارى فى " صحيحه " ٨٧
- شروط الصحيحين ٨٩
- مزية شروط الصحيحين على شروط السنن ٩٣
- الفائدة الخامسة : فى خصائص الكتاب غير التراجم ٩٦
- بعض ميزات " الجامع " للبخارى ٩٧
- غرض البخارى من تكرار الأحاديث ١٠٥
- طريق البخارى فى الأحاديث المكررة ١٠٦
- ميزات " الجامع " للبخارى ١٠٧
- عادة البخارى فى ترجمة الباب ١٠٨

الموضوع	الصفحة
متى فرضت الصلاة ؟	١٠٩
عادة البخارى فى ختم كل كتاب	١١٠
ما يمتاز به " صحيح البخارى "	١١٥
السادسة : فيما اهتم به البخارى فى تأليفه من الغسل والصلاة وغير ذلك	١٢٢
السابعة : فى عدد رواياته وما انتخب عنها	١٢٤
الثامنة : فى مرتبته بين كتب الحديث ومراتبها	١٢٨
طبقات كتب الحديث والكتب المشهورة منها	١٢٩
الكتب التى لا يعتمد على رواياتها	١٣١
ذكر بعض كتب المسانيد قبل البخارى	١٣٣
مراتب كتب الحديث بالتفصيل	١٣٤
سبب ترجيح " البخارى " على " مسلم "	١٣٥
بيان مراتب الأهميات الست	١٣٧
الكتب الخمسة التى اتفق على صحتها علماء الشرق	١٤٠
الكتاب السادس من الصحاح الستة	١٤١
التاسعة : فى نوعية الكتاب	١٤٢
بيان الجامع	١٤٢
الأبواب الثمانية لفض الحديث	١٤٣

الموضوع	الصفحة
تحقيق لفظ " الجامع "	١٤٤
الجوامع المعروفة	١٤٥
النوع الثانى : السنن	١٤٥
أشهر الكتب فى هذا الموضوع	١٤٦
النوع الثالث : المسانيد	١٤٦
أول من صنف المسند	١٤٧
من صنف على الأبواب والمسانيد معاً	١٤٨
النوع الرابع : المعاجم	١٤٨
تحقيق المعجم والكتب المصنفة فيه	١٤٩
النوع الخامس : المشيخات وذكر الكتب المشهورة	١٥٠
المعجم فى غير الأحاديث والمشيخات المؤلفة فى الحديث	١٥١
النوع السادس : الأجزاء والرسائل	١٥٢
النوع السابع : الأربعينات	١٥٣
أول من صنف فى الأربعينات	١٥٤
الغرض من تأليف الأربعين	١٥٥
بيان الأربعينات	١٥٦
النوع الثامن : الأفراد والغرائب	١٥٨

الموضوع	الصفحة
بيان أقسام الفرد	١٥٩
غريب الحديث والمؤلفات فيه	١٦١
المشهورون بابن الأثير الجزرى	١٦٣
ذكر الوجدان	١٦٤
النوع التاسع : المستدرك	١٦٦
بيان " الذيل " والكتب المشهورة منه	١٦٧
النوع العاشر : المستخرج	١٦٨
الكتب المؤلفة فى المستخرجات	١٦٩
النوع الحادى عشر : العلل	١٧٠
ذكر المؤلفات فى العلل	١٧١
النوع الثانى عشر الأطراف	١٧٢
الكتب المؤلفة فى الأطراف	١٧٣
النوع الثالث عشر : التراجم	١٧٥
رواية الأبناء عن آباؤهم	١٧٦
الرابع عشر : التعاليق	١٧٧
الكتب المؤلفة فى التعاليق	١٧٨
الكتب المؤلفة فى الأحاديث	١٧٩

الموضوع	الصفحة
الكتاب المشهور في جمع الأحاديث	١٨١
الخامس عشر : الترغيب والترهيب والمؤلفات فيه	١٨٣
الكتب المؤلفة في الفضائل	١٨٤
السادس عشر : المسلسلات	١٨٥
الكتب المؤلفة في المسلسلات	١٨٦
السابع عشر : الثلاثيات والكتب المؤلفة فيها	١٨٧
الثامن عشر : الأمالى	١٨٧
التاسع عشر : الزوائد والمؤلفات فيها	١٨٨
العشرون : المختصرات والكتب المشهورة منها	١٨٩
الحادى والعشرون : التخاريج والكتب المصنفة في ذلك	١٩٠
الثانى والعشرون : شرح الآثار ومن صنف في مختلف الحديث	١٩١
الثالث والعشرون : أسباب الحديث	١٩٣
علم أسباب الحديث ومن صنف فيه	١٩٤
الرابع والعشرون : الترتيب والكتب المؤلفة فيه	١٩٥
الخامس والعشرون : التأليف على حروف المعجم في ألفاظ الحديث	
والمصنفات في هذا النوع	١٩٥
السادس والعشرون : الكتب المؤلفة في الموضوعات	١٩٦

الموضوع	الصفحة
السابع والعشرون : الكتب المؤلفة فى الأدعية الماثورة	١٩٩
الكتب المعروفة فى الأدعية	٢٠٠
بيان أهمية " الحصن الحصين "	٢٠١
بعض الكتب المعروفة فى الأدعية والصلاة على النبي ﷺ	٢٠٢
الثامن والعشرون : الناسخ والمنسوخ ومن صنف فيه	٢٠٣
التاسع والعشرون : متشابه الحديث	٢٠٤
الفائدة العاشرة : فى نسخ الكتاب وبيان رواه	٢٠٤
تحقيق كلمة " القربرى "	٢٠٨
بيان نسخ " صحيح البخارى "	٢٠٩
ذكر الرواة عن القربرى	٢١١
الكتب المصنفة فى الأسانيد	٢١٦
صدورة إجازة الشيخ الكنكوهى عن الشيخ عبد الغنى	٢١٧
الإجازات المختلفة للشيخ خليل أحمد قدس سره	٢١٩
الإجازات لصاحب المقدمة	٢٢١
ذكر إجازات مشايخ الحديث فى الهند	٢٢٥
الفائدة الحادية عشرة : فيما انتقد عليه من الروايات فى " صحيح البخارى "	٢٣٠
(٧٩-م)	

## الموضوع

## الصفحة

- ذكر ما انتقد عليه من الروايات فى الجزء الثانى من "صحيح البخارى" ٢٥١  
 الفائدة الثانية عشرة : فيما انتقد عليه من الرواة فى "صحيح البخارى" ٢٦٦  
 بيان مزىة الإمامين : مالك وأبى حنيفة ٢٦٨  
 الفائدة الثالثة عشرة : فى مناسبة الترتيب بين كتب "البخارى" وأبوابه ٢٦٩

### الفصل الثالث : فى بيان التراجم ٢٨٥

- الفائدة الأولى : فى ذكر بعض من صنف فى ذلك ٢٨٥  
 الفائدة الثانية : فى أصول التراجم التى ذكرها شراح الحديث مجملة ٢٨٩  
 أقسام تراجم أبواب "البخارى" ودأبه فى التراجم ٢٩٦  
 الفائدة الثالثة : فى تفاصيل الأصول المذكورة فى كلام الشراح أو المشايخ ٣٠٣  
 غرض تجريد الأبواب من الترجمة ٣٢١  
 وجه تكرار بعض التراجم فى "الجامع" ٣٢٣  
 بيان أقسام تراجم "الصحيح" ٣٢٥  
 دأب البخارى فى تراجم "الصحيح" ٣٢٧  
 دقة نظر البخارى فى التراجم ٣٣٤  
 وجه عدم جزم البخارى فى بعض التراجم ٣٣٩  
 الحكمة فى تغيير سياق التراجم ٣٧٣

الموضوع	الصفحة
الحكمة فى تقديم بعض التراجم على بعض	٣٧٥
غرض إدخال باب أجنبى بين الأبواب المعناسقة	٣٧٦
الحكمة فى تغيير لفظ الحديث فى الترجمة	٣٧٨
وجه ذكر بعض التراجم فى غير محلها	٣٨٢
الحكمة فى عدم الجزم بالحكم فى الترجمة	٣٨٥
الفائدة الرابعة : فى الوجوه العامة الشائعة على السنة المشايخ	٣٨٨
سبب عدم ذكر الأحاديث فى بعض الأبواب	٣٩١

## الفصل الرابع

فما يتعلق بشروح "الجامع الصحيح" وحواشيه	٣٩٣
الفائدة الأولى : فى الشروح الخمسة	٣٩٣
ترجمة الحافظ ابن حجر	٣٩٣
ابن حجر وبعض تأليفه المشهورة	٣٩٥
"عمدة القارئ" ومؤلفه	٤٠١
نبذة من مؤلفات العيني	٤٠٣
"عمدة القارئ" ومزياه	٤٠٥
"إرشاد السارى" ومؤلفه	٤٠٦

الموضوع	الصفحة
نبذة من حياة الكرمانى وتأليفه	٤١٠
شرح النووى ونبذة من حياة مؤلفه	٤١٣
الفائدة الثانية : فى بقية الشروح	٤١٤
ذكر التعليقات على "البخارى"	٤٤٧
ذكر من اختصر "البخارى"	٤٤٨
التعليقات المعروفة فى الهند والشروح الأخرى "للبخارى"	٤٥٢
ذكر إفادات المشايخ عند تدريسهم "للبخارى"	٤٧٥
ترجمة الشيخ الكنكوهى	٤٨٠
ترجمة الشيخ محمد يحيى الكاندهلوى	٤٨٣
(باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ) ٤٨٦	
بيان وجه الاختصار على البسملة	٤٨٧
تحقيق "الترجمة" و"الباب"	٤٨٩
وجه تشبيه وحي النبى ﷺ بوحي نوح عليه السلام	٤٩١
مطابقة حديث "الأعمال" بالبَاب	٤٩٣
بيان أقسام الوحي	٤٩٥
التطبيق بين قول عائشة وبين قوله : زملونى	٤٩٧
حكمة غط جبرئيل عليه السلام النبى ﷺ	٤٩٩

الموضوع	الصفحة
ذكر أقسام "التوجه"	٥٠٠
شرح قوله ﷺ : « خشيت على نفسى »	٥٠١
تحقيق كلمة : الناموس والجالسوس	٥٠٥
تفسير قوله تعالى : « ثم إن علينا بيانه »	٥٠٩
معارضة جبرئيل القرآن بالنبي ﷺ	٥١١
تحقيق كلمة هرقل والكلام فى إسلامه	٥١٤
تعيين هرقل الذى كتب إليه النبي ﷺ	٥١٥
بيان وجه قول هرقل : إن كذبنى	٥١٧
سبب قوله : نحن منه فى مدة	٥١٨
وجه سؤال هرقل عن حال النبي ﷺ	٥٢١
شرح قول أبى سفيان : الحرب بيننا وبينه سجال	٥٢٣
وجه قول هرقل : سخطه لدينه	٥٢٤
تحقيق كلمة "الناطور"	٥٢٩
الاختلاف فى إسلام هرقل وكفره	٥٣١

## كتاب الايمان ٥٣٣

- ٥٣٣ تحقيق الإيمان لغةً وشرعاً
- ٥٣٤ الكلام فى كون الأعمال جزءاً للإيمان
- ٥٣٧ الكلام فى الاتحاد بين الإيمان والإسلام
- ٥٣٨ البحث فى زيادة الإيمان ونقصانه
- ٥٤٣ ذكر الاتحاد بين الدين والإيمان
- ٥٤٥ دخول الأعمال فى الإيمان وعدمه
- (باب أمور الإيمان وقول الله عز وجل) ٥٤٦
- ٥٤٩ غرض البخارى من قوله : (باب أمور الإيمان)
- ٥٥٠ ذكر شعب الإيمان
- ٥٥٣ شرح قوله ﷺ : « بين أيديكم وأرجلكم »
- (باب قول النبى ﷺ : « أنا أعلمكم بالله ») ٥٥٥
- ٥٥٥ ذكر أقسام العلم
- (باب تفاضل أهل الإيمان) ٥٥٧
- (باب « فإن تاهوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ») ٥٦٠
- (باب من قال : الإيمان هو العمل) ٥٦١

الموضوع	الصفحة
بيان المراد من قوله : الإيمان هو العمل	٥٦١
شرح قوله : أى العمل أفضل ؟	٥٦٣
( باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ) ٥٦٥	
الاتحاد بين الإسلام والإيمان وعدمه	٥٦٥
( باب كفران العشير وكفر دون كفر ) ٥٦٩	
بيان أقسام الكفر	٥٦٩
مرتكب الكبيرة غير كافر	٥٧١
بيان المراد من الظلم	٥٧٢
( باب علامة المنافق ) ٥٧٤	
المراد من النفاق المذكور فى الأحاديث	٥٧٥
شرح قوله ﷺ : « آية المنافق ثلاث »	٥٧٧
معنى قوله ﷺ : « إيماناً واحتساباً »	٥٧٨
المراد بقوله ﷺ : « ولن يشاد الدين أحد »	٥٧٩
شرح الآية : « وما كان الله ليضيع إيمانكم »	٥٨١
أول صلاة صلاها إلى الكعبة	٥٨٥
( باب أحب الدين ) ٥٨٩	
( باب زيادة الإيمان ونقصانه ) ٥٩٠	

الموضوع	الصفحة
المراد من زيادة الإيمان ونقصانه	٥٩١
(باب خوف المؤمن أن يحبط عمله) ٥٩٦	
دفع الشبهة عن قول أبي حنيفة : لِمَعْنَى كَلَامِهِ جَبْرُثِيلَ	٥٩٩
(باب فضل من استبرأ لدينه) ٦٠٧	
رفع الإشكال عن حديث : « أمرهم بأربع »	٦٠٩
(باب ما جاء إن الأعمال بالنية) ٦١٠	
(باب قول النبي ﷺ : « الدين النصيحة ») ٦١٢	

## مصادر المقدمة

بقلم : الأستاذ تقي الدين المظاهري

- ( ١ ) إرشاد السارى إلى شرح صحيح البخارى  
للقسطلانى
- ( ٢ ) ألفية الحديث  
للسيوطى
- ( ٣ ) الاستيعاب فى معرفة الأصحاب  
للحافظ ابن عبد البر المالكي
- ( ٤ ) الإصابة فى تمييز الصحابة  
للحافظ ابن حجر العسقلانى
- ( ٥ ) إتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر  
الفقهاء والمحدثين  
للأمير صديق حسن خان
- ( ٦ ) ألفية الحديث  
للعراقى
- ( ٧ ) الإرشاد إلى مهمات الإسناد  
للشيخ ولى الله الدهلوى
- ( ٨ ) أربعين حديثاً  
للنووى
- ( ٩ ) أجمع العلوم  
للأمير صديق حسن خان
- ( ١٠ ) الأبواب والتراجم  
لمولانا شيخ الهند محمود الحسن

- ( ١١ ) إفادات شيخ الإسلام مولانا حسين  
أحمد المدنى
- ( ١٢ ) إفادات الشيخ الكبير مولانا خليل  
أحمد السهارن فورى
- ( ١٣ ) اللآلى المصنوعة فى الأحاديث  
الموضوعة  
للسيوطى
- ( ١٤ ) إنباء الخللان بأنباء علماء هندوستان  
للمؤلف
- ( ١٥ ) ابن ماجه اور علم حديث  
لمولانا محمد عبد الرشيد النعمانى
- ( ١٦ ) بستان المحدثين  
للشيخ عبد العزيز الدهلوى
- ( ١٧ ) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين  
والنحاة  
للسيوطى
- ( ١٨ ) بهذل المجهود فى حل أبى داؤد  
للشيخ خليل أحمد السهارنفورى
- ( ١٩ ) التاريخ الكبير  
للإمام البخارى
- ( ٢٠ ) تدريب الراوى  
للسيوطى
- ( ٢١ ) تذكرة الحفاظ  
للذهبي
- ( ٢٢ ) تهذيب التهذيب  
للمحافظ ابن حجر العسقلانى
- ( ٢٣ ) التقريب  
للنووى
- ( ٢٤ ) تذكرة الموضوعات  
للفتنى

- ( ٢٥ ) تلقیح فهم أهل الأثر للعلامة ابن الجوزی
- ( ٢٦ ) التعقیبات علی الموضوعات للسيوطی
- ( ٢٧ ) التفسیر الکبیر لفخر الدین الرازی
- ( ٢٨ ) تفسیر الشیخ سلیمان الجمل
- ( ٢٩ ) التلخیص الحیز للحافظ ابن حجر العسقلانی
- ( ٣٠ ) تعلیق السندی علی الجامع الصحیح
- ( ٣١ ) التبر المسبوك للحافظ السخاوی
- ( ٣٢ ) تذکرة الرشید لمولانا عاشق إلهی المیرتمی
- ( ٣٣ ) تذکرة الخلیل » » » »
- ( ٣٤ ) تشکیل أسانید البخاری لمولانا فاروق أحمد الأنبیتهوی
- ( ٣٥ ) تهذیب الأسماء واللغات للنووی
- ( ٣٦ ) الثقافة الإسلامية فی الهند لمولانا عبد الحی الحسینی
- ( ٣٧ ) الجواهر المضمیة فی طبقات الحنفیة لعبد القادر القرشی
- ( ٣٨ ) جامع الترمذی
- ( ٣٩ ) الجامع الصحیح للإمام البخاری
- ( ٤٠ ) جمع الفوائد للعلامة محمد بن سلیمان المالکی
- ( ٤١ ) الجامع الصغیر للسيوطی
- ( ٤٢ ) الحطة بذکر الصحاح السنة للأمیر صدیق حسن خان

- (٤٣) حجة الله البالغة للشيخ ولى الله الدهلوى
- (٤٤) حدائق الحنفية لفقيه محمد جهلمى
- (٤٥) حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى
- (٤٦) الحواشى على الجامع الصحيح لمولانا أحمد على السهارنفورى
- (٤٧) خلق أفعال العباد للإمام البخارى
- (٤٨) الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لمحافظ ابن حجر العسقلانى
- (٤٩) الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي
- (٥٠) درجات مرقاة الصعود للدمنى
- (٥١) ذيل تذكرة الحفاظ للكوثرى
- (٥٢) ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطى
- (٥٣) الذيل على موضوعات ابن الجوزى »
- (٥٤) رد المختار على الدر المختار المعروف بالشامى لابن عابدين
- (٥٥) روح التوشيح على الجامع الصحيح للسيوطى
- (٥٦) رسالة أبى داود إلى أهل مكة فى وصف تأليفه لكتاب السنن
- (٥٧) سنن النسائى

- (٥٨) شرح الجامع الصحيح للنووى
- (٥٩) شرح تراجم أبواب البخارى للشيخ ولى الله الدهلوى
- (٦٠) شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلانى
- (٦١) شرح الترمذى للشيخ أبى الطيب المدنى
- (٦٢) جمع الوسائل فى شرح الشئائل للعلامة المناوى
- (٦٣) شرح المواهب اللدنية للسخاوى
- (٦٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للشيخ جمال الدين الشافعى
- (٦٥) الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية لطاش كبرى زاده
- (٦٦) شرح شيخ الإسلام على البخارى بالفارسية
- (٦٧) شروط الأئمة الخمسة للحافظ أبى بكر الحازمى
- (٦٨) شروط الأئمة الستة للحافظ المقدسى
- (٦٩) الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى
- (٧٠) الطبقات الكبرى للشعرافى
- (٧١) عون البارى للأمير صديق حسن خان
- (٧٢) طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر العسقلانى
- (٧٣) عمدة القارئ للحافظ العيى

- (٧٤) العجالة النافعة للشيخ عبد العزيز الدهلوى
- (٧٥) عمل اليوم والليلة لابن السنى
- (٧٦) فيما يجب حفظه للناظر للشيخ عبد العزيز الدهلوى
- (٧٧) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوى
- (٧٨) فيض البارى على صحيح البخارى للشيخ العلامة محمد أنور الكشميرى
- (٧٩) الفوائد البهية لمولانا عبد الحى الكهنوى
- (٨٠) فهرس حيدر آباد الهند
- (٨١) الفوائد المجموعة فى بيان الأحاديث الموضوعة للشوكافى
- (٨٢) القاموس المحيط للعلامة مجد الدين الفيروز آبادى
- (٨٣) كنز العمال للعلامة الشهير بعلى المتقى
- (٨٤) كتاب الجمع بين رجال الصحيحين لأبى الفضل المقدسى
- (٨٥) كتاب الأذكار للنووى
- (٨٦) الكوكب الدرى لمولانا الشيخ الجنجوى
- (٨٧) الكناية فى معرفة علم الرواية للخطيب البغدادى
- (٨٨) الكواكب الدرارى للكرمانى
- (٨٩) كتاب الأنساب للسمعانى
- (٩٠) كشف الظنون لملا كاتب جلبي

- (٩١) مقدمة الجامع الصحيح لمولانا أحمد علي السهارنفوري
- (٩٢) هدى الساري مقدمة فتح الباري للمحافظ ابن حجر العسقلاني
- (٩٣) مقدمة أوجز المسالك للمؤلف
- (٩٤) ما تمس إليه الحاجة لمن يريد أن يطالع سنن ابن ماجه لمولانا محمد عبد الرشيد النعماني
- (٩٥) مقدمة الجامع الصحيح للإمام مسلم للنووي
- (٩٦) الميزان الكبرى للإمام عبد الوهاب الشعراني
- (٩٧) مناقب الإمام الأعظم للكردری
- (٩٨) مناقب أبي حنيفة لملا علي القارئ
- (٩٩) مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي
- (١٠٠) مفتاح السعادة للخواهر زاده
- (١٠١) المقاصد الحسنة للسخاوي
- (١٠٢) مسلسلات الحديث للشيخ ولي الله الدهلوي
- (١٠٣) المستدرک للحاكم أبي عبد الله النيسابوري
- (١٠٤) المفردات لغريب القرآن للراغب الأصبهاني
- (١٠٥) المغني في أسماء رجال الحديث ونسبهم للفتني
- (١٠٦) مصباح الزجاجة للدمتني
- (١٠٧) مجمع بحار الأنوار للفتني

- (١٠٨) نيل الأمانى شرح مقدمة القسطلانى  
لعبد الهادى بن رضوان المشهور  
بنمجا الأبيارى
- (١٠٩) النافع الكبير  
للشيخ عبد الحى اللكهنوى
- (١١٠) نفع قوت المعتذى  
للممنى
- (١١١) نظم العقيان فى أعيان الأعيان  
للسيوطى
- (١١٢) نزهة الخواطر وبهجة المسامع  
والمناظر  
للشيخ عبد الحى الحسنى
- (١١٣) نيل الابتهاج بتطريز الديباج  
لبابا التنبكى
- (١١٤) نبراس السارى فى أطراف البخارى  
لمولانا سعيد بن عبد العزيز
- (١١٥) وقائع الدهور  
للمؤلف
- (١١٦) وفيات الأعيان  
لابن خلكان
- (١١٧) هامش دراسات اللبيب  
لمولانا محمد عبد الرشيد النعمانى
- (١١٨) هامش شروط الأئمة الخمسة  
للعامة الكوثرى
- (١١٩) هامش ذبول تذكرة الحفاظ  
» »
- (١٢٠) هامش لحد الألفاظ لابن فهد  
» »
- (١٢١) البائع الجنى لأمانيد الشيخ عبد الغنى  
لمحمد بن يحيى الفورنوى الترهقى